

فهرس تذكرة الفقهاء

- المقصد الثالث: في باقي الصلوات
- الاول: الوقت
- البحث الثاني: السلطان
- البحث الثالث: العدد
- البحث الرابع: الجماعة
- البحث الخامس: الوحدة
- البحث السادس: الخطبتان
- المطلب الثاني: فيمن تجب عليه
- المطلب الثالث: في ماهيتها وآدابها ولواحقها
- الفصل الثاني: في صلاة العيدين
- المطلب الثاني: في سننها ولواحقها.
- الفصل الثالث: صلاة الكسوف
- المطلب الثاني: في الموجب واللواحق
- الفصل الرابع: في صلاة النذر
- الفصل الخامس: في صلاة الاستسقاء
- المقصد الرابع: في التوايع وفيه فصول:
- المطلب الثاني: في الشرائط وهي سبعة:
- المطلب الثالث: في صفات الامام
- المطلب الرابع: في ترجيح الائمة
- المطلب الخامس: في الاحكام
- الفصل الثاني: في صلاة السفر
- البحث الثاني: الضرب في الارض
- البحث الثالث: استمرار القصد
- البحث الرابع: عدم زيادة السفر علنا لغيره
- البحث الخامس: إباحة السفر
- البحث السادس: في أمور ظن أنها شروط وليست كذلك
- الفصل الثالث: في صلاة الخوف
- المطلب الثاني: في الاحكام

المقصد الثالث: في باقي الصلوات وفيه فصول: الاول : في الجمعة وفيه مطالب: الاول: الشرائط

مسألة ٣٧٢: الجمعة واجبة بالنص والاجماع.

قال الله تعالى: { فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع } (١) والامر للوجوب، والنهي للتحريم، وإنما يجب السعي ويحرم البيع لاجل الواجب، وتوبيخهم بتركه قائماً إنما يكون لو وجب، وليس المراد من السعي الاسراع بل الذهاب إليها. وقال رسول الله صلى الله عليه وآله في خطبته: (إعلموا أن الله قد افترض عليكم الجمعة في مقامي هذا، في يومي هذا، في شهري هذا، من عامي هذا، فمن تركها في حياتي، أو بعد موتي وله إمام عادل استخفافا بها أو جحودا لها فلا جمع الله له شمله، ولا بارك له في أمره، ألا ولا صلاة له، ألا ولا زكاة له، ألا ولا حج له، ألا ولا صوم له، ألا ولا ير له حتى يتوب، فإن تاب تاب الله عليه) (٢).

(١) الجمعة: ٩.
(٢) سنن ابن ماجه ١: ٢٤٢ / ١٠٨١، سنن البيهقي ٣: ١٧١، الترغيب والترهيب ١: ٥١٠ - ٥١١ / ٩، مجمع الزوائد ٢: ١٦٩، مسند أبي يعلى ٣: ٢٨١ - ٢٨٢ / ١٨٥٦، وانظر رسالة صلاة الجمعة للشهيد الثاني: ٦١.
(*)

[٨]

ومن طريق الخاصة قول الباقر عليه السلام: " فرض الله على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمسا وثلاثين صلاة، منها صلاة واحدة فرضها الله عز وجل في جماعة وهي الجمعة، ووضعها عن تسعة" (١) الحديث. وأجمع المسلمون كافة على وجوب الجمعة. مسألة ٣٧٣: ووجوبها على الاعيان بالاجماع، إلا ما حكى عن الشافعي أنها فرض كفاية (٢) ونسبت الحكاية إلى الغلط، لان الامر عام، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله (الجمعة حق واجب على كل مسلم، إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض) (٣).

إذا عرفت هذا فيشترط للجمعة أمور ستة زائدة على الشرائط اليومية:

- أ: الوقت.
ب: السلطان.
ج: العدد.
د: الخطبتان.
ه: الجماعة.
و: الوحدة.
فهنا مباحث:

(١) الكافي ٣: ٤١٩ / ٦، التهذيب ٣: ٢١ / ٧٧، الفقيه ١: ٢٦٦ / ١٢١٧، أمالي الصدوق: ٣١٩ / ١٧، الخصال: ٥٣٣ / ١١.
(٢) المجموع ٤: ٤٨٣، فتح العزيز ٤: ٤٨٤، الميزان ١: ١٨٥.
(٣) سنن أبي داود ١: ٢٨٠ / ١٠٦٧، سنن البيهقي ٣: ١٧٢، الجامع الصغير للسيوطي ١: ٥٦١ / ٣٦٣٠.

الاول: الوقت

- مسألة ٣٧٤: أول وقت الجمعة زوال الشمس يوم الجمعة عند علمائنا - إلا المرتضى فإنه قال: يجوز أن يصلي الفرض عند قيام الشمس يوم الجمعة خاصة (٤) - وبما اخترناه قال الشافعي، ومالك، وأصحاب الرأي (٥)، لأن أنس

_____ (٤) حكاه الشيخ في الخلاف ١: ٦٢٠، المسألة ٣٩٠، وقال ابن إدريس في السرائر: ٦٤: لم أجد للسيد المرتضى تصنيفا ولا مسطورا بما حكاه شيخنا عنه، بل بخلافه... ولعل شيخنا أبا جعفر سمعه من المرتضى في الدرس وعرفه منه مشافهة دون المسطور.
(٥) المجموع ٤: ٥١١، بداية المجتهد ١: ١٥٧.
(*)

[٩]

ابن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي الجمعة إذا زالت الشمس (١). ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام: " كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي الجمعة حين تزول الشمس قدر شراك ويخطب في الظل الاول " (٢) الحديث. ولانها بدل عن عبادة، فلا تجب قبل وقتها كالتيمم. ولان آخر وقتها واحد فكذا الاول. وقال أحمد بن حنبل: يجوز فعل الجمعة قبل زوال الشمس (٣). فمن أصحابه من قال: أول وقتها وقت صلاة العيد. ومنهم من قال: تجوز في: الساعة السادسة (٤). لان

[وكيعا روى عن عبدالله السلمي]

(٥) قال: شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار (٦). ولا حجة فيه، مع مخالفته لفعل الرسول صلى الله عليه وآله.
مسألة ٣٧٥: آخر وقت الجمعة هو آخر وقت الظهر عند الاكثر، إلا أن عندنا آخر وقت الظهر للاجزاء الغروب، وآخر وقت الفضيلة إذا صار ظل

(١) صحيح البخاري ٢: ٨، سنن الترمذي ٢: ٣٧٧ / ٥٠٣، سنن أبي داود ١: ٢٨٤ / ١٠٨٤، مسند أحمد ٣: ١٥٠، سنن البيهقي ٣: ١٩٠.

- (٢) التهذيب ٣: ١٢ / ٤٢.
 (٣) المغني ٢: ٢٠٩، الشرح الكبير ٢: ١٦٣، المجموع ٤: ٥١١، فتح العزيز ٤: ٤٨٦، بداية المجتهد ١: ١٥٧.
 (٤) المغني ٢: ٢٠٩، الشرح الكبير ٢: ١٦٣، المجموع ٤: ٥١١.
 (٥) ورد في نسختي " م " و " ش " : وكيع الاسلمي.
 (٦) سنن الدارقطني ٢: ١٧ / ١، وانظر أيضا: تهذيب التهذيب ١١: ١٠٩ رقم ٢١١، وأسد الغابة ٣: ١٨٢، والاصابة ٢: ٣٢٣ رقم ٤٧٣٩.
 (*)

[١٠]

كل شئ مثله، والمراد هنا هذا الاخير فلا تجوز الجمعة بعده. وكذا يقول الشافعي (١). وأبوحنيفة جعل آخر وقت الظهر إذا صار ظل كل شئ مثليه (٢)، فتجوز الجمعة عنده إلى ذلك.

والوجه الاول، لان النبي صلى الله عليه وآله، كان يصلي دائما بعد الزوال بلا فصل، فلو جاز التأخير عما حددناه، لآخرها في بعض الاوقات. إذا عرفت هذا، فاعلم أن أبا الصلاح منا قال: إذا مضى مقدار الاذان والخطبة وركعتي الجمعة فقد فاتت ولزم أدائها ظهرا (٣). ويدفعه قول الباقر عليه السلام: " وقت الجمعة إذا زالت الشمس وبعده بساعة" (٤).

واحتجاه: بقول الباقر عليه السلام " إن من الامور أمورا مضيقة، وأمورا موسعة، وإن صلاة الجمعة من الامر المضيق، إنما لها وقت واحد حين تزول الشمس، ووقت العصر يوم الجمعة وقت الظهر في سائر الايام " (٥) متأول بالمبالغة في استحباب التقديم.

مسألة ٣٧٦: بقاء الوقت ليس شرطا، فلو انعقدت الجمعة وتلبس بالصلاة - ولو بالتكبير - فخرج الوقت قبل إكمالها أتمها جمعة، إماما كان أو مأموما - وبه قال أحمد ومالك (٦) - لانه دخل فيها في وقتها فوجب إتمامها كسائر الصلوات. ولان الوجوب يتحقق باستكمال الشرائط فلا يسقط مع التلبس

(١) المجموع ٣: ٢١، فتح العزيز ٣: ٧ - ٨.
 (٢) المبسوط للسرخسي ١: ١٤٢، المجموع ٣: ٢١.
 (٣) الكافي في الفقه: ١٥٣.
 (٤) الفقيه ١: ٢٦٧ / ١٢٢٣ نقلا بالمعنى.

(٥) التهذيب ٣: ١٣ / ٤٦.
(٦) المغني ٢: ١٦٣، المجموع ٤: ٥١٣، فتح العزيز ٤: ٤٨٨.
(*)

[١١]

بفوات البعض كالجماعة. وقال الشافعي: تقوت الجمعة، حتى لو وقعت تسليمه الامام في وقت العصر فانت الجمعة، لكنه يتمها ظهرا، لان ما كان شرطا في ابتداء الجمعة كان شرطا في جميعها كسائر الشرائط (١). وينتقض بالجماعة. وقال أبو حنيفة: لا يبني عليها، ويستأنف الظهر، لانهما صلاتان مختلفتان فلا تبنى إحداهما على الاخرى (٢). ويرد على الشافعي لا علينا. وقال بعض الجمهور: إن أدرك ركعة في الوقت أدرك الجمعة، وإلا فلا (٣). ولا بأس به.

فروع:

أ: لو شك في خروج الوقت أتمها جمعة إجماعا، لان الاصل بقاء الوقت.
ب: لو أدرك المسبوق ركعة مع الامام صحت له الجمعة إن كانت المدركة في الوقت ثم يقوم لتدارك الثانية، فلو خرج الوقت قبل إكمالها صحت عندنا، لما تقدم (٤). وللشافعية وجهان: الفوات كغيره، والادراك، لان جمعهم صحيحة فيتبعهم فيها كما يتبعهم في الوقت والقنوة (٥).
ج: لو تشاغلوا عن الصلاة حتى ضاق الوقت فإن علم الامام أن الوقت يتسع لخطبتين خفيفتين وركعتين كذلك وجبت الجمعة، وإلا جاز أن يصلوها

(١) المجموع ٤: ٥١٠ و ٥١٣، الوجيز ١: ٦١، المغني ٢: ١٦٤.
(٢) المجموع ٤: ٥١٣ المغني ٢: ١٦٤.
(٣) المغني ٢: ١٦٣.
(٤) تقدم في أول المسألة.
(٥) المجموع ٤: ٥١٠، الوجيز ١: ٦١، فتح العزيز ٤: ٤٩٠.
(*)

[١٢]

ظهرا قبل خروج وقت الجمعة، وبه قال الشافعي (١). ولا تكفي الركعة الواحدة هنا،

خلافا لاحمد(٢).

د: يستحب تعجيل الجمعة كغيرها من الصلوات.

مسألة ٣٧٧: الفرض في الوقت هو الجمعة، وهي صلاة قائمة بنفسها ليست ظهرا مقصورة - وهو أحد قولي الشافعي(٣) - فليس له إسقاط الجمعة بالظهر، لانه مأمور بالجمعة، فيكون منهيها عن الظهر، فلا يكون المنهي عنه، فرضا. وقال عليه السلام: (كتب عليكم الجمعة فريضة واجبة إلى يوم القيامة)(٤) وهو يدل على الوجوب على التعيين. وقال أبوحنيفة: فرض الوقت الظهر، ويسقط بالجمعة، وهي ظهر مقصورة(٥): لقوله عليه السلام: (أول وقت الظهر حين تزول الشمس)(٦) وهو عام فيتناول يوم الجمعة كغيره. ونحن نقول بموجبه، ولا دلالة فيه على أن الفرض الظهر. وقال محمد بن الحسن الشيباني: الفرض الجمعة، وله إسقاطه بالظهر. وهو قول للشافعي(٧). إذا عرفت هذا فإذا فاتت الجمعة صلى أربعا ظهرا بنية الاداء إن كان وقت الظهر باقيا وإن خرج الوقت صلى أربعا بنية قضاء الظهر لا الجمعة: لان مع

(١) المهذب للشيرازي ١: ١١٨، المجموع ٤: ٥٠٩ - ٥١٠، فتح العزيز ٤: ٤٨٧ - ٤٨٨.

(٢) المغني ٢: ١٦٤، الشرح الكبير ٢: ١٦٩.

(٣) المجموع ٤: ٥٣١، المهذب للشيرازي ١: ١١٧.

(٤) أورده في المعتمد: ٢٠١.

(٥) بدائع الصنائع ١: ٢٥٦، الاختيار ١: ١٠٩، تحفة الفقهاء ١: ١٥٩، حلية العلماء ٢: ٢٢٧.

(٦) سنن الدار قطني ١: ٢٦٢ / ٢٢.

(٧) الاختيار ١: ١٠٩، تحفة الفقهاء ١: ١٥٩، المجموع ٤: ٥٣١.

(*)

[١٣]

الفوات تسقط الجمعة وتجب الظهر أداء لسعة وقت الظهر، وإمكان فوات الجمعة مع بقائه، فيكون الفائت بعد فوات الجمعة هو الظهر، لانتقال الوجوب إليه. ولو فاتته الجمعة بعد انعقادها بأن زوحم وخرج الوقت قبل إدراك ركعة مع الامام، استأنف الظهر: لتغاير الفرضين. ومن جعلها ظهرا مقصورة جوز نقل النية إلى الظهر كالمسافر إذا نوى الإقامة في الاثناء فإنه يتم أربعا.

مسألة ٣٧٨: لو صلى المكلف بها الظهر قبل أن يصلي الامام الجمعة، لم تصح صلاته،

ويلزمه السعي إلى الجمعة، فإن صلاها سقط عنه الفرض، وإن لم يصلها حتى فاتت
وجب عليه إعادة الظهر، لما تقدم (١) من أنهما فرضان متغايران، فلا يجزي أحدهما
عن الآخر عند علمائنا أجمع، وبه قال مالك وأحمد والثوري في الجديد،
وإسحاق (٢). وقال أبو حنيفة: تصح ظهره قبل فوات الجمعة، ويلزمه السعي إلى الجمعة،
فإذا سعى بطلت، وإن لم يسع أجزأته (٣). وقال أبو يوسف، ومحمد: تصح (٤).
وقال الشافعي في القديم: تصح الظهر، ويجب عليه السعي، فإن صلى الجمعة احتسب
الله تعالى له بأيتها شاء أو آجز كليهما، وإن فاتته

-
- (١) تقدم في المسألة ٣٧٧.
(٢) المغني ٢: ١٩٧، الشرح الكبير ٢: ١٥٦، المجموع ٤: ٤٩٦ - ٤٩٧، فتح العزيز ٤: ٦١٢ و ٦١٣، القوانين
الفقهية: ٧٩.
(٣) المبسوط للسرخسي ٢: ٣٣، الباب ١: ١١٢، المجموع ٤: ٤٩٧، المغني ٢: ١٩٧، الشرح الكبير ٢:
١٥٦ و ١٥٧.
(٤) المبسوط للسرخسي ٢: ٣٣، بدائع الصنائع ١: ٢٥٧، المجموع ٤: ٤٩٧.
(*)

[١٤]

الجمعة أجزأته الظهر التي صلاها (١). وليس بجيد، لان الظهر الواقعة إن كانت صحيحة
أسقطت الفرض، إذ لا تجبان عليه في وقت واحد إجماعاً، وإلا أعادها. ولأنه يأنم بترك
الجمعة وإن صلى الظهر، ولا يأنم بفعل الجمعة وترك الظهر إجماعاً، والواجب هو
الذي يأنم بتركه دون ما لا يأنم به.

فروع:

- أ: فوات الجمعة: برفع الامام رأسه من ركوع الثانية. وسيأتي في الجماعة.
ب: لو صلى الظهر ثم شك هل صلى قبل صلاة الامام أو بعدها، لزمه الاعادة، لان
الاصل البقاء.
ج: لو صلى الظهر مع صلاة الامام الجمعة لم تصح - إن كان يمكنه إدراكها - ظهره
لأنه يمكنه الجمعة، أما لو صلاها قبل فراغ الامام من الجمعة - إذا فاتته إدراكها - فإنه
يجوز - وبه قال بعض الشافعية (٢) - لان الجمعة فاتت فتجب الظهر، إذ لا يمكن
سقوط الصلاتين. وظاهر كلام الشافعي أنه لا يجوز أن يصلها إلا بعد فراغ الامام (٣).

مسألة ٣٧٩: من لا تجب عليه الجمعة كالمسافر والعبد، له أن يصلي الظهر قبل صلاة الامام ومعه وبعده - وإن جاز أن يصلي الجمعة - في قول أكثر العلماء (٤) لأنه لم يخاطب بالجمعة، فتصح منه الظهر، كالبعيد من موضع الجمعة.

(١) المهذب للشيرازي: ١، ١١٧، المجموع: ٤، ٤٩٦ و ٤٩٧، الوجيز: ١، ٦٥، فتح العزيز: ٤، ٦١٢ و ٦١٣.
(٢ و ٣) حلية العلماء: ٢، ٢٢٨.
(٤) المغني: ٢، ١٩٨، الشرح الكبير: ٢، ١٥٩.
(*)

[١٥]

وقال بعض الجمهور: لا تصح صلاته قبل الامام، لأنه لا يتيقن بقاء العذر، فلم تصح صلاته، كغير المعذور (١). والظاهر البقاء والاستمرار كالمريض يصلي جالسا.

فروع:

أ: لا يستحب للمعذور تأخير الظهر حتى يفرغ الامام، لان فرضه الظهر فيستحب تقديمها.

ب: أصحاب الاعذار المكفون إذا حضروا الجامع، وجبت عليهم الجمعة، وسقط عنهم فرض الوقت، لأنها سقطت عنهم لعذر تخفيفا عنهم، ووجبت على أهل الكمال، لانتفاء المشقة فيحقمهم، فإذا حضروا الجامع سقطت المشقة المبيحة للترك.

ج: لو صلوا الظهر في منازلهم ثم سعوا إلى الجمعة، لم تبطل ظهرهم سواء زال عذرهم أو لا - وبه قال أحمد والشافعي (٢) - لأنها صلاة صحيحة أسقطت الفرض فلا تبطل بعده. وقال أبو حنيفة: تبطل ظهرهم بالسعي إلى الجمعة كغير المعذور (٣). والفرق ظاهر. وقال أبو يوسف ومحمد: تبطل إذا أحرموا بالجمعة (٤).

د: لا يكره لمن فاتته الجمعة أو لم يكن من أهلها أن يصلي الظهر

(١) المغني: ٢، ١٩٨، الشرح الكبير: ٢، ١٥٩، الانصاف: ٢، ٣٧٢.
(٢) المغني: ٢، ١٩٨، الشرح الكبير: ٢، ١٥٩، كشاف القناع: ٢، ٢٥، المجموع: ٤، ٤٩٥، حلية العلماء: ٢، ٢٢٧.
(٣) المبسوط للسرخسي: ٢، ٣٢ و ٣٣، اللباب: ١، ١١٢، بدائع الصنائع: ١، ٢٥٧، المغني: ٢، ١٩٨، الشرح

الكبير ٢: ١٥٩، حلية العلماء ٢: ٢٢٧.
(٤) المبسوط للسرخسي ٢: ٣٣، الباب ١: ١١٢.
(*)

[١٦]

جماعة - وبه قال أحمد والاعمش والشافعي وإسحاق (١) - لعموم قوله عليه السلام:
(صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة) (٢). وصلى ابن مسعود بعلمة
والاسود لما فاتته الجمعة (٣).

وقال أبوحنيفة ومالك: يكره - وهو قول الحسن وأبي قلابة - لانه لم ينقل في زمن
النبي عليه السلام من صلى جماعة من المعذورين (٤). وهو ممنوع، لما تقدم. إذا ثبت
هذا فالاقرب استحباب إعادتها جماعة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله، وغيره من
المساجد، لعموم استحباب طلب الجماعة.

ولا تكره أيضا في المسجد الذي أقيمت الجمعة فيه. وكره أحمد ذلك كله (٥)، وليس
بجيد. نعم لو نسب إلى الرغبة عن الجمعة، أو أنه لا يرى الصلاة خلف الامام، أو خيف
فتنة، ولحوق ضرر به وبغيره كره ذلك.

ه: الاقرب لمن صلى الظهر من أصحاب الاعذار السعي إلى الجمعة استحبابا: طلبا
لفضيلة الجماعة، لأنها تتوب مناب الظهر فأثبته المنوب، والاول هو الفرض.
وقال أبوإسحاق: قال الشافعي في القديم: يحتسب الله تعالى له بأيتهما شاء (٦)، لانه كان
في الابتداء مخيرا بين الظهر والجمعة، فإذا فعلها

(١) المغني ٢: ١٩٩، الشرح الكبير ٢: ١٦٠، الانصاف ٢: ٣٧٣، كشف القناع ٢: ٢٥، المجموع ٤: ٤٩٣ -
٤٩٤.
(٢) صحيح البخاري ١: ١٦٦، سنن الترمذي ١: ٤٢٠ - ٤٢١ / ٢١٥، سنن البيهقي ٣: ٦٠.
(٣) المغني ٢: ١٩٩، الشرح الكبير ٢: ١٦١.
(٤) المبسوط للسرخسي ٢: ٣٥ - ٣٦، الباب ١: ١١٢، بدائع الصنائع ١: ٣٧٠، بلغة السالك ١: ١٨٢،
المغني ٢: ١٩٩، الشرح الكبير ٢: ١٦٠، المجموع ٤: ٤٩٤.
(٥) المغني ٢: ١٩٩، الشرح الكبير ٢: ١٦١.
(٦) المهذب للشيرازي ١: ١١٧، المجموع ٤: ٤٩٥، حلية العلماء ٢: ٢٢٧.
(*)

[١٧]

لم يتعين واحد منهما. وهو غلط: لسقوط فرضه مما فعله أولاً، فإذا فعل الجمعة كان متطوعاً بها، وما ذكره إنما يتحقق قبل الفعل.

مسألة ٣٨٠: لا يجوز إنشاء السفر لمن وجبت عليه الجمعة، واستكمال الشرائط (١)، بعد الزوال قبل أن يصل إليها عند علمائنا أجمع - وبه قال الشافعي، ومالك، وأحمد (٢) - لقول النبي صلى الله عليه وآله: (من سافر من دار إقامة (٣) يوم الجمعة دعت عليه الملائكة، لا يصحب في سفره، ولا يعان على حاجته) (٤)، والوعيد لا يلحق المباح. ولأن ذمته مشغلة فلا يجوز له الاشتغال بما يمنع عنها كاللهو والتجارة.

وقال أبو حنيفة والأوزاعي: يجوز (٥): لقول عمر: الجمعة لا تحبس عن سفر (٦)، ولأن الصلاة تجب بآخر الوقت: ولأن كل صلاة يجوز السفر بعدها يجوز قبلها كسائر الصلوات. والفرق أن السفر يسقط الجمعة دون غيرها: وقول عمر ليس حجة خصوصاً مع مخالفته (٧) القرآن، وقد بينا وجوب الصلاة بأول الوقت.

فروع:

أ: لا يجوز السفر بعد الزوال لاجل الجهاد إلا مع الضرورة.

-
- (١) كذا، والمناسب للعبارة: واستكملت الشرائط فيه.
(٢) المجموع ٤: ٤٩٩، الوجيز ١: ٦٥، مغني المحتاج ١: ٢٧٨، الميزان ١: ١٨٧، بلغة السالك ١: ١٨٣، المنتقى للبايجي ١: ١٩٩، المغني ٢: ٢١٧، الشرح الكبير ٢: ١٦١.
(٣) في "م": إقامة.
(٤) كنز العمال ٦: ٧١٥ / ١٧٥٤٠.
(٥) المجموع ٤: ٤٩٩، المغني ٢: ٢١٧، الشرح الكبير ٢: ١٦١.
(٦) سنن البيهقي ٣: ١٨٧، وانظر: الامر ١: ١٨٩، والمغني ٢: ٢١٧، والشرح الكبير ٢: ١٦١.
(٧) في "م" والطبعة الحجرية: مخالفة.
(*)

[١٨]

ونقل عن أحمد الجواز (١):، لأنه عليه السلام لما وجه زيد بن حارثة، وجعفر بن أبي طالب، و عبد الله رواحة في جيش مؤتة فتخلف عبدالله، فرآه النبي صلى الله عليه وآله، فقال: (ما خلفك؟) فقال: الجمعة: فقال النبي صلى الله عليه وآله: (لروحة في سبيل الله أو غدوة خير من الدنيا وما فيها) فراح منطلقاً (٢). والذي نقله أصحابه إن ذلك كان قبل

الزوال(٣).

- ب: يجوز السفر بعد الزوال لأصحاب الاعذار المتجددة بعد الوجوب، كمريد الصحبة إذا خاف فوتها مع ضرورته إليها، لأنها تسقط الوجوب، وبالجملة كل ما يخاف معه على نفسه أو ماله فهو عذر، وكذا لو ضل له ولد أو رقيق أو حيوان.
- ج: يجوز السفر قبل الزوال بعد الفجر، لكنه مكروه عند علمائنا - وبه قال مالك وأحمد - والحسن وابن سيرين - في رواية، والشافعي في القديم، وأصحاب الرأي(٤) - لحديث عبدالله بن رواحة(٥).
- ولأن ذمته خالية من وجوب فلا يمنعه إمكان وجوبها.
- وقال الشافعي في الجديد: لا يجوز - وبه قال ابن عمر وأحمد - إلا في الجهاد: لأنه وقت الرواح إلى الجمعة، وقد يجب فيه السعي على من بعد طريقه، فلا يجوز له ترك الجمعة بالسفر فيه كما بعد الزوال(٦).

(١) الشرح الكبير ٢: ١٦٢.
(٢) مسند أحمد ١: ٢٥٦، سنن البيهقي ٣: ١٨٧، وانظر: المغني ٢: ٢١٨.
(٣) المغني ٢: ٢١٨.
(٤) المغني ٢: ٢١٨، الشرح الكبير ٢: ١٦٢، المجموع ٤: ٤٩٩، حلية العلماء ٢: ٢٢٨، الوجيز ١: ٦٥، المهذب للشيرازي ١: ١٧٧، الميزان ١: ١٨٧، مغني المحتاج ١: ٢٧٨، المنتقى للباقي ١: ١٩٩.
(٥) مسند أحمد ١: ٢٥٦، سنن البيهقي ٣: ١٨٧.
(٦) المجموع ٤: ٤٩٩، الوجيز ١: ٦٥، المهذب للشيرازي ١: ١١٧، الميزان ١: ١٨٧، (*)

- والفرق شغل الذمة في الاول دون الثاني، والسعي يجب فيه على من تجب عليه وهو بسفره خرج عن ذلك. واستثناء الشافعي الجهاد: لحديث ابن رواحة.
- د: لا يكره السفر ليلة الجمعة إجماعاً.

البحث الثاني: السلطان

مسألة ٣٨١: يشترط في وجوب الجمعة السلطان أو نائبه عند علمائنا أجمع -
وبه قال أبو حنيفة (١) - للاجماع على أن النبي صلى الله عليه وآله كان يعين لامامة
الجماعة - وكذا الخلفاء بعده - كما يعين للقضاء. وكما لا يصح أن ينصب الانسان نفسه
قاضيا من دون إذن الامام كذا إمامة الجمعة.
ولرواية محمد بن مسلم قال: " لا تجب الجمعة على أقل من سبعة: الامام، وقاضيه،
ومدع حقا، ومدعى عليه، وشاهدان، ومن يضرب الحدود بين يدي الامام " (٢). ولأنه
إجماع أهل الاعصار، فإنه لا يقيم الجمعة في كل عصر إلا الأئمة. وقال الشافعي ومالك
وأحمد: ليس السلطان شرطا ولا إذنه (٣)، لان عليا

المغني ٢: ٢١٨، الشرح الكبير ٢: ١٦٢، حلية العلماء ٢: ٢٢٨، مغني المحتاج ١: ٢٧٨.
(١) المبسوط للسرخسي ٢: ٢٣ و ٢٥، بدائع الصنائع ١: ٢٥٩، ٢٦١، اللباب ١: ١١٠، المجموع ٤: ٥٨٣،
المغني ٢: ١٧٣ - ١٧٤، الشرح الكبير ٢: ١٨٨، بداية المجتهد ١: ١٥٩، الميزان ١: ١٨٨.
(٢) الفقيه ١: ٢٦٧ / ١٢٢٢، التهذيب ٣: ٢٠ / ٧٥، الاستبصار ١: ٤١٨ / ١٦٠٨.
(٣) الام ١: ١٩٢، المجموع ٤: ٥٠٩ و ٥٨٣، مختصر المزني: ٢٨، الوجيز ١: ٦٢، المهذب للشيرازي ١:
١٢٤، بداية المجتهد ١: ١٦٠، المغني ٢: ١٧٣، الشرح الكبير ٢: ١٨٨.
(*)

[٢٠]

عليه السلام صلى بالناس الجمعة وعثمان محصور (١): ولم ينكر أحد. ولأنها عبادة بدنية
فلا تقتقر إقامتها إلى السلطان كالحج.
وفعل علي عليه السلام حجة لنا: لانه عليه السلام الامام عندنا، ولان عثمان بمنع
المسلمين له عن التصرف خرج عن الامامة: إذ الامامة عندهم تثبت بالاختيار من أهل
الحل والعقد فتزول لزوال سببها. والفرق في الحج عدم احتياجه إلى رئيس يتقدم عليهم
فيها، بخلاف الجمعة المفترقة إلى إمام يتقدمهم.
مسألة ٣٨٢: أجمع علماءنا كافة على اشتراط عدالة السلطان وهو الامام المعصوم، أو
من يأمره بذلك - خلافا للجمهور كافة (٢). لان الاجتماع مظنة التنازع، والحكمة تقتضي
انتفاء ذلك، ولا يحصل إلا بالسلطان، ومع فسقه لا يزول: لانه تابع في أفعاله لقوته

الشهوية لا مقتضى الشرع ومواقع المصلحة، وليس محلا للامانة فلا يكون أهلا للاستتابة. احتجوا بقوله عليه السلام: (فمن تركها في حياتي أو بعد موتي وله إمام عادل، أو جائر فلا جمع الله شمله) (٣). ولأن السلطان يسوي بين الناس في إيقاعها فلا يفوت بعضها. ومنع الحديث أولاً، ودلالته على المطلوب: لأنه وعيد على من تركها مستخفاً بها، ولا شك في أنه مستحق للوعيد سواء كان الامام عادلاً أو جائراً، بل يستحب الاجتماع فيها وعقدها وإن كان السلطان جائراً.

(١) أنظر سنن البيهقي ٣: ١٢٤، والمغني ٢: ١٧٤.
(٢) المجموع ٤: ٢٥٣، المغني ٢: ١٤٩، المبسوط للسرخسي ٢: ٢٥، بدائع الصنائع: ٣٦١.
(٣) سنن ابن ماجه ١: ٣٤٣ / ١٠٨١، سنن البيهقي ٣: ١٧١، مجمع الزوائد ٢: ١٦٩ نقلاً عن الطبراني في الاوسط، مسند أبي يعلى ٣: ٣٨١ - ٣٨٢ / ١٨٥٦، الترغيب والترهيب ١: ٥١٠ - ٥١١ / ٩.
(*)

[٢١]

ونمنع من تسوية السلطان الفاسق لجواز أن يغلبه هواه على تقديم أو تأخير.
مسألة ٣٨٣: يشترط إما السلطان المعصوم، أو استتابته لمن يرتضيه، ويشترط في النائب أمور:
الاول: البلوغ.
فلا تصح إمامة الصبي - وبه قال أبوحنيفة ومالك وأحمد (١) - لعدم التكليف في حقه، فإن لم يكن مميزاً لم يعتد بفعله، وإلا عرف ترك المؤاخذة على فعله، فلا يؤمن ترك واجب أو فعل محرم في صلاته. ولأن العدالة شرط وهي منوطة بالتكليف. وهو أحد قولي الشافعي، والثاني: تصح كغيرها من الفرائض (٢). ونمنع الاصل، ونفرق باختصاص الجمعة بشرائط زائدة.
الثاني: العقل.
فإن المجنون لا اعتبار بفعله، ومن يعتوره لا يكون إماماً، ولا في وقت إفاقته، لجواز عروضة له حينئذ. ولأنه لا يؤمن احتلامه في نوبته وهو لا يعلم. ولنقصه عن المراتب الجليلة.
الثالث: الذكورة. فإن المرأة لا تؤم الرجال ولا الخناثي، وكذا الخنثى.

الرابع: الحرية. وفي اشتراطها للشيخ قولان: أحدهما: ذلك(٣) - وبه قال أحمد ومالك(٤) - لان الجمعة لا تجب

-
- (١) بدائع الصنائع ١: ٢٦٢، بلغة السالك ١: ١٥٧، الشرح الصغير ١: ١٥٧، المنتقى للباي ١: ١٩٧، بداية المجتهد ١: ١٤٤، المغني ٢: ٥٥، الانصاف ٢: ٣٦٦، كشاف القناع ١: ٤٧٩.
(٢) الام: ١: ١٩٢، المجموع ٤: ٢٤٩، فتح العزيز ٤: ٣٢٧، المهذب للشيرازي ١: ١٠٤، كفاية الاخير ١: ٨٣.
(٣) النهاية: ١٠٥.
(٤) المغني ٢: ١٩٦، المحرر في الفقه ١: ١٤٢، بلغة السالك ١: ١٥٧، الشرح الصغير ١: ١٥٧، المنتقى للباي ١: ١٩٧.
(*)

[٢٢]

عليه، فلا يكون إماما فيها، كالصبي والمرأة.
والثاني: العدم(١) - وبه قال الشافعي وأبو حنيفة(٢) - لقوله صلى الله عليه وآله:
(إسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي أجدع ما أقام فيكم الصلاة)(٣).
ومن طريق الخاصة: قول أحدهما عليهما السلام - وقد سئل عن العبد يؤم القوم إذا رضوا به وكان أكثرهم قراءة - : " لا بأس به " (٤). ولأنه ذكر يؤدي فرض الجمعة، فجاز أن يكون إماما فيها كالحر. وهو عندي أقوى.
مسألة ٣٨٤: العدالة شرط عند علمائنا كافة، فلو أم الفاسق لم تتعقد وأعيدت ظهرها - خلافا للجمهور(٥) كافة - لان الانتمام ركون إلى الفاسق وهو ظالم، فيكون منهيًا عنه، لقوله تعالى: { ولا تركزوا إلى الذين ظلموا } (٦).
وقول جابر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: (لا تؤمن امرأة رجلا، ولا فاجر مؤمنا إلا أن يقهره سلطان، أو يخاف سيفه، أو سوطه)(٧). ومن طريق الخاصة: ما رواه سعد بن إسماعيل، عن أبيه قال: قلت للرضا عليه السلام: رجل يقارف(٨) الذنوب وهو عارف بهذا الامر أصلي

(١) الخلاف ١: ٦٢٧، المسألة ٣٩٨.
(٢) الام ١: ١٩٢، المجموع ٤: ٢٥٠، فتح العزيز ٤: ٣٢٧، المبسوط للسرخسي ٢: ٣٦، بدائع الصنائع ١:

- ٢٦١ و ٢٦٦، شرح فتح القدير ٢: ٢٦، الباب ١: ١١٢.
 (٣) سنن البيهقي ٣: ٨٨، الخراج للقاضي أبي يوسف: ٩ بتفاوت واختصار، وأورده نسا في فتح العزيز ٤: ٣٢٨، وتلخيص الحبير ٤: ٣٢٧.
 (٤) التهذيب ٣: ٢٩ / ٩٩، الاستبصار ١: ٤٢٣ / ١٦٢٨.
 (٥) المجموع ٤: ٢٥٣، فتح العزيز ٤: ٣٣٠ و ٣٣١، المهذب للشيرازي ١: ١٠٤، المغني ٢: ١٤٩، الباب ١: ٧٩، بدائع الصنائع ١: ١٥٦.
 (٦) هود: ١١٣.
 (٧) سنن ابن ماجة ١: ٣٤٣ / ١٠٨١.
 (٨) قارف الذنب: دانه ولاصقه.
 لسان العرب ٩: ٢٨٠ " قرف ".
 (*)

[٢٣]

خلفه؟ قال: " لا " (١). وقال أبو عبدالله البرقي: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام: أتجوز الصلاة خلف من وقف على أبيك وجدك صلوات الله عليهما؟ فأجاب: " لا تصل وراءه " (٢). ولانتفاء الزاجر له عن ترك شرط أو فعل مناف فلا تصح، كالصبي والكافر. احتجوا: بعموم قوله تعالى: { فاسعوا إلى ذكر الله } (٣). وبقوله عليه السلام: (صلوا خلف من قال: لا إله إلا الله) (٤). وبأن الحسن والحسين عليهما السلام صليا مع مروان (٥). والآية تدل على السعي لا على حال الامام. والعام قد يخص، وأحاديثنا أخص فتقدم. وفعل الامامين عليهما السلام لقهريهما، كما تضمنه حديث جابر (٦). ولأنه حكاية حال فيمكن أن صلاتهما بعد فعلها في منازلهما، كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله لابي ذر: (كيف أنت إذا كان عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها؟) قلت: فما تأمرني؟ قال: (صل الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة) (٧).

-
- الفقيه ١: ٢٤٩ / ١١٦، التهذيب ٣: ٣١ / ١١٠ و ٢٧٧ / ٨٠٨.
 (٢) الفقيه ١: ٢٤٨ / ١١٣، التهذيب ٣: ٢٨ / ٩٨.
 (٣) الجمعة: ٩.
 (٤) سنن الدار قطني ٢: ٥٦ / ٣، بلوغ المرام: ٨٥ / ٤٥٠.
 (٥) الجعفریات: ٥٢، نوادر الراوندي: ٣٠ وانظر سنن البيهقي ٣: ١٢٢.
 (٦) سنن ابن ماجة ١: ٣٤٣ / ١٠٨١.
 (٧) صحيح مسلم ١: ٤٤٨ / ٦٤٨، سنن أبي داود ١: ١١٧ / ٤٣١، سنن الترمذي ١: ٣٣٢ - ٣٣٣ / ١٧٦، سنن البيهقي ٣: ١٢٤، مسند احمد ٥: ١٥٩، سنن النسائي ٢: ٧٥، المعجم الصغير للطبراني ١: ٢١٨.
 (*)

[٢٤]

فروع:

- أ: عن أحمد رواية أنه يصلي خلف الفاسق جمعة ثم يعيدها (١). وهو غلط، لأنها إن كانت مأمورا بها خرج عن العهدة بفعلها فلا إعادة، وإلا فلا تصح الصلاة خلفه.
- ب: لو كان السلطان جائرا ثم نصب عدلا استحب الاجتماع وانعقدت جمعة على الاقوى - وسيأتي - ولا تجب: لفوات الشرط وهو الامام أو من نصبه. وأطبق الجمهور على الوجوب.
- ج: لو خفي فسقه ثم ظهر بعد الصلاة أجزأ، لانه مأمور بها فتقع مجزئة.
- د: لا تصح الصلاة خلف الكافر بالاجماع، فلو ظهر كفره صحت الصلاة، للامثال، سواء كان الكفر مما لا يخفى كالتهود والتنصر، أو يخفى كالزندقة، وبه قال المزني (٢). وعند الشافعي تجب الاعادة في الاول، لتفريطه (٣).
- ه: لو شك في إسلامه لم تتعد الجمعة، لان ظهور العدالة شرط، وهو منتف مع الشك. وقال بعض الجمهور: تصح، عملا بالظاهر من أنه لا يتقدم للامامة إلا مسلم (٤).
- و: الاختلاف في فروع الفقه - مع اعتقاد الحق - لا يمنع الامامة، للاجماع على تعديل بعضهم بعضا وإن اختلفوا في المسائل الاجتهادية.

(١) المغني ٢: ١٤٩، الشرح الكبير ٢: ٢٠٦.
(٢) المغني ٢: ٣٤، المجموع ٤: ٢٥١، فتح العزيز ٤: ٣٢٧.
(٣) المهذب للشيرازي ١: ١٠٤، المجموع ٤: ٢٥١، فتح العزيز ٤: ٣٣٦.
(٤) المغني ٢: ٢٨ و ٣٥، الشرح الكبير ٢: ٣٤.
(*)

[٢٥]

- ز: إذا اعتقد المجتهد شيئا من الفروع وفعل ضده - مع بقاء اعتقاده - قدح في عدالته، وكذا المقلد إذا أفتاه العالم، أما لو عدل من عالم إلى أعلم أو مساو، لم يقدح في العدالة.
- مسألة ٣٨٥: الايمان شرط في الامام في الجمعة وغيرها إجماعا عندنا، لان غيره فاسق، وقد بينا اشتراط العدالة. وقال أحمد: تجب سواء كان من يقيمها سنيا، أو مبتدعا، أو عدلا، أو فاسقا. وسئل عن الصلاة خلف المعتزلة يوم الجمعة، فقال: أما الجمعة

فينبغي شهودها، وإن كان الذي يصلي منهم أعاد وإلا فلا(١).
وقال الشافعي: إذا صلى خلف مبتدع - وهو كل من زاد في الدين ما ليس منه، سواء كان قرابة أو معصية - فإن كانت بدعته بزيادة طاعة تخالف(٢) المشروع - كما لو صلى العيد في غير وقته صحت خلفه، وإن كانت معصية - كالطعن في الصحابة، أو خلفي معتقده - فإن أوجبت تكفيرا، لم تصح خلفه وإلا صحت(٣). وعندنا أنه لا تجوز خلف المبتدع سواء أوجبت كفرا، أو لا، لأنها توجب فسقا، لقوله عليه السلام: (كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار)(٤).

مسألة ٣٨٦: يشترط في الامام طهارة المولد عند علمائنا، فلا تصح إمامة ولد الزنا، لأنها من المناصب الجليلة، فلا تليق بحاله، لنقصه. ولعدم انقياد القلوب إلى متابعته. ولأنها رئاسة دينية فلا ينالها مثله، لتكونه من المعصية الكبيرة.

(١) المغني ٢: ١٤٩، الشرح الكبير ٢: ٢٠٥.

(٢) في نسخة "م": بخلاف.

(٣) انظر: المجموع ٤: ٢٥٣، وفتح العزيز ٤: ٣٣١.

(٤) سنن النسائي ٣: ١٨٩.

(*)

[٢٦]

وبعض علمائنا حكم بكفره(١). وليس بمعتمد. ولأن رجلا لا يعرف أبوه أم قوما بالعقيق فنهاه عمر بن عبدالعزيز(٢)، ولم ينكر عليه أحد. وقال الشافعي: تكره إمامته(٣): لحديث عمر بن عبدالعزيز. وقال أحمد: لا تكره(٤).

مسألة ٣٨٧: اشترط أكثر علمائنا كون الامام سليما من الجذام والبرص والعمى(٥): لقول الصادق عليه السلام: "خمسة لا يؤمون الناس على كل حال: المجذوم والابرص والمجنون وولد الزنا والاعرابي"(٦). والاعمى لا يتمكن من الاحتراز عن النجاسات غالبا. ولأنه ناقص فلا يصلح لهذا المنصب الجليل. وقال بعض أصحابنا المتأخرين: يجوز(٧). واختلفت الشافعية في أن البصير أولى، أو يتساويان على قولين(٨).

مسألة ٣٨٨: إذا حضر إمام الاصل لم يؤم غيره إلا مع العذر إجماعا، لان الامامة

متوقفة على إذنه، فليس لغيره التقدم عليه، وكذا نائب الامام، لان الرسول صلى الله عليه وآله لم يحضر موضعا إلا أم بالناس، وكذا خلفاؤه،

-
- (١) هو ابن إدريس في السرائر: ١٨٣ و ٢٤١ و ٢٨٧.
(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٢١٦ - ٢١٧.
(٣) الام ١: ١٦٦، المجموع ٤: ٢٨٨، المغني ٢: ٦٠، الشرح الكبير ٢: ٥٩، عمدة القاري ٥: ٢٢٦.
(٤) المغني ٢: ٦٠، الشرح الكبير ٢: ٥٩، الأنصاف ٢: ٢٧٤، كشاف القناع ١: ٤٨٤.
(٥) منهم: الشيخ في المبسوط ١: ١٥٥، وابن البراج في المهذب ١: ٨٠، وأبوالصلاح الحلبي في الكافي في الفقه: ١٤٣، وابن حمزة في الوسيلة: ١٠٤.
(٦) الكافي ٣: ٢٧٥ / ١، التهذيب ٢: ٢٦ / ٩٢، الاستبصار ١: ٤٢٢ / ١٦٢٦.
(٧) كما ذكره المحقق في شرائع الاسلام ١: ٩٧.
(٨) المجموع ٤: ٢٨٦ - ٢٨٧، المهذب للشيرازي ١: ١٠٦، فتح العزيز ٤: ٣٢٨ - ٣٢٩.
(*)

[٢٧]

والسرايا الذين بعثهم كان يصلي بهم الامير عليهم.
ولقول الباقر عليه السلام: " قال علي عليه السلام: إذا قدم الخليفة مصرا من الامصار جمع بالناس ليس ذلك لاحد غيره " (١). ومع العذر يجوز أن يصلي غيره، ويشترط إذنه: لما تقدم.

مسألة ٣٨٩: وهل للفقهاء المؤمنين حال الغيبة والتمكن من الاجتماع والخطبتين صلاة الجمعة؟ أطبق علماؤنا على عدم الوجوب: لانتفاء الشرط: وهو ظهور الاذن من الامام عليه السلام. واختلفوا في استحباب إقامة الجمعة، فالمشهور ذلك: لقول زرارة: حثنا الصادق عليه السلام على صلاة الجمعة حتى ظننت أنه يريد أن نأتيه، فقلت: نغدو عليك؟ فقال: " لا، إنما عنيت عندكم " (٢).

وقال الباقر عليه السلام لعبد الملك: " مثلك يهلك ولم يصل فريضة فرضها الله " قلت: كيف اصنع؟ قال: " صلوا جماعة " يعني صلاة الجمعة (٣). وقال الفضل بن عبد الملك: سمعت الصادق عليه السلام يقول: " إذا كان قوم في قرية صلوا الجمعة أربع ركعات، فإن كان لهم من يخطب جمعوا إذا كانوا خمسة نفر، وإنما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين " (٤). وقال سائر وابن إدريس: لا تجوز، لاصالة الاربع، فلا تسقط إلا بدليل (٥).

-
- (١) التهذيب ٣: ٢٢ / ٨١.
(٢) التهذيب ٣: ٢٣٩ / ٦٣٥، الاستبصار ١: ٤٢٠ / ١٦١٥.
(٣) التهذيب ٣: ٢٣٩ / ٦٣٨، الاستبصار ١: ٤٢٠ / ١٦١٦.
(٤) التهذيب ٣: ٢٣٨ - ٢٣٩ / ٦٣٤، الاستبصار ١: ٤٢٠ / ١٦١٤.
(٥) المراسم: ٢٦١، السرائر: ٦٦.
(*)

[٢٨]

والاخبار السابقة متأولة: لان قول الصادق عليه السلام لزرارة، وقول الباقر عليه السلام لعبد الملك إذن لهما فيها، فيكون الشرط قد حصل.

وقول الصادق عليه السلام: " فإن كان لهم من يخطب " محمول على الامام أو نائبه. ولان شرط الوجوب الامام أو نائبه إجماعا، فكذا هو شرط في الجواز.

مسألة ٣٩٠: يجوز أن يكون الامام مسافرا - وبه قال أبوحنيفة ومالك والشافعي (١) - لانه رجل تصح منه الجمعة، فجاز أن يكون إماما كالحاضر. وقال أحمد بن حنبل: لا يجوز لانه ليس من أهل فرض الجمعة، فلا يجوز أن يكون إماما كالمرأة (٢). والفرق ظاهر: فإن المرأة لا تصح أن تكون إماما للرجل في حال من الاحوال، والمسافر لو نوى الإقامة صح أن يكون إماما إجماعا.

مسألة ٣٩١: لو أحدث الامام في صلاة الجمعة أو غيرها، أو خرج بسبب آخر، جاز أن يستخلف غيره ليتم بهم الصلاة، عند علمائنا أجمع - وبه قال مالك والثوري والشافعي في الجديد، وأحمد وإسحاق وأبوثور (٣) - لان أبا بكر كان يصلي بالناس في مرض النبي صلى الله عليه وآله، فسأل النبي صلى الله عليه وآله: (من يصلي بالناس؟) فقيل:

(١) المبسوط للسرخسي ٢: ٢٥، اللباب ١: ١١٢، الهداية للمرغيناني ١: ٨٤، المدونة الكبرى ١: ١٥٨، المنتقى للباهي ١: ١٩٦، المغني ٢: ١٩٦، الشرح الكبير ٢: ١٥٥، المحلى ٥: ٥١، المجموع ٤: ٢٤٨ و ٢٥٠، الوجيز ١: ٦٢، فتح العزيز ٤: ٥٤٠، السراج الوهاج: ٨٦، مغني المحتاج ١: ٢٨٤.
(٢) المغني ٢: ١٩٦، الشرح الكبير ٢: ١٥٥، المجموع ٤: ٢٥٠، فتح العزيز ٤: ٥٤١، الانصاف ٢: ٣٦٨.
(٣) بلغة السالك ١: ١٦٧، الشرح الصغير ١: ١٦٦، الام ١: ٢٠٧، المجموع ٤: ٢٤٢ و ٢٤٥ و ٥٧٨، فتح العزيز ٤: ٥٥٤ - ٥٥٥ و ٥٥٧، حلية العلماء ٢: ٢٤٨، المغني ١: ٧٧٩.
(*)

[٢٩]

أبو بكر: فخرج يتهدى بين اثنين، فدخل المسجد وأبو بكر يصلي بالناس، فمنعه من إتمام الإمامة بهم، وتقدم فصلى بهم وتأخر أبو بكر (١). فصارت الصلاة بإمامين على التعاقب. ومن طريق الخاصة: قول علي عليه السلام: " من وجد أذى فليأخذ بيد رجل فليقدمه " (٢) يعني إذا كان إماما. ولأن صلاة المأموم لا تبطل ببطلان صلاة الإمام، فإذا قدم من يصلح للإمامة كان كما لو أتمها، ولا ينفك المأموم من الجماعة والعمل بالفضيلة فيها.

وقال الشافعي في القديم: لا يجوز الاستخلاف (٣): لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه صلى بأصحابه، فلما أحرم بالصلاة ذكر أنه جنب، فقال لأصحابه: (كما أنتم) ومضى ورجع ورأسه يقطر ماء، ولم يستخلف (٤). فلو كان سائغا لفعله. وهذا عندنا ممتع: لما بينا غير مرة من استحالة السهو على النبي صلى الله عليه وآله وللشافعي قول آخر: جوازه في غير الجمعة لا فيها (٥).

فروع:

أ: لا فرق في جواز الاستخلاف بين ما إذا أحدث الإمام بعد الخطبتين قبل التحريم وبعدها، فإذا استخلف صلى بهم من غير خطبة: لخروج العهدة عنها بفعالها أو لا.

مسند أحمد ١: ٢٠٩، سنن أبي داود ١: ٢٤٧ / ٩٤٠ بتفاوت.
(٢) الكافي ٣: ٣٦٦ / ١١، التهذيب ٢: ٣٢٥ / ١٣٣١، الاستبصار ١: ٤٠٤ / ١٩٤٠.
(٣) المهذب للشيرازي ١: ١٢٤، المجموع ٤: ٥٧٨، فتح العزيز ٤: ٥٥٤، حلية العلماء ٢: ٢٤٨، السراج الوهاج: ٩٠.
(٤) صحيح البخاري ١: ٧٧، سنن أبي داود ١: ٦٠ - ٦١ / ٢٣٣ - ٢٣٥، سنن ابن ماجة ١: ٣٨٥ / ١٢٣٠، مسند أحمد ١: ٨٨ و ٩٩، ترتيب مسند الشافعي ١: ١١٤ / ٣٤١.
(٥) انظر فتح العزيز ٤: ٥٥٥.
(*)

[٣٠]

وقال الشافعي: على تقدير جوازه يجوز، وعلى تقدير عدمه لا يجوز أن يصلي غيره بهم الجمعة: لأن الخطبتين تقوم مقام ركعتين فيخطب بهم غيره ويصلي، فإن لم يتسع الوقت، صلى بهم الظهر أربعاً (١).

ب: لو أحدث بعد التحريم استخلف عندنا، وأتموها جمعة قطعاً، وبه قال الشافعي على تقدير الجواز، وعلى تقدير العدم لا يجوز، فيصلّي المأمومون فرادى ركعتين. وعنه آخر: إن كان بعد أن صلى ركعة أتموها جمعة ركعتين، وإن كان أقل من ركعة صلوا ظهراً أربعاً (٢).

ج: يجب أن يستخلف من هو بشرائط الامامة، فلو استخلف امرأة لامامة الرجال فهو لغو، فلا تبطل صلاتهم إذا لم يقتدوا بها: وبه قال الشافعي (٣). وقال أبو حنيفة: ولا تبطل الصلاة بالاستخلاف صلاتهم وصلاتها (٤).

د: لا يشترط في المستخلف كونه قد سمع الخطبة، أو أحرم مع الامام، سواء أحدث الامام في الركعة الاولى أو الثانية قبل الركوع، للاصل. ولقول معاوية بن عمار: سألت الصادق عليه السلام، عن رجل يأتي المسجد وهم في الصلاة وقد سبقه الامام بركعة أو أكثر، فينفتل الامام فيأخذ بيده ويكون أدنى القوم إليه فيقدمه، فقال: " يتم القوم الصلاة، ثم يجلس حتى إذا فرغوا من التشهد أو ما بيده إليهم عن اليمين والشمال، وكان الذي أوماً إليهم بيده التسليم وانقضاء صلاتهم، وأتم هو ما كان فاتته إن بقي عليه" (٥).

(١) فتح العزيز ٤: ٥٦١ - ٥٦٢.
(٢) المجموع ٤: ٥٧٨، المذهب للشيرازي ١: ١٢٤.
(٣) المجموع ٤: ٢٤٣، فتح العزيز ٤: ٥٥٥.
(٤) المبسوط للسرخسي ١: ١٨٠، فتح العزيز ٤: ٥٥٥.
(٥) الكافي ٣: ٣٨٢ / ٧، التهذيب ٣: ٤١ / ١٤٤، الاستبصار ١: ٤٣٣ / ١٦٧٢، الفقيه ١: (*)

[٣١]

وقال الشافعي: إن استخلف بعد الخطبة قبل أن يحرم بالصلاة، جاز أن يستخلف من حضرها وسمعها، لانه ثبت له حكمها بسماعه إياها، ولهذا لو بدر أربعون ممن سمع الخطبة فعدوها، صحت، ولو صلى أربعون ممن لم يسمعها، لم تنعقد بهم، ولا يجوز أن يستخلف من لم يسمعها. وإن أحدث بعد التحريم، فإن كان في الركعة الاولى جاز أن يستخلف من أحرم معه قبل حدثه، سواء كان دخل معه قبل الركوع أو بعده - وإن لم يكن سمع الخطبة - لانه بدخوله معه في الصلاة ثبت له حكمها. ولا يجوز أن يستخلف معه من لم يدخل معه: لانه يكون مبتدئاً للجمعة، ولا يجوز عقد جمعة بعد جمعة،

بخلاف المسبوق: لأنه متبع لا مبتدئ. وإن أحدث في الثانية، جاز أن يستخلف من دخل معه قبل الركوع أو فيه، ويتمون معه الجمعة. وهل يتم هو الجمعة أو الظهر؟ قال أكثر أصحابه: بالاول. وهو جيد عندنا، لأنه أدرك الجمعة بإدراكه راعيا. وإن استخلف من دخل معه بعد الركوع، قال أكثر أصحابه: لا يجوز، لأن فرضه الظهر، فلا يجوز أن يكون إماما في الجمعة. وقال بعضهم: يجوز، كالمسبوق والمسافر يأتى بالمقيم (١). وعندي في ذلك تردد، وكذا التردد لو استتاب من يبتدئ بالظهر.

ه: لو أحدث في الاولى فاستخلف من قد أحرم معه صح، ثم صلى المستخلف لهم الثانية، فلما قام أحدث واستخلف من أدرك الركعة الثانية صلى المستخلف الثاني ركعة، وأشار إليهم أن يسلم بهم أحدهم، وقام هو فأتىها جمعة، لأنه أدرك ركعة من جمعة صحيحة.

.١١٧١ / ٢٥٨ =
(١) المذهب للشيرازي ١: ١٢٤، المجموع ٤: ٥٧٩ - ٥٨٢، حلية العلماء ٢: ٢٤٩.
(*)

[٣٢]

وقال الشافعي: يتمها ظهرا، لان للمأمومين اتباعه، فلا يمكن بناء حكمه على حكمهم، ولا يمكن أن يبني حكمه على حكم الامام الاول، لأنه ما تمت له الجمعة، فلا وجه لاتبان حكم الجمعة في حقه. وهو ممنوع. ثم قال: لو جاء مسبوق آخر واقتدى بهذا المسبوق، وقلنا إن المحسوب له ركعة من الظهر، فيحسب للمقتدي به ركعة من الجمعة، لأنه في حق المأمومين ينتزل منزلة إمامه (١).

و: لو لم يستتب الامام أو مات أو أغمي عليه، فإن كان بعد ركعة استتاب المأمومون وقدموا من يتم بهم الصلاة، وللواحد منهم أن يتقدم، بل هو أولى؛ لان الامام قد خرج والمأمومون في الصلاة.

وبه قال الشافعي (٢). وفيه إشكال ينشأ من اشتراط الامام أو إذنه عندنا، ومن كونها جمعة انعقدت صحيحة، فيجب إكمالها. والاذن شرط في الابتداء لا في الاكمال. فإن قلنا بالاول احتمال أن يتموها جمعة فرادى كما لو ماتوا إلا واحدا، وأن يتموها ظهرا، لعدم

الشرط وهو الجماعة مع التعدد.

وإن كان في الأولى قبل الركوع، احتمل إتمامها ظهراً، إذ لم يدرك أحد منهم ركعة، فلم يدركوا الصلاة، وجمعة، لانعقادها صحيحة، فتكمل كما لو بقي الامام. وكلا الوجهين للشافعي (٣).

ز: لا فرق في جواز الاستخلاف بين أن يحدث الامام عمداً أو سهواً - وبه قال الشافعي (٤) - لما بينا من أن بطلان صلاة الامام لا يقتضي بطلان صلاة المأموم.

-
- (١) انظر المجموع ٤: ٥٨١ - ٥٨٢، وفتح العزيز ٤: ٥٥٩ و ٥٦٠.
(٢) المجموع ٤: ٥٨٣، فتح العزيز ٤: ٥٦١.
(٣) المجموع ٤: ٥٧٨، المهذب للشيرازي ١: ١٢٤.
(٤) المجموع ٤: ٥٧٨، الوجيز ١: ٦٢، فتح العزيز ٤: ٥٥٧.
(*)

[٣٣]

وقال أبو حنيفة: إن تعدد بطلت صلاتهم كلهم (١).

ح: الاقرب وجوب اتحاد الامام والخطيب إلا لعذر، كالحديث وشبهه، لان العادة قاضية بأن المتولي لهما واحد من زمن النبي صلى الله عليه وآله إلى الآن. ويحتمل عدمه، لجواز تعدد الأئمة في صلب الصلاة في المحدث فجاز في غيره.

ط: لو استتاب لم يجب على المأمومين استئناف نية القدوة، لانه خليفة الاول، والغرض من الاستخلاف تنزيل الخليفة منزلة الاول وإدامة الجماعة. وهو أحد وجهي الشافعية (٢). وفيه إشكال ينشأ من وجوب تعيين الامام فيجب استئناف نية القدوة. وفي الآخر: يشترط، لانهم انفردوا بخروج الامام من الصلاة (٣).

وكذا لو لم يستتب الامام وقدم المأمومون إماماً.

ي: لو مات الامام فاستتاب المأمومون، لم تبطل صلاة المتلبس وأتم جمعة، أما غيره فيصلح الظهر، ويحتمل الدخول معهم، لانها جمعة مشروعة.

- (١) بدائع الصنائع ١: ٢٢٦، فتح العزيز ٤: ٥٥٧.
(٢) المجموع ٤: ٥٨٢، الوجيز ١: ٦٢، فتح العزيز ٤: ٥٦٠.
(٣) المجموع ٤: ٥٨٢، فتح العزيز ٤: ٥٦٠.
(*)

البحث الثالث: العدد

مسألة ٣٩٢: العدد شرط بإجماع العلماء كافة، لان تسميتها جمعة من الاجتماع المستلزم للتكثير، ولان الامام شرط ولا يتحقق مسماه إلا بالمأموم.

[٣٤]

واختلفوا في أقل عدد تجب معه الجمعة، فقال بعض علمائنا: أقله خمسة نفر الامام أحدهم، لان الخطاب متوجه بصيغة الجمع، وأقل عدد يحتمله حقيقة الثلاثة، وإنما أوجب عند النداء الحاصل من الغير فيثبت رابع، وإنما يجب السعي عند النداء مع حصول الشرائط التي من جملتها الامام فيجب الخامس (١).
ولانها إنما تجب على المقيمين، والاستيطان مع الاجتماع مظنة، التنازع، فلا بد من حاكم يفصل بين المتنازعين فوجب الثالث. ثم لما كانت الحوادث والعوائق تعتور الانسان وجب أن يكون للحاكم نائب يقوم مقامه لو عرض له حادث يمنعه عن فصل المتنازعين فوجب الرابع. ثم لما كان الاجتماع مظنة التنازع المفضي إلى الافتراء احتيج إلى من يستوفي الحدود بإذن الحاكم مباشرة فوجب الخامس. فثبت أن الامور الضرورية لا بد فيها من حصول خمسة نفر. ولقول الباقر عليه السلام: " لا تكون الخطبة والجمعة وصلاة ركعتين على أقل من خمسة رهط: الامام وأربعة" (٢).
وقال الصادق عليه السلام: " يجمع القوم يوم الجمعة إذا كانوا خمسة فما زادوا، فإن كانوا أقل من خمسة فلا جمعة" (٣). وقال الشيخ: سبعة نفر، أحدهم: الامام (٤)، لافتقار الاستيطان إلى متنازعين وشاهدين، وحاكم، ونائبه، ومستوفي الحدود. ولقول الباقر عليه السلام: " تجب الجمعة على سبعة ولا تجب على

(١) هو المحقق في المعتبر: ٢٠٢.
(٢) الكافي ٣: ٤١٩ / ٤، التهذيب ٣: ٢٤٠ / ٦٤٠، الاستبصار ١: ٤١٩ / ١٦١٢.
(٣) التهذيب ٣: ٣٣٩ / ٦٣٦، الاستبصار ١: ٤١٩ / ١٦١٠.
(٤) الخلاف ١: ٥٩٨ المسألة ٣٥٩، النهاية: ١٠٣، المبسوط للطوسي ١: ١٤٣.
(*)

[٣٥]

أقل منهم " (١). وحمل ما تقدم من الروايتين على استحبابها للخمسة (٢). ولا ضرورة إلى الشاهدين، والرواية ليست ناصة على المطلوب، لأن أقل من السبعة قد يكون أقل من الخمسة، فيحمل عليه جمعا بين الأدلة، ولأن روايتنا أكثر رواة وأقرب إلى مطابقة القرآن، ولأن الخيار مع الخمسة يستلزم الوجوب، لقوله تعالى: { فاسعوا } (٣). وقال الشافعي: لا تتعقد بأقل من أربعين رجلا على الشرائط الآتية، وهل الامام أحدهم؟ وجهان - وبه قال عمر بن عبدالعزيز ومالك وأحمد - لقول جابر بن عبدالله: مضت السنة أن في كل أربعين فما فوقها جمعة (٤). وقول الصحابي: مضت السنة، كقوله: قال النبي صلى الله عليه وآله (٥). وتعليق الحكم على العدد لا يقتضي نفيه عما هو أقل أو أكثر. ونمنع مساواة (مضت السنة) لقوله: قال النبي صلى الله عليه وآله. وقال أحمد في رواية: لا تتعقد إلا بخمسين، لقوله عليه السلام: (تجب الجمعة على خمسين رجلا) (٦). ودلالة المفهوم ضعيفة.

-
- (١) الفقيه ١: ٢٦٧ / ١٢٢٢، التهذيب ٣: ٢٠ / ٧٥، الاستبصار ١: ٤١٨ / ١٦٠٨.
(٢) الاستبصار ١: ٤١٩ ذيل الحديث ١٦٠٩.
(٣) الجمعة: ٩.
(٤) سنن الدار قطني ٢: ٣ - ٤ / ١، سنن البيهقي ٣: ١٧٧.
(٥) المغني ٢: ١٧٢ و ١٧٣، الشرح الكبير ٢: ١٧٤ و ١٧٥، المهذب للشيرازي ١: ١٧٧، المجموع ٤: ٥٠٢ و ٥٠٣، فتح العزيز ٤: ٥١٠، حلية العلماء ٢: ٢٣٠.
(٦) المغني ٢: ١٧٢، الشرح الكبير ٢: ١٧٤، وراجع سنن الدار قطني ٢: ٤ / ٢ و ٣.
(*)

[٣٦]

وقال أبو حنيفة والثوري ومحمد: تتعقد بأربعة، أحدهم: الامام، لأن الأربعة عدد يزيد على أقل الجمع المطلق، فجاز عقد الجمعة به كالأربعين (١). ونمنع العلية. وقال الأوزاعي وأبو يوسف: تتعقد بثلاثة، لعموم الامر (٢). وقد بينا خصوصه. وقال ربيعة: تتعقد باثني عشر رجلا، لأن النبي صلى الله عليه وآله كتب إلى مصعب بن عمير قبل الهجرة، وكان مصعب بالمدينة، فأمره أن يصلي الجمعة بعد الزوال ركعتين وأن يخطب قبلها فجمع مصعب في بيت سعد ابن خيثمة باثني عشر رجلا (٣). وهو حجة

على الشافعي لا علينا. وقال الحسن بن صالح بن حي: تتعقد باثنين، لان كل عدد انعقدت به الجماعة انعقدت به الجمعة كالاربعين (٤) وهو غلط، لان الامر بصيغة الجمع فلا يتناول الاثنين.

مسألة ٣٩٣: يشترط في العدد أمور:

الاول: أن يكونوا ذكورا إجماعا، فلا تتعقد بالنساء ولا بالرجال إذا تكمل العدد بامرأة، ولا خنثى مشكل، وتتعد بالخنثى الملحق بالرجال.

الثاني: يشترط أن يكونوا مكلفين، فلا تتعقد بالصبي وإن كان مميزا،

-
- (١) المبسوط للسرخسي ٢: ٢٤، الهداية للمرغيناني ١: ٨٢، المجموع ٤: ٥٠٤، فتح العزيز ٤: ٥١٠، المغني ٢: ١٧٢، الشرح الكبير ٢: ١٧٥، حلية العلماء ٢: ٢٣٠.
- (٢) المبسوط للسرخسي ٢: ٢٤، الهداية للمرغيناني ١: ٨٢، المجموع ٤: ٥٠٤، حلية العلماء ٢: ٢٣٠، المغني ٢: ١٧٢.
- (٣) المجموع ٤: ٥٠٤، حلية العلماء ٢: ٢٣٠، المغني ٢: ١٧٢، الشرح الكبير ٢: ١٧٥.
- (٤) المجموع ٤: ٥٠٤، حلية العلماء ٢: ٢٣٠.
- (*)

[٣٧]

ولا بالمجنون وإن كان يعتوره، إلا أن يكون حال الإقامة مفيفا.

الثالث: هل يشترط الحرية؟ للشيخ قولان: الاشتراط، فلا تتعقد بالعبد قنا كان أو مدبرا أو مكاتبا أو أم ولد - وهو قول الشافعي وأحمد (١) - لان الجمعة إنما تصح منه تبعا لغيره، فلو انعقدت به، صار التبع متبوعا، ولانه لو انعقدت به انعقدت بجماعتهم منفردين كالأحرار (٢).

والثاني: عدمه - وبه قال أبوحنيفة (٣) - لانه رجل تصح منه الجمعة فانعقدت به كالحر (٤).

الرابع: وهل يشترط الحضر؟ قولان للشيخ: الاشتراط (٥) - وبه قال الشافعي (٦) - فلا تتعقد بالمسافر لما تقدم في العبد وعدمه (٧) - وبه قال أبوحنيفة (٨) - لما تقدم.

الخامس: لا يشترط الصحة، ولا زوال الموانع من المطر والخوف فلو حضر المريض أو المحبوس بعذر المطر أو الخوف وجبت عليهم، وانعقدت

- (١) الام ١ : ١٩١ ، مختصر المزني: ٣٦ ، المجموع ٤ : ٥٠٥ ، فتح العزيز ٤ : ٥١٢ ، المهذب للشيرازي ١ : ١١٧ ، مغنيا المحتاج ١ : ٢٨٢ ، السراج الوهاج: ٨٦ ، المغني ٢ : ١٩٦ ، الشرح الكبير ٢ : ١٥٥ .
 (٢) المبسوط للطوسي ١ : ١٤٣ .
 (٣) المبسوط للسرخسي ٢ : ٢٥ ، شرح العناية ٢ : ٣١ ، الباب ١ : ١١٢ ، المغني ٢ : ١٩٦ ، الشرح الكبير ٢ : ١٥٥ .
 (٤) الخلاف ١ : ٦١٠ مسألة ٣٧٥ .
 (٥) المبسوط للطوسي ١ : ١٤٣ .
 (٦) الام ١ : ١٩١ ، مختصر المزني: ٣٦ ، المجموع ٤ : ٥٠٢ ، فتح العزيز ٤ : ٥١٢ ، مغني المحتاج ١ : ٢٨٢ ، المهذب للشيرازي ١ : ١١٧ ، السراج الوهاج: ٨٦ ، المبسوط للسرخسي ٢ : ٢٥ .
 (٧) الخلاف ١ : ٦١٠ مسألة ٣٧٥ .
 (٨) المبسوط للسرخسي ٢ : ٢٥ ، الباب ١ : ١١٢ ، المغني ٢ : ١٩٦ ، الشرح الكبير ٢ : ١٥٥ .
 (*)

[٣٨]

به إجماعاً - إلا في قول بعيد للشافعي: إنها لا تتعد بالمرضى كالمسافر (١) - لان سقوطها عنهم لمشقة السعي، فإذا تكلفوه، زالت المشقة، فزال مانع الوجوب والانعقاد به، فيثبتان.

السادس: لا يشترط مغايرة الامام للعدد، وقد تقدم (٢). وللشافعي قولان (٣).

السابع: يشترط الاسلام ; لعدم انعقادها بالكافر إجماعاً، ولا تشترط العدالة، فتتعد بالفاسق إجماعاً.

الثامن: يشترط عدم العلم بحدث أحدهم، فلو أحدث أحدهم مع العلم به والعدد يتم به، لم تتعد به ما لم يتطهر، ولو لم يعلم صحت الجمعة للمتطهرين. وكذا لو ظهر حدث أحدهم وكان جاهلاً به، كما لو وجد بعد الجمعة جنابة على ثوبه المختص به، فإن الجمعة قد صحت لغيره، ويقضي هو الظهر.

مسألة ٣٩٤: قال الشيخ: أقسام الناس في الجمعة خمسة: من تجب عليه وتتعد به وهو: الذكر، الحر، البالغ، العاقل، الصحيح، السليم من العمى والعرج والشيخوخة التي لا حراك معها، الحاضر أو من هو بحكمه. ومن لا تجب عليه ولا تتعد به وهو: الصبي والمجنون والعبد والمسافر والمرأة. لكن يجوز لهم فعلها، إلا المجنون.

(١) المجموع ٤ : ٥٠٣ ، فتح العزيز ٤ : ٥١٥ - ٥١٦ ، مغني المحتاج ١ : ٢٨٢ ، السراج الوهاج: ٨٦ .
 (٢) تقدم في أول البحث الثالث.

(٣) المجموع ٤: ٥٠٢ - ٥٠٣، الوجيز ١: ٦١، فتح العزيز ٤: ٥١٦، مغني المحتاج ١: ٢٨٣، السراج الوهاج: ٨٦ (*).

[٣٩]

ومن تتعقد به ولا تجب عليه وهو: المريض والاعمى والاعرج ومن كان على رأس أكثر من فرسخين. ومن تجب عليه ولا تتعقد به وهو: الكافر؛ لأنه مخاطب بالفروع عندنا. ومختلف فيه وهو: من كان مقيماً في بلد من طلاب العلم والتجار ولما يستوطنه، بل متى قضى وطره خرج، فإنها تجب عليه وتتعد به عندنا، وعندهم خلاف (١).
مسألة ٣٩٥: لا يشترط بقاء العدد مدة الصلاة، فلو انعقدت بهم ثم انفضوا أو ماتوا - إلا الامام بعد الاحرام - لم تبطل الجمعة، بل يتمها جمعة ركعتين. وحكى المزي عن الشافعي خمسة أقوال:

أحدها: هذا - وبه قال أبو يوسف ومحمد (٢) - لأنها انعقدت فوجب الاتمام؛ لتحقق شرط الوجوب. واشترط الاستدامة منفي (٣) بالأصل، ولا يلزم من اشتراط الابتداء بشئ اشتراط استدامته به، كعدم الماء في حق المتيمم.
الثاني - وهو الأصح عندهم -: أن العدد شرط في الاستدامة، كما في الابتداء، فلو نقص واحد قبل التسليم بطلت جمعة ويتمها ظهراً - وبه قال أحمد (٤) - لأنه شرط في الجمعة يختص بها يعتبر في ابتدائها فيعتبر في استدامتها كالوقت.

(١) المبسوط للطوسي ١: ١٤٣ - ١٤٤.
(٢) الهداية للمرغيناني ١: ٨٢، بدائع الصنائع ١: ٢٦٧، حلية العلماء ٢: ٢٣١.
(٣) في "ش" والطبعة الحجرية: ينتفى.
(٤) المغني ٢: ١٧٩، الشرح الكبير ٢: ١٧٦، فتح العزيز ٤: ٥٢٨، حلية العلماء ٢: ٢٣١.
(*).

[٤٠]

والأصل ممنوع على ما تقدم.
الثالث: إن بقي معه اثنان أتمها جمعة، لأنه بقي عدد تتعقد به الجماعة واختلف في

انعقاد الجمعة به، فلم يبطلها بعد انعقادها.

الرابع: إن بقي معه واحد أتمها جمعة ; لذلك أيضا.

الخامس: إن انفضوا بعد ما صلوا ركعة بسجديتها أتمها جمعة واختاره المزني - وهو

قول مالك (١) - لقوله عليه السلام: (من أدرك ركعة من الجمعة فليضف إليها

أخرى) (٢). ولا بأس بهذا القول عندي.

وقال أبو حنيفة: إن انفضوا بعدما صلى ركعة بسجدة واحدة أتمها جمعة وإلا فلا، لأنه

أدرك معظم الركعة من الجمعة فاحتسبت له الجمعة، كالمسبوق يدرك

الركوع (٣). وينتقض بمن أدرك القيام والقراءة والركوع، فإنه يدرك معظمها ولا يتم

جمعة.

فروع:

أ: لا اعتبار بانفضاض الزائد على العدد مع بقاء العدد إجماعا.

ب: لو انعقدت بالعدد فحضر مساويه وأدركوا ركوع الثانية ثم انفض الاولون صحت

الجمعة وإن فاتهم أول الصلاة، لأن العقد والعدد موجود فكان له الاتمام.

(١) حلية العلماء ٢: ٢٣١، فتح العزيز ٤: ٥٣٢.
(٢) سنن الدارقطني ٢: ١٠ / ١، سنن ابن ماجة ١: ٢٥٦ / ١١٢١، المستدرک للحاكم ١: ٢٩١، وراجع:
المهذب للشيرازي ١: ١١٧، المجموع ٤: ٥٠٦ - ٥٠٧، فتح العزيز ٤: ٥٢٨ و ٥٣١ - ٥٣٤، حلية العلماء ٢:
٣٣١.
(٣) بدائع الصنائع ١: ٢٦٦، الهداية للمرغيناني ١: ٨٣، الجامع الصغير للشيباني: ١١٢، شرح العناية ٢:
٣١، فتح العزيز ٤: ٥٣٢، المغني ٢: ١٧٩، الشرح الكبير ٢: ١٧٦.
(*)

[٤١]

ج: الاقرب أن الامام كغيره.

د: لو انفضوا قبل الاتيان بأركان الخطبة وسكت ثم عادوا، أتم الخطبة سواء طال

الفصل أو لا، لحصول مسمى الخطبة، وليس لها حرمة الصلاة. ولأنه لا يؤمن

الانفضاض بعد إعادتها وهو قول أبي إسحاق (١). ونمنع اشتراط الموالاتة.

وقال الشافعي: إن طال استأنف الخطبة وإلا فلا.

وعنه: أنه مع طول الفصل يصلي أربعا إن لم يعد الخطبة ; لبطلانها، ولا يأمن

الانفضاض في الاعدادة والصلاة فيصللي ظهرا(٢).

ه: لو انفضوا بعد الخطبه وهناك غيرهم، فالوجه إعادة الخطبة، ويصلي جمعة - وهو

أحد قولي الشافعي(٣) - لأنه متمكن من الجمعة بشرائطها.

وله قول: إنه يصلي ظهرا(٤).

و: لو اشترطنا الركعة فانفضوا قبل إكمالها، احتتمل العدول إلى الظهر، لأنها صلاة

انعدت صحيحة، فيجوز العدول كذاكر الفائتة، والذي قد زوحم، والاستئناف، لبطلان ما

عقدها له.

ز: لو انفض العدد قبل التلبس ولو بعد الخطبتين، سقطت إن لم يعودوا في الوقت، ولو

انفضوا في أثناء الخطبة، أعادها بعد عودهم إن لم يسمعوا الواجب منها أولاً، وإن

سمعوا الواجب أجزاء.

(١) المهذب للشيرازي ١: ١١٨، المجموع ٤: ٥٠٧.

(٢) مختصر المزني: ٢٦، المجموع ٤: ٥٠٧، فتح العزيز: ٥١٨ و ٥٢١ - ٥٢٢، حلية العلماء ٢: ٢٣٧.

(٣ و ٤) المجموع ٤: ٥٠٧، فتح العزيز ٤: ٥٢١ - ٥٢٢.

(*)

البحث الرابع: الجماعة

مسألة ٣٩٦: الجماعة شرط في الجمعة، فلا تصح فرادى، وعليه إجماع العلماء كافة، لان النبي صلى الله عليه وآله صلاها كذلك، وقال: (صلوا كما رأيتموني أصلي) (١). ولان تسميتها جمعة من الاجتماع، فلا تتحقق من دونه. ولما رواه زرارة قال: " فرض الله من الجمعة إلى الجمعة خمسا وثلاثين صلاة، واحدة فرضها الله في جماعة وهي الجمعة " (٢). وهي شرط في الابتداء لا في الاستدامة، فلو ابتدأ منفردا ثم ائتم به في الاثناء لم تتعقد. ولو ابتدأ إماما ثم انفض العدد بعد التحريم، لم تبطل على ما تقدم.

مسألة ٣٩٧: إذا انعقدت الجمعة ودخل المسبوق لحق الركعة إن كان الامام راعيا، ويدرك الجمعة لو أدركه راعيا في الثانية، ثم يتم بعد فراغ الامام - وبه قال الشافعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وزفر ومحمد، وهو مروى عن ابن مسعود وابن عمر وأنس، ومن التابعين سعيد بن المسيب والحسن والشعبي والنخعي والزهري (٣) - لقوله عليه السلام: (من أدرك من الجمعة ركعة فليضيف إليها أخرى ومن أدرك دونها صلاها أربعا) (٤).

(١) صحيح البخاري ١: ١٦٢، سنن البيهقي ٢: ٣٤٥، سنن الدار قطني ١: ٢٧٢ - ٢٧٣ / ١.
(٢) الكافي ٣: ٤١٩ / ٦، الفقيه ١: ٢٦٦ / ١٢١٧، التهذيب ٣: ٢١ / ٧٧، أمالي الصدوق: ٣١٩ / ١٧، الخصال: ٤٢٢ / ٢١ و ٥٣٣ / ١١٠.
(٣) الام ١: ٢٠٦، المجموع ٤: ٥٥٦ و ٥٥٨، فتح العزيز ٤: ٥٥٢، المغني ٢: ١٥٨، الشرح الكبير ٢: ١٧٧، بدائع الصنائع ١: ٢٦٧، شرح العناية ٢: ٣٥.
(٤) سنن الدار قطني ٢: ١٠ - ١١ / ١ - ٦، سنن ابن ماجه ١: ٣٥٦ / ١١٢١، المستدرک للحاكم ١: ٢٩١، مصنف ابن أبي شيبة ٢: ١٢٩.
(*)

[٤٣]

ومن طريق الخاصة: رواية المفضل بن عبد الملك عن أبي عبدالله عليه السلام قال: " إذا أدرك الرجل ركعة فقد أدرك الجمعة وإن فاتته فليصل أربعا " (١).
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف والحكم وحماد: أي قدر أدرك من صلاة الامام أدرك به الجمعة ولو سجو السهو بعد التسليم، لان سجود السهو يعيده إلى حكم الصلاة (٢)، لقوله

عليه السلام: (ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا)(٣). ولأن من لزمه أن يبني على صلاة الامام إذا أدرك منها ركعة لزمه وإن أدرك دون ذلك، كالمسافر إذا أدرك المقيم. والرواية نقول بموجبها، ونمنع الادراك بعد فوات الركوع، والفرق مع المسافر ظاهر، فإن إدراكه إدراك إيجاب والتزام لتمام العدد وهنا إدراكه يسقط به فرض العدد فاختلفاً.

فروع:

أ: لا يشترط إدراك الخطبة، لأن إدراك الاولى ليس بشرط، فالخطبة أولى. ولقول الصادق عليه السلام فيمن لم يدرك الخطبة يوم الجمعة، فقال: " يصلي ركعتين، فإن فاتته الصلاة فلم يدركها فليصل أربعاً"(٤). وهو قول جمهور العلماء.

-
- (١) الفقيه ١: ٢٧٠ / ١٢٣٢، التهذيب ٣: ٢٤٢ / ٦٥٧، الاستبصار ١: ٤٢٢ / ١٦٢٢.
(٢) المبسوط للسرخسي ٢: ٢٥، الباب ١: ١١٢، الهداية للمرغيناني ١: ٨٤، المجموع ٤: ٥٥٨، فتح العزيز ٤: ٥٥٢، حلية العلماء ٢: ٢٣٢.
(٣) مسند أحمد ٢: ٢٢٨ و ٢٧٠ و ٢١٨ و ٤٨٩ و ٥٣٣، سنن النسائي ٢: ١١٤ - ١١٥.
(٤) الكافي ٣: ٤٢٧ / ١، التهذيب ٣: ١٦٠ / ٢٤٢ و ٢٤٣ / ٦٥٦، الاستبصار ١: ٤٢١ / ١٦٢٢.
(*)

[٤٤]

وقال عطاء وطاوس ومجاهد ومكحول: يدرك الجمعة بإدراك الخطبتين، فمن فاتته الخطبتان فاتته الجمعة وإن أدرك الصلاة(١).

ب: المشهور أنه يدرك الركعة بإدراك الامام راعياً وإن لم يدرك تكبيرة الركوع بل يدرك الركعة لو اجتمع مع الامام في جزء منه - وبه قال الشافعي(٢) - لقول الصادق عليه السلام: " إذا أدركت الامام وقد ركع فكبرت وركعت قبل أن يرفع راسه فقد أدركت الركعة، وإن رفع الامام رأسه قبل أن ترقع فقد فاتتك "(٣).

وقال الشيخ: إن أدرك تكبيرة الركوع أدرك الركعة وإلا فلا(٤)، لقول الباقر عليه السلام لمحمد بن مسلم: " إن لم تدرك القوم قبل أن يكبر الامام للركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة "(٥). وهو محمول على ما إذا خاف فوت الركوع، إذ الغالب أن من لم يدرك تكبيرة الركوع إذا دخل المسجد فاتته الركعة، لافتقاره إلى قطع المسافة بينه وبين القوم،

والنية، وتكبيرة الاحرام. وتكبير الركوع ليس واجبا فلا يفوت الاقتداء بفواته. وقول الشيخ: ليس بعيدا من الصواب، لفوات واجب الركوع فيكون الباقي مستحبا، فلا تحصل الركعة بالمتابعة فيه، لفوات الركوع الواجب.

ج: لو ذكر ترك سجدة ناسيا ولم يعلم أهي من التي أدركها مع الامام، أو الثانية؟ فإنه يقضي السجدة، ويسجد سجدي السهو إن كان بعد التسليم،

-
- (١) المجموع ٤: ٥٥٨، المغني ٢: ١٥٨، الشرح الكبير ٢: ١٧٧.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١٢٢، المجموع ٤: ٥٥٦ و ٥٥٨، فتح العزيز ٤: ٥٥٢.
(٣) الكافي ٣: ٣٨٢ / ٥، الفقيه ١: ٢٥٤ / ١١٤٩، التهذيب ٣: ٤٣ / ١٥٣، الاستبصار ١: ٤٣٥ / ١٦٨٠.
(٤) المبسوط للطوسي ١: ١٥٨.
(٥) التهذيب ٣: ٤٣ / ١٤٩، الاستبصار ١: ٤٣٤ / ١٦٧٦.
(*)

[٤٥]

وإن كان قبله، فالاقرب فعلها قبل التسليم وإعادة التشهد، لأنه شاك في الاولى بعد فواتها فلا يلتفت.

ولأنه مأموم فلا عبرة بشكته ففتعين الاخرى. وتحتل المساواة للاولى، فيسلم ثم يقضي السجدة، ويسجد سجدي السهو. وعلى كلا التقديرين يدرك الجمعة. وقال الشافعي: يأخذ بأسوأ الحالين، وهو: نسيانها من الاولى، فيتم الثانية، ويحصل له من الركعتين ركعة، ولا يدرك الجمعة، لاحتمال أن تكون من الاولى فلم يدرك مع الامام ركعة كاملة، فيتمها ظهرا (١). وقد سبق البحث فيه.

د: لو كبر للاحرام والامام راع، ثم رفع الامام قبل ركوعه أو بعده قبل الذكر، فقد فاتته تلك الركعة.

ولو شك هل كان الامام راعا أو رافعا؟ رجحنا الاحتياط على الاستصحاب.

ه: لو أدرك مع الامام ركعة فلما جلس مع الامام ذكر أنه ترك فيها سجدة فإنه يسجد وقد أدرك الركعة عندنا - وهو أصح وجهي الشافعي (٢) - لأنه أتى بالركعة مع الامام إلا أنه أتى بالسجدة في حكم متابعتة، فلم يمنع ذلك من إدراكها، وكذا لو ذكرها بعد تسليم الامام عندنا. وقال الشافعي: يتمها ظهرا (٣). والاصل في ذلك: أن فوات السجدة مع

الامام هل يقتضي فوات الركعة معه أم لا؟.
و: لو قام الامام إلى الثالثة سهوا فأدركه في الثالثة فصلاها معه، لم يكن

-
- (١) المجموع ٤: ٥٥٦.
(٢) في " ش " : الشافعية.
وراجع: المجموع ٤: ٥٥٦، وفتح العزيز ٤: ٥٥٣.
(٣) الام ١: ٢٠٦، وانظر: المجموع ٤: ٥٥٦، فتح العزيز ٤: ٥٥٣.
(*)

[٤٦]

مدركا للجمعة إجماعا، لأنها ليست من صلاة الجمعة بل خطأ.(ولو ذكر الامام ترك سجدة)(١) لا يعلم موضعها فكذاك عندنا.وقال الشافعي: تمت صلاته، لأنها إن كانت من الاولى فقد تمت بالثانية، وكانت الثالثة ثانيته، وإن تركها من الثانية تمت بالثالثة.ولا تتم جمعة المأموم، لجواز أن تكون من الثانية فتتم بالثالثة فلم تكن الثالثة من أصل الجمعة، لان المحسوب منها للامام سجدة واحدة(٢).ويجئ قول الشافعي على من يختار من علمائنا التلفيق لو كان الترك لسجدتين من ركعة.ولو ذكر الامام أنها من الاولى، أدرك المأموم الجمعة، لان الاولى تمت بالثانية فكانت الثالثة ثانيته وقد أدركها المأموم. ز: لو ترك الامام سجدة من الاولى سهوا وقام إلى الثانية فاقتدى به وصلى معه ركعة، فإن جلس الامام للتشهد وسلم، صحت صلاته وصلاة المأموم، ويسجد الامام المنسية، ويسجد لها سجدتي السهو.

وقال الشافعي: تبطل صلاة الامام، لتركه ركعة ; فإنه لا يحتسب له من الركعة إلا سجدة، ويحتسب للمسبوق ركعة من الظهر ولا يجعل بها مدركا للجمعة، لان المحسوب للامام منها سجدة.

فإن قام الامام إلى الثالثة سهوا قبل جلوسه فهي ثانيته، لان المحسوب له من الركعتين ركعة فقد أدرك مع الامام من الجمعة وقد صلى قبل ذلك ركعة صحيحة فيتم له بهما صلاة الجمعة.وهذه المسألة عكس مسائل الجمعة، لانه رتب الجمعة على ركعة

- (١) ورد بدل ما بين القوسين في " ش " : والامام إذا ترك سجدة.
(٢) المجموع ٤: ٥٥٧.
(*)

[٤٧]

وقعت محسوبة من الظهر، وجعلها من الجمعة، والظهر أبداً تبنى على الجمعة إذا عرض ما يمنع تمامها (١). وقد بينا مذهبنا فيما تقدم.
مسألة ٣٩٨: لو كان الامام متنفلاً - بأن يكون مسافراً قد صلى الظهر أولاً - فالوجه أنه لا جمعة إن تم العدد به، إذ ليس من أهل التكليف بالجمعة، فلا يتعلق وجوب غيره به، وإن تم بغيره ففي جواز الاقتداء به وجهان: لنقص صلاته، وجواز اقتداء المفترض بالمتنفل. وكلاهما للشافعي (٢). ولو بان محدثاً أو جنبا، صحت جمعة المأمومين، سواء تم العدد به أو لا.
وقال الشافعي: إن تم به فلا جمعة، وإن تم دونه فقولان: أصحهما عنده: ما قلناه كسائر الصلوات.

والثاني: أنه لا جمعة، لأن الجماعة شرط فيها، والجماعة تقوم بالامام (٣).
مسألة ٣٩٩: إذا ركع المأموم مع الامام في الاولى ثم زوحم عن السجود لم يجز له السجود على ظهر غيره أو رأسه أو رجله عند علمائنا أجمع - وبه قال مالك وعطاء والزهري (٤) - بل ينتظر حتى يقدر على السجود على الارض، لقوله عليه السلام: (ومكن جبهتك من الارض) (٥).
وقال مجاهد وأبو حنيفة والشافعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور: يسجد على ظهر غيره أو رأسه أو رجله، ويجزئه ذلك إن تمكن، وإلا صبر، لأن عمر بن الخطاب قال: إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه.

(١) أنظر: حلية العلماء ٢: ٢٢٢ و ٢٢٣.
(٢) المهذب للشيروازي ١: ١٠٥، المجموع ٤: ٢٧٣، حلية العلماء ٢: ١٧٦.
(٣) الام ١: ١٩١، المهذب للشيروازي ١: ١٠٤، المجموع ٤: ٢٥٩.
(٤) المدونة الكبرى ١: ١٤٦ و ١٤٧، المجموع ٤: ٥٧٥، فتح العزيز ٤: ٥٦٣، المغني ٢: ١٦٠، الشرح الكبير ٢: ١٧٩.
(٥) الفردوس ١: ٢٨١ / ١١٠٣.
(*)

ولأن أكثر ما فيه أنه يسجد على نشز (١) من الأرض (٢). وفعل عمر ليس حجة، والسجود إنما يصح على الأرض أو ما أنبتته، ولما فيه من ترك حرمة المسلم. وقال الحسن البصري: هو مخير بين أن يسجد وبين أن ينتظر زوال الزحمة، فبسجوده يخل بكمال السجود ويتابع الامام، وبتأخيره يأتي بكمال السجود ويخل بالمتابعة، فاستوت الحالان (٣). وينتقض: بصلاة المريض حيث لا يؤمر بالتأخير للتكميل. مسألة ٤٠٠: إذا رفع الامام رأسه من السجود وزال الزحام قبل أن يركع الامام في الثانية فإن المأموم يشتغل بقضاء السجدين وإن كان الامام قائماً، للحاجة والضرورة. ولأن مثله وقع في صلاة عسفان، حيث صلى النبي عليه السلام، وكان العدو تجاه القبلة، فسجد وبقي صف لم يسجد معه، فلما قام إلى الثانية سجدوا (٤). والمشارك الحاجة. وليس له أن يركع مع الامام قبل قضاء السجدين، لئلا يزيد ركناً.

إذا عرفت هذا، فإنه يستحب للامام تطويل القراءة ليلحق به، فإن فرغ والامام قائم ركع معه، وإن كان الامام راكعاً انتصب ثم لحقه في الركوع، ولا يجوز له المتابعة في الركوع قبل الانتصاب، لما فيه من الاخلال بواجب. ولا يشتغل بالقراءة عندنا، لسقوطها عن المأموم.

(١) النشز: المكان المرتفع.
 الصحاح ٣: ٨٩٩، القاموس المحيط ٢: ١٩٤ "نشز".
 (٢) الام ١: ٢٠٦، المجموع ٤: ٥٦٢ و ٥٧٥، فتح العزيز ٤: ٥٦٣، المغني ٢: ١٦٠، الشرح الكبير ٢: ١٧٩، وانظر: مصنف ابن أبي شيبة ١: ٢٦٤، سنن البيهقي ٣: ١٨٢ - ١٨٣، مسند الطيالسي ١٣ / ٧٠، علل الحديث للرازي ١: ١٠٨ / ٢٩٤.
 (٣) المجموع ٤: ٥٧٥، حلية العلماء ٢: ٢٤٣ و ٢٤٤.
 (٤) سنن الدار قطني ٢: ٥٩ - ٦٠ / ٨، سنن البيهقي ٣: ٢٥٧.
 (*)

وللشافعي وجهان: هذا أصحهما، لان القراءة سقطت عنه حيث لم يدركها مع الامام،

لان فرضه الاشتغال بقضاء السجود ولم يتابعه في محلها فهو كالمسبوق.
والآخر: يقضي القراءة، لانه أدرك محلها مع الامام، بخلاف المسبوق (١). والاولى
ممنوعة. وعلى الاول يلحق الجمعة، وعلى الثاني يقرأ ما لم يخف فوت الركوع، فإن
خاف فهل يتم أو يركع؟ قولان.

وإن زال الزحام والامام قد رفع رأسه من الركوع الثانية - ولا فرق حينئذ بين أن
يكون الامام قائماً أو ساجداً - فإنه يتبعه ويسجد السجدين، وينوي بهما الاولى، فتحصل
له ركعة ملفقة، ولا يشتغل بقضاء ما عليه، ويدرك بها الجمعة - وبه قال الشافعي في
أصح الوجهين (٢) - لقول الصادق عليه السلام وقد سأله حفص بن غياث عن رجل
أدرك الجمعة وقد ازدحم الناس فدخل مع الامام وركع ولم يقدر على السجود، ثم قام
وركع الامام ولم يقدر على الركوع في الثانية، وقدر على السجود كيف يصنع؟ قال
الصادق عليه السلام: " أما الركعة الاولى فهي إلى الركوع تامة، فلما سجد في الثانية
فإن نوى الركعة الاولى فقد تمت الاولى، فإذا سلم الامام قام فصلى ركعة يسجد فيها ثم
يتشهد ويسلم، وإن لم ينو تلك السجدة للركعة الاولى لم تجزئ عنه الاولى، وعليه أن
يسجد سجدين، وينوي أنهما للركعة الاولى، وعليه بعد ذلك ركعة تامة " (٣).

(١) المجموع ٤: ٥٦٤ و ٥٦٥، الوجيز ١: ٦٢، فتح العزيز ٤: ٥٦٤، السراج الوهاج: ٩١، حلية العلماء ٢:
٢٤٤.
(٢) المجموع ٤: ٥٦٥، الوجيز ١: ٦٢، فتح العزيز ٤: ٥٦٥، السراج الوهاج: ٩١، حلية العلماء ٢: ٢٤٤ -
٢٤٥.
(٣) التهذيب ٣: ٢١ - ٢٢ / ٧٨، الفقيه ١: ٢٧٠ / ١٢٣٥، الكافي ٣: ٤٢٩ - ٤٣٠ / ٩ وفيه إلى قوله: لم
تجزئ عنه الاولى.
(*)

[٥٠]

وقال أبو حنيفة: لا يتبعه، ويشتغل بقضاء ما عليه بناء على أن المأموم لا يخالف الامام
في صفة الفعل، فما كان أول صلاة الامام كان أول صلاة المأموم، وما كان آخر صلاة
الامام كان آخر صلاة المأموم (١). وسيأتي. إذا عرفت هذا، فقد بينا أنه يلحق الجمعة،
لانه أدرك ركعة منها.

وللشافعي وجهان:

أصحهما: هذا، لقوله عليه السلام: (من أدرك ركعة من الجمعة فليضيف إليها أخرى)(٢).

والثاني: لا يلحقها، لان إدراكها بركعة تامة وهذه ملفقة(٣).
وليس بجيد؛ فإن المسبوق يدرك الثانية للامام وهي أولى له، فاحتساب بعض الثانية عن الاولى أولى.

إذا عرفت هذا، فإنه لا بد وأن ينوي بهاتين السجدين أنهما للاولى، ولا يكفي استصحاب النية - كما هو ظاهر قول ابن إدريس(٤) - لان صلاته تابعة لصلاة الامام وقد نوى الامام بهاتين أنهما للثانية، فلا بد وإن ينفرد بنية أخرى أنهما للاولى، لئلا يلحقه حكم الامام. ولو نوى بهما الثانية، بطلت صلاته، قاله الشيخ في النهاية(٥)، لان الاولى لم تكمل وقد شرع في الثانية بسجدين قبل قراءة وركوع، والزيادة والنقصان للاركان مبطلان. وقال في المبسوط: يحذفها ويأتي بسجدين آخرين ينوي بهما

(١) المبسوط للسرخسي ٢: ١١٨، فتح العزيز ٤: ٥٦٧، حلية العلماء ٢: ٢٤٥.
(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ١٢٩، سنن ابن ماجه ١: ٣٥٦ / ١١٢١، سنن الدار قطني ٢: ١٠ / ١، المستدرک للحاكم ١: ٢٩١.
(٣) المجموع ٤: ٥٦٦، فتح العزيز ٤: ٥٦٨، حلية العلماء ٢: ٢٤٥.
(٤) السرائر: ٦٥.
(٥) النهاية: ١٠٧.
(*)

[٥١]

الاولى، ويكمل له ركعة، ويتمها بأخرى(١)، لحديث حفص بن غياث(٢). وهو ضعيف. وإن زال الزحام والامام راعع في الثانية، فإن المأموم يشتغل بالقضاء، ثم إن لحقه في الركوع انتصب وركع معه، وإن لم يلحقه إلا بعد رفعه منه، فقد فاتته تلك الركعة، فيأتي بأخرى بعد فراغ الامام، ولا يتابعه في السجدين لئلا يزيد ركنًا. وللشافعي قولان في الاشتغال بالقضاء لو أدركه راععا. أحدهما: القضاء ولا يتابعه - وبه قال أبو حنيفة(٣) - لانه قد شارك الامام في الركوع الاول فيشتغل بعده بالسجود كما لو زال الزحام والامام قائم. والثاني: المتابعة - وبه قال مالك(٤) - لقوله عليه السلام: (إنما جعل الامام ليؤتم به

فإذا ركع فاركعوا(٥) وهذا إمامه راعك(٦). وليس بجيد، لما فيه من الزيادة المبطلّة،
وتمام الحديث: (فإذا سجد فاسجدوا) وكما أمر بالركوع أمر بالسجود والامام قد يسجد
قبل الركوع للاولى، فيتابعه المأموم في ذلك. وللشافعي قولان على تقدير وجوب المتابعة
في الركوع لو تابعه:

-
- (١) المبسوط للطوسي ١: ١٤٥.
(٢) الفقيه ١: ٢٧٠ / ١٢٣٥، التهذيب ٣: ٢١ - ٢٢ / ٧٨.
(٣) المبسوط للسرخسي ٢: ١١٨، حلية العلماء ٢: ٢٤٥، المغني ٢: ١٦١، فتح العزيز ٤: ٥٦٧.
(٤) المنتقى للبايجي ١: ١٩٢، حلية العلماء ٢: ٢٤٥، المغني ٢: ١٦٠ - ١٦١، فتح العزيز ٤: ٥٦٦.
(٥) صحيح البخاري ١: ١٨٧، صحيح مسلم ١: ٢٠٨ / ٤١١، سنن النسائي ٢: ٨٢، سنن الترمذي ٢:
١٩٤ / ٣٦١، سنن الدارمي ١: ٣٠٠، مسند أحمد ٢: ٣١٤.
(٦) المهذب للشيرازي ١: ١٢٣، المجموع ٤: ٥٦٥ - ٥٦٦، فتح العزيز ٤: ٥٦٦ - ٥٦٧، حلية العلماء ٢:
٢٤٥، المغني ٢: ١٦١.
(*)

[٥٢]

احتساب الركوع الثاني، لانه أدرك إمامه فيه، فهو كالمسبوق، فيدرك الجمعة، لادراك
ركعة تامة.

والاول، لصحته، ولا يبطل بترك ما بعده، كما لو نسي سجدة من الاولى، فإنها تتم
بالثانية عنده، ففي إدراك الجمعة من حيث إنها ملفقة وجهان(١). ولو لم يتابعه واشتغل
بالسجود - على تقدير وجوب المتابعة - فإن اعتقد أن فرضه السجود، لم تبطل صلاته
بالسجود، لانه بمنزلة الناسي، ولم يعتد به، لانه أتى به في غير موضعه. ثم إن فرغ
والامام راعك، تبعه، كما لو اتبعه في الركوع ابتداء، وإن فرغ والامام رافع أو ساجد،
فإنه يتبعه، ويعتد بما فعله من السجود، ويحصل له ركعة ملفقة، وفي إدراك الجمعة
حينئذ وجهان. وإن فرغ من سجوده والامام جالس في التشهد، تبعه، فإذا سلم قضى
السجود، ولا يكون مدركا لركعة مع الامام، وإنما أدرك القيام والقراءة والركوع، وهل
يبني الظهر على ذلك أو يبتدئها؟ قولان(٢). وإن اعتقد أن فرضه الاتباع، فخالف عمدا،
فإن لم ينو مفارقة الامام، بطلت صلاته، لانه زاد عمدا عملا كثيرا. ثم إن كان الامام في
الركوع، أحرم بالصلاة وتبعه ويدرك الركعة ويدرك بها الجمعة، وإن وجده رافعا من
الركوع، أحرم واتبعه، وبني على ذلك الظهر وجهها واحدا، لانه أحرم بعد فوات

الجمعة. وإن نوى مفارقة الامام، فإن قلنا المفارقة لغير عذر مبطله، فكما تقدم، وإن لم تبطل فما أدرك ركعة بل بعضها، وهل يستأنف؟ إن قلنا في غير

(١) المجموع ٤: ٥٦٦ - ٥٦٧، فتح العزيز ٤: ٥٦٧ - ٥٦٨، المهذب للشيرازي ١: ١٢٣، حلية العلماء ٢: ٢٤٥.
(٢) الوجيز ١: ٦٣، فتح العزيز ٤: ٥٦٨ - ٥٧٤، حلية العلماء ٢: ٢٤٦.
(*)

[٥٣]

المعذور ببطلان صلاته لو صلى الظهر قبل فوات الجمعة استأنف، وإلا أتم ظهرا. وعلى تقدير وجوب الاشتغال بالقضاء فإن اشتغل تمت له الاولى مع الامام. ثم إن كان الامام راکعا تبعه وحصلت له الجمعة كاملة، وإن أدركه ساجدا أو جالسا فهل يتبعه أو يشتغل بقضاء ما فاتته من القراءة والركوع؟ من أصحابه من قال: يشتغل بالقضاء، لأن بهذا القول أُلزِمناه الاشتغال بالقضاء. ومنهم من قال: يتبع الامام لان هذه الركعة لم يدرك منها شيئا بخلاف الاولى فإنه أدرك أكثرها (١). والآخر عندهم أصح فقد أدرك ركعة بعضها فعله مع الامام وبعضها فعله في حكم إمامته وهو السجود، ففي إدراك الجمعة بذلك وجهان (٢). وعلى تقدير عدم الإدراك ففي البناء للظهر على ذلك أو الاستئناف قولان. فإن فرغ من السجود بعد تسليم الامام لم يدرك ركعة مع الامام، لان المفعول بعد التسليم لا يكون في حكم صلاته فلا يكون مدركا للجمعة وجها واحدا، وهل يبني عليها الظهر أو يستأنف؟ قولان. وإن خالف واتبع الامام في الركوع على تقدير وجوب الاشتغال بالقضاء فإن اعتقد أن فرضه المتابعة لم تبطل صلاته، لانه كالناسي، ولم يعتد بالركوع لانه أتى به في غير موضعه، فإذا سجد تمت الاولى وكانت ملفقة. وإن اعتقد ان فرضه القضاء، بطلت صلاته، فبيئتئ الاحرام مع الامام إن كان راکعا، ويدرك ركعة تامة يدرك بها الجمعة، وإن أدركه رافعا من

(١) المجموع ٤: ٥٦٧ - ٥٦٩، فتح العزيز ٤: ٥٧١ - ٥٧٢، المهذب للشيرازي ١: ١٢٣، حلية العلماء ٢: ٢٤٧ - ٢٤٦.

[٥٤]

الركوع، أحرم معه وكانت ظهرها (١). وقد بينا مذهبنا في ذلك.

فروع:

- أ: لو زوحم عن سجود الاولى ففضاه قبل ركوع الامام في الثانية ثم ركع مع الامام فزوحم عن السجود ففضاه بعد جلوس الامام للتشهد، تبع الامام في التشهد، وتمت جمعته - خلافا لبعض الشافعية (٢) - لانه أدرك جميع الصلاة، بعضها فعلا وبعضها حكما، فثبت له حكم الجماعة.
- ب: لو أدرك الامام راعيا في الثانية فأحرم وركع معه ثم زوحم عن السجدين ثم فضاه حال تشهد الامام، فالاقرب إدراك الجمعة - وللشافعية وجهان (٣) - فيتابع الامام في التشهد، ويسلم. ولو لم يزل الزحام حتى سلم الامام، فاتت الجمعة.
- ج: لو أحرم مع الامام فزوحم عن الركوع فزال الزحام والامام راعع في الثانية، فإنه يركع معه، وتحصل له ركعة، ويكون مدركا للجمعة، لانه لو أدرك الركوع في الثانية، كان مدركا للجمعة، فما زاد على ذلك من الركعة الاولى لا يمنعه من إدراك الجمعة، وهو قول بعض الشافعية. وقال آخرون: يحتمل أن تكون ملفقة، ففي الادراك وجهان (٤).
- د: لو زوحم عن الركوع والسجود في الاولى، صبر حتى يتمكن منهما ثم يلتحق، وهي رواية عبدالرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام (٥). فإن لحق الامام راعيا في الثانية، تابعه وأدرك الجمعة. ولو لحقه رافعا من ركوع الثانية، ففي إدراك الجمعة إشكال ينشأ: من أنه لم يلحق ركوعا مع الامام، ومن إدراك ركعة تامة في صلاة الامام حكما.

(١) المجموع ٤: ٥٦٧ - ٥٦٨.

(٢) المجموع ٤: ٥٧٢ - ٥٧٣، حلية العلماء ٢: ٢٤٧.

(٣ و ٤) المجموع ٤: ٥٧٢، فتح العزيز ٤: ٥٧٢، حلية العلماء ٢: ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٥) الكافي ٣: ٢٨١ / ١، التهذيب ٣: ٤٦ / ١٥٩، الاستبصار ١: ٤٣٧ / ١٦٨٤.

(*)

[٥٥]

ولو لم يتمكن من القضاء حتى ركع الامام في الثانية فزوحم عن المتابعة حتى سجد
الامام، أتمها ظهرا.

ه: لو قضى سجدتي الاولى ثم نهض فوجد الامام رافعا من الركوع، فالاقرب جلوسه
حتى يسجد الامام ويسلم، ولا يتابعه فيهما، ثم ينهض إلى الثانية. وله العدول إلى
الانفراد، فيستمر على قيامه قاضيا للثانية.

البحث الخامس: الوحدة

مسألة ٤٠١: لا تتعقد جمعتان بينهما أقل من فرسخ، سواء كانتا في مصر واحد أو مصريين فصل بينهما نهر عظيم كدجلة أو لا، عند علمائنا أجمع، لقول الباقر عليه السلام: " لا يكون بين الجمعيتين أقل من ثلاثة أميال، فإذا كان بين الجماعتين من الجمعة ثلاثة أميال، فلا بأس أن يجمع هؤلاء وهؤلاء" (١).
ولانها لو صحت مع التقارب، لصحت في كل مسجد، مع ان النبي صلى الله عليه وآله لم يجمع إلا في مسجد واحد، وكذا الخلفاء بعده، ولم يعطلوا المساجد، بل كان إقامتها في موضعين أولى من موضع واحد، ومع بعد المسافة يشق الاتيان، فلا بد من تقدير يرفع المشقة، والقدر الذي يمكن تكلفه لاكثر الناس فرسخ فكان الاعتبار به. ولا اعتبار باتحاد البلد، فقد يكثر عن فرسخ، فتحصل المشقة بالحضور.
وقال الشافعي: لا تقام الجمعة في المصر الواحد إلا في موضع واحد

(١) الكافي ٣: ٤١٩ / ٧، التهذيب ٣: ٢٣ / ٧٩.
(*)

[٥٦]

وإن تباعدت أقطاره - وبه قال مالك (١) - لأن النبي عليه السلام كذا فعل (٢). ونحن نقول بموجبه لأن المدينة لم تبلغ أقطارها فرسخا، فلهذا اتحدت الجمعة.
وقال أبو يوسف: إذا كان للبلد جانبان ليس بينهما جسر، كانا كالبلدين، فجاز أن يقام في كل جانب جمعة، وإلا فلا. وعنه: جواز ذلك في بغداد خاصة، لأن الحدود تقام فيها في موضعين، والجمعة حيث تقام الحدود (٣). فلو وجد بلد تقام فيه الحدود في موضعين جاز إقامة الجمعة فيهما بمقتضى قوله.
وهو قول ابن المبارك، وإليه ذهب أبو الطيب بن سلمة (٤).
وقال محمد: تقام فيه جمعتان سواء كان جانبا واحدا أو أكثر (٥)، لأن عليا عليه السلام كان يخرج يصلي العيد في الجبان، ويستخلف أبا مسعود البدري يصلي بضعة

الناس (٦)، وحكم الجبان حكم البلد، والجمعة عنده كالعيد. ويحمل على بعده عليه السلام فرسخا. وليس عن أبي حنيفة فيه شيء (٧).

-
- (١) الكافي في فقه أهل المدينة: ٧١، التفرع ١: ٢٣٣، المغني ٢: ١٨٢، الشرح الكبير ٢: ١٩٠، المجموع ٤: ٥٩١، حلية العلماء ٢: ٢٥٠.
(٢) الام ١: ١٩٢، المجموع ٤: ٥٨٥ و ٥٩١، المهذب للشيرازي ١: ١٢٤، فتح العزيز ٤: ٤٩٨، حلية العلماء: ٢: ٢٥٠، المغني ٢: ١٨٢، الشرح الكبير ٢: ١٩٠.
(٣) المبسوط للسرخسي ٢: ١٢٠، المجموع ٤: ٥٨٥ و ٥٩١، حلية العلماء ٢: ٢٥١، المغني ٢: ١٨٢، الشرح الكبير ٢: ١٩٠.
(٤) المغني ٢: ١٨٢، الشرح الكبير ٢: ١٩٠، حلية العلماء ٢: ٢٥١.
(٥) المبسوط للسرخسي ٢: ١٢٠، شرح فتح القدير ٢: ٢٥، حلية العلماء ٢: ٢٥١، المجموع ٤: ٥٩١، المحلى ٥: ٥٣.
(٦) سنن النسائي ٢: ١٨١، مصنف ابن أبي شيبة ٢: ١٨٤.
(٧) كما في حلية العلماء ٢: ٢٥١.
(*)

[٥٧]

وقال أحمد: إذا كبر وعظم - كبغداد والبصرة - جاز أن تقام فيه جمعتان وأكثر مع الحاجة، ولا يجوز مع عدمها، فإن حصل الغنى باثنتين لم تجز الثالثة، وكذا ما زاد دفعا للمشقة (١). وهي مشقة يسيرة فلا يكون عذرا. وقال داود وعطاء: يجوز أن يصلوا الجمعة في مساجدهم كما يصلون سائر الصلوات (٢)، لان عمر كتب إلى أبي هريرة بالبحرين أن جمعوا حيث كنتم (٣). وليس حجة، ويحتمل: في أي بلد كنتم. واعتذر أصحاب الشافعي له - لما دخل بغداد وفيها جامع المنصور وجامع المهدي - بكبره فحصلت المشقة - وهو مصير إلى قول أحمد - أو بأنها كانت قرى متفرقة فاتصلت العمارة، أو بأنها ذات جانبيين فصارت كالبلدين - وهو قول أبي يوسف (٤) - أو لانها اجتهادية ولا يجوز التقليد (٥).

مسألة ٤٠٢: لو صليت جمعتان بينهما أقل من فرسخ، فالاقسام خمسة:
أ: أن تسبق إحداهما الأخرى وتعلم السابقة، فهي الصحيحة إن كان الامام الراتب فيها إجماعا. وإن كان في الثانية، فكذلك عندنا، لان السابقة انعقدت صحيحة، لحصول الشرائط وانتفاء الموانع، فلم يتقدمها ما يفسدها، ولا تقسد بعد صحتها بما بعدها، فلا

تفسد بعقد الثانية. وهو أشهر قول الشافعي.

والثاني: أن الصحيحة التي فيها الامام، لان الحكم ببطلان جمعة

-
- (١) المغني ٢: ١٨٢، الشرح الكبير ٢: ١٩٠، حلية العلماء ٢: ٢٥١.
(٢) المجموع ٤: ٥٩١، حلية العلماء ٢: ٢٥٢، المغني ٢: ١٨٢، الشرح الكبير ٢: ١٩٠.
(٣) انظر: مصنف ابن أبي شيبة ٢: ١٠١ - ١٠٢.
(٤) المبسوط للسرخسي ٢: ١٢٠، حلية العلماء ٢: ٢٥١.
(٥) المجموع ٤: ٥٨٥ - ٥٨٦، فتح العزيز ٤: ٤٩٩ - ٥٠١.
(*)

[٥٨]

الامام تتضمن افتتاحنا عليه، وتقويتنا له الجمعة ولمن يصلي معه، ويفضي إلى أنه متى شاء أربعون أن يفسدوا صلاة أهل البلد أمكنهم ذلك بأن يجتمعوا في موضع ويسبقوا أهل البلد بفعلها (١). ولا يرد علينا، لان إمام الاصل لا يتقدم عليه أحد غيره، وإن كان نائبه، اشترط فيه العدالة، فلا يتأتى فيه طلب إبطال جمعة غيره. ولو كانت المسبوقه في الجامع، والاخرى في مكان صغير لا يسع المصلين، أو لا تمكنهم الصلاة فيه، لاختصاص السلطان وجنده به، أو غير ذلك، أو كانت إحداها في قسبة (٢) البلد، والاخرى في أقصاه، بطلت المسبوقه خاصة عند علمائنا - وبه قال الشافعي (٣) - لما تقدم.

وقال مالك وأحمد: المسبوقه صحيحة خاصة، لانهم أهل القسبة، ولهذه المعاني مزية تقتضي التقدم فقدم بها كجمعة الامام (٤). ونمنع الاصل.

ب: أن تقتربنا، فإنهما تبطلان معاً، سواء كان الامام الراتب في إحدهما أو لا - وهو أحد قول الشافعي (٥) - لامتناع صحتها معاً، واختصاص إحداها بالفساد، إذ المقتضي للفساد المقارنة وهي ثابتة فيهما معاً. ولعدم الاولوية، كما في الوليين إذا زوجا من كفوين دفعة. ثم إن كان الوقت باقياً، وجب عليهم إقامة الجمعة، لانهم لم يؤديوا

(١) الام ١: ١٩٢ - ١٩٣، المجموع ٤: ٥٨٧ - ٥٨٨، الوجيز ١: ٦١، فتح العزيز ٤: ٥٠٤، المهذب للشيرازي ١: ١٢٥، حلية العلماء ٢: ٢٥٢.

- (٢) قصة البلد: مدينته.
 وقصة القرية: وسطها.
 لسان العرب ١: ٦٧٦ - ٦٧٧.
 (٣) أنظر: المجموع ٤: ٥٨٧.
 (٤) المغني ٢: ١٨٧ - ١٨٨، الشرح الكبير ٢: ١٩١.
 (٥) المجموع ٤: ٥٨٨ - ٥٨٩، الوجيز ١: ٦١، فتح العزيز ٤: ٥٠٥ و ٥٠٩ - ٥١٠، المهذب للشيرازي ١: ١٢٥، السراج الوهاج: ٨٦.
 (*)

[٥٩]

فرضها، وإلا صلوا الظهر.

ج: لو لم يعلم السبق وعدمه، حكم ببطلانها معاً، ولهم إقامة جمعة واحدة كالاول، لتردد كل واحدة منهما بين الصحة والبطلان، ولو لم يتسع الزمان أعادوا ظهراً، وبه قال الشافعي (١)، وإليه مال الشيخ (٢). ويحتمل إعادة الظهر وإن اتسع الزمان، فإن الظاهر صحة إحداهما، لان الاقتران نادر جداً، فيجري مجرى المعدوم. ولاننا شككنا في شرط إقامة الجمعة، وهو: عدم سبق أخرى، فلم تجز إقامتها مع الشك في شرطها، وبه قال بعض الجمهور (٣). والوجه عندي أنهم يعيدون جمعة وظهراً، لاحتمال الاقتران، فتجب الجمعة، والسبق فتجب الظهر، ويتولى إمامة الجمعة من غير القبيلين، أو يفترقان بفرسخ.

د: علم سبق إحداهما ولم يعلم عينها.

ه: علم السابق عينا ثم أشكل. وحكمها واحد، وهو: وجوب الاعادة عليهما معاً، لحصول الشك في كل واحدة، والتردد بين الصحة والبطلان. ولا تصح كل واحدة حتى يعلم أنها السابقة، ويسقط بها الفرض.

فإذا عقدوها ولم يعلموا أن غيرها ما سبقها فقد أخلوا بالشرط، وهو علم ذلك، وهو قول الشافعية (٤)، إلا المزني فإنه قال: لا تجب عليهم الاعادة وتكونان صحيحتين، لان كل واحدة منهما عقدت على الصحة، فلا يفسدها

(١) المجموع ٤: ٥٨٨، الوجيز ١: ٦١، فتح العزيز ٤: ٥٠٥ - ٥٠٦، المهذب للشيرازي ١: ١٢٥، السراج الوهاج: ٨٦.

(٢) المبسوط للطوسي: ١٤٩.

(٣) المغني ٢: ١٩١، الشرح الكبير ٢: ١٩٢.

(٤) المجموع ٤: ٥٨٩، الوجيز ١: ٦١، فتح العزيز ٤: ٥٠٦، المهذب للشيرازي ١: ١٢٥.
(*)

[٦٠]

الشك (١) وهو غلط، لان الشك في الشرط شك في المشروط. إذا عرفت هذا، فإنهم في الصورتين يقضون ظهرا، لانه بلد صلي فيه جمعة صحيحة فلا تتعقبها أخرى، وإنما أوجبنا الاعادة عليهما، للجهل بالتعيين، وبه قال بعض الشافعية (٢).
وقال الشيخ: يصلون جمعة مع اتساع الوقت (٣) - وهو قول بعض الشافعية (٤) - لانا حكمنا بوجوب الاعادة عليهما، فكأن المصر ما صليت فيه جمعة صحيحة. وهو غلط، لان السابقة صحيحة قطعا ولم تقسد ولم يتبين (٥) لها حكم الصحة، للجهل بعينها.
مسألة ٤٠٣: ويحصل السبق بتقديم إحداهما بتكبيره الاحرام - وبه قال بعض الشافعية (٦) - لانه متى أحرم إحداهما حرم إجماع الأخرى.
وقال بعضهم: يعتبر بالفراغ، فأيهما سبقت بالسلام صحت دون الأخرى (٧)، لانا قبل التمام لا نعلم صحتها وإتمامها.

-
- (١) المجموع ٤: ٥٨٩، فتح العزيز ٤: ٥٠٦، مغني المحتاج ١: ٢٨٢.
(٢) المجموع ٤: ٥٨٩، فتح العزيز ٤: ٥٠٧ - ٥٠٨، المهذب للشيرازي ١: ١٢٥، السراج الوهاج: ٨٦، مغني المحتاج ١: ٢٨٢.
(٣) المبسوط للطوسي ١: ١٤٩.
(٤) المهذب للشيرازي ١: ١٢٥، المجموع ٤: ٥٨٩، فتح العزيز ٤: ٥٠٨، مغني المحتاج ١: ٢٨٢.
(٥) في نسخة "م": ولم يثبت.
(٦) المهذب للشيرازي ١: ١٢٥، المجموع ٤: ٥٨٦، الوجيز ١: ٦١، فتح العزيز ٤: ٥٠٢، مغني المحتاج ١: ٢٨١.
(٧) المهذب للشيرازي ١: ١٢٤، المجموع ٤: ٥٨٦، الوجيز ١: ٦١، فتح العزيز ٤: ٥٠٣، مغني المحتاج ١: ٢٨١.
(*)

[٦١]

وهو خطأ، لادائه إلى المضي في جمعيتين صحيحتين، فإنه قبل الفراغ لا يعلم السبق ويعلم انعقاد جمعة بعد جمعة. وقال آخرون منهم: بالشروع في الخطبة، لقيامها مقام ركعتين (١). وليس بجيد، إذ الحرمة بالتحريم تحصل.

تذنيب: لو صلى فأخبر أنه قد سبق، استأنف الظهر، ولا يعتد بذلك الاحرام، لانه قد ظهر فسادہ.

وقال بعض الجمهور: يتم ظهرا كالمسبوق إذا أدرك أقل من ركعة (٢). والفرق: صحة الاحرام هنا دون الاول.

(١) المجموع ٤: ٥٨٦، الوجيز ١: ٦١، فتح العزيز ٤: ٥٠٢، مغني المحتاج ١: ٢٨٢.
(٢) المجموع ٤: ٥٨٨، فتح العزيز ٤: ٥٠٥، مغني المحتاج ١: ٢٨٢.

البحث السادس: الخطبتان

مسألة ٤٠٤: الخطبة شرط في الجمعة، وهو قول عامة العلماء، لقوله تعالى: { فاسعوا إلى ذكر الله } (٣) والذكر هو الخطبة (٤). ولأن النبي صلى الله عليه وآله، خطب دائماً، ووقع فعله بيانا للواجب، فكان واجبا، وقال عليه السلام: (صلوا كما رأيتموني أصلي) (٥). ولم يزل المسلمون يخطبون قبل الصلاة، ولو لم تكن شرطا لجاز تركها في بعض الاوقات.

(٣) الجمعة: ٩.
(٤) أنظر: التبيان للطوسي ١٠: ٨، مجمع البيان ٥: ٢٨٨، تفسير الطبري ٢٨: ٦٦، أحكام القرآن للجصاص ٤٤٦: ٣، أحكام القرآن لابن العربي ٤: ١٨٠٥، أحكام القرآن للكيهراسي ٤: ٤١٥.
(٥) صحيح البخاري ١: ١٦٢، سنن الدارمي ١: ٢٨٦، سنن البيهقي ٢: ٣٤٥، سنن الدارقطني ١: ٢٧٣ / ١ و ٣٤٦ / ١٠.
(*)

[٦٢]

ولقول الصادق عليه السلام: " لا جمعة إلا بخطبة " (١).
وقول الباقر أو الصادق عليهما السلام: " يصلون أربعا إذا لم يكن من يخطب " (٢).
وقال الحسن البصري: لا تجب، لأنها خطبة مشروعة للصلاة، فلم تكن واجبة كسائر الخطب (٣). وهو خطأ، لأن الخطبتين هنا أقيمتا مقام الركعتين، فلم يجز تركهما بخلاف سائر الخطب. قال عمر: قصرت الصلاة لاجل الخطبة (٤). وقال سعيد بن جبير: جعلت الخطبة مكان الركعتين (٥).
ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " إنما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين " (٦). وخلافه منقرض، وقوله متروك بالاجماع وفعل النبي وأهل بيته عليهم السلام.
مسألة ٤٠٥: ويشترط للجمعة خطبتان عند علمائنا أجمع - وبه قال الشافعي وأحمد في رواية (٧) - لأن النبي صلى الله عليه وآله كان يخطب

- (١) المعتبر: ٢٠٣.
 (٢) التهذيب ٣: ٢٢٨ / ٦٣٣، الاستبصار ١: ٤١٩ / ١٦١٣.
 (٣) المجموع ٤: ٥١٤، الميزان ١: ١٩٠، المغني ٢: ١٥٠، الشرح الكبير ٢: ١٨١.
 (٤) المغني ٢: ١٥٠، الشرح الكبير ٢: ١٨١.
 (٥) المغني ٢: ١٥٠، المدونة الكبرى ١: ١٥٨.
 (٦) التهذيب ٣: ٢٢٨ / ٦٣٤، الاستبصار ١: ٤٣٠ / ١٦١٤.
 (٧) المجموع ٤: ٥١٣ - ٥١٤، الوجيز ١: ٦٤، فتح العزيز ٤: ٥٧٦، المهذب للشيرازي ١: ١١٨، المغني ٢: ١٥١، الشرح الكبير ٢: ١٨١، الانصاف ٢: ٣٨٦، عمدة القاري ٦: ٢٢٩، بداية المجتهد ١: ١٦١.
 (*)

[٦٣]

خطبتين (١). ولأنهما أقيمتا مقام ركعتين، فالإخلال بإحداهما إخلال بركعة. وقال مالك والاوزاعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وأحمد في رواية، وأصحاب الرأي: تجزئه خطبة واحدة (٢)، لان النبي صلى الله عليه وآله كتب إلى مصعب بن عمير: (أن أجمع من قبلك وذكرهم بالله وازدلف إليه بركعتين) (٣). وخطب عثمان في أول جمعة، فقال: الحمد لله، ثم أرتج عليه، فقال: إنكم إلى إمام فعال أحوج منكم إلى إمام قوال، وإن أبا بكر وعمر كانا يرتادان لهذا المقام مقالا، وستأتيتكم الخطب من بعد، وأستغفر الله العظيم لي ولكم، ونزل فصلي (٤). وتذكير الله يحتمل بالخطبتين كما يحتمل بالخطبة، فيبقى دليلنا سالما. وفعل عثمان ليس حجة، ولحصول العذر بتعذر الخطبة، فلا يلزم الترخص مع زواله.

مسألة ٤٠٦: ويجب في كل خطبة منهما حمد الله تعالى، ويتعين " الحمد لله " عند علمائنا أجمع - وبه قال الشافعي وأحمد (٥) - لان النبي صلى الله عليه وآله، داوم على ذلك.

- (١) أنظر على سبيل المثال: الجعفریات: ٤٣، صحيح البخاري ٢: ١٢ و ١٤.
 (٢) بداية المجتهد ١: ١٦٠ - ١٦١، المغني ٢: ١٥١، الشرح الكبير ٢: ١٨١، الانصاف ٢: ٣٨٦، عمدة القاري ٦: ٢٢٩، المجموع ٤: ٥١٤.
 (٣) أورده في المعتبر: ٢٠٣.
 (٤) المبسوط للسرخسي ٢: ٣٠ - ٣١، شرح فتح القدير ٢: ٣٠، بدائع الصنائع ١: ٢٦٢.
 (٥) المهذب للشيرازي ١: ١١٨، المجموع ٤: ٥١٩، الوجيز ١: ٦٣، فتح العزيز ٤: ٥٧٦، السراج الوهاج: ٨٧، المغني ٢: ١٥٢، الشرح الكبير ٢: ١٨٢.
 (*)

[٦٤]

ولقول الصادق عليه السلام: " ينبغي للامام الذي يخطب الناس أن يخطب وهو قائم يحمد الله ويثني عليه"(١). ولحصول البراءة قطعاً معه، بخلاف غيره.

وقال أبوحنيفة: لا تجب الحمد، ولا ذكر معين، ولا وعظ، بل يجزئ أن يخطب بتسبيحة واحدة أو تهليلة أو تحميدة أو تكبيرة، فلو صعد المنبر وقال: سبحان الله، أجزاءه ونزل وصلى بالناس(٢)، لقوله تعالى: { فاسعوا إلى ذكر الله } (٣) ولم يفرق. ولأن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله، فقال له: علمني عملاً أدخل به الجنة، فقال: (لئن قصرت الخطبة لقد أعرضت المسألة)(٤) فسمى كلامه خطبة.

والذكر مجمل بينه بفعله عليه السلام، فتجب متابعتة، والسؤال ليس بخطبة إجماعاً، فسماه مجازاً.

وقال مالك: لا يجزئه إلا ما تسميه العرب خطبة - وبه قال أبو يوسف ومحمد - أي كلام كان.

وعنه: إن هلال أو سبوح، أعاد ما لم يصل(٥). إذا عرفت هذا، فهل يجزئه لو قال: " الحمد للرحمن - أو - لرب العالمين "؟ إشكال ينشأ من التصيير على لفظة " الله " تعالى، ومن المساواة

(١) الكافي ٣: ٤٢١ / ١، التهذيب ٣: ٢٤٣ / ٦٥٥.
(٢) المبسوط للسرخسي ٢: ٣٠، اللباب ١: ١١٠، بدائع الصنائع ١: ٢٦٢، المجموع ٤: ٥٢٢، المغني ٢: ١٥٢، الشرح الكبير ٢: ١٨٢.
(٣) الجمعة: ٩.
(٤) منسند أبي داود الطيالسي: ١٠٠ / ٧٣٩، سنن البيهقي ١٠: ٢٧٢.
(٥) المنتقى للباقي ١: ٢٠٤ - ٢٠٥، الشرح الصغير ١: ١٧٨، بداية المجتهد ١: ١٦١، المبسوط للسرخسي ٢: ٣٠، اللباب ١: ١١٠ - ١١١، بدائع الصنائع ١: ٢٦٢، المجموع ٤: ٥٢٢، حلية العلماء ٢: ٣٣٦.
(*)

في الاختصاص به تعالى.

مسألة ٤٠٧: وتجب فيهما الصلاة على النبي وآله عليهم السلام عند علمائنا، لقول الصادق عليه السلام: " ويصلي على محمد وآله وعلى أئمة المسلمين " (١). وأوجب

الشافعي الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله (٢)، لقوله تعالى: { ورفعنا لك ذكرك
 { (٣) لا أذكر إلا وتذكر معي (٤). ولقوله تعالى:
 { إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
 { (٥). وأنكر الباقر ذلك، للاصل. وتجب فيهما الوصية بتقوى الله تعالى، والوعظ - وبه
 قال الشافعي (٦) - لأن النبي صلى الله عليه وآله، قال: (ألا إن الدنيا عرض حاضر
 يأكل منها البر والفاجر، ألا وإن الآخرة وعد صادق يحكم فيه ملك قادر) (٧).
 وقال الصادق عليه السلام: " ثم يوصي بتقوى الله " (٨) ولم يوجب ذلك

-
- (١) الكافي ٣: ٤٢١ / ١، التهذيب ٣: ٢٤٢ / ٦٥٥.
 (٢) المهذب للشيرازي ١: ١١٩، المجموع ٤: ٥١٩، الوجيز ١: ٦٣، فتح العزيز ٤: ٥٧٦، حلية العلماء ٢:
 ٢٢٥، السراج الوهاج: ٨٧.
 (٣) الانشراح: ٤.
 (٤) حكي الشافعي في الرسالة: ١٦ / ٣٧ عن مجاهد في قوله تعالى: { ورفعنا لك ذكرك } قال: لا أذكر
 إلا ذكرت معي.
 وانظر أيضا: تفسير التبيان ١٠: ٣٧٣، مجمع البيان ٥: ٥٠٨، دلائل النبوة للبيهقي ٧: ٦٣، والدر المنثور ٦:
 ٣٦٣.
 (٥) الاحزاب: ٥٦.
 (٦) الام ١: ٢٠٠، المجموع ٤: ٥١٩، مختصر المزني: ٢٧، الوجيز ١: ٦٤، المهذب للشيرازي ١: ١١٩،
 مغني المحتاج ١: ٢٨٥، السراج الوهاج: ٨٧.
 (٧) كنز العمال ١٥: ٩٣٤ / ٤٣٦٠٢، ترتيب مسند الشافعي ١: ١٤٨ / ٤٢٩.
 (٨) الكافي ٣: ٤٢١ / ١، التهذيب ٣: ٢٤٢ / ٦٥٥.
 (*)

[٦٦]

أبوحنيفة وأصحابه (١). ويجب أن يقرأ في كل منهما سورة خفيفة من القرآن - قاله
 الشيخ (٢) - لقول الصادق عليه السلام: " ثم يقرأ سورة قصيرة من القرآن " (٣). ولأنهما
 بدل فتجب فيهما القراءة كالمبدل.

وللشافعي في إيجاب مطلق القراءة في كل منهما قولان: الوجوب كالمبدل، وفي أيتهما
 كان، وله ثالث: عدم الوجوب - وبه قال أبوحنيفة (٤) - للاصل (٥) والمشهور: الاول،
 لأن النبي صلى الله عليه وآله، كان يقرأ فيهما القرآن (٦). وقال صفوان بن يعلى: سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله، يقرأ على المنبر { ونادوا يامالك } (٧) (٨).
 وقالت أم هاشم: تلقفت سورة " ق " من في رسول الله صلى الله عليه وآله، إذا خطب

يوم الجمعة على المنبر (٩). إذا عرفت هذا، فقال الشيخ: يجب في كل خطبة حمد الله والثناء عليه والصلاة على النبي وآله عليهم السلام، والوعظ، وقراءة سورة خفيفة من

-
- (١) المبسوط للسرخسي ٢: ٣٠ و ٣١، بدائع الصنائع ١: ٢٦٣.
 - (٢) المبسوط للطوسي ١: ١٤٧.
 - (٣) الكافي ٣: ٤٢١ / ١، التهذيب ٣: ٢٤٢ / ٦٥٥.
 - (٤) المبسوط للسرخسي ٢: ٣٠ و ٣١، اللباب ١: ١١٠.
 - (٥) الام ١: ٢٠٠، المجموع ٤: ٥٢٠، حلية العلماء ٢: ٢٣٥.
 - (٦) صحيح مسلم ٢: ٥٨٩ / ٨٦٢، سنن أبي داود ١: ٢٨٦ / ١٠٩٤، سنن النسائي ٣: ١١٠.
 - (٧) الزخرف: ٧٧.
 - (٨) صحيح مسلم ٢: ٥٩٤ - ٥٩٥ / ٨٧١، سنن الترمذي ٢: ٢٨٢ / ٥٠٨، سنن البيهقي ٣: ٢١١.
 - (٩) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ١١٥ وفيه أم هاشم، وفي صحيح مسلم ٢: ٥٩٥ / ٨٧٣، سنن أبي داود ١: ٢٨٨ / ١١٠٠، مسند أحمد ٦: ٤٢٥ - ٤٢٦ و ٤٦٣، المستدرک للحاكم ١: ٢٨٤، الدر المنثور ٦: ١٠١: أم هشام وهما تحدثان، أنظر: أسد الغابة ٥: ٦٢٣.
- (*)

[٦٧]

القرآن (١). وقال المرتضى رضي الله عنه: يحمد الله، ويمجده، ويثني عليه، ويشهد لمحمد بالرسالة، ويوشح الخطبة بالقرآن، ثم يفتتح الثانية بالحمد والاستغفار والصلاة على النبي، والدعاء لائمة المسلمين (٢). وفي حديث سماعة عن الصادق عليه السلام: " ينبغي للامام الذي يخطب الناس أن يخطب وهو قائم يحمد الله، ويثني عليه، ثم يوصي بتقوى الله، ثم يقرأ سورة قصيرة من القرآن، ثم يجلس، ثم يقوم فيحمد الله، ويثني عليه، ويصلي على محمد وآله، وعلى أئمة المسلمين، ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات، فإذا فرغ أقام المؤذن وصلى بالناس ركعتين " (٣). أما الشافعي فأوجب في كل منهما الحمد لله والصلاة على رسوله عليه السلام، والوعظ بأي لفظ اتفق، ويكفيه " اطيعوا الله " وفي الثانية الدعاء للمؤمنين، فلو أتى به في الاولى لم يحتسب عن الثانية. وقراءة آية تتم بها الفائدة لا غيرها، كقوله تعالى: { ثم نظر } (٤) في إحداها لا بعينها على أقوى الوجوه عنده (٥).

فروع:

أ: كلام المرتضى يقتضي الاكتفاء بمسمى القرآن في الخطبة الاولى، وهو أحد وجهي

الشافعي (٦).

ب: لا يكفي آية فيها وعظ عنهما

-
- (١) المبسوط للطوسي ١: ١٤٧.
(٢) حكاة المحقق في المعتبر: ٢٠٣.
(٣) الكافي ٣: ٤٢١ / ١، التهذيب ٣: ٤٢٣ / ٦٥٥.
(٤) المدثر: ٢١.
(٥) المهذب للشيرازي ١: ١١٨ - ١١٩، المجموع ٤: ٥١٩ - ٥٢١، الوجيز ١: ٦٣ - ٦٤، فتح العزيز ٤: ٥٧٦ - ٥٧٨، مغني المحتاج ١: ٢٨٥ - ٢٨٦.
(٦) المجموع ٤: ٥٢٠، الوجيز ١: ٦٤، فتح العزيز ٤: ٥٧٨، مغني المحتاج ١: ٢٨٦.
(*)

[٦٨]

ج: كلام الشيخ يقتضي عدم وجوب الدعاء للمؤمنين، وهو أحد وجهي الشافعي (١). وكلام المرتضى يقتضي الاستغفار للمؤمنين، وأوجب الشافعي - في قول - الدعاء لهم في الثانية (٢). وقال بعض أصحابه: يجب تخصيصه بالحاضرين فيما تعلق بأمر الآخرة (٣). وكلام المرتضى يقتضي وجوب الشهادة بالرسالة في الأولى، والصلاة عليه في الثانية. وفي وجه للشافعي: وجوب الصلاة عليه في إحداهما (٤).
د: لا يكفي أن يأتي بآيات تشتمل على الأذكار فإنه لا يسمى خطبة في العادة.
ه: لا تصح الخطبة إلا بالعربية، لأن النبي صلى الله عليه وآله، داوم على ذلك وقال: (صلوا كما رأيتموني أصلي) (٥). ويحتمل غيرها لمن يفهم لو لم يفهم (٦) العربية على الأقوى، إذ القصد الوعظ والتخويف، وإنما يحصل لو فهموا كلامه.
مسألة ٤٠٨: يشترط في الخطبتين أمور:
الأول: الوقت. وهو ما بعد الزوال على الأشهر، فلا يجوز تقديمهما

-
- (١) المجموع ٤: ٥٢١، فتح العزيز ٤: ٥٧٧، مغني المحتاج ١: ٢٨٦، السراج الوهاج: ٨٧.
(٢ و ٣) المجموع ٤: ٥٢١، فتح العزيز ٤: ٥٧٧ - ٥٧٨.
(٤) المجموع ٤: ٥٢٠، فتح العزيز ٤: ٥٧٧.
(٥) صحيح البخاري ١: ١٦٢ - ١٦٣، سنن الدارمي ١: ٢٨٦، سنن البيهقي ٢: ٣٤٥، سنن الدار قطني ١: ٢٧٣ و ٢٤٦ / ١٠.

(٦) كذا في النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق وفي الطبعة الحجرية، والانساب: لمن لم يفهم.
(*)

[٦٩]

ولا شئ منهما عليه عند اكثر علمائنا (١) - وبه قال الشافعي (٢) - لان إيجاب السعي مشروط بالنداء الثابت بعد الزوال، ولانهما بدل عن الركعتين، فلهما حكم مبدلهما. وللشيخ قول بجواز إيقاعهما قبل الزوال عند وقوف الشمس بمقدار ما إذا فرغ زالت (٣) - وبه قال مالك حيث جوز تقديم الخطبة دون الصلاة (٤). وأحمد حيث جوز تقديم الصلاة أيضا عليه (٥) - لان أنسا قال: كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله، الجمعة إذا مالت الشمس (٦). وهو دليل جواز إيقاع الخطبة قبل ميلها. ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " كان رسول الله صلى الله عليه وآله، يخطب في الظل الاول" (٧). ويحتمل إرادة الابتداء بالتأهب للخطبة والصعود على المنبر، وغيرها من مقدمات الخطبة. الثاني: تقديمهما على الصلاة، لانهما شرط فيها، والشرط مقدم. ولان النبي عليه السلام داوم على ذلك، وقال: (صلوا كما رأيتموني

(١) منهم: أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه: ١٥١، وابن زهرة في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): ٤٩٨، وابن أبي عقيل كما في المعبر: ٢٠٤، وابن إدريس في السرائر: ٦٤ وفيه أيضا نسبة هذا القول إلى السيد المرتضى.
(٢) الام ١: ١٩٤، المهذب للشيرازي ١: ١١٨، المجموع ٤: ٥١٤ و ٥٢٢، الوجيز ١: ٦٤، فتح العزيز ٤: ٥٨٠، كفاية الاخير ١: ٩٢.
(٣) النهاية: ١٠٥.
(٤) بداية المجتهد ١: ١٥٧، المجموع ٤: ٥١٤، فتح العزيز ٤: ٥٨٠.
(٥) المغني ٢: ١٤٤، الروضة الندية ١: ١٣٨، المجموع ٤: ٥١٤، فتح العزيز ٤: ٥٨٠.
(٦) صحيح البخاري ٢: ٨، سنن الترمذي ٢: ٣٧٧ / ٥٠٣، سنن أبي داود ١: ٢٨٤ / ١٠٨٤، مسند أحمد: ٣: ١٥٠، مسند الطيالسي: ٢٨٥ / ٢١٣٩، المنتقى لابن الجارود: ١٢٣ / ٢٨٩.
(٧) التهذيب ٣: ١٢ / ٤٢.
(*)

[٧٠]

أصلي) (١). ولقول الباقر عليه السلام وقد سئل عن خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله، قبل الصلاة أو بعد؟ قال: " قبل الصلاة ثم يصلي " (٢).

الثالث: قيام الخطيب حال خطبته عند علمائنا أجمع - وبه قال الشافعي (٣) - لان النبي صلى الله عليه وآله، خطب قائما (٤)، فتجب متابعتة.

ولقول الصادق عليه السلام: " أول من خطب وهو جالس معاوية، استأذن الناس في ذلك من وجع كان بركبتيه " ثم قال عليه السلام: " الخطبة وهو قائم خطبتان، يجلس بينهما جلسة لا يتكلم فيها قدر ما يكون فصلا بين الخطبتين " (٥). ولانه ذكر مفروض في قيام مشروع، فكان واجبا، كالتكبير والقراءة.

وقال أبو حنيفة واحمد: يجوز الجلوس مع الاختيار - وهو رواية عن مالك، ووجه للشافعية (٦) - لانه ذكر ليس من شرطه الاستقبال، فلا يجب له القيام كالاذان (٧). ولا يعتبر القيام بالاستقبال، لسقوطه في صلاة الخوف دون القيام،

-
- (١) صحيح البخاري ١: ١٦٢، سنن الدارمي ١: ٢٨٦، سنن الدار قطني ١: ٢٧٣ / ١ و ٢٤٦ / ١٠.
(٢) الكافي ٣: ٤٢١ / ٣، التهذيب ٣: ٢٠ / ٧٢.
(٣) الام ١: ١٩٩، المجموع ٤: ٥١٤، المهذب للشيرازي ١: ١١٨، الوجيز ١: ٦٤، فتح العزيز ٤: ٥٨١، كفاية الاخيار ١: ٩٢.
(٤) صحيح البخاري ٢: ١٢، صحيح مسلم ٢: ٥٨٩ / ٨٦١، سنن ابن ماجة ١: ٣٥١ / ١١٠٦، سنن الدارمي ١: ٣٦٦، سنن أبي داود ١: ٢٨٦ / ١٠٩٣، سنن البيهقي ٣: ١٩٧، الجعفریات: ٤٣، المناقب لابن شهر آشوب ٢: ١٤٦.
(٥) التهذيب ٣: ٢٠ / ٧٤.
(٦) فتح العزيز ٤: ٥٨١، المجموع ٤: ٥١٤ و ٥١٥.
(٧) الهداية للمرغيناني ١: ٨٣، المغني ٢: ١٥٠، الشرح الكبير ٢: ١٨٦، المجموع ٤: ٥١٥، فتح العزيز ٤: ٥٨٠، حلية العلماء ٢: ٢٣٤.
(*)

[٧١]

فافترقا.

فروع:

- أ: لو كان له عذر يمنعه عن القيام، جاز أن يخطب جالسا، وهل تجب الاستنابة؟ إشكال.
ب: لو عجز عن القعود، اضطلع، وفي وجوب الاستنابة إشكال.
ج: لو خطب جالسا مع القدرة، بطلت صلاته، لفوات شرط الخطبة، وبه قال الشافعي (١)، واختاره الشيخ أيضا (٢). أما صلاة المأمومين فإن علموا بقدرته وجلوسه، بطلت صلاتهم أيضا، وإن اعتقدوا عجزه، أو لم يعلموا بقعوده أو بصحته، صحت

صلاتهم مطلقا.

وقال الشافعي: إن كان الامام من جملة العدد، لم تصح الجمعة، وإن كان زائدا عن العدد، صحت صلاتهم، كما لو كان جنبا ولا يعلمون(٣). والاصل ممنوع. ولو علم البعض خاصة، صحت صلاة الجاهل دونه.

د: يجب في القيام الطمأنينة كما تجب في المبدل.

ه: الجلوس بين الخطبتين مطمئنا ليفصل بينهما به، وهو شرط في الخطبتين، قاله الشيخ(٤) رحمه الله، وبه قال الشافعي(٥)، لان النبي صلى الله عليه وآله، فصل بينهما بجلسة(٦). وفعله واجب.

-
- (١) المجموع ٤: ٥١٤.
(٢) المبسوط للطوسي ١: ١٤٧.
(٣) المجموع ٤: ٥١٤.
(٤) المبسوط للطوسي ١: ١٤٧.
(٥) المهذب للشيرازي ١: ١١٨، المجموع ٤: ٥١٤ و ٥١٥، الوجيز ١: ٦٤، فتح العزيز ٤: ٥٨١ و ٥٨٢، حلية العلماء ٢: ٢٣٤، السراج الوهاج: ٨٧، المغني ٢: ١٥٣.
(٦) صحيح البخاري ٢: ١٤، سنن ابن ماجة ١: ٢٥١ / ١١٠٢، سنن الدارمي ١: ٣٦٦، سنن الترمذي ٢: ٢٨٠ / ٥٠٦، سنن أبي داود ١: ٢٨٦ / ١٠٩٣ و ١٠٩٤، مسند أحمد ٢: (*).

[٧٢]

وقول الصادق عليه السلام: " يخطب وهو قائم ثم يجلس بينهما جلسة لا يتكلم فيها "(١). وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: لا تجب الجلسة بل تستحب، عملا بالاصل. وهو مدفوع بالطوارئ. ولو عجز عن القعود، فصل بالسكته. فإن قدر على الاضطجاع، فأشكال، أقربيه: الفصل بالسكته أيضا. ولو خطب جالسا لعجزه، فصل بالسكته أيضا مع احتمال الفصل بالضجعة. و: الطهارة من الحدث والخبث شرط في الخطبتين، قاله الشيخ(٢) رحمه الله، وهو قول الشافعي في الجديد، لانه عليه السلام كان يخطب متطهرا، وكان يصلي عقيب الخطبة(٤)، وقال: (صلوا كما رأيتموني أصلي)(٥). ولانه ذكر هو شرط في الصلاة، فشرطت فيه الطهارة كالتكبير. وقال في القديم: لا يشترط - وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد - لانه ذكر يتقدم الصلاة، فلا يشترط له الطهارة كالاذان(٦).

-
- ٣٥، سنن البيهقي ٣: ١٩٨، المستدرک للحاکم ١: ٢٨٦،
(١) التهذيب ٣: ٢٠ / ٧٤،
(٢) المبسوط للسرخسي ٢: ٢٦، المغني ٢: ١٥٢، الشرح الكبير ٢: ١٨٥، المجموع ٤: ٥١٥، حلية
العلماء ٢: ٢٣٤،
(٣) المبسوط للطوسي ١: ١٤٧،
(٤) المجموع ٤: ٥١٥ - ٥١٦، المهذب للشيرازي ١: ١١٨، حلية العلماء ٢: ٢٢٥، السراج الوهاج: ٨٨،
(٥) صحيح البخاري ١: ١٦٢، سنن الدارمي ١: ٢٨٦، سنن الدار قطني ١: ٢٧٢ / ١ و ٢٤٦ / ١٠،
(٦) المجموع ٤: ٥١٥، المهذب للشيرازي ١: ١١٨، المنتقى للباقي ١: ٢٠٥، المبسوط (*)

[٧٣]

والفرق: أنه ليس شرطاً في الصلاة، بخلاف الخطبة. إذا عرفت هذا، فإن خطب في المسجد، شرطت الطهارة من الخبث والحدث الأكبر إجماعاً منا.

ز: العدد: قال الشيخ رحمه الله: شرط الخطبتين: العدد المشترك في الجمعة (١). وبه قال الشافعي وأبو حنيفة في إحدى الروايتين (٢)، لأنه ذكر هو شرط في الجمعة، فكان من شرط حضور العدد كالتكبير، ولأن وجوب الخطبة تابع لوجوب الجمعة التابع لحضور العدد.

وعن أبي حنيفة: أنه ليس بشرط، فيجوز أن يخطب وحده، لأنه ذكر متقدم، فلا يشترط فيه العدد كالإذان (٣). والفرق: اشتراط الخطبة دون الإذان. ولأنه موضوع لإعلام الغياب، فلا يشترط فيه الحضور، والخطبة مشتقة من الخطاب وإنما يكون للحاضرين. إذا ثبت هذا، فإن خطب والعدد حاضر ثم انفضوا في الإثناء، فالمأتي به حال غيبتهم غير محسوب، لأن القصد بها الإسماع، فإن عادوا قبل طول الفصل جاز البناء على ما مضى حال سماعهم، كما لو سلم ثم ذكر قبل طول الفصل. وإن طال، فالأقرب البناء أيضاً - وهو أحد قولي الشافعي (٤) - لأن غرض الوعظ يحصل مع تفرق الكلمات.

وأصحهما عنده: الاستئناف، لأن النبي عليه السلام كان يوالي (٥).

للسرخسي ٢: ٢٦، بدائع الصنائع ١: ٢٦٣، اللباب ١: ١١١، المغني ٢: ١٥٤، النكت والفوائد السننية ١: ١٤٧.
(١) المبسوط للطوسي ١: ١٤٤.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١١٨، المجموع ٤: ٥١٤، بدائع الصنائع ١: ٢٦٦، المغني ٢: ١٧٨.

(٣) المجموع ٤: ٥١٤، المغني ٢: ١٧٨.
(٤ و ٥) المجموع ٤: ٥٠٧، فتح العزيز ٤: ٥١٨ - ٥١٩.
(*)

[٧٤]

وقد ظهر مما اخترناه: عدم اشتراط الموالاتة في الخطبة، وللشافعي قولان (١). أما لو اجتمع بدل الاولين العدد، فلا بد من استئناف الخطبة مطلقا. وإن انفضوا بعد تمام الخطبة وعادوا قبل طول الفصل، بنيت الصلاة على الخطبة، ولو عادوا بعد الطول فكذاك. وللشافعي قولان (٢). فإن أوجبنا الموالاتة، لم تجز الصلاة بتلك الخطبة، بل تجب إعادتها والصلاة جمعة مع سعة الوقت. وللشافعي عدمه في وجه ضعيف، بل يصلى الظهر (٣). والعدد إنما هو شرط في واجبات الخطبة دون مستحباتها إجماعا.
ح: ارتفاع الصوت بهما بحيث يسمعه - العدد وهو أظهر وجهي الشافعي (٤) - لأن مقصود الوعظ لا يحصل إلا بالاسماع، فلا يكفي أن يخطب سرا، لمنافاة الغرض. ولأن النبي عليه السلام كان إذا خطب رفع صوته كأنه منذر جيش (٥). وعن أبي حنيفة: عدم الوجوب. وهو وجه للشافعي (٦) أيضا. ولو رفع الصوت بقدر ما يبلغ ولكن كانوا أو بعضهم صما، فالاقرب: الاجزاء. ولا يجهد نفسه في رفع الصوت، لما فيه من المشقة، ولا تسقط الجمعة

(١) المجموع ٤: ٥٠٧، فتح العزيز ٤: ٥١٩، مغني المحتاج ١: ٢٨٨، السراج الوهاج: ٨٨.
(٢) المجموع ٤: ٥٠٧، فتح العزيز ٤: ٥٢١.
(٣) المجموع ٤: ٥٠٧ - ٥٠٨، حلية العلماء ٢: ٢٣٧.
(٤) الام ١: ٢٠٠، المجموع ٤: ٥٢٣، الوجيز ١: ٦٤، فتح العزيز ٤: ٥٨٥، مغني المحتاج ١: ٢٨٧، السراج الوهاج: ٨٧.
(٥) صحيح مسلم ٢: ٥٩٢ / ٨٦٧، سنن ابن ماجة ١: ١٧ / ٤٥، سنن النسائي ٣: ١٨٨ - ١٨٩، سنن البيهقي ٣: ٢٠٦.
(٦) فتح العزيز ٤: ٥٨٦، المجموع ٤: ٥٢٣.
(*)

[٧٥]

ولا الخطبة وإن كانوا كلهم صما.
ط: الترتيب بين أجزاء الخطبة الواجبة، فلو قدم الصلاة أو غيرها على الحمد، أو قدم

الوعظ على الصلاة، استأنف، للتأسي.

مسألة ٤٠٩: وفي تحريم الكلام على العدد ووجوب الانصات للخطيب قولان للشيخ:
أحدهما: تحريم الكلام ووجوب الانصات. واختاره المرتضى والبيزنطي (١) منا - وبه
قال أبوحنيفة ومالك والاوزاعي وأحمد والشافعي في القديم، وابن المنذر (٢) - لان أبا
هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: (إذا قلت لصاحبك: أنصت، والامام يخطب
فقد لغوت) (٣). واللغو: الاثم، لقوله تعالى: {والذين هم عن اللغو معرضون} (٤).
وقال الصادق عليه السلام: "إذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي لاحد أن يتكلم حتى
يفرغ من خطبته، فإذا فرغ تكلم ما بينه وبين أن تقام الصلاة" (٥). والآخر: عدم تحريم
الكلام، وعدم وجوب الانصات، بل يستحب (٦) - وبه قال الشافعي في الجديد، وبه قال
عروة بن الزبير والشعبي

-
- (١) النهاية: ١٠٥، وحكى قول المرتضى والبيزنطي، المحقق في المعتمد: ٢٠٦.
(٢) بدائع الصنائع ١: ٢٦٣ و ٢٦٤، عمدة القاري ٦: ٢٢٩، المنتقى للباقي ١: ١٨٨، القوانين الفقهية: ٨٠،
المغني ٢: ١٦٥، الشرح الكبير ٢: ٢١٥، المهذب للشيرازي ١: ١٢٢، المجموع ٤: ٥٢٣، الوجيز ١: ٦٤،
فتح العزيز ٤: ٥٨٧، مغني المحتاج ١: ٢٨٧، بداية المجتهد ١: ١٦١.
(٣) صحيح البخاري ٢: ١٦، صحيح مسلم ٢: ٥٨٣ / ٨٥١، سنن النسائي ٣: ١٠٤، سنن أبي داود ١:
٢٩٠ / ١١١٢، الموطأ ١: ١٠٣ / ٦، سنن البيهقي ٣: ٢١٨.
(٤) المؤمنون: ٣.
(٥) الكافي ٣: ٤٢١ / ٢، التهذيب ٣: ٢٠ / ٧١ و ٧٣.
(٦) المبسوط للطوسي ١: ١٤٦.
(*)

[٧٦]

والنخعي وسعيد بن جبير والثوري (١) - لان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله،
السقيا وهو يخطب، وفي الجمعة الآتية سأله رفعها (٢). وقام إليه رجل وهو يخطب يوم
الجمعة فقال: يا رسول الله متى الساعة؟ فأعرض النبي صلى الله عليه وآله، وأوماً
الناس إليه بالسكوت، فلم يقبل وأعاد الكلام، فلما كان الثالثة، قال له النبي صلى الله عليه
وآله: (ويحك ماذا أعددت لها؟) فقال: حب الله ورسوله، فقال: (إنك مع من
أحببت) (٣). ولو كان الكلام محرماً، لانكر عليه. وللاصل. ومنع كون اللغو الاثم، لقوله
تعالى: { لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم } (٤) بل المراد جعله لاغياً لكلامه في موضع

الادب فيه السكوت. وقول الصادق عليه السلام يعطي الكراهة عرفاء، فيحمل عليه. والاقرب: الاول إن لم يسمع العدد، وإلا الثاني.

فروع:

أ: قال المرتضى رحمه الله: يحرم من الافعال ما لا يجوز مثله في الصلاة (٥). وفيه إشكال ينشأ من قوة حرمة الصلاة، وكونها بدلا من الركعتين لا يقتضي المساواة لو سلم.

ب: قال المرتضى رحمه الله: لا بأس أن يتكلم بعد فراغ الامام من

-
- (١) المهذب للشيرازي ١: ١٢٢، المجموع ٤: ٥٢٣، فتح العزيز ٤: ٥٨٧، مغني المحتاج ١: ٢٨٧، المغني ٢: ١٦٥، الشرح الكبير ٢: ٢١٥ و ٢١٦، عمدة القاري ٦: ٢٢٩.
(٢) صحيح البخاري ٢: ١٥، سنن أبي داود ١: ٣٠٤ - ٣٠٥ / ١١٧٤، سنن البيهقي ٣: ٢٢١.
(٣) مسند أحمد ٣: ١٦٧، سنن البيهقي ٣: ٢٢١، وأورده أيضا كما في المتن ابنا قدامة في المغني ٢: ١٦٦ والشرح الكبير ٢: ٢١٦.
(٤) البقرة: ٢٢٥.
(٥) حكاه عنه المحقق في المعتبر: ٢٠٦.
(*)

[٧٧]

الخطبة إلى أن تقام الصلاة (١).

ج: لو سلم عليه، وجب عليه الرد، لأنه واجب، والانصات مستحب، فلا يترك لاجله. ولأنه ليس أبلغ من الصلاة وقد أوجبنا الرد فيها. وبه قال الشافعي على تقدير استحباب الانصات، وعلى تقدير الوجوب ليس له الرد، لأنه سلم في غير موضعه، وفرض الانصات سابق (٢). وهل له تسميت العاطس؟ الوجه: ذلك إن قلنا باستحباب الانصات، وإلا فالاقرب ذلك كالصلاة - وهو قول الشافعي (٣) - بخلاف السلام، لأنه سلم في غير موضعه، والعاطس لم يختر العطسة. وله المنع، لما تقدم في السلام.
د: الخلاف إنما هو في القريب السامع للخطبة، أما البعيد أو الاصم: فإن شاء سكت، وإن شاء قرأ أو سبح. وللشافعية وجهان (٤). وكذا الخلاف فيما إذا لم يتعلق بحق أحد من المسلمين. أما لو رأى جدارا ينقض فإنه يحذر منه - وكذا العقرب، والاعمى يتردى في بئر - إجماعا.

ه: هل يحرم الكلام في الجلسة بين الخطبتين؟ الاقرب: المنع، لعدم المقتضي للتحريم، وهو: السماع.

وللاصل وللشافعي قولان (٥).

و: لا بأس بالكلام بين الخطبة والاقامة ثم يكره بعدها، لقول الصادق

-
- (١) حكاه عنه المحقق في المعتبر: ٢٠٦.
(٢) مختصر المزني: ٢٨، المجموع ٤: ٥٢٣ - ٥٢٤، فتح العزيز ٤: ٥٩٠ و ٥٩١، مغني المحتاج ١: ٢٨٧، كفاية الاخير ١: ٩٣.
(٣) مختصر المزني: ٢٨، المجموع ٤: ٥٢٤، فتح العزيز ٤: ٥٩٠، مغني المحتاج ١: ٢٨٨، المهذب للشيرازي ١: ١٢٢، عمدة القاري ٦: ٢٣٠.
(٤) المجموع ٤: ٥٢٤، الوجيز ١: ٦٤، فتح العزيز ٤: ٥٩٠، عمدة القاري ٦: ٢٣٠.
(٥) المجموع ٤: ٥٢٣.
(*)

[٧٨]

عليه السلام: " فإذا فرغ يعني من خطبته - تكلم ما بينه وبين أن تقام الصلاة " (١). وقال أبوحنيفة: يكره ما بين الخطبة والصلاة (٢). وقال الشافعي: لا يكره بعد الخطبة إلى الصلاة (٣).

ز: لا بأس بشرب الماء حال الخطبة - وبه قال الشافعي (٤) - عملاً بالأصل. وكلام المرتضى يعطي التحريم لأنها كالركعتين (٥). وقال الاوزاعي: تبطل جمعته (٦).
ح: هل يحرم الكلام على الخطيب في الاثناء؟ الاقرب: العدم، للأصل. ولان النبي صلى الله عليه وآله، كلم قتلة ابن أبي الحقيق في الخطبة (٧). ولان المستمع إنما حرم عليه الكلام لئلا يشغله عن الاستماع.

وهو أحد قولي الشافعي. وفي الآخر: يحرم - وبه قال أبوحنيفة ومالك - كالركعتين (٨). وهو ممنوع.

-
- (١) الفقيه ١: ٢٦٩ / ١٢٢٩، الكافي ٣: ٤٢١ / ٢، التهذيب ٣: ٢٠ / ٧١ و ٧٣.
(٢) المبسوط للسرخسي ٢: ٢٩.
(٣) المهذب للشيرازي ١: ١٢٢، المجموع ٤: ٥٢٣.
(٤) المجموع ٤: ٥٢٩.

- (٥) تقدم نقل كلامه في الفرع " أ " .
 (٦) المجموع ٤: ٥٢٩ .
 (٧) سنن البيهقي ٣: ٢٢١ - ٢٢٢ .
 (٨) المجموع ٤: ٥٢٣، فتح العزيز ٤: ٥٨٧ و ٥٨٩، حلية العلماء ٢: ٢٤١، المبسوط للسرخسي ٢: ٢٧ .
 (*)

[٧٩]

ط: التحريم إن قلنا به على السامعين متعلق بالعدد، أما الزائد فلا. وللشافعي قولان (١). والاقرب: عموم التحريم إن قيل (٢) به، إذ لو حضر فوق العدد بصفة الكمال لم يمكن القول بانعقادها بعدد معين منهم حتى يحرم الكلام عليهم خاصة.
 ي: لا يحرم الكلام قبل الشروع في الخطبة - وبه قال الشافعي وأحمد (٣) -
 للأصل. ولأن عمر كان إذا جلس على المنبر وأذن المؤذنون جلسوا يتحدثون حتى إذا سكت المؤذن وقام عمر سكتوا فلم يتكلم أحد (٤). وهذا يدل على اشتغاره بينهم. وقال أبو حنيفة: إذا خرج الإمام حرم الكلام في الوقت الذي نهى عن الصلاة فيه (٥)، لقول النبي صلى الله عليه وآله: (من اغتسل يوم الجمعة واستاك، ومس من طيب إن كان عنده، ولبس أحسن ثيابه، ثم جاء إلى المسجد ولم يتخط رقاب الناس، ثم ركع ما شاء الله أن يركع، ثم أنصت إذا خرج الإمام حتى يصلي، كان كفارة لما بينها وبين الجمعة التي قبلها) (٦). وهو يدل على أن خروج الإمام يوجب الانصات. ولأنه إذا نهى عن الركوع كان الكلام أولى.

- (١) المجموع ٤: ٥٢٤، الوجيز ١: ٦٤ .
 (٢) في " م " : إن قلنا .
 (٣) المهذب للشيرازي ١: ١٢٢، المجموع ٤: ٥٢٣ و ٥٥٥، المغني ٢: ١٦٩ .
 (٤) سنن البيهقي ٣: ١٩٩ .
 (٥) المبسوط للسرخسي ٢: ٢٩، شرح فتح القدير ٢: ٣٧، بدائع الصنائع ١: ٢٦٤، عمدة القاري ٦: ٢٣٠، المغني ٢: ١٦٩ .
 (٦) مسند أحمد ٣: ٨١، المستدرک للحاكم ١: ٢٨٣ .
 (*)

[٨٠]

والخبر قد روي فيه (وأنصت إذا خطب إليه) (١).

مسألة ٤١٠: لا ينبغي التنفل والامام يخطب، سواء كانت التحية للداخل حال الخطبة أو غيرها، بل ينبغي أن ينصت لها - وبه قال الثوري والليث بن سعد وأبو حنيفة ومالك (٢) - لقوله تعالى: { وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا } (٣). قال المفسرون: المراد بالقرآن هنا الخطبة (٤). ولأن رجلا جاء يتخطى رقاب الناس، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: (اجلس فقد أذيت وآنيت) (٥) (٦). ومن طريق الخاصة: قول أحدهما عليهما السلام: " إذا صعد الامام المنبر فخطب فلا يصلي الناس ما دام الامام على المنبر " (٧). ولأنه مناف لمشروعية الخطبة. وقال الشافعي: يستحب أن يصلي تحية المسجد - ركعتين - وبه قال الحسن ومكحول وأحمد وإسحاق وابن المنذر (٨) - لأن سليكا الغطفاني جاء يوم الجمعة والنبى عليه السلام يخطب، فجلس فقال له: (يا سليك قم فاركع

-
- (١) صحيح البخاري ٢: ٤ نحوه.
(٢) المبسوط للسرخسي ٢: ٢٩، الباب ١: ١١٢، شرح فتح القدير ٢: ٣٧، الهداية للمرغيناني ١: ٨٤ - ٨٥، المدونة الكبرى ١: ١٤٨، القوانين الفقهية: ٨٠، المجموع ٤: ٥٥٢.
(٣) الاعراف: ٢٠٤.
(٤) تفسير القرطبي ٧: ٣٥٣، أحكام القرآن لابن العربي ٢: ٨٢٨، أحكام القرآن للجصاص ٣: ٣٩٠.
(٥) أنه يؤنيه ابناء، أي أخره وحبسه وأبطأه. والمعنى: أخرت المجئ وأبطأت.
الصاح ٦: ٢٢٧٣ " أنا " وانظر النهاية لابن الاثير ١: ٧٨.
(٦) سنن ابن ماجة ١: ٣٥٤ / ١١١٥، سنن النسائي ٣: ١٠٣٠.
(٧) الكافي ٣: ٤٢٤ / ٧، التهذيب ٣: ٢٤١ / ٦٤٨ وفيهما مضمرة.
(٨) المهذب للشيرازي ١: ١٢٢، المجموع ٤: ٥٥١ و ٥٥٢، الوجيز ١: ٦٤، فتح العزيز ٤: ٥٩٣، كفاية الاخيار ١: ٩٤، المغني ٢: ١٦٤، الشرح الكبير ٢: ٢١٤.
(*)

[٨١]

ركعتين وتجاوز (١) فيهما) ثم قال: (إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما) (٢). وتمام الرواية: أنه قال لسليك: (لا تعودن لمثل هذا) (٣). إذا عرفت هذا، فالكراهة تتعلق بالشروع في الخطبة لا بالجلوس على المنبر، لقول الصادق عليه السلام: "...فخطب، فلا يصلي الناس" (٤). ولأنه المقتضي للمنع. ولا خلاف أنه لو دخل والامام في آخر الخطبة وخاف فوت تكبيرة الاحرام، لم يصل التحية، لأن إدراك الفريضة من أولها أولى.

مسألة ٤١١: يستحب حال الخطبة أمور:

أ: أن يصعد الامام حال الخطبة على المنبر، لان النبي صلى الله عليه وآله، لما دخل المدينة خطب مستندا إلى جذع، فلما بني له المنبر صعد عليه (٥). ولان فيه إبلاغا للبعيد.

ب: ينبغي وضع المنبر على يمين القبلة، وهو: الموضع الذي على يمين الامام إذا توجه إلى القبلة، اقتداء بالنبي عليه السلام.

ج: أن يعتمد على شئ حال الخطبة من سيف أو عكاز أو قضيب أو عنزة (٦)، اقتداء بالنبي صلى الله عليه وآله، فإنه كان يعتمد على عنزته

-
- (١) تجوز في صلاته، أي: خفف.
الصحاح ٢: ٨٧١، القاموس المحيط ٢: ١٧٠ " جوز ".
(٢) صحيح مسلم ٢: ٥٩٧ / ٥٩، سنن أبي داود ١: ٢٩١ / ١١١٦ و ١١١٧، سنن الدار قطني ٢: ١٣ / ١ - ٣.
(٣) سنن الدار قطني ٢: ١٦ / ١١٠.
(٤) الكافي ٣: ٤٢٤ / ٧، التهذيب ٣: ٢٤١ / ٦٤٨.
(٥) سنن النسائي ٣: ١٠٢، سنن البيهقي ٣: ١٩٥.
(٦) عنزة - بالتحريك -: أطول من العصا وأقصر من الرمح.
الصحاح ٢: ٨٨٧، القاموس المحيط ٢: ١٨٤ " عنز ".
(*)

[٨٢]

اعتماداً (١). وقول الصادق عليه السلام: " ويتوكأ على قوس أو عصا " (٢).
د: أن يكون متعمماً شتاءً وصيفاً، مرتدياً ببرد يمنية، لان النبي عليه السلام كان يعتمد، ويرتدي، ويخرج في الجمعة والعيد على أحسن هيئة (٣)، لانه أدخل في الوقار.
ه: أن يسلم على من عند المنبر إذا انتهى إليه، لعموم استحباب التسليم (٤)، فإذا صعد المنبر، وبلغ دون الدرجة - دون درجة المستراح - واستقبل الناس بوجهه سلم ثم جلس (٥) - واختاره السيد المرتضى (٦) رضي الله عنه، وبه قال الشافعي (٧) - لان رسول الله صلى الله عليه وآله، كان إذا دنا من منبره يوم الجمعة سلم على من عند منبره من الجلوس، ثم صعد، وإذا استقبل الناس بوجهه سلم ثم قعد (٨). ومن طريق الخاصة: رواية عمرو بن جميع رفعه عن علي عليه السلام قال: " من السنة إذا صعد

الامام المنبر أن يسلم إذا استقبل الناس " (٩). وقال ابو حنيفة ومالك: يكره السلام، لانه إذا خرج سلم فلا يعيد

-
- (١) سنن ابن ماجة ١: ٣٥٢ / ١١٠٧، سنن أبي داود ١: ٢٨٧ / ١٠٩٦، سنن البيهقي ٣: ٣٠٠.
 - (٢) التهذيب ٣: ٢٤٥ / ٦٦٤.
 - (٣) سنن ابن ماجة ١: ٣٥١ / ١١٠٤، سنن البيهقي ٣: ٢٤٦ و ٢٤٧.
 - (٤) انظر على سبيل المثال: الكافي ٢: ٤٧١ باب التسليم، صحيح البخاري ٨: ٦٥، صحيح مسلم ٤: ١٧٠٥ حديث (٥) من كتاب السلام.
 - (٥) في " م، ش " والطبعة الحجرية: ثم سلم وجلس. وما أثبتناه يقتضيه السياق.
 - (٦) حكاه عنه المحقق في المعتمد: ٢٠٤.
 - (٧) المهذب للشيرازي ١: ١١٩، المجموع ٤: ٥٢٧، المغني ٢: ١٤٤.
 - (٨) سنن البيهقي ٣: ٢٠٥.
 - (٩) التهذيب ٣: ٢٤٤ / ٦٦٢.
 - (*)

[٨٣]

كالمؤذن إذا قام إلى الاذان، لان الامام استدبرهم لما صعد ثم أقبل عليهم (١). وقد كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله يحول بين بعضهم وبعض شجرة فيسلم بعضهم على بعض (٢). وبالاذان لا يغيب عنهم. نعم لو صعد المنارة ثم نزل سلم. إذا عرفت هذا، فإذا سلم وجب على السامعين الرد على الكفاية.

و: أن يجلس بعد السلام على المستراح حتى يفرغ المؤذن فيستريح بعوده عن تعب صعوده.

ولانه لا فائدة بقيامه حالة الاذان، وقد كان النبي صلى الله عليه وآله يخطب خطبتين، ويجلس جلستين (٣).

ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: " كان رسول الله صلى الله عليه وآله، إذا خرج إلى الجمعة قعد على المنبر حتى يفرغ المؤذنون " (٤).

مسألة ٤١٢: يستحب أن يكون الخطيب بليغا ليأتي بالالفاظ الناصة على التخويف والانذار، مواظبا على الصلوات ليكون وعظه أبلغ في القلب، حافظا لمواقيت الفرائض، واستقبال الناس بوجهه، فلا يلتفت يمينا ولا شمالا - وبه قال الشافعي (٥) - لان النبي عليه السلام كان يفعل ذلك (٦)، ولئلا يخص قوما دون آخرين، بل يخطب تلقاء وجهه.

- (١) عمدة القاري ٦: ٢٢١، المنتقى للباقي ١: ١٨٩، المجموع ٤: ٥٢٧، الميزان للشعراني ١: ١٩١، المغني ٣: ١٤٤.
- (٢) الترغيب والترهيب ٣: ٤٢٨ / ١٦٠.
- (٣) سنن أبي داود ١: ٢٨٦ / ١٠٩٢.
- (٤) التهذيب ٣: ٢٤٤ / ٦٦٣.
- (٥) المهذب للشيرازي ١: ١١٩، المجموع ٤: ٥٢٨.
- (٦) أورد أبو إسحاق الشيرازي في المهذب ١: ١١٩ رواية عن سمرة بن جندب، أن النبي صلى الله عليه وآله، كان إذا خطبنا استقبلناه بوجهنا واستقبلنا بوجهه.
- (*)

[٨٤]

وقال أبو حنيفة: يلتفت يمينا وشمالا كالمؤذن (١). والاصل ممنوع. ولانه خطاب مع الغياب والخطبة مع الحاضرين، فلا يخصص بها البعض دون غيرهم. قال الشيخ رحمه الله: ولا يضع يمينه على شماله (٢). وهو جيد كالصلاة، بل يشتغل بما يعتمد عليه يسراه، ويقبض باليمين حرف المنبر.

وينبغي أن يكون صادق اللهجة لا يلحن في الخطبة، ولا يأتي بألفاظ غريبة أو وحشية، لبعدها عن الافهام، ولا يقول في خطبته ما تستكره عقول الحاضرين، لقول علي عليه السلام: "كلموا الناس على قدر عقولهم، أتحبون أن يكذبوا الله ورسوله؟! " (٣). وأن يأتي بالكلمات على تأن وترسل وسكون، ولا يمدّها مدا يشبه الغناء، ولا يدرجها بحيث لا يفهم، ولا يطول الخطبة بل يقصرها، لان النبي صلى الله عليه وآله أمر بذلك، بل يطول الصلاة، وقال عليه السلام: (إنه من فقه الرجل) (٤).

مسألة ٤١٣: يستحب أن تكون السورة التي يقرأها في الخطبة خفيفة. واجتزأ بعض علمائنا بالآية (٥).

ونقل الجمهور أن النبي صلى الله عليه وآله، كان يقرأ كثيرا سورة " ق " في الخطبة (٦).

- (١) عمدة القاري ٦: ٢٢١، المجموع ٤: ٥٢٨.
- (٢) المبسوط للطوسي ١: ١٤٨.
- (٣) صحيح البخاري ١: ٤٤ بتفاوت.
- (٤) صحيح مسلم ٢: ٥٩٤ / ٨٦٩.
- (٥) حكى المصنف في المختلف: ١٠٥ عن ابن الجنيدي، الاجتزاء بالآية الواحدة في الخطبة الثانية.

(٦) صحيح مسلم ٢: ٥٩٥ / ٨٧٣، سنن أبي داود ١: ٢٨٨ / ١١٠٠، سنن النسائي ٣: ١٠٧.
(*)

[٨٥]

ولو قرأ إحدى العزائم، جاز، إذ السجود ليس بمبطل لها. قال الشيخ: ثم ينزل، ويسجد ويسجد المأمومون معه (١).
والوجه: أنه إن كان في المنبر سعة يمكنه السجود عليها، سجد قبل نزوله، وإلا نزل وسجد. ولو كانت السجدة من غير العزائم، جاز تركها، وله أن يسجد، والاشتغال بالخطبة أولى. فإن نزل وسجد، عاد إلى الخطبة إن لم يطل الفصل، وكذا إن طال على الاقوى. وللشافعي في الطول وجهان (٢).

(١) المبسوط للطوسي ١: ١٤٨.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١١٩، المجموع ٤: ٥٢١.

المطلب الثاني: فيمن تجب عليه

مسألة ٤١٤: شرائط الوجوب عشرة: البلوغ، والعقل، والذكورة، والحرية، والسلامة من المرض والعمى والعرج والشيخوخة المانعة من الحركة، والسفر، والزيادة على فرسخين. وليس الاسلام شرطاً للوجوب، لان الكفار عندنا مخاطبون بالفروع، وبه قال الشافعي (٣)، خلافاً لابي حنيفة (٤). والعقل شرط في الوجوب والجواز معا، وباقي الشروط شرط في الوجوب لا الجواز.

(٣) المجموع ٣: ٤ و ٤: ٤٨٤، حاشية اعانة الطالبين ١: ٢١ - ٢٢، شرح البدخشي ١: ٢٠٧، شرح الاسنوي بهامش شرح البدخشي ١: ٢٠٣ - ٢٠٤.
(٤) أصول السرخسي ١: ٧٤ - ٧٥، شرح الاسنوي بهامش شرح البدخشي ١: ٢٠٤.
(*)

[٨٦]

والصبي وإن لم تجب عليه، ولا المجنون، لانتفاء التكليف عنهما، إلا أنه يستحب إحضار الصبي الجمعة للتمرين، كما يمرن بالعبادات، خصوصا المراهق.

مسألة ٤١٥: الذكورة شرط في الوجوب، فلا تجب على المرأة إجماعاً، لقوله عليه السلام: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا على امرأة، أو مسافر، أو عبد، أو صبي، أو مريض) (١).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: "إن الله فرض في كل سبعة أيام خمسا وثلاثين صلاة، منها صلاة واجبة على كل مسلم أن يشهدها إلا خمسة: المريض والمملوك والمسافر والمرأة والصبي" (٢). ولأن شرطها الاجتماع، وفي وجوبه على النساء مشقة وافتتان. أما العجائز فإنهن كالشواب، لعموم الامر بالستر لهن (٣).

وقال الشافعي: يستحب لهن الحضور مع إذن أزواجهن، لانتفاء الفتنة فيهن (٤).

مسألة ٤١٦: الحرية شرط في الوجوب، فلا تجب على العبد عند علمائنا أجمع - وبه قال عامة العلماء (٥) - لما تقدم في الحديثين. ولأنه محبوس على السيد، فأشبهه المحبوس في الدين.

-
- (١) سنن الدار قطني ٢: ٣ / ١، مصنف ابن أبي شيبة ٢: ١٠٩، سنن البيهقي ٣: ١٨٤.
(٢) الكافي ٣: ٤١٨ / ١، التهذيب ٣: ١٩ / ٦٩.
(٣) إشارة إلى الآية ٣١ من سورة النور.
(٤) الام ١: ١٨٩، المجموع ٤: ٤٨٤، مغني المحتاج ١: ٣٧٧.
(٥) الام ١: ١٨٩، المجموع ٤: ٤٨٥، فتح العزيز ٤: ٦٠٣، المغني ٢: ١٩٤، الشرح الكبير ٢: ١٥٢، بداية المجتهد ١: ١٥٧، الميزان ١: ١٨٥.
(*)

[٨٧]

وقال داود: تجب (١). وعن أحمد روايتان (٢). وقال الحسن البصري وقتادة: تجب على العبد المخارج (٣) - وهو الذي يؤدي الضريبة - لعموم الآية (٤). والخاص مقدم. ولو أذن له السيد، استحب له الحضور ولا يجب عليه، لان الحقوق الشرعية تتعلق بخطاب الشرع لا بإذن السيد. ولا فرق بين القن، والمدير، والمكاتب المطلق والمشروط، وام الولد، لبقاء الرق فيهم.

وقال الحسن البصري وقتادة: يجب على المكاتب، لان منفعتة له فأشبهه الحر (٥)، وهو ممنوع.

فروع:

- أ: من بعضه حر وبعضه رق لا تجب عليه الجمعة، سواء تساويا، أو كانت الحرية أكثر، لان رق البعض يمنع من الكمال والاستقلال، كرق الجميع.
ب: لو هأياه (٦) مولاه وانفقت الجمعة لنصيب الحرية لم تجب عليه أيضا، لقيام المانع، وهو الظاهر من قول الشافعية.

-
- (١) المحلى ٥: ٤٩، المجموع ٤: ٤٨٥، الميزان ١: ١٨٥، رحمة الامة ١: ٧٩، بداية المجتهد ١: ١٥٧، حلية العلماء ٢: ٢٢٣.
(٢) المغني ٢: ١٩٤، الشرح الكبير ٢: ١٥٢، الانصاف ٢: ٣٦٩، المحرر في الفقه ١: ١٤٢، المجموع ٤: ٤٨٥، فتح العزيز ٤: ٦٠٣ - ٦٠٤، الميزان ١: ١٨٥، رحمة الامة ١: ٧٩.
(٣) المجموع ٤: ٤٨٥، المغني ٢: ١٩٤، الشرح الكبير ٢: ١٥٢، حلية العلماء ٢: ٢٢٣.
(٤) الآية ٩ من سورة الجمعة.
(٥) المغني ٢: ١٩٤، الشرح الكبير ٢: ١٥٢.
(٦) المهأياه في كسب العبد: أنهما (المولى والعبد) يقسمان الزمان بحسب ما يتفقان عليه ويكون كسبه في كل وقت لمن ظهر له بالقسمة. مجمع البحرين ١: ٤٨٥ " هيا ".
(*)

ولهم وجه: أنها تجب، لا نقطاع سلطنة السيد عن استخدامه (١). واختاره الشيخ في المبسوط (٢).

ج: لو ألزمه مولاه بالحضور، احتل وجوبه، لوجوب طاعته فيما ليس بعبادة ففيها أولى، والعدم، لما تقدم.

مسألة ٤١٧: لا تجب على المريض الجمعة، لما تقدم من الاحاديث، وللمشقة، سواء خاف زيادة المرض أو المشقة غير المحتملة، أو لا. وقال الشافعي: المرض المسقط هو ما يخاف فيه أحدهما، وليس شرطاً (٣)، للعموم. ولو كان المريض قريبه أو ضيفه أو زوجته أو مملوكه، جاز له ترك الجمعة لاجل تمريره، وكذا تترك لصلاة الميت وتجهيزه، لأن ابن عمر كان يستجمر للجمعة فاستصرخ (٤) على سعيد بن زيد فترك الجمعة ومضى إليه بالعقيق (٥). ولو كان المريض لا قرابة له به ولا صحبة، فإن كان له من يمرضه، لم يترك الجمعة له، وإن لم يكن من يقوم، جاز له تركها للقيام بأمره. وكذا لو اشتغل فيه بأخذ الكفن وحفر القبر أو غيرهما، سواء كان مشرفاً أو لا - خلافاً للشافعي (٦) - وسواء اندفع بحضوره ضرر عن غير المشرف أو لا، خلافاً له (٧).

(١) المجموع ٤: ٤٨٥، الوجيز ١: ٦٥، فتح العزيز ٤: ٦٠٧.

(٢) المبسوط للطوسي ١: ١٤٥.

(٣) الام ١: ١٨٩، المجموع ٤: ٤٨٦.

(٤) استصرخ مينا للمجهول: استغيث. والمستصرخ: المستغيث. الصحاح ٢: ٤٢٦ " صرخ ".

(٥) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ١٥٣، سنن البيهقي ٣: ١٨٥.

(٦) المهذب للشيرازي ١: ١١٦، المجموع ٤: ٤٩٠، الوجيز ١: ٦٥، فتح العزيز ٤: ٦٠٦.

(٧) الوجيز ١: ٦٥، فتح العزيز ٤: ٦٠٦.

(*)

وكذا لو كان عليه حق قصاص يرجو بالاستتار الصلح فيه، جاز، ولو كان عليه حد قذف لم يجز له الاستتار عن الامام لاجله وترك الجمعة، لأنه حق واجب ولا بدل له،

ولا يجوز له القصد إلى إسقاطه، وكذا غيره من الحدود لله تعالى بعد ثبوتها بالبينة. والمديون المعسر يجوز له الاختفاء، وكذا الخائف من ظالم على مال أو نفس أو ضرب أو شتم.

مسألة ٤١٨: الأعمى لا تجب عليه الجمعة عند علمائنا، سواء كان قريبا من الجامع يتمكن من الحضور إليه من غير قائد، أو بعيدا يحتاج إلى القائد أو لا - وبه قال أبو حنيفة (١) - للمشقة بالحضور.

ولقول الباقر عليه السلام: " فرض الله الجمعة ووضعها عن تسعة: عن الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأة والمريض والأعمى ومن كان على رأس أزيد من فرسخين " (٢).

وقال الشافعي وأحمد: تجب عليه مع المكنة (٣)، لأن عتبان بن مالك قال: يا رسول الله إني رجل محجوب البصر وإن السيول تحول بيني وبين المسجد، فهل لي من عذر؟ فقال صلى الله عليه وآله: (أسمع النداء؟) قال: نعم. قال: (ما أجد لك عذرا إذا سمعت النداء) (٤). والمراد نفي العذر في الحضور مطلقا الشامل للاستحباب والوجوب، لا

(١) المبسوط للسرخسي ٢: ٢٢، الهداية في شرح البداية: ١٥٢، المجموع ٤: ٤٨٦، فتح العزيز ٤: ٦٠٧، المغني ٢: ١٩٥، الشرح الكبير ٢: ١٥٠.
(٢) الكافي ٣: ٤١٩ / ٦، الفقيه ١: ٢٢٦ / ١٢١٧، التهذيب ٣: ٢١ / ٧٧، أمالي الصدوق: ٣١٩ / ١٧، الخصال: ٤٢٢ / ٢١ وفيها: ومن كان على رأس فرسخين.
(٣) المجموع ٤: ٤٨٦، فتح العزيز ٤: ٦٠٧، مغني المحتاج ١: ٢٧٧، السراج الوهاج: ٨٤، المغني ٢: ١٩٥، الشرح الكبير ٢: ١٥٠.
(٤) مسند أحمد ٤: ٤٢٣.
(*)

[٩٠]

الحضور الواجب. فلو لم يجد قائدا سقطت عنه إجماعا، فإن وجد لكن بأجرة يتمكن منها لم يجب بذلها عندنا، خلافا للشافعي (١).

مسألة ٤١٩: الأعرج والشيخ الذي لا حراك به لا جمعة عليهما عند علمائنا أجمع إن بلغ العرج الإقعاد، للمشقة. ولقول الباقر عليه السلام: " والكبير " (٢). ولأن المشقة هنا أعظم من المشقة في المريض، فثبتت الرخصة هنا كما ثبتت هناك. أما لو لم يكن العرج

بالغا حد الاقعاد، فالوجه: السقوط مع مشقة الحضور، وعدمه مع عدمها. والشيخ أطلق الاسقاط(٣). ولم يذكره المفيد في المسقطات، ولا الجمهور. أما الحر الشديد فإن خاف معه الضرر، سقط عنه. وكذا البرد الشديد والمطر المانع من السعي، لقول الصادق عليه السلام: " لا بأس أن تدع الجمعة في المطر " (٤). ولا خلاف فيه. والوحد كذلك، للمشاركة في المعنى.

مسألة ٤٢٠: الإقامة أو حكمها شرط في الجمعة، فلا تجب على المسافر عند عامة العلماء، لقول النبي صلى الله عليه وآله: (الجمعة واجبة

-
- (١) المجموع ٤: ٤٨٦، فتح العزيز ٤: ٦٠٧، مغني المحتاج ١: ٢٧٧.
(٢) الكافي ٣: ٤١٩ / ٦، الفقيه ١: ٢٢٦ / ١٢١٧، التهذيب ٣: ٢١ / ٧٧، أمالي الصدوق: ٣١٩ / ١٧، الخصال ٤٢٢ / ٢١.
(٣) المبسوط للطوسي ١: ١٤٣.
(٤) الفقيه ١: ٢٦٧ / ١٢٢١، التهذيب ٣: ٢٤١ / ٦٤٥.
(*)

[٩١]

إلا على خمسة: امرأة أو صبي أو مريض أو مسافر أو عبد(١). ومن طريق الخاصة قول الباقر عليه السلام: " ووضعها عن تسعة " وعد منهم " المسافر " (٢). ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله ولا أحد من الأئمة عليهم السلام أنهم صلوا في أسفارهم. ولأن الجمعة ظهر مقصورة بشرائط، والمسافر يباح له القصر دون تلك الشرائط، فلم يكن لاعتبار تلك الشرائط في حقه وإيجاب الجمعة عليه معنى. ولأنه خفف عنه العبادات الراتبة فغيرها أولى. وقال الزهري والنخعي: تجب عليه الجمعة إن سمع النداء(٣)، للآية(٤). ولقوله صلى الله عليه وآله: (الجمعة تجب على من سمع النداء)(٥). والخاص مقدم.

فروع:

- أ: إنما تسقط الجمعة في السفر المباح، أما المحرم فلا، لمنافاته الترخص.
ب: إنما تسقط في السفر المباح للقصر فلو لم يوجبه كمن كان سفره أكثر من حضره، فإن الجمعة لا تسقط عنه، وكذا لو لم يكن القصر واجبا بل

- (١) كنز العمال ٧: ٧٢٢ / ٢١٠٩٥ نقلًا عن الطبراني في المعجم الكبير ٢: ٥١ - ٥٢ / ١٢٥٧.
 (٢) الكافي ٣: ٤١٩ / ٦، الفقيه ١: ٢٦٦ / ١٢١٧، التهذيب ٣: ٢١ / ٧٧، أمالي الصدوق: ٣١٩ / ١٧، الخصال: ٤٢٢ / ٢١.
 (٤) الجمعة: ٩.
 (٥) سنن أبي داود ١: ٢٧٨ / ١٠٥٦، سنن الدار قطني ٢: ٦ / ٣، سنن البيهقي ٣: ١٧٣.
 (*)

[٩٢]

جائزاً، كالمواضع التي يستحب الاتمام فيها.
 ج: لو نوى المسافر إقامة عشرة أيام، صار بحكم المقيم، ووجب عليه الجمعة، وعند الشافعي أربعة (١). وهل تتعد به؟ عندنا أنها تتعد وإن لم ينو المقام على أحد القولين، أما لو نواه فإنها تتعد به عندنا قولاً واحداً - وهو أحد وجهي الشافعية (٢) - لأنه من أهل وجوب الجمعة فاعتقدت به كالمستوطن، والآخر: لا تتعد به، لأن الاستيطان شرط (٣). فمن أقام في بلد للتفقه أو التجارة مدة طويلة لا تتعد به الجمعة عنده (٤) وإن وجبت عليه، لأن له عزم الرجوع.
 مسألة ٤٢١: وتسقط عن كان بينه وبين الجمعة أزيد من فرسخين، إلا إذا جمع الشرائط عنده.
 وتجب على من بينه وبين الجامع فرسخان فما دون عند أكثر علمائنا (٥) - وبه قال الزهري (٦) - لقول الصادق عليه السلام: "الجمعة تجب على من كان منها على فرسخين، فإن زاد فليس عليه شيء" (٧).
 وقول الباقر عليه السلام: "تجب الجمعة على من كان منها على فرسخين" (٨).

- (١) المهذب للشيرازي ١: ١١٠، المجموع ٤: ٤٨٥، الميزان ١: ١٨٢، المغني ٢: ١٣٣، عمدة القاري ٧: ١١٧.
 (٢ و ٣) المجموع ٤: ٥٠٣، فتح العزيز ٤: ٦٠٧.
 (٤) أنظر: المجموع ٤: ٥٠٣.
 (٥) منهم: الشيخ الطوسي في المبسوط ١: ١٤٣؛ وأبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه: ١٥١، والمحقق في المعتمد: ٢٠٥ كما أن فيه أيضاً قول السيد المرتضى عن المصباح.
 (٦) المجموع ٤: ٤٨٨، عمدة القاري ٦: ١٩٨.
 (٧) الكافي ٣: ٤١٩ / ٣، التهذيب ٣: ٢٤٠ / ٦٤١، الاستبصار ١: ٤٢١ / ١٦١٩.
 (٨) الكافي ٣: ٤١٩ / ٢، التهذيب ٣: ٢٤٠ / ٦٤٣، الاستبصار ١: ٤٢١ / ١٦٢٠.
 (*)

وقال ابن أبي عقيل منا: تجب على من إذا صلى الغداة في أهله أدرك الجمعة (١) - ونحوه قال عبدالله بن عمر وأنس بن مالك، وأبو هريرة، والأوزاعي، وأبو ثور فإنهم قالوا: تجب على من كان يؤوي الليل (٢)(٣). وهو قريب مما قال - لعموم الامر. ولقول الباقر عليه السلام: " الجمعة واجبة على من إذا صلى الغداة في أهله أدرك الجمعة " (٤).

والمشهور عندنا: الاول، للمثقة، ولان شغل النهار بالسعي إليها والرجوع إلى أهله يوجب القصر، ويلحقه بالمسافرين، فيكون مسقطاً للجمعة. وقال الشافعي: كل من كان من أهل المصر وجبت عليه الجمعة فيه، سواء سمع النداء أو لا، وسواء اتسعت أقطاره وتعددت محاله أو لا. وأما الخارج عن المصر من أهل القرى، فإن لم يسمعوا النداء، وكانوا أقل من أربعين، لم تجب عليهم الجمعة، وإن بلغوا أربعين وكانوا مستوطنين في القرية، وجبت عليهم الجمعة سواء سمعوا النداء أو لا، وهم بالخيار بين الصلاة في قريتهم، والحضور إلى المصر لإقامة الجمعة معهم. وإن كانوا أقل من أربعين وسمعوا النداء، وجب عليهم الحضور - وبه قال عبدالله بن عمرو بن العاص وسعيد بن المسيب وإسحاق (٥) - لقوله عليه

(١) حكاه عنه المحقق في المعتبر: ٢٠٥.
(٢) كذا، وفي المصادر: تجب على من آواه الليل إلى أهله.
(٣) المجموع ٤: ٤٨٨، المغني ٢: ٢١٤ - ٢١٥، الشرح الكبير ٢: ٤٦، عمدة القاري ٦: ١٩٨.
(٤) التهذيب ٣: ٢٣٨ / ٦٣١، الاستبصار ١: ٤٢١ / ١٦٢١.
(٥) المجموع ٤: ٤٨٨، المحلى ٥: ٥٥ - ٥٦.
(*)

السلام: (الجمعة على من سمع النداء) (١). وهو يدل من حيث المفهوم فالمنطوق أولى مع انتشار النداء وعدم ضبطه، فلا يجوز أن يجعله الشارع مناطاً للأحكام. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تجب الجمعة على من هو خارج المصر وإن سمع النداء - وقال

محمد: قلت لابي حنيفة: تجب الجمعة على أهل زبارا (٢) بأهل الكوفة؟ فقال: لا (٣) -
وبين زبارا والكوفة الخندق، وهي قرية بقرب الكوفة - لان عثمان لما وافق الجمعة
العيد، قال لاهل العوالي: من أراد منكم أن ينصرف فلينصرف، ومن أراد أن يقيم حتى
يصلي الجمعة فليقم. ولانهم خارجون عن المصر، فلا جمعة عليهم، كأصحاب
الحلل (٤) (٥).

والحديث نقول بموجبه، للتخيير عندنا، أما من يوجب الحضور كالشافعي، فإنه أنكر
الحديث وقال: ولم يذكره أحد من أصحاب الحديث. وأهل الحلل إن كانوا مستوطنين،
وجببت الجمعة، وإلا فلا.

وقال مالك واحمد والليث بن سعد: تجب على أهل المصر مطلقا، وأما الخارج فإن كان
بينه وبين الجامع فرسخ، وجب عليه الحضور وإلا فلا، لغلبة السماع منه (٦). وقد بينا
بطلان هذا المناط.

-
- (١) المجموع ٤: ٤٨٧، فتح العزيز ٤: ٦٠٨ - ٦٠٩، المحلى ٥: ٥٦.
(٢) في المصدر: " زبارة " وهي محلة في الكوفة.
و " زبارا " من نواحي الكوفة، والظاهر صحة " زبارا " لكون أهلها من خارج المصر.
أنظر: معجم البلدان ٣: ١٢٩ و ١٣٥.
(٣) الاصل للشيباني ١: ٣٦٦.
(٤) الحلل جمع حلة: القوم النزول.
لسان العرب ١١: ١٦٤ " حلل " .
(٥) المغني ٢: ٢١٥، الشرح الكبير ٢: ١٤٦، وراجع: المبسوط للسرخسي ٢: ٢٣، وبدائع الصنائع ١:
٢٥٩، وفتح العزيز ٤: ٦٠٩، والمحلى ٥: ٥٦.
(٦) المدونة الكبرى ١: ١٥٣، بداية المجتهد ١: ١٦٥، المغني ٢: ٢١٤ و ٢١٦، المجموع ٤: ٤٨٨.
(*)

[٩٥]

وقال عطاء: إن كانوا على عشرة أميال، وجب عليهم الحضور، وإلا فلا (١). وقال
ربيعه: إن كانوا على أربعة أميال حضروا، وإلا فلا (٢).

فروع:

أ: من كان بينه وبين الجمعة أزيد من فرسخ يتخير بين الحضور وبين إقامة الجمعة
عنده إن حصلت الشروط، وإن فقد أحدها وجب عليه الحضور، ولا يسوغ له ترك
الجمعة. ومن كان بينه وبينها أزيد من فرسخين، فإن حصلت الشروط فيه، تخير بين

إقامتها عنده وبين الحضور، ولا يسوغ له تركها، وإن فقدت الشرائط، سقطت عنه، ولم يجب عليه الحضور.

ب: تشترط الزيادة على الفرسخين بين منزله والجامع الذي تقام فيه الجمعة، لا بين البلدين، فلو كان بين البلدين أقل من فرسخين، وبين منزله والجامع أزيد من فرسخين، فالاقرب: السقوط، لانه المفهوم من كلام الباقر والصادق عليهما السلام.

ج: قد بينا عدم اعتبار النداء. وقال الشافعي: النداء الذي تجب به الجمعة أن يكون المنادي صيتا، وتكون الرياح ساكنة، والاصوات هادئة، وكان من ليس بأصم مصغيا مستمعا، غير لاه ولا ساه، وأن لا تكون البلدة بين آجام وأشجار تمنع من بلوغ الصوت، فإن كان، اعتبر أن يصعد على شئ يعلو به على الاشجار كسور البلد والمنارة، ولا يعتبر في غيره، وأن تكون الارض مستوية، فلو كانت قرية في واد لا يسمع أهلها لهبوطها ولو كانت في استواء الارض سمعت، وجبت،

(١ و ٢) المجموع ٤: ٤٨٨، عمدة القاري ٦: ١٩٨، نيل الاوطار ٣: ٢٧٨.
(*)

[٩٦]

ولو كانت على قلة جبل يسمع لعلوها، لم يجب عند بعضهم، ولا اعتبار بأذان الجمعة (١). واختلفت الشافعية في الموضع الذي يعتبر فيه سماع النداء، فقال بعضهم: من الموضع الذي يصلى فيه الجمعة، إذ الغرض الحضور في ذلك الموضع. وقال بعضهم: من وسط البلد، لاستواء الجوانب وعدم أولوية بقعة على أخرى. وقال آخرون: يعتبر من آخر موضع تجوز إقامة الجمعة فيه من الجانب الذي يلي تلك القرية، فإنه ربما يكون البلد كبيرا، وإذا نودي من الجانب الآخر ربما لا يسمع أهل هذا الجانب من البلد (٢). ولو كان طرف القرية يسمعون النداء، وباقي القرية لا يسمعون، قال: يجب على الجميع الحضور، لان حكم القرية لا يختلف في الجمعة. ولو سمعوا النداء من قريتين فأيتهما حضروا جاز.

والاولى أن يحضروا الموضع الذي تكثر فيه الجماعة (٣). ولو كانت قرستان على جبلين

يصلّي في إحداهما الجمعة، والآخرى يسمعون النداء وبينهما قرية لا يسمعون، وجب على المستمعين الحضور للسمع.
وفي الأخرى وجهان: العدم، لانتفاء موجب، والوجوب، لأن إيجاب الحضور على الأبعد يستلزم أولوية إيجابه على الأقرب (٤). وهذا كله عندنا ساقط، فإن من الناس الأصم وتقبل السمع، وقد يكون

-
- (١) المجموع ٤: ٤٨٧، المهذب للشيرازي ١: ١١٦، الوجيز ١: ٦٥، فتح العزيز ٤: ٦٠٨ - ٦٠٩، حلية العلماء ٢: ٢٢٤.
(٢) المجموع ٤: ٤٨٧، فتح العزيز ٤: ٦٠٨، حلية العلماء ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥.
(٣) المجموع ٤: ٤٨٧ و ٤٨٨.
(٤) حلية العلماء ٢: ٢٢٥.
(*)

[٩٧]

النداء بين يدي المنبر فلا يسمعه إلا من في الجامع، وقد يكون المؤذن خفي الصوت أو في يوم ذي ريح، وقد يكون المستمع نائماً أو مشغولاً بما يمنع السماع ويسمع من هو أبعد، فيفضي ذلك إلى إيجابها على البعيد دون القريب، وهو باطل بالاجماع.
مسألة ٤٢٢: قد بينا وجوب الجمعة على من سقطت عنه للعدو لو حضر، لانتفاء المشقة.

ولقول حفص بن غياث عن بعض مواليه: "إن الله فرض الجمعة على المؤمنين والمؤمنات، ورخص للمرأة والمسافر والعبد أن لا يأتوها فإذا حضروها سقطت الرخصة ولزمهم الفرض الأول" فقلت عن هذا؟ فقال: عن مولانا الصادق عليه السلام (١). وفي المرأة نظر، وإطلاق الشيخ (٢) يقتضيه.
تذنيب: إذا صلى من سقطت عنه، الظهر، ثم زال المانع قبل أداء الجمعة، لم تجب عليه، كالعبد يصلّي ثم يعتق والوقت باق، وكذا المسافر إذا صلى ثم نوى الإقامة.
أما الصبي إذا صلى ثم بلغ، فالوجه عندي: وجوب الحضور عليه، لأن مبدأ التكليف الآن، وما فعله أولاً لم يكن واجباً، فلم يسقط به فرضاً عنه.

وقال الشافعي: لا يجب عليه، لأن الصبي إذا صلى في الوقت ثم بلغ، لم تجب عليه
الاعادة كذا هنا(٣).والاصل ممنوع.

-
- (١) التهذيب ٣: ٢١ - ٢٢ / ٧٨.
(٢) المبسوط للطوسي ١: ١٤٣.
(٣) المهذب للشيرازي ١: ١١٦ و ١١٧، المجموع ٤: ٤٩٥، الوجيز ١: ٦٥، فتح العزيز ٤: ٦١٢، حلية العلماء
٢: ٢٢٦.
(*)

المطلب الثالث: في ماهيتها وآدابها ولواحقها

مسألة ٤٢٣: الجمعة ركعتان كسائر الصلوات، وتتميز بما تقدم من الشرائط، والآداب الآتية، وتسقط معها الظهر بالاجماع. ويستحب أن يقرأ في الاولى بعد الحمد سورة الجمعة، وفي الثانية بعد الحمد سورة المنافقين عند علمائنا - وبه قال الشافعي (١) - لان عبدالله بن أبي رافع - وكان كاتباً لعلي عليه السلام قال: كان مروان يستخلف أبا هريرة على المدينة، فاستخلفه مرة فصلى الجمعة، فقرأ في الاولى الجمعة، وفي الثانية المنافقين، فلما انصرف مضيت إلى جنبه، فقلت: يا أبا هريرة لقد قرأت بسورتين قرأهما علي عليه السلام، فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله، كان يقرأ بهما (٢). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " وإذا كان صلاة الجمعة فاقراً بسورة الجمعة والمنافقين " (٣). وقال الشافعي في القديم: يقرأ في الاولى " سبح اسم " وفي الثانية " الغاشية " (٤). وينسب إلى رواية النعمان بن بشير (٥). وقال أبو حنيفة: يكره تعيين سورة في الصلاة (٦).

(١) المهذب للشيرازي ١: ١٢٠، المجموع ٤: ٥٢٠، الوجيز ١: ٦٦، حلية العلماء ٢: ٢٢٨، المغني ٢: ١٥٧.
(٢) صحيح مسلم ٢: ٥٩٧ - ٥٩٨ / ٨٧٧، سنن أبي داود ١: ٢٩٣ / ١١٢٤، سنن ابن ماجة ١: ٢٥٥ / ١١١٨، سنن الترمذي ٢: ٣٩٦ - ٣٩٧ / ٥١٩، سنن البيهقي ٣: ٢٠٠.
(٣) التهذيب ٣: ٥ - ٦ / ١٣.
(٤) المجموع ٤: ٥٣٠ - ٥٣١، فتح العزيز ٤: ٦٢٢.
(٥) المناسب هو الصيدلاني كما في فتح العزيز ٤: ٦٢٢، وراجع: صحيح مسلم ٢: ٥٩٨ / ٨٧٨.
(٦) اللباب ١: ١١١، المجموع ٤: ٥٣١، فتح العزيز ٤: ٦٢٢، الميزان ١: ١٩١.
(*)

[٩٩]

وقال مالك: يقرأ في الاولى الجمعة، وفي الثانية الغاشية (١).

فروع:

أ: لو قرأ غير هاتين السورتين عمداً، لم تبطل جمعته: عملاً بالأصل. ولقول الكاظم عليه السلام وقد سأله علي بن يقطين عن الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بغير سورة الجمعة متعمداً، قال: " لا بأس بذلك " (٢).

ب: لو نسي فقرأ في الاولى غير الجمعة، احتتمل قراءتها في الثانية، لتدارك فضلها،

وقراءة المنافقين، لانه محلها. وقال الشافعي: يقرأهما معا في الثانية (٣)، وقد بينا (٤) بطلان القران. ولو قرأ المنافقين في الاولى قرأ في الثانية الجمعة، تحصيلا لفضيلة السورتين.

ج: يستحب الجهر بالجمعة إجماعا، وفي الظهر يوم الجمعة قولان: فالشيخ على استحبابه جماعة وفرادى (٥)، لقول الصادق عليه السلام: " نعم " وقد سأله الحلبي عن القراءة يوم الجمعة إذا صليت وحدي أربعا أجهر بالقراءة؟ (٦). والمرضى على استحبابه جماعة لا فرادى (٧)، لقول الصادق عليه السلام: " صلوا في السفر صلاة جمعة بغير خطبة، واجهروا

-
- (١) المدونة الكبرى ١: ١٥٨، بداية المجتهد ١: ١٦٤، المجموع ٤: ٥٣١، فتح العزيز ٤: ٦٢٢ - ٦٢٣.
(٢) التهذيب ٣: ١٩ / ٧، الاستبصار ١: ٤١٤ / ١٥٨٦.
(٣) المجموع ٤: ٥٣١، الوجيز ١: ٦٦، فتح العزيز ٤: ٦٢٢.
(٤) تقدم في المسألة ٢٢٢.
(٥) المبسوط للطوسي ١: ١٥١.
(٦) الكافي ٣: ٤٢٥ / ٥، التهذيب ٣: ١٤ / ٤٩، الاستبصار ١: ٤١٦ / ١٥٩٣.
(٧) حكاه عنه المحقق في المعتمد ٢٠٨.
(*)

[١٠٠]

بالقراءة " (١) وقال بعض علمائنا: لا يجهر في الظهر جماعة أيضا (٢)، لان جميلا سأل الصادق عليه السلام عن الجماعة يوم الجمعة في السفر، قال: " تصنعون كما تصنعون في غير يوم الجمعة في الظهر، ولا يجهر الامام، إنما يجهر إذا كانت خطبة " (٣) والعمل بهذه أحوط.

مسألة ٤٢٤: تستحب الزينة يوم الجمعة بخلق الرأس إن كان من عادته، وإلا غسله بالخطمي، وقص الاظفار، وأخذ الشارب، والتطيب، ولبس أفضل الثياب، والسعي على سكينه ووقار، والغسل مقدما على الصلاة.
قال الصادق عليه السلام في قوله تعالى: { خذوا زينتكم عند كل مسجد } (٤) قال: " في العيدين والجمعة " (٥).

وقال عليه السلام: " ليتزين أحدكم يوم الجمعة، ويتطيب، ويسرح لحيته، ويلبس أنظف

ثيابه، وليتهيأ للجمعة، ويكون عليه في ذلك اليوم السكينة والوقار " (٦). ويستحب له ترك الركوب مع القدرة، لأن النبي عليه السلام ما ركب في عيد ولا جنازة قط (٧). والجمعة أولى، إلا أنه لم ينقل فيها قول عنه عليه السلام، لأن باب حجرته في المسجد. ويستحب السواك، وقطع الروائح الكريهة، لئلا يؤذي من يقاربه.

-
- (١) التهذيب ٣: ١٥ / ٥١، الاستبصار ١: ٤١٦ / ١٥٩٥.
(٢) هو ابن إدريس في السرائر: ٦٥.
(٣) التهذيب ٣: ١٥ / ٥٣، الاستبصار ١: ٤١٦ / ١٥٩٧.
(٤) الأعراف: ٣١.
(٥) الكافي ٣: ٤٢٤ / ٨، التهذيب ٣: ٢٤١ / ٦٤٧.
(٦) الكافي ٣: ٤١٧ / ١، التهذيب ٣: ١٠ / ٣٢، الفقيه ١: ٦٤ / ٣٤٤.
(٧) أورده أبنا قدامة في المغني ٢: ١٤٨، والشرح الكبير ٢: ٢٠٥.
(*)

[١٠١]

وأفضل الثياب البيض، لقوله عليه السلام: " أحب الثياب إلى الله تعالى البيض يلبسها أحياءكم ويكفن فيها موتاكم" (١). وينبغي للامام الزيادة في التجميل، لانه المنظور إليه، وكان النبي صلى الله عليه وآله، يعتم ويرتدي، ويخرج في الجمعة والعديد على أحسن هيئة (٢).

مسألة ٤٢٥: تستحب المباشرة إلى الجامع - خلافاً لمالك، فإنه أنكر استحباب السعي قبل النداء (٣) - لقوله عليه السلام: (من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة، فإذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر) (٤).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " إن الجنان لتزخرف وتزين يوم الجمعة لمن أتاها، وإنكم تتسابقون إلى الجنة على قدر سبقكم إلى الجمعة، وإن أبواب الجنة لتفتح لصعود أعمال العباد" (٥). ولما فيه من المسارعة إلى الطاعات، والتفرغ للعبادة في المسجد الاعظم.

-
- (١) مصنف عبدالرزاق ٣: ٤٢٩ / ١٦٩٨ (نحوه).
(٢) أنظر: سنن البيهقي ٣: ٢٤٦ و ٢٤٧.
(٣) التفريع ١: ٢٣١، المغني ٢: ١٤٧، الشرح الكبير ٢: ٢٠٣.
(٤) صحيح البخاري ٢: ٣، صحيح مسلم ٢: ٥٨٢ / ٨٥٠، سنن الترمذي ٢: ٣٧٢ / ٤٩٩، سنن أبي داود ١: ٩٦ / ٣٥١، سنن النسائي ٣: ٩٩، الموطأ ١: ١٠١ / ١.
(٥) الكافي ٣: ٤١٥ / ٩، التهذيب ٣: ٣ - ٤ / ٦.
(*)

[١٠٢]

فروع:

أ: المراد بالساعة الاولى هنا بعد الفجر، لما فيه من المبادرة إلى الجامع المرغب فيه وإيقاع صلاة الصبح فيه، ولأنه أول النهار، وهو قول بعض الشافعية (١). وقال بعضهم: بعد طلوع الشمس، لأن أهل الحساب يعدون أول النهار طلوع الشمس (٢).
ب: يستحب الدعاء أمام التوجه، لقول الباقر عليه السلام لأبي حمزة الثمالي: " ادع في العيدين ويوم الجمعة إذا تهيأت للخروج بهذا الدعاء: اللهم من تهيأ وتعباً " (٣) إلى آخره.

ج: قال الشيخ في الخلاف: الوقت الذي يرجى استجابة الدعاء فيه: ما بين فراغ الامام من الخطبة إلى أن يستوي الناس في الصفوف، لقول الصادق عليه السلام: " الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة ما بين فراغ الامام من الخطبة إلى أن يستوي في الصفوف " (٤). وقال الشافعي: هو آخر النهار عند غروب الشمس (٥). وفي رواية لنا: استجابة الدعاء في الساعتين معا عن الصادق عليه السلام - في الصحيح - قال: " الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة ما بين فراغ الامام من الخطبة إلى أن يستوي الناس في الصفوف، وساعة أخرى من آخر النهار إلى غروب الشمس " (٦).

-
- (١ و ٢) المجموع ٤: ٥٤٠، المهذب للشيرازي ١: ١٢١.
(٣) التهذيب ٣: ١٤٢ / ٣١٦.
(٤) الكافي ٣: ٤١٤ / ٤، التهذيب ٣: ٢٣٥ / ٦١٩.
(٥) الخلاف ١: ٦١٧، المسألة ٣٨٥، وراجع: المجموع ٤: ٥٤١ و ٥٤٩.
(٦) الكافي ٣: ٤١٤ / ٤، التهذيب ٣: ٢٣٥ / ٦١٩.
(*)

د: يستحب الاكثار من الصلاة على النبي وآله عليهم السلام، لقوله صلى الله عليه وآله: (أقربكم مني في الجنة أكثركم على صلاة علي، فأكثرُوا الصلاة علي في الليلة الغراء واليوم الازهر)(١).

قال الصادق عليه السلام: عن يوم الجمعة وليلتها: " ليلتها ليلة غراء، ويومها يوم أزهر " (٢).

وقال عليه السلام: " إذا كان ليلة الجمعة نزل من السماء ملائكة بعدد الذر في أيديهم أقلام الذهب، وقراطيس الفضة، لا يكتبون إلى ليلة السبت إلا الصلاة على محمد وعلى آل محمد، فأكثرُوا منها " ثم قال " إن من السنة أن تصلي على محمد وعلى أهل بيته في كل جمعة ألف مرة وفي سائر الايام مائة مرة " (٣).

ه: يكره لغير الامام أن يتخطى رقاب الناس قبل ظهور الامام وبعده، سواء كانت له عادة بالصلاة في موضع أو لم تكن - وبه قال عطاء وسعيد بن المسيب والشافعي وأحمد (٤) - لان رجلا جاء يتخطى رقاب الناس والنبي صلى الله عليه وآله يخطب، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: (اجلس فقد أذيت) (٥). ولما فيه من أذى الغير. وقال مالك: إن لم يكن الامام ظهر لم يكره، وكذا إن ظهر وكان له عادة بالصلاة في موضع معين، وإلا كرهه (٦).

(١) أورد نحوه البيهقي في سننه ٣: ٢٤٩.

(٢) الكافي ٣: ٤٢٨ / ٣.

(٣) الكافي ٣: ٤١٦ / ١٣، التهذيب ٣: ٤ / ٩.

(٤) المجموع ٤: ٥٤٦، المهذب للشيرازي ١: ١٢١، كفاية الاخيار ١: ٩٣، المغني ٣: ٢٠٣.

(٥) سنن ابن ماجه ١: ٣٥٤ / ١١١٥، سنن أبي داود ١: ٢٩٢ / ١١١٨، سنن النسائي ٣: ١٠٣.

(٦) المدونة الكبرى ١: ١٥٩، المنتقى للباقي ١: ٢٠٣، المجموع ٤: ٥٤٦ - ٥٤٧.

(*)

و: لا يجوز له أن يقيم أحدا من مجلسه الذي سبق إليه، لقوله عليه السلام: (لا يقيم الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه، ولكن يقول: تفسحوا وتوسعوا) (١). ولا تكره إقامته في

مواضع: إما بأن يجلس في مصلى الامام، أو في طريق الناس، أو يستقبل المصلين والموضع ضيق عليهم، ولو كان متسعاً تتحوا عنه يمينا وشمالا، لئلا يستقبلوه بالصلاة. نعم إذا اعتاد إنسان القعود في موضع، كره لغيره مزاحمته له، كما في السوق، ولو قام لحاجة عرضت له بنية العود، فجاء غيره وقعد، استحب للقاعد أن يقوم من موضعه حتى يعود إليه، من غير وجوب. ولو فرش له منديل أو مصلى، لم يكن موجبا للاختصاص لو رفعه غيره وإن كان مخطئا. ولو ازدحم الناس في آخر المسجد وبين أيديهم فرجة، لم يكره التخطي.

ز - قصد الجامع لمن اختلت شرائط الجمعة في حقه مستحب، لان الباقر عليه السلام كان يبكر إلى المسجد الجامع يوم الجمعة حين تكون الشمس قدر رمح، فإذا كان شهر رمضان يكون قبل ذلك (٢).

ح: لو لم يكن الامام مرضيا، قدم المصلى ظهره على صلاة الامام، ويجوز أن يصلي معه ركعتين ثم يتم الظهر بعد فراغ الامام، لقول الصادق عليه السلام: " في كتاب علي عليه السلام إذا صلوا الجمعة في وقت فصلوا معهم ولا تقوم من مقعدك حتى تصلي ركعتين أخريين " (٣). ولو صلى في منزله أو لا جاز، لان أبا بكر الحضرمي قال للباقر عليه

(١) مسند أحمد ٢: ١٠٢.
(٢) الكافي ٣: ٤٢٩ / ٨، التهذيب ٣: ٢٤٤ / ٦٦٠.
(٣) التهذيب ٣: ٢٨ / ٩٦.
(*)

[١٠٥]

السلام: إني أصلي في منزلي ثم أخرج فأصلي معهم، قال: " كذا أصنع " (١).
مسألة ٤٢٦: يستحب التنفل يوم الجمعة زيادة على نوافل الظهرين بأربع ركعات.
قال الشيخ: ويستحب تقديم نوافل الظهر قبل الزوال، ولم أجد لاحد من الفقهاء وفاقا في ذلك، ويستحب بالاجماع منا، لان منا من يستحب تقديمها، ومنا من يستحب تقديم أكثرها. ولما رواه علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن النافلة التي

تصلى يوم الجمعة قبل الجمعة أفضل أو بعدها؟ قال: " قبل الصلاة "(٢)(٣). وعليها عمل الشيخ في أكثر كتبه(٤). إذا عرفت هذا، فقد روي عن الصادق عليه السلام أنه قال: " أما أنا إذا كان يوم الجمعة وكانت الشمس من المشرق مقدارها من المغرب في وقت العصر صليت ست ركعات، فإذا انتفخ النهار صليت ست ركعات، فإذا زاغت الشمس صليت ركعتين، ثم صليت الظهر، ثم صليت بعدها ستا "(٥). ومثله عن الرضا عليه السلام(٦). ولو أخرجها جاز إجماعا منا. واستحب أحمد ركعتين بعد الجمعة، وإن شاء أربعا، وإن شاء ستا(٧).

-
- (١) التهذيب ٣: ٢٤٦ / ٦٧١.
(٢) التهذيب ٣: ٢٨ / ٢٤٦ و ٦٧٢، الاستبصار ١: ٤١١ / ١٥٧٠.
(٣) الخلاف ١: ٢٣٢ المسألة ٤٠٦.
(٤) راجع: المبسوط للطوسي ١: ١٥٠، والنهاية: ١٠٤، والخلاف ١: ٦٣٢، المسألة ٤٠٦.
(٥) الكافي ٣: ٤٢٨ / ٢، التهذيب ٣: ١١ / ٣٥، الاستبصار ١: ٤١٠ / ١٥٦٦.
(٦) الكافي ٣: ٤٢٧ / ١، التهذيب ٣: ١٠ / ٣٤، الاستبصار ١: ٤٠٩ / ١٥٦٥.
(٧) المغني ٢: ٢١٩، الشرح الكبير ٢: ١٩٦، مسائل أحمد: ٥٩.
(*)

[١٠٦]

واستحب أبو حنيفة أربعا(١).

مسألة ٤٢٧: الاذان الثاني بدعة عن علمائنا، لقول الباقر عليه السلام: " الاذان الثالث يوم الجمعة بدعة"(٢). وسماه بالثالث - كما هو في عبارة بعض علمائنا(٣) - بالنسبة إلى الإقامة. ولأن النبي عليه السلام لم يفعله اتفاقا، وشرع للصلاة أذانا واحدا وإقامة، فالزيادة الثالثة بدعة. وكان الاذان يوم الجمعة حين يجلس الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، وعلى عهد أبي بكر وعمر، فلما كان زمن عثمان كثر الناس، فأمر بالاذان الثالث بالزوراء(٤)(٥). ولا اعتبار بما فعله عثمان مخالفة للنبي صلى الله عليه وآله. وقال عطاء: أول من فعله معاوية(٦). قال الشافعي: ما فعله النبي صلى الله عليه وآله، وأبو بكر وعمر أحب إلي(٧). إذا عرفت هذا، فإنه يستحب أن يؤذن بعد جلوس الامام على المنبر، قاله الشافعي، قال: وأن يكون المؤذن واحدا، لأن النبي صلى الله عليه وآله

-
- (١) شرح فتح القدير ٢: ٣١٠، الهداية للمرغيناني ١: ١٢٣، كتاب الحجّة على أهل المدينة ١: ٣٩٤.
(٢) الكافي ٣: ٤٢١ / ٥، التهذيب ٣: ١٩ / ٦٧.
(٣) كما في السرائر: ٦٤، والمعتبر: ٢٠٦.
(٤) الزوراء: موضع بالمدينة يقف المؤذنون على سطحه للنداء.
مجمع البحرين ٣: ٣٢٠، معجم البلدان ٢: ١٥٦ " زور ".
(٥) صحيح البخاري ٢: ١٠، سنن أبي داود ١: ٢٨٥ / ١٠٨٧، سنن الترمذي ٢: ٣٩٢ / ٥١٦، سنن النسائي ٣: ١٠٠ - ١٠١، سنن البيهقي ٣: ٢٠٥، مسند أحمد ٣: ٤٥٠.
(٦ و ٧) الام ١: ١٩٥.
(*)

[١٠٧]

كان له مؤذن واحد (١). وعندي فيهما إشكال. إذا ثبت هذا، فإن الاذان لصلاة العصر يوم الجمعة مكروه، بل إذا فرغ من الظهر صلى العصر بغير أذان، للمشقة بالحضور إلى الجامع، والاعلام قد حصل. إذا ثبت هذا، فالأقرب أنه لا يستحب حكاية هذا الاذان لو وقع، إذ الامر بالحكاية ينصرف إلى المشروع.
وكذا اذان المرأة، والاذان المكروه كاذان العصر يوم الجمعة ويوم عرفة ومزدلفة. والوجه: استحباب حكاية اذان الفجر لو وقع قبله وان استحب اعادته بعده، واذان من اخذ عليه أجره وان حرمت، دون أذان المجنون والكافر.
مسألة ٤٢٨: البيع بعد النداء يوم الجمعة حرام بالنص والاجماع. قال الله تعالى { وذرُوا البيع } (٢) والامر للوجوب، والنهي للتحريم. ولا خلاف بين العلماء في تحريمه. والنداء الذي يتعلق به التحريم هو النداء الذي يقع بعد الزوال والخطيب جالس على المنبر، قاله الشيخ رحمه الله - وبه قال الشافعي وعمر بن عبدالعزيز وعطاء والزهري (٣) - لانه تعالى علق التحريم بالنداء، وانما ينصرف إلى الاذان الذي فعله النبي صلى الله عليه وآله، دون الوقت، فينتفي التحريم قبل النداء (٤).

-
- (١) الام ١: ١٩٥، المجموع ٣: ١٢٤.
(٢) الجمعة: ٩.
(٣) كما في الخلاف للشيخ الطوسي ١: ٦٣٠، المسألة ٤٠٢، وراجع: المجموع ٤: ٥٠٠، وفتح العزيز ٤: ٦٢٤، وعمدة القاري ٦: ٢٠٤.
(٤) الخلاف ١: ٦٢٩ - ٦٣٠، المسألة ٤٠٢، والمبسوط للطوسي ١: ١٥٠.
(*)

وقال مالك وأحمد: إذا زالت الشمس حرم البيع جلس الامام أو لم يجلس (١). وليس بجيد، لما تقدم.

فروع:

أ: لو جوزنا الخطبة قبل الزوال - كما ذهب إليه بعض علمائنا (٢) - لم يسغ الاذان قبله مع احتمالاه.

ومتى يحرم البيع حينئذ؟ ان قلنا بتقديم الاذان، حرم البيع معه وبه - قال أحمد (٣) - لان المقتضي - وهو سماع الذكر - موجود. والا فإشكال ينشأ: من تعليق التحريم بالنداء، ومن حصول الغاية.

ب: البيع بعد الزوال قبل النداء مكروه عندنا، لما فيه من التشاغل عن التأهب للجمعة، وبه قال الشافعي (٤). وعند أحمد ومالك أنه محرم (٥). وقد تقدم.

ج - لو كان بعيدا من الجمعة يفتقر إلى قطع المسافة قبل الزوال، وجب السعي وحرم البيع إن منع، والا فلا د: لو تبايعا بعد السعي حال الاذان فإشكال، وبالجملة لو لم يمنع البيع من سماع الخطبة، او منع وقلنا بعدم الوجوب ومنع تحريم الكلام فالوجه: التحريم، للعموم (٦).

(١) حكاها عنهما الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٦٣٠، المسألة ٤٠٢، وراجع: المغني ٢: ١٤٥، وتفسير القرطبي ١٨: ١٠٨.
(٢) ذهب اليه الشيخ الطوسي في النهاية: ١٠٥، والمبسوط ١: ١٥١، والمحقق في شرائع الاسلام ١: ٩٥، والمعتبر: ٢٠٤.
(٣) أنظر: المغني ٢: ١٤٤ و ١٤٥.
(٤) المجموع ٤: ٥٠٠، فتح العزيز ٤: ٤٢٦، رحمة الامة ١: ٨٠.
(٥) المغني ٢: ١٤٥، وانظر لقولهما أيضا: الخلاف ١: ٦٣٠ المسألة ٤٠٢.
(٦) المستفاد من الآية ٩ من سورة الجمعة.
(*)

ه: التحريم مختص بمن يجب عليه السعي دون غيرهم، كالنساء والصبيان والمسافرين وغيرهم عند علمائنا، وبه قال الشافعي (١). وعن أحمد رواية بالتحريم (٢). وقال مالك:

يمنع العبيد كالأحرار أيضا(٣). وليس بمعتمد، لان النهي عن البيع متوجه إلى من أمر بالسعي. ولو كانوا في قرية لا جمعة على أهلها، لم يحرم البيع ولا كره أيضا إجماعا. و - لو كان أحد المتبايعين مخاطبا دون الآخر، حرم بالنسبة إلى المخاطب إجماعا، وهل يحرم على الآخر؟ قال الشيخ: إنه يكره لان فيه إعانة على فعل محرم، وهو يقتضي التحريم، لقوله تعالى: { ولا تعاونوا على الاثم والعدوان } (٤)(٥). والوجه عندي: التحريم في حقه أيضا، للآية(٦)، وبه قال الشافعي(٧).

ز: لو تبايعا، فعلا حراما، وهل ينعقد البيع؟ لعلمائنا قولان: المنع(٨) - وبه قال أحمد ومالك وداود(٩) - لان النهي يقتضي الفساد.

-
- (١) حكاه عنه الشيخ في الخلاف ١: ٦٣٠، المسألة ٤٠٣، وراجع: الام ١٩٥.
(٢) المغني ٢: ١٤٦.
(٣) حكاه عنه الشيخ في الخلاف ١: ٦٣٠، المسألة ٤٠٣، وراجع، المدونة الكبرى ١: ١٥٤.
(٤) المائدة: ٢.
(٥) المبسوط للطوسي ١: ١٥٠.
(٦) الجمعة: ٩.
(٧) المجموع ٤: ٥٠٠، المهذب للشيرازي ١: ١١٧. ممن قال بعدم الانعقاد: الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٦٣١ المسألة ٤٠٤، والمبسوط ١: ١٥٠، والفاضل الآبي في كشف الرموز ١: ١٧٧.
(٩) المجموع ٤: ٥٠١، بلغة السالك ١: ١٨٣، تفسير القرطبي ١٨ / ١٠٨، أحكام القرآن = (*)

[١١٠]

والصحة(١) - وبه قال الشافعي وأبو حنيفة(٢) - لان النهي في المعاملات لا يقتضي الفساد، بل في العبادات. ولان البيع غير مقصود بالنهي، فإنه لو ترك الصلاة والمبايعه، كان عاصيا، واذا لم يكن مقصودا، فالتحريم لا يمنع انعقاده، كما لو ترك الصلاة المفروضة بعد ضيق الوقت واشتغل بالبيع، فإنه يصح إجماعا.

ح: هل يحرم غير البيع من الاجارة والنكاح والصلح وغيرها؟ إشكال ينشأ: من اختصاص النهي بالبيع فلا يتعداه. ومن المشاركة في العلة.

مسألة ٤٢٩: المصر ليس شرطا في الجمعة، فتجب على أهل القرى مع الاستيطان عند علمائنا أجمع - وبه قال عمر بن عبدالعزيز ومالك وأحمد وإسحاق والشافعي(٣) -

لعموم الامر(٤).

ولان ابن عباس قال: إن أول جمعة جمعت بعد جمعة بالمدينة لجمعة جمعت بجوانثا(٥)

من البحرين من قرى عبدالقيس(٦).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " إذا كان قوم في قرية صلوا الجمعة أربع ركعات، فإن كان لهم من يخطب جمعوا إذا كانوا خمسة

للجصاص ٣: ٤٤٨، فتح العزيز ٤: ٦٢٤.

- (١) ممن قال بصحة البيع: المحقق في المعتبر: ٢٠٧، وشرائع الاسلام ١: ٩٨، ومختصر النافع: ٣٦، ويحيى بن سعيد الحلبي في الجامع للشرائع: ٩٦.
- (٢) الام ١: ١٩٥، المجموع ٤: ٥٠٠ و ٥٠١، المهذب للشيرازي ١: ١١٧، أحكام القرآن للجصاص ٣: ٤٤٨.
- (٣) المجموع ٤: ٥٠٥، كفاية الاخيار ١: ٩٠، المنتقى للباقي ١: ١٩٦، المغني ٢: ١٧٥، الشرح الكبير ٢: ١٧٣، المبسوط للسرخسي ٢: ٢٣.
- (٤) الجمعة: ٩.
- (٥) جواثا بالضم: حصن لعبد القيس بالبحرين فتحه العلاء الحضرمي في أيام أبي بكر سنة ١٢ هـ. معجم البلدان ٢: ١٧٤ مادة (جواثا).
- (٦) صحيح البخاري ٢: ٦، سنن أبي داود ١: ٢٨ / ١٠٦٨، سنن البيهقي ٣: ١٧٦.
- (*)

[١١١]

نفر، وإنما جعلت ركعتين لمكان الخطبتين " (١). ولأنه بناء استوطنه العدد، فيجب عليهم الجمعة، كأهل المصر.

وقال أبو حنيفة والثوري: لا تصح إقامة الجمعة إلا في مصر جامع، فلا تجب على أهل القرى والسواد، لقول علي عليه السلام: " لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع " (٢) (٣). ونحن نقول بموجبه، فإن الاعتبار بكونه جامعاً للعدد والشرائط الباقية، لا بكونه مصراً. قال أبو يوسف: المصر ما كان فيه سوق، وقاض يستوفي الحقوق، ووال يستوفي الحدود (٤). فإن سافر الامام فدخل قرية، فإن كان أهلها يقيمون الجمعة، صلى الجمعة، وإلا لم يصلها.

مسألة ٤٣٠: وليس البنيان شرطاً عندنا، بل الاستيطان، فتجب على أهل الخيم والبادية إذا كانوا مستوطنين - وهو أحد قولي الشافعي، وقول أبي ثور (٥) - للعموم (٦). ولقوله عليه السلام: (جمعوا حيث كنتم) (٧). والآخر: لا يجب إلا على أهل مصر أو قرية مبنية بالحجارة، أو الأجر،

- (١) التهذيب ٣: ٢٢٨ / ٦٣٤، الاستبصار ١: ٤٢٠ / ١٦١٤.
(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ١٠١، سنن البيهقي ٣: ١٧٩.
(٣) المبسوط للسرخسي ٢: ٢٢، الهداية للمرغيناني ١: ٨٢، بدائع الصنائع ١: ٢٥٩، المجموع ٤: ٥٠٥، حلية العلماء ٢: ٢٢٩، المغني ٢: ١٧٥، الشرح الكبير ٢: ١٧٣.
(٤) المبسوط للسرخسي ٢: ٢٢، بدائع الصنائع ١: ٢٥٩.
(٥) المجموع ٤: ٥٠١، فتح العزيز ٤: ٤٩٥، حلية العلماء ٢: ٢٢٩.
(٦) المستفاد من الآية ٩ من سورة الجمعة.
(٧) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ١٠١، وفيه هذا القول منسوب إلى عمر، كما أن المصنف نسبه إليه في المنتهى ١: ٣٢٠.
(*)

[١١٢]

أو اللبن، أو السعف والجريد والشجر متصلة البناء، فلو كانت متفرقة، فإن تقاربت، فكالواحدة، وإن تباعدت، لم تجب الجمعة (١). واختلف أصحابه في القرب، فقليل: إذا كان بين منزلين دون ثلاثمائة ذراع، فقريب كما هو قريب في الائتمام. وقيل: بتجويز القصر عند إرادة السفر، فإن كان البعد بين المنزلين قدرا إذا خرج من منزله بقصد السفر يشترط أن يتجاوزه في استباحة القصر فقريب، وإلا فلا (٢). فإن انهدمت أو احترقت، فإن بقي العدد ملازمين ليصلحوها، جمعوا وإن لم يكونوا تحت ظلال، لأنهم لم يخرجوا بذلك عن الاستيطان في ذلك المكان.

مسألة ٤٣١: ولا يشترط استيطانهم شتاء وصيفا في منزل واحد لا يظعنون عنه إن قحطوا، ولا يرغبون عنه بخصب غيره - وبه قال أبو ثور (٣) - للعموم (٤). ولأن عبدالله بن عمر كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجمعون فلا يعتب (٥) عليهم (٦). وقال الشافعي: يجب ذلك إن أوجبنا الجمعة عليهم، لأن قبائل العرب كانت حول المدينة فلم ينقل أنه عليه السلام أمرهم بإقامة الجمعة ولا أقاموها، ولو كان ذلك، لنقل، فدل على أنها لا تقام في بادية، بل إن سمعوا النداء

- (١) الام ١: ١٩٠، المهذب للشيرازي ١: ١١٧، المجموع ٤: ٥٠١، الوجيز ١: ٦١، فتح العزيز ٤: ٤٩٥، حلية العلماء ٢: ٢٢٩، كفاية الاخير ١: ٩٠.
(٢) أنظر: فتح العزيز ٤: ٤٩٦.
(٣) حلية العلماء ٢: ٢٢٩.
(٤) المستفاد من الآية ٩ من سورة الجمعة.
(٥) في نسخة "ش": فلا يعيب.
(٦) مصنف عبدالرزاق ٣: ١٧٤ / ٥١٨٥.
(*)

من بلد أو قرية، لزمهم قصدتها وإلا فلا(١)، وهو ممنوع. إذا عرفت هذا، فإن استوطنوا منزلاً ثم سافروا عنه إلى مسافة بعد عشرة أيام فصاعداً لم تجب عليهم الجمعة في مسيرهم بل في مقصدهم إن عزموا إقامة المدة فيه، وكذا لو سافروا إلى مادون المسافة، فإنه تجب عليهم الجمعة في المسافة والمقصد معاً. ولو أقاموا دون عشرة ثم سافروا إلى المسافة، فالوجه: وجوبها عليهم في المسافة والمقصد، لوجوب الاتمام عليهم. وإن كان فيه إشكال ينشأ: من مفهوم الاستيطان هل المراد منه المقام، أو ما يجب فيه التمام؟. مسألة ٤٣٢: تجوز إقامة الجمعة خارج مصر - وبه قال أبو حنيفة وأحمد (٢) - للامتثال بالأتين بالجمعة، ولأنها صلاة شرط لها الاجتماع والخطبة، فجاز فعلها خارج مصر كالعيد.

وقال الشافعي: لا يجوز أن يصلي الإمام الجمعة بأهل مصر خارج مصر، لأنه موضع يجوز لأهل مصر قصر الصلاة فيه، فلم يجز لهم إقامة الجمعة فيه كالبعيد، بخلاف العيد، لأنها ليست مردودة من فرض إلى فرض، وهذه مردودة، فجاز أن يختص فعلها بمكان (٣) وتجويز الاختصاص لا يستلزمه. ومنع في البعيد أيضاً إذا لم يبلغ المسافة، خلافاً لابي حنيفة (٤).

(١) المهذب للشيرازي ١: ١١٧، المجموع ٤: ٥٠١ و ٥٠٥، الوجيز ١: ٦١، فتح العزيز ٤: ٤٩٥، مغني المحتاج ١: ٢٨١، كفاية الأختيار ١: ٩١.
 (٢) بدائع الصنائع ١: ٢٦٠، المغني ٢: ١٧٦، الشرح الكبير ٢: ١٧٢، المجموع ٤: ٥٠٥، فتح العزيز ٤: ٤٩٣، الميزان ١: ١٨٨.
 (٣) المهذب للشيرازي ١: ١١٧، المجموع ٤: ٥٠١، الوجيز ١: ٦١، فتح العزيز ٤: ٤٩٣، الميزان ١: ١٨٨، مغني المحتاج ١: ٢٨٠، السراج الوهاج: ٨٥، المغني ٢: ١٧٦، الشرح الكبير ٢: ١٧٢.
 (٤) بدائع الصنائع ١: ٢٦٠، فتح العزيز ٤: ٤٩٣، الميزان ١: ١٨٨، المغني ٢: ١٧٦، الشرح الكبير ٢: ١٧٢، المجموع ٤: ٥٠٥.
 (*)

والقصر باعتبار السفر لا باعتبار خروجه عن مصر، لأن الأصل عدم الاشتراط، ولا نص في اشتراطه ولا معنى نص.

مسألة ٤٣٣: يسقط وجوب الجمعة عن صلى العيد لو اتفقا في يوم واحد عدا الامام، فإنه يجب عليه الحضور، وغيره يتخير، ويستحب له إعلامهم ذلك، ذهب إليه علماؤنا، عدا أبا الصلاح(١) - وبه قال علي عليه السلام، وعمر وعثمان وسعيد وابن عمر وابن عباس وابن الزبير والشعبي والنخعي والاوزاعي وعطاء وأحمد(٢) - لانه اجتمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، عيدان فصلى العيد وخطب فقال: (أيها الناس قد اجتمع عيدان في يوم، فمن اراد أن يشهد الجمعة فليشهد، ومن اراد أن ينصرف فلينصرف)(٣).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " اجتمع على عهد أمير المؤمنين عليه السلام عيدان، فقال: هذا يوم قد اجتمع فيه عيدان، فمن أحب أن يجمع معنا فليفعل، ومن لم يفعل فإن له رخصة "(٤).

ولان الجمعة إنما زادت على الظهر بالخطبة وقد حصل سماعها في العيد، فأجزأ عن سماعها ثانيا.

ولان وقتها متقارب، فتسقط إحداهما بالآخرى، كالجمعة مع الظهر. ولانه يوم عيد جعل للراحة واللذة، فإن أقام المصلي إلى الزوال، لحقته المشقة، وإن عاد، لحقته المشقة أيضا.

(١) الكافي في الفقه: ١٥٥.
(٢) المغني ٢: ٢١٢، الشرح الكبير ٢: ١٩٣، المحرر في الفقه ١: ١٥٩، الانصاف ٢: ٤٠٣، المجموع ٤: ٤٩٢، بداية المجتهد ١: ٢١٩.
(٣) مصنف عبدالرزاق ٣: ٣٠٤ - ٣٠٥ / ٥٧٣٩ نحوه.
(٤) الكافي ٣: ٤٦١ / ٨، التهذيب ٣: ١٣٧ / ٣٠٦.
(*)

[١١٥]

وقال أبو الصلاح منا(١) وباقي الفقهاء من الجمهور: لا تسقط(٢)، للعموم(٣). ولانها ليست من فرائض الاعيان فلا يسقط بها ما هو من فرائض الاعيان. والعموم مخصوص بالادلة. وكونها ليست من فرائض الاعيان ممنوع على ما يأتي. أما الامام فلا يجوز له التخلف إجماعا طلبا لاقامتها مع من يحضر وجوبا، أو استحبابا.

خاتمة: قال الرضا عليه السلام: " قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الجمعة سيد الايام تضاعف فيه الحسنات، وتمحى فيه السيئات، وترفع فيه الدرجات، وتستجاب فيه الدعوات، وتكشف فيه الكربات، وتقضى فيه الحاجات العظام، وهو يوم المزيد، لله فيه عتقاء وطلاق من النار، ما دعا الله فيه أحد من الناس وعرف حقه وحرمته إلا كان حقا على الله أن يجعله من عتقائه وطلاقه من النار، فإن مات في يومه وليلته مات شهيدا، وبعث آمنا، وما استخف أحد بحرمته وضيع حقه إلا كان حقا على الله عزوجل أن يصلية نار جهنم إلا أن يتوب " (٤).

وقال الصادق عليه السلام: " كان رسول الله صلى الله عليه وآله يستحب إذا دخل وإذا خرج في الشتاء أن يكون في ليلة الجمعة " (٥).

وقال الباقر عليه السلام: " إن الله تعالى لينادي كل ليلة جمعة من فوق

-
- (١) الكافي في الفقه ١٥٥.
(٢) الام ١: ٢٣٩، المجموع ٤: ٤٩٢، فتح العزيز ٥: ٦٧، المهذب للشيرازي ١: ١٦١، المغني ٢: ٢١٢، الشرح الكبير ٢: ١٩٣، بداية المجتهد ١: ٢١٩.
(٣) المستفاد من الآية ٩ من سورة الجمعة.
(٤) الكافي ٣: ٤١٤ / ٥، التهذيب ٢: ٢ / ٢، المقنعة: ٢٥، مصباح المتجهد: ٢٣٠.
(٥) الكافي ٣: ٤١٣ / ٣، التهذيب ٣: ٤ / ١٠.
(*)

[١١٦]

عرشه من أول الليل إلى آخره: ألا عبد مؤمن يدعوني لآخرته ودينه قبل طلوع الفجر فأجيبه، ألا عبد مؤمن يتوب إلي من ذنوبه قبل طلوع الفجر فأتوب عليه، ألا عبد مؤمن قد قترت عليه رزقه فيسألني الزيادة في رزقه قبل طلوع الفجر فأزيد له وأوسع عليه، ألا عبد مؤمن سقيم يسألني أن أشفيه قبل طلوع الفجر فأعافيه، ألا عبد مؤمن محبوس مغموم يسألني أن أطلقه من حبسه وأخلي سربه، ألا عبد مؤمن مظلوم يسألني أن آخذ له بظلامته قبل طلوع الفجر فانتصر له، وآخذ له بظلامته " قال: " فلا يزال ينادي بهذا حتى يطلع الفجر (١).

وقال الباقر عليه السلام: " إذا صليت العصر يوم الجمعة فقل: اللهم صل على محمد وآل محمد الاوصياء المرضيين بأفضل صلواتك، وبارك عليهم بأفضل بركاتك، وعليهم

السلام وعلى أرواحهم وأجسادهم ورحمة الله وبركاته " قال: " من قالها في دبر العصر كتب الله له مائة ألف حسنة، ومحا عنه مائة ألف سيئة، وقضى له مائة ألف حاجة، ورفع له بها مائة ألف درجة " (٢).

وقال زين العابدين عليه السلام: " جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله يقال له قليب، فقال له: يا رسول الله إني تهيأت إلى الحج كذا وكذا مرة فما قدر لي، فقال له: يا قليب عليك بالجمعة فانها حج المساكين " (٣). ويستحب الصلاة على محمد وآل محمد عليهم السلام، بأن يقول اللهم صل على محمد وآل محمد، وعجل فرجهم، وأهلك عدوهم من الجن والانس من الاولين والآخرين، مائة مرة أو ما قدر عليه.

(١) الفقيه ١: ٢٧١ / ١٢٣٧، التهذيب ٣: ٥ / ١١، المقنعة: ٢٥.

(٢) التهذيب ٣: ١٩ / ٦٨.

(٣) التهذيب ٣: ٢٣٦ - ٢٣٧ / ٦٢٥.

(*)

[١١٧]

ويستحب أن يقرأ ليلة الجمعة: بني إسرائيل والكهف والطواسين الثلاث (١) وسجدة لقمان (٢)، و " حم " السجدة (٣)، و " حم " الدخان، والواقعه.

* * *

(١) الطواسين الثلاث هي الشعراء والنمل والقصص.

(٢) المراد: سورة السجدة التي تلي سورة لقمان.

(٣) " حم " السجدة هي سورة فصلت.

(*)

الفصل الثاني: في صلاة العيدين وفيه مطلبان: الاول: الماهية

مسألة ٤٣٤: صلاة العيدين واجبة على الاعيان عند علمائنا أجمع - وبه قال أبوحنيفة(١)، إلا أنه لم يسمها فرضاً، وهي منازعة لفظية - لقوله تعالى: { فصل لربك وانحر } (٢).
والمشهور في التفسير: أن المراد صلاة العيد(٣). ولان النبي صلى الله عليه وآله، داوم عليها ولم يخل بها في وقت من الاوقات، ولو كانت تطوعاً، لاهملها(٤) في بعض الاوقات، ليدل بذلك على نفي وجوبها. ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " صلاة العيد

(١) المبسوط للسرخسي ٢: ٣٧، شرح فتح القدير ٢: ٣٩، الهداية للمرغيناني ١: ٨٥، الباب ١: ١١٥، الميزان ١: ١٩٤، رحمة الامة ١: ٨٦، عمدة القاري ٦: ٢٧٢، المغني ٢: ٢٢٣، الشرح الكبير ٢: ٢٢٣، بدائع الصنائع ١: ٢٧٤ - ٢٧٥، فتح العزيز ٥: ٤ و ٥.
(٢) الكوثر: ٢.
(٣) أنظر: أحكام القرآن لابن العربي ٤: ١٩٨٦، تفسير الطبري ٣٠: ٢١١، تفسير غرائب القرآن ٣٠: ١٧٩، الكشاف للزمخشري ٤: ٢٩١.
(٤) في هامش الطبعة الحجرية نسخة بدل: " لاخل بها ".
(*)

[١٢٠]

فريضة" (١). ولانها لو لم تجب لم يجز قتال تاركها كسائر السنن، لان القتال عقوبة فلا يتوجه إلى تارك المندوب. ولانها من شعائر الدين الظاهرة وأعلامه، فتكون واجبة على الاعيان كالجمعة وقال أحمد بن حنبل: إنها واجبة على الكفاية لا على الاعيان - وهو قول للشافعية(٢) - لانها صلاة سن فيها تكبير متكرر متوال، فكانت واجبة على الكفاية، كصلاة الجنائز(٣). والملازمة ممنوعة. ولان الاصل في الوجوب عدم السقوط بفعل البعض.

وقال مالك وأكثر الشافعية: انها مندوبة لا واجبة، لان النبي صلى الله عليه وآله ذكر للاعرابي خمس صلوات، فقال هل علي غيرها؟ فقال: (لا الا أن تطوع)(٤). ولانها

صلاة ذات ركوع لم يسن لها الاقامة، فلم تكن واجبة بالشرع ابتداءً، كصلاة الاستسقاء(٥). والسقوط عن الاعرابي لا يستلزمه في حق غيره، لعدم الاستيطان فيه.

-
- (١) الفقيه: ١ / ٣٢٠ / ١٤٥٧، التهذيب: ٣ / ١٢٧ / ٣٦٩ و ٣٧٠، الاستبصار: ١ / ٤٤٣ / ١٧١٠ و ١٧١١.
(٢) المهذب للشيرازي: ١ / ١٢٥، المجموع: ٥ / ٢، فتح العزيز: ٥ / ٤، حلية العلماء: ٢ / ٢٥٣.
(٣) المغني: ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤، الشرح الكبير: ٢ / ٢٢٣، فتح العزيز: ٥ / ٤.
(٤) صحيح مسلم: ١ / ٤٠ - ٤١ / ١١، سنن أبي داود: ١ / ١٠٦ / ٣٩١، سنن البيهقي: ١ / ٣٦١، الموطأ: ١ / ١٧٥ / ٩٤.
(٥) الكافي في فقه أهل المدينة: ٧٧، المغني: ٢ / ٢٢٤، الشرح الكبير: ٢ / ٢٢٣، المهذب للشيرازي: ١ / ١٢٥، المجموع: ٥ / ٢ و ٣، فتح العزيز: ٥ / ٣ - ٤.
(*)

[١٢١]

ولأنه سأل عن نفسه. ويمكن اختصاصه بحال تسقط عنه صلاة العيد، تسقط في حق غيره. والجامع الذي ذكره مع الاستسقاء ينتقض بالجنابة والمنذورة، مع أنه وصف سلبى والاشتراك في السلوب لا يقتضي الاشتراك في الاحكام.
مسألة ٤٣٥: شرائط الجمعة هي شرائط العيدين إلا الخطبتين. وتجبان على كل من تجب عليه الجمعة عند علمائنا أجمع - وبه قال أبو حنيفة وأحمد في رواية، والشافعي في القديم (١) - لان النبي صلى الله عليه وآله، صلاها مع شرائط الجمعة، وقال عليه السلام: (صلوا كما رأيتموني أصلي) (٢). ولان كل من أوجبها على الاعيان اشترط ذلك، وقد ثبت الوجوب، فيجب الاشتراط لعدم الفارق.
ولقول الباقر عليه السلام: " لا صلاة يوم الفطر ولا الاضحى إلا مع إمام (٣). ولانها صلاة عيد، فأشبهت الجمعة، لانها أحد العيدين. وقال الحسن والشافعي في الجديد: وأحمد في رواية: ليس لها

-
- (١) الميسوط للسرخسي: ٢ / ٣٧، الهداية للمرغيناني: ١ / ٨٥، المغني: ٢ / ٢٤٥، الشرح الكبير: ٢ / ٢٣٧ - ٢٣٨، الام: ١ / ٢٤٠، مختصر المزني: ٣٠، المجموع: ٥ / ٢ و ٣، فتح العزيز: ٥ / ٥ و ٩.
(٢) صحيح البخاري: ١ / ١٦٢، سنن الدارمي: ١ / ٢٨٦، سنن الدار قطني: ١ / ٢٤٦ / ١٠، سنن البيهقي: ٢ / ٣٤٥.
(٣) الكافي: ٣ / ٤٥٩، التهذيب: ٣ / ١٢٨ / ٢٧٢، الاستبصار: ١ / ٤٤٤ / ١٧١٣، ثواب الاعمال: ١٠٣ / ٣.
(*)

شرط، فيصليها المنفرد والعبد والمسافر والنساء، لان الاستيطان ليس شرطا فيها، فلم تكن من شرطها الجماعة (١). والصغرى ممنوعة، فإن النبي صلى الله عليه وآله، لم يصلها في سفره ولا خلفاؤه.

إذا عرفت هذا، فإن الشيخ قال في المبسوط: صلاة العيدين فريضة عند حصول شرائطها، وشرائطها شرائط الجمعة سواء في العدد والخطبة وغير ذلك (٢). وفي هذه العبارة نظر. إذا ثبت هذا، فلو امتنع من إقامتها مع الشرائط، قهر عليه، ولو امتنع قوم من أدائها، قوتلوا لإقامتها، لأنها واجبة.

مسألة ٤٣٦: لو فقدت الشرائط أو بعضها، سقط وجوبها دون استحبابها، بل يستحب الاتيان بها جماعة وفرادى، سفرا وحضرا - وبه قال الشافعي (٣) - لأنها عبادة فات شرط وجوبها، فاستحب الاتيان بها كالحج. ولقول الصادق عليه السلام: " من لم يشهد الجماعة في العيدين فليغتسل وليطيب بما وجد، وليصل وحده كما يصلي في الجماعة" (٤). ومنع أبوحنيفة من فعلها إلا مع الجماعة (٥).

(١) الام ١: ٢٤٠، مختصر المزني: ٣١، المجموع ٥: ٢٦، فتح العزيز ٥: ٩، الميزان للشعراني ١: ١٩٤، مغني المحتاج ١: ٣١٠، المغني ٢: ٢٤٥، الشرح الكبير ٢: ٢٢٨، الانصاف ٢: ٤٢٤ و ٤٢٦.
(٢) المبسوط للطوسي ١: ١٦٩.
(٣) فتح العزيز ٥: ٩، الميزان للشعراني ١: ١٩٤، مغني المحتاج ١: ٣١٠، المغني ٢: ٢٤٥، الشرح الكبير ٢: ٢٢٨.
(٤) الفقيه ١: ٣٢٠ / ١٤٦٣، التهذيب ٣: ٢٩٧، الاستبصار ١: ٤٤٤ / ١٧١٦.
(٥) المبسوط للسرخسي ٢: ٣٧، اللباب ١: ١١٥، فتح العزيز ٥: ٩، رحمة الامة ١: ٨٦ - ٨٧، المغني ٢: ٢٤٥، الشرح الكبير ٢: ٢٢٨.
(*)

وعن أحمد روايتان كالجمعة (١). والفرق: أنها بدل عن الظهر، فمع فوات الشرط ينتقل إلى المبدل، بخلاف العيد. إذا عرفت هذا، فإنه يصلها لو كانت واجبة. ولو صلاها في جماعة، استحبت الخطبة كما تجب في الواجبة. ولو صلاها منفردا، فالاقرب: أنه لا يخطب.

قال الشيخ في المبسوط: وقد روي أنه إن أراد أن يصلّيها أربع ركعات، جاز(٢).
 مسألة ٤٣٧: هل يشترط بين فرضي العيدين بعد فرسخ كما قلنا في الجمعة؟ إشكال
 ينشأ: من اتحادهما في الشرائط. ومن كونه شرطاً، فإن علماءنا عدوا الشروط ولم
 يذكره شرطاً بالنصوصية وإن حكموا بالبطلان مع الاقتران وصحة السابق منهما.
 مسألة ٤٣٨: وقت صلاة العيدين من طلوع الشمس إلى الزوال عند علمائنا - وبه قال
 الشافعي(٣) - لأن عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله، خرج في
 يوم عيد فطر أو أضحى فأنكر إبطاء الإمام، فقال: إنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه، وذلك
 حين صلاة التسبيح(٤).
 ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " ليس في الفطر ولا الاضحى أذان ولا
 إقامة أذانهما طلوع الشمس فإذا طلعت خرجوا "(٥).

(١) المغني ٢: ٢٤٥، الشرح الكبير ٢: ٢٢٧ - ٢٢٨، الانصاف ٢: ٤٢٤.
 (٢) المبسوط للطوسي ١: ١٦٩، وانظر التهذيب ٣: ١٣٥ / ٢٩٥، الاستبصار ١: ٤٤٦ / ١٧٢٥.
 (٣) المهذب للشيرازي ١: ١٢٥، المجموع ٥: ٤، الوجيز ١: ٦٩، فتح العزيز ٥: ٧، مغني المحتاج ١: ٣١٠،
 كفاية الاخير ١: ٩٥، السراج الوهاج: ٩٥.
 (٤) سنن ابن ماجة ١: ٤١٨ / ١٣١٧، سنن أبي داود ١: ٢٩٥ - ٢٩٦ / ١١٣٥.
 (٥) الكافي ٣: ٤٥٩ / ١، التهذيب ٢: ١٢٩ / ٢٧٦، ثواب الاعمال: ١٠٣ - ١٠٤ / ٧ وفيها عن (*)

[١٢٤]

وقال أحمد: حين ترتفع قدر رمح، لأن النافلة تكره قبل ذلك(١). وقد بينا وجوبها. إذا
 عرفت هذا، فإنه يستحب تأخيرها إلى أن تتبسط الشمس ليتوفر الناس على
 الحضور. وسأل سماعه الصادق عليه السلام، عن الغدو إلى المصلي في الفطر
 والاضحى، فقال: " بعد طلوع الشمس "(٢).
 قال الشيخ في المبسوط: وقت صلاة العيد إذا طلعت الشمس وارتفعت وانبسطت، فإن
 كان يوم الفطر أصبح بها أكثر، لأن من المسنون يوم الفطر أن يفطر أولاً على شئ من
 الحلوة، ثم يصلي، وفي يوم الاضحى لا يذوق شيئاً حتى يصلي ويضحى، ويكون
 افطاره على شئ مما يضحى به(٣).
 ولأن الأفضل إخراج الفطرة قبل الصلاة، فيؤخرها ليتسع الوقت لذلك، والاضحى

يقدمها ليضحى بعدها، فإن وقتها بعد الصلاة.

مسألة ٤٣٩: وهي ركعتان كالصبح، إلا أنه يزيد فيها خمس تكبيرات في الاولى، وأربعا في الثانية غير تكبيرة الاحرام وتكبيرتي الركوعين، فيكون الزائد تسعا عند أكثر علمائنا(٤)، لان البراء بن عازب قال: كبر رسول الله صلى الله عليه وآله، في العيد تسعا: خمسا في الاولى، وأربعا في الثانية(٥).
ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " التكبير في الفطر والاضحى اثنتا عشرة تكبيرة: يكبر في الاولى، ثم يقرأ، ثم يكبر بعد القراءة

-
- الامام الباقر عليه السلام.
(١) المغني ٢: ٢٢٢ - ٢٢٣، الشرح الكبير ٢: ٢٢٤.
(٢) التهذيب ٣: ٢٨٧ / ٨٥٩.
(٣) المبسوط للطوسي ١: ١٦٩.
(٤) منهم: الشيخ الطوسي في المبسوط ١: ١٧٠، وابن إدريس في السرائر: ٧٠، والمحقق في المعتمد: ٢١٠.
(٥) أورده المحقق في المعتمد: ٢١١.
(*)

[١٢٥]

خمس تكبيرات، والسابعة يركع بها، ثم يقرأ في الثانية ويكبر أربعا، والخامسة يركع بها "(١). ومثله عن الكاظم عليه السلام(٢). وقال المفيد والمرتضى: يكبر في الاولى خمسا زائدة على تكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع، ويقوم إلى الثانية مكبرا، ثم يقرأ ويكبر ثلاث مرات ويركع بالرابعة(٣).

وقال الشافعي والاوزاعي وإسحاق: الزائد على تكبيرة الاحرام وتكبيرتي الركوعين اثنتا عشرة تكبيرة: سبع في الاولى، وخمس في الثانية، لقول عائشة: كان رسول الله صلى الله عليه وآله، يكبر في العيدين اثنتي عشرة تكبيرة سوى تكبيرة الافتتاح(٤)(٥). ولعله وهم من عائشة في العدد بواحد(٦).

وقال أحمد: يكبر في الاولى ستا غير تكبيرة الاحرام والركوع، وفي الثانية خمسا غير تكبيرة النهوض والركوع. وهو مروى عن فقهاء المدينة

- (١) التهذيب ٣: ١٣١ / ٢٨٦، الاستبصار ١: ٤٤٩ / ١٧٣٦.
 (٢) التهذيب ٣: ١٣٢ / ٢٨٧، الاستبصار ١: ٤٤٩ / ١٧٣٧.
 (٣) المقنعة: ٣٢، المسائل الناصرية (الجوامع الفقهية): ٣٣٩، المسألة ١١١.
 (٤) سنن الدار قطني ٢: ٤٦ / ١٢، المستدرک للحاکم ١: ٢٩٨.
 (٥) المهذب للشيرازي ١: ١، المجموع ٥: ١٧ و ١٩، فتح العزيز ٥: ٤٦، المغني ٢: ٢٣٦، الشرح الكبير ٢: ٢٤٦ - ٢٤٧، بداية المجتهد ١: ٢١٧، حلية العلماء ٢: ٢٥٥ - ٢٥٦.
 (٦) إشارة إلى الحديث المشهور عن عائشة من أن رسول الله صلى الله عليه وآله، كبر في الفطر والاضحى سبعا وخمسا سوى تكبيري الركوع، حيث يصح المجموع اثنتي عشرة تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح، أنظر: سنن أبي داود ١: ٣٩٩ / ١١٤٩ و ١١٥٠، والمغني ٢: ٢٣٦، والشرح الكبير ٢: ٢٤٦. وفي هذا الحديث استثنت عائشة - في قولها - تكبيرة الافتتاح من العدد، فيصبح معها ثلاث عشرة تكبيرة فلا حظ.
 (*)

[١٢٦]

السبعة (١)، وعمر بن عبد العزيز والزهري ومالك والمزني (٢). وقال أبو حنيفة والثوري: في كل من الأولى والثانية ثلاث ثلاث، لأن أبا موسى روى عن النبي صلى الله عليه وآله، أنه كان يكبر في الاضحى والفطر أربعاً تكبيره على الجنابة (٣) (٤). وضعفها الخطابي (٥)، فلا يعتد بها. وقال ابن عباس وأنس والمغيرة بن شعبة وسعيد بن المسيب والنخعي: يكبر سبعا سبعا (٦).
 مسألة ٤٤٠: موضع التكبيرات الزائدة بعد القراءة قبل الركوع في الركعتين معا عند أكثر علمائنا (٧)، لأنه فنوت في صلاة فرض، فيكون بعد القراءة كالفرائض اليومية. ولقول الصادق عليه السلام، وقد سأله معاوية بن عمار عن صلاة العيدين، فقال: " ركعتان يفتتح ثم يقرأ ثم يكبر خمس تكبيرات، ثم يكبر ويركع بالسابعة، ثم يقوم فيقرأ، ثم يكبر أربع تكبيرات " قال: " وكذا صنع

- (١) وهم: عروة بن الزبير وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث وسعيد بن المسيب وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود والقاسم بن محمد بن ابي بكر وسليمان بن يسار: أنظر: تهذيب التهذيب ١٢: ٣٤ - ٣٥، الاعلام للزركلي ٢: ٦٥، الموسوعة الفقهية ١: ٣٦٤.
 (٢) المغني ٢: ٢٣٦، الشرح الكبير ٢: ٢٤٦، بداية المجتهد ١: ٢١٧، بلغة السالك ١: ١٨٧، الشرح الصغير ١: ١٨٧، المجموع ٥: ٢٠، فتح العزيز ٥: ٤٦، المحلى ٥: ٨٣.
 (٣) سنن أبي داود ١: ٢٩٩ / ١١٥٢، سنن البيهقي ٣: ٢٨٩ - ٢٩٠.
 (٤) الهداية للمرغيناني ١: ٨٦، اللباب ١: ١١٦، المغني ٢: ٢٣٦، الشرح الكبير ٢: ٢٤٧، فتح العزيز ٥: ٤٦، بداية المجتهد ١: ٢١٧، المحلى ٥: ٨٣.
 (٥) معالم السنن ٢: ٣١، والمغني ٢: ٢٣٦، والشرح الكبير ٢: ٢٥٤.
 (٦) المجموع ٥: ٢٠، المغني ٢: ٢٣٦، الشرح الكبير ٢: ٢٤٧.

(٧) منهم: السيد المرتضى في الانتصار: ٥٦ - ٥٧، والشيخ الطوسي في المبسوط ١: ١٧٠، والمحقق في المعبر: ٣١١.
(*)

[١٢٧]

رسول الله صلى الله عليه وآله " (١). وقال بعض علمائنا: إنه في الأولى قبل القراءة، وفي الثانية بعدها (٢) - وبه قال أبو حنيفة، وهو رواية عن أحمد، وعن ابن مسعود وحذيفة وأبي موسى والحسن وابن سيرين والثوري (٣) - لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله، كان يوالي بين القرائتين (٤).
ومن طريق الخاصة: رواية هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام في صلاة العيدين، قال: " تصل القراءة بالقراءة" (٥). وقال الشافعي ومالك: يكبر قبل القراءة في الركعتين معا - وعن أحمد روايتان (٦) - لرواية عبدالله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وآله، أنه كبر قبل القراءة فيهما (٧) (٨). وما ذكرناه أولى، لموافقته لباقي الصلوات. إذا عرفت هذا، فإن القائلين بالتقديم اختلفوا، فقال الشافعي: يكبر للاحرام ثم يدعو بعدها بدعاء الاستفتاح، ثم تكبيرات العيد، ثم يتعوذ، ثم

(١) الكافي ٣: ٤٦٠ / ٣، التهذيب: ٣: ١٢٩ / ٢٧٨، الاستبصار ١: ٤٤٨ / ١٧٣٣.
(٢) هو ابن الجنيد كما في المعبر: ٢١١.
(٣) المبسوط للسرخسي ٢: ٢٨، اللباب ١: ١١٦ - ١١٧، المغني ٢: ٢٣٥، الميزان للشعراني ١: ١٩٥، رحمة الأمة ١: ٨٧.
(٤) أوردها ابنا قدامة في المغني ٢: ٢٣٥، والشرح الكبير ٢: ٢٤٧ عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله، وقالوا: رواه أبو داود. وليس في سنن أبي داود

[١ : ٢٩٩ / ١١٥٣]

أن النبي صلى الله عليه وآله، والى بين القرائتين.
(٥) التهذيب ٣: ٢٨٤ / ٨٤٧، الاستبصار ١: ٤٥٠ / ١٧٤٤.
(٦) المغني ٢: ٢٣٥، الشرح الكبير ٢: ٢٥٣.
(٧) سنن أبي داود ١: ٢٩٩ / ١١٥٢، سنن البيهقي ٣: ٢٨٦.
(٨) المهذب للشيرازي ١: ١٢٧، المجموع ٥: ١٧ و ١٨، فتح العزيز ٥: ٤٦ و ٥٠،

حلية العلماء ٢: ٢٥٦، بداية المجتهد ١: ٢١٧، الكافي في فقه أهل المدينة: ٧٨، المغني
٢: ٢٣٥ - ٢٣٦، الشرح الكبير ٢: ٢٥٣ - ٢٥٤.

(*)

[١٢٨]

يقراً - وبه قال أحمد ومحمد بن الحسن (١)، ولا نعرف لابي حنيفة في ذلك شيئاً - لان
أبا سعيد الخدري قال: إن النبي صلى الله عليه وآله، كان يتعوذ قبل القراءة (٢). ولان
التعوذ تابع للقراءة، فلا يفصل بينهما (٣). وعن أحمد رواية: ان الاستفتاح بعد
التكبيرات. وهو قول الاوزاعي (٤). وقال أبو يوسف: يتعوذ قبل التكبير، لانه عقيب دعاء
الاستفتاح في جميع الصلوات (٥).

مسألة ٤٤١: ويقنت عقيب كل تكبيرة، ويدعو بما شاء - والافضل ما نقل عن أهل
البيت عليهم السلام. وباستحباب الدعاء قال الشافعي وأحمد (٦) - لان ابن مسعود قال
للوليد بن عقبة وقد سأله عن كيفية الصلاة: يكبر، ويحمد الله، ويثني عليه، ويصلي على
النبي صلى الله عليه وآله (٧).

ومن طريق الخاصة: قول محمد بن مسلم: سألت أحدهما عليهما السلام، عن الكلام
الذي يتكلم به بين التكبيرتين في العيدين، فقال: " ما

(١) المغني ٢: ٢٢٧، الشرح الكبير ٢: ٢٤٤، حلية العلماء ٢: ٢٥٦، المجموع ٥: ٢١، المبسوط
للسرخسي ٢: ٤٢، بدائع الصنائع ١: ٢٢٧.
(٢) سنن البيهقي ٢: ٣٥.
(٣) المجموع ٥: ١٧ و ١٨ و ٢١، فتح العزيز ٥: ٤٦، حلية العلماء ٢: ٢٥٦، المغني ٢: ٢٢٧، الشرح الكبير
٢: ٢٤٤ - ٢٤٥.
(٤) المغني ٢: ٢٢٧، الشرح الكبير ٢: ٢٤٤ - ٢٤٥، المجموع ٥: ٢١.
(٥) المبسوط للسرخسي ٢: ٤٢، بدائع الصنائع ١: ٢٧٧، المجموع ٥: ٢٠، حلية العلماء ٢: ٢٥٦، المغني
٢: ٢٢٧، الشرح الكبير ٢: ٢٤٥.
(٦) المجموع ٥: ١٧ و ٢١، فتح العزيز ٥: ٤٨ و ٤٩، المغني ٢: ٢٢٨، الشرح الكبير ٢: ٢٥١.
(٧) سنن البيهقي ٣: ٢٩١ - ٢٩٢.
(*)

[١٢٩]

شئت من الكلام الحسن" (١). ولأنها تكبيرات متكررة في حال القيام، فاستحب ان يتخللها الذكر، كتكبيرات الجنابة. ونقل عن مالك أنه قال: يقف بين كل تكبيرتين ولا يذكر شيئاً (٢).

وقال أبو حنيفة: يوالي بين التكبيرات، لان الدعاء لو كان مسنونا، لنقل عن النبي صلى الله عليه وآله، كما نقل عنه التكبير. ولأنه ذكر مسنون في محل واحد متكرر، فكان متواليا، كالتسبيح في الركوع والسجود (٣). والنقل موجود، والتسبيح ذكر يخفى ولا يظهر، بخلاف التكبيرات.

مسألة ٤٤٢: وأفضل ما يقال ما نقل عن أهل البيت عليهم السلام، لأنهم اعرف بكيفيات العبادات وما يناجى به الرب، لاستفادة علومهم من الوحي.

قال الباقر عليه السلام: " كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا كبر في العيدين قال بين كل تكبيرتين: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله، اللهم أهل الكبرياء والعظمة، وأهل الجود والجبروت، وأهل العفو والرحمة، وأهل التقوى والمغفرة، أسألك في هذا اليوم الذى جعلته للمسلمين عيدا، ولمحمد صلى الله عليه وآله، ذخرا ومزيذا، أن تصلي على محمد وآل محمد، كأفضل ما صليت على عبد من عبادك، وصل على ملائكتك ورسلك، واغفر للمؤمنين والمؤمنات، اللهم إنى أسألك من خير ما سألك عبادك المرسلون، وأعوذ بك

(١) التهذيب ٣: ٢٨٨ / ٨٦٣.
(٢) كما في فتح العزيز ٥: ٤٩، وحكاه عنه القفال الشاشي في حلية العلماء ٢: ٢٥٨، وراجع: الكافي في فقه أهل المدينة: ٧٨.
(٣) المغني ٢: ٢٣٨، فتح العزيز ٥: ٤٩، حلية العلماء ٢: ٢٥٨.
(*)

مما استعاذ منه عبادك المرسلون" (١). ومثله عن الصادق عليه السلام (٢)، لكن لم يذكر الشهادتين.

وقال الشافعي: يقول الله أكبر كبيرا، والحمد لله كثيرا، وسبحان الله بكرة وأصيلا،

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليماً (٣).
مسألة ٤٤٣: اختلف علماؤنا في التكبيرات الزائدة، والقنوت بينها هل هو واجب، أو مستحب؟ قال الشيخ في التهذيب: من أحل بالتكبيرات، لم يكن مأثوماً، لكن يكون تاركاً فضلاً (٤).

وقال في الخلاف: يستحب أن يدعو بين التكبيرات بما يسنح له (٥). ويدل عليه قول أحدهما عليهما السلام، وقد سئل عن الكلام الذي يتكلم به بين التكبيرتين في العيدين، فقال: " ما شئت من الكلام الحسن" (٦) وبه قال الشافعي (٧). وقال بعض علمائنا: بالوجوب (٨)، اتباعاً لما فعله النبي عليه السلام، وتنزيلاً لفعله عليه السلام على الواجب، وللفرق بين هذه الصلاة وبين الفرائض اليومية. إذا عرفت هذا، فإنه لا يأتي بالدعاء بين تكبيرة الافتتاح والتكبير للعيد إن

-
- (١) التهذيب ٣: ١٤٠ / ٣١٥.
(٢) التهذيب ٣: ١٣٩ / ٣١٤.
(٣) الام ١: ٢٤١، المجموع ٥: ١٧، فتح العزيز ٥: ٤٩، مغني المحتاج ١: ٣١١.
(٤) التهذيب ٣: ١٣٤ ذيل الحديث ٢٩٠.
(٥) الخلاف ١: ٦٦١ المسألة ٤٣٣.
(٦) التهذيب ٣: ٢٨٨ / ٨٦٣.
(٧) المجموع ٥: ١٧، فتح العزيز ٥: ٤٨، مغني المحتاج ١: ٣١٠، المغني ٢: ٢٢٨.
(٨) ذهب إليه السيد المرتضى في الانتصار: ٥٧، وهو الظاهر من قول أبي الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه: ١٥٤ حيث قال: ويلزمه أن يفنت بين كل تكبيرتين.
(*)

[١٣١]

قلنا بالتقديم - وبه قال الشافعي (١) - لأن الذكر من سنة تكبير العيد، وتكبيرة الافتتاح لا يختص بالعيد.

تذنيب: لو نسي التكبير وقلنا بالتقديم حتى شرع في القراءة، فإن قلنا بوجوبه، قطع القراءة وكبرتم استأنف القراءة، وإن ذكر بعد الفراغ من القراءة قبل الركوع كبر. وهل يعيد القراءة؟ إشكال ينشأ: من أنها وقعت موقعها، ومن تقديم التكبير. وللشافعي قولان: ففي القديم: لا يسقط التكبير لو نسيه، ويقطع القراءة ويكبر، ثم يستأنف القراءة، ولا يبني، لانه قطع القراءة بغيرها متعمداً، وإن ذكر بعد الفراغ كبر، ولا تجب إعادة

القراءة لكن تستحب، لتكون القراءة بعد التكبيرات. وفي الجديد: يسقط التكبير (٢).
إذا عرفت هذا، فعلى ما اخترناه من تأخير التكبير لو نسيه أو بعضه ثم ذكر قبل
الركوع أتى به، لأنه محله. وإن ذكر بعد الركوع، لم يلتفت، لفوات محله، ولا يقضيه،
سواء قلنا بوجوبه أو استحبابه، عملاً بالأصل، وبه قال الشافعي (٣). وقال أبو حنيفة: يأتي
بها راعياً (٤). وقال الشيخ: يقضيها (٥). والوجه: ما تقدم.

-
- (١) المجموع ٥: ٧، فتح العزيز ٥: ٤٩.
(٢) المجموع ٥: ١٨، فتح العزيز ٥: ٦١، حلية العلماء ٢: ٢٥٧.
(٣) المجموع ٥: ١٨، فتح العزيز ٥: ٦١، السراج الوهاج: ٩٥ - ٩٦، مغني المحتاج ١: ٣١١.
(٤) بدائع الصنائع ١: ٢٧٨، فتح العزيز ٥: ٦١، المغني ٢: ٢٣٩، الشرح الكبير ٢: ٢٥٦.
(٥) المبسوط للطوسي ١: ١٧١.
(*)

[١٣٢]

مسألة ٤٤٤: ويستحب رفع اليدين مع كل تكبيرة عند علمائنا، وبه قال عطاء وأبو حنيفة
الشافعي وأحمد (١) - لأن النبي عليه السلام قال: (لا ترفع الايدي إلا في سبعة مواطن)
وذكر من جملتها تكبيرات العيد (٢). ومن طريق الخاصة: قول يونس: سألته عليه السلام
عن تكبير العيدين، فقال: "يرفع يديه مع كل تكبيرة" (٣). ولأنه تكبير في الصلاة،
فاستحب رفع اليدين به (٤) كاليومية.
وقال مالك والثوري: لا يرفعهما في غير تكبيرة الاحرام، لأنها تكبيرات في أثناء
الصلاة، فأشبهت تكبيرات السجود (٥). والحكم في الاصل ممنوع، كما تقدم.

فروع:

- أ: لو شك في عدد التكبير وهو قائم بنى على اليقين.
ب: لو قدمها على القراءة ناسياً، أعاد على الرواية الاخرى (٦)، لأن موضعها باق.
ج: لو أدرك المأموم بعض التكبيرات مع الامام أتم مع نفسه قبل أن يركع ثم يدرك
الامام، فإن خاف فوت ركوع الامام كبر بغير قنوت، فإن خاف الفوت تركها وقضى
بعد التسليم عند الشيخ (٧). وعلى ما اخترناه فلا قضاء.

- (١) المبسوط للسرخسي ٢: ٣٩، الام ١: ٢٣٧، المجموع ٥: ٢١، الوجيز ١: ٧٠، فتح العزيز ٥: ٥١، السراج الوهاج: ٩٥، المغني ٢: ٢٣٧، الشرح الكبير ٢: ٢٤٩.
- (٢) لم نعثر عليه في المصادر الحديثة المتوفرة لدينا، وجاء في الهداية للمرعيناني ١: ٨٦، والمبسوط للسرخسي ٢: ٣٩.
- (٣) التهذيب ٢: ٢٨٨ / ٨٦٦.
- (٤) في " ش " والطبعة الحجرية زيادة: مع كل تكبيرة.
- (٥) المدونة الكبرى ١: ١٦٩، الشرح الصغير ١: ١٨٨، المجموع ٥: ٢١، فتح العزيز ٥: ٥١، المغني ٢: ٢٣٧، الشرح الكبير ٢: ٢٤٩.
- (٦) وهي رواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام، وتقدمت في المسألة ٤٤٠.
- (٧) المبسوط للطوسي ١: ١٧١.
- (*)

[١٣٣]

وقال الشافعي: إذا أدرك مع الامام البعض كبر ما فاتته على القديم من أنه لا يسقط التكبير لو نسيه حتى قرأ - وبه قال أبوحنيفة (١) - وكذا لو أدركه وهو يقرأ فإنه يكبر، وعلى الجديد: لا يكبر ما فاتته (٢).

د: لو أدرك الامام وهو راع، كبر وركع معه، ولا يقضي التكبير - وبه قال الشافعي وأحمد وأبيوسف (٣) - لأنه ذكر فات محله، فيفوت بفواته، كذكر الركوع. وعلى قول الشيخ: يقضي. وبه قال أبوحنيفة ومحمد. لكن الشيخ يقول: يقضي بعد الصلاة التكبير (٤). وأبوحنيفة ومحمد يقولان: يقضيه في الركوع، لان الركوع بمنزلة القيام، لأنه يدرك به الركعة (٥). وهو ممنوع، لتغاير الفعلين.

ه: لو كبر تكبيرات العيد قبل القراءة عند من قال بالتقديم، ثم شك هل نوى مع التكبيرة الاولى نية الافتتاح أم لا، فالوجه: أنه لا يلتفت، لأنه شك في شئ بعد انتقاله عنه.

وقال الشافعي: لم يكن داخلا في الصلاة، فيكبر وينوي الافتتاح (٦).

فإن شك هل نوى مع الاولى أو مع الاخيرة، بنى على أنه نوى مع الاولى، لما تقدم.

- (١) بدائع الصنائع ١: ٢٧٨، فتح العزيز ٥: ٦١.
- (٢) المجموع ٥: ١٩، فتح العزيز ٥: ٦١، حلية العلماء ٢: ٢٥٧.
- (٣) المجموع ٥: ١٩، فتح العزيز ٥: ٦١، المغني ٢: ٢٣٩، الشرح الكبير ٢: ٢٥٦، بدائع الصنائع ١: ٢٧٨.
- (٤) المبسوط للطوسي ١: ١٧١.
- (٥) بدائع الصنائع ١: ٢٧٨، فتح العزيز ٥: ٦١.
- (٦) الام ١: ٢٣٧، المجموع ٥: ١٨، فتح العزيز ٥: ٥١.
- (*)

وعند الشافعي يبني على أنه نوى مع الاخيرة (١).

مسألة ٤٤٥: وتتعين الفاتحة في كل ركعة إجماعاً ممن يوجبها في الصلوات. وتجب سورة أخرى في كل ركعة ولا يجب تعيينها إجماعاً كغيرها من الصلوات، لكن اختلفوا في الأفضل، فلعلمائنا قولان:

أحدهما: أن يقرأ في الأولى بعد الحمد " الأعلى " وفي الثانية بعدها " الشمس "، لقول الباقر عليه السلام: " يقرأ في الأولى سبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية: والشمس وضحاها " (٣).

والثاني: في الأولى بـ " الشمس " وفي الثانية بـ " الغاشية " (٤)، لرواية معاوية بن عمار قال: سألته، إلى أن قال: " ثم يقرأ فاتحة الكتاب، ثم يقرأ: والشمس وضحاها " ثم قال: " ثم يقوم فيقرأ: فاتحة الكتاب، وهل أتاك حديث الغاشية " (٥). وللشيخ كالقولين (٦). وقال الشافعي: في الأولى بـ " ق " وفي الثانية بـ " القمر " لقول أبي وقد لما سأله عمر عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله، في العيدين: كان رسول الله صلى الله عليه وآله، يقرأ بـ " ق والقرآن المجيد " و " اقتربت

(١) المجموع ٥: ١٨، فتح العزيز ٥: ٥١.
 (٢) قال به الصدوق في الفقيه ١: ٣٢٤، وابن حمزة في الوسيلة: ١١١، وابن إدريس في السرائر: ٧٠.
 (٣) التهذيب ٣: ١٣٢ / ٢٨٨، الاستبصار ١: ٤٤٩ / ١٧٣٨.
 (٤) قال به المفيد في المقنعة: ٣٢، والسيد المرتضى في جمل العلم والعمل ضمن رسائله ٣: ٤٤، وأبوالصلاح الحلبي في الكافي في الفقه: ١٥٢ - ١٥٤، وابن البراج في المهذب ١: ١٢٢، وابن زهرة في الغنية (الجوامع الفقهية): ٤٩٩ - ٥٠٠.
 (٥) الكافي ٣: ٤٦٠ / ٣، التهذيب ٣: ١٢٩ / ٢٧٨، الاستبصار ١: ٤٤٨ / ١٧٣٣.
 (٦) ذهب إلى القول الأول في المبسوط ١: ١٧٠، والنهاية: ١٣٥.
 وإلى القول الثاني في الخلاف ١: ٦٦٢ المسألة ٤٢٤.
 (*)

الساعة " (١)(٢). وقال مالك وأحمد: يقرأ في الأولى بـ " سبح اسم " وفي الثانية بـ " الغاشية " لرواية نعمان بن بشير: أن النبي صلى الله عليه وآله، كان يقرأ بذلك في

العيدين والجمعة (٣) (٤).

وقال أبوحنيفة: ليس بعض السور أولى من بعض، لقوله تعالى: { فاقروا ما تيسر
{(٥)(٦). وفعل النبي صلى الله عليه وآله، غير ما ذكرناه لا ينافي ما قلناه من
الاستحباب. والمراد من الآية: صلوا ما تيسر من الصلاة.

مسألة ٤٤٦: ويستحب الجهر بالقراءة في العيد إجماعاً، لأن النبي عليه السلام فعل
ذلك.

ونقل الجمهور عن علي عليه السلام: أنه كان إذا قرأ في العيد أسمع من يليه، ولم يجهر
ذلك الجهر (٧). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " يجهر الامام

-
- (١) صحيح مسلم ٢: ٦٠٧ / ٨٩١، سنن أبي داود ١: ٣٠٠ / ١١٥٤، سنن ابن ماجه ١: ٤٠٨ / ١٢٨٢،
سنن الترمذي ٢: ٤١٥ / ٥٢٤، سنن النسائي ٢: ١٨٤، موطأ مالك ١: ١٨٠ / ٨، سنن الدار قطني ٢: ٤٥ /
١١، سنن البيهقي ٣: ٢٩٤.
(٢) الام ١: ٢٢٧، المجموع ٥: ١٨، مختصر المزني: ٣١، فتح العزيز ٥: ٥٠، كفاية الاخير ١: ٩٥، السراج
الوهاج: ٩٦، المغني ٢: ٢٢٥، الشرح الكبير ٢: ٢٥٢.
(٣) سنن ابن ماجه ١: ٤٠٨ / ١٢٨١، سنن الدارمي ١: ٣٧٧، سنن الترمذي ٢: ٤١٣ / ٥٣٣، سنن
النسائي ٢: ١٨٤ و ١٩٤، سنن البيهقي ٢: ٢٩٤.
(٤) بداية المجتهد ١: ٢١٧، المغني ٢: ٢٣٥، الشرح الكبير ٢: ٢٥٢، فتح العزيز ٥: ٥٠.
(٥) المزمّل: ٢٠.
(٦) بدائع الصنائع ١: ٢٧٧، المغني ٢: ٢٢٥، الشرح الكبير ٢: ٢٥٢، فتح العزيز ٥: ٥٠.
(٧) المغني ٢: ٢٣٤، الشرح الكبير ٢: ٢٥٢، مصنف ابن أبي شيبة ٢: ١٨٠، سنن البيهقي ٢: ٢٩٥.
(*)

[١٣٦]

بالقراءة " (١). ولأنها صلاة عيد، فأشبهت الجمعة. ويستحب أن يدعو بدعاء الاستفتاح
عقب تكبيرة الاحرام، وهو: " وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض " إلى آخره،
كغيرها من الفرائض، فإذا فرغ تعوذ ثم قرأ.

مسألة ٤٤٧: تجب الخطبتان بعد الصلاة، وقد أجمع المسلمون كافة على أنهما بعد
الصلاة إلا بني أمية، فإن عثمان ومروان وابن الزبير خطبوا قبل الصلاة (٢). وهو
خلاف الاجماع، ومخالفة لسنة النبي عليه السلام، وسنة خلفائه. وروى طارق بن شهاب
قال: قدم مروان الخطبة قبل الصلاة، فقام رجل فقال: خالفت السنة، كانت الخطبة بعد
الصلاة. فقال: ترك ذلك يا أبا فلان، فقال أبوسعيد الخدري: أما هذا فقد قضى ما عليه،

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: (من رأى منكم منكراً فليذكره بيده، فمن لم يستطع فليذكره بلسانه، فمن لم يستطع فليذكره بقلبه، وذلك أضعف الايمان)(٣).
ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " الخطبة بعد الصلاة وإنما أحدثها قبل الصلاة عثمان"(٤).

-
- (١) التهذيب ٣: ١٣٠ / ٢٨٢.
(٢) صحيح البخاري ٢: ٢٢، سنن البيهقي ٣: ٢٩٦ - ٢٩٧، المستدرک للحاكم ١: ٢٩٦ وانظر المغني ٢: ٢٣٩، الشرح الكبير ٢: ٢٤٢، المنتقى للباقي ١: ٣١٦.
(٣) مسند أبي داود الطيالسي: ٢٩٢ / ٢١٩٦.
(٤) الكافي ٣: ٤٦٠ / ٣، التهذيب ٣: ١٢٩ / ٢٧٨.
(*)

[١٣٧]

فروع:

أ: الخطبتان هنا كما هي في الجمعة بإجماع العلماء، إلا أنه ينبغي أن يذكر في خطبته ما يتعلق بالفطرة ووجوبها، وشرائطه، وقدر المخرج، وجنسه، ومستحقه، ووقته. وفي الاضحى: حال الاضحية وما يتعلق بها، واستحبابها، وما يجرى فيها، ووقت ذبحها، وكيفية تفريقها، وغير ذلك، لان النبي صلى الله عليه وآله، قال في خطبته: (من ذبح قبل أن يصلي فإنما هو شاة لحم عجله لاهله، ليس من النسك في شيء، ومن ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى، ومن ذبح بعد الصلوة فقد تم نسكه، وقد أصاب سنة المسلمين)(١).

ب: ينبغي أن يخطب قائماً، لان جابراً قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله، يوم فطر أو أضحى، فخطب قائماً ثم قعد ثم قام(٢).

ومن طريق الخاصة: قول أحدهما عليهما السلام: " الصلاة قبل الخطبتين، يخطب قائماً، ويجلس بينهما"(٣). ولانها صلاة عيد، فأشبهت خطبة الجمعة.

ج: يجلس بينهما، لما تقدم من الحديثين(٤). وهل القيام والجلوس واجبان؟ إشكال ينشأ: من أصالة البراءة، ومن الامر بالقيام، وهو ظاهراً للوجوب. وقد روى الجمهور عن علي عليه السلام، أنه صلى يوم عيد فبدأ

-
- (١) صحيح البخاري ٢: ٢١ و ٧: ١٢٨ و ١٢٢، صحيح مسلم ٣: ١٥٥١ / ١٩٦٠ و ١٥٥٢ / ١٩٦١ و ١٥٥٣ / ٧، سنن النسائي ٧: ٢٢٤، مسند أحمد ٤: ٢٨٢ و ٣١٢، وانظر المغني ٢: ٢٤١.
(٢) سنن النسائي ٣: ١٨٦، سنن ابن ماجه ١: ٤٠٩ / ١٢٨٩.
(٣) المغني: ٢١٤.
(٤) تقدا في الفرع " ب ".
(*)

[١٣٨]

بالصلاة قبل الخطبة، ثم خطب على دابته (١).
د: ينبغي للامام إذا صعد المنبر أن يبدأ بالسلام كما قلنا في الجمعة، فإذا سلم فهل يجلس جلسة خفيفة قبل الخطبة؟ احتمال ينشأ: من المساواة لخطبة الجمعة فيجلس للاستراحة عن تعب الصعود، وللتأهب للخطبة وتأهب الناس لاستماعها. ومن أن الجلوس في الجمعة لانتظار الاذان، وهو منفي هنا.
ه: قال أصحابنا: الخطبة هنا كالخطبة في الجمعة. وظاهره: عدم استحباب التكبير وإن كان التكبير في نفسه حسنا، إلا أن المنع من اعتقاد مشروعيته هنا بالخصوصية. وقال الشافعي: أول ما يبدأ في الخطبة الأولى بالتكبير تسع مرات، وفي الثانية سبع مرات نسقا (٢). قال أصحابه: وليس التكبير من الخطبة.
و: الخطبتان واجبتان كما قلنا، للامر، وهو للوجوب. وقال الجمهور: بالاستحباب (٤) ز: لا يجب حضورهما ولا استماعهما إجماعا - ولهذا أخرجنا عن الصلاة ليتمكن المصلي من تركهما - بل يستحب. روى عبدالله بن السائب أن النبي صلى الله عليه وآله، قال بعد صلاته: (إنا نخطب، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب

-
- (١) المغني ٢: ٢٤١، الشرح الكبير ٢: ٢٥٨، مصنف ابن أبي شيبة ٢: ١٨٩، سنن البيهقي ٣: ٢٩٨.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١٢٧، المجموع ٥: ٢٣، الوجيز ١: ٧٠، فتح العزيز ٥: ٥٣، حلية العلماء ٢: ٢٥٨.
(٣) المجموع ٥: ٢٣، وراجع: حلية العلماء ٢: ٢٥٩.
(٤) المهذب للشيرازي ١: ١٢٧، المجموع ٥: ٢٣، المغني ٢: ٢٤١، الشرح الكبير ٢: ٢٥٧.
(*)

[١٣٩]

فليذهب(١).

ح: يستحب للنساء استماع الخطبتين كالرجال، لان النبي عليه السلام، لما صلى العيد قام متوكئا على بلال، فأمر بتقوى الله، وحث على طاعته، ووعظ الناس فذكرهم، ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن وذكرهن(٢).ومن طريق الخاصة: ما روت أم عطية، قالت: كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد حتى نخرج البكر والحيض يرجون بركة ذلك اليوم(٣). إذا عرفت هذا، فالاولى بالشواب أن لا يخرجن من بيوتهن، لقول الصادق عليه السلام: " لا يخرجن، وليس على النساء خروج، أقلوا لهن من الهيئة حتى لا يسألن الخروج " (٤).وقد وردت رخصة بذلك للتعرض للرزق.روى عبدالله بن سنان قال: إنما رخص رسول الله صلى الله عليه وآله، للعواتق في الخروج في العيدين للتعرض للرزق(٥).

(١) سنن النسائي ٣: ١٨٥، سنن أبي داود ١: ٣٠٠ / ١١٥٥، سنن ابن ماجة ١: ٤١٠ / ١٢٩٠، المستدرک للحاکم ١: ٢٩٥، سنن الدار قطني ٢: ٥٠ / ٣٠، سنن البيهقي ٣: ٣٠١.
(٢) صحيح البخاري ٢: ٢٣ و ٢٦ و ٢٧، صحيح مسلم ٢: ٦٠٢ / ٨٨٥، سنن النسائي ٣: ١٨٦، سنن الدارمي ١: ٣٧٧، سنن أبي داود ١: ٢٩٧ / ١١٤١.
(٣) أوردها المحقق في المعتمر: ٢١٢ بعد نقل حديث من طريق الخاصة بعنوان ما روي.
(٤) التهذيب ٣: ٢٨٩ - ٢٩٠ / ٨٧٢.
(٥) التهذيب ٣: ٢٨٧ / ٨٥٨.
(*)

المطلب الثاني: في سننها ولو احقها.

مسألة ٤٤٨ يستحب الغسل يوم الفطر والاضحى - وقد تقدم (١) - بلا خلاف، لان عليا عليه السلام كان يغتسل في الفطر والاضحى (٢). ووقته بعد طلوع (٣) الفجر، لانه مضاف إلى اليوم، وهو أحد قولي الشافعي واحمد. والثاني لهما: يجوز قبل الفجر، لان الصلاة تفعل بعد طلوع الشمس، فيضيق وقته، بخلاف الجمعة (٤) ونمنع التصديق. وللشافعي قولان على التقديم: هل يجوز من أول الليل أو بعد نصفه؟ (٥).

ونحن عندنا يستحب غسلان: أحدهما ليلا، والثاني نهارا. ويستحب لمن يريد حضور العيد ومن لا يريده إجماعا، لانه يوم زينة، بخلاف الجمعة عند من خصه بالحضور، لانه للاجتماع خاصة.

مسألة ٤٤٩: ويستحب أن يتطيب ويلبس أحسن ثيابه، ويتعمم شتاء وصيفا بالاجماع. قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (ما على أحدكم أن يكون له ثوبان سوى ثوبي مهنته لجمعته وعيده) (٦).

(١) تقدم في المسألة ٢٧٤ من كتاب الطهارة.
(٢) ترتيب مسند الشافعي ١: ١٥٢ / ٤٤٠، وانظر الام ١: ٢٣١.
(٣) كلمة " طلوع " لم ترد في " ش ".
(٤) المهذب للشيرازي ١: ١٢٦، المجموع ٥: ٧، فتح العزيز ٥: ٢١، المغني ٢: ٢٢٩، الشرح الكبير ٢: ٢٢٧.
(٥) المجموع ٥: ٧، حلية العلماء ٢: ٢٥٤.
(٦) أورده نسا ابنا قدامة في المغني ٢: ٢٢٨، والشرح الكبير ٢: ٢٣٠، وفي سنن ابن ماجه ١: (*).

[١٤١]

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام، في قوله تعالى: {خذوا زينتكم عند كل مسجد} (١) قال "العيدان والجمعة" (٢). وقال عليه السلام: "يجهر الامام بالقراءة، ويعتم شاتيا وقائظا" وقال: "إن النبي صلى الله عليه وآله، كان يفعل ذلك (٣)."

مسألة ٤٥٠: يستحب الاصحار بالصلاة، إلا بمكة عند علمائنا - وبه قال علي عليه السلام، والاوزاعي وأحمد وابن المنذور وأصحاب الرأي (٤) - لان النبي صلى الله

عليه وآله، كان يخرج إلى المصلى، ويدع مسجده (٥). ولا يترك النبي عليه السلام،
الأفضل مع قربه، ويتكلف فعل الناقص مع بعده. ولم ينقل أنه عليه السلام، صلى العيد
بمسجده إلا لعذر (٦). ولأنه إجماع المسلمين، فإن الناس في كل عصر ومصر يخرجون
إلى المصلى فيصلون العيد مع سعة المساجد وضيقها، وكان النبي صلى الله عليه وآله،
يصلى في المصلى (٧)، مع شرف مسجده. وقيل لعلي عليه السلام: قد اجتمع في المسجد
ضعفاء الناس فلو

-
- ٣٤٨ / ١٠٩٦ و ١٠٩٥، وسنن أبي داود ١: ٢٨٢ / ١٠٧٨، والموطأ ١: ١١٠ / ١٧ بدون (وعيده).
(١) الاعراف: ٣٠.
(٢) الكافي ٣: ٤٣٤ / ٨، التهذيب ٣: ٢٤١ / ٦٤٧.
(٣) التهذيب ٣: ١٣٠ / ٢٨٢.
(٤) المغني ٢: ٢٣٩، الشرح الكبير ٢: ٢٣٩، زاد المستنقع: ٢٠، المحرر في الفقه ١: ١٦١، شرح فتح
القدير ٢: ٤١٠.
(٥) صحيح البخاري ٢: ٢٢، سنن النسائي ٣: ١٨٧، سنن أبي داود ١: ٣٠١ / ١١٥٨، سنن الدار قطني
٢: ٤٤ / ٦، سنن البيهقي ٣: ٢٨٠.
(٦) سنن ابن ماجه ١: ٤١٦ / ١٣١٣، سنن أبي داود ١: ٣٠١ / ١١٦٠، المستدرک للحاکم ١: ٣٩٥.
(٧) صحيح البخاري ٢: ٢٢، سنن النسائي ٣: ١٨٧، سنن أبي داود ١: ٣٠١ / ١١٥٨، سنن الدار قطني
٢: ٤٤ / ٦، سنن البيهقي ٣: ٢٨٠.
(*)

[١٤٢]

صليت بهم في المسجد، فقال: "أخالف السنة إذا، ولكن نخرج إلى المصلى" واستخلف
من يصلي بهم في المسجد أربعاً (١).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: "يخرج الإمام البر حيث ينظر إلى
آفاق السماء، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله، يخرج إلى البقيع فيصلى بالناس
" (٢).

وأما استثناء مكة: فلقول الصادق عليه السلام: "السنة على أهل الامصار أن يبرزوا من
أمصارهم في العيدين، إلا أهل مكة فإنهم يصلون في المسجد (٣) " (٤). ولتمييزه عن
غيره من المساجد بوجوب التوجه إليه من جميع الآفاق، فلا يناسب الخروج عنه. وقال
الشافعي: إن كان مسجد البلد واسعاً، كانت الصلاة فيه أولى، لأن أهل مكة يصلون في
المسجد الحرام، ولأن المسجد خير البقاع وأطهرها، وإن كان ضيقاً لا يسع الناس، خرج

إلى المصلى(٥). ونحن قد بينا استحباب الصلاة بمكة في مسجدها دون غيرها.
ولو كان هناك مطرا، استحب أن يصلي في المسجد، لان النبي صلى الله عليه وآله،
صلى في مسجده يوم مطر(٦).

-
- (١) أورده ابنا قدامة في المغني ٢: ٢٣٠، والشرح الكبير ٢: ٢٤٠ وانظر أيضا: مصنف ابن أبي شيبة ٢: ١٤٨، وسنن البيهقي ٣: ٣١٠.
(٢) الكافي ٣: ٤٦٠، التهذيب ٣: ١٢٩ / ٢٧٨.
(٣) في المصدر: المسجد الحرام.
(٤) الكافي ٣: ٤٦١ / ١٠، التهذيب ٣: ١٢٨ / ٣٠٧.
(٥) المهذب للشيرازي ١: ١٢٥، المجموع ٥: ٥، مغني المحتاج ١: ٣١٢، فتح الوهاب ١: ٨٣، كفاية
الاخبار ١: ٩٦.
(٦) سنن ابن ماجة ١: ٤١٦ / ١٣١٣، سنن أبي داود ١: ٣٠١ / ١١٦٠، المستدرک للحاكم ١: ٢٩٥.
(*)

[١٤٣]

إذا ثبت هذا، فانه لا ينبغي للامام أن يخلف أحدا يصلي العيدين في المساجد بضعفة
الناس، لان العاجز تسقط عنه، فيصليها مستحبا. ولقول الباقر عليه السلام: " قال الناس
لامير المؤمنين عليه السلام: ألا تخلف رجلا يصلي العيدين بالناس؟ فقال: " لا أخالف
السنة " (١). وقال الشافعي: يستحب ذلك، لان عليا عليه السلام، استخلف أبا مسعود
يصلي بهم في المسجد(٢). وهو ممنوع، لان عليا عليه السلام، قيل له: لو أمرت من
يصلي بضعفة الناس هونا(٣) في المسجد الاكبر، قال: " إني إن أمرت رجلا يصلي
أمرته أن يصلي بهم أربعا " رواه الجمهور(٤).

مسألة ٤٥١: ويستحب الخروج ماشيا على سكينه ووقار، ذاكرا، بإجماع العلماء، لان
النبي صلى الله عليه وآله، لم يركب في عيد ولا جنازة(٥). وقال علي عليه السلام: " من
السنة أن تأتي العيد ماشيا، وترجع ماشيا " (٦). وأن يكون حافيا، لانه أبلغ في الخضوع،
لان بعض الصحابة كان يمشي إلى الجمعة حافيا، وقال: سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله،

- (١) التهذيب ٣: ١٣٧ / ٣٠٢.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١٢٥، المجموع ٥: ٥، فتح العزيز ٥: ٤١، مغني المحتاج ١: ٣١٣.
(٣) هونا: أي تخفيفا أو تسهيلا.
(٤) أورده ابن قدامة في المغني ٢: ٢٣٠ نقلا عن سنن سعيد بن منصور.
(٥) أورده الشافعي في الام ١: ٢٢٣، والنووي في المجموع ٥: ١٠، وابن قدامة في المغني ٢: ٣٣١، وقال ابن حجر العسقلاني في التلخيص الحبير ٥: ٤١: هذا الحديث لا أصل له.
(٦) أورده المحقق الحلبي في المعتمر: ٢١٢ وفي مصنف ابن أبي شيبة ٢: ١٦٣ وسنن الترمذي ٢: ٤١٠ / ٥٣٠ وسنن ابن ماجه ١: ٤١١ / ١٢٩٦ وسنن البيهقي ٣: ٢٨١ إلى قوله: " العيد ماشيا ".
(*)

[١٤٤]

يقول: (من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمهما الله على النار)(١).ومشى الرضا عليه السلام، إلى المصلى حافيا(٢).ولو كان هناك عذر يمنع المشي، جاز الركوب إجماعا.وفي العود يستحب المشي أيضا إلا من عذر، لان النبي عليه السلام كان يخرج إلى العيد ماشيا ويرجع ماشيا(٣).ولما تقدم(٤) في حديث علي عليه السلام. مسألة ٤٥٢: وقت الخروج إلى العيد بعد طلوع الشمس، لان النبي صلى الله عليه وآله، كان يخرج في يوم الفطر والاضحى، فأول شئ يبدأ به الصلاة(٥).ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " فإذا طلعت خرجوا"(٦).وقال سماعة: سألته عن الغدو إلى المصلى في الفطر والاضحى، فقال: " بعد طلوع الشمس"(٧).وقال الشافعي: يستحب لغير الامام التكبير ليأخذ الموضع(٨).ويستحب أن يسجد على الارض، لان الصادق عليه السلام، أتى بخمرة يوم الفطر فأمر بردها، وقال: " هذا يوم كان رسول الله صلى الله عليه

-
- (١) صحيح البخاري ٢: ٩، سنن الترمذي ٤: ١٧٠ / ١٦٣٢، سنن النسائي ٦: ١٤، سنن الدارمي ٢: ٢٠٢، مسند أحمد ٣: ٤٧٩.
(٢) الكافي ١: ٤٠٨ / ٧، الارشاد للمفيد: ٣١٢ - ٣١٣، عيون أخبار الرضا ٢: ١٤٩ / ٢١.
(٣) سنن ابن ماجه ١: ٤١١ / ١٢٩٤ و ١٢٩٥، سنن البيهقي ٣: ٢٨١.
(٤) تقدم في المسألة نفسها.
(٥) صحيح البخاري ٢: ٢٢، صحيح مسلم ٢: ٦٠٥ / ٨٨٩، سنن النسائي ٣: ١٨٧.
(٦) المعتمر: ٢١٠، وفي الكافي ٣: ٤٥٩ / ١، والتهذيب ٢: ١٢٩ / ٢٧٦ عن الامام الباقر عليه السلام.
(٧) التهذيب ٣: ٢٨٧ / ٨٥٩.
(٨) المجموع ٥: ١٠.
(*)

[١٤٥]

وآله يحب أن ينظر إلى آفاق السماء، ويضع جبهته على الأرض" (١).
مسألة ٤٥٣: يستحب أن يطعم في الفطر قبل خروجه، فيأكل شيئاً من الحلوة، وبعد
عوده في الاضحى مما يضحى به - وهو قول أكثر العلماء (٢) - لان النبي صلى الله
عليه وآله، كان لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم، ولا يطعم يوم الاضحى حتى
يرجع (٣). وقال ابن المسيب: كان المسلمون يأكلون يوم الفطر قبل الصلاة ولا يفعلون
ذلك يوم النحر (٤).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: "أطعم يوم الفطر قبل أن تصلي ولا
تطعم يوم الاضحى حتى ينصرف الامام" (٥). ولان الصدقة قبل الصلاة فاستحب الاكل
ليشارك المساكين فيه، بخلاف الاضحى، لان الصدقة فيه بالاضحية بعدها. ولان الفطر
واجب، فاستحب تعجيله، لاطهار المبادرة إلى طاعة الله تعالى، وليتميز عما قبله من
وجوب الصوم وتحريم الاكل، بخلاف يوم النحر حيث لم يتقدمه صوم واجب وتحريم
الاكل، فاستحب تأخير الاكل منه ليطعم عن الفطر.

وقال أحمد: إن كان له ذبح، أخر، وإلا فلا يبالي أن يطعم قبل خروجه (٦).

-
- (١) الكافي ٣: ٤٦١ / ٧، التهذيب ٣: ٢٨٤ / ٨٤٦.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١٢٦، المجموع ٥: ٦، المغني ٢: ٢٢٩، الشرح الكبير ٢: ٢٢٦، بداية المجتهد
١: ٢٢٢.
(٣) سنن الترمذي ٢: ٤٢٦ / ٥٤٢، سنن الدار قطني ٢: ٤٥ / ٧، المستدرک للحاكم ١: ٢٩٤، سنن
البيهقي ٣: ٢٨٢.
(٤) مختصر المزني: ٣١٠.
(٥) الكافي ٤: ١٦٨ / ٢، التهذيب ٣: ١٢٨ / ٣١٠.
(٦) المغني ٢: ٢٢٩، الشرح الكبير ٢: ٢٢٧.
(*)

[١٤٦]

وليس بشيء. نعم لو لم يقدر على الصبر، جاز أن يطعم قبل الخروج، للعذر.
قال الباقر عليه السلام: "لا تأكل يوم الاضحى إلا من أضحيتك إن قويت، وإن لم تقو
فمعدور" (١).

إذا ثبت هذا، فإنه يستحب أن يأكل في الفطر شيئاً من الحلوة، لان النبي عليه السلام قلما

كان يخرج يوم الفطر حتى يأكل تمرات ثلاثا أو خمسا أو سبعا، وأقل من ذلك أو أكثر (٢).

مسألة ٤٥٤: الاذان والاقامة في صلاة العيدين بدعة عند علمائنا أجمع، وهو قول علماء الامصار (٣)، لان جابر بن سمرة قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وآله، غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة (٤). ومن طريق الخاصة: قول إسماعيل بن جابر: سألت الصادق عليه السلام صلاة العيدين هل فيهما أذان وإقامة؟ قال: " لا، ولكن ينادى الصلاة، ثلاث مرات " (٥). وروى أن ابن الزبير أذن وأقام لصلاة العيدين (٦). قال ابن المسيب: أول من أذن لصلاة العيد معاوية (٧)، لانها صلاة يسن لها الاجتماع، فسن لها الاذان، كالجمعة.

-
- (١) الفقيه ١: ٣٢١ / ١٤٦٩.
(٢) المستدرک للحاکم ١: ٣٩٤، سنن البيهقي ٣: ٢٨٣.
(٣) المهذب للشيرازي ١: ١٢٧، المجموع ٥: ١٤، المغني ٢: ٣٣٤، الشرح الكبير ٢: ٢٤١، المنتقى للباجي ١: ٢١٥، القوانين الفقهية: ٨٤، بدائع الصنائع ١: ٢٧٦.
(٤) صحيح مسلم ٢: ٦٠٤ / ٨٨٧، سنن الترمذي ٢: ٤١٢ / ٥٣٢، سنن أبي داود ١: ٢٩٨ / ١١٤٨.
(٥) الفقيه ١: ٣٢٢ / ١٤٧٣، التهذيب ٣: ٢٩٠ / ٨٧٣.
(٦) المجموع ٥: ١٤، المغني ٢: ٣٣٤، الشرح الكبير ٢: ٢٤١.
(٧) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ١٦٩، عمدة القاري ٦: ٢٨٢.
(*)

[١٤٧]

وهو غلط، لانه قياس مناف للاجماع.

فرعان:

الاول: ينبغي أن يقول المؤذن عوض الاذان: الصلاة، ثلاثا، لما تقدم (١) في حديث الصادق عليه السلام، وبه قال الشافعي وأكثر الفقهاء (٢). وقال أحمد: لا يستحب شئ من الالفاظ، لقول جابر: لا أذان ولا إقامة يوم الفطر، ولا نداء، ولا شئ، لا نداء يومئذ ولا إقامة (٣) (٤). وهو مصروف إلى النداء المعهود للصلاة، وهو الاذان. وقول جابر ليس حجة، بل ضده أولى، لان التنبيه على الصلاة مطلوب للشارع، إذ قد يخفى اشتغال الامام بالصلاة.

الثاني: لو قال: الصلاة جامعة، أو هلموا إلى الصلاة، جاز، لكن الافضل أن يتوقى ألفاظ

الاذان، مثل: حي على الصلاة.

مسألة ٤٥٥: لا ينقل المنبر من موضعه، بل يعمل منبر من طين، لأن النبي صلى الله عليه وآله، لم ينقله. وقال الصادق عليه السلام: " لا يحرك المنبر من موضعه، ولكن يصنع شبه المنبر من طين يقوم عليه فيخطب الناس" (٥). وعليه إجماع العلماء.

مسألة ٤٥٦: يستحب التكبير في عيد الفطر عند أكثر علمائنا (٦) - وبه

-
- (١) تقدم في المسألة ٤٥٤.
(٢) المجموع ٥: ١٤، حلية العلماء ٢: ٢٥٤، فتح الباري ٢: ٣٦٢، إرشاد الساري ٢: ٢١١.
(٣) صحيح مسلم ٢: ٦٠٤ / ٨٨٦، سنن البيهقي ٢: ٢٨٤.
(٤) المغني ٢: ٢٣٤، الشرح الكبير ٢: ٢٤١.
(٥) الفقيه ١: ٣٣٢ / ١٤٧٣، التهذيب ٣: ٢٩٠ / ٨٧٣.
(٦) منهم: الشيخ الطوسي في المبسوط ١: ١٦٩، والقاضي ابن البراج في المهذب ١: ١٢٣، وسلا في المراسم: ٧٨، والمحقق في المعتمد: ٢١٢.
(*)

[١٤٨]

قال الشافعي ومالك وأحمد وأبو حنيفة في رواية (١) - لقوله تعالى: { وتكلموا العدة وتكبروا الله على ما هداكم } (٢). قال المفسرون: لتكلموا عدة صوم رمضان، وتكبروا الله عند إكماله على ما هداكم (٣).

ولأن عبدالله بن عمر روى أن النبي صلى الله عليه وآله، كان يخرج يوم الفطر والاضحى رافعا صوته بالتكبير (٤). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " أما إن في الفطر تكبيرا ولكنه مسنون (٥) " (٦). وكان علي عليه السلام يكبر، وكذا باقي الصحابة (٧). وقال بعض علمائنا: بوجوبه - وبه قال داود الظاهري (٨) - للآية (٩) (١٠). وليست أمرا، بل هي إخبار عن إرادته تعالى في قوله: { يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وتكلموا العدة وتكبروا الله على ما هداكم } (١١).

-
- (١) المهذب للشيرازي ١: ١٢٨، المجموع ٥: ٣٢، المنتقى للباقي ١: ٣٢١، التنوير ١: ٢٣٤، الكافي في فقه أهل المدينة: ٧٧، المغني ٢: ٢٢٥، الشرح الكبير ٢: ٢٦٢، حلية العلماء ٢: ٢٦١.
(٢) البقرة: ١٨٥.
(٣) حكاة عن بعض أهل العلم، ابنا قدامة في المغني ٢: ٢٢٦، والشرح الكبير ٢: ٢٦٢.

- (٤) سنن الدارقطني ٢: ٤٤ / ٦، سنن البيهقي ٣: ٢٧٩.
 (٥) في " ش " والطبعة الحجرية: مستحب.
 (٦) الكافي ٤: ١٦٦ / ١، الفقيه ٢: ١٠٨ / ٤٦٤، التهذيب ٣: ١٣٨ / ٣١١.
 (٧) سنن الدارقطني ٢: ٤٤ / ٤ - ٥ و ٨، سنن البيهقي ٣: ٢٧٩.
 (٨) المغني ٢: ٢٢٦، الشرح الكبير ٢: ٢٦٢، المجموع ٥: ٤١، حلية العلماء ٢: ٢٦١.
 (٩) البقرة: ١٨٥.
 (١٠) حكاة عن ابن الجنيدي في ظاهر كلامه، المحقق في المعتمد: ٢١٢.
 (١١) البقرة: ١٨٥.
 (*)

[١٤٩]

ولانه تكبير شرع يوم عيد، فلا يكون واجبا، كالتكبير في الاضحى.
 وقال أبوحنيفة: لا يكبر في الفطر - وقال النخعي: إنما يفعل ذلك الحواكون (١) - لان ابن عباس سمع التكبير يوم الفطر، فقال: ما شأن الناس؟ فقلت: يكبرون. فقال: أمجانين الناس؟! (٢). ولا حجة فيه، لمعارضته فعل النبي صلى الله عليه وآله، وفعل علي عليه السلام، وباقي الصحابة. على أن ابن عباس كان يقول: يكبرون مع الامام ولا يكبرون منفردين (٣). وهو خلاف ما قالوه.

مسألة ٤٥٧: وهو عقيب أربع صلوات: أولاهن مغرب ليلة الفطر وآخرهن صلاة العيد. وقال الشافعي: أوله إذا غربت الشمس من آخر يوم من شهر رمضان (٤). وبه قال سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث ابن هشام، هؤلاء من الفقهاء السبعة، وهو قول أبي سلمة بن عبدالرحمن وزيد بن أسلم (٥). فيندرج فيه ما تقدم من الصلوات الأربع. لان التكبير في الاضحى عقيب الصلوات، فيكون الفطر كذلك. ولان التكبير عقيب الفرائض يحصل معه الامتثال، فيكون الزائد منفيا بالاصل. ولقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن التكبير أين هو؟: " في ليلة

-
- (١) حلية العلماء ٢: ٢٦١، المغني ٢: ٢٢١.
 (٢) بدائع الصنائع ١: ٢٧٩، المجموع ٥: ٤١، فتح العزيز ٥: ١٣، حلية العلماء ٢: ٢٦١، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٢١.
 (٣) المغني ٢: ٢٢١، الشرح الكبير ٢: ٢٢٢، المجموع ٥: ٤١، بداية المجتهد ١: ٢٢١.
 (٤) المهذب للشيرازي ١: ١٢٨، المجموع ٥: ٣٢ و ٤١، فتح العزيز ٥: ١٤، حلية العلماء ٢: ٢٦٢.
 (٥) المجموع ٥: ٤١، ونسبه اليهم، الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٦٥٢، المسألة ٤٢٥.
 (*)

[١٥٠]

الفطر في المغرب والعشاء والفجر وصلاة العيد" (١). ولأن الغروب سبب لصلاة المغرب، فينبغي تقديمها، فيبقي التكبير عقبيها. ولأن الغروب زمان بين إكمال العدة وبين صلاة العيد بالنهار.

وقال مالك والاوزاعي وأبوحنيفة وأصحابه، وأحمد: التكبير يوم الفطر دون ليلته، لما روه عن علي عليه السلام (٢). وهو ممنوع. وقال أبو ثور وأبو إسحاق من الشافعية: يكبر إذا غدا إلى المصلى (٣).

وأما آخره فصلاة العيد كما تقدم، فإنه يكبر عقبيها كما قلناه على الأشهر. وزاد ابن بابويه: عقب ظهر العيد وعصره أيضا (٤). وللشافعي أربعة أقوال:

أحدها: آخره خروج الامام إلى الصلاة. نقله المزني.

وثانيها رواية البويطي: آخره افتتاح الامام الصلاة.

وثالثها قال في القديم: حتى ينصرف الامام من الصلاة.

الرابع رواية أبي حامد: حتى ينصرف الامام من الصلاة والخطبتين (٥). ثم قسم الشافعي التكبير إلى مطلق في جميع الاحوال وهو مستحب،

(١) الكافي ٤: ١٦٦ - ١٦٧ / ١، الفقيه ٢: ١٠٨ / ٤٦٤، التهذيب ٣: ١٣٨ / ٣١١.
(٢) نسبه إليهم، الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٦٥٢ - ٦٥٣، المسألة ٤٢٥، وراجع: المدونة الكبرى ١: ١٦٧، وبداية المجتهد ١: ٢٢١، والمجموع ٥: ٤١، وفتح العزيز ٥: ١٤، وحلية العلماء ٢: ٢٦٢.
(٣) المجموع ٥: ٤١، حلية العلماء ٢: ٢٦٢، بداية المجتهد ١: ٢٢١، وفيها: أبو ثور وإسحاق.
(٤) أمالي الصدوق: ٥١٧، وانظر الفقيه ٢: ١٠٨ - ١٠٩ / ٤٦٤.
(٥) المهذب للشيرازي ١: ١٢٨، المجموع ٥: ٣٢، فتح العزيز ٥: ١٤ - ١٥، حلية العلماء ٢: ٢٦٢ - ٢٦٣.
(*)

[١٥١]

وإلى مقيد يختص بأدبار الصلوات. وفي استحبابه وجهان: الاستحباب، لأن كل زمان استحباب فيه التكبير المرسل استحباب فيه التكبير المختص بأدبار الصلوات كالأضحى. وعدمه، لأنه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله، أنه فعله. وقد بينا أنه مستحب. وعلى تقدير الاستحباب قال: إنه يستحب في ثلاث صلوات خاصة: المغرب والعشاء ليلة الفطر، وصبح الفطر (١). إذا عرفت هذا، فإنه يستحب رفع الصوت به، لأن

فيه إظهاراً لشعائر الإسلام، وتذكيراً للغير.

مسألة ٤٥٨: يكبر في الاضحى بمنى عقب خمس عشرة صلاة، أولها: ظهر النحر، وآخرها: صبح الثالث من أيام التشريق عند علمائنا أجمع - وهو أحد أقوال الشافعي، وبه قال عثمان وزيد بن ثابت وابن عمر، وأبوسعيد الخدري وابن عباس ومالك (٢) - لقوله تعالى: { واذكروا الله في أيام معدودات } (٣) وهي أيام التشريق، وليس فيها ذكر مأمور به سوى التكبير، وعرفة ليس منها. ولأن علياً عليه السلام بدأ بالتكبير (٤) كما قلناه. ولأن الناس تبع للحاج، والحاج يقطعون التلبية مع أول حصة، ويكبرون مع الرمي، وإنما يرمون يوم النحر، فأول صلاة بعد ذلك الظهر، وآخر صلاة يصلون بمنى فجر الثالث من أيام التشريق. وقول الصادق عليه السلام: " التكبير في أيام التشريق عقب صلاة

المهذب للشيرازي ١: ١٢٨، المجموع ٥: ٣٢، فتح العزيز ٥: ١٧.
(٢) المجموع ٥: ٣٣ و ٣٤، المهذب للشيرازي ١: ١٢٨، الوجيز ١: ٧٠، فتح العزيز ٥: ٥٧ - ٥٨، فتح الوهاب ١: ٨٤، حلية العلماء ٢: ٢٦٣، المغني ٢: ٢٤٦، الشرح الكبير ٢: ٢٦٥، المدونة الكبرى ١: ١٧٢، بداية المجتهد ١: ٢٢١، الكافي في فقه أهل المدينة: ٧٨.
(٣) البقرة: ٢٠٣.
(٤) نقله المحقق في المعتمد ٢١٣، والصدوق في الفقيه ١: ٣٢٨.
(*)

[١٥٢]

الظهر يوم النحر، ثم يكبر عقب كل فريضة إلى صبح الثالث من أيام التشريق " (١). والقول الثاني للشافعي: عقب المغرب ليلة النحر إلى صبح الثالث (٢). من أيام التشريق، وذلك ثمان عشرة صلاة، لأن التكبير في الفطر عقب المغرب، فكذا الاضحى (٣).

والثالث: بعد الصبح يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق ثلاث وعشرون صلاة (٤).

ورواه الجمهور عن علي عليه السلام، وعن عمر، وبه قال الثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور ومحمد وابن المنذر (٥)، لأن جابر بن عبد الله قال: صلى النبي صلى الله عليه وآله، الصبح يوم عرفة، ثم أقبل علينا، فقال: (الله أكبر الله أكبر) ومد التكبير إلى

العصر من آخر أيام التشريق(٦).

وقال الاوزاعي: يكبر من يوم النحر إلى الظهر من اليوم الثالث.وبه قال المزني ويحيى بن سعيد الانصاري().وقال داود: يكبر من الظهر من يوم النحر إلى العصر من آخر أيام التشريق(٨).

-
- (١) أورده نسا، المحقق في المعتبر: ٢١٢ وفي الكافي ٤: ٥١٦ / ١، والتهذيب ٥: ٢٦٩ / ٩٢٠ نحوه.
(٢) ورد في " ش، م " والطبعة الحجرية: الثاني.
وما أثبتناه هو الصحيح للسياق وكما في المصادر.
(٣ و ٤) المهذب للشيرازي ١: ١٢٨، المجموع ٥: ٣٤، فتح العزيز ٥: ٥٨، حلية العلماء ٢: ٢٦٤، المغني ٢: ٢٤٦، الشرح الكبير ٢: ٢٦٤ - ٢٦٥.
(٥) المغني ٢: ٢٤٦، الشرح الكبير ٢: ٢٦٤ - ٢٦٥، المجموع ٥: ٤٠، فتح العزيز ٥: ٥٨، حلية العلماء ٢: ٢٦٤.
(٦) سنن الدار قطني ٢: ٥٠ / ٢٩، سنن البيهقي ٣: ٣١٥، المغني ٢: ٢٤٦، الشرح الكبير ٢: ٢٦٥.
(٧) حلية العلماء ٢: ٢٦٤، فتح العزيز ٥: ٥٨، المجموع ٥: ٤٠.
(٨) حلية العلماء ٢: ٢٦٤، نيل الاوطار ٣: ٢٨٨.
(*)

[١٥٣]

وقال أبوحنيفة: يكبر عقيب الصبح من يوم عرفة إلى العصر من يوم النحر ثمان صلوات.وهو مروى عن ابن مسعود، لقوله تعالى: { ويذكروا اسم الله في أيام معلومات } (١).قالوا: والمعلومات هي العشر.وأجمعنا على أن فيما قبل عرفة لا يكبر، فيجب أن يكبر يوم عرفة ويوم النحر(٢).وهو ممنوع، فإن المراد بذلك التكبير على الهدى في أيام العشر، أو الذكر على الاضحية.

مسألة ٤٥٩: ويكبر في الاضحى من كان بغير منى عقيب عشر صلوات، أولها: ظهر النحر، وآخرها: صبح الثاني من أيام التشريق - ولم يفرق أحد من الجمهور بين من كان بمنى وغيرها - لقول الصادق عليه السلام: " التكبير في الامصار عقيب عشر صلوات، فإذا نفر الحاج النفر الاول، أمسك أهل الامصار، ومن أقام بمنى فصلى الظهر والعصر فليكبر " (٣).ولان الناس في التكبير تبع الحاج، ومع النفر الاول يسقط التكبير، فيسقط عن منى.وفي وجوب هذا التكبير لعلمائنا قولان(٤)، أقواهما: الاستحباب، لاصالة البراءة.

مسألة ٤٦٠: اختلف علماؤنا في كفيته، فقال الشيخ في المبسوط: يكبر مرتين، ثم يقول:

لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر على ما هدانا، والله الحمد، والحمد لله على ما هدانا،
وله الشكر على ما أولانا.

-
- (١) الحج: ٢٨.
(٢) الهداية للمرغيناني ١: ٨٧، شرح فتح القدير ٢: ٤٨ - ٤٩، شرح العناية ٢: ٤٨، عمدة القاري ٦: ٢٩٣،
حلية العلماء ٢: ٢٦٤، المغني ٢: ٢٤٦، الشرح الكبير ٢: ٢٦٥.
(٣) الكافي ٤: ٥١٦، التهذيب ٥: ٢٦٩ / ٩٣٠.
(٤) من القائلين بوجوبه: السيد المرتضى كما في الانتصار: ٥٧ وحكاه أيضا عن ابن الجنيد الشهيد في
الذكرى: ٢٤١.
(*)

[١٥٤]

ويزيد في الاضحى: " ورزقنا من بهيمة الانعام " (١). وفي الخلاف: يكبر مرتين ثم
يقول: لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، والله الحمد - وهو إحدى الروايتين عن علي
عليه السلام، وبه قال ابن مسعود والثوري وأبو حنيفة وأحمد (٢) - لان التكبير إذا
توالى، كان شفعا، كالأذان وتكبير الجنازة.
ولان جابرا قال: لما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله، صبح عرفة أقبل على
أصحابه، فقال: (على مكانكم) ثم قال: (الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله
الحمد) (٣) (٤).

وقال ابن بابويه: كان علي عليه السلام يبدأ بالتكبير في الاضحى إذا صلى الظهر يوم
النحر، ويقطع عند الغداة من أيام التشريق، يقول في دبر كل صلاة: " الله أكبر الله أكبر
لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد " (٥). وقال البزنطي: يكبر في الاضحى ثلاثا (٦). وبه
قال الشافعي ومالك، لان جابرا صلى في أيام التشريق فقال: الله أكبر الله أكبر الله أكبر،
ثلاثا. ولا يقوله إلا توقيفا. ولان التكبير إذا كان بشعار العيد كان وترا كتكبير
الصلاة (٧). والقول عن الرسول صلى الله عليه وآله، أولى من الفعل.

-
- (١) المبسوط للطوسي ١: ١٧٧.
(٢) المغني ٢: ٢٤٧، الشرح الكبير ٢: ٢٧٠، المجموع ٥: ٤٠.
(٣) سنن الدار قطني ٢: ٥٠ / ٢٩.

- (٤) الخلاف ١: ٦٦٩ - ٦٧٠، المسألة ٤٤٣.
(٥) الفقيه ١: ٣٢٨ ذيل رقم ١٤٨٧، وحكاه عنه أيضا المحقق في المعتمد: ٣١٣.
(٦) حكاه عنه المحقق في المعتمد: ٣١٣.
(٧) الام ١: ٢٤١، المجموع ٥: ٣٩ و ٤٠، فتح العزيز ٥: ١١، المدونة الكبرى ١: ١٧٣، بداية المجتهد ١: ٢٢١، المغني ٢: ٢٤٧، الشرح الكبير ٢: ٢٧٠، وراجع صحيح مسلم ٢: ٨٨٨ / ١٢١٨، سنن ابن ماجه ٢: ١٠٣٣ / ٣٠٧٤، سنن أبي داود ٢: ١٨٤ / ١٩٠٥.
(*)

[١٥٥]

قال الشافعي: وما زاد فحسن، فإن زاد زيادة فليقل بعد التكبيرات الثلاث: الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، لا إله إلا الله لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، لا إله إلا الله والله أكبر، لأن النبي صلى الله عليه وآله، قاله على الصفا في حجة الوداع (١). وما قلناه أولى، للنقل عن أهل البيت عليهم السلام وهم أعرف.

قال الباقر عليه السلام: "يقول في أيام التشريق: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر على ما هدانا، والله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام" (٢).

تذنيب: لو أدرك الإمام في بعض الصلاة، أتم بعد تسليم الإمام ولا يتابعه في التكبير، لأن الإمام يكبر بعد خروجه، فإذا أتم المأموم صلاته كبر عقبيها.

مسألة ٤٦١: يكبر خلف الفرائض المذكورة كلها عند علمائنا، دون النوافل، إلا على رواية (٣) - وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد الشافعي في أحد القولين (٤) - لأن الباقر والصادق عليهما السلام قالوا: "التكبير بمنى في دبر خمس عشرة صلاة، وفي سائر الامصار عقيب عشر صلوات" (٥) وجعلنا آخرها

(١) الام ١: ٢٤١، المجموع ٥: ٣٩، فتح العزيز ٥: ١١ - ١٢، وراجع: صحيح مسلم ٢: ٨٨٨ / ١٢١٨، وسنن ابن ماجه ٢: ١٠٣٣ / ٣٠٧٤، وسنن أبي داود ٢: ١٨٤ / ١٩٠٥.
(٢) الكافي ٤: ٥١٦ / ٢.
(٣) أنظر: التهذيب ٣: ٢٨٩ / ٨٦٩.
(٤) المبسوط للسرخسي ٢: ٤٤، الحجة على أهل المدينة ١: ٣١٠، المدونة الكبرى ١: ١٧٣ القوانين الفقهية: ٨٤، المغني ٢: ٢٤٧، الشرح الكبير ٢: ٢٦٦ - ٢٦٧، المهذب للشيرازي ١: ١٢٩، حلية العلماء ٢: ٣٦٤.
(٥) الكافي ٤: ٥١٦ / ٢، التهذيب ٥: ٣٦٩ / ٩٢١، الاستبصار ٢: ٢٩٩ / ١٠٦٩، علل الشرائع: ٤٤٧ باب ١٩٩، الخصال ٢: ٥ / ٤، وأورد عن الإمام الصادق عليه السلام، الكليني في الكافي ١: ٥١٦ / ١.
(*)

صبح الثالث أو الثاني. ولأنها نوافل فلا يكبر (١) عقبيها كنوافل يوم عرفة. وقال الشافعي: يكبر عقيب النوافل أيضا، لأنها صلاة مفعولة يوم النحر، فكان التكبير مستحبا عقبيها كالفرائض (٢). وبه رواية عندنا عن علي عليه السلام أنه قال: " على الرجال والنساء أن يكبروا أيام التشريق في دبر الصلوات وعلى من صلى وحده ومن صلى تطوعا " (٣).

مسألة ٤٦٢: والتكبير مستحب للمنفرد كالجامع، ولمن صلى في سفر أو حضر، في بلد كان أو في قرية، صغيرا كان المصلي أو كبيرا، رجلا كان أو امرأة عند علمائنا - وبه قال مالك والاوزاعي وقتادة والشعبي والشافعي (٤) - لعموم الاخبار. وقول علي عليه السلام: " وعلى من صلى وحده " (٥).

ولأن كل ذكر يستحب للمسبوق يستحب للمنفرد كالتسليمة الثانية. ولأن المنفرد يؤذن ويقوم بالجماعة.

وقال أبو حنيفة: المنفرد لا يكبر (٦)، لأن عمر لم يكبر لما صلى وحده أيام التشريق (٧). ولقول ابن مسعود: ليس على الواحد والاثنين أيام التشريق

(١) في " ش " فلا تكبير.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١٢٩، المجموع ٥: ٣٦ و ٣٩، رحمة الامة ١: ٩٠، كفاية الاخيار ١: ٩٦، السراج الوهاج: ٩٧، ومختصر المزني: ٣٢.
(٣) التهذيب ٣: ٢٨٩ / ٨٦٩.
(٤) المدونة الكبرى ١: ١٧١، المجموع ٥: ٤٠، رحمة الامة ١: ٩٠.
(٥) التهذيب ٣: ٢٨٩ / ٨٦٩.
(٦) المبسوط للسرخسي ٢: ٤٤، الهداية للمرغيناني ١: ٨٧، بدائع الصنائع ١: ١٩٧، عمدة القاري ٦: ٢٩٣، المجموع ٥: ٤٠، المغني ٢: ٢٤٧، الشرح الكبير ٢: ٢٦٦.
(٧) نسبه إلى ابن عمر، ابن قدامة في المغني ٢: ٢٤٧.
(*)

تكبير (١). وقولهما ليس حجة.
فروع:

أ: إذا فاتته صلاة من هذه الصلوات ففضاها، كبر لها وإن فاتت أيام التشريق، لقولهم عليهم السلام: " من فاتته صلاة فليقضها كما فاتته " (٢) وقد فاتته صلاة يكبر عقبيها ففضاؤها كذلك.

وقال الشافعي: لا يكبر، لان التكبير من سنة الوقت وقد فات (٣).

ب: لو صلى خلف إمام، تابعه في التكبير، فإن ترك الإمام التكبير، كبر هو.

ج: لو نسي التكبير، كبر حيث ذكر - وبه قال الشافعي (٤) - لانه من هيئات أيام التشريق، ولهذا لا يأتي به عقيب غيرها. وقال أبوحنيفة: إذا سلم ونسي التكبير، فإن تحدث قبل التكبير، أو خرج من المسجد، أو أحدث عامدا، لم يكبر، وإن ذكر قبل أن يحدث، كبر. ولو ذكر قبل أن يخرج من المسجد، عاد إلى مكانه وجلس فيه كما يجلس للتشهد، وكبر فيه، وإن لم يكبر حتى سبقه الحدث، كبر، لانه تابع للصلاة فسقط بتركه كسجود السهو (٥).

د: لا يستحب التكبير في غير أدبار الصلوات المعينة، للتصحيح عليها. وقال الشافعي: يستحب أن يفعل في المنازل والمساجد والطرق من غير

-
- (١) حكاها ابنا قدامة في المغني ٢: ٢٤٧، والشرح الكبير ٢: ٢٦٦، والنووي في المجموع ٥: ٤٠.
(٢) أورده الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٦٧٢ ذيل المسألة ٤٤٦.
(٣) المهذب للشيرازي ١: ١٢٩، المجموع ٥: ٣١ و ٣٦.
(٤) المجموع ٤: ٣٨، حلية العلماء ٢: ٢٦٥، مغني المحتاج ١: ٣١٥.
(٥) المبسوط للسرخسي ٢: ٤٥، بدائع الصنائع ١: ١٩٦، شرح فتح القدير ٢: ٥٠، البحر الرائق ٢: ١٦٥.
(*)

[١٥٨]

قيد بوقت أو حال (١).

ه: يستحب إحياء ليالي العيدين بفعل الطاعات، لقوله عليه السلام: (من أحيا ليالي العيد لم يمت قلبه يوم تموت القلوب) (٢). وما يضاف إلى القلب فإنه أعظم وقعا، لقوله: { فإنه أثم قلبه } (٣) وموت القلب: الكفر في الدنيا، والفرع في الآخرة.

مسألة ٤٦٣: يكره التنفل في العيدين قبل صلاة العيد، وبعدها إلى الزوال للامام والمأموم - وبه قال علي عليه السلام، والثوري والاوزاعي، وأبوحنيفة (٤) - لان ابن

عباس روى أن النبي عليه السلام خرج يوم الفطر، فصلى ركعتين لم يتنفل قبلهما ولا بعدهما(٥).

ورأى علي عليه السلام قوما يصلون قبل العيد، فقال: " ما كان يفعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله"(٦).

ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام في صلاة العيدين: " ليس قبلهما ولا بعدهما صلاة"(٧).

-
- (١) فتح العزيز ٥: ١٣، المجموع ٥: ٣٢.
(٢) كنز العمال ٨: ٥٤٨ / ٢٤١٠٧، مجمع الزوائد ٢: ١٩٨ نقلا عن الطبراني في الكبير والوسط، ثواب الاعمال للصدوق: ١٠١ - ١٠٢ / ١ و ٢ بتفاوت يسير.
(٣) البقرة: ٢٨٣.
(٤) شرح فتح القدير ٢: ٤٢، الهداية للمرغيناني ١: ٨٥، شرح العناية ٢: ٤٢، المجموع ٥: ١٣، المغني ٢: ٢٤٢، الشرح الكبير ٢: ٢٥٨.
(٥) صحيح البخاري ٢: ٣٠، صحيح مسلم ٢: ٦٠٦ / ٨٨٤، سنن النسائي ٣: ١٩٣، سنن ابن ماجه ١: ٤١٠ / ١٢٩١، سنن الترمذي ٢: ٤١٧ / ٥٣٧، سنن أبي داود ١: ٣٠١ / ١١٥٩، سنن البيهقي ٣: ٢٩٥ و ٣٠٣.
(٦) نقله ابنا قدامة في المغني ٢: ٢٤٢، والشرح الكبير ٢: ٢٥٨، وانظر، كنز العمال ٨: ٦٤٢ / ٢٤٥٢٩.
(٧) الكافي ٣: ٤٥٩ / ١، التهذيب ٢: ١٢٩ / ٢٧٦، الاستبصار ١: ٤٤٣ - ٤٤٤ / ١٧١٢، وثواب الاعمال: ١٠٣ - ١٠٤ / ٧.
(*)

[١٥٩]

وقال الصادق عليه السلام: " ليس قبلهما ولا بعدهما شئ"(١). وقال الشافعي: يكره للامام قبل الصلوة وبعدها، لئلا يتشاغل بغير الخطبة والصلوة، وأما المأموم فيجوز أن يصلي قبلها وبعدها، لعدم المعنى فيه(٢). وبه قال الحسن البصري، وهو مروى عن أنس وأبي هريرة وسهل بن سعد الساعدي ورافع بن خديج(٣). وعن مالك إذا صلى العيد في المسجد روايتان:

إحدهما: يجوز التنفل - ورواه الجمهور عن علي عليه السلام، وابن عمر(٤) - وإن صلى في غير المسجد، لم يتنفل قبلها ولا بعدها(٥).

وقال أحمد: إنما يكره التنفل في موضع الصلاة، فأما في غيره فلا بأس به. وكذا لو خرج منه ثم عاد إليه بعد الصلاة فلا بأس بالتنطوع فيه(٦). والعموم ينافيه. إذا عرفت هذا، فاعلم أن أصحابنا استحَبوا صلاة ركعتين في مسجد النبي صلى الله عليه وآله، لمن

كان بالمدينة قبل خروجه إلى العيد، لقول الصادق عليه السلام: " ركعتان من السنة ليس
تصليان في موضع إلا بالمدينة تصلى في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله، في العيد
قبل أن يخرج إلى المصلى، ليس ذلك إلا بالمدينة، لان رسول الله صلى الله عليه وآله

-
- (١) ثواب الاعمال: ١٠٣ / ٤ و ٦، الكافي ٣: ٤٦٠ / ٣، التهذيب ٣: ١٢٨ / ٢٧١، الاستبصار ١: ٤٤٦ /
١٧٢٢ و ١٧٢٣، وفي الكافي والمورد الثاني من الاستبصار: مضمرا.
(٢) المجموع ٥: ١٢ و ١٣، فتح العزيز ٥: ٤٤، حلية العلماء ٢: ٢٥٥، مختصر المزني: ٣١، المغني ٢:
٢٤٢، الشرح الكبير ٢: ٢٥٩.
(٣) المجموع ٥: ١٢.
(٤) المغني ٢: ٢٤٢، الشرح الكبير ٢: ٢٥٨، المجموع ٥: ١٢.
(٥) فتح العزيز ٥: ٤٤، المغني ٢: ٢٤٢، الشرح الكبير ٢: ٢٥٨، المدونة الكبرى ١: ١٧٠، المنتقى للباقي
١: ٣٢٠.
(٦) المغني ٢: ٢٤٢، الشرح الكبير ٢: ٢٦٠.
(*)

[١٦٠]

فعله " (١).

ولو أقيمت صلاة العيد في المسجد لعذر، استحبت صلاة التحية فيه ايضا وإن كان
الامام يخطب، ولا يصلي العيد، لانه إنما يسن له الاشتغال مع الامام بما أدرك لا قضاء
ما فاته، وإنما يصلي تحية المسجد، لانه موضع ذلك وليس بموضع صلاة العيد، وبه
قال بعض الشافعية.

وقال بعضهم: يصلي العيد، لانهما أولى من تحية المسجد ويغني عنها، كما لو دخل
المسجد وصلى الفريضة أغنى ذلك عن تحية المسجد (٢). ولو أقيمت في المصلى، اشتغل
بسماع الخطبة لا بالصلاة، لان المصلى لا تحية له حيث لم يكن مسجدا، ولا يشتغل
بقضاء العيد، لقول الصادق عليه السلام: " تجلس حتى يفرغ من خطبته، ثم تقوم
فتصلي " (٣). ولان الخطبة من تمامها، فينبغي أن يشتغل بما أدرك.

مسألة ٤٦٤: لو فاتت لم تقض، سواء كانت فرضا أو نفلا، عمدا كان الفوات أو نسيانا،
عند أكثر علمائنا (٤) - وبه قال مالك وأبو ثور وداود والمزني (٥) - لانها صلاة شرع
لها الاجتماع والخطبة، فلا تقضى بعد فوات وقتها كالجمعة. ولقول الباقر عليه السلام: "
من لم يصل مع الامام في جماعة فلا صلاة

- (١) الكافي ٣: ٤٦١ / ١١، الفقيه ١: ٣٢٢ / ١٤٧٥، التهذيب ٣: ١٣٨ / ٣٠٨.
- (٢) المهذب للشيرازي ١: ١٢٧، المجموع ٥: ٢٤، فتح العزيز ٥: ٥٤، حلية العلماء ٢: ٢٥٩.
- (٣) التهذيب ٣: ١٣٦ / ٣٠١.
- (٤) منهم الشيخ الطوسي في المبسوط ١: ١٦٩، وابن حمزة في الوسيلة: ١١١، والمحقق في المعتمد: ٣١٠.
- (٥) بداية المجتهد ١: ٢١٩، الكافي في فقه أهل المدينة: ٧٨، التفرغ ١: ٢٣٥، المجموع ٥: ٣٩، الميزان للشعراني ١: ١٩٥، رحمة الأمة: ٨٧، عمدة القاري ٦: ٣٠٧، والذي عثرنا عليه من مذهب أبي ثور أنه إذا فاتت يصلي ركعتين.
- أنظر: عمدة القاري ٦: ٣٠٨، بداية المجتهد ١: ٢١٩، المغني ٢: ٢٤٤، المجموع ٥: ٣٩.
- (*)

[١٦١]

له ولا قضاء عليه "ولان القضاء منفي بالاصل ولم يوجد المعارض. وقال أحمد: إنها تقضى ركعتان - وللشافعي كالقولين، وكذا عن أبي حنيفة روايتان (٢) - لان ركبا جاؤا إلى النبي صلى الله عليه وآله، فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالامس، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله، أن يفطروا، وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم (٣). ولانها صلاة أصل مؤقتة، فلا تسقط بفوات الوقت كالفرائض (٤).

ولا حجة في الحديث، لاحتمال عدم الوثوق بهم، فلزمهم الافطار تديينا لهم بما عرفوه، ولم يثبت بشهادتهم الهلال، والمضي إلى العيد تبعا لعمل الناس، والقضاء في الفرائض بالنص. واختلفت الشافعية، فقال بعضهم: لا تقضى أبدا. وقال بعضهم: تقضى أبدا. وقال بعضهم: لا تقضى إلا في الحادي والثلاثين. وقال بعضهم: تقضى في شهر العيد كله (٥).

فروع:

أ: قال الشيخ: إن شاء صلى أربعا، وإن شاء اثنتين من غير أن يقصد القضاء (٦)، لقول الصادق عليه السلام: " من فاتته صلاة العيد فليصل أربعا " (٧).

- (١) التهذيب ٣: ١٢٨ / ٢٧٣، الاستبصار ١: ٤٤٤ / ١٧١٤.
- (٢) المهذب للشيرازي ١: ١٢٨، المجموع ٥: ٢٧ و ٢٩، الوجيز ١: ٧٠، حلية العلماء ٢: ٢٦٠.
- (٣) سنن أبي داود ١: ٣٠٠ / ١١٥٧، سنن النسائي ٣: ١٨٠، سنن البيهقي ٣: ٣١٦.
- (٤) المغني ٢: ٢٤٤ - ٢٤٥، الشرح الكبير ٢: ٢٢٥.
- (٥) المجموع ٥: ٢٨ - ٢٩، الوجيز ١: ٧٠، فتح العزيز ٥: ٦٢.
- (٦) التهذيب ٣: ١٢٤، ذيل الحديث ٢٩٢.
- (٧) التهذيب ٣: ١٢٥ / ٢٩٥، الاستبصار ١: ٤٤٦ / ١٧٢٥.
- (*)

والسند ضعيف. وبقول الشيخ قال أحمد والثوري (١).

ب: لو أدرك الإمام في التشهد، جلس معه، فإذا سلم الإمام قام فصلى ركعتين - إن قلنا بالقضاء - يأتي فيهما بالتكبير.

ج: لو أدركه في ركوع الثانية، وجبت المتابعة، لأنه مدرك للفرض حينئذ، فيركع، فإذا سلم الإمام، قام فأتم الصلاة وقد فاتته تكبير الأولى، وفي قضائه ما تقدم. ولو أدركه رافعا من ركوعها، فاتته الصلاة.

ولو أدركه في اثناء التكبير، تابعه في الباقي، فإن تمكن بعد ذلك من التكبير ولا قضاء عما فات، فعل، وإلا سقط.

د: يحرم السفر بعد طلوع الشمس على المكلف بها حتى يصلي العيد، لتوجه الامر حينئذ، فيحرم عليه الاخلال به، ويكره بعد الفجر قبل طلوع الشمس، لقرب وقت العبادة، فلا ينبغي الاخلال بها.

ولقول الصادق عليه السلام: " إذا أردت الشخوص في يوم عيد فانفجر الصبح وأنت في البلد، فلا تخرج حتى تشهد ذلك العيد " (٢). ولا بأس به قبل الفجر إجماعا.

مسألة ٤٦٥: إذا أصبح صائما يوم الثلاثين فشهد شاهدان أن الهلال كان بالامس وأن اليوم يوم عيد فعلا قبل الزوال، أو شهدا ليلة الثلاثين وعدلا يوم الثلاثين قبل الزوال، خرج الإمام وصلى بالناس العيد، صغيرا كان البلد أو كبيرا، إجماعا، لان الوقت باق إلى زوال الشمس.

ولو شهدا يوم الحادي والثلاثين أن الهلال كان ليلة الثلاثين، أو شهدا بعد غروب الشمس ليلة الحادي والثلاثين أن الهلال كان ليلة الثلاثين وعدلا،

(١) المغني ٢: ٢٤٤، الشرح الكبير ٢: ٢٦١، العدة شرح العمدة ١١٣، رحمة الامة ١: ٨٧ - ٨٨.
(٢) الفقيه ١: ٣٢٣ / ١٤٨٠، التهذيب ٣: ٢٨٦ / ٨٥٣.
(*)

فقد فات العيد، وفات وقت صلاته، ولا قضاء عندنا، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: يصلي بالناس يوم الحادي والثلاثين قبل الزوال، وتكون الصلاة أداء لا قضاء. وبه قال الازاعي والثوري وأحمد وإسحاق. لقوله عليه السلام: (فطركم يوم تقطرون، وأضحاكم يوم تضحون، وعرفتكم يوم تعرفون)(١).

وهو محمول على ما إذا لم يثبت. وإن شهدا قبل الزوال يوم الثلاثين أن الهلال كان البارحة وعدلا بعد الزوال، أو شهدا بعد الزوال وعدلا بعده، فلا قضاء في ذلك، لفوات وقت الصلاة - وهو أحد قولي الشافعي، وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة، وبه قال مالك والمزني وأبو ثور وداود - لأنها لو قضيت في غد يومها لقضيت في يومها بل كان أولى. والقول الثاني للشافعي: إنها تقضى، وبه قال أحمد، لما تقدم في حديث الركب(٢). ثم قال - على تقدير القضاء -: إن كان البلد صغيرا يمكن اجتماع الناس في بقية اليوم، جمع الناس، وإن لم يمكن ذلك لكبر البلد قضى من الغد. وعند أصحاب أبي حنيفة وأحمد أنها تقضى من الغد مطلقا.

وقد تقدم. فإن شهد يوم الثلاثين قبل الزوال وعدلا يوم الحادي والثلاثين أو ليلته، أو شهدا بعد الزوال وعدلا يوم الحادي والثلاثين أو ليلته، فلا قضاء عندنا - وهو أحد قولي الشافعي - لما تقدم.

(١) سنن البيهقي ٥: ١٧٦، والام ١: ٢٣٠، وكنز العمال ٨: ٤٨٨ / ٢٣٧٦١، والجامع الصغير للسيوطي ٢: ٥٨٩١ / ٢١٨.

(٢) تقدم في المسألة ٤٦٤.

(*)

[١٦٤]

وفي الثاني: تقضى، لان الاعتبار بالشهادة إذا عدلا بحال إقامتها لا بحال التعديل، فإذا عدلا يوم الحادي والثلاثين وكانت الشهادة يوم الثلاثين حكما بأن الفطر كان حين الشهادة فيكون فطرهم بالامس، ويكون فعلها قضاء(١).

مسألة ٤٦٦: ويستحب إذا مشى في طريق أن يرجع في غيرها - وبه قال مالك

والشافعي وأحمد (٢) - لان رسول الله صلى الله عليه وآله فعله (٣)، إما قصدا لسلوك
 الابدع في الذهاب ليكثر ثوابه بكثرة خطواته إلى الصلاة، ويعود في الاقرب، لانه أسهل
 وهو راجع إلى منزله، أو ليشهد له الطريقان، أو ليساوي بين أهل الطريقين من
 الضعفاء في التبرك بمروره وسرهم برؤيته، وينتفعون بمسألته، أو ليتصدق على أهل
 الطريقين من الضعفاء، أو ليتبرك الطريقان بوطئه عليهما، فينبغي الاقتداء به، لاحتمال
 بقاء المعنى الذي فعله من أجله. ولانه قد يفعل الشئ لمعنى ويبقى في حق غيره سنة مع
 زوال المعنى كالرمل (٤) والاضطباع (٥) في طواف القوم، فعله هو وأصحابه (٦)
 لاطهار الجلد

- (١) راجع بشأن الفروع المذكورة من قوله: ولو شهدا يوم الحادي والثلاثين، إلى آخره: الخلاف ١: ٦٧٢ -
 ٦٧٣، المسألة ٤٤٧.
 (٢) المدونة الكبرى ١: ١٦٨، بداية المجتهد ١: ٢٢٢، المذهب للشيرازي ١: ١٢٦، المجموع ٥: ١٢، الوجيز
 ١: ٧٠، فتح العزيز ٥: ٥٦، المغني ٢: ٢٤٢، الشرح الكبير ٢: ٢٣٥.
 (٣) صحيح البخاري ٢: ٢٩، سنن الترمذي ٢: ٤٢٤ / ٥٤١، سنن أبي داود ١: ٣٠٠ / ١١٥٦، سنن ابن
 ماجه ١: ٤١٢ / ١٢٩٨ - ١٣٠١، المستدرک للحاکم ١: ٢٩٦.
 (٤) الرمل، بالتحريك: إسراع المشي مع تقارب الخطا.
 أنظر: النهاية لابن الاثير ٢: ٢٦٥، مجمع البحرين ٥: ٢٨٥ "رمل".
 (٥) الاضطباع: هو أن يأخذ الأزار فيجعل وسطه تحت إبطه الأيمن ويلقي طرفيه على كتفه الأيسر؟ من
 جهتي صدره وظهره.
 النهاية لابن الاثير ٣: ٧٣ "ضبع".
 (٦) راجع: سنن أبي داود ٢: ١٧٧ / ١٨٨٢ و ١٨٨٤، وسنن ابن ماجه ٢: ٩٨٢ - ٩٨٤ / ٢٩٥٠ و ٢٩٥١ و
 ٢٩٥٤، وسنن البيهقي ٥: ٧٩.
 (*)

[١٦٥]

للكفار وبقي سنة بعد زوالهم، ولهذا قال عمر: فيم الرمل الآن؟ ولم نبدي مناكبنا وقد
 نفى الله المشركين؟ (١).
 مسألة ٤٦٧: يكره الخروج بالسلاح إلى صلاة العيدين، لمنافاته الخضوع والاستكانة إلا
 أن يخاف العدو فيجوز. ولقول الباقر عليه السلام: "نهى النبي صلى الله عليه وآله أن
 يخرج السلاح في العيدين إلا أن يكون عدو ظاهر" (٢).
 مسألة ٤٦٨: يستحب التعريف عشية عرفة بالامصار في المساجد، لما فيه من الاجتماع
 لذكر الله تعالى. وفعله ابن عباس بالبصرة (٣).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " من لم يشهد جماعة الناس في العيدين فليغتسل وليتطيب، وليصل وحده كما يصلي في الجماعة، وفي يوم عرفة يجتمعون بغير إمام في الامصار يدعون الله عزوجل " (٤).

مسألة ٤٦٩: يحرم على الرجال التزين يوم العيد وغيره بلبس الحرير المحض - وقد تقدم (٥) - والقز من الحرير. وفيه وجه للشافعية، لانه ليس من ثياب الزينة (٦). والمركب من الابريسم وغيره سائغ إن تساويا، أو كان الابريسم أكثر ما لم يخرج بالاسم إليه. وللشافعي قولان: أحدهما: إن كان الابريسم أكثر كالخز سداه إبريسم

-
- (١) المغني ٢: ٢٤٣، الشرح الكبير ٢: ٢٣٦، وفي سنن أبي داود ٢: ١٧٨ / ١٨٨٧، وسنن ابن ماجه ٢: ٩٨٤ / ٢٩٥٢، وسنن البيهقي ٥: ٧٩ نحوه.
(٢) الكافي ٣: ٤٦٠ / ٦، التهذيب ٣: ١٣٧ / ٣٠٥.
(٣) حكاه ابنا قدامة في المغني ٢: ٢٥٠، والشرح الكبير ٢: ٢٧١.
(٤) التهذيب ٣: ١٣٦ / ٢٩٧ و ٢٩٨.
(٥) تقدم في ج ٢ ص ٤٧٠، المسألة ١٢٤.
(٦) فتح العزيز ٥: ٢٩.
(*)

[١٦٦]

ولحمته صوف لم يحرم، وإن انعكس حرم، وإن تساويا فوجهان:
أصحهما: أنه لا يحرم.

والثاني: أنه لا ينظر إلى القلة والكثرة، بل إلى الظهور، فإن ظهر حرم وإن كان أقل، وإلا حل وإن كان أكثر (١). ولا بأس بافتراضه - خلافا للشافعي (٢) - للرجال والنساء، وعنده في النساء وجهان (٣).

ويجوز للمسافر لخوف القمل والحكة، وكذا للحكة في الحضر. وللشافعية فيه وجهان (٤). * * *

-
- (١) الوجيز ١: ٦٩، فتح العزيز ٥: ٢٩، كفاية الاخير ١: ١٠٠.
(٢) فتح العزيز ٥: ٣٤، كفاية الاخير ١: ٩٩.
(٣) المجموع ٢: ١٨٠، الوجيز ١: ٦٩، فتح العزيز ٥: ٣٤ - ٣٥، كفاية الاخير ١: ١٠٠.
(٤) الوجيز ١: ٧٠، فتح العزيز ٥: ٣٧.

(*)

الفصل الثالث: صلاة الكسوف وفيه مطلبان: الاول : الماهية

مسألة ٤٧٠: هذه الصلاة فرض على الاعيان عند علمائنا أجمع، لقوله تعالى: { لا تسجدوا للشمس ولا للقمر } الآية(١)، ذكر الله تعالى جميع الآيات، وخص هاتين بالسجود عند ذكرهما، فاختصا بتلك العبادة.

وقال ابن عباس: خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله، يصلي والناس معه، ثم قال: (أيها الناس: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله سبحانه، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك، فافزعوا إلى ذكر الله تعالى)(٢).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " هي فريضة "(٣).

وقول الكاظم عليه السلام: " إنه لما قبض إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وآله، جرت ثلاث سنن: أما واحدة، فإنه لما مات انكسفت الشمس لفقد ابن رسول الله صلى الله عليه وآله، فصعد رسول الله صلى الله عليه وآله المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أيها الناس إن الشمس والقمر آيتان

(١) فصلت: ٣٧.

(٢) صحيح البخاري ٢: ٤٨، اختلاف الحديث ١٣٥ و ١٤٠، سنن البيهقي ٣: ٣٢١.

(٣) الكافي ٣: ٤٦٤ / ٤، التهذيب ٣: ٢٩٣ / ٨٨٦.

(*)

[١٦٨]

من آيات الله، يجريان بأمره، مطيعان له، لا ينكسفان لموت احد ولا لحياته، فإذا انكسفتا أو واحدة منهما فصلوا، ثم نزل فصلى بالناس صلاة الكسوف "(١).والامر للوجوب، وقد حصل من النبي صلى الله عليه وآله قولاً وفعلاً.وقال الجمهور كافة:

بالاستحباب(٢)، للاصل.وما ذكرناه يقتضي العدول عنه.

مسألة ٤٧١: وهي ركعتان تشتمل كل ركعة على خمس ركوعات، وسجدتين عند علمائنا أجمع، لقول أبي بن كعب: إن النبي صلى الله عليه وآله ركع خمس ركوعات،

ثم سجد سجدتين، وفعل في الثانية مثل ذلك (٣). ومثله روى جابر عن النبي صلى الله عليه وآله (٤). وصلى علي عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله مثل ذلك (٥). ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: " هي عشر ركعات بأربع سجرات " (٦). وقال أبو حنيفة وإبراهيم النخعي والثوري: إنها ركعتان كالفجر، فإن زاد ركوعاً بطلت صلاته، لأن قبيصة روى: أن النبي صلى الله عليه وآله،

-
- (١) الكافي ٣: ٢٠٨ / ٧ و ٤٦٣ / ١، التهذيب ٣: ١٥٤ / ٣٢٩.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١٢٩، المجموع ٥: ٤٤، فتح العزيز ٥: ٦٩، الوجيز ١: ٧١، بدائع الصنائع ١: ٢٨٠، الشرح الصغير ١: ١٨٩، المدونة الكبرى ١: ١٦٤، المغني ٢: ٢٧٣، الشرح الكبير ٢: ٢٧٣.
(٣) سنن البيهقي ٣: ٣٢٩.
(٤) لم نعثر عليه بحدود المصادر المتوفرة لدينا.
(٥) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٤٦٨، مجمع الزوائد ٢: ٢٠٧، سنن البيهقي ٣: ٣٢٩.
(٦) الكافي ٣: ٤٦٣ - ٤٦٤ / ٢، التهذيب ٣: ١٥٦ / ٣٣٥.
(*)

[١٦٩]

قال: (إذا رأيتوها فصلوا كأحدث صلاة صليتوها من المكتوبة) (١) (٢). ولا حجة فيه، لأنه مرسل.
ولاحتمال أنه صلى ركعتين في كل ركعة خمس ركوعات. ولأن أخبارنا أولى، لاشتمالها على الزيادة مع عدم لفظ يدل على المنافاة. وقال الشافعي: يصلي ركعتين في كل ركعة ركوعان وسجدتان وقيامان وقرأتان - وبه قال مالك وأحمد وإسحاق، وروي عن ابن عباس وعثمان - لأن ابن عباس وعائشة وصفا صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله: في كل ركعة ركوعان وسجدتان وقيامان (٣) (٤).
وأحاديثنا أولى، لاشتمالها على الزيادة. ولأن أبي أسن من ابن عباس وعائشة، وأعرف بأفعال النبي صلى الله عليه وآله، لعدم مخالطة عائشة الرجال، وصغر ابن عباس، خصوصاً مع فعل علي عليه السلام، وأهل بيته، كما قلناه. وقال إسحاق وابن المنذر: إنه يصلي ست ركعات وأربع سجرات. وهو مروى عن ابن عباس وعائشة. ورواه الجمهور عن علي عليه السلام. وجوزه أحمد (٥).
مسألة ٤٧٢: وكيفيتها عند علمائنا أن يكبر للافتتاح أولاً ثم يقرأ الحمد

- (١) سنن أبي داود ١: ٣٠٨ - ٣٠٩ / ١١٨٥، سنن النسائي ٣: ١٤٤، سنن البيهقي ٣: ٣٣٤.
 (٢) المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٦، المبسوط للسرخسي ٢: ٧٤، بدائع الصنائع ١: ٢٨٠، المجموع ٥: ٦٢، بداية المجتهد ١: ٢١٠.
 (٣) سنن أبي داود ١: ٣٠٧ / ١١٨٠ و ١١٨١، سنن ابن ماجه ١: ٤٠١ / ١٢٦٣، سنن البيهقي ٣: ٣٢٧.
 (٤) الام ١: ٢٤٥، المجموع ٥: ٤٧.
 (٥) حلية العلماء ٢: ٢٦٧ - ٢٦٨، بداية المجتهد ١: ٢١٠، الكافي في فقه أهل المدينة: ٧٩، التفرغ ١: ٢٣٥، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٥.
 (٥) مصنف ابن ابي شيبة ٢: ٤٧٠، سنن البيهقي ٣: ٣٢٧ - ٣٢٨، المغني ٢: ٢٧٩، الشرح الكبير ٢: ٢٨١ و ٢٨٢.
 (*)

[١٧٠]

وسورة أيها شاء أو بعضها، ثم يركع فيذكر الله تعالى، ثم ينتصب، فإن كان قد قرأ أولاً السورة كاملاً، قرأ الحمد ثانياً، وسورة أو بعضها، ثم يركع فيذكر الله تعالى، ثم ينتصب، فإن كان قد أتم السورة، قرأ الحمد وسورة أو بعضها، وهكذا خمس مرات، ثم يسجد سجدتين إذا انتصب من الركوع الخامس بغير قراءة، ثم يقوم فيعتمد ما فعله أولاً خمس مرات، ثم يسجد مرتين، ثم يتشهد ويسلم. وكل قيام لم يكمل فيه السورة إذا انتصب من الركوع بعده تم السورة أو بعضها من غير أن يقرأ الحمد. لقول أحدهما عليهما السلام: "تبدأ فتكبر لافتتاح الصلاة، ثم تقرأ أم الكتاب وسورة، ثم ترقع، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة، ثم ترقع الثالثة، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة، ثم ترقع الرابعة، ثم ترفع رأسك من الركوع فتقرأ أم الكتاب وسورة، ثم ترقع الخامسة، فإذا رفعت رأسك قلت: سمع الله لمن حمده، ثم تخر ساجدا فتسجد سجدتين، ثم تقوم فتصنع مثل ما صنعت في الأولى " قال: قلت: وإن هو قرأ سورة واحدة في الخمس ركعات يفرقها بينها؟ قال: "أجزأه أم الكتاب في أول مرة، وإن قرأ خمس سور، فمع كل سورة أم الكتاب" (١).

فروع:

أ: لو قرأ في القيام الأول الحمد وبعض السورة هل يتعين عليه في الثاني الابتداء من الموضع الذي انتهى إليه، أم يجوز له أن يقرأ من أي موضع اتفق؟ الاحوط: الأول.
 ب: لو قرأ بعض السورة في الأول هل يجوز له العدول إلى سورة أخرى؟ ظاهر كلامه في المبسوط (٢) ذلك، فيتعين أن يقرأ الحمد أولاً على

(١) التهذيب ٣: ١٥٥ / ٣٣٣.
(٢) المبسوط للطوسي ١: ١٧٣.
(*)

[١٧١]

إشكال.

ج: لو قرأ بعض السورة في الاول وسوغنا العدول، أو الابتداء بأي موضع شاء، جازله أن يبتدى من أول السورة التي قطعها. وهل تتعين حينئذ الفاتحة؟ إشكال ينشأ: من أجزاء بعضها بغير الحمد فالكل أولى، ومن وجوب قراءة الحمد مع الابتداء بأول السورة.
د: الاقرب: وجوب كمال السورة في الخمس لصيرورتها حينئذ بمنزلة ركعة فيجب فيها الحمد وسورة.

وهل يجوز تفريق سورتين أو ثلاث؟ إشكال ينشأ: من تجويز قراءة خمس وسورة فجاز الوسط، ومن كونها بمنزلة ركعة فلا تجوز الزيادة أو خمس فيجب الخمس. والاقرب: الجواز.

ه: الاقرب: جواز أن يقرأ في الخمس سورة وبعض أخرى، فإذا قام إلى الثانية، ابتداء بالحمد وجوبا، لأنه قيام عن سجود، فوجب فيه الفاتحة، ثم يبتدى بسورة من أولها، ثم إما أن يكملها أو يقرأ بعضها.

ويحتمل أن يقرأ من الموضع الذي انتهى إليه أولا من غير أن يقرأ الحمد، لكن يجب أن يقرأ الحمد في الركعة الثانية بحيث لا يجوز له الاكتفاء بالحمد مرة في الركعتين معا.
و: الاقرب: أنه ليس له إذا قرأ في قيام بعض السورة أن يقرأ في القيام الذي بعده بعضا من سورة أخرى، بل إما أن يكملها، أو يقرأ من الموضع الذي انتهى إليه بعضها.
ز: يستحب له بعد تكبيرة الافتتاح أن يدعو بالتوجه كغيرها من الفرائض.

مسألة ٤٧٣: يستحب أن يقرأ السور الطوال مع السعة، مثل: الكهف والانبياء، لقول زرارة ومحمد بن مسلم: كان الباقر عليه السلام

[١٧٢]

يستحب أن يقرأ فيها بالكهف والحجر، إلا أن يكون إماماً يشق على من خلفه (١). وفي رواية أبي بصير: "مثل يس والنور" (٢). وقال الشافعي: يقرأ في الأولى سورة البقرة أو بقدر أيها، وكذا في القيام الثاني، ثم يسجد، ثم يقوم فيقرأ بعد الحمد مائة وخمسين آية من البقرة، وفي القيام الثاني بقدر مائة آية من البقرة، ولو ضاق الوقت لم تجز الاطالة (٣).

مسألة ٤٧٤: يستحب الاطالة بقدر الكسوف، وبه قال الفقهاء - خلافاً لأبي حنيفة (٤) - لأن عائشة قالت: خسفت الشمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله، فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله، في المسجد بالناس، وقرأ قراءة طويلة، وركع ركوعاً طويلاً (٥).

ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: "كسفت الشمس في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله، فصلى بالناس ركعتين، وطول حتى غشي على بعض القوم ممن كان وراءه من طول القيام" (٦).

ولأن الغاية استدفاع المخوف وطلب رد النور، فينبغي الاستمرار باستمراره. مسألة ٤٧٥: ويستحب إطالة الركوع والسجود.

(١) الكافي ٣: ٤٦٤ / ٢، التهذيب ٣: ١٥٦ / ٣٣٥.

(٢) التهذيب ٣: ٢٩٤ / ٨٩٠.

(٣) الام ١: ٢٤٥، المجموع ٥: ٤٨ مختصر المزني: ٣٢، الوجيز ١: ٧٠، فتح العزيز ٥: ٧٣، حلية العلماء ٢: ٢١٢، بداية المجتهد ١: ٢١٢.

(٤) المبسوط للسرخسي ٢: ٧٤ و ٧٥، اللباب ١: ١١٩ - ١٢٠.

(٥) صحيح مسلم ٢: ٦١٨ - ٦١٩ / ٩٠١، سنن أبي داود ١: ٣٠٧ / ١١٨٠، سنن الترمذي ٢: ٤٤٩ / ٥٦١، سنن النسائي ٣: ١٣٠، سنن ابن ماجه ١: ٤٠١ / ١٢٦٣، سنن الدارقطني ٢: ٦٣ / ٣، سنن البيهقي ٣: ٣٢١.

(٦) التهذيب ٣: ٢٩٣ / ٨٨٥.

(*)

[١٧٣]

أما إطالة الركوع: فقال علماؤنا: يستحب أن يكون بقدر قراءته، لأن عبدالله بن عمر قال في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله: قام قياماً طويلاً، وركع ركوعاً

طويلاً (١). وظاهره المساواة في نظيره.

ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: " وتطيل القنوت على قدر القراءة والركوع والسجود، فإن تجلى قبل أن تفرغ أتم ما بقي " (٢). وهو أحد قولي الشافعي، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور (٣).

وفي الآخر: يركع فيسبح في الأول بقدر مائة آية من سورة البقرة، وفي الركوع الثاني بقدر ثلثي الركوع الأول، وفي الركوع الثالث - الذي هو أول ركوع الثانية - بقدر سبعين من سورة البقرة، وفي الرابع - وهو ثاني الثانية بقدر خمسين آية من سورة البقرة، لرواية ابن عباس (٤) (٥).

وقال أبو حنيفة: يركع مثل ركوع الفجر (٦). وأما إطالة السجود: فاستحبه علماؤنا - وبه قال أحمد والشافعي في أحد القولين (٧) - لقول ابن عمر في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله، في الكسوف: ثم سجد فلم يكذب يرفع (٨). ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: " تطيل الركوع

-
- (١) سنن أبي داود ١: ٣١٠ / ١١٩٤، سنن البيهقي ٣: ٣٢٤.
(٢) الكافي ٣: ٤٦٣ - ٤٦٤ / ٢، التهذيب ٣: ١٥٦ / ٣٣٥.
(٣) المجموع ٥: ٤٩، الكافي في فقه أهل المدينة: ٧٩، التفرغ ١: ٣٣٦، الشرح الصغير ١: ١٩٠، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٥.
(٤) صحيح البخاري ٢: ٤٦، صحيح مسلم ٢: ٦٢٦ / ٩٠٧، سنن البيهقي ٣: ٣٢١.
(٥) الام ١: ٢٤٥، مختصر المزني: ٣٢، المهذب للشيرازي ١: ١٢٩، فتح العزيز ٥: ٧٣، مغني المحتاج ١: ٣١٨ - ٣١٩.
(٦) المبسوط للسرخسي ٢: ٧٤، الهداية للمرغيناني ١: ٨٨، المجموع ٥: ٦٢، حلية العلماء ٢: ٢٦٨، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٦.
(٧) المجموع ٥: ٤٩، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٥، كشف القناع ٢: ٦٣.
(٨) سنن أبي داود ١: ٣١٠ / ١١٩٤، سنن البيهقي ٣: ٣٢٤.
(*)

[١٧٤]

والسجود " (١). وقال الشافعي في الآخر: لا يستحب إطالة السجود، لأنه لم ينقل (٢). وهو ممنوع.

مسألة ٤٧٦: يستحب له أن يكبر كلما انتصب من الركوع، إلا في الخامس والعاشر، فإنه يقول فيهما: سمع الله لمن حمده، عند علمائنا، لان التكبير أعظم وأتم في الاجلال

فكان أولى.

ولان الركوعات وإن تكررت فهي تجري مجرى ركعة واحدة، فيكون " سمع الله " في آخرها كغيرها من الفرائض. وقول الصادق عليه السلام: " تركع وتكبر وترفع رأسك بالتكبير، إلا في الخامسة والعاشرة، تقول: سمع الله لمن حمده " (٣). وقال الجمهور: تقول في كل رفع: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، لانه قيام عن الركوع، فاستحب هذا القول كغيرها من الفرائض (٤). والفرق ما تقدم.

مسألة ٤٧٧: يستحب أن يقنت خمس مرات: في القيام الثاني من الركوعات، والرابع والسادس والثامن والعاشر - خلافا للجمهور، فإنهم أنكروا القنوت (٥) - لقول الباقر والصادق عليهما السلام: " والقنوت في الركعة الثانية قبل الركوع، ثم في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشرة " (٦).

ولان القنوت مظنة إجابة الدعاء، فشرع للحاجة، كما قنت النبي صلى

-
- (١) الكافي ٣: ٤٦٤ / ٢، التهذيب ٣: ١٥٦ / ٣٣٥.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١٢٩، المجموع ٥: ٤٩، الوجيز ١: ٧١، فتح العزيز ٥: ٧٣.
(٣) الكافي ٣: ٤٦٤ / ٢، التهذيب ٣: ١٥٦ / ٣٣٥ وفيهما عن الامام الباقر عليه السلام.
(٤) المجموع ٥: ٥٢، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٥.
(٥) كما في المعتمد للمحقق الحلبي: ٢١٨.
(٦) التهذيب ٣: ١٥٥ - ١٥٦ / ٣٣٣.
(*)

[١٧٥]

الله عليه وآله، على المشركين (١).

مسألة ٤٧٨: يستحب إيقاعها تحت السماء، لانه في موضع سؤال وطلب حاجة رد النور، فاستحبت تحت السماء، كغيرها من صلوات الحوائج. ولانه مقام خضوع واستكانة واستعطاف، فشرع فيها البروز تحت السماء، كالاستسقاء. وقول الباقر عليه السلام: " وإن استطعت أن تكون صلاتك بارزا لا يجنك (٢) بيت فافعل " (٣). وقال الشافعي: يكون في المساجد، وأطلق، وكذا أحمد (٤)، لان النبي صلى الله عليه وآله، صلاها في المسجد (٥). ولان وقته ضيق، فلو خرج إلى المصلى احتمل الانجلاء قبل فعلها. ولا يلزم من صلاته عليه السلام في المسجد منافاة ما قلناه، لان مسجده عليه السلام كان

بارزا. ولانقول بالخروج إلى المصلى مع ضيق الوقت، بل أين صليت تصلى تحت السماء.

مسألة ٤٧٩: يستحب الجهر بالقراءة في الكسوفين عند علمائنا وبه قال أحمد وأبي يوسف ومحمد وإسحاق (٦) - لان عائشة قالت: خسفت الشمس

-
- (١) صحيح البخاري ٢: ٣٢، صحيح مسلم ١: ٤٦٨ / ٦٧٧، سنن أبي داود ٢: ٦٨ / ١٤٤٢ و ١٤٤٣، سنن النسائي ٢: ٢٠٠، مسند أحمد ٣: ١٩٦.
(٢) جن: ستر.
القاموس المحيط ٤: ٢١٠ " جنن ".
(٣) الكافي ٣: ٤٦٣ - ٤٦٤ / ٢، التهذيب ٣: ١٥٦ - ١٥٧ / ١٥٧، ٣٣٥.
(٤) المجموع ٥: ٤٤، فتح العزيز ٥: ٧٥، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٤.
(٥) صحيح البخاري ٢: ٤٢، صحيح مسلم ٢: ٦١٩ / ٣، سنن أبي داود ١: ٣٠٧ / ١١٨٠، سنن البيهقي ٣: ٢٤١، سنن الدار قطني ٢: ٦٣ / ٣.
(٦) المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٥، المجموع ٥: ٥٢، بداية المجتهد ١: ٢١٢، المبسوط (*)

[١٧٦]

على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، فصلى، وجهر في صلاته بالقراءة (١).
ومن طريق الخاصة: قول الشيخ في الخلاف: روي عن علي عليه السلام أنه صلى لكسوف الشمس، فجهر فيها بالقراءة (٢). قال الشيخ: وعليه إجماع الفرقة (٣). وقال الشافعي: يسر في خسوف الشمس، ويجهر في خسوف القمر وبه قال أبو حنيفة ومالك (٤) - لان سمرة بن جندب قال: خسفت الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فقام أطول قيامه في صلاة قط، ولم أسمع له حسا (٥).
ولأنها صلاة نهار فلم يجهر فيها كالظهر (٦). وهذا القول عندي لا باس به، لقول الباقر عليه السلام، في حديث صحيح: " ولا تجهر بالقراءة " (٧). وهو أصح حديث بلغنا في هذا الباب.

-
- (١) للسرخسي ٢: ٧٦، اللباب ١: ١١٩، سبل السلام ٢: ٥٠٧، حلية العلماء ٢: ٢٦٨.
(١) صحيح البخاري ٢: ٤٩، صحيح مسلم ٢: ٦٢٠ / ٥، سنن الترمذي ٢: ٤٥٢ / ٥٦٣، سنن النسائي ٢: ١٤٨، سنن الدار قطني ٢: ٦٣ / ٥.
(٢) الخلاف ١: ٦٨١ المسألة ٤٥٥ وانظر: سنن البيهقي ٣: ٣٣٦.
(٢) الخلاف ١: ٦٨١ المسألة ٤٥٥.

- (٤) المبسوط للسرخسي ٢: ٧٦، الهداية للمرغيناني ١: ٨٨، الاختيار ١: ٩١، الكافي في فقه أهل المدينة: ٧٩، التفریع ١: ٢٣٥، بداية المجتهد ١: ٢١٢، فتح العزيز ٥: ٧٦، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٥، حلية العلماء ٢: ٢٦٨.
- (٥) سنن أبي داود ١: ٣٠٨ / ١١٨٤، سنن ابن ماجة ١: ٤٠٢ / ١٢٦٤، سنن البيهقي ٣: ٣٣٥.
- (٦) المهذب للشيرازي ١: ١٢٩، المجموع ٥: ٥٢، فتح العزيز ٥: ٧٦، حلية العلماء ٢: ٢٦٨، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٥ - ٢٧٦.
- (٧) لم نعثر على هذه الرواية بهذا اللفظ بل الموجود في الكافي ٣: ٤٦٣ - ٤٦٤ / ٢، والتهذيب ٣: ١٥٦ / ٣٣٥: رواية زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: "...وتجهر (*)".

[١٧٧]

وعلى كل تقدير، فإن الخلاف في الاستحباب لا الوجوب، فلو جهر في الكسوف وخافت في خسوف القمر، جاز إجماعا.

المطلب الثاني: في الموجب والواحق

مسألة ٤٨٠: كسوف الشمس سبب لهذه الصلاة إجماعاً، وجوباً عندنا، واستحباباً عند الجمهور. وكذا خسوف القمر عند علمائنا أجمع - وبه قال عطاء والحسن والنخعي والشافعي وأحمد وإسحاق (١) - لقوله عليه السلام: (إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فصلوا) (٢) فأمر بالصلاة لهما أمراً واحداً.

ومن طريق الخاصة: قول الكاظم عليه السلام: " فصعد رسول الله صلى الله عليه وآله المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يجريان بأمره، مطيعان له، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا انكسفا أو واحدة منهما فصلوا، ثم نزل فصلى بالناس صلاة الكسوف " (٣)

بالقراءة "وقد اختلف كلام المصنف - رحمه الله - في هذه المسألة وكيفية استدلاله بهذه الرواية: ففي هذا الكتاب خالف ما ذهب إليه علماؤنا، ورجح قول الشافعي بالسر في كسوف الشمس...مستدلاً برواية الامام الباقر عليه السلام ولفظ " ولا تجهر بالقراءة " وفي المنتهى ١: ٢٥١ أيد ما ذهب إليه علماؤنا واستدل أيضاً بقول الباقر عليه السلام، لكنه أورده بلفظ " ولا تجهر بالقراءة " .
(١) المجموع ٥: ٤٤، فتح العزيز ٥: ٦٩، مغني المحتاج ١: ٢١٦، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٣.
(٢) صحيح البخاري ٢: ٤٢، صحيح مسلم ٢: ٦٣٠ / ٩١٤ و ٩١٥، سنن الدار قطنية ٢: ٦٥ / ١١، سنن البيهقي ٢: ٣٢٠.
(٣) الكافي ٣: ٢٠٨ / ٧ و ٤٦٣ / ١، التهذيب ٣: ١٥٤ / ٣٢٩.
(*)

[١٧٨]

ولأنه أحد الكسوفين، وهو من الامور المخوفة، ويطلب فيه رد النور، فشرعت الصلاة له كالشمس.

وقال مالك: ليس لكسوف القمر سنة (١).

مسألة ٤٨١: وتجب هذه الصلاة عند الزلزلة عند علمائنا أجمع - وبه قال أبو ثور وإسحاق وأبو حنيفة لا وجوباً بل استحباباً كالكسوفين (٢) - لقول النبي صلى الله عليه وآله: (إن هذه الايات التي يرسل الله لا تكون لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فصلوا) (٣). ولأنه عليه السلام علل الكسوف: بأنه آية من آيات الله يخوف بها

عباده(٤).وصلى ابن عباس للزلزلة بالبصرة(٥).

ومن طريق الخاصة قول الباقر عليه السلام، والصادق عليه السلام: " إن صلاة كسوف الشمس والقمر، والرجفة والزلزلة عشر ركعات، وأربع سجادات "(٦).ولان المقتضي - وهو الخوف - موجود هنا، فثبت معلوله.وقال مالك والشافعي: لا يصلى لغير الكسوفين، لان النبي صلى الله عليه وآله، لم يفعله(٧).

-
- (١) المدونة الكبرى ١: ١٦٤.
(٢) بدائع الصنائع ١: ٢٨٢، الحجة على أهل المدينة ١: ٣٢٤، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٨٢.
(٣ و ٤) صحيح البخاري ٢: ٤٨، صحيح مسلم ٢: ٦٢٨ - ٦٢٩ / ٩١٢، سنن النسائي ٣: ١٥٤.
(٥) مصنف عبدالرزاق ٣: ١٠١ / ٤٩٢٩، مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٤٧٢، سنن البيهقي ٣: ٣٤٢.
(٦) التهذيب ٣: ١٥٥ / ٣٣٣.
(٧) بلغة السالك ١: ١٩٠، القوانين الفقهية: ٨٥، الوجيز ١: ٧٢، فتح العزيز ٥: ٨٤ - ٨٥، حلية العلماء ٢: ٢٧٠، المغني ٢: ٢٨٢ - ٢٨٣، الشرح الكبير ٢: ٢٨٣.
(*)

[١٧٩]

وهو ممنوع بما تقدم.

مسألة ٤٨٢: وتجب هذه الصلوة لآخاويف السماء، كالظلمة العارضة والحرمة الشديدة والرياح العظيمة والسيحة - وبه قال أبو حنيفة استحبابا(١) - لعموم قوله عليه السلام: (إن هذه الآيات)(٢).ولانه علل الكسوف: بأنه آية(٣).
ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: " كل أخاويف السماء من ظلمة أو ريح أو فزع فصل له صلاة الكسوف حتى يسكن "(٤).ولانه أمر مخوف، فشرع فيه الصلاة، كالكسوف.وقال باقي الجمهور: لا يصلي لها شيء، لعدم النقل(٥).وقد بيناه.
مسألة ٤٨٣: وقت صلاة الكسوفين من حين الابتداء في الكسف إلى ابتداء الانجلاء عند علمائنا، لزوال الحذر.ولقول الصادق عليه السلام: " إذا انجلى منه شيء فقد انجلى "(٦).
وقال ابو حنيفة والشافعي واحمد: إلى أن ينجلي بكماله(٧) لقوله عليه السلام: (فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله تعالى، والصلاة حتى

- (١) المبسوط للسرخسي ٢: ٧٥، بدائع الصنائع ١: ٢٨٢، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٨٢.
 (٢ و ٣) صحيح البخاري ٢: ٤٨، صحيح مسلم ٢: ٦٢٨ - ٦٢٩ / ٩١٢، سنن النسائي ٣: ١٥٤.
 (٤) الكافي ٣: ٤٦٤ / ٣، الفقيه ١: ٣٤٦ / ١٥٢٩، التهذيب ٣: ١٥٥ / ٣٣٠.
 (٥) المغني والشرح الكبير ٢: ٢٨٢، بلغة السالك ١: ١٩٠، الميزان للشعراني ١: ٢٠٠، حلية العلماء ٢: ٢٧٠، الوجيز ١: ٧٢، فتح العزيز ٥: ٨٤ - ٨٥.
 (٦) الفقيه ١: ٣٤٧ / ١٥٢٥، التهذيب ٣: ٢٩١ / ٨٧٧.
 (٧) المجموع ٥: ٥٤، فتح العزيز ٥: ٧٩، مغني المحتاج ١: ٣١٩، المغني ٢: ٢٨٠، الشرح الكبير ٢: ٢٧٩، وانظر: المبسوط للسرخسي ٢: ٧٦، بدائع الصنائع ١: ٢٨٢، وعمدة القاري ٧: ٧٩.

[١٨٠]

ينجلي(١) ولان المطلوب رد النور بكماله. ولانه لو انكسف بعضها في الابتداء صلى لها وكذلك إذا بقي بعضها. ونحن نقول بموجب الحديث، لانه إذا انجلى البعض فقد انجلى. والحذر قد زال بسبب الشروع في رد النور. والفرق بين ابتداء الكسوف وابتداء الانجلاء ظاهر.

مسألة ٤٨٤: وقت الرياح المظلمة والظلمة الشديدة والحمرة الشديدة: مدتها، أما الزلزلة، فإن وقتها مدة العمر، فتصلى أداء وإن سكنت، لأنها سبب في الوجوب، وكذا الصيحة. وبالجملة كل آية يضيق وقتها عن العبادة يكون وقتها دائماً، أما ما نقص عن فعلها وقتنا دون آخر، فإن وقتها مدة الفعل، فإن قصر، لم تصل.

مسألة ٤٨٥: إذا علم بالكسوف أو الخسوف، وأهمل الصلاة عمداً أو نسياناً، أعاد سواء احترق القرص كله أو بعضه، لقوله عليه السلام: (من فاتته صلاة فريضة فليقضها إذا ذكرها)(٢).

وقوله عليه السلام: (من نام عن صلاة أو نسيها فليقضها إذا ذكرها)(٣).
 ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: "من نسي صلاة أو نام عنها فليقضها إذا ذكرها"(٤).

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٤٦٨، سنن البيهقي ٣: ٣٢٤ و ٣٢٥.
 (٢) أوردته المحقق في المعتبر: ٣٢٥.
 (٣) صحيح البخاري ١: ١٥٥، صحيح مسلم ١: ٤٧٧ / ٦٨٤، مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٦٤، سنن الدارمي ١: ٢٨٠، سنن أبي داود ١: ١١٩ / ٤٣٥، سنن النسائي ١: ٢٩٣ و ٢٩٤، سنن ابن ماجه ١: ٢٢٨ / ٦٩٨، سنن الترمذي ١: ٣٣٤ / ١٧٧، سنن الدار قطني ١: ٢٨٦ / ١٤، مسند أحمد ٣: ١٠٠.
 (٤) الكافي ٣: ٢٩٢ / ٣، التهذيب ٢: ٢٦٦ / ١٠٥٩ و ٣: ١٥٩ / ٣٤١، الاستبصار ١: (*).

[١٨١]

وقول الصادق عليه السلام، في صلاة الكسوف: " إن أعلمك أحد وأنت نائم فعلمت ثم غلبتك عينك فلم تصل فعليك قضاؤها " (١). وقال الشيخ: إن احترق البعض وتركها نسياناً، لم يقض (٢). وليس بجيد.

وقال الجمهور كافة: لا قضاء مطلقاً، لقوله عليه السلام: (فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله والصلاة حتى ينجلي) (٣). فجعل الانجلاء غاية للصلاة، فلم يصل بعده. ولأنها شرعت لرد النور وقد حصل (٤).

والحديث المراد به الاداء. ومنع العلية، بل يجوز أن يكون علامة لوجوب الصلاة. سلمنا، لكن لا نسلم أن الرغبة إلى رده تستلزم عدم الشكر على الابتداء برده. سلمنا، لكن ينتقض عندهم بالاستسقاء، فإنهم يصلون بعد السقي (٥) وإن كانت صلاتهم رغبة في ذلك.

مسألة ٤٨٦: لو لم يعلم بالكسوف حتى انجلي، فإن كان قد احترق القرص كله، وجب القضاء، وإلا فلا، عند علمائنا - إلا في قول للمفيد: إنه يقضي لو احترق البعض فرادى لا جماعة (٦) - لقول الصادق عليه السلام: " إذا انكسف القمر ولم تعلم حتى أصبحت، ثم بلغك، فإن احترق كله،

١٠٤٦ / ٢٨٦

(١) التهذيب ٣: ٢٩١ / ٨٧٦، الاستبصار ١: ٤٥٤ / ١٧٦٠.

(٢) المبسوط للطوسي ١: ١٧٢.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٤٦٨، سنن البيهقي ٢: ٣٢٤ و ٣٢٥.

(٤) الام ١: ٢٤٤، المجموع ٥: ٥٤، فتح العزيز ٥: ٧٩، المهذب للشيرازي ١: ١٢٩، المغني ٢: ٢٨٠،

الشرح الكبير ٢: ٢٧٩، الشرح الصغير ١: ١٨٧.

(٥) راجع: المغني ٢: ٢٩٤، والمجموع ٥: ٨٩ - ٩٠.

(٦) المفنعة: ٣٥.

(*)

[١٨٢]

فعليك القضاء، وإن لم يحترق كله، فلا قضاء عليك " (١). وقوله عليه السلام: " إذا انكسفت الشمس كلها ولم تعلم وعلمت، فعليك القضاء، وإن لم تحترق كلها فلا قضاء عليك " (٢). وقال الجمهور: لا قضاء (٣)، لما تقدم في المسألة السابقة. والجواب قد

تقدم. أما جاهل غير الكسوف، مثل الزلزلة والرياح والظلمة الشديدة، فالوجه سقوطها عن الجاهل عملاً بالأصل السالم عن المعارض.

مسألة ٤٨٧: لا تسقط هذه الصلاة بغيوبه الشمس منخسفة، لقوله عليه السلام: (فإذا رأيتم ذلك فصلوا) (٤). والأصل البقاء. وقال الجمهور: لا يصلي لأنها إذا غابت فقد ذهب سلطانها، وفات وقتها، فلم يصل لردها (٥). وهو ممنوع، ونمنع أن مع ذهاب سلطانها يسقط ما ثبت وجوبه، مع أنه اجتهاد، فلا يعارض النص. وينتقض بالقمر عندهم (٦). ولا تسقط صلاة الخسوف بغيوبه القمر منخسفاً إجماعاً، لأن وقته باق وهو الليل، والحاجة داعية إليه. ولا تسقط صلاة الخسوف والكسوف بستر السحاب إجماعاً، لأن الأصل بقاءهما. ولو طلعت الشمس والقمر منخسف، لم تسقط صلاته، عملاً

التهذيب ٣: ١٥٧ / ٣٣٦.
(٢) التهذيب ٣: ١٥٧ - ١٥٨ / ٣٣٩.
(٣) أو عزنا إلى مصادره في الهامش (٤) من الصفحة السابقة.
(٤) صحيح البخاري ٢: ٤٢، صحيح مسلم ٢: ٦٢٢ / ١٠، سنن البيهقي ٣: ٣٢٢.
(٥) الام ١: ٢٤٤، المجموع ٥: ٥٤، فتح العزيز ٥: ٨٠، المهذب للشيرازي ١: ١٣٠، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٨٠.
(٦) المغني والشرح الكبير ٢: ٢٨٠، المجموع ٥: ٥٤، فتح العزيز ٥: ٨٠.
(*)

[١٨٣]

بالموجب. وقال الجمهور: تسقط، لفوات وقته، وذهاب سلطانها (١). ولو طلع الفجر فكذلك عندنا لا تسقط - وهو الجديد للشافعي (٢) - لبقاء سلطانها قبل طلوع الشمس، لقوله تعالى: { فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة } (٣) فما لم تطلع الشمس فالسلطان باق.

والقديم: لا يصلي، لذهاب سلطانها بطلوع الفجر، لأنه من النهار، والفجر حاجب الشمس (٤). ولو ابتدأ الخسوف بعد طلوع الفجر صلاها عندنا، خلافاً للشافعي في القديم (٥). ولو كان قد شرع في الصلاة فطلعت الشمس، لم تبطلها إجماعاً، لأنها صلاة مؤقتة، فلا تبطل بخروج وقتها، وعندنا أن وقتها باق.

مسألة ٤٨٨: وهذه الصلاة مشروعة مع الامام وعدمه، عند علمائنا أجمع - وهو قول

أكثر العلماء (٦) - لعموم الاخبار. ولان صفوان بن عبدالله بن صفوان قال: رأيت ابن عباس على ظهر زمزم يصلي الخسوف للشمس والقمر (٧). والظاهر انه صلى منفردا. ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام، في صلاة الكسوف:

-
- (١) المجموع ٥: ٥٤، فتح العزيز ٥: ٨٠، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٨٠، بلغة السالك ١: ١٩١.
(٢) المجموع ٥: ٥٤، فتح العزيز ٥: ٨٠.
(٣) الاسراء: ١٢.
(٤ و ٥) المجموع ٥: ٥٤، فتح العزيز ٥: ٨٠.
(٦) المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٣.
(٧) مصنف عبدالرزاق ٣: ١٠٢ - ١٠٣ / ٤٩٣٤، سنن البيهقي ٣: ٣٢٨.
(*)

[١٨٤]

" تصلى جماعة وفرادى " (١). ولانها صلاة ليس من شرطها البنيان والاستيطان، فلم يكن من شرطها الجماعة، كغيرها من النوافل. وقال الثوري ومحمد: إن صلى الامام صلوا معه، ولا يصلون منفردين، لانها صلاة شرع لها الاجتماع والخطبة، فلا يصلها المنفرد كالجمعة (٢). ونمنع العلية، فإن الخطبة عندنا ليست مشروعة. مسألة ٤٨٩: وتستحب الجماعة في هذه الصلاة إجماعا منا - وبه قال الشافعي ومالك وأحمد (٣) - لان النبي صلى الله عليه وآله، صلاها في الجماعة (٤). وصلى ابن عباس خسوف القمر في جماعة في عهد علي عليه السلام (٥). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " إذا انكسفت الشمس والقمر فإنه ينبغي للناس أن يفرعوا إلى الامام يصلي بهم، وأيهما كسفت بعضه فإنه يجزئ الرجل أن يصلي وحده " (٦). ولان خسوف القمر أحد الكسوفين، فاستحبت فيه الجماعة كالآخر.

-
- التهذيب ٣: ٢٩٢ / ٨٨٢.
(٢) المجموع ٥: ٤٥، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٤، حلية العلماء ٢: ٢٧٠.
(٣) الام ١: ٢٤٢، المجموع ٥: ٤٤ و ٤٥، الوجيز ١: ٧١، فتح العزيز ٥: ٧٤، مغني المحتاج ١: ٣١٨، بداية المجتهد ١: ٢١٠، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٤.
(٤) صحيح البخاري ٢: ٤٣، صحيح مسلم ٢: ٦١٩ / ٣، سنن ابن ماجه ١: ٤٠١ / ١٣٦٣، سنن النسائي ٣: ١٢٧، سنن الدارمي ١: ٣٥٩، سنن أبي داود ١: ٣٠٦ / ١١٧٧ و ١١٧٨، سنن الدار قطني ٢: ٦٣ / ٣، سنن البيهقي ٣: ٣٢٠.

(٥) سنن البيهقي ٣: ٣٣٨.
(٦) التهذيب ٣: ٢٩٢ / ٨٨١.
(*)

[١٨٥]

وقال أبوحنيفة: يصلون للقمر فرادى في بيوتهم، لان في خروجهم ليلا مشقة (١). وينتقض: بالترأويح.

تذنيب: لو أدرك المأموم الامام راعيا في الاول، فقد أدرك الركعة. ولو أدركه في الركوع الثاني، أو الثالث، فالوجه: أنه فاتته تلك الركعة - وبه قال الشافعي (٢) - لان الركوع ركن فيها، ولا يتحمل الامام شيئا سوى القراءة، لا فعل الركوع، فحينئذ ينبغي المتابعة حتى يقوم في الثانية، فيستأنف الصلاة معه، فإذا قضى صلاته أتم هو الثانية، ويجوز الصبر حتى يبتدئ بالثانية. وتحتل المتابعة بنية صحيحة، فإذا سجد الامام لم يسجد هو، بل ينتظر الامام إلى ان يقوم، فإذا ركع الامام الثانية ركع معه عن ركعات الاولى، فإذا انتهى إلى الخامس بالنسبة إليه سجد، ثم لحق الامام، ويتم الركعات قبل سجود الثانية. والوجه: الاول.

مسألة ٤٩٠: لا خطبة لهذه الصلاة عند علمائنا أجمع، وبه قال أبوحنيفة، ومالك (٣)، عملا بالاصل السالم عن المعارض.

ولانه لو كان النبي صلى الله عليه وآله، قد خطب، لنقل كما نقلت خطبته في العيد والجمعة وغيرهما.

وقال الشافعي: تستحب الخطبة بعد الصلاة على المنبر - ولم يذكر

(١) المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٣، المبسوط للسرخسي ٢: ٧٥ - ٧٦، اللباب ١: ١٢٠، الهداية للمرغيناني ١: ٨٨.
(٢) المجموع ٥: ٦١، الوجيز ١: ٧١، فتح العزيز ٥: ٧٨، مغني المحتاج ١: ٣١٩.
(٣) الهداية للمرغيناني ١: ٨٨، شرح فتح القدير ٢: ٥٧، اللباب ١: ١٢٠، بلغة السالك ١: ١٩١، الكافي في فقه أهل المدينة: ٨٠، المنتقى للباقي ١: ٣٢٧، بداية المجتهد ١: ٢١٣، المجموع ٥: ٥٣، فتح العزيز ٥: ٧٥ - ٧٦، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٧٨.
(*)

[١٨٦]

أحمد الخطبة (١) - لان النبي صلى الله عليه وآله لما خسفت الشمس صلى، فوصفت عائشه صلواته إلى أن قالت: فلما فرغ وقد تجلت انصرف وذكر الله تعالى فأثنى عليه وقال: (يا أيها الناس إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم فادعوا الله تعالى، وكبروا وانصرفوا) ثم قال: (يا أمة محمد ما أحد أغير من الله تعالى أن يزني عبده أو أمته، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا)(٢)(٣). ولا حجة فيه، لتضمنه الدعاء والتكبير والاعلام بحكم الكسوف، وليس ذلك من الخطبة في شيء.

مسألة ٤٩١: وتجب هذه الصلاة على النساء والرجال والخناثي، إجماعا منا وللعموم. وعند الجمهور بالاستحباب(٤)، لان أسماء بنت أبي بكر قالت: فزع رسول الله صلى الله عليه وآله، يوم كسفت الشمس، فقام قياما، فرأيت المرأة، التي أكبر مني، والمرأة التي أصغر مني قائمة، فقلت: أنا أحرى بالصبر على طول القيام(٥). إذا ثبت هذا، فإنه يستحب للعجائز، ومن لا هيئة لها الصلاة جماعة مع الرجال، ويكره ذلك للشواب، ويستحب لهن الجماعة تصلي بهن

(١) أنظر المغني والشرح الكبير ٢: ٣٧٨.
(٢) صحيح البخاري ٢: ٤٢ - ٤٣، صحيح مسلم ٢: ٦١٨ / ٩٠١، سنن النسائي ٣: ١٣٠ ١٣٣: مسند أحمد ٦: ١٦٤، سنن البيهقي ٣: ٣٢٢.
(٣) الام ١: ٢٤٤، المجموع ٥: ٥٢، فتح العزيز ٥: ٧٥ - ٧٦، المغني والشرح الكبير ٢: ٣٧٨.
(٤) المجموع ٥: ٤٤ - ٤٥، المغني ٢: ٢٨٠، الشرح الكبير ٢: ٣٧٣، بدائع الصنائع ١: ٢٨٠، المنتقى للبايجي ١: ٣٢٦.
(٥) صحيح مسلم ٢: ٦٢٥ - ٦٢٦ / ٩٠٦، سنن البيهقي ٣: ٣٤٢.
(*)

[١٨٧]

إحداهن. واستحبه الشافعي مطلقا، لكنه لم يستحب الخطبة لو صلين جماعة، لان الخطبة ليست من سنن النساء، فإن قامت إحداهن وذكرتهن ووعظتهن، كان حسنا عنده(١). ولو حصل رجل في قرية مع النساء ولا رجل سواه، تقدم وصلى بهن وإن كن أجنبيات - خلافا للشافعي(٢) - إلا أن يخاف الافتتان، فيصلين فرادى. إذا ثبت هذا، فإن هذه

الصلاة تجب على المسافر كما تجب على الحاضر، وليس الاستيطان، ولا البنیان شرطاً
فيهما إجماعاً، ولا المصر ولا الامام، للعموم.

مسألة ٤٩٢: اختلف علماءنا في الاعادة بعد الفراغ من الصلاة قبل الانجلاء، فالاشهر:
استحباب إعادة الصلاة، لان المقتضي للمشروعية باق. ولقول الصادق عليه السلام: " إذا
فرغت قبل أن ينجلي فأعد" (٣). وقال آخرون منا: بالوجوب، لثبوت المقتضي له، وهو:
بقاء الكسوف. ولهذا الحديث (٤). والحق خلافه، لاصالة البراءة. ولقول الباقر عليه السلام:
" فإذا فرغت قبل أن ينجلي فاقعد، وادع الله حتى ينجلي " (٥). ونمنع كون الكسوف سبباً،
بل علامة ووقفاً.

(١) و (٢) الام ١: ٢٤٦، المجموع ٥: ٥٩.
(٢) التهذيب ٣: ١٥٦ / ٣٣٤.
(٤) الذي مر آنفاً.
(٥) الكافي ٣: ٤٦٣ / ٢، التهذيب ٣: ١٥٦ / ٣٣٥.
(*)

[١٨٨]

والخبر محمول على الاستحباب، جمعا بين الادلة. وقال آخرون منا: لا تعاد الصلاة
وجوبا ولا استحبابا - وهو قول الجمهور كافة (١) - لانه لم ينقل عنه عليه السلام
التكرار. ولا حجة فيه، لانه عليه السلام كان يطيل الصلاة بقدر زمانه (٢). إذا عرفت هذا،
فإن الشافعي استحب الخطبة بعدها (٣). وقد أبطلناه.

ويستحب الدعاء والذكر والاستغفار والتكبير والتضرع إلى الله تعالى، لقوله عليه
السلام: (فافزعوا إلى ذكر الله تعالى، ودعائه واستغفاره) (٤). وقالت أسماء: كنا نؤمر
بالعنق في الكسوف (٥). ولانه تخويف من الله تعالى، فينبغي أن يبادر إلى طاعة الله
ليكشفه عن عباده.

مسألة ٤٩٣: تصلى هذه الصلاة في أي وقت حصل السبب وإن كان أحد الاوقات (٦)
الخمسة المكروهة لابتداء النوافل عند علمائنا أجمع - وبه قال الشافعي (٧) - لانها
صلاة فرض مؤقتة، فلا يتناولها النهي.

- (١) الام ١: ٢٤٤، المجموع ٥: ٥٤، فتح العزيز ٥: ٧١، المنتقى للباقي ١: ٣٢٧، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٨٠.
- (٢) صحيح البخاري ٢: ٤٢ و ٤٤ و ٤٦، صحيح مسلم ٢: ٦١٨ / ٩٠١ و ٦٢٤ / ٩٠٥، سنن ابن ماجه ١: ٤٠١ / ١٢٦٣، سنن الدار قطني ٢: ٦٣ / ٣، سنن البيهقي ٣: ٣٢١ و ٣٢٣، المستدرک للحاکم ١: ٣٢٩.
- (٣) المهذب للشيرازي ١: ١٢٩، المجموع ٥: ٥٢، فتح العزيز ٥: ٧٥، حلية العلماء ٢: ٣٦٩.
- (٤) سنن النسائي ٣: ١٥٣ - ١٥٤.
- (٥) صحيح البخاري ٢: ٤٧، سنن أبي داود ١: ٣١٠ / ١١٩٢، مسند أحمد ٦: ٣٥٤.
- (٦) وهي، طلوع الشمس وغروبها، وقيامها إلى أن تزول، وبعد صلاتي الصبح والعصر.
- (٧) الام ١: ١٤٩ و ٢٤٣، المجموع ٤: ١٧٠، فتح العزيز ٥: ٦٩، بداية المجتهد ١: ٢١٣، عمدة القاري ٧: ٦٢ و ٧٩.
- (*)

[١٨٩]

ولقوله صلى الله عليه وآله: (فإذا رأيتم ذلك فصلوا)(١).
ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " وقت صلاة الكسوف الساعة التي تتكسف عند طلوع الشمس وعند غروبها "(٢). ولأنها ذات سبب، فجاز فعلها في الاوقات الخمسة. وقال مالك وأبو حنيفة: بالمنع، وعن أحمد روايتان: المنع أشهرهما، لأن عقبة بن عامر قال: ثلاث ساعات(٣) كان النبي عليه السلام ينهانا أن نصلي فيها، وأن نقبر موتانا(٤)(٥). وهو مختص بالنافل، وقد بينا وجوب هذه الصلاة.
مسألة ٤٩٤: لو اتفق في وقت فريضة حاضرة، فإن اتسع الوقتان، قدم الحاضرة استحباباً، لشدة اعتناء الشارع بها، ولهذا سوغ قطع الكسوف والاشتغال بالحاضرة، فتقديمها أولى. ولو تضيق الوقتان، قدمت الحاضرة وجوباً، لما تقدم، ثم إن فرط في صلاة الكسوف بالتأخير مع الامكان قضي وإلا فلا. ولو تضيقت إحداهما، تعينت للفعل، ثم يصلي الاخرى بعد إكمالها. ولا يجب مع اتساع الوقتين الاشتغال بالحاضرة لقول الصادق عليه السلام: " خمس صلوات لا تترك على حال: إذا طفت بالبيت، وإذا أردت

- (١) صحيح البخاري ٢: ٤٢، صحيح مسلم ٢: ٦٢٣ / ١٠.
- (٢) الكافي ٣: ٤٦٤ / ٤، التهذيب ٣: ٢٩٣ / ٨٨٦.
- (٣) الساعات الثلاث هي: طلوع الشمس وغروبها وزوالها وانظر: المصادر في الهامش التالي.
- (٤) صحيح مسلم ١: ٥٦٨ / ٨٣١، سنن ابن ماجه ١: ٤٨٦ / ١٥١٩، سنن الترمذي ٣: ٣٤٨ / ١٠٣٠، سنن النسائي ١: ٢٧٥ و ٢٧٧، مسند أحمد ٤: ١٥٢.
- (٥) بداية المجتهد ١: ٢١٣، بدائع الصنائع ١: ٢٨٢، فتح العزيز ٥: ٦٩، المغني ١: ٧٩٤ و ٢: ٢٨١ - ٢٨٢،

[١٩٠]

أن تحرم، وإذا نسيت فصل إذا ذكرت، وصلاة الكسوف والجنابة " (١) ولا خلاف فيه.
فروع:

أ: لو تلبس بصلاة الكسوف وتضييق وقت الحاضرة وخاف فوتها لو أتم الكسوف، قطع إجماعاً، وصلى بالحاضرة، تحصيلاً للفرض. ولقول الصادق عليه السلام في صلاة الكسوف يخشى فوت الفريضة قال: " إقطعوها وصلوا الفريضة وعودوا إلى صلاتكم " (٢). وسأله محمد بن مسلم: ربما ابتلينا بعد المغرب قبل العشاء، فإن صلينا الكسوف خشينا أن تفوت الفريضة، قال: " إذا خشيت ذلك فاقطع صلاتك واقض فريضتك ثم عد فيها " (٣). إذا ثبت هذا، فإذا قطع الكسوف وصلى الفريضة هل يعود إلى الكسوف من حيث قطع، أو يستأنف الصلاة؟ قال الشيخان والمرضى: بالاول (٤)، للروايتين. وفيه إشكال ينشأ: من أن صلاة الفرض يبطلها العمل الكثير، ودلالة الحديثين ليست قطعية، لاحتمال العود إلى ابتداء الصلاة.

ب: لو اشتغل بالكسوف وخشي فوت الحاضرة لو أتمها وفوت الكسوف لو اشتغل بالحاضرة، احتمل تقديم الحاضرة، لاولويتها، فيقطع الكسوف ويستأنف. وإتمام الكسوف، لاولويته بالشروع فيه، والنهي عن إبطال العمل،

(١) الكافي ٣: ٢٨٧ / ٢، التهذيب ٢: ١٧٢ / ٦٨٣.

(٢) التهذيب ٣: ٢٩٣ / ٨٨٨.

(٣) التهذيب ٣: ١٥٥ / ٣٣٢.

(٤) النهاية: ١٣٧، جمل العلم والعمل (ضمن رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٤٥، وحكاة عن الثلاثة،

المحقق في المعتمد: ٢١٨.

(*)

[١٩١]

ومساواته بالحاضرة في الوجوب. ويحتمل إتمامها إن أدرك من الحاضرة بعدها ركعة

وإلا استأنف.

ج: لو اتسع وقت الحاضرة، وشرع القرص في الكسوف، أو حدثت الرياح المظلمة، فالوجه: تقديم الكسوف والرياح - وبه قال الشافعي (١) - لجواز عدم طول اللبث، فيفوت بالاشتغال بالحاضرة.

د: الزلزلة متأخرة عن الحاضرة مطلقا إن قلنا: وقتها العمر. وإن قلنا: وقتها حدوثها، فتجب وإن سكنت، كما قاله بعض علمائنا (٢)، وكالكسوف.

ه: لو اتفقت مع صلاة منذورة مؤقتة، بدأ بما يخشى فواته، ولو أمن فواتهما، تخير فيهما.

و: الكسوف أولى من النافلة المؤقتة كصلاة الليل وغيرها وإن خرج وقتها، ثم يقضي ندبا.

ز: لو اجتمع الكسوف والعيد وصلاة الجنازة والاستسقاء، قدم من الفرائض ما يخشى فواته أو التغير، وإن تساويا، تخير، أما الاستسقاء فتؤخر، لأن المندوب لا يزاحم الواجب. وقال الشافعي: تقدم الجنازة، لأنها فرض، وللخوف من التغير، ثم الخسوف، لتعلقها بسبب يخاف فواته، إلا أن تنضيق العيد فتقدم، لأن فواته متحقق وفوات الخسوف غير متحقق، ثم الاستسقاء، لأنها تصلى في أي وقت كان (٣).

لا يقال: لا يمكن اجتماع العيد والكسوف، لأن الشمس لا تتكسف في العادة إلا في التاسع والعشرين من الشهر، فلا يتصور كونه في الفطر ولا الاضحى.

(١) المهذب للشيرازي ١: ١٣٠، المجموع ٥: ٥٥ و ٥٦، فتح العزيز ٥: ٨١، الام ١: ٢٤٣.

(٢) قاله المحقق في شرائع الاسلام ١: ١٠٣.

(٣) الام ١: ٢٤٣، مختصر المزني: ٣٢، المجموع ٥: ٥٧.

(*)

لانا نقول: نمنع عدم الامكان، والعادة لا تخرج نقيضها عن حد الامكان، والله على كل شئ قدير، والفقهاء يفرضون الممكن وإن لم يقع عادة ليبينوا الاحكام المنوطة به، كما يفرضون مائة جدة وما أشبه ذلك. ثم هذا لا يرد علينا، لأن هذه الصلاة لا تختص

بكسوف الشمس، بل هي واجبة لباقي الآيات الخارجة عن الضابط الزماني.

ح: لو خاف خروج وقت العيد، قدمت صلاته ولم يخطب لها حتى يصلي الخسوف، فإذا صلى الخسوف، خطب للعيد خاصة عندنا - وعند الشافعي يخطب لهما (١) - وذكر ما يحتاج إلى ذكره لهما.

ط: لو اجتمع الخسوف والجمعة، فإن اتسع وقت الجمعة، بدأ بالخسوف، ويقصر في قراءته، فيقرأ السور القصار، فإذا فرغ، اشتغل بخطبة الجمعة خاصة. وقال الشافعي: يخطب للخسوف والجمعة، ثم يصلي الجمعة (٢). ولو تضيق الوقت، بدأ بالخطبة للجمعة مخففة، ثم بالجمعة ثم بالخسوف.

ي: لو كان في الموقف حالة الكسوف، قدمت صلاته على الدعاء ولا خطبة. وقال الشافعي: يخطب راكبا ويدعو (٣). وإن كسفت وهو في الموضع الذي يصلي فيه الظهر، قدمت صلاته على الدفع إلى عرفة لئلا تفوته.

يا: لو خسف القمر بعد الفجر من ليلة المزلفة وهو بها، صلى صلاة الخسوف وإن كان يؤدي إلى ان يفوته الدفع منها إلى منى قبل طلوع الشمس.

(١) المجموع ٥، ٥٧، فتح العزيز ٥: ٨٢.
(٢) الام ١: ٢٤٣، المجموع ٥: ٥٧، حلية العلماء ٢: ٢٦٩، فتح العزيز ٥: ٨٢.
(٣) الام ١: ٢٤٤، المجموع ٥: ٥٧ - ٥٨.
(*)

[١٩٣]

ويستحب التخفيف ليدفع قبله.

يب: لو خسفت الشمس يوم الثامن بمكة، وخاف إن اشتغل بصلاة الخسوف أن يفوته فعل الظهر بمنى، قدم صلاة الخسوف، لأنها واجبة، بخلاف فعل الظهر بمنى.

يج: لو اتفق الكسوف مع نافلة، قدم الكسوف ولو فاتت النافلة، راتبة كانت أو لم تكن عند علمائنا: لأنها واجبة. ولقول الصادق عليه السلام، وقد سئل عن صلاة الكسوف وصلاة الليل بأيتها نبدأ؟: " صل صلاة الكسوف، واقض صلاة الليل حين تصبح " (١). وقال أحمد: يقدم أكدهما (٢)، وهو بناء على أن صلاة الكسوف مندوبة، وقد بينا

بطلانه.

مسألة ٤٩٥: قال الشيخ: صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر سواء (٣).

وهو صحيح إن قصد المساواة في الهيئة، أما في الإطالة ففيه نظر، لقول الباقر عليه السلام: " صلاة كسوف الشمس أطول من صلاة كسوف القمر، وهما سواء في القراءة والركوع والسجود " (٤).

مسألة ٤٩٦: لو ضاق وقت الكسوف عن إدراك ركعة، لم تجب، بخلاف الزلزلة، فإنها سبب في الوجوب لا وقت له. (ولو اتسع لركعة وقصر عن أخف صلاة، ففي الوجوب إشكال ينشأ: من قوله عليه السلام: (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) (٥) ومن

-
- (١) التهذيب ٣: ١٥٥ / ٣٣٢.
(٢) المغني والشرح الكبير ٢: ٢٨٠.
(٣) الخلاف ١: ٦٨٢ مسألة ٤٥٧.
(٤) الكافي ٣: ٤٦٣ - ٤٦٤ / ٢، التهذيب ٣: ١٥٦ - ١٥٧ / ٣٣٥.
(٥) صحيح البخاري ١: ١٥١، صحيح مسلم ١: ٤٢٣ / ٦٠٧، سنن ابن ماجه ١: (*)

[١٩٤]

استحالة فرض وقت لعبادة يقصر عنها عقلا، إلا أن يكون القصد القضاء، ولم يثبت القصد هنا.

فلو اشتغل أحد المكلفين بها في الابتداء وخرج الوقت وقد أكمل ركعة، فعلى الأول يجب عليه الاكمال، وعلى الثاني لا يجب، أما الآخر فلا يجب عليه القضاء على التقديرين (١). إذا ثبت هذا، فلو ضاق الوقت عن العدد، لم يجز الاقتصار على الأقل. ولو اتسع للاكثر، لم تجز الزيادة، لأنها فريضة معينة. وللشافعي في كل من التقديرين وجهان (٢).

مسألة ٤٩٧: لا يجوز أن تصلى هذه الصلاة على الراحلة اختيارا ولا مشيا إلا مع الضرورة عند علمائنا - خلافا للجمهور - لأنها فريضة فلا تجوز على الراحلة ومشيا اختيارا، كغيرها من الفرائض.

ولان عبدالله بن سنان سأل الصادق عليه السلام: أيصلي الرجل شيئا من الفروض على

الراحلة؟ فقال: " لا " (٣). أما مع الضرورة فتجوز، دفعاً للمشقة، كغيرها من الفرائض. وكتب علي بن فضل الواسطي إلى الرضا عليه السلام: إذا كسفت

١١٢٣ / ٣٥٦، سنن الدارمي ١: ٢٧٧، سنن النسائي ١: ٢٧٤، الموطأ ١: ١٠ / ١٥، سنن الترمذي ٢: ٤٠٣ / ٥٢٤.

(١) ورد بدل ما بين القوسين في نسخة " ش " هكذا: ولو اتسع لركعة وقصر عن أخف صلاة لم يجب لاستحالة فرض وقت لعبادة يقصر عنها عقلاً إلا أن يكون القصد القضاء ولم يثبت هنا، فلو اشتغل أحد المكلفين بها في الابتداء وخرج الوقت وقد أكمل ركعة يحتمل أن يجب عليه الاكمال لأنه مكلف بالظن فصح ما فعل فيدخل تحت { ولا تبطلوا أعمالكم } والاقوى أنه لا يجب أما الآخر فلا يجب عليه القضاء على التقديرين.

(٢) المجموع ٥: ٤٧ - ٤٨، فتح العزيز ٥: ٧١.

(٣) التهذيب ٢٠٨ / ٩٥٤.

(*)

[١٩٥]

الشمس والقمر وأنا راكب لا أقدر على النزول، فكتب عليه السلام: " صل على مركبك الذي أنت عليه" (١).

مسألة ٤٩٨: هل تجب هذه الصلاة في كسف بعض الكواكب بعضاً، أو في كسف أحد

النيرين بأحد الكواكب كما قال بعضهم: إنه شاهد الزهرة في جرم الشمس كاسفة لها؟

إشكال ينشأ: من عدم التنصيص، وخفائه، إذ الحس لا يدل عليه، وإنما يستفاد من

المنجمين الذين لا يوثق بهم، ومن كونه آية مخوفة، فتشارك النيرين في الحكم. والاول

أقوى. * * *

(١) الكافي ٣: ٤٦٥ / ٧، الفقيه ١: ٣٤٦ / ٥٣١، التهذيب ٣: ٢٩١ / ٨٧٨، قرب الاسناد: ١٧٤.
(*)

الفصل الرابع: في صلاة النذر

مسألة ٤٩٩: صلاة النذر واجبة بحسب ما نذره إجماعاً.

ولقوله تعالى: { يوفون بالنذر } (١) وقوله تعالى: { أوفوا بالعقود } (٢) { وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً } (٣) ولقوله تعالى: { وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم } (٤). ويشترط فيه ما يشترط في الفرائض اليومية من الطهارة والاستقبال وغيرهما إجماعاً إلا الوقت، وتزيد الصفات التي عينها في نذره، ولا يجب لو وقع في معصية، لقبه إلا على وجه الزجر، وسيأتي. ولو عين الزمان، تعين سواء كان فيه مزيد كيوم الجمعة وغيره من الاوقات الشريفة، أو لا، لأن البقاء غير معلوم، والتقدم فعل للواجب قبل وجوبه، فلا يقع مجزئاً، كما لو صلى الفرض قبل وقته، فتعين. ولو قيده بوقت مكروه للنوافل، فالاقرب الانعقاد، لاختصاص الكراهة

-
- (١) الانسان: ٧.
(٢) المائدة: ١.
(٣) الاسراء: ٣٤.
(٤) النحل: ٩١.
(*)

[١٩٨]

بالنوافل، وهذه بالنذر خرجت من كونها نافلة، وصارت واجبة ذات سبب. مسألة ٥٠٠: لو قيد نذر الصلاة بزمان فأوقعها في غيره، فقد بينا عدم الاجزاء. ثم إن كان الفعل متقدماً على الزمان، وجب عليه الاعادة عند حضور الزمان، فإن أهمل وجب القضاء وكفارة خلف النذر.

وإن تأخر الفعل، فإن كان لعذر أجزاء ولا كفارة، وإن كان لغير عذر، فإن أوقعه بنية القضاء، أجزاء وكفر، وإلا وجب عليه الفعل ثانياً والكفارة. ولو نذر إيقاعه في زمان يتكرر مثله كيوم الجمعة، لم يجب في الجمعة الاولى إلا مع النذر، بل يجزئه فعلها في أي جمعة شاء، فإن أوقعها في خميس مثلاً يجزئه، ووجب إيقاعها في الجمعة الاخرى أداء لا قضاء.

مسألة ٥٠١: لو قيد نذر الصلاة بمكان، فإن كان له مزية، تعين كالمسجد. وإن لم يكن له مزية، ففي وجوب القيد نظر ينشأ: من أنه نذر طاعة في موضع مباح فيجب، ومن أن القيد لا مزية فيه فلا تجب، كما لو نذر المشي ولم يعين مقصداً، وهو الاقرب، فيجوز إيقاعها حينئذ في أي موضع شاء. أما لو كان له مزية، فصلاها في مكان مزيتها أعلى، فالاقرب: الجواز، إذ زيادة المزية بالنسبة إلى الآخر كذي المزية بالنسبة إلى غير ذي المزية. ويحتمل العدم، لأنه نذر انعقد، فلا يجوز غيره، فإن قلنا بالجواز فلا بحث، وإلا وجب القضاء. ولو قيده بزمان ومكان، فأوقعها في ذلك الزمان في غير ذلك المكان مما يساويه أو يزيد عليه في المزية، أجزأ على إشكال، وإلا وجب القضاء في ذلك المكان بعينه، والكفارة، لفوات الوقت.

مسألة ٥٠٢: لو أطلق العدد، أجزأه ركعتان إجماعاً. وهل تجزئه الواحدة؟ لعلماننا قولان: أحدهما: ذلك، للتعبد بمثلها

[١٩٩]

في الوتر. والآخر: المنع، صرفاً للاطلاق إلى المتعارف وهو الركعتان. ولو صلاها ثلاثاً أو أربعاً، أجزأ إجماعاً، وفي وجوب التشهدين إشكال. ولو صلاها خمسا فأشكال. ولو قيد نذره بعدد، تعين إن تعبد بمثله. ثم إن أطلق، احتمل وجوب التسليم عقيب كل ركعتين، ووجوبه عقيب أربع أو ما زاد على إشكال. وإن لم يتعبد بمثله، كالخمس والست، قال ابن إدريس: لا ينعقد (١). ويحتمل انعقاده، لأنها عبادة، وعدم التعبد بمثلها لا يخرجها عن كونها عبادة.

مسألة ٥٠٣: لو قيد النذر بقراءة سورة معينة، أو آيات مخصوصة، أو تسبيح معلوم، تعين، فيعيد مع المخالفة، فإن كان مقيداً بوقت وخرج، أعاد وكفر. ولو نذر أن يقرأ آيات معينة عوض السورة ففي الاجزاء نظر ينشأ: من أنها واجبة، فتجب السورة مع الحمد كغيرها من الفرائض، ومن أن وجوبها على هذا الحد فلا يجب غيره، فعلى الاول يحتمل عدم انعقاد النذر مطلقاً، كما لو نذر صلاة بغير طهارة، وانعقاده فتجب سورة كاملة. ولو نذر آيات من سورة معينة عوض السورة، وقلنا بوجوب السورة في الاول، وجب هنا عين تلك السورة ليدخل ما نذره ضمناً، ويحتمل أجزاء غيرها، لعدم انعقاد النذر في التبويض.

مسألة ٥٠٤: لو نذر النافلة في وقتها، صارت واجبة، فلو نذر صلاة العيد المندوبة أو الاستسقاء في وقتها، لزم، ولو نذرهما في غير وقتها،

(١) السرائر ٢٥٧.
(*)

[٢٠٠]

فالاقرب: عدم الانعقاد، لعدم التعبد بمثله في هذا الوقت. ويحتمل الانعقاد، لأنها طاعة تعبد بمثلها في وقت ما، فكذا في غيرها. ولو نذر إحدى المرغبات، وجبت، فإن كانت مقيدة بوقت، تقيد النذر به وإن أطلقه، كما لو نذر نافلة الظهر، وإلا فلا، ولو كان الوقت مستحبا لها، كصلاة التسبيح المستحب إيقاعها يوم الجمعة، لم ينعقد إلا مع تقيد النذر به. ولو نذر صلاة الليل، وجب ثمان ركعات، ولا يجب الدعاء. وكذا لو نذر نافلة رمضان، لم يجب الدعاء المتخلل بينها إلا مع التقيد. ولو نذر الفريضة اليومية، فالوجه الانعقاد، لأنها طاعة، بل أقوى الطاعات لوجوبها، والفائدة: وجوب الكفارة مع المخالفة.

مسألة ٥٠٥: لو نذر النافلة على الراحلة، انعقد المطلق لا المقيد، لاولوية غيره. وكذا لو نذر الصلاة النافلة في إحدى الاماكن المكروهة. ولو فعل ما قيد النذر به، أجزاءه، إذ غيره لم يجب، لعدم نذره. ولو نذر التنفل جالسا أو مستديرا، فإن أوجبنا القيام أو الاستقبال، احتمل بطلان النذر، كما لو نذر الصلاة بغير طهارة، والانعقاد للمطلق، فيجب الضد. وإن جوزنا إيقاعها جالسا أو مستديرا، أجزاء لو فعلها عليهما أو قائما أو مستقبلا. واليمين والعهد في ذلك كله كالنذر. * * *

الفصل الخامس: في صلاة الاستسقاء

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (إذا غضب الله تعالى على أمة ثم لم ينزل بها العذاب، غلت أسعارها، وقصرت أعمارها، ولم تريح تجارها، ولم تزك ثمارها، ولم تعذب أنهارها، وحبس عنها أمطارها، وسلط عليها أشرارها)(١).

وقال الصادق عليه السلام: " إذا فشت أربعة، ظهرت أربعة: إذا فشا الزنا، ظهرت الزلازل، وإذا أمسكت الزكاة، هلكت الماشية، وإذا جار الحكام في القضاء، أمسك القطر من السماء، وإذا خفرت الذمة، نصر المشركون على المسلمين"(٢).

مسألة ٥٠٦: الاستسقاء مشروع بالكتاب والسنة والاجماع.

قال الله تعالى: { وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر } (٣).

وقال تعالى: { فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا * يرسل السماء عليكم مدرارا } (٤)

(١) الفقيه ١: ٣٣٣ / ١٤٩٢، التهذيب ٣: ١٤٨ / ٣١٩.
(٢) الفقيه ١: ٣٣٣ / ١٤٩١، التهذيب ٣: ١٤٧ - ١٤٨ / ٣١٨.
(٣) البقرة: ٦٠.
(٤) نوح: ١٠ و ١١.
(*)

[٢٠٢]

وقال ابن عباس: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله، في الاستسقاء متبذلاً متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى(١). وروى أنس قال: أصاب أهل المدينة قحط، فبينما رسول الله صلى الله عليه وآله، يخطب إذ قام رجل، فقال: هلك الكراع والشاء، فادع الله أن يسقينا، فمد رسول الله صلى الله عليه وآله، يديه ودعا، قال أنس: والسماء لمثل الزجاجة، فهاجت ريح، ثم أنشأت سحابا، ثم اجتمع، ثم أرسلت السماء عزاليها(٢)، فخرجنا نخوض الماء حتى أتينا قبل منازلنا، فلم تزل تمطر إلى الجمعة الأخرى، فقام إليه الرجل أو غيره، فقال: يا رسول الله تهدمت البيوت واحتبس الركبان، فادع الله أن يحبسه، فتبسم رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم قال: (اللهم حوالينا ولا علينا) فنظرت إلى السماء تتصدع حول المدينة كأنه إكليل(٣).

ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: " إن رسول الله صلى الله عليه وآله، صلى الاستسقاء ركعتين " (٤) الحديث. وصلى أمير المؤمنين عليه السلام صلاة الاستسقاء، وخطب طويلاً، ثم بكى وقال: " سيدي انصاحت جبالنا، واغربت أرضنا، وهامت دوابنا، وقنط ناس منا، وتاهت البهائم وتحيرت في مراتعها، وعجت عجيج الثكلى على أولادها، وملت الدوران في مراتعها

[حين]

(٥) حبست عنها قطر السماء، فرق لذلك عظمها، ودق لحمها، وذاب شحمها، وانقطع درها، اللهم ارحم أنين

سنن أبي داود ١: ٣٠٢ / ١١٦٥، سنن ابن ماجة ١: ٤٠٣ / ١٢٦٦، سنن الترمذي ٢: ٤٤٥ / ٥٥٨، سنن النسائي ٣: ١٦٣، مسند أحمد ١: ٣٥٥، سنن الدار قطني ٢: ٦٨ / ١١، المستدرک للحاكم ١: ٣٢٦، سنن البيهقي ٣: ٣٤٤.
(٢) قال ابن الأثير في النهاية ٣: ٣٣١ نقلا عن الهروي: العزالي: جمع العزلاء، وهو فم المزايدة الاسفل فشبّه اتساع المطر واندفاقه بالذي يخرج من فم المزايدة.
(٣) سنن أبي داود ١: ٣٠٤ / ١١٧٤، سنن البيهقي ٣: ٣٥٦.
(٤) الفقيه ١: ٣٣٨ / ١٥٠٥، التهذيب ٣: ١٥٠ / ٣٢٦، الاستبصار ١: ٤٥١ / ١٧٤٨.
(٥) زيادة من المصدر ووردت في الطبعة الحجرية بعنوان نسخة بدل.
(*)

[٢٠٣]

الآنة وحنين الحانة، وارحم تحيرها في مراتعها، وأنينها في مراتعها " (١).
وقال الصادق عليه السلام: " إن سليمان بن داود عليه السلام، خرج ذات يوم مع أصحابه ليستسقى فوجد نملة قد رفعت قائمة من قوائمها إلى السماء وهي تقول: اللهم إنا خلق من خلقك، لا غنى بنا عن رزقك، فلا تهلكنا بذنوب بني آدم، فقال سليمان عليه السلام، لأصحابه: ارجعوا فقد سقيتم بغيركم " (١).
وأجمع المسلمون كافة على مشروعية الاستسقاء وإن اختلفوا في كيفية على ما يأتي.
مسألة ٥٠٧: ويستحب فيه الصلاة عند قلة الامطار وغور الانهار والآبار والجذب، عند علمائنا كافة - وبه قال عمر بن عبدالعزيز وسعيد بن المسيب ومكحول والشافعي وأحمد ومحمد وأبيوسف (٣) - لما تقدم من الاحاديث. ولما رواه الجمهور عن الصادق عن

الباقر عليهما السلام: " أن النبي صلى الله عليه وآله، وأبا بكر وعمر كانوا يصلون صلاة الاستسقاء " (٤).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام في الاستسقاء: " يصلي ركعتين " (٥). وقال أبوحنيفة: لا صلوة للاستسقاء، وإنما هو دعاء واستغفار، والصلاة بدعة، لأن النبي صلى الله عليه وآله استسقى على المنبر، ولم يصل

-
- (١) التهذيب ٣: ١٥٤ / ٣٢٨، مصباح المتعجد: ٤٧٧، الفقيه ١: ٣٣٨ / ١٥٠٤.
(٢) الفقيه ١: ٣٣٣ / ١٤٩٣.
(٣) الام ١: ٢٤٦، المهذب للشيرازي ١: ١٣٠، المجموع ٥: ٦٤، الوجيز ١: ٧٢، فتح العزيز ٥: ٨٧، الميزان للشعراني ١: ٢٠، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٨٣، بداية المجتهد ١: ٢١٤ - ٢١٥.
(٤) مصنف عبدالرزاق ٣: ٨٥ / ٤٨٩٥، ونقله ابنا قدامة في المغني ٢: ٢٨٤ والشرح الكبير ٢: ٢٨٤ - ٢٨٥.
(٥) التهذيب ٣: ١٤٨ / ٣٢١.
(*)

[٢٠٤]

لها (١). وكذلك عمر استسقى بالعباس عام الرمادة (٢)، فأخذ بضبعي العباس وأشخصه قائماً، وأوماً به نحو السماء، فقال: اللهم إنا جنناك نستسقيك، ونستشفع إليك بعم نبيك، فما انفضى قوله والناس ينظرون إليهما وإلى السماء حتى نشأت سحابة فلم يلبث أن طبقت الافق ثم أرسلت عزاليها، فما رجعوا إلى رحالهم حتى بلهم الغيث (٣) (٤). ولا حجة فيه، لأنها ليست واجبة، والغرض بها إرسال الغيث، فإذا حصل، سقط سبب الاستحباب، مع أنه عليه السلام، لم يصل يوم الجمعة لاشتغاله بالجمعة، وهذه الصلاة ليست واجبة بالاجماع.

مسألة ٥٠٨: وهي ركعتان يقرأ في كل واحدة: الحمد وسورة، ويكبر فيهما مثل تكبير العيد، عند علمائنا أجمع - وبه قال عمر بن عبدالعزيز وسعيد ابن المسيب ومكحول والشافعي وأبويوسف ومحمد وأحمد في أشهر الروايتين (٥) - لأن الصادق عليه السلام روى عن الباقر عليه السلام: " أن النبي صلى الله عليه وآله وأبا بكر وعمر كانوا يصلون صلاة الاستسقاء، يكبرون فيها سبعا وخمسا " (٦).

- (١) صحيح البخاري ٢: ٣٤ و ٣٥، صحيح مسلم ٢: ٦١٢ / ٨٩٧، سنن أبي داود ١: ٣٠٤ / ١١٧٤، مصنف عبدالرزاق ٣: ٩١ / ٤٩٠٩ و ٩٢ / ٤٩١١، سنن البيهقي ٣: ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٦.
(٢) الرمادة: الهلاك. وعام الرمادة كانت سنة جدب وقحط في عهد عمر. النهاية لابن الاثير ٢: ٣٦٢.
(٣) صحيح البخاري ٢: ٣٤، سنن البيهقي ٣: ٣٥٢ باختصار فيهما.
(٤) المبسوط للسرخسي ٢: ٧٦، بدائع الصنائع ١: ٢٨٢، اللباب ١: ١٢٠، الهداية للمرغيناني ١: ٨٨، عمدة القاري ٧: ٢٥، المجموع ٥: ١٠٠، المغني ٢: ٢٨٥، الشرح الكبير ٢: ٢٨٣.
(٥) الام ١: ٢٥٠، المجموع ٥: ٧٤، اللباب ١: ١٢١، المغني والشرح الكبير ٢: ٢٨٤، حلية العلماء ٢: ٢٧٣.
(٦) مصنف عبدالرزاق ٣: ٨٥ / ٤٨٩٥، ونقله ابنا قدامة في المغني ٢: ٢٨٤، والشرح الكبير (*)

[٢٠٥]

وقال ابن عباس: خرج رسول الله صلى الله عليه واله متبذلاً، متواضعا حتى أتى المصلي، فصلى ركعتين كما يصلي في العيد (١).

ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: " إن رسول الله صلى الله عليه وآله، صلى للاستسقاء ركعتين، وبدأ بهما قبل الخطبة، وكبر سبعا وخمسا، وجهر بالقراءة (٢)".

وقال مالك: يصلي ركعتين بلا تكبير زائد - وهي الرواية الاخرى عن أحمد، وقول الازاعي وأبي ثور وإسحاق - لان أبا هريرة قال: إن النبي صلى الله عليه وآله، خرج للاستسقاء، فصلى ركعتين (٣) (٤). وليس حجة، إذ لم يبين الكيفية، والاطلاق لا ينافي التفصيل.

مسألة ٥٠٩: قال الشيخ: ويقرأ فيهما أي سورة شاء (٥)، لعدم التنصيص. ويحتمل أن يقرأ، كما يقرأ في العيد، لقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن كيفية صلاة الاستسقاء: " مثل صلاة العيدين " (٦). وقال الشافعي: يقرأ في الاولى بسورة (ق)، وفي الثانية (اقتربت)

٢٨٥ - ٢٨٤ :٢

- (١) سنن أبي داود ١: ٣٠٢ / ١١٦٥، سنن ابن ماجة ١: ٤٠٣ / ١٢٦٦، سنن الترمذي ٢: ٤٤٥ / ٥٥٨، سنن النسائي ٣: ١٥٦ - ١٥٧ و ١٦٣، مسند أحمد ١: ٣٥٥، سنن البيهقي ٣: ٣٤٤، سنن الدار قطني ٢: ٦٨ / ١١، المستدرک للحاكم ١: ٣٢٦ - ٣٢٧، مصنف عبدالرزاق ٣: ٨٤ / ٤٨٩٣.
(٢) التهذيب ٣: ١٥٠ / ٣٢٦، الاستبصار ١: ٤٥١ / ١٧٤٨.
(٣) سنن الترمذي ٢: ٢٤٤ / ٥٥٦، سنن ابن ماجة ١: ٤٠٣ / ١٢٦٨، سنن البيهقي ٣: ٣٤٧.
(٤) المغني ٢: ٢٨٤ - ٢٨٥، الشرح الكبير ٢: ٢٨٥، المدونة الكبرى ١: ١٦٦، بداية المجتهد ١: ٢١٥، الكافي في فقه أهل المدينة: ٨١، المجموع ٥: ١٠٣، حلية العلماء ٢: ٢٧٤.
(٥) النهاية: ١٢٨، المبسوط للطوسي ١: ١٣٤.
(٦) الكافي ٣: ٤٦٢ / ٢، التهذيب ٣: ١٤٩ / ٣٢٢، الاستبصار ١: ٤٥٢ / ١٧٥٠.
(*)

لان النبي صلى الله عليه وآله، صنع في الاستسقاء ما صنع في الفطر والاضحى(١). وقال بعض أصحابه: يقرأ في الثانية بسورة نوح، لان فيها ذكر الاستسقاء(٢). وروى الجمهور عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله، كان يقرأ - في العيدين والاستسقاء - في الاولى بفاتحة الكتاب، وسبح اسم ربك الاعلى، وفي الثانية بفاتحة الكتاب وهل أتاك حديث الغاشية(٣).

مسألة ٥١٠: ويقنت عقيب كل تكبيرة زائدة كما في العيد، إلا أنه يدعو هنا بالاستعطف وسؤال الرحمة وإنزال الغيث وتوفير المياه. وأفضل ما يقال: الادعية المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام، لانهم أعرف بكيفيات العبادات.

مسألة ٥١١: ويستحب الصوم لهذه الصلاة ثلاثة أيام، فيخطب الامام يوم الجمعة ويشعر الناس بفعلها، ويأمرهم بصوم ثلاثة أيام: السبت والاحد ويخرج بهم يوم الاثنين وهم صيام، وإن شاء خرج بهم يوم الجمعة، فيصوموا الاربعاء والخميس والجمعة، عند علمائنا، لان دعاء الصائم في مظنة الاجابة.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (دعوة الصائم لا ترد)(٤).

وقال حماد السراج: أرسلني محمد بن خالد إلى الصادق عليه السلام يقول له: إن الناس قد كثروا علي في الاستسقاء، فما رأيك في الخروج غدا؟

(١) الام ١: ٢٣٧، المجموع ٥: ٧٤، فتح العزيز ٥: ٩٧، حلية العلماء ٢: ٢٧٤.
(٢) الام ١: ٢٣٧، المجموع ٥: ٧٤، فتح العزيز ٥: ٩٧، المهذب للشيرازي ١: ١٣١، حلية العلماء ٢: ٢٧٤.
(٣) نقله ابن قدامة في المغني ٢: ٢٨٥ عن غريب الحديث لابن قتيبة.
(٤) سنن ابن ماجه ١: ٥٥٧ / ١٧٥٢ و ١٧٥٣، مسند أحمد ٢: ٣٠٥ و ٤٤٥، سنن البيهقي ٣: .
(*)

فقلت ذلك للصادق عليه السلام، فقال لي: " قل له: ليس الاستسقاء هكذا، قل له: يخرج فيخطب الناس، ويأمرهم بالصيام اليوم وغدا، ويخرج بهم يوم الثالث وهم صيام " قال:

فأتيت محمدا فأخبرته بمقالة الصادق عليه السلام، فجاء فخطب بالناس، وأمرهم بالصيام كما قال الصادق عليه السلام، فلما كان في اليوم الثالث أرسل إليه ما رأيك في الخروج؟ وفي رواية أخرى: أنه أمره أن يخرج يوم الاثنين فيستسقي (١). وقال الشافعي: يصوم ثلاثة أيام ثم يخرج يوم الرابع صائما (٢)، لقوله عليه السلام: (دعوة الصائم لا ترد) (٣). ولا حجة فيه، والأصل سقوط التكليف، وأهل البيت عليهم السلام أعرف بالاحكام.

مسألة ٥١٢: ويستحب الاصحار بها إجماعا، إلا من أبي حنيفة، فإنه قال: لا يسن الخروج، لان النبي عليه السلام استسقى على المنبر يوم الجمعة (٤) (٥). ولا يعتد بخلافه إلا بمكة، فإنه يصلي في المسجد الحرام، لان عبدالله ابن زيد قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله، خرج بالناس إلى المصلى يستسقى (٦). ومن طريق الخاصة: قول علي عليه السلام: " مضت السنة أنه

-
- (١) التهذيب ٣: ١٤٨ / ٣٢٠.
(٢) الام ١: ٢٤٨، المهذب للشيرازي ١: ١٣٠، المجموع ٥: ٧٠، فتح العزيز ٥: ٩١ - ٩٢، مغني المحتاج ٢: ٣٢١ - ٣٢٢.
(٣) سنن ابن ماجة ١: ٥٧٧ / ١٧٥٢ و ١٧٥٣، مسند أحمد ٢: ٣٠٥ و ٤٤٥، سنن البيهقي ٣: ٢٤٥.
(٤) صحيح مسلم ٢: ٦١٤ / ٩، سنن البيهقي ٣: ٣٥٣.
(٥) المغني ٢: ٢٨٥، الشرح الكبير ٢: ٢٨٣.
(٦) صحيح مسلم ٢: ٦١١ / ٣، سنن النسائي ٣: ١٥٥، سنن البيهقي ٣: ٣٤٤.
(*)

[٢٠٨]

لا يستسقى إلا بالبراري حيث ينظر الناس إلى السماء، ولا يستسقى في المساجد إلا بمكة (١)."

ولانه يستحب إخراج النساء والاطفال والبهائم ولا يحمل ذلك إلا المصلى. ولانهم في المصلى في الصحراء يعلمون ما ينشأ من السحاب، أو يجيء من المطر. وهل يخرج المنبر معه؟ قال المرتضى: نعم (٢)، وبه قال الشافعي (٣)، لرواية عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله، أخرج المنبر (٤)، ولم يخرج في العيد، بل خطب على بغيره (٥). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام لمحمد بن خالد: " يخرج المنبر ثم يخرج

كما يخرج يوم العيدين، وبين يديه المؤذنون في أيديهم عنزهم حتى إذا انتهى إلى المصلى صلى بالناس ركعتين بغير أذان ولا إقامة " (٦). وقال بعض علمائنا: لا يخرج بل يعمل شبه المنبر من طين (٧).

مسألة ٥١٣: يستحب أن يخرج الناس حفاة على سكينه ووقار، لأنه أبلغ في التذلل والخضوع.

ولقول الصادق عليه السلام: " يخرج كما يخرج في العيدين " (٨).

-
- (١) التهذيب ٣: ١٥٠ / ٣٢٥، قرب الاسناد: ٦٤.
(٢) حكاه عنه ابن إدريس في السرائر: ٧٢.
(٣) الام ١: ٣٤٩.
(٤) سنن أبي داود ١: ٣٠٤ / ١١٧٣.
(٥) سنن البيهقي ٣: ٢٩٨.
(٦) الكافي ٣: ٤٦٣ / ١، التهذيب ٣: ١٤٨ - ١٤٩ / ٣٢٣.
(٧) ذهب إليه ابن إدريس في السرائر: ٧٢، ونسبه أيضا إلى بعض أصحابنا.
(٨) الكافي ٣: ٤٦٣ / ١، التهذيب ٣: ١٤٨ / ١٤٩ / ٣٢٣.
(*)

[٢٠٩]

ويستحب أن يتنظف الخارج بالماء وما يقطع الرائحة من سواك وغيره، لئلا يتأذى غيره برائحته، ولا يتطيب، لأن التطيب للزينة وليس يوم زينة. ويخرج في ثياب بذلته وتواضعه ولا يجدد. ولأن النبي عليه السلام، خرج متبذلا متواضعا متضرعا (١). ويكون مشيه وجلوسه وكلامه في تواضع واستكانة.

مسألة ٥١٤: يستحب الخروج لكافة الناس، لأن اجتماع القلوب على الدعاء مظنة الاجابة.

ويخرج الامام من كان ذا دين وصلاح وشرف (٢) وعفاف وعلم وزهد، لأن دعاءهم أقرب إلى الاجابة. ويخرج الشيوخ والعجائز والاطفال، لانهم أقرب إلى الرحمة وأسرع للاجابة، لقوله عليه السلام: (لولا أطفال رضع، وشيوخ ركع، وبهائم رتع (٣)، لصب عليكم العذاب صبا) (٤).

وقال عليه السلام: (إذا بلغ الرجل ثمانين سنة، غفر له ما تقدم من ذنبه وما

تأخر(٥).ولا تخرج الشواب من النساء ليؤمنن الافتتان بهن.ويمنع الكفار من الخروج معهم وإن كانوا أهل ذمة، لانهم مغضوب

-
- (١) سنن أبي داود :١ / ٣٠٢ / ١١٦٥ ، سنن ابن ماجة :١ / ٤٠٣ / ١٢٦٦ ، سنن الترمذي :٢ / ٤٤٥ / ٥٥٨ ، سنن النسائي :٣ / ١٥٦ ، سنن البيهقي :٣ / ٣٤٤ ، مسند أحمد :١ / ٣٥٥ ، المحرر في الحديث :١ / ٢٩٦ / ٤٩٣ ، موارد الضمان :١٥٩ / ٦٠٣ .
(٢) في " م " وستر .
(٣) رعت الماشية: أكلت ما شاءت .
الصاح :٣ / ١٢١٦ " رتع " .
(٤) سنن البيهقي :٣ / ٣٤٥ ، الجامع الصغير للسيوطي :٢ / ٤٤٣ / ٧٥٢٣ ، نثر الدر :١ / ١٥٣ ، مجمع الزوائد ١٠ / ٢٢٧ نقلا عن البزار والطبراني في الاوسط .
(٥) مسند أحمد :٢ / ٨٩ وفيه: التسعين، بدل ثمانين، وفي الخصال للصدوق: ٥٤٥ / ٢١ بلفظ: (من عمر ثمانين...)
(*)

[٢١٠]

عليهم وليسوا أهلا للجأبة.ولقوله تعالى: { وما دعاء الكافرين إلا في ضلال } (١).ولأنه لا يؤمن أن يصيبهم عذاب فيعم من حضرهم، فإن قوم عاد استسقوا، فأرسل الله تعالى عليهم ريحا صرصرا فأهلكتهم.وقال إسحاق: لا بأس بإخراج أهل الذمة مع المسلمين - وبه قال مكحول والاوزاعي والشافعي في قول - لان الله تعالى ضمن أرزاقهم، كما ضمن أرزاق المؤمنين، فجاز أن يخرجوا ليطلبوا رزقهم(٢).وقال الشافعي وأحمد: يكره للامام إخراجهم، فإن خرجوا، لم يمنعوها لكن لا يختلطون بنا(٣).قال الشافعي: ولا أكره من اختلاط صبيانهم بنا ما أكره من اختلاط رجالهم، لان كفرهم تبع لأبائهم لا عن عناد واعتقاد(٤).والحق ما قلناه أولا.وكذايكره إخراج المتظاهر بالفسق والخلاعة، والمنكر من أهل الاسلام.ويخرج معهم البهائم، لانهم في مظنة الرحمة وطلب الرزق مع انتفاء الذنب.

ولقوله عليه السلام: (وبهائم رتع)(٥) فجعلها سببا في دفع العذاب.وقال الشافعي: لا أمر بإخراجها، لان رسول الله صلى الله عليه وآله لم

- (١) الرعد: ١٤.
 (٢) الوجيز ١: ٧٢، المجموع ٥: ٧٢، حلية العلماء ٢: ٣٧٣، مغني المحتاج ١: ٣٢٣.
 (٣) المهذب للشيرازي ١: ١٣١، المجموع ٥: ٧١ و ٧٢، فتح العزيز ٥: ٩٥، الام ١: ٢٤٨، حلية العلماء ٢: ٣٧٣.
 (٤) الام ١: ٢٤٨، المجموع ٥: ٧١ و ٧٢.
 (٥) تقدمت الاشارة إلى مصادره في الهامش (٤) من ص ٢٠٩.
 (*)

[٢١١]

يخرجها، فإن أخرجت فلا بأس (١). ولا حجة في الترك، للاكتفاء به صلى الله عليه وآله، عن كل أحد.

وقال بعض الشافعية: يخرجهم لعل الله أن يرحمها (٢). ولان سليمان عليه السلام خرج ليستسقي فرأى نملة قد استلقت على ظهرها وهي تقول: اللهم إنا خلق من خلقك (لا غنى بنا) (٣) عن رزقك، فقال سليمان عليه السلام: إرجعوا فقد سقيتم بغيركم (٤). ويأمر السادة بإخراج عبيدهم وعجائزهم وإمائهم ليكثر الناس، والتضرع والاستغفار، ويأمرهم الامام بالخروج من المظالم، والاستغفار من المعاصي، والصدقة، وترك التشاجر ليكون أقرب لاجابتهم، فإن المعاصي سبب الجذب، والطاعة سبب البركة.

قال الله تعالى: {ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون} (٥). ويفرق بين الاطفال وأمهاتهم ليكثروا البكاء والخشوع بين يدي الله تعالى، فيكون أقرب للاجابة، ويخرج هو والقوم يقدمونه ذاكرين إلى أن ينتهوا إلى المصلى.

مسألة ٥١٥: ولا أذان لها ولا إقامة، بإجماع العلماء، لان رسول الله صلى الله عليه وآله، صلاها ركعتين بغير أذان ولا إقامة (٦). بل يقول المؤذن: الصلاة ثلاثا.

-
- (١) الام ١: ٢٤٨، المجموع ٥: ٧١، فتح العزيز ٥: ٩٣.
 (٢) قاله أبو إسحاق المروزي كما في المهذب للشيرازي ١: ١٣١، وحلية العلماء ٢: ٣٧٣.
 (٣) بدل ما بين القوسين في " م " والطبعة الحجرية: وليس بنا غنى.
 (٤) الفقيه ١: ٣٣٣ / ١٤٩٣.
 (٥) الاعراف: ٩٦.
 (٦) سنن ابن ماجة ١: ٤٠٣ / ١٣٦٨، سنن البيهقي ٣: ٣٤٧.
 (*)

[٢١٢]

وقال الشافعي وأحمد: يقول الصلاة جامعة (١). ولا بأس بهما. وفي أي وقت خرج جاز، وصلاها في أي زمان، إذ لا وقت لها بلا خلاف. والاقرب عندي إيقاعها بعد الزوال، لان ما بعد العصر أشرف.

قال ابن عبد البر: الخروج إليها عند زوال الشمس عند جماعة العلماء (٢). وهذا على سبيل الاختيار لا أنه لا يتعين فعلها فيه. ويجوز فعلها في الاوقات المكروهة - خلافا للجمهور (٣) - لأنها ذات سبب، وقد تقدم.

مسألة ٥١٦: وتصلى جماعة وفرادى إجماعا، لقوله صلى الله عليه وآله: (من صلى جماعة ثم سأل الله حاجته قضيت له) (٤). وصلاها عليه السلام جماعة (٥). وأنكر أبو حنيفة الجماعة لو صليت، لأنها نافلة (٦). وينتقض بالعيد. وتصح من المسافرين والحاضر وأهل البوادي وغيرهم، لان الاستسقاء إنما شرع للحاجة إلى المطر، والكل منتشر يكون فيه. وإذا صليت جماعة، لم يشترط إذن الامام، وبه قال الشافعي وأحمد في رواية (٧) - لان علة تسويغها حاصلة، فلا يشترط فيها الاذان كغيرها من النوافل.

(١) المهذب للشيرازي ١: ١٣١، المجموع ٥: ٧٢، فتح العزيز ٥: ٩٧، المغني ٢: ٢٨٦، الشرح الكبير ٢: ٢٨٥، الانصاف ٢: ٤٥٩.
(٢) حكاه عنه ابنا قدامة في المغني ٢: ٢٨٦، والشرح الكبير ٢: ٢٨٥.
(٣) المجموع ٥: ٧٦، المغني ٢: ٢٨٦، الشرح الكبير ٢: ٢٨٥، الانصاف ٢: ٤٥٢.
(٤) أورده المحقق في المعتمد: ٢٢٤.
(٥) أنظر: سنن ابن ماجة ١: ٤٠٣ / ١٢٦٨، وسنن البيهقي ٣: ٣٤٤ و ٣٤٧.
(٦) الهداية للمرغيناني ١: ٨٨، شرح العناية ٢: ٥٨، اللباب ١: ١٢٠، بدائع الصنائع ١: ٢٨٢.
(٧) الام ١: ٢٤٧، مغني المحتاج ١: ٣٢٥، المغني ٢: ٢٩٣، الشرح الكبير ٢: ٢٩٧.
(*)

[٢١٣]

وفي رواية: يشترط، لان النبي صلى الله عليه وآله، لم يأمر بها، وإنما فعلها على صفة، فلا تتعدى (١). ونمنع انتفاء الامر.

مسألة ٥١٧: إذا فرغ من الصلاة، خطب عند علمائنا أجمع - وبه قال الشافعي ومالك ومحمد بن الحسن وأحمد في أشهر الروايتين (٢). قال ابن عبد البر: وعليه جماعة الفقهاء (٣) - لقول أبي هريرة: صلى ركعتين ثم خطبنا (٤). وقول ابن عباس: صنع في

الاستسقاء كما صنع في العيدين (٥).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " إن رسول الله صلى الله عليه وآله، صلى الاستسقاء ركعتين، وبدأ بالصلاة قبل الخطبة " (٦). وسأل هشام بن الحكم، الصادق عليه السلام عن صلاة الاستسقاء، قال: " مثل صلاة العيدين يقرأ فيهما ويكبر فيهما، يخرج الامام فيبرز إلى مكان نظيف في سكينه ووقار وخشوع ومسألة، ويبرز معه الناس، فيحمد الله ويمجده ويثني عليه، ويجتهد في الدعاء، ويكثر من التسبيح والتهليل والتكبير، ويصلي صلاة العيدين ركعتين في دعاء ومسألة واجتهاد، فإذا سلم الامام، قلب ثوبه، وجعل الجانب الذي على المنكب الايمن على المنكب الايسر، والذي على الايسر على الايمن، فإن النبي صلى الله عليه وآله،

-
- (١) المغني ٢: ٢٩٣، الشرح الكبير ٢: ٢٩٧.
(٢) المجموع ٥: ٨٢، حلية العلماء ٢: ٣٧٤، الميزان للشعراني ١: ٢٠٠، بلغة السالك ١: ١٩٢، بداية المجتهد ١: ٢١٥، الكافي في فقه أهل المدينة: ٨٢، الباب ١: ١٢١، بدائع الصنائع ١: ٢٨٣، المغني ٢: ٢٨٦ و ٢٨٧، الشرح الكبير ٢: ٢٨٧ و ٢٨٨.
(٣) حكاة عن ابنا قدامة في المغني ٢: ٢٨٧، والشرح الكبير ٢: ٢٨٨.
(٤) سنن ابن ماجة ١: ٤٠٣ - ٤٠٤ / ١٣٦٨، سنن البيهقي ٣: ٣٤٧، وانظر: المغني ٢: ٢٨٧، والشرح الكبير ٢: ٢٨٨.
(٥) سنن الدار قطني ٢: ٦٨ / ١٠، سنن البيهقي ٣: ٣٤٨ وانظر أيضا: المغني ٢: ٢٨٧.
(٦) التهذيب ٣: ١٥٠ / ٣٢٦، الاستبصار ١: ٤٥١ / ١٧٤٨.
(*)

[٢١٤]

كذلك صنع " (١) والتشبيه بالعيد يستلزم التساوى في تأخير الخطبة. ولانها صلاة ذات تكبير، فأشبهت صلاة العيد في تأخير الخطبة عنها. وقال الليث بن سعد وابن المنذر: إنها قبل الصلاة - وهو مروى عن عمر وابن الزبير وأبان بن عثمان وعمر بن عبدالعزيز لان أنسا وعائشة قالوا: إن النبي صلى الله عليه وآله، خطب وصلى (٢) (٣). وفي رواية إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: " الخطبة في الاستسقاء قبل الصلاة " (٤). وفي إسحاق قول (٥)، وفي طريقها أبان (٦) أيضا، فالمعتمد الاول. وعن أحمد رواية الثالثة: التخيير بين إيقاعها قبل الصلاة وبعدها، لورود الاخبار بهما (٧). ولا بأس به. وعنه رابعة: أنه لا يخطب أصلا، إنما يدعو ويتضرع، لقول ابن عباس: لم يخطب

خطبتكم هذه، ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع (٨)(٩). ونحن نقول بموجبه، فالخطبة هنا بسؤال إنزال الغيث، وليس فيه نفي الخطبة، بل نفي الصفة. مسألة ٥١٨: إذا صعد المنبر، جلس بعد التسليم، كما في باقي

-
- (١) الكافي ٣: ٤٦٢ / ٢، التهذيب ٣: ١٤٩ / ٣٢٣.
(٢) سنن أبي داود ١: ٣٠٤ / ١١٧٣، سنن البيهقي ٣: ٣٤٩ وفيهما رواية عائشة، ونقله عن أنس وعائشة ابنا قدامة في المغني ٢: ٢٨٧، والشرح الكبير ٢: ٢٨٨.
(٣) المجموع ٥: ٩٣، المغني ٢: ٢٨٧، الشرح الكبير ٢: ٢٨٨، بداية المجتهد ١: ٢١٥.
(٤) التهذيب ٣: ١٥٠ / ٣٢٧، الاستبصار ١: ٤٥١ / ١٧٤٩.
(٥) قال المصنف في الخلاصة: ٢٠٠ / ١: والاولى عندي التوقف فيما ينفرد به.
(٦) وهو ناووسي، راجع: الخلاصة: ٢١ / ٣.
(٧) المغني والشرح الكبير ٢: ٢٨٨.
(٨) مصنف عبدالرزاق ٣: ٨٤ / ٤٨٩٣، سنن أبي داود ١: ٣٠٢ / ١١٦٥، سنن البيهقي ٣: ٣٤٧.
(٩) المغني ٢: ٢٨٨، الشرح الكبير ٢: ٢٨٧.
(*)

[٢١٥]

الخطب، ويخطب بالخطبة المروية عن علي عليه السلام (١). وهل يخطب خطبتين؟ الاقرب ذلك، للنص على مساواة صلاة العيد (٢)، وبه قال الشافعي ومالك (٣). وعن أحمد رواية: أنه يخطب واحدة، إذ الغرض الدعاء بارسال الغيث، ولا أثر لكونها خطبتين (٤). وهو ممنوع، لزيادة المشقة. إذا عرفت هذا، فإن الخطب عندنا ثمانية: يوم الفطر والاضحى والاستسقاء والجمعة، وأربع في الحج: يوم السابع من ذي الحجة بمكة، ويوم عرفة، ويوم النحر بمنى، ويوم النفر الاول، وهو ثاني أيام التشريق. وزاد بعض علمائنا: خطبة الغدير (٥). وقال الشافعي: عشرة. وأسقط الغدير، وزاد الكسوف والخسوف (٦).

مسألة ٥١٩: ويستحب للامام أن يستقبل القبلة بعد فراغه من الصلاة، ويكبر الله تعالى مائة مرة، ثم يلتفت عن يمينه، ويسبح الله تعالى مائة مرة، ثم يلتفت عن يساره ويهمل الله تعالى مائة مرة، ثم يستدبر القبلة ويستقبل الناس ويحمد الله تعالى مائة مرة يرفع بذلك صوته والناس يتابعونه في ذلك، كله، لقول الصادق عليه السلام: " ثم يصعد المنبر فيقلب رداءه فيجعل الذي على يمينه على يساره، والذي على يساره على يمينه، ثم

يستقبل القبلة، فيكبر الله مائة تكبيرة رافعا بها صوته، ثم يلتفت إلى الناس عن يمينه،
فيسبح الله مائة تسبيحة رافعا بها صوته، ثم يلتفت إلى الناس عن يساره،

-
- (١) الفقيه ١: ٣٣٥ / ١٥٠٤، التهذيب ٣: ١٥١ / ٣٢٨، مصباح المتعبد: ٤٧٤ - ٤٧٧.
(٢) الكافي ٣: ٤٦٢ / ٢، التهذيب ٣: ١٤٩ / ٣٢٢: الاستبصار ١: ٤٥٢ / ١٧٥٠.
(٣) المهذب للشيرازي ١: ١٣١، المجموع ٥: ٨٢، فتح العزيز ٥: ١٠٠، الكافي في فقه أهل المدينة: ٨١،
المدونة الكبرى ١: ١٦٦، الشرح الكبير ٢: ٢٨٩.
(٤) المغني ٢: ٢٨٨، الشرح الكبير ٢: ٢٨٩.
(٥) أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه: ١٦٠.
(٦) المجموع ٥: ٥٢، الوجيز ١: ٧١، فتح العزيز ٥: ٧٥، كفاية الاخيار ١: ٩٧.
(*)

[٢١٦]

فيهلل الله مائة تهليلة رافعا بها صوته، ثم يستقبل الناس، فيحمد الله مائة تحميدة
" (١). ولأن فيه إيفاء الجهات حق الاستغفار، لأنه لا يعلم إدراك الرحمة من أي جهة هو.
مسألة ٥٢٠: واختلف علماءنا في استحباب تقديم الخطبة على هذه الأذكار وتأخيرها،
فقال المرتضى: بالاول، وتبعه ابن إدريس (٢). وقال الشيخ: بالثاني (٣). وكلاهما عندي
جائز. أما تحويل الرداء: فإنه قبل هذه الأذكار، لقول الصادق عليه السلام: " ثم يصعد
المنبر فيقلب رداءه، فيجعل الذي على يمينه على يساره، والذي على يساره على يمينه،
ثم يستقبل القبلة فيكبر الله مائة تكبيرة " (٤). وفي حديث آخر عنه عليه السلام: " فإذا سلم
الامام قلب ثوبه " (٥).

مسألة ٥٢١: ويستحب للامام والمأموم بعد الفراغ من الخطبة تحويل الرداء، قاله الشيخ
في المبسوط (٦). وفي الخلاف: يستحب للامام خاصة (٧). وبالاول قال الشافعي وأكثر
أهل العلم (٨)، للامر بالامتثال والتأسي بفعله عليه السلام. وللمشاركة في المعنى، وهو
التقاؤل بقلب الرداء ليقرب

-
- (١) الكافي ٣: ٤٦٢ / ١، الفقيه ١: ٣٣٤ / ١٥٠٢، التهذيب ٣: ١٤٨ - ١٤٩ / ٣٢٢.
(٢) السرائر: ٧٢ وحكاه ابن إدريس أيضا عن السيد المرتضى.
(٣) النهاية: ١٣٩، المبسوط للطوسي ١: ١٣٤ - ١٣٥.
(٤) الكافي ٣: ٤٦٢ / ١، التهذيب ٣: ١٤٨ / ٣٢٢.

- (٥) الكافي ٣: ٤٦٢ / ٢، التهذيب ٣: ١٤٩ / ٣٢٣.
 (٦) المبسوط للطوسي ١: ١٣٥.
 (٧) الخلاف ١: ٦٨٨، المسألة ٤٦٣.
 (٨) المجموع ٥: ٨٥ - ٨٦ و ١٠٣، فتح العزيز ٥: ١٠٣، حلية العلماء ٢: ٢٧٤، الميزان للشعراني ١: ٢٠٠،
 بداية المجتهد ١: ٢١٦، المغني ٢: ٢٨٩، الشرح الكبير ٢: ٢٩٣.
 (*)

[٢١٧]

الله تعالى ما بهم من الجذب إلى الخصب. سئل الصادق عليه السلام، عن تحويل النبي صلى الله عليه وآله رداءه إذا استسقى، قال: " علامة بينه وبين أصحابه تحول الجذب خصبا " (١). وبالثنائي قال الليث بن سعد وأبو يوسف ومحمد، وهو مروى عن سعيد ابن المسيب وعروة والثوري (٢)، لأنه نقل أن النبي صلى الله عليه وآله، حول رداءه دون أصحابه (٣). وقال أبو حنيفة: لا يسن التحويل لا للامام ولا للمأموم، لأنه دعاء، فلم يستحب فيه تغيير الثياب كسائر الادعية (٤). والقياس لا يعارض النص، خصوصا مع منع العلية.

مسألة ٥٢٢: وصفة التقليب أن يجعل ما على اليمين على اليسار وبالعكس، سواء كان مربعا أو مقورا (٥) عند علمائنا أجمع - وبه قال أبان بن عثمان وعمر بن عبدالعزيز وأحمد ومالك والشافعي (٦) - أولا، لأن عبدالله بن زيد قال: إن النبي صلى الله عليه وآله، حول رداءه، وجعل عطافه

-
- (١) الكافي ٣: ٤٦٢ / ٣، الفقيه ٣٣٨ / ٥٠٦، علل الشرائع: ٣٤٦، الباب ٥٥ الحديث ٢، التهذيب ٣: ١٥٠ / ٣٢٤.
 (٢) المجموع ٥: ١٠٣، الميزان للشعراني ١: ٢٠٠، المغني ٢: ٢٨٩، الشرح الكبير ٢: ٢٩٣، بداية المجتهد ١: ٢١٦، اللباب ١: ١٢١، الهداية للمرجيناني ١: ٨٩، شرح العناية ٢: ٦١، بدائع الصنائع ١: ٢٨٤.
 (٣) صحيح البخاري ٢: ٣٤، صحيح مسلم ٢: ٦١١ / ٨٩٤، سنن الدارمي ١: ٣٦٠، سنن النسائي ٣: ١٥٧، سنن أبي داود ١: ٣٠٣ / ١١٦٦ و ١١٦٧، سنن الدار قطني ٢: ٦٦ / ٢ - ٤ و ٦٧ / ٥ و ٦ و ٨.
 (٤) الهداية للمرجيناني ١: ٨٩، شرح العناية ٢: ٦١، بدائع الصنائع ١: ٢٨٤، المجموع ٥: ١٠٣، الميزان للشعراني ١: ٢٠٠، المغني ٢: ٢٨٩، الشرح الكبير ٢: ٢٩٣.
 (٥) التقوير: التدوير، وقوره: قطعه مدورا.
 الصحاح ٢: ٧٩٩ " فور ".
 (٦) المغني ٢: ٢٨٩، الشرح الكبير ٢: ٢٩٤، المجموع ٥: ٨٥ - ٨٦، فتح العزيز ٥: ١٠٣، المدونة الكبرى ١: ١٦٦، بلغة السالك ١: ١٩٢.
 (*)

[٢١٨]

الايمن على عاتقه الايسر وعطافه الايسر على عاتقه الايمن(١).
ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " فإذا سلم الامام قلب ثوبه وجعل
الجانب الذي على المنكب الايمن على المنكب الايسر، والذي على الايسر على الايمن،
فإن النبي صلى الله عليه وآله، كذلك صنع "(٢). وقال الشافعي: إن كان مقورا فكذلك،
وإن كان مربعا فقولان: أحدهما: ذلك، والثاني: أنه يجعل طرفه الاسفل الذي على شقه
الايسر على عاتقه الايمن، وطرفه الاسفل الذي على شقه الايمن على عاتقه الايسر(٣)،
لان النبي عليه السلام، كان عليه خميصة سوداء فأراد أن يجعل أسفلها أعلاها، فلما
ثقلت عليه جعل العطاف الذي على الايسر على عاتقه الايمن والذي على الايمن على
عاتقه الايسر(٤). والزيادة ظن الراوي، وقد نقل تحويل الرداء جماعة لم ينقل أحد منهم
النكس، ويبعد أن يترك النبي صلى الله عليه وآله، ذلك في جميع الاوقات، لنقل الرداء.
وقال إمام الحرمين: يقلب أسفل الرداء إلى الأعلى، وما على اليمين على اليسار، وما
كان باطنا يلي الثياب ظاهرا(٥). وجمع الثلاثة غير ممكن بل الممكن اثنان لا غير.
مسألة ٥٢٣: ويكثر من الاستغفار والتضرع إلى الله تعالى، والاعتراف بالذنب، وطلب
المغفرة والرحمة، والصدقة.

(١) سنن أبي داود ١: ٢٠٢ / ١١٦٣، سنن البيهقي ٣: ٢٥٠ وفيهما عن عباد بن تميم عن عمه.
وعنه عبدالله بن زيد.
أنظر: أسد الغابة ٣: ١٦٨ والاصابة ٢: ٢٦٤ و ٣١٢.
(٢) الكافي ٣: ٤٦٢ / ٢، التهذيب ٣: ١٤٩ / ٣٢٢.
(٣) المجموع ٥: ٨٥ - ٨٦، فتح العزيز ٥: ١٠٢، مغني المحتاج ١: ٢٢٥.
(٤) سنن أبي داود ١: ٢٠٢ / ١١٦٤، مسند أحمد ٤: ٤٢، سنن البيهقي ٣: ٣٥١، المستدرک للحاكم ١:
٣٢٧.
(٥) فتح العزيز ٥: ١٠٤.
(*)

[٢١٩]

قال الله تعالى: { قد أفلح من تزكى * وذكر اسم ربه فصلى } (١). وقال حكاية عن آدم
عليه السلام: { ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين
} (٢). وعن نوح عليه السلام: { وإلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين } (٣).

وعن يونس عليه السلام: { فنادى في الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين } (٤).

وعن موسى عليه السلام: { إني ظلمت نفسي فاغفر لي فغفر له إنه هو الغفور الرحيم } (٥).

ولأن المعاصي سبب انقطاع الغيث، والاستغفار يمحو المعاصي المانعة من الغيث، فيأتى الله تعالى به. ويصلي على النبي وعلى آله صلى الله عليه وآله، لقول علي عليه السلام: " إذا سألتم الله تعالى فصلوا على النبي وآله، فإن الله سبحانه وتعالى إذا سئل حاجتين يستحي أن يقضي إحداهما دون الأخرى " (٦).
مسألة ٥٢٤: إذا تأخرت الإجابة، استحب الخروج ثانيا وثالثا وهكذا، عند علمائنا أجمع - وبه قال مالك وأحمد والشافعي (٧) - لقوله عليه

(١) الأعلى: ١٤ و ١٥.
(٢) الاعراف: ٢٣.
(٣) هود: ٤٧.
(٤) الأنبياء: ٨٧.
(٥) القصص: ١٦.
(٦) نهج البلاغة ٢: ٢٢٨ رقم ٣٦١.
(٧) الكافي في فقه أهل المدينة: ٨١، الشرح الصغير ١: ١٩١، المغني ٢: ٢٩٤، الشرح الكبير ٢: ٢٩٦، المجموع ٥: ٨٨، الوجيز ١: ٧٢، فتح العزيز ٥: ٨٩.
(*)

[٢٢٠]

السلام: (إن الله يحب الملحين في الدعاء) (١). ولأن سبب ابتداء الصلاة باق، فيبقى الاستحباب. ولأنه أبلغ في الدعاء والتضرع. وأنكر إسحق الخروج ثانيا، لأن النبي صلى الله عليه وآله لم يخرج إلا مرة، ولكن يجتمعون في مساجدهم، فإذا فرغوا من الصلاة، ذكروا الله تعالى، ودعوا، ويدعوا الامام يوم الجمعة على المنبر ويؤمن الناس (٢). وليس حجة، لاستغناء النبي صلى الله عليه وآله، عن المعاودة بإجابته أول مرة. إذا ثبت هذا، فإن الخروج ثانيا كالخروج أولا، وهو أحد قولي الشافعي. وفي الثاني: يعودون من الغد للصلاة، وتوالى الصلاة يوما بعد يوم (٣). ولو فعل ذلك جاز.

مسألة ٥٢٥: لو تأهبوا للخروج فسقوا قبل خروجهم، لم يخرجوا. وكذا لو سقوا قبل

الصلاة لم يصلوا، لحصول الغرض بالصلاة. نعم تستحب صلاة الشكر، ويسألون زيادته، وعموم خلقه بالغيث. وكذا لو سقوا عقيب الصلاة، وهو أصح وجهي الشافعي (٤). ويستحب الدعاء عند نزول الغيث، لقوله عليه السلام: (اطلبوا استجابة الدعاء عند ثلاث: التقاء الجيوش، وإقامة الصلاة، ونزول الغيث (٥). وإذا كثر الغيث وخافوا ضرره، دعوا الله تعالى أن يخففه، ويصرف

-
- (١) الكامل لابن عدي ٧: ٢٦٢١، الجامع الصغير للسيوطي ١: ٢٨٦ / ١٨٧٦.
(٢) المغني ٢: ٢٩٤، الشرح الكبير ٢: ٢٩٦.
(٣) المجموع ٥: ٨٨، فتح العزيز ٥: ٩٠.
(٤) المهذب للشيرازي ١: ١٢٢، المجموع ٥: ٨٩، فتح العزيز ٥: ٩٠، مغني المحتاج ١: ٣٢١.
(٥) كنز العمال ٢: ١٠٢ / ٣٣٣٩.
(*)

[٢٢١]

مضرته عنهم، لان النبي صلى الله عليه وآله دعا كذلك (١). ولانه أحد الضررين، فاستحب الدعاء لازالته كانقطاعه. ويستحب رفع الايدي في دعاء الاستسقاء، لان النبي صلى الله عليه وآله، رفعهما فيه حتى رؤي بياض ابطيه (٢). ويجوز أن يستسقي الامام بغير صلاة، بأن يستسقى في خطبة الجمعة والعيدين، وهو دون الاول في الفضل. وكذا يجوز أن يخرج فيدعوا دعاء مجددا، وهو دون الثاني. ويستحب لاهل الخصب أن يستسقوا لاهل الجذب، لان الله تعالى أثنى على قوم دعوا لآخوانهم بقوله: {والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان} (٣). ويدعون لانفسهم بزيادة الخصب.

مسألة ٥٢٦: لو نذر الامام أن يستسقي، انعقد نذره، لانه طاعة فإن سقي الناس، وجب عليه أن يخرج فيوفي نذره، وليس له إخراج غيره، ولا إلزامه بالخروج، لانه لا يملكهم، وليس له أن يكرههم عليه في غير جذب، ولو لم يسقوا، وجب عليه الخروج بنفسه، وليس له إلزام غيره بذلك، بل يأمرهم أمر ترغيب لا أمر إلزام. ولو نذر أن يخرج بالناس، انعقد نذره في نفسه خاصة، ووجب عليه إشعار غيره، وترغيبه في الخروج، فإن فعل، وإلا لم يجز جبره عليه، ولو نذر غير الامام ذلك فكذلك.

(١) صحيح البخاري ٢: ٤٠، صحيح مسلم ٢: ٦١٢ - ٦١٤ / ٨٩٧، سنن أبي داود ١: ٣٠٤ / ١١٧٤، سنن النسائي ٣: ١٥٩ - ١٦٠.
(٢) صحيح البخاري ٢: ٣٩ - ٤٠، صحيح مسلم ٢: ٦١٢ / ٨٩٥، سنن أبي داود ١: ٣٠٣ / ١١٧٠، سنن ابن ماجه ١: ٣٧٣ / ١١٨٠، سنن النسائي ٣: ١٥٨، سنن البيهقي ٣: ٣٥٧، سنن الدار قطني ٢: ٦٨ - ٦٩ / ١٢.
(٣) الحشر: ١٠.
(*)

[٢٢٢]

ويستحب له أن يخرج في من يطيعه من أهله وأقاربه وأصحابه. فإن أطلق النذر، لم تجب الخطبة، وإن نذرهما، خطب، ولا يجب القيام لها. وإن نذر أن يخطب على المنبر، قال الشيخ: انعقد نذره، ولم يجز أن يخطب على حائط وشبهه (١). وقال الشافعي: لا يجب، لانه لا طاعة فيه إلا ليستمع الناس، فإن كان إماما، لزمه ذلك، ويجزئه أن يخطب على جدار، أو قائما (٢). وليس بجيد. وإذا نذر أن يستسقي، جاز أن يصلي أين شاء، ويجزئه في منزله. وقال الشيخ: يصلي في الصحراء (٣). وإن قيد صلاته بالمسجد، وجب، فإن صلاها في الصحراء حينئذ، قال الشيخ: لا يجزئه (٤). وعندى فيه اشكال ينشأ: من أولوية إيقاعها في الصحراء. ولو نذر أن يصلي في المسجد لم يجز أن يصلي في بيته، خلافا للشافعي (٥).

وكما تجوز صلاة الاستسقاء عند قلة الامطار، كذا تجوز عند نضب ماء العيون أو مياه الآبار، للحاجة.

قال الشيخ: ولا يجوز أن يقول: مطرنا بنوء كذا، لان النبي صلى الله عليه وآله، نهى عن ذلك (٦).

(١) المبسوط للطوسي ١: ١٣٥.
(٢) الام ١: ٢٤٩، المجموع ٥: ٩٥.
(٣) و ٤) المبسوط للطوسي ١: ١٣٥.
(٥) حكاه عنه الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٦٨٩ المسألة ٤٦٤.
(٦) المبسوط للطوسي ١: ١٣٥، وانظر: صحيح مسلم ٤: ١٧٤٤ / ١٠٦، مسند أحمد ٢: ٣٩٧، سنن أبي داود ٤: ١٧ / ٣٩١٢، ولفظ الحديث: (لا عدوى ولا هامة ولا نوء..).
(*)

[٢٢٣]

روى زيد بن خالد الجهني قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله، صلاة الصبح بالحديبية في إثر سماء كانت من الليل، فلما انصرف أقبل على الناس فقال: (هل تدرون ماذا قال ربكم؟) قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: (أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بالكوكب، وكافر بي ومؤمن بالكوكب، فمن قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب)(١). والظاهر أن قصده عليه السلام أن من قصد أن النوء هو الممطر والمنزل للغيث كما يقول المشركون فهو كافر، وأما من قصد الوقت الذي أجرى الله تعالى عادته بمجيئ المطر فيه فليس بكافر، كما أجرى العادة بمجيئ الحر والبرد، والكسوف والخسوف في أوقات معينة.

والنوء: سقوط كوكب وطلوع رقبته. وينبغي أن يجلس بحيث يصيبه أول المطر، لأن ابن عباس كان إذا مطرت السماء قال لغلامه: أخرج فراشي ورحلي يصيبه المطر، فقال له أبو الجوزاء: لم تفعل هذا يرحمك الله؟ قال: لقول الله سبحانه وتعالى: { ونزلنا من السماء ماء مباركا } (٢) فأحب أن تصيب البركة فراشي ورحلي (٣). وروى أن النبي صلى الله عليه وآله، كان يتمطر في أول المطر (٤). وكان عليه السلام إذا برقت السماء أو رعدت، عرف ذلك في وجهه،

(١) صحيح البخاري ٢: ٤١، الموطأ ١: ١٩٢ / ٤، سنن النسائي ٣: ١٦٤ - ١٦٥، سنن البيهقي ٣: ٢٥٧ - ٣٥٨.
(٢) ق: ٩.
(٣) الدر المنثور ٦: ١٠٢ بتفاوت.
(٤) سنن البيهقي ٢: ٢٥٩.
(*)

[٢٢٤]

فإذا مطرت سري (١) عنه (٢). ولا ينبغي لاحد أن يسب الريح، لأنه روي عن النبي صلى الله عليه وآله، أنه قال: (الريح من روح الله تعالى تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب، فلا تسبوها واسألوا الله خيرها، وتعودوا من شرها) (٣).

-
- (١) أي: كشف عنه الخوف.
النهاية لابن الاثير ٢: ٣٦٤.
(٢) صحيح مسلم ٢: ٦١٦ / ٨٩٩، سنن البيهقي ٣: ٣٦١.
(٣) سنن أبي داود ٤: ٣٢٦ / ٥٠٩٧، سنن ابن ماجة ٢: ١٣٢٨ / ٣٧٣٧، مسند أحمد ٢: ٢٥٠، سنن
البيهقي ٣: ٣٦١.
(*)

المقصد الرابع: في التوابع وفيه فصول: الاول: في الجماعة وفيه مطالب: الاول: في فضل الجماعة

الجماعة مشروعة في الصلوات المفروضة اليومية بغير خلاف بين العلماء كافة، وهي من جملة شعائر الاسلام وعلاماته. والاصل فيه قوله تعالى: { وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفه منهم معك } (١). وداوم النبي صلى الله عليه وآله، على إقامتها حضرا وسفرا، وكذا أئمته وخلفاؤه. ولم يزل المسلمون يواظبون عليها بلا خلاف.

مسألة ٥٢٧: وفي الجماعة فضل كثير. قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة) (٢) وفي رواية: (بخمس وعشرين) (٣). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " الصلاة في جماعة

(١) النساء: ١٠٢.
(٢) صحيح البخاري ١: ١٦٦، مسند أحمد ٢: ٦٥ و ١١٢، سنن النسائي ٢: ١٠٣، سنن البيهقي ٣: ٥٩.
(٣) مسند أحمد ٢: ٥٥، سنن النسائي ٢: ١٠٣، سنن البيهقي ٣: ٦٠.
(*)

[٢٢٨]

تفضل على صلاة الفذ بأربع وعشرين درجة تكون خمسا وعشرين صلاة" (١). وقال عليه السلام: " إن أناسا كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، أبطأوا عن الصلاة في المسجد، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: (ليوشك قوم يدعون الصلاة في المسجد أن نؤمر بحطب فيوضع على أبوابهم فتوقد عليهم نار فتحرق عليهم بيوتهم) (٢).

مسألة ٥٢٨: الجماعة ليست فرض عين في شئ من الصلوات الخمس، بل في الجمعة والعيدين خاصة مع حصول الشرائط، عند علمائنا أجمع - وبه قال الشافعي وأبوحنيفة ومالك والثوري (٣) - لقوله عليه السلام: (تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة) (٤) وهو يدل على جواز صلاة الفذ. ومن طريق الخاصة: قول زرارة

والفضيل: قلنا له: الصلوات في جماعة فريضة هي؟ فقال: " الصلوات فريضة، وليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلها، ولكنها سنة، من تركها رغبة عنها وعن جماعة المؤمنين من غير علة فلا صلاة له " (٥). ولأن الجماعة لو وجبت، لكانت شرطا في الصلاة كالجمعة. وقال الاوزاعي وأحمد وأبو ثور وداود وابن المنذر: الجماعة فرض على الاعيان، وليست شرطا فيها (٦)، لان ابن عباس روى أن النبي صلى الله عليه

(١) التهذيب ٣: ٢٥ / ٨٥.

(٢) التهذيب ٣: ٢٥ / ٨٧.

(٣) المجموع ٤: ١٨٤، فتح العزيز ٤: ٢٨٣، الوجيز ١: ٥٥، مغني المحتاج ١: ٢٢٩، اللباب ١: ٧٨، الهداية للمرغيناني ١: ٥٥، بلغة السالك ١: ١٥٢، بداية المجتهد ١: ٤١ المنتقى للباحي ١: ٢٢٨، المغني والشرح الكبير ٣: ٢.

(٤) مسند أحمد ٣: ٥٥، سنن النسائي ٢: ١٠٢، سنن البيهقي ٣: ٦٠.

(٥) الكافي ٣: ٣٧٢ / ٦.

(٦) المغني ٢: ٣ - ٤، الشرح الكبير ٢: ٣، حلية العلماء ٢: ١٥٥، المجموع ٤: ١٨٩، فتح العزيز (*)

[٢٢٩]

وآله قال: (من سمع النداء فلم يأتيه فلا صلاة له إلا من عذر) (١). وهو محمول على الجمعة، أو على نفي الكمال، لا الاجزاء.

مسألة ٥٢٩: وليست الجماعة فرض كفاية في شئ من الصلوات، عند علمائنا أجمع - وبه قال أبو حنيفة وأكثر الشافعية (٢) - لما تقدم. وللاصل. ولأنها فضيلة في الصلاة ولا تقسد بعدمها، فلا تكون واجبة كالتكبيرات. وقال الشافعي: إنها فرض كفاية، لقوله عليه السلام: (ما من ثلاثة في قرية أو بلد لا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة، فإن الذنب يأخذ القاصية) (٣) (٤).

وهو يدل على شدة الاستحباب لا الوجوب، ولأن الاستحواذ على عدم إقامة الصلاة لا على الجماعة، ولأن المفهوم ترك ذلك دائما. إذا ثبت هذا، فإن أهل البلد لو تركوها لم يأثموا ولم يقاتلوا - وهو أحد قولي الشافعية (٥) - لأنها مستحبة.

مسألة ٥٣٠: وفي أي موضع جمع جاز، لكن تستحب المساجد، لأنها مواطن العبادات، وليس واجبا، فيجوز أن يصلي في بيته، لقوله عليه السلام: (الاثنان فما فوقهما جماعة) (٦) ولم يفصل في موضع دون آخر،

- ٤: ٢٨٣، عمدة القاري ٥: ١٦١.
- (١) سنن ابن ماجة ١: ٢٦٠ / ٧٩٣، سنن البيهقي ٣: ٥٧، المستدرک للحاکم ١: ٢٤٥.
- (٢) الهداية للمرغيناني ١: ٥٥، شرح فتح القدير ١: ٢٩٩، المجموع ٤: ١٨٤ و ١٨٩، الوجيز ١: ٥٥، فتح العزيز ٤: ٢٨٥.
- (٣) سنن ابي داود ١: ١٥٠ / ٥٤٧، سنن النسائي ٢: ١٠٦، مسند أحمد ٦: ٤٤٦، المستدرک للحاکم ١: ٢١١.
- (٤) المهذب للشيرازي ١: ١٠٠، المجموع ٤: ١٨٤ و ١٨٩، فتح العزيز ٤: ٢٨٥، حلية العلماء ٢: ١٥٥.
- (٥) المجموع ٤: ١٨٦، فتح العزيز ٤: ٢٨٦.
- (٦) سنن ابن ماجة ١: ٣١٢ / ٩٧٢، سنن الدار قطني ١: ٢٨٠ / ١، المستدرک للحاکم ٤.
- (*)

[٢٣٠]

وهو أحد قولي الشافعي. وعلى الآخر: لا يكفي أن يصلي في بيته جماعة إلا إذا ظهرت الجماعة في الاسواق، لأن فرضها يسقط بذلك (١). ويستحب أن توقع في المسجد الذي تكثر فيه الجماعة، وهو الجامع قريبا كان منه أو بعيدا، إلا أن يكون في جواره مسجد تكثر فيه الجماعات فالاقرب أولى.

وكذا لو كانت جماعة المسجد القريب تختل ببعده عنه، أو كان إمام المسجد الاعظم مبدعا أو فاسقا، أو يعتقد ترك شيء من واجبات الصلاة. ولا ينبغي لاحد ترك الجماعة وإن صلاها بنسائه أو عبيده أو إمامه أو أولاده إذا لم يحضر المسجد.

مسألة ٥٣١: لو رأى رجلا يصلي وحده، استحب أن يصلي معه، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله، رأى رجلا يصلي وحده، فقال: (ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه؟) (٢) فجعل الصلاة معه بمنزلة الصدقة عليه.

مسألة ٥٣٢: يستحب أن يمشي على عادته إلى الجماعة ولا يسرع. وإن خاف فوتها، فالاقرب عندي: الاسراع - وبه قال إسحاق (٣) - لما فيه من المحافظة على الجماعة. وعن ابن مسعود: أنه اشتد إلى الصلاة، وقال: بادروا حد الصلاة، يعني التكبيرة الاولى.

٣٣٤، وعيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٦١ / ٢٤٨.

(١) المجموع ٤: ١٨٥، كفاية الاخيار ١: ٨٢.

(٢) سنن ابي داود ١: ١٥٧ / ٥٧٤، سنن الدارمي ١: ٣١٨، سنن البيهقي ٣: ٦٨ - ٦٩، سنن الدار قطني ١: ٢٧٧ - ٢٧٨ / ٣، المستدرک للحاکم ١: ٢٠٩.

(٣) المجموع ٤: ٢٠٧، وفي حلية العلماء ٢: ١٥٧، وفتح العزيز ٤: ٢٨٩، والمهذب للشيرازي ١: ١٠١ أبو إسحاق بدل: إسحاق.
(*)

[٢٣١]

وكان الاسود بن يزيد يهرول إذا ذهب إلى الصلاة (١). وقال الشافعي: لا يسرع وإن خاف الفوت، لقوله عليه السلام: (إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، ولكن أتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقضوا) (٢) (٣). ومنع الحديث، أو نحمله على الامن من الفوات، فتستحب السكينة، فإن أدرك صلى، وإلا قضى ما فاتته، لا على حال الخوف.

مسألة ٥٣٣: يجوز ترك الجماعة للعدو وإن لم تكن واجبة، ويكره لغير عذر. والعذر: عام، كالمطر والوحل والريح الشديدة في الليلة المظلمة، وشدة الحر، لأنه عليه السلام كان يأمر مناديه في الليلة المظلمة واللييلة ذات الريح: (ألا صلوا في رحالكم) (٤). وقال عليه السلام: (إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال) (٥). وقال عليه السلام: (إذا اشتد الحر فأبردوا بالظهر) (٦). وخاص: كالاكل، لشدة شهوته إلى الطعام، لقوله عليه السلام: (إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء) (٧). ولأنه يمنع من السكون في الصلاة، والخشوع.

(١) لم نجد ما نقل عنهما في المصادر المتوفرة بين أيدينا. وقال النووي في المجموع ٤: ٢٠٧: وعن ابن مسعود وابن عمر والاسود بن يزيد... قالوا: إذا خاف فوت تكبير الاحرام أسرع.
(٢) صحيح مسلم ١: ٤٢٠ / ٦٠٢، سنن أبي داود ١: ١٥٦ / ٥٧٢، سنن النسائي ٢: ١١٤ - ١١٥، مسند أحمد ٢: ٤٥٢ و ٤٨٩.
(٣) المهذب للشيرازي ١: ١٠١، المجموع ٤: ٢٠٦ و ٢٠٧.
(٤) صحيح البخاري ١: ١٦٣، سنن أبي داود ١: ٢٧٩ / ١٠٦٢، سنن النسائي ٢: ١١١، سنن البيهقي ٣: ٧٠ - ٧١.
(٥) سنن أبي داود ١: ٢٧٨ / ١٠٥٩.
(٦) سنن ابن ماجه ١: ٢٢٢ / ٦٧٨، الضعفاء الكبير للعقيلي ٢: ٢٨١ / ٨٤٥.
(٧) سنن الترمذي ٢: ١٨٤ / ٣٥٣، سنن النسائي ٢: ١١١، سنن البيهقي ٣: ٧٣.
(*)

[٢٣٢]

وكونه حاقنا، لقوله عليه السلام: (إذا وجد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة)(١). أو مريضا أو خائفا من ظالم، أو فوت رفقة، أو ضياع مال، أو غلبة نوم إذا انتظر الجماعة، أو احتاج إلى تمريض غيره، أو أكل شئ من المؤذيات: كالبصل والكرات، لقوله عليه السلام: (من أكل من هذه الشجرة فلا يؤذينا في مسجدنا)(٢). فإن تمكن من إزالته لم يكن عذرا.

مسألة ٥٣٤: وتصح الجماعة في كل مكان على ما تقدم(٣)، سواء كان قريبا من المسجد، أو لا، لكن الأفضل قصد المسجد مع انتقاء المشقة، وليس واجبا، وهو قول العلماء، لقوله عليه السلام: (أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: جعلت لي الأرض طيبة طهورا، ومسجدا، فأیما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان)(٤). ومن طريق الخاصة: قوله عليه السلام: " صلاة الرجل في بيته وحده صلاة واحدة "(٥).

وفي رواية عن أحمد: أن حضور المسجد القريب منه واجب(٦)، لقول علي عليه السلام: " لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد "(٧).

(١) سنن النسائي ٢: ١١٠ - ١١١، سنن البيهقي ٣: ٧٢.
(٢) سنن ابن ماجة ١: ٣٢٤ / ١٠١٥، مسند أحمد ٢: ٢٦٤ و ٢٦٦، سنن البيهقي ٣: ٧٦.
(٣) تقدم في المسألة: ٥٣٠.
(٤) سنن النسائي ١: ٢١٠ - ٢١١، مسند أحمد ٣: ٣٠٤، مسند أبي عوانة ١: ٣٩٦.
(٥) الفقيه ١: ١٥٢ / ٧٠٣، التهذيب ٣: ٢٥٣ / ٦٩٨.
(٦) المغني ٢: ٦، الشرح الكبير ٢: ٥.
(٧) اختلفت المصادر في نسبة هذه الرواية كما اختلفت النسختان الخطيتان، ففي نسخة " م ": لقوله عليه السلام وظاهره قول النبي صلى الله عليه وآله كما في المغني ٢: ٦، والشرح الكبير ٢: ٥، وسنن الدار قطني ١: ٤٢٠ / ١ و ٢، وسنن البيهقي ٣: ٥٧، والمستدرک للحاكم ١: ٢٤٦، وفي نسخة " ش " لقول علي عليه السلام كما في سنن البيهقي ٣: ٥٧.
(*)

وهو محمول على نفي الكمال.

مسألة ٥٣٥: الجماعة في المسجد الحرام أفضل من غيره، ثم بعده مسجد النبي صلى الله عليه وآله، ثم المسجد الأقصى ثم المسجد الاعظم من كل بلد، ثم كل مسجد تكثر فيه

الجماعة، والتفضيل في الاول بسبب تفاوت الامكنة في الشرف، وفي الاخير بسبب الفعل، وقد تقدم(١).ولو كان في جواره أو في غير جواره مسجد لا تتعقد الجماعة فيه إلا بحضوره، ففعلها فيه أولى، لانه يعمره بإقامة الجماعة فيه، ويحصلها لمن يصلي فيه. وإن كانت تقام فيه، وفي قصده غيره كسر قلب إمامه، أو جماعته، فجبر قلوبهم أولى. وهذا لا يتأتى عندنا، لان شرط الامام العدالة، والعدل لا ينكسر قلبه بمثل هذا. وإن لم يكن كذلك، ففي أولوية قصد الابدع أو الاقرب احتمال ينشأ: من كثرة الخطأ في طلب الثواب، ومن الجواز. وفيه عن أحمد روايتان(٢).

مسألة ٥٣٦: يكره تكرر الجماعة في المسجد الواحد، فإذا صلى إمام الحي في مسجده وحضر قوم آخرون، صلوا فرادى، قاله الشيخ(٣)، وبه قال الليث والبتي والثوري ومالك وأبو حنيفة والاوزاعي والشافعي(٤)، إلا أن الشيخ أطلق، وهو لاء قالوا: يكره فيما له إمام راتب في غير ممر الناس لا في

(١) تقدم في المسألة: ٥٣٠.
(٢) المغني ٢: ٨ - ٩، الشرح الكبير ٢: ٦.
(٣) الخلاف ١: ٥٤٢، المسألة ٢٨٠.
(٤) المدونة الكبرى ١: ٨٩، التفرع ١: ٢٦٢، الشرح الصغير ١: ١٥٩، المهذب للشيرازي ١: ١٠٢، المجموع ٤: ٢٢٢، المغني ٢: ١١، الشرح الكبير ٢: ٨.
(*)

[٢٣٤]

غيره، وكذا لا يكره لو كان على قارعة الطريق أو في محلة لا يمكن أن يجتمع أهله دفعة واحدة(١).

واحتج الشيخ - رحمه الله - بالاخبار، ولان فيه اختلاف القلوب، والعداوة والتهاون بالصلاة مع إمامه. والذي روى أبو علي الحراني(٢) عن الصادق عليه السلام كراهة أن يؤذن الجماعة الثانية إذا تخلف أحد من الاولى(٣). وروى زيد عن أبيه عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام، قال: " دخل رجلان المسجد وقد صلى علي عليه السلام بالناس، فقال لهما: إن شئتما فليؤم أحكما صاحبه ولا يؤذن ولا يقيم " (٤). وقال ابن مسعود والحسن والنخعي وقتادة وأحمد وإسحاق: لا تكره الجماعة الثانية، لعموم قوله عليه

السلام: (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة)(٥). وجاء رجل وقد صلى النبي صلى الله عليه وآله، فقال: (أيكم يتجر على هذا؟) فقام رجل فصلى معه(٦).

-
- (١) المجموع ٤: ٢٢٢، المغني ٢: ١١، الشرح الكبير ٢: ٨ وراجع أيضا: الخلاف ١: ٥٤٢، المسألة ٢٨٠.
(٢) في "ش، م" الجبائي.
والصحيح ما أثبتناه، وهو من جملة الرواة عن الامام الصادق عليه السلام، وله كتاب، وروى عنه محمد بن أبي عمير وهارون بن مسلم.
أنظر رجال النجاشي: ٤٥٦ / ١٢٣٩، والفهرست للطوسي: ١٨٧ وتنقيح المقال ٢: ٢٧ من فصل الكنى، ومعجم رجال الحديث ٢١ / ٢٥١ / ١٤٥٦٩.
(٣) التهذيب ٣: ٥٥ / ١٩٠، الفقيه ١: ٢٦٦ / ١٢١٥.
(٤) التهذيب ٣: ٥٦ / ١٩١.
(٥) سنن النسائي ٢: ١٠٢، مسند أحمد ٣: ٥٥، سنن البيهقي ٣: ٦٠.
(٦) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٣٢٢، سنن الترمذي ١: ٤٢٧ - ٤٢٩ / ٢٢٠، سنن البيهقي ٣: ٦٩.
(*)

[٢٣٥]

وفي حديث آخر: (ألا رجل يتصدق على هذا فيصلى معه؟)(١). وفي رواية زيادة: فلما صليا، قال: (وهذان جماعة)(٢)(٣). ولا بأس بهذا القول عندي. وكره أحمد إعادة الجماعة في المسجد الحرام، ومسجد النبي صلى الله عليه وآله، لئلا يتوانى الناس في حضور جماعة الامام الراتب(٤). والوجه: التسوية.
مسألة ٥٣٧: ومحل الجماعة الفرض دون النفل، إلا في الاستسقاء والعيدين مع اختلال بعض الشرائط، عند علمائنا - خلافا للجمهور(٥) - لان زيد بن ثابت قال: جاء رجال يصلون صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله، فخرج مغضبا، وأمرهم أن يصلوا النوافل في بيوتهم(٦). وقال صلى الله عليه وآله: (أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة)(٧).
ومن طريق الخاصة: قول الصادق والرضا عليهما السلام: "لما دخل رمضان اصطف الناس خلف رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: أيها الناس هذه نافلة فليصل كل منكم وحده، وليعمل ما علمه الله في كتابه، واعلموا أنه لاجماعة في نافلة، فتفرق الناس."
(٨).

-
- (١) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٣٢٢، مسند أحمد ٥: ٢٥٤ و ٣٦٩، سنن أبي داود ١: ١٥٧ / ٥٧٤، سنن الدارمي ١: ٣١٨، سنن الدار قطني ١: ٢٧٨ / ٣، المستدرک للحاکم ١: ٢٠٩.
(٢) مسند أحمد ٥: ٢٥٤ و ٣٦٩، وأنظر: المغني ٢: ١٣ والشرح الكبير ٢: ٩.
(٣) المغني ٢: ١٠ - ١٣، الشرح الكبير ٢: ٨ - ٩، المجموع ٤: ٣٢٢.
(٤) المغني ٢: ١٤، الشرح الكبير ٢: ٩، الانصاف ٢: ٢١٩ و ٢٢٠.
(٥) المجموع ٤: ٥، المغني ١: ٨١١، الشرح الكبير ١: ٨٠٨.
(٦) نقله المحقق في المعتبر ٢٣٨.
(٧) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٢٤٥ و ٢٥٦.
(٨) المعتبر: ٢٣٨.
(*)

[٢٣٦]

احتجوا: بالجواز الاصلی. وقد يخرج بالنص عن العمل به.

المطلب الثاني: في الشرائط وهي سبعة:

الاول: العدد، وأقله اثنان،

أحدهما: الامام في كل ما يجمع فيه إلا الجمعة والعيد مع الشرائط بالاجماع. ولقوله عليه السلام: (الاثنان فما فوقهما جماعة)(١). ولأنها مأخوذة من الاجتماع وهو موجود هنا. لا يقال: أقل الجمع ثلاثة عندكم، فكيف تذهبون إلى ذلك؟! لانا نقول: ليس بينهما تناف، لتغايرهما، لان المراد هنا أن فضيلة الجماعة تحصل من الاثنين، والمراد هنا صيغة الجمع كـ "رجال" لا يطلق حقيقة على أقل من الثلاثة. ولا فرق في الجواز بين أن يكونوا ذكورا أو إناثا أو بالتفريق أو ذكورا وخنثى أو إناثا وخنثى(٢). ولا يجوز أن يكونوا إناثا وخنثى مشكل أمرهم، ولا خنثى منفردات، لامتناع أن تكون الامامة خنثى لمثلها، لاحتمال أن تكون الامام أنثى والمأموم رجلا.

مسألة ٥٣٨: يستحب للنساء أن يصلين جماعة وإن لم يكن معهن رجل، في الفرض والنفل، كالرجال، عند علمائنا أجمع - وبه قال عطاء والاوزاعي والثوري وأبو ثور والشافعي وأحمد وأسحاق(٣) - لان النبي صلى الله عليه وآله، أمر أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث بن نوفل - وكان يزورها ويسميها

(١) سنن ابن ماجه ١: ٣١٢ / ٩٧٢، سنن الدار قطني ١: ٢٨٠ / ١، المستدرک للحاكم ٤: ٣٣٤، عيون أخبار الرضا ٢: ٦١ / ٣٤٨.
(٢) المناسب للعبارة: وخنثى.
(٣) المجموع ٤: ١٩٩، المغني ٢: ٣٦، الميزان للشعراني ١: ١٧٣، والام ١: ١٦٤.

(*)

[٢٣٧]

الشهيدة - بأن تؤم أهل دارها، وجعل لها مؤذنا(١).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " لا بأس " وقد سئل هل تؤم المرأة النساء؟(٢).

ولان النساء من أهل الفرض فسنت لهن الجماعات، كالرجال. وقال أبو حنيفة ومالك: إنه

مكروه - وحكي عن نافع وعمر بن عبدالعزيز - لان الاذان يكره لهن، وهو دعاء إلى الجماعة، فكرهت لهن(٣).وعلة كراهة الاذان رفع الصوت المنهي عنه، بخلاف الجماعة.ولان من الصلوات ما لا يؤذن لها ومن سننها الجماعة.ولانه يستحب لها الاقامة، فدل ذلك على ثبوت الجماعة في حقها.

مسألة ٥٣٩: إذا أمت المرأة النساء، استحب أن تقف وسطهن في صفهن، ولا نعلم فيه خلافاً، لان صفوان بن سليم قال: من السنة أن تصلي المرأة بنساء تقف وسطهن(٤). ومن طريق الخاصة: ما رواه بعض أصحابنا عن المرأة تؤم النساء؟ قال: " نعم تقف وسطهن "(٥).

ولان ذلك أستر لها كالعراة.فإن تقدمت وصلت، كره، وصحت صلاتهن، كالرجل لو صلى وسط الرجال.

مسألة ٥٤٠: الحرة أولى من الامة بالامامه، لانها موضع فضيلة والحرة

-
- (١) سنن أبي داود ١: ١٦١ / ٥٩٢، سنن البيهقي ٣: ١٣٠.
(٢) التهذيب ٣: ٣١ / ١١١، الاستبصار ١: ٤٢٦ / ١٦٤٤.
(٣) المجموع ٤: ١٩٩، المغني ٢: ٣٦، اللباب ١: ٨٠، المنتقى للباقي ١: ٢٣٦، الميزان للشعراني ١: ١٧٣، وأما ما حكى عن نافع وعمر بن عبدالعزيز فلم نجده فيما بين أيدينا من المصادر.
(٤) مختصر المزني: ٢٤.
(٥) التهذيب ٣: ٣١ / ١١٢، الاستبصار ١: ٤٢٦ / ١٦٤٥.

(*)

[٢٣٨]

أكمل.ولان الحرة تستتر في الصلاة، والامة يجوز أن تكشف رأسها، فالمسترة أولى.فإن تقدمت الامة، جاز وإن كانت مكشوفة الرأس، لعدم وجوب ستره في حقها.فإن كانت قد عتقت ولم تعلم، فصلت بغير خمار، جاز للعالمه به الائتمام بها، لانها صلاة شرعية. والاقرب: انسحاب ذلك على العالم بنجاسة ثوب الامام إذا لم توجب الاعادة مع تجدد العلم في الوقت.

إذا ثبت هذا، فإن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد، لقوله صلى الله

عليه وآله: (المرأة عورة، وأنها إذا خرجت من بيتها استشرفها الشيطان)(١) فأقرب ما تكون من وجه الله تعالى وهي في قعر بيتها.

وقال عليه السلام: (صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها) يعني: صحن دارها (وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها)(٢) والمخدع هو: البيت جوف البيت. ومن طريق الخاصة: قولهم عليهم السلام: "خير مساجد نسائك البيوت" (٣).

مسألة ٥٤١: يصح أن يؤم الرجل النساء الاجنبيات لان رسول الله صلى الله عليه وآله، صلى بأنس وبأمه أو خالته(٤). وللإصل.

(١) سنن الترمذي ٣: ٤٧٦ / ١١٧٣.
(٢) سنن أبي داود ١: ١٥٦ / ٥٧٠، سنن البيهقي ٣: ١٣١، المستدرک للحاكم ١: ٢٠٩.
(٣) الفقيه ١: ١٥٤ / ٧١٩، التهذيب ٣: ٢٥٢ / ٦٩٤.
(٤) صحيح البخاري ١: ١٨٥ و ٢٢٠، صحيح مسلم ١: ٤٥٧ - ٤٥٨ / ٦٦٠، سنن أبي داود ١: ١٦٥ / ٦٠٨ و ١٦٦ / ٦٠٩.
(*)

[٢٣٩]

وكذا يصلى بالصبي في الفرض والنفل، عند علمائنا، لان النبي صلى الله عليه وآله، أم ابن عباس وهو صبي(١). وقال أحمد: لا تتعقد الجماعة بالصبي وإن كان مأموماً، لنقص حاله، فأشبهه من لا تصح صلاته(٢). وهو ممنوع، لانه منتقل، فصح أن يكون مأموماً لمفترض كالبالغ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله: (من يتصدق على هذا فيصلني معه؟)(٣).

الشرط الثاني: عدم تقدم المأموم في الموقف على الامام

فإن صلى قدامه، بطلت صلاته، سواء كان متقدماً عند التحريم، أو تقدم في خلالها، عند علمائنا أجمع - وبه قال أبو حنيفة وأحمد والشافعي في الجديد(٤) - لقوله عليه السلام: (إنما جعل الامام إماماً ليؤتم به)(٥). ولان النبي صلى الله عليه وآله، فعل ما قلناه، وكذا الصحابة والتابعون. ولانه أخطأ موقفه إلى موقف ليس بموقف لاحد من المأمومين بحال، فلم تصح صلاته، كما لو صلى في بيته بصلاة الامام في المسجد. ولانه يحتاج في

الافتداء والمتابعة إلى الالتفات إلى ورائه. وقال مالك وإسحاق وأبو ثور والشافعي في القديم: تصح، لان مخالفة

-
- (١) صحيح البخاري ١: ٢١٧، سنن أبي داود ١: ١٦٦ / ٦١٠ و ٦١١، سنن البيهقي ٣: ٩٥.
(٢) المغني ٢: ٥٥، الشرح الكبير ٢: ٥٤، الانصاف ٢: ٢٦٦، المجموع ٤: ٢٤٩.
(٣) مسند أحمد ٣: ٥.
(٤) المبسوط للسرخسي ١: ٤٢، المغني ٢: ٤٤، الشرح الكبير ٢: ٦٣، المهذب للشيرازي ١: ١٠٧،
المجموع ٤: ٢٩٩ و ٣٠٠، فتح العزيز ٤: ٢٣٨، الميزان للشعراني ١: ١٧٩، مغني المحتاج ١: ٢٤٥.
(٥) صحيح البخاري ١: ١٧٧ و ١٨٧، صحيح مسلم ١: ٢٠٨ / ٤١١، سنن النسائي ٢: ٨٢ و ٩٨، سنن ابن
ماجة ١: ٣٩٢ / ١٢٣٧.
(*)

[٢٤٠]

الموقف لا تبطل الصلاة، كما لو وقف على يسار الامام (١). والفرق: أنه موقف لبعض
المأمومين كالعراة والنساء.

فروع:

أ: الافضل تأخر المأموم عن الامام في الموقف وليس شرطاً، لتحصل صورة التقدم،
فإن ساواه، صح إجماعاً.

ب: الاعتبار في التقدم والمساواة بالعقب، فلو تقدم عقب المأموم، بطل عندنا، خلافاً
لمالك والشافعي في أحد القولين (٢) على ما تقدم، وإن ساواه صح.

ج: لو كانت رجل الامام أكبر، فوقف المأموم بحيث حاذت أطراف أصابعه أصابع
الامام ولكن تقدم عقبه على عقب الامام، فالوجه: البطلان. وتحتل: الصحة، لانه حاذى
الامام ببعض بدنه، واعتباراً بالأصابع. وكلاهما للشافعي (٣). ولو كانت رجل المأموم
أطول، فوقف بحيث يكون عقبه محاذياً لعقب إمامه، وتقدمت أطراف أصابعه، فالوجه:
الصحة - وبه قال الشافعي (٤) على تقدير المنع - لان ابن مسعود صلى بالاسود
وعلقمة، فأقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، وكانا أطول قامة (٥). فالظاهر أنهما
أكبر رجلاً، ولم يأمرهم بالتأخر.

- (١) بلغة السالك ١: ١٥٨، المهذب للشيرازي ١: ١٠٧، المجموع ٤: ٢٩٩ و ٣٠٠، فتح العزيز ٤: ٣٣٩، الميزان للشعراني ١: ١٧٩، مغني المحتاج ١: ٢٤٥، المغني ٢: ٤٤، الشرح الكبير ٢: ٦٣.
 (٢) بلغة السالك ١: ١٥٨، المجموع ٤: ٢٩٩، فتح العزيز ٤: ٣٣٩، مغني المحتاج ١: ٢٤٥.
 (٣) المجموع ٤: ٢٩٩، فتح العزيز ٤: ٣٣٩.
 (٤) المجموع ٤: ٢٩٩، مغني المحتاج ١: ٢٤٥.
 (٥) صحيح مسلم ١: ٣٧٨ / ٥٣٤، سنن أبي داود ١: ١٦٦ / ٦١٣.

(*)

[٢٤١]

ويحتمل: المنع، للتقدم ببعض البدن، فصار كما لو خرج بعضه عن سمت الكعبة، فحينئذ يكون الشرط في المساواة والتأخر بالعقب والاصابع معا.
 مسألة ٥٤٢: يستحب للمصلين في المسجد الحرام بالجماعة أن يقف الإمام خلف المقام ويقف الناس خلفه. وقال الشافعي: يستحب أن يقفوا مستديرين بالبيت (١). وقد بينا التردد في جواز ذلك، فإن قلنا به وصلوا كذلك، فإن كان بعضهم أقرب إلى البيت، فإن كان متوجها إلى الجهة التي توجه إليها الإمام، بطلت صلاته، لأنه قد تقدم إمامه. وفيه للشافعي القولان (٢). وإن كان متوجها إلى غيرها، احتمل ذلك، لئلا يكون متقدما حكما، والجواز - وبه قال أبو حنيفة وأصحابه (٣) - لأنه لا يظهر به مخالفة منكرة ولأن قربه من الجهة لا يكاد يضيظ، ويشق مراعاة ذلك وفي جهته لا يتعذر أن يكونوا خلفه. ولأن المأموم إذا كان في غير جهة الإمام، لم يكن بين يديه وإن كان أقرب إلى الكعبة منه. وكلا الوجهين للشافعي (٤). أما لو صلوا وسط الكعبة، فالأقرب: وجوب اتحاد الجهة. ويحتمل جواز المخالفة، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة (٥).

- (١ و ٢) المجموع ٤: ٣٠٠، فتح العزيز ٤: ٣٣٩.
 (٣) المبسوط للسرخسي ٢: ٧٨ و ٧٩، فتح العزيز ٤: ٣٣٩.
 (٤) المجموع ٤: ٣٠٠، فتح العزيز ٤: ٣٣٩.
 (٥) فتح العزيز ٤: ٣٣٩، المبسوط للسرخسي ٢: ٧٩.
 (*)

[٢٤٢]

فإن كان المأموم أقرب واتحدت الجهة، لم تصح صلاته. وللشافعي قولان (١). وإن اختلف: فوجهان. وكلاهما للشافعي (٢).

مسألة ٥٤٣: المأموم إن كان واحدا ذكرا، استحب أن يقف عن يمين الامام، عند علمائنا - وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد (٣) - لأن ابن عباس قال: بت عند خالتي ميمونة، فقام النبي صلى الله عليه وآله، يصلي فقامت عن يساره، فأخذني بيمينه فحولني عن يمينه (٤).

ومن طريق الخاصة: قول أحدهما عليهما السلام: "الرجلان يؤم أحدهما الآخر يقوم عن يمينه، فإن كانوا أكثر، قاموا خلفه" (٥). وحكى ابن المنذر عن سعيد بن المسيب أنه قال: يقيمه عن يساره (٦).

وقال النخعي: يقيمه وراءه ما بين أن يركع، فإن جاء آخر، وإلا قام عن يمينه (٧). وفي حديث ابن عباس عدة فوائد:

أ: وقوف الواحد عن يمين الامام.

ب: صحة صلاته لو وقف على يساره.

-
- (١) فتح العزيز ٤: ٣٣٩.
(٢) المجموع ٤: ٣٠٠، فتح العزيز ٤: ٣٣٩.
(٣) فتح العزيز ٤: ٣٣٩، المهذب للشيرازي ١: ١٠٦، بداية المجتهد ١: ١٤٨، بدائع الصنائع ١: ١٥٨، المغني ٢: ٤٢، حلية العلماء ٢: ١٨٠.
(٤) صحيح البخاري ١: ١٧٩، سنن أبي داود ١: ١٦٦ / ٦١٠، سنن النسائي ٢: ٨٧.
(٥) التهذيب ٣: ٢٦ / ٨٩.
(٦) المجموع ٤: ٢٩٤، المغني ٢: ٤٢، رحمة الامة ١: ٧٢، الميزان للشعراني ١: ١٧٨، حلية العلماء ٢: ١٨٠.
(٧) المجموع ٤: ٢٩٤، رحمة الامة ١: ٧٢، الميزان للشعراني ١: ١٧٨، عمدة القاري ٥: ٢٣٥، حلية العلماء ٢: ١٨٠.
(*)

[٢٤٣]

ج: لا يلزمه سجود السهو.

د: استحباب التحول إلى اليمين لو وقف على اليسار.

ه: إذا لم يتحول لم يقره الامام، وحوله.

و: أن يؤخره بيمينه دون يساره.

ز: أن يديره من خلفه.

ح: صلاة النفل يحرم فيها الكلام، لانه لم يكلمه. ونحن نمنع من الجماعة في النفل، فإن صحت رواية ابن عباس فيها، حملناها على التمرين، لانه صبي، لا أنها صلاة شرعية، وتكون الفائدة تعليمه موقف المأموم في الفرض.

ط: عدم البطلان بالفعل اليسير.

ي: أن الصبي له موقف في الصف كالبالغ، لان ابن عباس كان صبيًا. إذا ثبت هذا، فإن وقف على يساره ولم يكن على يمينه أحد، لم يفعل السنة، وصحت صلاته إجماعاً - إلا أحمد فإنه أبطل صلاته إن صلى ركعة كاملة (١) - لان النبي صلى الله عليه وآله، لم يأمر ابن عباس باستئناف الصلاة. ولانه موقف فيما إذا كان عن الجانب الآخر آخر، فكان موقفاً وإن لم يكن آخر كاليمين. ولانه أحد جانبي الامام، فأشبهه اليمين. احتج أحمد: بأن النبي عليه السلام أدار ابن عباس (٢). ولا يدل على الزجر. وكذا إن وقف متأخراً. مسألة ٥٤٤: لو كان المأموم رجلين، وقفا خلفه، عندنا وعند أكثر

(١) المغني ٢: ٤٢، الميزان للشعراني ١: ١٧٨، رحمة الامة ١: ٧١ - ٧٢.

(٢) المغني ٢: ٤٢.

(*)

[٢٤٤]

العلماء (١)، لان جابرا قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي، فوقفت عن يمينه، فدخل جبار بن صخر، فوقف عن يساره، فدفعنا رسول الله صلى الله عليه وآله حتى جعلنا خلفه، ولم ينكر عليه السلام إحرامه عن يساره (٢). وقال أنس: صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله، أنا وبيتي لنا، فصففت أنا واليتيم صفا وأم سليم خلفنا (٣). ومن طريق الخاصة: قول أحدهما عليهما السلام: " فإن كانوا أكثر - يعني من واحد - قاموا خلفه" (٤). ووحى عن ابن مسعود: أنهما يقفان عن جانبيه، فإن كانوا ثلاثة، تقدم عليهم، لانه صلى بين علقمة والاسود، فلما فرغ قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله فعل (٥). فإن صح، كان منسوخاً، لتأخر من ذكرنا، وابن مسعود من

المتقدمين .

مسألة ٥٤٥: إذا كان المأموم جماعة، وقفوا خلف الامام صفا أو صفوفًا استحبابًا بلا خلاف، وإن وقف بعضهم في صفه عن يمينه ويساره أو عن أحدهما والباقون خلفه، جاز. وينبغي تخصيص الصف الاول بأهل الفضل ثم الثاني بالادون منهم ثم الثالث بالادون منهما وهكذا، لقوله عليه السلام: (ليليني منكم أولو الاحلام ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الصبيان ثم النساء) (٦).

-
- (١) أنظر: المغني ٢: ٤٤، بدائع الصنائع ١: ١٥٨.
(٢) سنن أبي داود ١: ١٧١ / ٦٣٤، سنن البيهقي ٣: ٩٥.
(٣) سنن البيهقي ٣: ٩٦.
(٤) التهذيب ٣: ٢٦ / ٨٩.
(٥) سنن أبي داود ١: ١٦٦ / ٦١٣، سنن البيهقي ١: ٤٠٦، والمغني ٢: ٣.
(٦) صحيح مسلم ١: ٣٢٣ / ٤٣٢، سنن أبي داود ١: ١٨٠ / ٦٧٤، سنن النسائي ٢: ٨٧ و ٩٠.

(*)

[٢٤٥]

وقال عليه السلام: (خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها) (١).
ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: " ليكن الذين يلون الامام أولوا الاحلام، وأفضل الصفوف أولها ما دنا من الامام " (٢). ولأنه أفضل، لقربه من الامام الافضل، فخصص به أفضل المأمومين. وللحاجة إليهم في التنبيه لوسها الامام أو غلط أو ارتج عليه أو احتاج إلى الاستخلاف. إذا ثبت هذا، فإن تم الصف الاول بالرجال، وقف الصبيان صفا آخر خلفه، ووقف النساء صفا آخر خلف الصبيان. وقال بعض الشافعية: يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم منهما (٣) الصلاة (٤). وهو غلط، لقوله عليه السلام: (ليليني منكم أولو الاحلام والنهي) (٥) والتعلم ثابت إذا صلوا خلفهم.
مسألة ٥٤٦: الجماعة مشروعة للعراة عند علمائنا - وبه قال قتادة وأحمد (٦) - لعموم الامر بالجماعة. وقال مالك والاوزاعي وأصحاب الرأي: يصلون فرادى (٧).

- (١) صحيح مسلم ١: ٣٢٦ / ٤٤٠، سنن أبي داود ١: ١٨١ / ٦٧٨، سنن النسائي ٢: ٩٣.
 (٢) الكافي ٣: ٣٧٢ / ٧، التهذيب ٣: ٣٦٥ / ٧٥١.
 (٣) في "ش، م" منه. وما أثبتناه أنسب بسياق العبارة.
 (٤) المجموع ٤: ٢٩٢، حلية العلماء ٢: ١٨٢، الميزان للشعراني ١: ١٧٩، رحمة الامة ١: ٧٢.
 (٥) صحيح مسلم ١: ٣٢٣ / ٤٣٢، سنن أبي داود ١: ١٨٠ / ٦٧٤، سنن النسائي ٢: ٨٧ و ٩٠.
 (٦) المغني ١: ٦٦٨، المحرر في الفقه ١: ١١٨.
 (٧) المدونة الكبرى ١: ٩٥، الكافي في فقه أهل المدينة: ٦٤، المبسوط للسرخسي ١: ١٨٦، المغني ١: ٦٦٨، المحلى ٣: ٢٢٦.
 (*)

[٢٤٦]

قال مالك: يتباعد بعضهم من بعض، وإن كانوا في ظلمة، صلوا جماعة، وتقدمهم إمامهم (١). والشافعي - في القديم - وافقهم (٢). وقال في موضع آخر: الجماعة والانفراد سواء، لان في الجماعة الاخلال بسنة الموقوف، وفي الانفراد الاخلال بفضيلة الجماعة (٣). إذا ثبت هذا، فإن إمامهم يجلس وسطهم، ويتقدمهم بركبتيه، وهو قول من سوغ الجماعة من الجمهور، إلا أنهم قالوا: يصلون قياماً (٤)، إلا أحمد، فإنه وافقنا في الجلوس، وبه قال الاوزاعي (٥). وقول المخالف ليس بجيد، لمنافاته الستر المطلوب شرعاً. وسأل عبدالله بن سنان، الصادق عليه السلام: عن قوم صلوا جماعة وهم عراة، قال: "يتقدمهم إمامهم بركبتيه، ويصلي بهم جلوساً وهو جالس" (٦). وكذا لو كان العراة نساء صليين جماعة جلوساً، وتجلس إمامتهن وسطهن. وقال الشافعي: يصلين قياماً (٧). ولو اجتمع الجنسان، صلوا صفوفاً جلوساً يتقدمهم الامام بركبتيه، وتتأخر النساء. وقال الشافعي: ينفرد النساء بجماعة، ويقفن كالرجال، وتقف إمامتهن

- (١) المدونة الكبرى ١: ٩٥، الكافي في فقه أهل المدينة: ٦٤، المغني ١: ٦٨٨.
 (٢) المهذب للشيرازي ١: ٧٢، حلية العلماء ٢: ٥٨، المغني ١: ٦٦٨.
 (٣) الام ١: ٩١، المهذب للشيرازي ١: ٧٢، المجموع ٣: ١٨٦، المغني ١: ٦٦٨.
 (٤) المجموع ٣: ١٨٥، المدونة الكبرى ١: ٩٥.
 (٥) المغني ١: ٦٦٤.
 (٦) التهذيب ٢: ٣٦٥ / ١٥١٣.
 (٧) المجموع ٣: ١٨٦.
 (*)

[٢٤٧]

وسطهن، فإن ضاق الموضع ولى النساء وجوههن عن الرجال حتى إذا صلوا قياما ولى الرجال وجوههم عنهن حتى يصلين (١). إذا عرفت هذا، فإنهم يؤمّون للركوع والسجود، ويكون السجود أخفض من الركوع. وعن أحمد روايتان، هذه إحداهما. والآخرى: يسجدون على الارض. وبه قال الشافعي ومالك (٢)، وقد سبق.

مسألة ٥٤٧: إذا كان المأموم امرأة أو نساء أو خنثى مشكل أمرهم، والامام رجل، وقفت أو وقفن خلفه وجوبا على القول بتحريم المحاذاة، وإلا ندبا، لقوله عليه السلام: (أخروهن من حيث أخرهن الله) (٣).

فإن كان المأموم خنثى واحدة وقفت خلفه. وقال أحمد: لا يجوز، لجواز أن يكون رجلا، بل يقف عن يمينه، ولا تبطل صلاة الامام بوقوف المرأة على جانبه (٤). والوجه: منع ائتمام أكثر من خنثى واحدة على القول بتحريم المحاذاة. فإن اجتمعت امرأة وخنثى، وقفت الخنثى خلف الامام والمرأة خلفها، لجواز أن تكون رجلا. ولو كان الامام خنثى والمأموم امرأة، وقفت خلفه وجوبا على القول بتحريم محاذاتها للرجل، وإلا ندبا، لجواز أن يكون رجلا. ولو كان المأموم رجلا وامرأة والامام رجلا، وقف الرجل على يمينه والمرأة

(١) الام ١: ٩١، المجموع ٣: ١٨٦، مغني المحتاج ١: ٢٤٧، المغني ١: ٦٦٩.
(٢) المغني ١: ٦٦٨ - ٦٦٩، الشرح الكبير ١: ٥٠٠ و ٥٠١، الانصاف ١: ٤٦٤ و ٤٦٥، الام ١: ٩١، المدونة الكبرى ١: ٩٥.
(٣) أورده الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٤٢٥ ذيل المسألة ١٧١.
(٤) المغني ٢: ٤٧، الشرح الكبير ٢: ٦٩، الانصاف ٢: ٢٨٣.

(*)

[٢٤٨]

خلفه. وإن حضر رجلان وامرأة، قام الرجلان خلفه والمرأة خلفهما. وإن حضر رجل وامرأة وخنثى، وقف الرجل عن يمينه والخنثى خلفهما والمرأة خلف الخنثى. قال الشيخ رحمه الله: فإن اجتمع رجال ونساء وخنثى وصبيان، وقف الرجال وراء الامام ثم

الصبيان ثم الخنثى ثم النساء. وأما جنائزهم فإنه تترك جنائز الرجال بين يدي الامام ثم جنائز الصبيان ثم جنائز الخنثى النساء. وأما دفنهم فالاولى أن يفرد لكل واحد منهم قبر، لما روي عنهم عليهم السلام أنه: " لا يدفن في قبر واحد اثنان ". فإن دعت ضرورة إلى ذلك، جاز أن يجمع اثنان وثلاثة في قبر واحد، كما فعل النبي عليه السلام يوم أحد. فإذا اجتمع هولاء، جعل الرجال مما يلي القبلة، والصبيان بعدهم، ثم الخنثى ثم النساء (١).
مسألة ٥٤٨: إذا قام المأموم عن يمين الامام فدخل مأموم آخر، فإن لم يكن الاول قد أحرم، تأخر ووقف خلف الامام. وإن كان قد أحرم فكذلك. وقال الشافعي: يقف الآخر على يسار الامام ويحرم، ثم يتقدم الامام، أو يتأخر المأمومان ويصطفان خلفه. وأيها أولى؟
الاصح عندنا وعنده: الثاني، لانهما تابعا (٢). ولانه عليه السلام، دفع جابرا وجبار بن صخر إلى خلفه (٣).

(١) المبسوط للطوسي ١: ١٥٥.
(٢) المجموع ٤: ٢٩٢، فتح العزيز ٤: ٣٤٠، مغني المحتاج ١: ٢٤٦، السراج الوهاج: ٧١.
(٣) سنن أبي داود ١: ١٧١ / ٢٣٤، سنن البيهقي ٣: ٩٥ وانظر: المجموع ٤: ٢٩٢.

(*)

[٢٤٩]

ولو كان الموضع يحتمل التقدم دون التأخر، تقدم الامام حتى يحصل خلفه، ولا يقف المأموم الواحد خلفه ابتداء. واحتج: بأنه إن تأخر المأموم قبل أن يحرم الثاني، فقد صار منفردا خلفه، وإن أحرم الداخل خلفه أولا، فهو أيضا منفرد خلفه. وما قلناه أولى، محافظة للصلاة من الفعل الزائد. ولو دخل والامام والمأموم جالسا للتشهد، كبر وجلس عن يساره، ولا يؤمر الامام بالتقدم، ولا المأموم بالتأخر، لانه يشق حالة الجلوس.
مسألة ٥٤٩: يكره لغير المرأة وخائف الزحام الانفراد بصف، بل إذا دخل ووجد في صف المأمومين فرجة، دخل فيه وأحرم، وإن انفرد، صحت صلاته عند علمائنا أجمع - وبه قال الحسن البصري والشافعي وأبو حنيفة والثوري ومالك والاوزاعي وابن المبارك، وهو مروى عن زيد بن ثابت (١) - لان أبا بكره جاء والنبي صلى الله عليه

وآله راعع، فركع دون الصف، ثم مشى إلى الصف، فلما قضى رسول الله عليه السلام قال: (أيكم ركع دون الصف ثم مشى إلى الصف؟) فقال أبو بكر: أنا، فقال: (زادك الله حرصا ولا تعد) (٢) ولم يأمره بالاعادة، والنهي عن العود محمول على الكراهة، أو: لا تعد إلى التأخر. ولأنه أخطأ موقفا سن له إلى موقف لمأموم بحال فأثبته ما إذا وقف على يسار الامام. وقال أحمد وإسحاق: تبطل صلاته - واختاره ابن المنذر - لأن وابصة بن معبد قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فأبصر رجلا خلف الصفوف

(١) المجموع ٤: ٢٩٨، الميزان للشعراني ١: ١٧٩، بداية المجتهد ١: ١٤٩، المغني ٢: ٤٢، الشرح الكبير ٢: ٦٤.
(٢) صحيح البخاري ١: ١٩٩، سنن أبي داود ١: ١٨٢ / ٦٨٤، سنن النسائي ٢: ١١٨، سنن البيهقي ٢: ٩٠ و ٣: ١٠٦.
(*)

[٢٥٠]

وحده، فأمره أن يعيد الصلاة (١)(٢). وهو محمول على الاستحباب.

فروع:

أ: لو لم يجد في الصف الاخير فرجة، ووجدها في الصفوف المتقدمة، فله أن يخرق الصفوف حتى يصل إلى موضع الفرجة، لأن التقصير منهم حيث تركوا الفرجة.
ب: لو لم يجد في الصفوف فرجة، فوقف عن يسار الامام، صحت صلاته. وعن أحمد روايتان (٣).

ج: لو لم يجد في الصف مدخلا، صلى خلف الصف. وهل يجذب من الصف واحدا يصلي معه؟ الاقرب: الكراهة - وهو أحد قولي الشافعي (٤) - لما فيه من إحداث خلل في الصف، وحرمان المجذوب فضيلة الصف الاول. وفي الآخر: يجذب، ويستحب للرجل إجابته (٥).

د: لو تقدمت سفينة المأموم، فإن استصحب نية الانتماء، بطلت صلاته، لفوات الشرط، وهو: عدم التقدم. وقال في الخلاف: لا تبطل، لعدم الدليل (٦).

- (١) سنن الترمذي ١: ٤٤٥ / ٢٣٠، سنن أبي داود ١: ١٨٢ / ٦٨٢، مسند أحمد ٤: ٢٢٨، سنن البيهقي ٣: ١٠٤ و ١٠٥.
 (٢) المغني ٢: ٤٢، الشرح الكبير ٢: ٦٤، المجموع ٤: ٢٩٨، الميزان للشعراني ١: ١٧٩، بداية المجتهد ١: ١٤٩، حلية العلماء ٢: ١٨١.
 (٣) المغني ٢: ٤٤، الشرح الكبير ٢: ٦٦.
 (٤ و ٥) المجموع ٤: ٢٩٧ - ٢٩٨، حلية العلماء ٢: ١٨٢، مغني المحتاج ١: ٢٤٨.
 (٦) الخلاف ١: ٥٥٩، المسألة ٣٠٧.
 (*)

[٢٥١]

وإن عدل إلى نية الانفراد، صحت.

الشرط الثالث: الاجتماع في الموقف

فلا يجوز تباعد المأموم عن الامام بما لم تجر العادة به، ويسمى كثيرا، إلا مع اتصال الصفوف به، عند علمائنا - وهو قول أكثر العلماء (١) - سواء علم بصلاة الامام أو لا، لقوله عليه السلام: (لو صليتم في بيوتكم لضللتكم) (٢) وهو يدل على أن من علم بصلاة الامام وهو في داره فلا يجوز أن يصلي بصلاته.

ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: "إذا صلى قوم وبينهم وبين الامام مالا يتخطى، فليس ذلك لهم بإمام، وأي صف كان أهله يصلون وبينهم وبين الصف الذي يتقدمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك بصلاة" (٣). وقال عليه السلام: "يكون قدر ذلك مسقط الجسد" (٤). لكن اشتراط ذلك مستبعد، فيحمل على الاستحباب. وقال عطاء: إذا كان عالما بصلاته، صح وإن كان على بعد من المسجد ولم يراع قربا، لأنه عالم بصلاة الامام، فصحت صلاته، كما لو كان في المسجد (٥). وهو غلط، لا ستلزامه ترك السعي الواجب في قوله تعالى { فاسعوا إلى ذكر الله } (٦) في حق العالم، وكان يقتصر الناس على الصلاة في بيوتهم.

- (١) المجموع ٤: ٣٠٩.
 (٢) سنن أبي داود ١: ١٥٠ - ١٥١ / ٥٥٠، مسند أحمد ١: ٣٨٢ و ٤١٥.
 (٣) الكافي ٣: ٣٨٥ / ٤، الفقيه ١: ٢٥٣ / ١١٤٤، التهذيب ٣: ٥٢ / ١٨٢.
 (٤) الكافي ٣: ٣٨٥ ذيل الحديث ٤، التهذيب ٣: ٥٢ ذيل الحديث ١٨٢، والفقيه ١: ٢٥٣ / ١١٤٣.
 (٥) المجموع ٤: ٣٠٩، حلية العلماء ٢: ١٨٧، رحمة الامة ١: ٧٣.
 (٦) الجمعة: ٩.
 (*)

[٢٥٢]

مسألة ٥٥٠: ولا فرق في المنع من التباعد بين أن يجمعهما مسجد أو لا، للعموم.
وفرق الشافعي بينهما، فسوغ التباعد في المسجد وإن كان متسعا بأزيد من ثلاثمائة
ذراع - وظاهر قول الشيخ في المبسوط (١) يعطيه - لأنه بني للجماعة الواحدة، فكان
موجبا للاتصال بينهما (٢).

قال الشافعي: وكذا المساجد الصغار المتصلة بالمسجد الكبير حكمها حكمه، لأنها بنيت
للاتصال به (٣).

ونمنع إيجاب البناء الاتحاد مطلقا. ولا فرق عند الشافعية بين أن يكون الفضاء كله ملكا
أو كله مواتا أو وقفا أو بالتفريق، ولا بين أن يكون محوطا أو غير محوط، ولا بين أن
يكون الملك لواحد أو لجماعة.

وفي وجه: يشترط في الساحة المملوكة اتصال الصف كالابنية، بخلاف الموات فإنه
يشبه المسجد.

وفي وجه لهم: إذا وقف أحدهما في ملك والآخر في ملك آخر، يشترط اتصال
الصف (٤).

وقد بينا مذهبنا في ذلك.

مسألة ٥٥١: القرب والبعد المرجع بهما إلى العادة عندنا - وبه قال أحمد (٥) - لعدم
التنصيص شرعا، فيصرف إلى العرف كالأحراز وغيره. وقدّر الشافعي البعد بما يزيد
على ثلاثمائة ذراع، والقرب بها وبما

(١) أنظر: المبسوط للطوسي ١: ١٥٦.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١٠٧، المجموع ٤: ٣٠٢، رحمة الامة ١: ٧٣.
(٣) المجموع ٤: ٣٠٣.
(٤) المجموع ٤: ٣٠٥، فتح العزيز ٤: ٣٤٧ - ٣٤٨، مغني المحتاج ١: ٢٤٩.
(٥) المغني ٢: ٤٠، الشرح الكبير ٢: ٧٥.
(*)

دونها، اعتبارا بصلاة النبي صلى الله عليه وآله في الخوف، فإنه صلى بطائفة ومضت

إلى وجه العدو وهو في الصلوة يحرسهم(١)، وإنما يحرس من وقع السهام، لأنها أبعد وقعا من جميع السلاح، وأكثر ما يبلغ السهم ثلاثمائة ذراع(٢). وهذا ليس بشيء. ثم اختلف أصحابه هل هو تقريب أو تحديد؟ على قولين(٣). ولا خلاف في أنه لو اتصلت الصفوف إلى أي بعد كان، صحت الصلوة، فعندنا الاتصال بمجرى العادة، وعند الشافعي أن يكون بين كل صفين ثلاثمائة ذراع فما دون(٤). ولو كانت الصفوف في المسجد، جاز أن يصلي المأموم خارجه مع المشاهدة وعدم البعد الكثير. وحده الشافعي - على تقريره - بما يزيد على ثلاثمائة ذراع بينه وبين آخر المسجد وإن لم تكن الصفوف في المسجد متصلة بآخره، لأن المسجد لا يحسب فصلا(٥). والوجه عندنا: اعتبار الاسم بينه وبين آخر صف فيه.

وقال المرتضى: ينبغي أن يكون بين الصفين قدر مسقط الجسد، فإن

(١) أنظر: سنن البيهقي ٣: ٢٥٧ - ٢٥٩.
(٢) مختصر المزني: ٢٣، المهذب للشيرازي ١: ١٠٧، المجموع ٤: ٣٠٣ - ٣٠٤، فتح العزيز ٤: ٢٤٥ - ٢٤٦، مغني المحتاج ١: ٢٤٩، كفاية الاخيار ١: ٨٥.
(٣) المهذب للشيرازي ١: ١٠٧، المجموع ٤: ٣٠٣، حلية العلماء ٢: ١٨٣، فتح العزيز ٤: ٢٤٦ - ٢٤٧، مغني المحتاج ١: ٢٤٩، كفاية الاخيار ١: ٨٥.
(٤) المهذب للشيرازي ١: ١٠٧، المجموع ٤: ٣٠٤، مغني المحتاج ١: ٢٤٩، رحمة الامة ١: ٧٣.
(٥) المجموع ٤: ٣٠٧، فتح العزيز ٤: ٣٥٥.
(*)

[٢٥٤]

تجاوز ذلك إلى القدر الذي لا يتخطى لم يجز(١)، للرواية(٢). والظاهر: الكراهة. ولو وقف صف خلف الامام على حد ثلاثمائة ذراع عند الشافعي، وعلى أبعد مراتب القرب عندنا، وصف آخر خلفهم على النسبة، وهكذا، صحت صلاتهم إجماعا، ويجعل كل صف مع الذي خلفه كالامام مع المأموم. ولو وقف على يمين الصف قوم بينهما حد القرب، أو على يسارهم، واقتدوا بالامام، جاز، ويكون ذلك حد القرب بين المأمومين، كما هو حد القرب بين الصفين.

مسألة ٥٥٢: يستحب قرب الصف من الامام - وقد قدره الباقر عليه السلام: بمسقط الجسد استحبابا(٣). وروي: " مريض عنز "(٤) - ليندرجوا تحت قوله تعالى: { كأنهم

بنيان مرصوص {٥} وكذا بين كل صفين ويستحب تسوية الصف، لما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله: (لتسورون صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم) (٦). والوقوف عن يمين الامام أفضل، لقول البراء بن عازب: كان يعجبنا الوقوف عن يمين رسول الله صلى الله عليه وآله (٧). ولان الامام يبدأ بالسلام عليهم.

-
- (١) حكاه عنه المحقق في المعتمد: ٢٣٨.
(٢) الكافي ٣: ٢٨٥ / ٤، التهذيب ٣: ٥٢ / ١٨٢، والفتاوى ١: ٢٥٢ / ١١٤٣ و ١١٤٤، وتقدمت الرواية في الصفحة ٢٥١.
(٣) الكافي ٣: ٢٨٥ ذيل الحديث ٤، الفقيه ١: ٢٥٢ / ١١٤٣، التهذيب ٣: ٥٢ ذيل الحديث ١٨٢.
(٤) الفقيه ١: ٢٥٢ / ١١٤٥.
(٥) الصف: ٤.
(٦) سنن ابي داود ١: ١٧٨ / ٦٦٣ و ٦٦٣.
(٧) صحيح مسلم ١: ٤٩٢ / ٧٠٩، سنن النسائي ٢: ٩٤ نحوه.

(*)

[٢٥٥]

وينبغي ان يقف الامام في مقابلة وسط الصف، لما رواه ابي داود عن النبي صلى الله عليه وآله: (وسطوا الامام وسدوا الخلل) (١).
مسألة ٥٥٣: حيلولة النهر والطريق بين الامام والمأموم لا تمنع الجماعة مع انتفاء البعد، عند أكثر علمائنا (٢)، سواء كان النهر مما يتخطى، أو لا - وبه قال الشافعي ومالك (٣) - لان أنسا كان يصلي في بيوت حميد بن عبدالرحمن بن عوف بصلاة الامام، وبينه وبين المسجد طريق (٤)، ولم ينكر ذلك منكر. ولان ما بينهما تجوز الصلاة فيه فلا يمنعها. وقال أبو حنيفة: لا تجوز (٥) لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله، أنه قال: (من كان بينه وبين الامام طريق فليس مع الامام) (٦). وهو محمول على البعد أو الكراهة. إذا عرفت هذا، فإن الجماعة في السفن المتعددة جائزة، سواء اتصلت أو انفصلت ما لم يخرج إلى حد البعد - وبه قال الشافعي (٧) - لان المقتضي

- (١) سنن أبي داود :١ / ١٨٢ / ٦٨١ .
 (٢) منهم الشيخ الطوسي في الخلاف :١ / ٥٥٧ و ٥٥٨ ، المسألتان ٣٠٣ و ٣٠٦ ، والمحقق في المعتمد : ٣٣٨ .
 (٣) المهذب للشيرازي :١ / ١٠٧ ، المجموع :٤ / ٣٠٩ ، حلية العلماء :٢ / ١٨٦ ، فتح العزيز :٤ / ٣٤٧ ، مغني المحتاج :١ / ٣٤٩ ، الميزان للشعراني :١ / ١٧٥ ، المدونة الكبرى :١ / ٨٢ ، الشرح الصغير :١ / ١٦٠ ، المغني :٢ / ٤١ ، الشرح الكبير :٢ / ٧٧ .
 (٤) سنن البيهقي :٣ / ١١١ .
 (٥) المبسوط للسرخسي :١ / ١٩٣ ، المجموع :٤ / ٣٠٩ ، حلية العلماء :٢ / ١٨٧ ، الميزان للشعراني :١ / ١٧٥ ، المغني :٢ / ٤١ ، الشرح الكبير :٢ / ٧٧ .
 (٦) قال النووي في المجموع :٤ / ٣٠٩ : هذا حديث باطل لا أصل له وإنما يروى عن عمر من رواية ليث بن أبي سليم عن تميم. ونقله عن عمر أيضا السرخسي في المبسوط :١ / ١٩٣ .
 (٧) المجموع :٤ / ٣٠٧ ، فتح العزيز :٤ / ٣٥٣ ، حلية العلماء :٢ / ١٨٧ ، مغني المحتاج :١ / ٢٥١ ، كفاية الاخير :١ / ٨٦ ، المغني :٢ / ٤١ ، الشرح الكبير :٢ / ٧٧ .
 (*)

[٢٥٦]

- وهو العموم - موجود، والمانع - وهو عدم المشاهدة - منفي، لوجودها. ولأن الاستطراق ممكن والماء مانع من ذلك، كما لو كان بينهما نار. وقال أبو سعيد من الشافعية: بالمنع مع الانفصال مطلقا، لأن بينهما ماء يمنع الاستطراق (١). وهو ممنوع، فإن الماء لو نصب (٢) أمكن الاستطراق، فالحاصل: أن الماء ليس بمانع عندنا، خلافا لأبي حنيفة (٣).

الشرط الرابع: عدم الحيلولة بين الامام والمأموم

الذكر بما يمنع المشاهدة للامام أو المأموم سواء كان من جدران المسجد أو لا، وسواء كانا في المسجد أو لا، عند علمائنا، لتعذر الاقتداء. ولأن المانع من المشاهدة مانع من اتصال الصفوف، بل هو في ذلك أبلغ من البعد. ولقول الباقر عليه السلام: " وأي صف كان أهله يصلون بصلاة إمام وبينهم وبين الصف الذي يتقدمهم قدر مالا يتخطى فليس تلك لهم بصلاة، فإن كان بينهم سترة أو جدار فليس تلك لهم بصلاة إلا من كان من حيال الباب " (٤). وقال أبو حنيفة: يجوز مطلقا، لأنه يمكنه الاقتداء بالامام فصح اقتداؤه به من غير مشاهدة كالاعمى (٥).

ونمنع الامكان، للخفاء، بخلاف الاعمى القريب، لعلمه بحال

(١) المهذب للشيرازي :١ / ١٠٧ ، المجموع :٤ / ٣٠٧ ، فتح العزيز :٤ / ٣٥٣ ، حلية العلماء :٢ / ١٨٧ .
 (٢) نصب الماء: غار في الارض وسفل. الصحاح :١ / ٣٣٦ " نصب ".
 (٣) المبسوط للسرخسي :١ / ١٩٣ ، حلية العلماء :٢ / ١٨٧ ، المغني :٢ / ٤١ ، الشرح الكبير :٢ / ٧٧ .

(٤) الكافي ٣: ٣٨٥ / ٤، الفقيه ١: ٢٥٣ / ١١٤٤، التهذيب ٣: ٥٢ / ١٨٢.
(٥) المبسوط للسرخسي ١: ١٩٣، المجموع ٤: ٣٠٩.
(*)

[٢٥٧]

الامام. وقال الشافعي: إن صليا في المسجد، صحت صلاة المأموم إذا علم بصلاة الامام، سواء كان بينهما جدار حائل من مشاهدة الامام ومشاهدة من يشاهده، أو لا، لان المسجد كله متصل حكما وإن الفصل إلى بيوت ومساكن (١). ونمنع الاتحاد للحائل فلم يجز، كالخارج. وإن صلى المأموم خارج المسجد، وحال بينهما حائطه، فقولان: أصحهما عنده: المنع من الائتتمام، لانه بنى للفصل بينه وبين غيره. وإن كان الحائل حائط بيته، منع من الائتتمام (٢). وأي فرق بين كون الحائط للمسجد أو لغيره؟

فروع:

أ: الصلاة في المقاصير التي في الجوامع غير المخرمة باطلة، لقول الباقر عليه السلام: " هذه المقاصير لم تكن في زمن أحد من الناس، وإنما أحدثها الجبارون، ليس لمن صلى خلفها مقتديا بصلاة من فيها صلاة " (٣). وسوغه الشافعي وأبو حنيفة (٤).
ب: لو كان الحائل يمنع من الاستطراق دون المشاهدة، كالشبابيك والحيطان المحرمة التي لا تمنع من مشاهدة الصفوف، للشيخ قولان:
أحدهما: المنع (٥)، لقول الباقر عليه السلام: " إن صلى قوم وبينهم

(١) المهذب للشيرازي ١: ١٠٧، المجموع ٤: ٣٠٢، فتح العزيز ٤: ٣٤٢، كفاية الاخيار ١: ٨٥، مغني المحتاج ١: ٢٤٨، رحمة الامة ١: ٧٣.
(٢) المجموع ٤: ٣٠٨، فتح العزيز ٤: ٣٥٧، حلية العلماء ٢: ١٨٤، مغني المحتاج ١: ٢٥١.
(٣) الكافي ٣: ٣٨٥ / ٤، التهذيب ٣: ٥٢ / ١٨٢، والفقيه ١: ٢٥٣ / ١١٤٤.
(٤) لم نجد قولهما فيما بين أيدينا من المصادر نعم نقله عن أبي حنيفة المحقق في المعتبر: ٢٢٨ - ٢٣٩، وراجع: المبسوط للسرخسي ١: ١٩٣.
(٥) الخلاف ١: ٥٥٨، المسألة ٣٠٥.
(*)

[٢٥٨]

وبين الامام مالا يتخطى، فليس ذلك الامام لهم بإمام " (١).

والثاني: الجواز، لأن القصد من التخطي - وهو العلم بحال الامام - حاصل كالنهر (٢). وهو حسن.

وللشافعي قولان (٣).

ج: لو كان الحائل قصيرا يمنع حال الجلوس خاصة من المشاهدة فالاقرب: الجواز.

د: لو وقف الامام في بيت وبابه مفتوح، فوقف مأموماً خارجاً بحذاء الباب بحيث يرى الامام أو بعض المأمومين، صحت صلاته. وكذا إن صلى قوم عن يمينه أو شماله أو من ورائه، صحت صلاتهم وإن لم يشاهدوا من في البيت، لأنهم يرون هذا وهو يرى الامام أو المأمومين في البيت.

فإن وقف بين يدي هذا الصف صف آخر عن يمين الباب أو شمالها لا يشاهدون من في المسجد، لم تصح صلاتهم إذا لم يكونوا على سمت المحاذي للباب.

هـ: لو صلى في داره وبابها مفتوح يرى منه الامام أو بعض المأمومين، صحت صلاته، ولا يشترط اتصال الصفوف به. وللشافعي قولان (٤).

و: لو صلى بين الاساطين، فإن اتصلت الصفوف به أو شاهد الامام أو

(١) الكافي ٣: ٣٨٥ / ٤، التهذيب ٣: ٥٢ / ١٨٢، والفتاوى ١: ٢٥٢ / ١١٤٤.

(٢) المبسوط للطوسي ١: ١٥٦.

(٣) المهذب للشيرازي ١: ١٠٧، المجموع ٤: ٣٠٨، فتح العزيز ٤: ٣٦٠، مغني المحتاج ١: ٢٥١.

(٤) المجموع ٤: ٣٠٨، فتح العزيز ٤: ٣٦١ - ٣٦٢، كفاية الاخير ١: ٨٥، حلية العلماء ٢: ١٨٤.

(*)

[٢٥٩]

بعض المأمومين، صحت صلاته، لقول الصادق عليه السلام: " لا أرى بالصفوف بين الاساطين بأساً" (١).

ز: لو وقف الامام في المحراب الداخل في الحائط، فإن صلاة من خلفه صحيحة، لأنهم يشاهدونه، وكذا باقي الصفوف التي من وراء الصف الاول. أما من على يمين الامام ويساره، فإن حال بينهم وبين الامام حائل، لم تصح صلاتهم، وإلا صحت، لقول

الصادق عليه السلام: " لا بأس بوقوف الامام في المحراب " (٢).

ح: يجوز أن تصلي المرأة من وراء الجدار مقتدية بالامام وإن لم تشاهده ولا من يشاهده، عند علمائنا، لان عمارا سأل الصادق عليه السلام، عن الرجل يصلي بالقوم وخلفه دار فيها نساء هل يصلين خلفه؟ قال: " نعم " قلت: إن بينه وبينهن حائطا أو طريقا، قال لا بأس " (٣). ولان المرأة عورة، والجماعة مطلوبة للشارع، فتجمع بين الصيانة وطلب الفضيلة. ولا فرق بين الحسناء الشابة والشوهاء العجوز. ولم يفرق الجمهور بين الرجال والنساء في المنع والجواز.

ط: الماء ليس حائلا - على ما بيناه - مع المشاهدة وعدم البعد، خلافا لابي الصلاح (٤) منا، ولابي حنيفة (٥).

(١) الكافي ٣: ٢٨٦ / ٦، الفقيه ٢٥٢ / ١١٤١، التهذيب ٣: ٥٢ / ١٨٠.
(٢) أورده المحقق في المعتمد: ٢٣٩ والذي يظهر من التهذيب ٣: ٥٢ ذيل الحديث ١٨٠: أن قوله: لا بأس: إلى آخره من كلام الشيخ الطوسي رحمه الله، فراجع.
(٣) التهذيب ٣: ٥٢ / ١٨٣.
(٤) الكافي في الفقه: ١٤٤ - ١٤٥.
(٥) المبسوط للسرخسي ١: ١٩٣، المجموع ٤: ٣٠٩، الميزان للشعراني ١: ١٧٥، المغني ٢: ٤١، الشرح الكبير ٢: ٧٧.
(*)

[٢٦٠]

ي: لو وقف المأموم في بيت دار والامام في آخر، فإن كان عن يمينه أو يساره، واتصلت الصفوف به بتواصل المناكب، أو بقيت فرجة لا تتسع للواقف، صحت إذا كان الباب على سمت الامام أو صفه. وإن كان خلفه والباب مفتوح يشاهد منه الامام أو بعض المأمومين، صح أيضا، وإلا فلا.

الشرط الخامس: عدم علو الامام على موضع المأموم بالمعتمد به،

فلو صلى الامام على موضع أرفع من موضع المأموم بما يعتد به، بطلت صلاة المأموم، عند علمائنا، سواء أراد تعليمهم أو لا، لما رواه الجمهور أن عمار ابن ياسر كان بالمدائن، فأقيمت الصلاة، فتقدم عمار، فقام على دكان والناس أسفل منه، فتقدم حذيفة فأخذ بيده حتى أنزله، فلما فرغ من صلاته، قال له حذيفة: ألم تسمع رسول الله

صلى الله عليه وآله، يقول: (إذا أم الرجل القوم فلا يقوم في مكان أرفع من مقامهم)؟ قال عمار: فلذلك اتبعتك حين أخذت على يدي (١). وأم حذيفة بالمدائن على دكان، فأخذ عبدالله بن مسعود (٢) بقميصه فجبذه (٣)، فلما فرغ من صلاته قال: ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك؟ قال: بلى ذكرت حين جبذتني (٤). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " إن كان الامام على شبه دكان أو على موضع أرفع من موضعهم، لم تجز صلاتهم، ولو كان أرفع منهم بقدر إصبع أو أكثر أو أقل إذا كان الارتفاع بقدر شبر، وكان (٥) أرضاً

-
- (١) سنن أبي داود ١: ١٦٣ / ٥٩٨، سنن البيهقي ٣: ١٠٩.
(٢) كذا في " ش، م " وفي المصادر: أبو مسعود.
(٣) الجبذ لغة من الجذب. النهاية لابن الأثير ١: ٢٣٥ " جبذ ".
(٤) سنن أبي داود ١: ١٦٣ / ٥٩٧، سنن البيهقي ٣: ١٠٨، وانظر المغني ٢: ٤١ - ٤٢.
(٥) في الكافي: فإن كان.
وفي التهذيب: فإن كانت.
وفي الفقيه: وإن كانت.
(*)

[٢٦١]

مبسوطة، وكان في موضع منها ارتفاع، فقام الامام في الموضع المرتفع، وقام من خلفه أسفل منه، والارض مبسوطة إلا أنهم في موضع منحدر، قال: " لا بأس " (١). ولأنه يحتاج إلى معرفة حال إمامه في ركوعه وسجوده، فيحتاج أن يرفع بصره إليه ليشاهده، وهو منهي عنه في الصلاة. وقال مالك والاوزاعي وأصحاب الرأي: إنه مكروه (٢) - وهو قول الشيخ في الخلاف (٣) - لحديث عمار وحذيفة (٤). وهو يدل على المنع والنهي، وظاهرهما: التحريم. وقال الشافعي: اختار للامام الذي يعلم من خلفه أن يصلي على الشئ المرتفع فيراه من خلفه فيقتدون بركوعه، لأن سهل بن سعد الساعدي قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو على المنبر لما صنع له، فصعد عليه فاستقبل القبلة فكبر ثم قرأ ثم ركع ثم نزل القهقري فسجد ثم صعد فقرأ ثم ركع ثم نزل القهقري فسجد، فلما فرغ من صلاته قال: (إنما فعلت ذلك لتأتموا بي وتعلموا صلاتي) (٥) (٦). ونمنع الحديث. سلمنا، لكن الظاهر أنه كان على الدرجة السفلى لئلا

يحتاج إلى عمل كثير في الصعود والنزول، فيكون ارتفاعا يسيرا.
ولانه من خصائصه، لانه فعل شيئا ونهى عنه، فيكون فعله له ونهيه لغيره، ولهذا لا
يستحب مثله لغير النبي عليه السلام.

-
- (١) الكافي ٣: ٣٨٦ / ٩، التهذيب ٢: ٥٣ / ١٨٥، والفتاوى ١: ٢٥٣ - ٢٥٤ / ١١٤٦.
(٢) المدونة الكبرى ١: ٨١، القوانين الفقهية: ٧٠، المبسوط للسرخسي ١: ٣٩، المغني ٢: ٤١، الشرح
الكبير ٢: ٧٨.
(٣) الخلاف ١: ٥٥٦ المسألة ٣٠١.
(٤) تقديما قريبا.
(٥) الام ١: ١٧٢، المجموع ٤: ٢٩٥، المغني ٢: ٤١، الشرح الكبير ٢: ٧٨.
(٦) صحيح مسلم ١: ٣٨٦ / ٥٤٤، مسند أحمد ٥: ٣٣٩، سنن البيهقي ٣: ١٠٨.

(*)

[٢٦٢]

ولان النبي صلى الله عليه وآله، لم يتم الصلاة على المنبر، فإن سجوده وجلسه إنما
كان على الارض، بخلاف ما وقع فيه الخلاف، أو أنه عليه السلام علم الصلاة، ولم
يقتدوا به. وحكى الطحاوي عن أبي حنيفة كراهيته إذا كان ارتفاعه يجاوز القامة (١).

فروع:

أ: لو صلى الامام على سطح والمأموم على آخر وبينهما طريق، صح مع عدم التباعد
وعلو سطح الامام.

ب: لو صلى المأموم على الموضع المنخفض بالمعتد به، بطلت صلاته - وبه قال
الاوزاعي (٢) - لان النهي يقتضي الفساد. ولقول الصادق عليه السلام: " لم تجز
صلاتهم " (٣). وقال أصحاب الرأي: لا تبطل، لان عمار أتم صلاته (٤)، ولو كانت
فاسدة، استأنفها (٥). ويحمل على الجذب قبل التحريم.

ج: لو كان مع الامام من هو مساو وأعلى وأسفل، اختص التحريم بالاسفل، لوجود
المعنى فيه دون غيره.

د: لا تبطل صلاة الامام لو صلى على المرتفع، بل يختص البطلان بالاسفل،

لاختصاص النهي بالاسفل. وقال بعض الجمهور: تبطل صلاة الامام، لانه منهي عن القيام في

-
- (١) حلية العلماء ٢: ١٨٣.
(٢) المغني ٢: ٤٢، الشرح الكبير ٢: ٧٩، المجموع ٤: ٢٩٥.
(٣) الكافي ٣: ٣٨٦ / ٩، الفقيه ١: ٢٥٣ - ٢٥٤ / ١١٤٦، التهذيب ٣: ٥٣ / ١٨٥.
(٤) سنن أبي داود ١: ١٦٣ / ٥٩٨.
(٥) المغني ٢: ٤٢، الشرح الكبير ٢: ٧٩.
(*)

[٢٦٣]

مكان أعلى من مقامهم (١). ونمنع توجه النهي إلى الامام، بل إلى المأموم خاصة. ه: لو كان العلو يسيرا، جاز إجماعا، وهل ينقدر بشبر أو بما لا يتخطى؟ الاقرب: الثاني.

و: لو كان المأموم أعلى من الامام، صحت صلاته وإن كان على شاهق وإن كان خارج المسجد أو كانت الصلاة جمعة، عند علمائنا أجمع - وبه قال أحمد وأصحاب الرأي (٢) - لقول الصادق عليه السلام: " إن كان الامام أسفل من موضع المأموم فلا بأس ". وقال عليه السلام: " لو كان رجل فوق بيت أو غير ذلك والامام على الارض جاز أن يصلي خلفه ويقتدي به " (٣). وللاصل مع عدم النهي وما في معناه. وقال الشافعي: إذا صلى في سطح داره بصلاة الامام في المسجد، لم تصح، لانها بائنة من المسجد، وليس بينهما قرار يمكن اتصال الصفوف فيه، وإن كان السطح في المسجد وصلى بإمام في صحنه، صحت صلاته (٤). وقال مالك: إذا صلى الجمعة فوق سطح المسجد، أعاد. وليس بجيد، لعدم دليل التخصيص.

الشرط السادس: نية الاقتداء، بإجماع العلماء،
إذ ليس للمرء من عمله إلا ما نواه.

-
- (١) المغني ٢: ٤٢، والشرح الكبير ٢: ٧٩.
(٢) المغني ٢: ٣٩، الشرح الكبير ٢: ٧٩، الانصاف ٢: ٢٩٨.

(٣) الكافي ٣: ٣٨٦ / ٩، الفقيه ١: ٢٥٣ / ١١٤٦، التهذيب ٣: ٥٣ / ١٨٥.
(٤) المهذب للشيرازي ١: ١٠٧، المجموع ٤: ٣٠٢ و ٣٠٨، فتح العزيز ٤: ٣٤٣ - ٣٤٤ و ٣٦١، الميزان
للشعراني ١: ١٧٥، المغني ٢: ٣٩ والشرح الكبير ٢: ٧٩.
(٥) المدونة الكبرى ١: ١٥١، الشرح الصغير ١: ٦١ و ١٧٩، القوانين الفقهية: ٧٩، المغني ٢: ٣٩، الشرح
الكبير ٢: ٧٩.
(*)

[٢٦٤]

ولا تكفي نية الجماعة، لاشتراكها بين الامام والمأموم، فليس في نية الجماعة المطلقة
نية الاقتداء وربط الفعل بفعل الغير. ولان المأموم تسقط عنه القراءة الواجبة على
المنفرد، فلا بد من نية الائتتمام، ليسقط عنه وجوب القراءة. فإن لم ينو الاقتداء، انعقدت
صلاته منفردا، فإن ترك القراءة، بطلت صلاته، وإن قرأ معتقدا عدم الوجوب فكذلك،
وإلا صحت، سواء تابعه في أفعاله أو لا، لانه ليس فيه إلا أنه قرن فعله بفعل غيره،
وهو أحد وجهي الشافعية. وأصحهما: البطلان، لانه وقف صلاته على صلاة الغير لا
لاكتساب فضيلة الجماعة، وفيه ما يبطل الخشوع ويشغل القلب (١). ونمنع اقتضاء ذلك
البطلان. نعم لو طال الانتظار من غير عذر، فالوجه: البطلان. ولو اتفق انقضاء أفعاله
مع أفعال الغير، فليس متابعة، ولا تبطل به الصلاة إجماعا. ولو شك في نية الاقتداء
خلال الصلاة، فهو كما لو شك في أصل النية، وقد بينا البطلان إن كان المحل باقيا،
وعدم الالتفات إن كان قد انتقل.

مسألة ٥٥٤: يجب تعيين الامام في نيته إما باسمه أو بوصفه ولو بكونه الامام الحاضر،
ليمكن متابعته. ولو عين بغير وصف كونه الامام الحاضر فأخطأ، بطلت صلاته، لانه لم
ينو الاقتداء بهذا المصلي، وما نواه لم يقع له، لعدم إمكانه، فبطلت صلاته.

(١) المجموع ٤: ٢٠٠ - ٢٠١، فتح العزيز ٤: ٣٦٣.
(*)

[٢٦٥]

وكذا البحث لو عين الميت في صلاة الجنابة وأخطأ، فإنه يجب عليه إعادة الصلاة

عليه. ولو كان بين يديه اثنان يصليان، فنوى الائتنام بأحدهما لابعينه، لم تصح، لعدم إمكان متابعتهما على تقدير الاختلاف، وعدم أولوية أحدهما. ولو نوى الائتنام بهما معا، لم تصح، للاختلاف، فلا يمكن متابعتهما.

ولو نوى الاقتداء بالمأموم لم تصح صلاته إجماعا، لأنه لا يجوز أن يكون إماما وهو مأموم. ولا فرق بين أن يكون عالما أو جاهلا للحكم أو للوصف. فلو خالف المأموم سنة الموقف، فوقف على يسار الامام، فنوى الداخل الاقتداء بالمأموم ظنا أنه الامام، لم تصح صلاته - وبه قال الشافعي (١) - لأنه لا يجوز أن يكون إماما وهو مأموم بحال، فلم يعف عن الخطأ في ذلك.

مسألة ٥٥٥: لا تشترط نية الامامة، فلو صلى منفردا فدخل قوم وصلوا بنية الاقتداء به، صحت صلاتهم وإن لم يجدد نية الامامة. وكذا لو صلى بنية الانفراد مع علمه بأن من خلفه يأتيه به، عند علمائنا، وبه قال الشافعي ومالك والاوزاعي، واختاره ابن المنذر، وبه قال أبو حنيفة أيضا، إلا إذا أم النساء فإنه شرط نية الامامة لهن (٢). لرواية أنس أن النبي صلى الله عليه وآله، كان يصلي في رمضان قال:

(١) المجموع ٤: ٢٠٢.
(٢) المجموع ٤: ٢٠٢ و ٢٠٣، فتح العزيز ٤: ٣٦٦، حلية العلماء ٢: ١٥٧، الميزان للشعراني ١: ١٧٣، مغني المحتاج ١: ٢٥٣، كفاية الاخبار ١: ٨١، المدونة الكبرى ١: ٨٦، بلغة السالك ١: ١٦١، المبسوط للسرخسي ١: ١٨٥، بدائع الصنائع ١: ١٢٨، ولم نعث على قول الاوزاعي وابن المنذر بحدود المصادر المتوفرة لدينا.

(*)

[٢٦٦]

فجئت فقامت إلى جنبه، وجاء رجل فقام إلى جنبي حتى كنا رهطا، فلما أحس رسول صلى الله عليه وآله، أنا خلفه جعل يتجوز (١) في الصلاة، فقلنا له حين فرغ: أفطنت بنا الليلة؟ فقال: (نعم ذاك الذي حملني على الذي صنعت) (٢). ولأن أفعال الامام مساوية لأفعال المنفرد، فلا تعتبر نية الامامة، لعدم الاختلاف في الهيئات والاحكام. وقال الثوري وأحمد وإسحاق: تشترط نية الامامة، فإن لم ينو الامام الامامة، بطلت صلاة

المأمومين(٣)، لقوله صلى الله عليه وآله: (الائمة ضمنا)(٤) ولا يضمن إلا بعد العلم. ونمنع اشتراط العلم في الضمان، ولم لا تكفي في ثبوت هذا الضمان نية المأموم؟ إذ الامام إنما يتحمل القراءة والسهو، فهو ضامن لذلك.

فروع:

أ: لو صلى اثنان ونوى كل منهما أنه إمام لصاحبه، صحت صلاتهما - وبه قال الشافعي(٥) - لأن كلا منهما احتاط لصلاته بما يجب على المنفرد، فلم تلزمه الاعادة، ونية الامامة ليست منافية لصلاة المنفرد، فلم تقدر في الصلاة. ولقول علي عليه السلام: " صلاتهما تامة "(٦).

(١) تجوز: خفف.
الصحاح ٢: ٨٧١، النهاية لابن الاثير ١: ٣١٥ " جوز ".
(٢) صحيح مسلم ٢: ٧٧٥ / ١١٠٤.
(٣) المغني ٢: ٦٠، الانصاف ٢: ٢٧، المجموع ٤: ٢٠٢، فتح العزيز ٤: ٣٦٦، حلية العلماء ٢: ١٥٧، الميزان للشعراني ١: ١٧٣.
(٤) سنن البيهقي ١: ٤٣٠، كنز العمال ٧: ٦٨٦ / ٢٠٩١٩.
(٥) الام ١: ١٧٧، المهذب للشيرازي ١: ١٠١، المجموع ٤: ٢٠١، فتح العزيز ٤: ٣١٧، مغني المحتاج ١: ٣٣٨.
(٦) الكافي ٣: ٣٧٥ / ٣، الفقيه ١: ٢٥٠ / ١١٢٣، التهذيب ٣: ٥٤ / ١٨٦.

(*)

[٢٦٧]

قال أحمد: لا تصح، لانه نوى الامامة ولا مأموم(١). ونمنع اقتضاءه البطلان.
ب: لو نوى كل منهما أنه مأموم لصاحبه، بطلت صلاتهما إجماعا. ولانهما قد أخلا بشرط الصلاة، وهو: وجوب القراءة. ولقول علي عليه السلام، وقد سئل في رجلين اختلفا - إلى أن قال - فإن قال كل واحد منهما: كنت أئتم بك؟ قال: " صلاتهما فاسدة ليستأنفا "(٢).

ج: لو قال كل منهما: لم أدر نويت الامامة أو الائتتام بعد الفراغ من الصلاة، احتتمل أن يعيدا، لانه لم يحصل الاحتياط في أفعال الصلاة بيقين. والصحة، لانه شك في شئ بعد الفراغ منه. أما لو شك في أثناء الصلاة أيهما الامام، بطلت صلاتهما، لانهما لا يمكنهما

المضي في الصلاة، وأن يفقدي أحدهما بالآخر.

د: لو صلى بصلاة من سبقه منفردا بركعة فما زاد صح ائتمامه في الفرض والنفل -
وبه قال الشافعي(٣) - لان نية الامام ليست شرطا. ولان جابرا وجبارا دخلا المسجد
وقد أحرم عليه السلام وحده، فأحرما معه في الفرض(٤)، ولم ينكر عليهما. وقال أحمد:
تصح في النفل، وفي الفرض روايتان(٥).

ه: لو عين الامام إمامة معين فأخطا، لم يضر، لان أصل النية غير واجب عليه،
والخطأ لا يزيد على الترك من الاصل.

و: لو لم ينو الامام الامامة، صحت صلاته كما قلنا، وبه قال

-
- (١) المغني ٢: ٦٠، الانصاف ٢: ٢٨.
(٢) الكافي ٣: ٢٧٥ / ٣، الفقيه ١: ٢٥٠ / ١١٢٣، التهذيب ٣: ٥٤ / ١٨٦.
(٣) المهذب للشيرازي ١: ١٠١، المجموع ٤: ٢٠٩.
(٤) سنن أبي داود ١: ١٧١ / ٦٣٤، سنن البيهقي ٣: ٩٥.
(٥) المغني ٢: ٦١ - ٦٢، الانصاف ٢: ٢٩ - ٣٠.
(*)

[٢٦٨]

الشافعي(١). وهل ينال فضيلة الجماعة؟ الاقرب ذلك: لحصولها من دون نيته. وأصح
وجهي الشافعية: العدم(٢).

ز: لو لم ينو الامامة في الجمعة، احتل بطلان صلاته، لانها لا تقع إلا جماعة، ولا
تكفي نية الجمعة المستلزمة لنية مطلق الجماعة، لاشتراكها بين الامام
والمأموم. والصحة، إذ لا يجب التعرض للشرائط في النية.

مسألة ٥٥٦: لو أحرم منفردا ثم نوى الائتمام، قال الشيخ: يجوز ذلك(٣). وهو أحد قولي
الشافعي والمزني وأحمد في رواية(٤). واستدل الشيخ عليه: بإجماع الفرقة، والخبار
المروية عن الائمة عليهم السلام. وبانتفاء المانع من الصحة فيبقى الاصل سالما. ولانه
يصح النقل من الانفراد إلى الامامة للحاجة، فجاز إلى الائتمام طلبا للثواب. وقال مالك
وأبو حنيفة: لا يجوز. وهو قول للشافعي(٥)، لقوله عليه السلام: (إذا كبر الامام
فكبروا)(٦). ولان هذا كان جائزا في ابتداء الاسلام أن يصلي المسبوق ما فاته يدخل مع

الامام، فنسخ، فلا يجوز فعله. والحديث متوجه إلى المأموم، ونحن نقول بموجبه بعد الائتنام،

-
- (١) المجموع ٤: ٢٠٢ و ٢٠٣، فتح العزيز ٤: ٣٦٦، مغني المحتاج ١: ٢٥٣.
(٢) المجموع ٤: ٢٠٣، فتح العزيز ٤: ٣٦٧، مغني المحتاج ١: ٢٥٣.
(٣) الخلاف ١: ٥٥٢، المسألة ٢٩٣.
(٤) المهذب للشيرازي ١: ١٠١، المجموع ٤: ٢٠٩، فتح العزيز ٤: ٤٠٨، حلية العلماء ٢: ١٥٧.
مختصر المزني: ٢٣، مغني المحتاج ١: ٢٦٠، المغني ٢: ٦٢.
(٥) المدونة الكبرى ١: ٨٧، الشرح الصغير ١: ١٦١، القوانين الفقهية ٦٩ - ٧٠، المهذب للشيرازي ١: ١٠١، المجموع ٤: ٢٠٩، فتح العزيز ٤: ٤٠٧، حلية العلماء ٢: ١٥٨.
(٦) صحيح مسلم ١: ٣٠٨ / ٤١١ و ٤١٤ / ٤١٥ و ٤١٧ / ٤١٧، سنن النسائي ٢: ٩٧، سنن الترمذي ٢: ١٩٤ / ٣٦١، سنن البيهقي ٢: ١٨.
(*)

[٢٦٩]

والفرق بين قضاء المسبوق ودخول المنفرد ظاهر. وليس هذا القول عندي بعيدا من الصواب، لورود نقل النية إلى النفل وإبطال الفرض مع إمام الاصل، والنفل (١) أولى منهما.

وللشافعي قول ثالث: المنع إن خالف الترتيب بأن يدخل معه بعد صلاة ركعة، والجواز إن دخل مع الامام قبل أن يركع في الاولى (٢). ولا دليل على التفصيل مع أصالة الجواز، ووروده في المسبوق.

إذا عرفت هذا، فإن كان قد سبقه بركعة، فإذا قام الامام إلى الرابعة لم يتابعه، ولكن يجلس ويتشهد، ثم إن شاء سلم بنية المفارقة، وإن شاء طول في الدعاء حتى يجلس الامام ويسلم معه. إذا ثبت هذا، فإنه يجوز أن يحرم مأموما ثم يصير إماما في موضع الاستخلاف، أو إذا نوى مفارقة الامام ثم ائتم به غيره، وكذا لو نقل نيته (٣) إلى الائتنام بإمام آخر. ولو أدرك نفسان بعض الصلاة، أو ائتم بالمسافر مقيمان، فسلم الامام، جاز أن يأتي أحدهما بصاحبه، ولاحمد وجهان (٤). ولو نوى الامام الائتنام بغيره لم تصح، وهو إحدى الروايتين عن أحمد.

وفي الثانية: الجواز (٥)، لقصة أبي بكر (٦). وهي عندنا باطلة.

مسألة ٥٥٧: يجوز للمأموم أن ينقل نيته من الائتنام إلى الانفراد لعذر

- (١) أي: نقل النية إلى الائتمام.
 (٢) المجموع ٤: ٢٠٩، فتح العزيز ٤: ٤٠٩.
 (٣) في نسخة "ش": نفسه.
 (٤) المغني ٢: ٦٤، الانصاف ٢: ٣٦.
 (٥) المغني ٢: ٦٤، الانصاف ٢: ٣٧.
 (٦) صحيح مسلم ١: ٣١١ / ٤١٨، سنن الترمذي ٢: ١٩٧ / ٣٦٣، سنن البيهقي ٢: ٨٠.

(*)

[٢٧٠]

كان أو لغيره، عند علمائنا - وهو أحد قولي الشافعي (١) - لان النبي صلى الله عليه وآله، صلى بطائفة يوم ذات الرقاع ركعة، ثم خرجت من صلاته وأتمت مفردة (٢). وروى جابر قال: كان معاذ يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله، العشاء، ثم يرجع إلى قومه فيؤمهم، فأخر النبي صلى الله عليه وآله، صلاة العشاء، فصلى معه، ثم رجع إلى قومه، فقرأ سورة البقرة، فتأخر رجل، فصلى معه وحده، فقيل له: نافقت يا فلان، فقال: ما نافقت ولكن لأتينا رسول الله صلى الله عليه وآله، فأخبره، فأتى النبي صلى الله عليه وآله، فذكر ذلك له، فقال له: (أفتان أنت يا معاذ؟ أفتان أنت يا معاذ؟) مرتين، (اقرأ سورة كذا وسورة كذا) قال: وسورة ذات البروج، والليل إذا يغشى، والسماء والطارق، وهل أتاك حديث الغاشية (٣). ولم ينكره النبي صلى الله عليه وآله. ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام، في الرجل صلى خلف إمام فسلم قبل الامام، قال: "ليس بذلك بأس" (٤). وعن الرضا عليه السلام في الرجل يكون خلف الامام فيطيل التشهد فيأخذه البول (٥)، أو يخاف على شيء أو مرض كيف يصنع؟ قال: "يسلم وينصرف ويدع الامام" (٦).

(١) المهذب للشيرازي ١: ١٠٤، المجموع ٤: ٢٤٦، فتح العزيز ٤: ٤٠٢ - ٤٠٣، مغني المحتاج ١: ٢٥٩.
 (٢) صحيح البخاري ٥: ١٤٥، صحيح مسلم ١: ٥٧٥ / ٨٤٢، سنن أبي داود ٢: ١٣ / ١٢٣٨، الموطأ ١: ١٨٣ / ١، سنن النسائي ٣: ١٧١.
 (٣) صحيح مسلم ١: ٣٣٩ / ٤٦٥، سنن أبي داود ١: ٢١٠ / ٧٩٠، سنن الدارمي ١: ٢٩٧، سنن

النسائي ٢: ١٧٢ - ١٧٣، سنن البيهقي ٢: ٣٩٢ - ٣٩٣.
(٤) التهذيب ٣: ٥٥ / ١٨٩.
(٥) في "ش" والطبعة الحجرية بدل "بول": "المرّة".
(٦) المعتمر: ٢٤٦، وفي الفقيه ١: ٣٦١ / ١١٩١، وقرب الاسناد: ٩٥، والتهذيب ٣: ٢٨٣ / ٨٤٢ عن الامام موسى بن جعفر عليهما السلام.
(*)

[٢٧١]

ولان الجماعة ليست واجبة ابتداء فكذا استدامة. ولانه استفاد بصلاة الامام فضيلة صلاته، فيترك بالخروج الفضيلة دون الصحة. وقال الشافعي في الآخر: إن ترك لعذر، جاز، وإن كان لغيره، لم يجز.

وبه قال أحمد في رواية (١). والعذر: المشقة بتطويل الامام، أو المرض، أو خوف غلبة النعاس، أو شئ يفسد صلاته، أو خوف فوت مال أو تلفه أو فوت رفيقه. وقال أبوحنيفة ومالك: تبطل صلاته، سواء كان لعذر أو لا (٢)، لقوله عليه السلام: (إنما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه) (٣). ونحن نقول بموجبه ما دام في المتابعة.

فروع:

أ: لو نوى الانفراد قبل شروع الامام في القراءة، قرأ هو. ولو كان الامام قد قرأ وفرغ، ركع ولم يقرأ.

ولو كان قد فرغ من قراءة الفاتحة، فالوجه: الاجتزاء بها عنها، فيقرأ السورة. ولو كان في أثناء الحمد، فالوجه: الابتداء بها، مع احتمال القراءة من موضع المفارقة، والبطلان. وكذا لو كان في أثناء السورة.

ب: لو كان يصلي مع جماعة فحضرت طائفة أخرى يصلون جماعة، فأخرج نفسه عن متابعة إمامه ووصل صلاته بصلاة الامام الآخر، فالوجه: الجواز، لما تقدم. والخلاف فيه كما سبق.

ج: لو أراد أن يصل صلاته بصلاة الجماعة، وجب نية الاقتداء. ولو

(١) المهذب للشيرازي ١: ١٠٤، المجموع ٤: ٢٤٦، الوجيز ١: ٥٨، فتح العزيز ٤: ٤٠٤، مغني المحتاج ١: ٢٥٩، المغني ٢: ٦٣، الانصاف ٢: ٣١.

(٢) الشرح الصغير ١: ١٦١، المجموع ٤: ٢٤٧، حلية العلماء ٢: ١٦٧.

(٣) صحيح مسلم ١: ٣٠٩ - ٣١٠ / ٤١٤، سنن البيهقي ٣: ٧٩، مسند أحمد ٢: ٣١٤.

(*)

[٢٧٢]

أحدث الامام فاستخلف غيره، لم يحتج المأموم إلى نية الاقتداء بالخليفة، لوجود نية الاقتداء في الابتداء، والخليفة نائبه، فيمضي على نظم صلاته، ويكتفي بالنية السابقة على إشكال.

الشرط السابع: توافق نظم الصلاتين في الاركان والافعال،

فلا تصح مع الاختلاف، كاليومية مع صلاة الجنازة أو الخسوف أو العيد - وبه قال أحمد والشافعي في أحد القولين (١) - للنهي عن المخالفة، ولا تجوز المتابعة، لخروج صلاة المأموم عن هيئتها. والثاني للشافعي: الجواز، لان القصد اكتساب فضيلة الجماعة (٢). ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله، ذلك وقال: (صلوا كما رأيتموني أصلي) (٣).

وعلى قوله: يراعى كل واحد واجبات صلاته، فإذا اقتدى في الفريضة بصلاة الجنازة، لا يتابعه في الاذكار بين التكبيرات ولا فيها، بل إذا كبر الامام الثانية، أخرج نفسه عن المتابعة، أو انتظر سلامه.

وإذا اقتدى بمن يصلي الخسوف، تابعة في الركوع الاول، ثم إن شاء رفع راسه وفارقه وإن شاء انتظره في الركوع إلى أن يعود الامام إليه (٤). والوجه: المنع من ذلك كله. مسألة ٥٥٨: لا يشترط اتحاد الصلاتين نوعا ولا صنفا، فللمفترض أن يصلي خلف المتنفل وبالعكس، ومن يصلي الظهر خلف من يصلي البواقي وبالعكس، سواء اختلف العدد أو اتفق، عند علمائنا - وبه قال عطاء وطاوس

(١) المغني ٢: ٥٤، الشرح الكبير ٢: ٦١، المجموع ٤: ٢٧٠، فتح العزيز ٤: ٣٧٠، حلية العلماء ٢: ١٧٦.
(٢) المجموع ٤: ٢٧٠ - ٢٧١، فتح العزيز ٤: ٣٧٠، حلية العلماء ٢، ١٧٧.
(٣) صحيح البخاري ١: ١٦٢ - ١٦٣، سنن الدارمي ١: ٢٨٦، مسند أحمد ٥: ٥٢، سنن الدار قطني ١: ٣٤٦ / ١٠، سنن البيهقي ٢: ٣٤٥.
(٤) المجموع ٤: ٢٧٠، فتح العزيز ٤: ٣٧٠ - ٣٧١.
(*)

[٢٧٢]

والاوزاعي والشافعي وأبو ثور وأحمد في إحدى الروايتين، واختاره ابن المنذر والحميدي (١) - لان معاذاً كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وآله، العشاء، ثم يرجع فيصلبها بقومه في بني سلمة، هي له تطوع ولهم مكتوبة (٢).
ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: "أجزأت عنه وأجزأت عنهم" في رجل أم قوماً فصلى العصر وهي لهم ظهر (٣). وكتب محمد بن إسماعيل بن بزيع إلى الرضا عليه السلام: إني أحضر المساجد مع جيرتي فيأمروني بهم وقد صليت قبل أن أتيتهم، وربما صلى خلفي من يقتدي بصلاتي والمستضعف والجاهل، وأكره أن أتقدم وقد صليت لحال من يصلي بصلاتي ممن سميت لك، فأمرني في ذلك بأمرك أنتهي إليه، وأعمل به إن شاء الله، فكتب: "صل بهم" (٤). ولأنهما صلاتان متفقتان في الأفعال الظاهرة تصحان جماعة وفرادى، فجاز أن يكون الإمام في إحداهما، والمأموم في الأخرى، كالمتنفل خلف المفترض. وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في الرواية الأخرى: لا يصلي مفترض خلف متنفل، ولا مفترض في غير فرض الإمام، ويصلي المتنفل خلف المفترض - وبه قال الزهري وربيعه - لقوله عليه السلام: (إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه) (٥). وأن صلاة المأمومين لا تتأدى بنية الإمام، فأشبهه الجمعة خلف من يصلي

(١) المهذب للشيرازي ١: ١٠٥، المجموع ٤: ٣٦٩ - ٣٧١، الوجيز ١: ٥٧، فتح العزيز ٤: ٣٧٢، المغني ٢: ٥٢، الشرح الكبير ٢: ٥٩ - ٦٠، حلية العلماء ٢: ١٧٦.
(٢) صحيح مسلم ١: ٣٣٩ / ١٧٨ و ٢٤٠ / ١٨٠ / ١٨١، سنن أبي داود ١: ١٦٣ / ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٢١٠. ٧٩٠.
(٣) التهذيب ٢: ٤٩ / ١٧٢، الاستبصار ١: ٤٣٩ / ١٦٩١.
(٤) الكافي ٣: ٢٨٠ / ٥، التهذيب ٣: ٥٠ / ١٧٤.
(٥) صحيح مسلم ١: ٣٠٩ - ٣١٠ / ٤١٤، سنن البيهقي ٣: ٧٩، مسند أحمد ٢: ٤١٤.

(*)

[٢٧٤]

الظهر (١). والمراد بالخبر: الأفعال الظاهرة، ويدل عليه قوله: (فإذا كبر فكبروا) (٢) إلى

آخره. والقياس منقوض بمن يصلي ركعتي الفجر خلف المفترض. والجمعة لا تصح خلف من يصلي الظهر، لان الامام شرط في صحتها، بخلاف سائر الجماعات إن منعنا في الجمعة. على أن الفرق أن الجمعة من حضرها وجبت عليه، فلا تجزئه الظهر مع وجوب الجمعة. وينتقض بمن صلى خلف الامام وقد رفع رأسه من الركعة الاخيرة، فإنه ينوي الظهر ويأتم به، لا الجمعة.

فروع:

أ: هل يصح أن يصلي خلف المتنفل بها، كالمعذور إذا قدم ظهره، أو خلف مفترض بغيرها، مثل أن يصلي صباحا قضاء، أو ركعتين منذورة؟ الأقرب: المنع.

ب: الأقرب عندي: منع اقتداء المفترض بالمتنفل، إلا في صورة النص، وهو: ما إذا قدم فرضه.

ج: هل يصح أن يصلي المتنفل خلف مثله؟ الوجه: المنع، إلا في مواضع الاستثناء، كالعيدين المندوبين والاستسقاء.

د: لو كانت صلاة المأموم ناقصة العدد، تخير مع فراغها بين التسليم

(١) اللباب ١: ٨٢، الهداية للمرغيناني ١: ٥٨، شرح العناية ١: ٣٢٢، الشرح الصغير ١: ١٥٤ و ١٦٢، الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٧، القوانين الفقهية: ٧٠، المغني ٢: ٥٢ - ٥٣، الشرح الكبير ٢: ٥٩ - ٦٠، المحرر في الفقه ١: ١٠١، الانصاف ٢: ٢٧٦، المجموع ٤: ٢٧١، فتح العزيز ٤: ٣٦٥، حلية العلماء ٢: ١٧٦. (٢) راجع: المصادر في الهامش (٥) من ص ٢٧٣. (*)

[٢٧٥]

وينوي مفارقة الامام، وبين الصبر إلى أن يفرغ الامام فيسلم معه، ولا يجوز له المتابعة في أفعاله، لئلا يزيد في عدد صلاته. ولو انعكس الحال، صلى مع الامام، وتخير عند قعود الامام للتشهد بين المفارقة، فيتم قبل سلامه، وبين الصبر إلى أن يسلم الامام، فيقوم ويأتي بما بقي عليه.

ه: لو قام الامام إلى الخامسة سهوا، لم يكن للمسبوق الائتمام فيها.

و: يستحب للمنفرد إعادة صلاته مع الجماعة إماما، أو مأموما. وهل يجوز فيهما معا؟ الأقرب: ذلك في صورة واحدة، وهي: ما إذا صلى إمام متنفل بصلاته يقوم مفترضين،

وجاء من صلى فرضه، فدخل معهم متنفلا، أما لو خلت الصلاة عن مفترض، فأشكال.
مسألة ٥٥٩: استحباب إعادة الصلاة للمنفرد عام في جميع الصلوات اليومية في أي
وقت اتفق، عند علمائنا، لقوله عليه السلام لبعض أصحابه: (إذا جئت فصل مع الناس
وإن كنت قد صليت)(١).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام، في الرجل يصلي الفريضة ثم يجد قوما
يصلون جماعة، أيجوز أن يعيد الصلوة معهم؟ قال: " نعم وهو أفضل " قلت: فإن لم
يفعل؟ " قال " ليس به بأس"(٢). وقال الشافعي: يشترط أن تقام وهو في المسجد، ويدخل
وهم يصلون. وقال: يعيد إن صلى وحده إلا المغرب(٣). وهو تقييد لا وجه له. وقال
أبوحنيفة: لا تعاد الفجر ولا العصر، لأنها نافلة، فلا تفعل في

(١) سنن النسائي ٢: ١١٢، سنن الدارقطني ١: ٤١٥ / ١.

(٢) التهذيب ٣٦٥٠ / ١٧٥.

(٣) المجموع ٤: ٢٢٣، فتح العزيز ٤: ٣٠٠، حلية العلماء ٢: ١٦٠، الميزان للشعراني ١: ١٧٤.

(*)

[٢٧٦]

وقت النهي، ولا تعاد المغرب، لان التطوع لا يكون بوتر(١). والنهي عام، وما ذكرناه
خاص، فتقدم، ولأنها ذات سبب هو الاجتماع، والتنفل بالوتر ثبت في الوتر. تنمة: الاذان
والاقامة ليسا شرطا في الجماعة، خلافا للشيخين(٢)، وقد سلف(٣).

(١) الهداية للمرغيناني ١: ٥٨، الكفاية ١: ٤١٤، الجامع الصغير للشيباني: ٩٠، الهداية في شرح البداية
للانصاري: ١٣٥، المجموع ٤: ٢٢٥، فتح العزيز ٤: ٢٩٨.

(٢) المقنعة: ١٥، المبسوط للطوسي ١: ٩٥ و ١٥٢.

(٣) تقدم في ج ٣ ص ٧٥، المسألة ١٨١.

المطلب الثالث: في صفات الامام

مسألة ٥٦٠: العقل شرط في الامام بإجماع العلماء، فلا تصح الصلاة خلف المجنون المطبق، ولا من يعتوره حال جنونه، لان صلاته لنفسه باطلة. ولو كان الجنون يعتوره أدواراً، صحت الصلاة خلفه حال إفاقته، لحصول الشرائط فيه، لكن يكره، لامكان أن يكون قد احتلم حال جنونه ولا يعلم، ولئلا يعرض الجنون في الاثناء. وكذا لا تصح إمامة الصبي غير المميز إجماعاً، لعدم تغطنه بما ينبغي فعله.

مسألة ٥٦١: وهل يشترط البلوغ؟ لعلمائنا قولان، أحدهما: أنه شرط (٤)، فلا تصح إمامة الصبي وإن كان مميزاً مراهقاً في الفريضة - وبه قال ابن مسعود وابن عباس وعطاء ومجاهد والشعبي ومالك والثوري والاوزاعي

_____ (٤) هذا قول الشيخ الطوسي في النهاية: ١١٣، والقاضي ابن البراج في المهذب ١: ٨٠. (*)

[٢٧٧]

وأبوحنيفة وأحمد (١) - لقول علي عليه السلام: " لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم، ولا يؤم حتى يحتلم، فإن أم، جازت صلاته، وفسدت صلاة من خلفه " (٢). ولان الامامة من المناصب الجليلة وهي حالة كمال، والصبي ليس من أهل الكمال، فلا يؤم الرجال كالمراة. ولانها فريضة، فلا يكون الصبي إماماً فيها، كالجمعة. ولانه عارف بعدم المواخذة له، فلا يؤمن أن يترك شرطاً. والثاني لعلمائنا: عدم الاشتراط (٣)، فتصح إمامة المميز المراهق - وبه قال الشافعي وإسحاق والحسن البصري وابن المنذر (٤) - لان عمرو بن أبي سلمة قال: كنت غلاماً حافظاً قد حفظت قرآناً كثيراً، فانطلق أبي وافداً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، في نفر من قومه، فقال النبي صلى الله عليه وآله: (يؤمكم أقرؤكم لكتاب الله) فقدموني فكنت أصلي بهم وأنا ابن سبع سنين أو ثمان (٥). ومن طريق الخاصة: قول علي عليه السلام: " لا بأس أن يؤذن الغلام الذي لم يحتلم وأن يؤم " (٦).

- (١) الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٦ و ٤٧، الشرح الصغير ١: ١٥٧، الفوائن الفقهية: ٦٨ الباب ١: ٨٠، المغني ٢: ٥٥، الشرح الكبير ٢: ٥٤، زاد المستنقع: ١٧، المجموع ٤: ٢٤٩ - ٢٥٠، فتح العزيز ٤: ٣٢٧.
- (٢) الفقيه ١: ٢٥٨ / ١١٦٩، التهذيب ٣: ٢٩ / ١٠٣.
- (٣) هذا قول السيد المرتضى في المصباح كما في المعتمر: ٢٤٣، والقول الثاني للشيخ الطوسي في المبسوط ١: ١٥٤، والخلاف ١: ٥٥٣، المسألة ٣٩٥.
- (٤) المهذب للشيرازي ١: ١٠٤، المجموع ٤: ٢٤٨ و ٢٤٩، الوجيز ١: ٥٥ - ٥٦، فتح العزيز ٤: ٣٢٧، حلية العلماء ٢: ١٦٨، مغني المحتاج ١: ٢٤٠، المغني ٢: ٥٥، الشرح الكبير ٢: ٥٤.
- (٥) سنن أبي داود ١: ١٥٩ / ٥٨٥، سنن النسائي ٢: ٨٠، سنن البيهقي ٣: ٩١.
- (٦) التهذيب ٣: ٢٩ / ١٠٤، الاستبصار ١: ٤٢٤ / ١٦٣٣.
- (*)

[٢٧٨]

ولان من جاز أن يكون إماما في النقل جاز أن يكون إماما في الفرض. والنبي صلى الله عليه وآله لم يوجه الخطاب إلى عمرو، بل إلى المكلفين. وتقديمهم ليس بحجة. وفي طريق الرواية الثانية ضعف.

والفرق بين الفرض والنقل ظاهر، فإن النقل مبني على التخفيف. على أنا نمنع الحكم في الاصل. وهل يصح أن يكون إماما في النقل؟ إن قلنا: إن فعله شرعي، صح، وبه قال أبوحنيفة ومالك والثوري (١)، وإلا فلا، وبه قال ابن عباس (٢) وعن أحمد روايتان (٣). وأما الجمعة، فالوجه: أنه لا يصح أن يكون إماما فيها، وللشافعي قولان (٤).

مسألة ٥٦٢: الاسلام شرط في الامام بإجماع العلماء، فلا تصح الصلاة خلف الكافر وإن كان عدلا في دينه بالاجماع. ولقوله تعالى: { ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار } (٥). ولان الأئمة ضمنا والكافر ليس أهلا لضمان الصلاة. ولا تصح خلف من يشك في إسلامه، لان الشك في الشرط شك في المشروط. وقال أحمد: تصح صلاته، لان الظاهر أنه لا يتقدم للامامة إلا

- (١) بدائع الصنائع ١: ١٥٧، الباب ١: ٨٠، الشرح الصغير ١: ١٥٧، الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٧، المجموع ٤: ٢٤٩ و ٢٥٠، حلية العلماء ٢: ١٦٨.
- (٢) المجموع ٤: ٢٥٠، حلية العلماء ٢: ١٦٨.
- (٣) المغني ٢: ٥٧، الشرح الكبير ٢: ٥٥، الانصاف ٢: ٣٦٦ - ٣٦٧، المجموع ٤: ٢٤٩ - ٢٥٠.
- (٤) المهذب للشيرازي ١: ١٠٤، المجموع ٤: ٢٤٨، فتح العزيز ٤: ٥٤٢، حلية العلماء ٢: ١٦٨، مغني المحتاج ١: ٢٨٤.

[٢٧٩]

مسلم (١). وليس بمعتمد.

مسألة ٥٦٣: الايمان شرط في الامام، فلا تصح الصلاة خلف أهل البدع والاهواء ومن خالف الحق، سواء أظهر البدعة أو لا - وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وبه قال مالك (٢) - لقول جابر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله، على منبر يقول: (لا تؤمن امرأة رجلا ولا فاجر مؤمنا إلا أن يقهره بسلطان، أو يخاف سوطه أو سيفه) (٣). ومن طريق الخاصة: قول الباقر والصادق عليهما السلام: "عدو الله فاسق لا ينبغي لنا أن نقف على أريك وجدك صلوات الله عليهما؟ فأجاب: " لا تصل وراءه " (٥). وسأل إسماعيل الجعفي، الباقر عليه السلام: رجل يحب أمير المؤمنين عليه السلام، لا يبرأ من عدوه، فقال، " هذا مخلط فهو عدو، ولا تصل خلفه إلا أن تنقيه " (٦). ولأنه ظالم، فيدخل تحت قوله تعالى: { ولا تركنوا إلى الذين ظلموا } (٧). وقال الشافعي وأبو حنيفة والحسن: إنه مكروه ليس بمحرم، لقوله عليه

(١) المغني ٢: ٣٥، الشرح الكبير ٢: ٢٤.

(٢) المغني ٢: ٢٢ و ٢٣، الشرح الكبير ٢: ٢٥، المدونة الكبرى ١: ٨٤، الشرح الصغير ١: ١٥٧.

(٣) سنن ابن ماجة ١: ٣٤٢ / ١٠٨١، سنن البيهقي ٣: ١٧١.

(٤) المعتمد: ٢٤٢.

(٥) الفقيه ١: ٢٤٨ / ١١١٣، التهذيب ٣: ٢٨ / ٩٨.

(٦) الفقيه ١: ٢٤٩ / ١١١٨، التهذيب ٣: ٢٨ / ٩٧.

(٧) هود: ١١٣.

(*)

[٢٨٠]

السلام: (صلوا خلف من قال لا إله إلا الله) (١). ولأن صلاته صحيحة، فصحت إمامته، كالعدل (٢). والخاص مقدم، والقياس باطل، لقيام الفرق بين العدل المقبول إخباره

والفاسق المردود قوله.

قالت الشافعية: المختلفون في المذاهب ثلاثة أقسام: قسم لا نكفروهم ولا نفسقهم، وهم،
المختلفون في الفروع كالحنفية والمالكية، ولا يكره الائتتمام بهم. وقسم نكفروهم، وهم:
المعتزلة، فلا يجوز الائتتمام بهم.

وقسم نفسقهم ولا نكفروهم، وهم: الذين يسبون السلف، والخطابية، وحكم هؤلاء حكم من
يفسق بالزنا وشرب الخمر وغيرهما، ويكره الائتتمام بهم(٣). إذا عرفت هذا، فلا فرق
بين أن يكون إماما لمحق أو لمخالف مثله، ولا بين أن يستند في مذهبه إلى شبهة أو
تقليد.

مسألة ٥٦٤: العدالة شرط في الامام، فلا تصح خلف الفاسق وإن كان معتقدا للحق،
عند علمائنا أجمع - وبه قال مالك - (٤) لقوله عليه السلام: (لا تؤمن امرأة رجلا ولا
فاجر مؤمنا)(٥). وقوله عليه السلام، لابي ذر: (كيف أنت إذا كان عليك أمراء يؤخرون
الصلاة عن وقتها؟) قال: قلت: فما تأمرني؟ قال: صل الصلاة لوقتها،

(١) الام ١: ١٦٦، المجموع ٤: ٢٥٢، فتح العزيز ٤: ٣٣١، مغني المحتاج ١: ٢٤٢، بدائع الصنائع ١: ١٥٧،
عمدة القاري ٥: ٢٣٢، وانظر: المغني ٢: ٢٣، والشرح الكبير ٢: ٢٥.
(٢) سنن الدار قطني ٢: ٥٦ / ٣.
(٣) حكاه عنهم الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٥٤٩، المسألة ٣٩٠.
(٤) المجموع ٤: ٢٥٢، حلية العلماء ٢: ١٧٠، الميزان للشعراني ١: ١٧٧، بدائع الصنائع ١: ١٥٦.
(٥) سنن ابن ماجه ١: ٣٤٢ / ١٠٨١، سنن البيهقي ٣: ١٧١.
(*)

[٢٨١]

فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة(١).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " لا تصل خلف الغالي وإن كان يقول
بقولك، والمجهول والمجاهر بالفسق وإن كان مقتصدا " (٢). وعن الباقر عليه السلام " لا
تصل إلا خلف من تثق بدينه وأمانته " (٣). وسأل إسماعيل، الرضا عليه السلام: رجل
يقارف الذنوب وهو عارف بهذا الامر أصلي خلفه؟ قال: لا " (٤). وحكى المرتضى عن
أبي عبدالله البصري أنه موافق لنا، ويحتج على ذلك: بإجماع أهل البيت عليهم السلام،
وكان يقول إن إجماعهم حجة(٥). وقال الشافعي وأبوحنيفة: تجوز على كراهة(٦) -

وعن أحمد روايتان (٧) - لقوله عليه السلام: (لا تكفروا أحدا من أهل ملتكم بالكبائر، الصلاة خلف كل إمام، والجهاد مع كل أمير، والصلاة على كل ميت) (٨). ولان الحسن والحسين عليهما السلام، صليا خلف مروان (٩). وصلّى ابن

-
- (١) صحيح مسلم ١: ٤٤٨ / ٦٤٨، سنن البيهقي ٣: ١٢٨.
(٢) الفقيه ١: ٢٤٨ / ١١١١، الخصال: ١٥٤ / ١٩٣، والتهذيب ٣: ٣١ / ١٠٩ و ٢٨٢ / ٨٣٧.
(٣) الكافي ٣: ٣٧٤ / ٥، التهذيب ٣: ٢٦٦ / ٧٥٥.
(٤) الفقيه ١: ٢٤٩ / ١١١٦، التهذيب ٣: ٣١ / ١١٠ و ٢٧٧ / ٨٠٨.
(٥) نقله الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٥٦٠ المسألة ٣١٠.
(٦) الام ١: ١٦٦، المجموع ٤: ٢٥٣، فتح العزيز ٤: ٣٣١، حلية العلماء ٢: ١٧٠، الميزان للشعراني ١: ١٧٦ - ١٧٧، مغني المحتاج ١: ٢٤٢، المبسوط للسرخسي ١: ٤٠، بدائع الصنائع ١: ١٥٦.
(٧) المغني ٢: ٢٤ - ٢٥، الشرح الكبير ٢: ٢٦، المحرر في الفقه ١: ١٠٤، الميزان للشعراني ١: ١٧٦ - ١٧٧، حلية العلماء ٢: ١٧٠.
(٨) سنن الدار قطني ٢، ٥٧ / ٨.
(٩) سنن البيهقي ٣: ١٢٢.
(*)

[٢٨٢]

عمر مع الحجاج (١). وأخبارنا أخص فنقدم، مع أن حديثهم متروك الظاهر، فإن أمير البغاة أمير ولا يجاهد معه، والميت منهم لا يصلي عليه، والصلاة خلف المعتزلة ينكرها أصحاب الشافعي (٢)، وتجاوز للتقية، كما فعل الامامان عليهما السلام، مع مروان.

فروع:

أ: لو كان فسقه خفيا وهو عدل في الظاهر، فالوجه أنه لا يجوز لمن علم فسقه الائتمام به، لانه ظالم عنده، مندرج تحت قوله: { ولا تركزوا إلى الذين ظلموا } (٣).
ب: لا فرق بين الفرائض اليومية وغيرها من الجمع والاعياد عند علمائنا في اشتراط العدالة.

وقال أحمد: لا تشترط العدالة، بل يصلي خلفهم، لان الله تعالى أوجب الجمعة وهو يعلم أن بني العباس سيلونها (٤). والوجوب منوط بالامام العادل. وهل تعاد عنده لو صلاها خلف الفاسق؟ روايتان (٥). ولو كان المباشر لها عدلا والمولي له غير مرضي الحال لبدعته أو فسقه، صحت الجمعة، ولا تعاد قولاً واحداً.

ج: المخالف في الفروع الاجتهادية باجتهد يصح أن يكون إماماً.

-
- (١) سنن البيهقي ٣ : ١٢١ .
(٢) المجموع ٤ : ٢٥٤ .
(٣) هود: ١١٢ .
(٤ و ٥) المغني والشرح الكبير ٢ : ٢٧ .
(*)

[٢٨٣]

ولو علم أنه يترك واجبا أو شرطا يعتقد المأموم دون الامام، فالاقوى عندي: عدم جواز الاقتداء به، لانه يرتكب ما يعتقد المأموم مفسدا للصلوة، فلم يصح ائتمامه، كما لو خالفه في القبلة حالة الاجتهاد فيها. فلا يصح لمن يعتقد وجوب السورة بعد الحمد الصلاة خلف من لا يعتقد وجوبها وإن قرأها، لانه يوقعها على وجه النذب، فلا تجزئ عن الواجب. وكذا لا يصح أن يصلي من يعتقد تحريم لبس السنجاب مثلا خلف من يعتقد تسويغه مع لبسه لا مطلقا.

د: لو فعل الامام شيئا يعتقد تحريمه من المختلف فيه، فإن كان ترك ما يعتقد شرطا للصلوة أو واجبا فيها، فصلاته فاسدة، لانه مأمور بالعمل باجتهاده. و صلاة من يأتى به كذلك وإن اعتقد تسويغ الترك، لانه صلى خلف من يعتقد بطلان صلاته، ومن شرط الاقتداء إسقاط صلاة الامام القضاء. وإن كان يفعل ما يعتقد تحريمه في غير الصلاة، ككناح بنته المخلوقة من الزنا، فإن داوم عليه فهو فاسق لا تجوز الصلاة خلفه، وإلا فلا. وإن كان الفاعل عاميا وقلد من يعتقد جوازه، فلم يكن عليه شيء، لان فرضه التقليد. وإن كان يفعل ما يعتقد تحريمه في الصلاة كالقران بين السورتين، بطلت صلاته وصلاة المأموم أيضا وإن اعتقد تسويغه، لما تقدم.

مسألة ٥٦٥: طهارة المولد شرط في الامام، فلا تصح إمامة ولد الزنا عند علمائنا، لقوله عليه السلام: (ولد الزنا شر الثلاثة) (١) وإذا كان شره أعظم من شر أبيه، ولا تصح إمامتهما، فكذا هو.

ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: " لا تقبل شهادة ولد الزنا

(١) سنن أبي داود ٤: ٢٩ / ٣٩٦٣، مسند أحمد ٢: ٣١١، المستدرک للحاکم ٤: ١٠٠.
(*)

[٢٨٤]

ولا يؤم الناس " (١). ولأنه غير مقبول الشهادة، فلا يصلح للإمامة، لأنها تتضمن معنى الشهادة بأداء ما وجب عليه من الأفعال. وكرهه الشافعي وأبوحنيفة وأصحابه، ومالك (٢). وسوغه الثوري وأحمد وإسحاق من غير كراهة (٣)، لقول عائشة: ما عليه من وزر أبويه شيء (٤). ولا دلالة فيه. أما من لا يعرف أبوه، ولا علم كونه ولد زنا، فالوجه، صحة إمامته، لظهور العدالة وعدم علم المنافي. نعم إنه مكروه - وبه قال الشافعي وأبوحنيفة وأصحابه، ومالك (٥) - لأن رجلا كان يؤم الناس بالعقيق لا يعرف أبوه، فنهاء عمر بن عبدالعزيز (٦)، ولم ينكر عليه أحد. ولأن الإمامة موضع فضيلة، فلا ينبغي أن يتقدم من لا يعرف أبوه لنقصانه. وقال الثوري وأحمد وإسحاق: لا يكره، واختاره ابن المنذر، ورواه عن

(١) الكافي ٣: ٣٩٦ / ٨، التهذيب ٦: ٢٤٤ / ٦١٤.
(٢) المجموع ٤: ٢٨٨، بدائع الصنائع ١: ١٥٧، الشرح الصغير ١: ١٥٨، المغني ٢: ٦٠، الشرح الكبير ٢: ٥٩.
(٣) المغني ٢: ٦٠، الشرح الكبير ٢: ٥٩، زاد المستنقع: ١٧، كشف القناع ١: ٤٨٤، المجموع ٤: ٢٩٠.
(٤) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٢١٦، والمستدرک للحاکم ٤: ١٠٠ وفيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله.
وانظر: المغني ٢: ٦٠، والشرح الكبير ٢: ٥٩.
(٥) الام ١: ١٦٦، المجموع ٤: ٢٨٨، حلية العلماء ٢: ١٧٩، الشرح الصغير ١: ١٥٨، الميزان للشعراني ١: ١٧٦.
(٦) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٢١٦ - ٢١٧.
(*)

[٢٨٥]

مالك (١)، لأن عائشة قالت: ما عليه من وزر أبويه شيء (٢). ونحن نقول بموجبه، إذ ليس عليه إثم الزنا، لكن الابوان شران باعتبار فعل الزنا وهو عارض لهما، وهو شر باعتبار تولده عنه. وكذا تصح إمامة ولد الشبهة.
مسألة ٥٦٦: يشترط في إمام الرجال والخنثى: الذكورة، فلات صح إمامة المرأة ولا

الخنثى المشكل للرجل ولا للخنثى عند علمائنا أجمع - وبه قال عامة الفقهاء (٣) - لقوله عليه السلام في خطبته: (ألا لا تؤمن امرأة رجلا) (٤). وقال عليه السلام: (أخروهن من حيث أخرن الله) (٥). ولأن المرأة لا تؤنن للرجال، فلا تكون إمامة لهم كالكافر. ولأنهن مأمورات بالستر، والامام بالاشتهار، وهم ضدان. وقال أبو ثور والمزني ومحمد بن جرير الطبري: تجوز في صلاة التراويح إذا لم يكن قارئ غيرها، وتقف خلف الرجال (٦)، لأن النبي عليه السلام، كان يزور أم ورقة بنت نوفل في بيتها، فجعل لها مؤذنا يؤذن لها، وأمرها أن تؤم أهل دارها (٧). وهذا عام في الرجال والنساء. والدارقطني روى أنه أمرها أن تؤم بنساء أهل دارها (٨). ولأنه محمول عليه، إذ لا يمكن جريانه على عمومه في الفرائض، فكذا في النوافل،

-
- (١) الميزان للشعراني ١: ١٧٦، حلية العلماء ٢: ١٧٩.
(٢) تقدمت الإشارة إلى مصادره في الهامش (٤) من الصفحة ٢٨٤.
(٣) المغني ٢: ٢٤، الشرح الكبير ٢: ٥٢.
(٤) سنن ابن ماجة ١: ٣٤٣ / ١٠٨١، سنن البيهقي ٣: ١٧١.
(٥) مصنف عبدالرزاق ٢: ١٤٩ / ٥١١٥، كشف الخفاء ١: ٦٩ / ١٥٦، تمييز الطيب من الخبيث: ١٦ / ٤٦، التذكرة في الاحاديث المشتهرة: ٦٢ وفيها عن ابن مسعود.
(٦) حلية العلماء ٢: ١٧٠، المجموع ٤: ٢٥٥، وانظر: المغني ٢: ٣٤، والشرح الكبير ٢: ٥٢.
(٧) سنن أبي داود ١: ١٦١ - ١٦٢ / ٥٩٢، سنن البيهقي ٣: ١٣٠.
(٨) سنن الدار قطني ١: ٢٧٩ / ٢.
(*)

[٢٨٦]

فتختص بالنساء.

فروع:

أ: يصلي الرجال بالنساء ذوات محارمه، وإن كن أجنيبات ولا رجل معهن، فكذا. وكرهه الشافعي (١)، لأنه عليه السلام، نهى عن أن يخلو الرجل بالمرأة الاجنبية (٢).

ب: لا يجوز أن يكون الخنثى المشكل إماما للرجل، لجواز أن تكون امرأة، ولا يؤم خنثى مثله، ولا أن يأتيه بامرأة.

ج: لو صلى رجل أو خنثى خلف خنثى، فبان الامام رجلا، لم تجزئه صلاته، لأنه دخل

دخولا منهيا عنه، والنهي يقتضي الفساد، وكان حالة الدخول شاكا في صلاته. وهو أحد قولي الشافعي. وفي الآخر: لا تجب، لأنه ظهر أنه ممن تجوز الصلاة خلفه(٣).
د: إذا وقف للصلاة، جاز للرجال والنساء الاقتداء به، سواء نوى استتباع الرجال والنساء، أو استتباع الرجال خاصة، أو استتباع النساء خاصة، أو لم ينو استتباع أحد - وبه قال الشافعي(٤) - لأن كل طائفة تصح صلاتها خلف الامام إذا نوى استتباعها جاز وإن لم ينوها، قياسا على الرجال. وقال أبو حنيفة: إن نوى استتباع الفرقتين، جازت صلاتهما معا خلفه. وكذا إن نوى استتباع النساء خاصة. وإن نوى استتباع الرجال خاصة، لم يجز للنساء الصلاة خلفه(٥).

-
- (١) المهذب للشيرازي ١: ١٠٥.
(٢) المستدرک للحاکم ١: ١١٤، ومجمع الزوائد ٥: ٢٢٥ نقلًا عن الطبراني في الاوسط.
(٣) المجموع ٤: ٢٥٥، فتح العزيز ٤: ٣٢٤، وقوله: لا تجب. أي: لا تجب إعادة الصلاة.
(٤) المجموع ٤: ٢٠٢ - ٢٠٣، الوجيز ١: ٥٧، فتح العزيز ٤: ٣٦٦، كفاية الاخير ١: ٨١.
(٥) المبسوط للسرخسي ١: ١٨٥، بدائع الصنائع ١: ١٢٨، فتح العزيز ٤: ٣٦٦، حلية العلماء ٢: ١٨١.
(*)

[٢٨٧]

مسألة ٥٦٧: لا يؤم القاعد القيام عند علمائنا أجمع، فلو أم قاعد قائما، بطلت صلاة المأموم - وهو قول محمد بن الحسن ومالك في إحدى الروايتين(١) - لقوله عليه السلام: (لا يؤمن أحد بعدي جالسا)(٢).
ومن طريق الخاصة: قول أمير المؤمنين عليه السلام: " لا يؤم المقيد المطلقين ولا صاحب الفالج الاصحاء "(٣). ولأن القيام ركن، فلا يصح ائتمام القادر عليه بالعاجز عنه، كسائر الاركان.
وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري وأبو ثور ومالك في الرواية الاخرى: يصلون خلفه قياما وهو قاعد، لأن النبي صلى الله عليه وآله، صلى في مرض موته جالسا وأصحابه قياما(٤)(٥). ولا يجوز حمل غير النبي صلى الله عليه وآله، عليه، لشرفه وعظم منزلته. ولأنه أراد منع إمامة غيره في تلك الصلاة. وقال الاوزاعي وأحمد وإسحاق وابن

المنذر: يصلون خلفه جلوسا، لان أبا هريرة روى عنه عليه السلام: (إنما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا

-
- (١) الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٨، المدونة الكبرى ١: ٨١، المنتقى للباقي ١: ٢٢٨، الشرح الصغير ١: ١٥٦، المبسوط للسرخسي ١: ٢١٣ - ٢١٤، الهداية للمرغيناني ١: ٥٨، اللباب ١: ٨٢، المغني ٢: ٤٨، الشرح الكبير ٢: ٤٥، حلية العلماء ٢: ١٧٣، عمدة القاري ٥: ١٩١.
(٢) سنن الدار قطني ١: ٣٩٨ / ٦، سنن البيهقي ٣: ٨٠، والفقهاء ١: ٢٤٩ / ١١١٩.
(٣) الكافي ٣: ٣٧٥ / ٢، التهذيب ٣: ٢٧ / ٩٤.
(٤) صحيح البخاري ٢: ٥٩، صحيح مسلم ١: ٣١٤ / ٩٥، سنن البيهقي ٢: ٣٠٤.
(٥) المبسوط للسرخسي ١: ٢١٣، اللباب ١: ٨٢، الهداية للمرغيناني ١: ٥٨، شرح فتح القدير ١: ٣٢٠، عمدة القاري ٥: ١٩٠ - ١٩١، المجموع ٤: ٣٦٥، فتح العزيز ٤: ٣٢٠، حلية العلماء ٢: ١٧٣، الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٨، بداية المجتهد ١: ١٥٢، المنتقى للباقي ١: ٢٢٨، المغني ٢: ٤٩، الشرح الكبير ٢: ٤٦.
(*)

[٢٨٨]

عليه... وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون(١)(٢). ولو سلم، حمل على عموم العذر.

فروع:

أ: إذا كان للامام الراتب مريضا لا يقدر على القيام، لم يجز أن يؤم بالقيام، لكن يستحب أن يستخلف غيره إجماعا، ليخرج عن الخلاف.
ب: لو صلوا خلف القاعد قياما، بطلت صلاتهم عندنا، وكذا إن صلوا جلوسا، لاخلالهم بالركن.

وأبطل أحمد صلاتهم قياما خلفه في رواية(٣). وهي من أغرب الاشياء.

ج: شرط أحمد في إمامة القاعد للقادر على القيام أمرين: أن يكون القاعد إمام الحي، وأن يكون مرضه يرجى زواله(٤). ولا وجه للشرطين، بل الحق البطلان في الجميع على ما تقدم.

د: لو صلى قائما فاعتل فجلس، أتموا الصلاة قياما منفردين عنه، فإن استخلف أو استخلفوا صلوا جماعة، وإلا انفردوا، ولا يجوز لهم الائتمام به، خلافا للجماهير. وسوغ أحمد هنا قيامهم، لأن القيام هو الاصل، فمن بدأ به في الصلاة لزمه في جميعها إذا قدر

عليه كالشارع في صلاة المقيم يلزمه إتمامها (٥).

هـ: لو استخلف بعض الأئمة في وقتنا ثم زال عذره فحضر، فهل يجوز

-
- (١) صحيح البخاري ١: ١٨٤، صحيح مسلم ١: ٣٠٩ / ٤١٤، مسند أحمد ٢: ٣١٤، سنن أبي داود: ١٦٤ / ٦٠٣، سنن ابن ماجه: ٢٧٦ / ٨٤٦، سنن البيهقي ٢: ٩٧ و ١٥٦.
(٢) المغني ٢: ٤٨، الشرح الكبير ٢: ٤٥، زاد المستقنع: ١٧، الانصاف ٢: ٢٦١، المجموع ٤: ٢٦٥، فتح العزيز ٤: ٣٢٠، حلية العلماء ٢: ١٧٣، بداية المجتهد ١: ١٥٢.
(٣) المغني والشرح الكبير ٢: ٥٠، الانصاف ٢: ٢٦١.
(٤) المغني ٢: ٥٠، الشرح الكبير ٢: ٤٤، زاد المستقنع: ١٧، الانصاف ٢: ٢٦٠.
(٥) المغني والشرح الكبير ٢: ٥١، زاد المستقنع: ١٧، الانصاف ٢: ٢٦٢.
(*)

[٢٨٩]

أن يفعل كفعل النبي عليه السلام مع أبي بكر (١) إن صلى قاعدا؟ لم يجز عندنا وقد سبق. وعن أحمد روايتان، المنع، لاختصاصه عليه السلام به، لانه مخالف للقياس، فإن انتقال الامام مأموما وانتقال المأمومين من إمام إلى آخر إنما يجوز مع العذر. والجواز (٢) و: يجوز للعاجز عن القيام أن يؤم مثله إجماعا، ولا يشترط كونه إماما راتبا، ولا ممن يرجى زوال عذره (٣) إجماعا.
ز: لا يجوز أن يكون المومئ اماما للقائم والقاعد - وبه قال مالك وأحمد وأصحاب الرأي (٤) - لانه أخل بركن لا يسقط في النافلة، فلم يجز للقادر عليه الائتمام به كالقارئ بالامي. ولانه يصلي بغير ركوع وسجود، فلا يجوز أن يكون إماما لمن يصلي بركوع وسجود، كما لو صلى صلاة الجنابة. وقال الشافعي: يجوز، لانه فعل أباحه المرض، فلم يغير حكم الائتمام، كالقاعد إذا أم القائم (٥).
ح: لا يجوز لتارك ركن من الافعال إمامة القادر عليه كالمضطجع، ومن

-
- (١) أنظر: صحيح البخاري ١: ١٧٦، صحيح مسلم ١: ٣١٢ / ٤١٨، سنن البيهقي ٢: ٣٠٤.
(٢) المغني والشرح الكبير ٢: ٥١.
(٣) هذا هو الصحيح. وفي نسختي "ش وم": ولا ممن يرجى زوال برئه.
(٤) الشرح الصغير ١: ١٥٦، المغني ٢: ٥٢، الشرح الكبير ٢: ٤٢، المبسوط للسرخسي ١: ٢١٥، اللباب ١: ٨٢، حلية العلماء ٢: ١٧٤.
(٥) المجموع ٤: ٢٦٤، حلية العلماء ٢: ١٧٣، مغني المحتاج ١: ٢٤٠، المغني ٢: ٥٢، الشرح الكبير ٢:

[٢٩٠]

لا يتمكن من ركوع أو سجود، وبه قال مالك وأحمد وأصحاب الرأي (١)، خلافا للشافعي (٢)، والتقريب ما تقدم (٣).
ط: لا يجوز أن يؤم المقيد المطلقين، لعجزه عن القيام، ولا صاحب الفالج الاصحاء كذلك، للحديث (٤)، ويجوز أن يؤم الاعرج.
ي: تجوز إمامة أقطع اليدين أو الرجل أو الثلاثة - وهو إحدى الروايتين عن أحمد - للعموم.
وفي الاخرى: لا تصح، لانه يخل بالسجود على بعض أعضاء السجود، فأشبهه العاجز عن السجود (٥).
والفرق ظاهر. ولا تجوز إمامة أقطع الرجلين، وتجاوز إمامة الخصي والجندي.
مسألة ٥٦٨: لا يجوز أن يأتي القارئ بالامي في الجهرية والاخفائية عند علمائنا أجمع، وبه قال أبوحنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أحد أقواله (٦). ونعني بالامي من لا يحسن قراءة الفاتحة أو أن لا يحسن القراءة. وقال الشافعي: الامي من لا يحسن الفاتحة أو بعضها ولو كلمة واحدة (٧). وقالت الحنفية: الامي من لا يحسن من القرآن ما يصلي به (٨)، لان

(١) بلغة السالك ١: ١٥٦، الشرح الصغير ١: ١٥٦، المغني ٢: ٥٢، الشرح الكبير ٢: ٤٢، المبسوط للسرخسي ١: ٢١٥.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١٠٥، المجموع ٤: ٣٦٤، مغني المحتاج ١: ٢٤٠، المغني ٢: ٥٢، الشرح الكبير ٢: ٤٢.
(٣) تقدم في الفرع السابق.
(٤) الكافي ٣: ٣٧٥ / ٢، التهذيب ٣: ٢٧ / ٩٤، وتقدم الحديث في صدر المسألة.
(٥) المغني والشرح الكبير ٢: ٣١ - ٣٢.
(٦) الهداية للمرغيناني ١: ٥٨، القوانين الفقهية: ٦٩، الام ١: ١٦٧، المجموع ٤: ٣٦٧، فتح العزيز ٤: ٣١٨، حلية العلماء ٢: ١٧٤، المغني ٢: ٣٢، الشرح الكبير ٢: ٥٧.
(٧) المجموع ٤: ٣٦٧، فتح العزيز ٤: ٣١٨.
(٨) اللباب ١: ٨٢.
(*)

[٢٩١]

القراءة واجبة مع القدرة، ومع الائتنام بالامي تخلو الصلاة عن القراءة، وقال عليه السلام: (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب)(١). ولان الامام يتحمل القراءة عن المأموم ومع عجزه لا يتحقق التحمل. وقال أبو ثور والمزني وابن المنذر والشافعي في القديم: يجوز مطلقا - وهو مروى عن عطاء وقتادة - لان القراءة ركن في الصلاة فجاز أن يكون العاجز عنه إماما للقادر كالقاعد يوم القائم(٢). والاصل ممنوع، والفرق: أن القيام لا مدخل له في التحمل، بخلاف القراءة. وللشافعي قول ثالث: الجواز في صلاة الاخفات دون الجهر(٣). والفرق: أن المأموم عنده لا تجب عليه القراءة في الجهرية وتجب في الاخفاتية(٤).

فروع:

أ: لو صلى القارئ خلف الامي، بطلت صلاة المأموم خاصة - وبه قال الشافعي في الجديد، وأبي يوسف ومحمد وأحمد(٥) - لانه أم من لا يجوز له أن يأتّم به، فتبطل صلاة المؤتم خاصة، كالمرأة تؤم الرجل.

(١) سنن أبي داود ١: ٢١٦ / ٨٢٠، سنن ابن ماجة ١: ٢٧٣ / ٨٢٧، سنن الدار قطني ١: ٣٢١ / ١٦، سنن البيهقي ٢: ٣٧ بتفاوت يسير في الجميع.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١٠٥، المجموع ٤: ٢٦٧، مغني المحتاج ١: ٢٣٩، حلية العلماء ٢: ١٧٤، المغني ٢: ٣٢، الشرح الكبير ٢: ٥٧.
(٣) المجموع ٤: ٢٦٧، حلية العلماء ٢: ١٧٤، مغني المحتاج ١: ٢٣٩، المغني ٢: ٣٢، الشرح الكبير ٢: ٥٧.
(٤) المهذب للشيرازي ١: ٧٩، المجموع ٣: ٣٦٤، فتح العزيز ٣: ٣٠٩.
(٥) المجموع ٤: ٢٦٨، حلية العلماء ٢: ١٧٤، الهداية للمرغيناني ١: ٥٨، المبسوط للسرخسي ١: ١٨١، المغني ٢: ٣٢، الشرح الكبير ٢: ٥٧.
(*)

[٢٩٢]

وقال أبو حنيفة: تبطل صلاتهما معا(١). وعلل أبو حازم: بأنه أفسد صلوة الامي، لانه يمكنه أن يقتدي بالقارئ فيؤدي صلاته بقراءة(٢). وهذا يدل على أنه لا يصلي وحده. ونحن نقول بموجبه إن كان القارئ مرضيا عنده. وعلل الكرخي: بأن الامي لما أحرم معه، صح إحرامه معه، فلما دخل معه لزم القراءة عنه، فإذا عجز عنها، بطلت

صلاته(٣). وليس بجيد، لان هذا الامي بإحرامه لا تجب عليه القراءة لنفسه، فكيف يجب أن يتحمل عن غيره؟! ب: يجوز أن يؤم الامي مثله بشرط عجز الامام عن التعلم أو ضيق الوقت، لاستوائهما في الافعال.

ج: الامي يجب عليه الائتتمام بالقارئ المرضي مع القدرة وعدم التعلم، وليس له أن يصلي منفردا، هذا هو الاقوى عندي، لانه يتمكن من الصلاة بقراءة صحيحة، فيجب عليه. وقال الشافعي: لا يجب(٤) لان رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله، فقال: إني لا أستطيع أن آخذ شيئا من القرآن، فقال: (قل: سبحان الله والحمد لله)(٥) ولم يأمره بالائتتمام بالقارئ. ونحن نقول بموجبه، إذ الواجب عليه حالة الانفراد ذلك، ودليل

(١) المبسوط للسرخسي ١: ١٨١، الهداية للمرغيناني ١: ٥٨، المجموع ٤: ٢٦٨، حلية العلماء ٢: ١٧٥، المغني ٢: ٣٢، الشرح الكبير ٢: ٥٧.
(٢ و ٣) حلية العلماء ٢: ١٧٥.
(٤) المهذب للشيرازي ١: ٨٠، المجموع ٣: ٣٧٤ و ٣٧٩، فتح العزيز ٣: ٣٣٥، مغني المحتاج ١: ١٥٩ - ١٦٠.
(٥) سنن أبي داود ١: ٢٢٠ / ٨٣٢، سنن النسائي ٢: ١٤٣.
(*)

[٢٩٣]

الجماعة مستفاد مما قلناه.

د: لو أم الامي قارئاً وأمياً، أعاد القارئ خاصة.

والامي إن وجد قارئاً مرضياً وإلا فلا. ولو أم قارئاً واحداً، بطلت صلاة المؤتم على ما قلناه.

وقال أحمد: تبطل صلاة الامام أيضاً، لانه نوى الامامة وقد صار فذا(١). وليس بجيد، لان نية الامامة لا تخرجه عن الاتيان بصلاة المنفرد. ولانه ينتقض بما لو مات المأموم أو أبطل صلاته.

ه: لو كان أحدهما يحسن الفاتحة، والآخر السورة، فالاقرب: ائتتمام الآخر بمن يحسن الفاتحة، للاجماع على وجوبها وأولويتها لو عجز عنهما. ولو جوزنا انقلاب المأموم إماماً لامامه، ائتم الثاني بالاول، فإذا قرأ الفاتحة، نوى الاول الائتتمام بالثاني. ولو كان معهما ثالث لا يحسن شيئاً، اقتدى بمن يعرف الفاتحة، فإن لم يكن مرضياً، اقتدى بمن

يعرف السورة وجوبا على إشكال. ولو كان أحدهما يعرف بعض الفاتحة والآخر سورة
كملا، احتتمل تخير ائتمام أحدهما بالآخر، وأولية إمامة من يحسن بعض الفاتحة.
و: لو ائتم القارئ بالامي ولم يعلم حاله في الاخفاتية، صحت صلاته، لان الظاهر انه لا
يتقدم إلا وهو بشرائط الامامة. وكذا في الجهرية لو خفيت عليه القراءة. وهو يشكل
باشترط العدالة، وعلم المأموم بها.
ز: لو أم الاخرس مثله، جاز، لتساويهما في الافعال، فصار كالامي بمثله.

(١) المغني ٢: ٣٣.
(*)

[٢٩٤]

وقال أحمد: لا تجوز، لانه ترك ركنا - وهي القراءة - لعذر مأبوس من زواله، فلا
تصح، كالعاجز عن الركوع والسجود (١). ونمنع الحكم في الاصل إن تساويا، نعم لا
يجوز أن يؤم بالصحيح.
ح: تصح إمامة الاصم، لانه لا يخل بشئ من واجبات الصلاة ولا شروطها. وقال بعض
الجمهور: لا تجوز، لانه لا يمكن تنبيهه إذا سها بتسبيح ولا إشارة (٢). واحتمال العارض
لا يمنع صحة الصلاة، كالمجنون حال إفاقته.
ط: هل يجوز أن يؤم الاخرس الامي؟ يحتمل الجواز، لان التكبير لا يتحملة الامام،
وهما سواء في القراءة، والمنع، لان الامي قادر على النطق بالتكبير، بخلاف الاخرس.
ي: لو كان كل منهما يحسن بعض الفاتحة، فإن اتحد، صح ائتمام أحدهما بالآخر، وإلا
فلا، لان كل واحد منهما أمي في حق صاحبه.
مسألة ٥٦٩: اللحن إن فعله القارئ عمدا، بطلت صلاته، سواء أحال المعنى، كمن
يكسر كاف " إياك " أو لا، كمن يفتح همزة " إياك " لانه ليس بقرآن، فإن القرآن هو
العربي، واللحن ليس بعربي، فحينئذ لا يصح أن يكون إماما للمتنقن. وإن فعل ذلك سهوا،
لم تبطل صلاته ولا صلاة من خلفه. وإن كان جاهلا، فإن أمكنه التعلم واتسع الزمان، لم
تصح صلاته ولا صلاة من خلفه، وإن لم يتمكن أو ضاق الزمان، صح أن يكون إماما

لمثله. وهل يصح أن يكون إماماً للمتنقن؟ الأقرب: المنع، لأنه يتمكن من الصلاة بقراءة صحيحة، فلا يجوز العدول إلى الفاسد. والجواز، لأنها صلاة

(١ و ٢) المغني ٢: ٣١، الشرح الكبير ٢: ٣٩.
(*)

[٢٩٥]

صحيحة، فصح الائتمام فيها. والشيخ - رحمه الله - قال: تكره إمامة من يلحن في قراءته، سواء كان في الحمد أو غيرها، أحال المعنى أو لم يحل إذا لم يحسن إصلاح لسانه، فإن كان يحسن ويتعمد اللحن، فإنه تبطل صلاته وصلاة من خلفه إن علموا بذلك (١). وقال الشافعي: إن أمكنه الصواب، لم تصح صلاته ولا صلاة من خلفه، وإن لم يمكنه، صحت صلاته (٢). وقال أحمد: تكره إمامة اللحن الذي لا يحيل المعنى، وتصح صلاته بمن لا يلحن، لأنه أتى بفرض القراءة (٣).
مسألة ٥٧٠: لا يصح أن يؤم مؤوف (٤) اللسان صحيحه، لأن الصحيح تلزمه القراءة، لتمكنه، ومع عجز الامام لا يصح التحمل. ويصح أن يؤم مثله إذا تساوى في النطق، لأنهما تساوى في الأفعال، فصحت الإمامة كالقارئين.
والتحقيق: أنه إن تمكن من إصلاح لسانه، وجب، فإن أهمل، لم تصح صلاته مع سعة الوقت ولا صلاة من خلفه، وإلا فلا.

فروع:

أ: لو أبدل الأعجمي حرفاً مع تمكنه من التعلم، لم يصح، كمن يبديل الحاء في " الحمد " بالحاء أو بالهاء، أو يبديل الميم في " المستقيم " بالنون، ولا تصح إمامته، وكذا العربي.

(١) المبسوط للطوسي ١: ١٥٣.
(٢) المجموع ٤: ٢٦٨ - ٢٦٩، فتح العزيز ٤: ٣١٩.
(٣) المغني ٢: ٣٣، الشرح الكبير ٢: ٥٨، زاد المستقنع: ١٧، الانصاف ٢: ٢٧٢.
(٤) المؤوف: الذي فيه آفة وهي: عاهة أو نقص.
لسان العرب ٩: ١٦، الصحاح ٤: ١٣٣٣ " أوف ".
(*)

ب: من لا يفصح ببعض الحروف، كالصاد والقاف، لا تصح إمامته، لأنه أمي بالنسبة إلى المفصح، ويجوز أن يؤم مثله.
ج: لو أبدل الصاد من " المغضوب " و " الضالين " وغيرهما بالظاء، لم تصح صلاته مع إمكان التعلم.

وقال بعض الشافعية: تجوز، لتقارب المخرج (١)، وليس بمعتمد.

د: تكره إمامة التمام، وهو: الذي يردد التاء ثم يأتي بها، والفأفاء، وهو: الذي يردد الفاء ثم يأتي بها، لانهما يأتيان بالحروف على الكمال، والزيادة لا تضرهما، لانهما مغلوبان عليهما، ولكن يكره تقديمهما، لمكان هذه الزيادة.

هـ: لا يجوز أن يوم الارت ولا الالغ ولا الاليع. ونعني بالارت: الذي يبديل حرفا بحرف. والالغ: الذي يعدل بحرف إلى حرف. وقال الفراء: اللثغة بطرف اللسان هو: الذي يجعل الراء على طرف لسانه لاما، ويجعل الصاد ثاء. والارت: وهو الذي يجعل اللام ثاء. وقال الازهري: الاليع: بالياء المنقطة تحتها نقطتين، هو: الذي لا يبين الكلام (٢). وإنما لم تصح إمامة هؤلاء، لان من لا يحسن حرفا أمي بالنسبة إلى عارفه. ولو كانت له لثغة خفيفة تمنع من تخليص الحرف ولكن لا يبدله بغيره، جاز أن يكون إماما للقارئ.

مسألة ٥٧١: وفي إمامة الاجزم والابرص الصحيح قولان لعلمائنا:

(١) فتح العزيز ٣: ٣٢٦.
(٢) تهذيب اللغة ٨: ١٩٩ " لغا ".
(*)

المنع، اختاره الشيخ والمرتضى، لعدم انقياد النفس إلى طاعتها (١).
وقول الصادق عليه السلام: " خمسة لا يؤمون الناس على كل حال المجذوم والابرص

والمجنون وولد الزنا والاعرابي " (٢). وقال بعض علمائنا: بالجواز (٣)، لان عبدالله بن يزيد سأل الصادق عليه السلام، عن المجنوم والابرص يؤمان المسلمين؟ قال: " نعم " قلت: هل يبنتلي الله بهما المؤمن؟ قال: " نعم " وهل كتب الله البلاء إلا على المؤمن؟ " (٤). وحملة الشيخ في التهذيب على الضرورة بأن لا يوجد غيرهما، أو أن يكونا إمامين لامثالهم (٥).

مسألة ٥٧٢: لا يؤم الاعرابي بالمهاجرين - وبه قال مالك وأبومجلز (٦) - لانه لا يعرف محاسن الاسلام وتفاصيل أحكامه. ولقوله تعالى: { الاعراب أشد كفرا ونفاقا وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله } (٧). وكذا غيره من العوام إذا لم يعرف شرائط الصلاة على التفصيل. ولم يكرهه عطاء والثوري وإسحاق والشافعي وأحمد وأصحاب الرأي،

-
- (١) النهاية ١١٢، المبسوط ١: ١٥٥، الخلاف ١: ٥٦١، المسألة ٢١٢، الجمل والعقود (الرسائل العشر): ١٩١، جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى) ٢: ٢٩، وحكاه عن مصباح السيد المرتضى، المحقق في المعتبر: ٢٤٥.
(٢) الكافي ٣: ٢٧٥ / ١، التهذيب ٢: ٢٦ / ٩٢، الاستبصار ١: ٤٢٢ / ١٦٢٦.
(٣) قاله المحقق في المعتبر: ٢٤٥.
(٤) التهذيب ٣: ٢٧ / ٩٣، الاستبصار ١: ٤٢٢ / ١٦٢٧.
(٥) التهذيب ٣: ٢٧ ذيل الحديث ٩٣.
(٦) المدونة الكبرى ١: ٨٤، المنتقى للباقي ١: ٢٣٦، المغني ٢: ٦٠، الشرح الكبير ٢: ٥٩، والمجموع ٤: ٢٧٩.
(٧) التوبة: ٩٧.
(*)

[٢٩٨]

لقوله عليه السلام: (يؤم القوم أقرؤهم) (١) (٢). ولا نزاع فيه، لكن وجود هذا الوصف فيه بعيد.

أما الاعرابي إذا كان قد وصل إليه ما يكفيه اعتماده في التكليف، وتدين به، ولم يكن ممن تلزمه المهاجرة وجوبا، جاز أن يكون إماما، لوجود الشرائط في حقه. مسألة ٥٧٣: يجوز أن يكون الاعمي إماما لمثله وللبراء بلا خلاف بين العلماء، لان النبي صلى الله عليه وآله، استخلف ابن أم مكتوم يؤم الناس وكان كان أعمى (٣). قال الشعبي: غزا النبي صلى الله عليه وآله، ثلاث عشرة غزوة كل ذلك يقدم ابن أم مكتوم

يصلى بالناس(٤).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " لا بأس بأن يصلى الاعمى بالقوم وإن كانوا هم الذين يوجهونه"(٥). وعن علي عليه السلام: " لا يؤم الاعمى في الصحراء إلا أن يوجه إلى القبلة"(٦).
ولأن العمى فقد حاسة لا يختل به شئ من شرائط الصلاة فأشبهه الاطروش.

-
- (١) صحيح البخاري ١: ١٧٨، صحيح مسلم ١: ٤٦٥ / ٢٩٠ و ٢٩١، سنن أبي داود ١: ١٥٩ / ٥٨٢، سنن النسائي ٢: ٧٦، سنن ابن ماجه ١: ٣١٤ / ٩٨٠، سنن الترمذي ١: ٤٥٩ / ٢٢٥، سنن البيهقي ٣: ١٢٥.
(٢) المجموع ٤: ٢٧٩، المغني ٢: ٥٩ - ٦٠، الشرح الكبير ٢: ٥٩، المبسوط للسرخسي ١: ٤٠ بدائع الصنائع ١: ١٥٦.
(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٢١٢، سنن أبي داود ١: ١٦٢ / ٥٩٥، سنن البيهقي ٣: ٨٨.
(٤) المغني ٢: ٣١.
(٥) التهذيب ٣: ٣٠ / ١٠٥.
(٦) الكافي ٣: ٣٧٥ / ٢، التهذيب ٣: ٢٧ / ٩٤، والمقنع: ٣٥.
(*)

[٢٩٩]

وهل البصير أولى؟ يحتمل ذلك، لانه يتوقى النجاسات، والاعمى لا يتمكن من ذلك ويحتمل العكس، لانه أخشع في صلاته من البصير، لانه لا يشغله بصره عن الصلاة. وكلاهما للشافعية، ونص الشافعي على التساوي(١). وهو أولى، لان النبي صلى الله عليه وآله، قدم الاعمى كما قدم البصير.
مسألة ٥٧٤: قال أصحابنا: الاغلف لا يصح أن يكون إماما. وأطلقوا القول في ذلك، لما رواه زيد عن آبائه عليهم السلام، عن علي عليه السلام، قال: " الاغلف لا يؤم القوم وإن كان أقرأهم لانه صنيع من السنة أعظمها، ولا تقبل له شهادة، ولا يصلى عليه إلا أن يكون ترك ذلك خوفا على نفسه"(٢).
والوجه: التفصيل، وهو: أنه إن كان متمكنا من الاختتان وأهمل، فهو فاسق لا يصلح للإمامة، وإلا فليس بفاسق، وصح أن يكون إماما. والرواية تدل على هذا التفصيل. والظاهر أن مراد الاصحاب التفصيل أيضا.
مسألة ٥٧٥: تكره إمامة المحدود بعد توبته، لان فسقه وإن زال بالتوبة إلا أن نقص منزلته وسقوط محله من القلوب لم يزل، فكره لذلك وإن لم يكن محرما. أما السفية فإن

كان فاسقا، لم تصح إمامته، لما روي عن أبي ذر قال: إن إمامك شفيحك إلى الله فلا تجعل شفيحك سفيها ولا فاسقا(٣).

-
- (١) الام ١: ١٦٥، المهذب للشيرازي ١: ١٠٦، المجموع ٤: ٢٨٦، فتح العزيز ٤: ٣٢٨ - ٣٢٩، لية العلماء ١٧٩: ٢.
(٢) التهذيب ٣: ٣٠ / ١٠٨، الفقيه ١: ٢٤٨ / ١١٠٧، علل الشرائع: ٣٢٧، الباب ٢٢، المقنع: ٢٥.
(٣) التهذيب ٣: ٣٠ / ١٠٧، الفقيه ١: ٢٤٧ / ١١٠٣، علل الشرائع: ٣٦٢، الباب ٢٠، الحديث ١.
(*)

[٣٠٠]

أما لو لم يكن فاسقا، ففي إمامته اشكال ينشأ: من نقصه، وعلو منصب الامامة. وعاق أبويه لا يصح أن يكون إماما، لانه مرتكب الكبيرة، ولو صدر منه كلام سائغ يؤثر الغضب اليسير لم يؤثر في الفسوق، لان عمر بن يزيد سأل الصادق عليه السلام، عن إمام لا بأس به في جميع أمره عارف، غير أنه يسمع أبويه الكلام الغليظ الذي يغيظهما أقرأ خلفه؟ قال: " لا تقرأ خلفه مالم يكن عاقا قاطعا " (١).

مسألة ٥٧٦: تجوز إمامة العبد مع الشرائط لمواليه وغيرهم عند أكثر العلماء (٢)، لقوله عليه السلام: (إسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي أجدع) (٣) ما أقام فيكم الصلاة (٤).

ومن طريق الخاصة: قول أحدهما عليهما السلام: " لا بأس " وقد سئل عن العبد يؤم القوم إذا رضوا به وكان أكثرهم قرآنا (٥). ولانه يؤذن للرجال فكان من أهل الامامة كالحر. ولان الرق حق يثبت عليه، فلم يمنع صحة إمامته، كالدين. وكره أبو مجاز إمامة العبد (٦). ونقله الشيخ عن أبي حنيفة (٧).

-
- (١) التهذيب ٣: ٣٠ / ١٠٦، الفقيه ١: ٢٤٨ / ١١١٤.
(٢) المغني ٢: ٣٠، الشرح الكبير ٢: ٢٢، حلية العلماء ٢: ١٧٨، المجموع ٤: ٢٩٠، فتح العزيز ٤: ٣٢٧.
(٣) الجدع: القطع في الانف والأذن والشفة واليد ونحوها.
(٤) الصحاح ٣: ١١٩٣، القاموس المحيط ٣: ١١، لسان العرب ٨: ٤١ " جدع ".
(٥) صحيح البخاري ١: ١٧٨، صحيح مسلم ١: ٤٤٨ / ٢٤٠، مسند أحمد ٦: ٤٠٣، سنن البيهقي ٣: ٨٨ بتفاوت.
(٦) التهذيب ٣: ٢٩ / ٩٩، الاستبصار ١: ٤٢٣ / ١٦٢٨.
(٧)

(٦) المجموع ٤: ٢٩٠، المغني ٢: ٣٠، الشرح الكبير ٢: ٢٣، حلية العلماء ٢: ١٧٨، مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٢١٨، وعمدة القاري ٥: ٢٢٥.
(٧) الخلاف ١: ٥٤٧، المسألة ٢٨٦.
(*)

[٣٠١]

وقال مالك: لا يؤم في جمعة ولا عيد (١). وحكي عن الازاعي: أربعة لا يؤمون الناس، فذكر العبد إلا أن يؤم أهله (٢). وللشيخ قول في التهذيب: إن الاحوط أن لا يؤم العبد إلا أهله، لقول علي عليه السلام: " لا يؤم العبد إلا أهله" (٣). وفي السند ضعف، فالمعتمد الاول. نعم الحر أولى منه، لانه أكمل. وحكم المعنق بعضه، والمكاتب والمدبر وأم الولد الحكم الرق.

مسألة ٥٧٧: يكره أن يأتّم الحاضر بالمسافر وبالعكس، ولا تفسد به الصلاة - وبه قال أبو حنيفة (٤) - لأن الاصل يقتضي الجواز. واشتمال الائتمام لكل منهما بصاحبه على المفارقة يقتضي الكراهة.

ولقول الصادق عليه السلام: " لا يؤم الحضري المسافر، ولا المسافر الحضري، فإن ابتلى بشئ من ذلك فأم قوما حاضرين فإذا أتم الركعتين سلم، ثم أخذ بيد بعضهم فقدمه فأمهم، وإذا صلى المسافر خلف المقيم (٥) فليتم صلاته ركعتين ويسلم، وإن صلى معهم الظهر، فليجعل الاولتين الظهر، والاخيرتين العصر" (٦). وقال الشافعي: يجوز للمسافر أن يقتدي بالمقيم، لانه يلزمه التمام إذا

(١) المدونة الكبرى ١: ٨٤، الكافي في فقه أهل المدينة: ٤٦، التنقيح ١: ٢٢٣، حلية العلماء ٢: ١٧٨.
(٢) حلية العلماء ٢: ١٧٩، عمدة القاري ٥: ٢٢٥.
(٣) التهذيب ٣: ٢٩، والحديث ١٠٢، ورواه أيضا في الاستبصار ١: ٤٢٣ / ١٦٣١.
(٤) حكاه عنه الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٥٦ المسألة ٣١١.
(٥) في المصدر: خلف قوم حضور.
(٦) التهذيب ٣: ١٦٤ / ٣٥٥، الاستبصار ١: ٤٢٦ / ١٦٤٣.
(*)

[٣٠٢]

صلى خلفه، ويكره أن يصلي المقيم خلف المسافر (١). ويمنع جواز التمام، لأن القصر

عندنا عزيمة على ما يأتي(٢).ولو أتم المسافر الامام الصلوة، لم يجز عندنا، خلافا للجمهور(٣).

وقال أحمد في رواية: لو أتم الامام، لم تجز صلاة المأموم، لان الزيادة نفل أم بها مفترضين(٤).والاصل عندنا باطل.نعم لو كان المسافر في أحد الاماكن التي يستحب فيها التمام فأتى، صحت صلاته وصلاة المأمومين خلفه، لان المأتي بها فرض بكمالها على ما يأتي.إذا عرفت هذا، فإنما يكره ائتمام أحدهما بصاحبه، لمكان المفارقة، فلو لم تحصل، زالت الكراهة، كما في المغرب والغداة.

مسألة ٥٧٨: يكره أن يأتى المتوضىء بالمتيمم، فإن فعل صح بلا خلاف نعلمه، إلا من محمد بن الحسن، فإنه منعه استحبابا(٥)، لان عمرو ابن العاص صلى بأصحابه متيمما، وبلغ النبي صلى الله عليه وآله، فلم ينكره(٦).وأم ابن عباس أصحابه متيمما وفيهم عمار بن ياسر في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، فلم ينكره(٧).ولانه متطهر طهارة صحيحة، فأشبهه المتوضىء.

-
- (١) حكاه عنه أيضا الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٥٦١، المسألة ٣١١، وانظر الام ١: ١٦٣.
(٢) يأتي في المسألة ٦١٢.
(٣) المغني ٢: ٣٩، الشرح الكبير ٢: ٢٣، المجموع ٤: ٣٥٦، حلية العلماء ٢: ١٦٩.
(٤) المغني ٢: ٣٩، الشرح الكبير ٢: ٢٤.
(٥) المبسوط للسرخسي ١: ١١١، بدائع الصنائع ١: ٥٦، الهداية للمرغيناني ١: ٥٧، عمدة القاري ٤: ٣٤.
(٦) سنن أبي داود ١: ٩٢ / ٣٣٤، ونقله أيضا ابن قدامة في المغني ٢: ٥٢.
(٧) نقله ابن قدامة في المغني ٢: ٥٢، وانظر صحيح البخاري ١: ٩٣.
(*)

[٣٠٣]

وأما الكراهة: فلنقص طهارته.ولقول علي عليه السلام: " لا يؤم المقيد المطلقين، ولا يؤم صاحب الفالج الاصحاء، ولا صاحب التيمم المتوضىئين " (١).وإنما قلنا بالكراهة، لضعف السند.فروع:

أ: يجوز للطاهر أن تَأْتَمَ بالمستحاضة، لانها متطهرة، فأشبهت المتيمم.وللشافعي وجهان(٢).ومنع أبوحنيفة وأحمد، لانها تصلي مع خروج الحدث من غير طهارة(٣).وهو ممنوع، وأجمعوا على أنه يجوز للغاسل رجله أن يَأْتَمَ بمن مسح على

خفيه (٤).

ب: يصح ائتمام الصحيح بصاحب السلس، لانه متطهر، والحدث الموجود غير مانع كالمتميم، خلافا لاحمد (٥).

ج: يجوز ائتمام الطاهر بمن على بدنه أو ثوبه نجاسة، لانه كالمتميم، خلافا لبعض الجمهور (٦).

-
- (١) الكافي ٣: ٣٧٥ / ٢: التهذيب ٣: ٢٧ / ٩٤.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١٠٤، المجموع ٤: ٢٦٢، فتح العزيز ٤: ٣٢٠، حلية العلماء ٢: ١٧٢، مغني المحتاج ١: ٢٤١.
(٣) اللباب ١: ٨٢، الهداية للمرغيناني ١: ٥٧، المغني ٢: ٥٢، الشرح الكبير ٢: ٤٠.
(٤) المبسوط للسرخسي ١: ٢١٤، ونقله أيضا الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٥٤٥ المسألة ٢٨٣.
(٥) المغني ٢: ٥٢، الشرح الكبير ٢: ٤٠.
(٦) المغني ٢: ٥٢، الشرح الكبير ٢: ٤٠ - ٤١.
(*)

[٣٠٤]

وللشافعي في ائتمام الطاهر بالمجروح وجهان (١).

د: لا يجوز للمتوضئ ولا للمتميم الائتمام بعدام الماء والتراب، سواء أوجبنا عليه الصلاة أو لا، لانه غير متطهر مطلقا.

ه: قال الشيخ: يجوز للمكتسي أن يأتي بالعريان، وبه قال الشافعي، خلافا لابي حنيفة (٢). وعندني فيه إشكال: لان العاري إما أن يصلي قاعدا، فلا يجوز الائتمام به، أو قائما مومئا، فلا يصح الائتمام به، لاخلاله بالركوع والسجود. نعم لو كان المكتسي يصلي بالايماء لمرض، جاز أن يأتي بالعريان حينئذ. وكذا لا يجوز للقادر على الاستقبال الائتمام بالعاجز عنه. ويصح لكل من هولاء الائتمام بمثله.

و: لو صلت الحرة خلف أمة مكشوفة الرأس، صحت صلاتها، لعدم وجوب سترة عليها، فإذا أعتقت في الاثناء، فإن كانت السترة قريبا منها، أخذتها، وأتمت الصلوة إن لم يحصل عمل كثير، وإن حصل أو احتاجت إلى الاستدبار، استأنفت، وتنوي المأمومة المفارقة. وكذا العريان يجد السترة في الاثناء، وبه قال الشافعي (٣). وقال أبوحنيفة:

العريان إذا وجد السترة، بطلت صلاته واستأنفها(٤).
مسألة ٥٧٩: يكره أن يؤم قوما وهم له كارهون، لقوله عليه السلام: (ثلاثة لا تجاوز
صلاتهم آذانهم: العبد الأبق حتى يرجع، وامرأة

-
- (١) المجموع ٤: ٢٦٣، مغني المحتاج ١: ٢٤١.
(٢) الخلاف ١: ٥٤٥، المسألة ٢٨٣، وانظر المجموع ٣: ١٨٦، فتح العزيز ٤: ٩٨، الهداية للمرغيناني ١: ٥٧، الباب ١: ٨٢.
(٣) المجموع ٣: ١٨٣، فتح العزيز ٤: ١٠٢ و ١٠٣.
(٤) الباب ١: ٨٦ - ٨٧، الهداية للمرغيناني ١: ٦٠.
(*)

[٣٠٥]

بانت وزوجها عليها ساخط، وإمام أم قوما وهم له كارهون(١). وقال علي عليه السلام،
لرجل أم قوما وهم له كارهون: " إنك لخروط(٢) " (٣). والاقرب: أنه إن كان ذا دين
فكرهه القوم لذلك، فلا تكره إمامته، وإلثم على من كرهه، وإلا كرهت.

المطلب الرابع: في ترجيح الأئمة

مسألة ٥٨٠: إذا حضر إمام الاصل، لم يجز لاحد التقدم عليه، وتعين هو للامامة، لان له الرئاسة العامة: وقال تعالى: { أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم } (٤). وقال تعالى: { لا تقدموا بين يدي الله ورسوله } (٥) وهو خليفته، فتكون له هذه المرتبة (٦).

أما مع العذر فإنه يجوز أن يستتیب من شاء، أو يختار المأمومون من هو بالشرائط. إذا ثبت هذا، فغير إمام الاصل تحصل فيه الاولوية بأمر:

أ: القراءة.

ب: الفقه.

ج: السن.

د: الاقدم هجرة.

-
- (١) مصنف ابن أبي شيبة ١: ٤٠٧ و ٤٠٨، سنن الترمذي ٢: ١٩٣ / ٣٦٠.
(٢) الخروط: الذي يتهور في الامور ويركب رأسه في كل ما يريد جهلا وقلة معرفة.
النهاية لابن الاثير ٢: ٣٢ " خرط".
(٣) مصنف ابن أبي شيبة ١: ٤٠٧، كنز العمال ٨: ٢٧٣ / ٢٢٨٨٩.
(٤) النساء: ٥٩.
(٥) الحجرات: ١.
(٦) في نسخة " ش " المنزلة.
(*)

[٣٠٦]

ه: الاصبح وجهها، وعند الشافعي عوضه: الاشرف نسبا (١).

و: صاحب المنزل والمسجد.

وسياتى تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى.

مسألة ٥٨١: إذا تعددت الأئمة قدم من يختاره المأمومون لما تقدم - إذا كان بصفات الامام.

ولو اختلف المأمومون، قدم اختيار الاكثر. فإن تساوا، فلعلمائنا قولان.

أحدهما: أنه يقدم الاقرأ (٢) - وبه قال ابن سيرين والثوري وأحمد وإسحاق وأصحاب

الرأي وابن المنذر (٣) - لقوله عليه السلام: (يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سِوَاءَ فَأَعْلَمَهُمْ بِالسَّنَةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السَّنَةِ سِوَاءَ فَأَقْدَمَهُمْ هِجْرَةَ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سِوَاءَ فَأَقْدَمَهُمْ سِنًا) (٤).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يتقدم القوم أقرؤهم للقرآن" (٥). ولأن القراءة ركن في الصلاة، فكان القادر عليها أولى، كالقادر على القيام مع العاجز عنه. وقال بعض علمائنا: يقدم الأئمة على الأقرأ (٦) - وبه قال عطاء ومالك

(١) المهذب للشيرازي ١: ١٠٥، المجموع ٤: ٢٨٠، فتح العزيز ٤: ٣٢٩.
(٢) وهو اختيار المحقق في المعتمد: ٢٤٤ ونقله أيضا عن أكثر الأصحاب.
(٣) المغني ٢: ١٦، الشرح الكبير ٢: ١٨، الهداية للمرغيناني ١: ٥٦، حلية العلماء ٢: ١٧٧.
(٤) صحيح مسلم ١: ٤٦٥ / ٦٧٣، سنن ابن ماجة ١: ٣١٢ / ٩٨٠، سنن الترمذي ١: ٤٥٩ / ٣٣٥، سنن أبي داود ١: ١٥٩ / ٥٨٤، سنن النسائي ٢: ٧٦، سنن البيهقي ٣: ١٢٥.
(٥) الكافي ٣: ٣٧٦ / ٥، التهذيب ٣: ٣١ / ١١٣، علل الشرائع: ٣٢٦ الباب ٢٠ الحديث ٢.
(٦) قال السيد العاملي في مفتاح الكرامة ٣: ٤٧٨ ما نصه: والمخالف إنما هو من لا نعرفه من علمائنا... ويكفيك أن الشهيد لم يعرفه حيث قال: ونقل عن بعض الأصحاب... وإنما عرف الخلاف من بعض متأخري المتأخرين.
(*)

[٣٠٧]

والأوزاعي والشافعي وأبو ثور (١) - إذا كان يقرأ ما يحتاج إليه في الصلاة صحيحا، لأن القراءة التي يحتاج إليها في الصلاة محصورة وهو يحفظها، وما يحتاج إليه من الفقه غير محصور، فإنه قد ينوبه في الصلاة أمر يحتاج إلى الفقه في معرفة فكان أولى كالإمامة الكبرى والحكم.

ثم تأولوا الخبر: بأن الصحابة كانوا إذا تعلموا القرآن تعلموا معه أحكامه. قال ابن مسعود: كنا لا نجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها ونهيها وأحكامها، فكان أقرؤهم لكتاب الله أفقهم (٢).

والاعتراض: اللفظ عام، فالعبرة به لا بخصوص السبب، وتنتمى الحديث تنافيه، وهو: قوله عليه السلام: (فإن استوتوا فأعلمهم بالسنة). إذا ثبت هذا فإن أحد القارئین يترجح على الآخر بكثرة القرآن، فإن تساويا في قدر ما يحفظ كل منهما وكان أحدهما أجود

قراءة وإعرابا، فهو أولى، لانه أقرأ، وإن كان أحدهما أكثر حفظا، والآخر أجود قراءة، فهو أولى، والوجه أن المراد من قوله عليه السلام: (أقرؤهم): أجودهم قراءة.
مسألة ٥٨٢: إذا تساوا في القراءة، قدم الألفه عند أكثر علمائنا (٢) - وهو قول الجمهور (٤) - لقوله عليه السلام: (فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة) (٥).

-
- (١) المدونة الكبرى ١: ٨٣، الشرح الصغير ١: ١٦٣، المجموع ٤: ٢٨٢، فتح العزيز ٤: ٣٣٢ حلية العلماء ٢: ١٧٧، المغني ٢: ١٦ - ١٧، الشرح الكبير ٢: ١٨.
(٢) المغني والشرح الكبير ٢: ١٨.
(٣) منهم: الشيخ الطوسي في المبسوط ١: ١٥٧، والمحقق في المعتمد: ٢٤٤ ونقله أيضا عن الشيخ المفيد.
(٤) المغني ٢: ١٩، حلية العلماء ٢: ١٧٧.
(٥) أو عزنا إلى مصادره في المسألة السابقة (٥٨١).
(*)

[٣٠٨]

ولان الفقه يحتاج إليه في الصلاة في جميع أفعالها للالتيان بواجباتها وسننها، وجبرها إن عرض ما يحوج إليه، والعلم بالسنة أهم من السن، للاحتياج إليه في تدبير الصلاة، بخلاف السن.

وقال المرتضى: يقدم الاسن ثم الاعلم بالسنة (١)، لما رواه مالك بن الحويرث وصاحبه قال: (يؤمكما أكبر كما) (٢).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " إن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: يؤم القوم أقرؤهم للقرآن، فإن تساوا، فأقدمهم هجرة، فإن تساوا، فأسنهم، فإن كانوا سواء فليؤمهم أعلمهم بالسنة " (٣). ولا حجة في الاول، لامكان علمه عليه السلام بتساويهما لا في السن. والثاني يدل على الجواز، ونحن نقول به، والخلاف في الاولوية. إذا ثبت هذا، فإن اجتمع فقيهان قارئان، وأحدهما أقرأ والآخر أفقه، قدم الأقرأ على الاول، للحديث، والأفقه على الثاني، لتمييزه بما لا يستغنى عنه في الصلاة. فإن اجتمع فقيهان أحدهما أعلم بأحكام الصلاة والآخر أعرف بما سواها، فالاعلم بأحكام الصلاة أولى، لان علمه يؤثر في تكميل الصلاة، بخلاف الآخر.

مسألة ٥٨٣: إذا تساوا في الفقه، قدم أقدمهم هجرة، والمراد به: سبق الاسلام، أو من

كان أسبق هجرة من دار الحرب إلى دار الاسلام، أو يكون من أولاد من تقدمت هجرته، فيقدم بذلك، سواء كانت الهجرة قبل الفتح أو بعده.

-
- (١) حكاه المحقق في المعتبر: ٢٤٤.
(٢) صحيح مسلم ١: ٤٦٦ / ٢٩٣، سنن النسائي ٢: ٧٧، سنن أبي داود ١: ١٦١ / ٥٨٩.
(٣) الكافي ٣: ٣٧٦ / ٥، التهذيب ٣: ٢١ / ١١٣، علل الشرائع: ٣٢٦، الباب ٢٠ الحديث ٢.
(*)

[٣٠٩]

وقوله عليه السلام: (لا هجرة بعد الفتح) (١) أراد أنه لا تجب، لقوة الاسلام، والتمكن من أظهار شعائره في بلد الشرك، لان الهجرة قرينة وطاعة، فقدم السابق إليها، لسبقه إلى الطاعة.

ولقول الصادق عليه السلام: " إن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: يؤم القوم أقرؤهم، فإن كانوا في القراءة سواء، فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأكبرهم سنا " (٢). وللشيخ قول: إنه يقدم بعد التساوي في الفقه: الاشراف، فإن تساوى في الشرف، قدم الاقدم هجرة (٣) - وبه قال الشافعي في القديم (٤) - لقوله عليه السلام: (الائمة من قریش) (٥). والمراد: الامامة الكبرى، فلا تعتبر في الصغرى كالشجاعة. مسألة ٥٨٤: فإن تساوا في الهجرة إما لهجرتهما معا أو لعدمهما فيهما، قدم الاسن، لحديث الصادق عليه السلام (٦). ولان الاسن أحق بالتوقير والاعظام والتقدم، فكان له مزية في استحقاق التقدم في الامامة.

-
- (١) صحيح البخاري ٤: ١٨، سنن الترمذي ٤: ١٤٨ / ١٥٩٠، مسند أحمد ١: ٢٢٦ و ٢: ٢١٥ و ٣: ٢٢ و ٤٦٨ و ٥: ١٨٧، سنن الترمذي ٢: ٢٣٩، متن عمدة الاحكام: ١٠١ - ١٠٢ / ٢٧٣.
(٢) الكافي ٣: ٣٧٦ / ٥، التهذيب ٣: ٢١ / ١١٣، علل الشرائع: ٣٢٦، الباب ٢٠ الحديث ٢.
(٣) المبسوط للطوسي ١: ١٥٧.
(٤) المهذب للشيرازي ١: ١٠٥، المجموع ٤: ٢٨٣، فتح العزيز ٤: ٣٣٤.
(٥) مسند أحمد ٣: ١٢٩ و ١٨٣ و ٤: ٤٢١، سنن البيهقي ٣: ١٢١.
(٦) الكافي ٣: ٣٧٦ / ٥، التهذيب ٣: ٢١ / ١١٣، علل الشرائع: ٣٢٦، الباب ٢٠ الحديث ٢.
(*)

[٣١٠]

وهذا قول أكثر العلماء، وهو قول الشافعي في القديم(١)، لقوله عليه السلام: (فإن استوتوا في الهجرة فأقدمهم سناً)(٢). وقال في الجديد: إذا تساوا في الفقه والشرف، قدم الاسن، فإن تساوا، قدم الاقدم هجرة(٣)، لقوله عليه السلام، لمالك بن الحويرث: (إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم)(٤). وقد بينا أنه حكاية حال. مسألة ٥٨٥: إذا تساوا في ذلك، قال الشيخان: يقدم الاصبح وجها(٥). ورواه المرتضى رواية(٦). ونقله بعض الشافعية عن بعض المتقدمين، ثم اختلف الشافعية في تفسيره، فقال بعضهم: أراد أحسنهم صورة، لأن ذلك فضيلة كالنسب. وقال آخرون: إنما أراد بذلك أحسنهم ذكرا بين الناس(٧).

والاخير أحسن. إذا ثبت هذا، فإن تساوا في ذلك كله، قدم أشرفهم، أي: أعلاهم نسبا، وأفضلهم في نفسه، وأعلاهم قدرا، فإن استوتوا في هذه الخصال، قدم أتقاهم وأورعهم، لأنه أشرف في الدين وأفضل وأقرب إلى الاجابه، لقول النبي صلى الله عليه وآله: (من أم قوما وفيهم من هو أعلم منه لم يزل أمرهم

-
- (١) المغني والشرح الكبير ٢: ٢٠، معالم السنن للخطابي ١: ٣٠٤، المجموع ٤: ٢٨٣، فتح العزيز ٤: ٣٣٤.
(٢) سنن الترمذي ١: ٤٥٩ / ٢٣٥، سنن أبي داود ١: ١٥٩ / ٥٨٢.
(٣) المهذب للشيرازي ١: ١٠٥، المجموع ٤: ٢٨٣، فتح العزيز ٤: ٣٣٤.
(٤) صحيح البخاري ١: ١٧٥، صحيح مسلم ١: ٤٦٥ / ٦٧٤.
(٥) الميسوط للطوسي ١: ١٥٧، وحكاة عنهما أيضا المحقق في المعتمد: ٢٤٤.
(٦) جمل العلم والعمل ضمن رسائل الشريف المرتضى ٣: ٤٠ ونقله عن مصباحه المحقق في المعتمد: ٢٤٤.
(٧) المهذب للشيرازي ١: ١٠٦، المجموع ٤: ٢٨٣، فتح العزيز ٤: ٣٣٥، حلية العلماء ٢: ١٧٨.
(*)

[٣١١]

إلى السفال إلى يوم القيامة(١). والاقوى عندي تقديم هذا على الاشرف، لأن شرف الدين خير من شرف الدنيا. فإن استوتوا في ذلك كله، فالاقرب القرعة - وبه قال أحمد(٢) - لأن سعد ابن أبي وقاص أقرع بينهم في الاذان(٣)، فالامامة أولى. ولأنهم تساوا في الاستحقاق، وتعذر الجمع، فأقرع بينهم، كسائر الحقوق. وهذا كله تقديم استحباب لا تقديم

اشتراط ولا إيجاب، فلو قدم المفضل جاز، ولا نعم فيه خلافاً.
 مسألة ٥٨٦: صاحب المنزل أولى بالامامة فيه من غيره وإن كان فيهم من هو أقرأ منه
 وأفقه، إذا كان ممن يمكنه إمامتهم وتصح صلاتهم وراءه، ولا نعم فيه خلافاً بين
 العلماء، لقوله عليه السلام: (لا يؤمن الرجل في بيته ولا في سلطانه، ولا يجلس على
 تكرمته إلا بإذنه)(٤). والمراد بالتكرمة: الفراش.
 وقيل: المائدة.
 ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " لا يتقدم أحدكم الرجل في منزله ولا
 في سلطانه"(٥).

-
- (١) الفقيه ١: ٢٤٧ / ١١٠٢، علل الشرائع: ٣٣٦، الباب ٢٠، الحديث ٤، عقاب الاعمال: ٢٤٦، التهذيب ٣: ١٩٤. / ٥٦
 (٢) المغني ٢: ٢١، الشرح الكبير ٢: ٢٠، الانصاف ٢: ٢٤٧.
 (٣) صحيح البخاري ١: ١٥٩، سنن البيهقي ١: ٤٢٨ و ٤٢٩، ارشاد الساري ٢: ٩، عمدة القاري ٥: ١٢٤، المغني ١: ٤٧٨.
 (٤) صحيح مسلم ١: ٤٦٥ / ٦٧٣، سنن الترمذي ١: ٤٥٩ / ٢٣٥ و ٥: ٩٩ / ٢٧٧٢، سنن أبي داود ١: ١٥٩ / ٥٨٢، سنن النسائي ٢: ٧٧، سنن البيهقي ٣: ١١٩ و ١٢٥.
 (٥) الكافي ٣٧٦ / ٥، التهذيب ٣: ٣١ - ٣٢ / ١١٣، علل الشرائع: ٣٣٦، الباب ٢٠، الحديث ٢.
 (*)

[٣١٢]

ولو كان في البيت سلطان الحق أو نائبه، فهو أولى، لأنه حاكم على صاحب البيت
 وغيره، وأم النبي صلى الله عليه وآله عتبان (١) بن مالك وأنسا في بيوتهما (٢).
 مسألة ٥٨٧: إمام المسجد الراتب أولى من غيره، لأنه في معنى صاحب البيت
 والسلطان. ولقوله عليه السلام: (من زار قوما فلا يؤمهم) (٣) وهو عام في المسجد
 كالمنزل. ولأن تقديم غيره يورث وحشة. والوالي من قبل العادل أحق، لأنه أولى من
 صاحب البيت مع أنه مالك له، فمن إمام المسجد أولى. والوالي وإن كان أحق من الوالي
 في الصلاة على الميت فليس أولى هنا، لأن الصلاة على الميت تستحق بالقرابة،
 والسلطان لا يشارك في ذلك، وهنا يستحق بضرب من الولاية على الدار والمسجد،
 والسلطان أقوى ولاية وأعم. ولأن الصلاة على الميت يقصد بها الدعاء والشفقة والحنو،
 وهو مختص بالقرابة.

فروع:

أ: لو أذن السلطان لغيره، جاز وكان أولى من غيره، وكذا صاحب المنزل لو أذن لبعض الحاضرين.

(١) في النسخة الحجرية والنسختين الخطيتين " ش، م " المعتمدتين في التحقيق: غسان. وما أثبتناه هو الصحيح.
أنظر أسد الغابة ٣: ٣٥٩، وتهذيب التهذيب ٧: ٨٦ وانظر أيضا المصادر الحديثية التالية.
(٢) صحيح مسلم ١: ٤٥٥ (باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر) و ٤٥٧ / ٦٥٨، صحيح البخاري ١: ١٧٠ و ١٧٥، سنن النسائي ٢: ٨٠ و ٨٦ موطأ مالك ١: ١٧٢ / ٨٦، سنن أبي داود ١: ١٦٦ / ٦١٢، سنن البيهقي ٣: ٩٦.
(٣) سنن أبي داود ١: ١٦٣ / ٥٩٦، سنن الترمذي ٢: ١٨٧ / ٣٥٦، سنن البيهقي ٣: ١٢٦.
(*)

[٣١٣]

- ب: لو دخل السلطان بلدا فيه خليفة فهو أولى من خليفته، لعموم ولايته.
- ج: لو اجتمع العبد وسيده في بيت العبد، فالسيد أولى، لأنه صاحب البيت.
ولو اجتمع العبد وغير سيده، فالعبد أولى.
- د: لو اجتمع المالك والمستأجر في الدار المؤجرة، فالمستأجر أولى، لأنه أحق بالمنفعة والاستيلاء.
- ه: لو كان المستحق ممن لا تصح الصلاة خلفه فقدم غيره ممن تصح الصلاة خلفه، فالأقرب: أنه أولى.
- و: كل موضع حضره الامام الاعظم أو النائب من جهته، فهو أولى بالصلاة من غيره، لان النبي صلى الله عليه وآله، والائمة ما حضروا موضعا إلا وأموا بالناس.
- ز: لو اجتمع المكاتب والسيد في دار المكاتب، فالمكاتب أولى، لان يد السيد قاصرة عن أملاك المكاتب.
- ح: لو اجتمع المستعير والمالك، فالأقرب: تقديم المالك، لان تسلط المستعير ليس بتام من حيث إن للمالك أن يعزله متى شاء.
- ط: لو حضر جماعة المسجد، استحب أن يرأسل إمامه الراتب حتى يحضر أو يستتيب.
ولو كان الموضع بعيدا وخافوا فوات أول الوقت (وأمّنوا الفتنة) (١) صلوا جماعة.

ي: الخصال المكتسبة، كالعلم والقراءة والورع أولى من غير المكتسبة كالسن وحسن الوجه.

والاورع أولى من الاعلم، لان الامامة سفارة بين الله تعالى وبين خلقه، وإنما يقدم للسفارة من له منزلة عند من ترفع الحاجة إليه، والمنزلة عند الله

(١) بدل ما بين القوسين في " ش " : واتفق الفقيه.
(*)

[٣١٤]

تعالى للاتقياء، قال الله تعالى: { إن أكرمكم عند الله أتقاكم } (١).

المطلب الخامس: في الاحكام

مسألة ٥٨٨: لو كان الامام ممن لا يقتدى به، لم يجز الائتنام به، فإن احتاج إلى الصلوة خلفه، جاز أن يتابعه في الافعال، لكن لا ينوي الاقتداء به، ويقرأ مع نفسه وإن كانت الصلاة جهرية، للضرورة، وتجزئه صلاته، وهو قول أحمد في إحدى الروايتين. وفي الاخرى: يعيد (٢). وهو غلط، لانه أتى بأفعال الصلاة وشروطها على الكمال، فلا تفسد بموافقة غيره في الافعال، كما لو يقصد الموافقة.

مسألة ٥٨٩: لو كان الامام كافرا، فإن علم المأموم بكفره قبل الصلاة، أعاد إجماعا، لانه ائتم بمن لا يصح الائتنام به. وإن علمه في الاثناء، عدل إلى الانفراد واجبا، فإن لم يفعل واستمر، وجبت الاعادة.

وإن علم بعد الفراغ، صحت صلاته عند أكثر علمائنا (٣) - وبه قال أبو ثور والمزني (٤) - لانه فعل المأمور به، فيخرج عن العهدة. والثانية ظاهرة، وأما الاولى: فلانه مأمور بالصلاة خلف من يظن إسلامه، لا من يعلمه كذلك، لامتناع الاطلاع على الباطن، فيكتفي بإصلاح الظاهر.

(٢) المغني والشرح الكبير ٢: ٣٠.
(٣) منهم: الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٥٥٠، المسألة ٢٩٢، وابن إدريس في السرائر: ٦١، والمحقق في المعتمد: ٢٤٢.
(٤) المغني ٢: ٣٤، فتح العزيز ٤: ٣٢٧.
(*)

[٣١٥]

ولان الصادق عليه السلام، سئل عن قوم خرجوا من خراسان أو بعض الجبال وكان يؤمهم رجل، فلما صاروا إلى الكوفة علموا أنه يهودي، قال: " لا يعيدون " (١). وقال المرتضى: تجب الاعادة (٢) - وبه قال الشافعي وأحمد وأصحاب الرأي (٣) - لانه ائتم بمن ليس من أهل الصلاة، فلا تصح صلاته، كما لو ائتم بمجنون. وينتقض: بالمحدث، فإنه لو ائتم به، صحت صلاته إجماعا. إذا ثبت هذا، فلا فرق بين أن يكون الكفر مما يستر به عادة، كالزندقة أو لا، وهو أحد وجهي الشافعي، وفي الآخر: الفرق، فأوجب

الاعادة فيما لا يخفى، كالتهود والتنصر، دون ما يخفى، لمشقة الوقوف عليه(٤).
مسألة ٥٩٠: صلاة الكافر لا تكون إسلاما منه ما لم تسمع منه الشهادتان، سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام، وسواء صلى جماعة أو فرادى، وسواء صلى في المسجد أو لا - وبه قال الشافعي(٥) - لان الصلاة من فروع الإسلام، فلا يصير مسلما بفعلها، كالحج والصوم والاعتكاف. ولقوله عليه السلام: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها)(٦).

-
- (١) الكافي ٣: ٣٧٨ / ٤، التهذيب ٣: ٤٠ / ١٤١.
(٢) حكاه عنه المحقق في المعتمد: ٢٤٢.
(٣) الام ١: ١٦٨، المهذب للشيرازي ١: ١٠٤، المجموع ٤: ٢٥١، الوجيز ١: ٥٥، فتح العزيز ٤: ٣٢٦، مختصر المزني: ٢٣، المغني ٢: ٣٤، الشرح الكبير ٢: ٣٣، الانصاف ٢: ٢٥٩.
(٤) المهذب للشيرازي ١: ١٠٤، المجموع ٤: ٢٥١، فتح العزيز ٤: ٣٢٦، حلية العلماء ٢: ١٦٩، مغني المحتاج ١: ٢٤١.
(٥) المهذب للشيرازي ١: ١٠٤، فتح العزيز ٤: ٣١٢.
(٦) صحيح البخاري ٢: ١٣١، صحيح مسلم ١: ٥٣ / ٢٥، سنن النسائي ٧: ٧٩، سنن أبي (*)

[٣١٦]

وقال بعض الشافعية: إن صلى في دار الإسلام، فليس بمسلم، لانه قد يقصد الاستتار بالصلاة وإخفاء دينه، وإن صلى في دار الحرب، فهو مسلم، لانه لا تهمة في حقه. وهو قول الشافعي(١) أيضا. أما إذا أظهر التشهد، فالوجه: أنه إسلام، لان الشهادة صريح في الإسلام، وبه قال الشافعي، وله وجه آخر: أنه لا يحكم بإسلامه، لاحتمال أن يكون ذلك على سبيل الحكاية(٢). وليس بصحيح. وقال أبو حنيفة: إن صلى إماما أو مأموما في أي موضع كان، فهو إسلام بحيث لو رجع بعد الصلاة وقال: لم أسلم، كان مرتدا، سواء سمع منه التشهد أولا، وكذا إن صلى منفردا في المسجد، وإن أذن حيث يؤذن المسلمون، كان إسلاما منه، وإن حج وطاف، كان إسلاما منه، وإن صلى منفردا في غير المسجد، لم يكن إسلاما(٣). وقال مالك وأحمد: يحكم بإسلامه بالصلاة بكل حال، فإن أقام بعد ذلك على الإسلام، وإلا فهو مرتد، وإن مات قبل ظهور ما ينافي الإسلام، فهو مسلم يرثه وورثته المسلمون دون الكفار، لانه عبادة يختص بها المسلمون، فإذا

فعلها الكافر، كان إسلاما منه، كالشهادتين (٤). والفرق: أن الشهادتين صريح في الإسلام. وقال محمد بن الحسن: إذا صلى في المسجد منفردا أو في جماعة،

داود ٣: ٤٤ / ٢٦٤٠، سنن الترمذي ٥: ٣ / ٢٦٠٦، سنن الدار قطني ١: ٢٣٢ / ٧، المستدرک للحاکم ٢: ٥٢٢.
(١) المجموع ٤: ٢٥١، فتح العزيز ٤: ٣١٣، المغني ٢: ٣٥، الشرح الكبير ٢: ٣٧.
(٢) المجموع ٤: ٢٥٢، فتح العزيز ٤: ٣١٣.
(٣) المغني ٢: ٣٥، الشرح الكبير ٢: ٣٧، المجموع ٤: ٢٥٢، فتح العزيز ٤: ٣١٢ و ٣١٣، حلية العلماء ٢: ١٦٩.
(٤) المغني ٢: ٣٥، الشرح الكبير ٢: ٣٦ - ٣٧، فتح العزيز ٤: ٣١٣، حلية العلماء ٢: ١٦٩.
(*)

[٣١٧]

حكم بإسلامه، وإذا صلى منفردا في بيته، لم يحكم بإسلامه (١). والبحث في ظهور فسق الامام كالبحت في ظهور كفره، فقال المرتضى: يعيد (٢)، وبه قال أحمد (٣). وقال الشيخ: لا يعيد إذا كان ظاهر العدالة، لأنها صلاة مشروعة في ظاهر الحكم، فتكون مجزئة (٤). ولو علم بعض المأمومين فسقه دون بعض، صحت صلاة الجاهل خاصة وإن كان مستور الحال، مقبول الشهادة عند الحاكم.

فروع:

أ: الكافر إذا أم المسلمين، عزز، لأنه غشهم.
ب: لو صلى خلف من أسلم من الكفار، فلما فرغ من صلاته قال: لم أكن أسلمت، وإنما تظاهرت بالإسلام، لم يلزمه قبول قوله، لكفره، ولا إعادة عليه.
ج: إذا كان يعرف لرجل إسلام وارتداد، فصلى رجل خلفه ولم يعلم في أي الحالين صلى خلفه، لم يعد، لأن الشك بعد عمل الصلاة لا يؤثر فيها.
مسألة ٥٩١: لو كان الامام جنبا أو محدثا، لم تصح صلاته، سواء علم بحدثه، أو لا، وتصح صلاة من خلفه إذا لم يعلم بحدثه - وبه قال علي عليه السلام، وعمر، وعثمان، و عبدالله بن عمر، و عبدالله بن عباس، ومن التابعين: الحسن البصري والنخعي وسعيد بن جبير، وبه قال الشافعي

- (١) حكاه عنه الشيخ الطوسي في الخلاف ١ : ٥٥١ المسألة ٣٩٢.
 (٢) حكاه عنه المحقق في المعتمد: ٢٤٣.
 (٣) المغني ٢ : ٢٢ ، الشرح الكبير ٢ : ٢٤ - ٢٥ ، الانصاف ٢ : ٢٥٣.
 (٤) حكاه عنه المحقق في المعتمد: ٢٤٣.
 (*)

[٣١٨]

والاوزاعي والثوري وأحمد وأبو ثور (١) - لان أبا بكره قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وآله، في صلاة الفجر، فأوماً إليهم إن مكانكم، ثم ذهب وجاء ورأسه يقطر، فصلى بهم (٢). وهو يدل على أنهم أحرموا معه، لانه أو ما إليهم ولم يكلمهم، لان كلام المصلي مكروه، وهذا وإن كان باطلا عندنا، لكنه ذكر للالزام.

ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام، وقد سأله محمد بن مسلم عن الرجل يؤم القوم وهو على غير طهر، فلا يعلم حتى تنقضي صلاته؟ قال: " يعيد ولا يعيد من خلفه وإن أعلمهم أنه على غير طهر " (٣). ولان المأموم لم يفرط بالانتماء به، فلم تبطل صلاته، كما لو سبق الامام الحدث. وقال الشعبي وابن سيرين وحماد وأصحاب الرأي: تبطل صلاة المأمومين أيضا (٤). وقال مالك: إن كان الامام غير عالم بحدث نفسه، صحت صلاة المأمومين، وإن كان عالما، لم تصح (٥). وقال عطاء: إن كان حدثه جنابة، بطلت، وإن كان غير ذلك، أعادوا

- (١) الام ١ : ١٦٧ - ١٦٨ ، المهذب للشيرازي ١ : ١٠٤ ، المجموع ٤ : ٢٦٠ ، فتح العزيز ٤ : ٣٢٤ ، حلية العلماء ٢ : ١٧١ ، المغني ١ : ٧٧٧ ، الشرح الكبير ٢ : ٥٥ ، ٥٦ ، بداية المجتهد ١ : ١٥٦ .
 (٢) سنن أبي داود ١ : ٦٠ / ٣٣٣ ، سنن البيهقي ٢ : ٣٩٧ .
 (٣) التهذيب ٣ : ٣٩ / ١٣٧ ، الاستبصار ١ : ٤٣٣ / ١٦٦٨ .
 (٤) المبسوط للسرخسي ١ : ١٨٠ ، بدائع الصنائع ١ : ٢٦٧ ، المجموع ٤ : ٢٦٠ ، الشرح الكبير ٢ : ٥٥ ، المغني ١ : ٧٧٧ ، بداية المجتهد ١ : ١٥٦ ، حلية العلماء ٢ : ١٧٢ .
 (٥) المدونة الكبرى ١ : ٣٣ ، الشرح الصغير ١ : ١٥٦ ، المجموع ٤ : ٢٦٠ ، فتح العزيز ٤ : ٣٢٤ ، بداية المجتهد ١ : ١٥٦ ، حلية العلماء ٢ : ١٧٢ .
 (*)

[٣١٩]

في الوقت (١). واحتجوا: بأن المأموم اقتدى بمن لا صلاة له، فتبطل صلاته، كما لو كان الامام كافراً أو امرأة. وقال مالك: إذا علم الامام بحدثه فصلى فسق، ولا تصح الصلاة خلف الفاسق (٢). والاصل ممنوع، فإننا نحكم بصحة الصلاة مع الجهل. والفرق مع تسليم الاصل، لانه منسوب إلى التفريط بالائتمام بالمرأة والكافر، إذ لا يجوز أن يكونا إمامين له بحال، والجنب والمحدث يجوز أن يكونا إمامين بالتيمم.

مسألة ٥٩٢: لو أحدث الامام، فعلم المأمومون بحدثه، وجب عليهم مفارقتة، فينبون الانفراد، فإن تابعوه، بطلت صلاتهم. فإن كان حدثه قبل إكمال ركعة قبل القراءة أو بعدها، فإن كان موضع طهارته قريباً، أو مأ إليهم ومضى وتوضأ وعاد إلى الصلاة. وهل ينبون الاقتداء؟ إشكال ينشأ: من جواز نقل نية الانفراد إلى الائتمام. وقال الشافعي: ينبون الاقتداء (٣)، فانعقدت الصلاة في الابتداء جماعة بغير إمام ثم صارت جماعة بإمام. وإن كان بعيداً، قال الشافعي في القديم: يصلون لانفسهم. فمن أصحابه من علل: بأنه قاله قبل أن يجوز الاستخلاف، لانه في القديم لم يجوز الاستخلاف. ومنهم من علل: بأنهم يصلون فرادى ليخرجوا من

(١) المجموع ٤: ٢٦٠، حلية العلماء ٢: ١٧٢.

(٢) المجموع ٤: ٢٦٠.

(٣) انظر: المجموع ٤: ٢٦٢.

(*)

[٣٢٠]

الخلافاً، فإن الناس اختلفوا في الصلاة بإمامين (١). وإن كان قد صلى ركعة أو أكثر، فإنهم لا ينتظرونه عنده (٢)، لانه إذا عاد وصلى، فإنهم يفارقونه إذا أتموا صلاتهم، وإذا لم يكن قد قرأ، لم ينتظروه، وكانوا على فراقه.

تذنيب: لو أدرك الامام راعياً، فدخل معه في الصلاة، فلما فرغ أخبره أنه كان على غير وضوء، فالوجه: عدم القبول في بطلان صلاة المأموم. وقال الشافعي: لا يعتد بتلك الركعة، لانها لم تصح من الامام، فلا ينوب عنه في القراءة فيها، فيأتي بركعة

أخرى(٣). وليس بجيد.

مسألة ٥٩٣: لو أحدث الامام أو أغمي عليه أو مات أو مرض، قدم هو أو المأمومون من يتم بهم الصلاة، استحبابا لا وجوبا، عند علمائنا أجمع - وبه قال أبوحنيفة والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور والشافعي في الجديد(٤) - لان النبي صلى الله عليه وآله، لم يمكن أبا بكر من إتمام الامامة في الصلاة، وخرج وهو مريض، فأتى هو الصلاة بالناس(٥). وقال الشافعي في القديم: لا يجوز(٦). وقد تقدم البحث في ذلك في باب الجمعة(٧).

(١) حلية العلماء ٢: ١٧٢، المجموع ٤: ٣٦٢.

(٢) المجموع ٤: ٣٦٢.

(٣) المجموع ٤: ٢٥٨.

(٤) الشرح الصغير ١: ١٦٦، الكافي في فقه أهل المدينة: ٥٢، المدونة الكبرى ١: ١٤٥، المبسوط

للسرخسي ١: ١٦٩، بدائع الصنائع ١: ٢٢٤، الهداية للمرغيناني ١: ٥٩، اللباب ١: ٨٤، المغني ١: ٧٧٩.

(٥) صحيح البخاري ١: ١٦٩، صحيح مسلم ١: ٣١٢ / ٤١٨، سنن الترمذي ٢: ١٩٧ ذيل الحديث ٣٦٢.

(٦) المهذب للشيرازي ١: ١٠٣، المجموع ٤: ٢٤٢، حلية العلماء ٢: ١٦٦، بدائع الصنائع ١: ٢٢٤.

(٧) تقدم في المسألة ٣٩١.

(*)

[٣٢١]

فروع: أ: يكره أن يستتیب المسبوق، لقول الصادق عليه السلام: " إذا أحدث الامام وهو في الصلاة فلا ينبغي له أن يقدم إلا من شهد الاقامة "(١). ويجوز أن يستتیب المنفرد والسابق، فإن استتابه، جاز أن يستتیب ثانيا.

ب: لا فرق في جواز الاستخلاف بين أن يكون الامام قد سبقه الحدث أو أحدث عمدا. وقال أبوحنيفة: إن سبقه، جاز أن يستخلف، وإن تعمد، لم يجز وأتموا منفردين(٢). بناء على أصله من أن سبق الحدث لا يبطل الصلاة، فإذا بقي حكمها، بقي حكمها على الجماعة في جواز الاستخلاف.

ج: استخلاف الامام ليس بشرط، فلو تقدم بعض المأمومين بنفسه وأتم الصلاة، جاز، وبه قال الشافعي(٣). وقال أبوحنيفة: لا بد من الاستخلاف، فإن تقدم بنفسه، لم يجز أن يصلوا معه(٤).

د: لو استخلف اثنين حتى يصلي مع كل واحد منهما بعض الناس، جاز في غير

الجمعة.

مسألة ٥٩٤: ما يدركه المسبوق مع الامام يكون أول صلاته وإن كان آخر صلاة
الامام، عند علمائنا أجمع - وبه قال علي عليه السلام،

-
- (١) التهذيب ٣: ٤٢ / ١٤٦، الاستبصار ١: ٤٢٤ / ١٦٧٤.
(٢) بدائع الصنائع ١: ٢٢٦.
(٣) الام ١: ١٧٥، المجموع ٤: ٢٤٤.
(٤) بدائع الصنائع ١: ٢٢٦، الهداية للمرغيناني ١: ٥٩.
(*)

[٣٢٢]

وعمر وأبو الدرداء والشافعي والاوزاعي وإسحاق، واختاره ابن المنذر (١) - لقول علي
عليه السلام: " يجعل ما أدرك مع الامام من الصلاة أولها " (٢).
ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: " إذا أدرك الرجل بعض الصلاة جعل
أول ما أدرك أول صلاته، إذا أدرك من الظهر أو العصر ركعتين، قرأ فيما أدرك مع
الامام مع نفسه أم الكتاب وسورة، فإن لم يدرك السورة تامة، أجزأته أم الكتاب، فإذا
سلم الامام فصلى ركعتين لا يقرأ فيهما، لان الصلاة إنما يقرأ فيها في الاولتين
" (٣). ولانها ركعة مفتوحة بالاحرام فكانت أول صلاته كالمنفرد. وللإجماع على أنه إذا
أدرك ركعة في المغرب صلى أخرى، وجلس للتشهد، فدل على أنها أول صلاته.
وقال الثوري: يكون آخر صلاته - وبه قال أحمد وأصحاب الرأي، وهو المشهور عن
مالك - لقوله عليه السلام: (ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا) (٤) (٥).

-
- (١) المهذب للشيرازي ١: ١٠٢، المجموع ٤: ٢٢٠، الام ١: ١٧٨، فتح العزيز ٤: ٤٢٧، حلية العلماء ٢:
١٥٩، المغني ٢: ٢٦٠، الشرح الكبير ٢: ١١، وسنن البيهقي ٢: ٢٩٩.
(٢) سنن البيهقي ٢: ٢٩٨ و ٢٩٩، ونحوه في التهذيب ٣: ٤٦ / ١٦١، والاستبصار ١: ٤٢٧ / ١٦٨٥.
(٣) المعبر: ٢٤٦، وبتفاوت في الفقيه ١: ٢٥٦ / ١١٦٢، والتهذيب ٣: ٤٥ / ١٥٨، والاستبصار ١: ٤٢٦ /
١٦٨٣.
(٤) مسند أحمد ٢: ٢٢٨ و ٢٧٠ و ٣١٨، سنن النسائي ٢: ١١٤ - ١١٥، سنن البيهقي ٣: ٩٣.
(٥) المغني ٢: ٢٦٠، الشرح الكبير ٢: ١١، المبسوط للسرخسي ١: ١٩٠، الكافي في فقه أهل المدينة:
٤٨، المجموع ٤: ٢٢٠، فتح العزيز ٤: ٤٢٧، حلية العلماء ٢: ١٥٩، الميزان للشعراني ١: ١٧٣ - ١٧٤.
(*)

والمروي: (فأتموا) (١) على أن معناه: وما أدركتموه فتابعوه فيه، وما فاتكم فافعلوه، وحقيقة القضاء ما فعل بعد خروج وقته، وإنما عبر به عن الفعل.

فروع:

أ: إذا أدرك الاخيرتين من الرباعية، استحب له أن يقرأ - لما يأتي - لا واجبا، لان القراءة تسقط عن المأموم ويقرأ الفاتحة في أخريه لا غير، لانهما أخريان. والشافعي وإن وافقنا على أنهما أخريان، إلا أنه قال: يقرأ فيهما بالفاتحة وسورة (٢). واختلف أصحابه في علة ذلك، فقال بعضهم: إن السورة لم يقرأها في الاوليين، ولا أدرك قراءة الامام بها، فاستحب له أن يأتي بها، لتحصل له فضيلتها. وقال بعضهم: إنما قال ذلك بناء على القول باستحباب السورة في جميع الركعات (٣).

ب: يجب الاسرار في المأتي بها بعد مفارقة الامام، لانهما أخريان، وهو أحد قولي الشافعي لكن لا وجوبا، وفي الآخر: يجهر ليدرك ما فاتته من الجهر (٤).

ج: الاجود: أنه يتخير في الاخيرتين بين القراءة والتسبيح وإن كان

(١) صحيح مسلم ١: ٤٢٠ / ٦٠٢، صحيح البخاري ١: ١٦٣ - ١٦٤، سنن أبي داود ١: ١٥٦ / ٥٧٢، سنن الدارمي ١: ٢٩٤، سنن ابن ماجه ١: ٢٥٥ / ٧٧٥، سنن الترمذي ٢: ١٤٩ / ٢٢٧، مسند أحمد ٢: ٢٢٩ و ٢٧٠ و ٤٥٢.

(٢) الام ١: ١٧٨، المجموع ٣: ٢٨٧ و ٤: ٢٢٠، فتح العزيز ٤: ٤٢٧، حلية العلماء ٢: ١٥٩.

(٣) المجموع ٣: ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٤: ٢٢٠، فتح العزيز ٤: ٤٢٧، حلية العلماء ٢: ١٦٠.

(٤) المجموع ٣: ٢٨٨ و ٤: ٢٢٠، حلية العلماء ٢: ١٦٠.

(*)

الامام قد سبح في أخريه، لانهما أخريان، فلا يسقط حكمهما من التخيير. ويحتمل: وجوب القراءة إن سبح الامام، لئلا تفوت الصلاة من قراءة.

د: إذا أحدث الامام في الاولى، فسواء استخلف من شرع معه في الصلاة أم لا، فإنه جائز، لانه لا يختلف نظم الصلاة وإن كان في الثانية أو الثالثة، فإن استخلف مأموما موافقا، جاز إجماعا، وإن استخلف مسبوqa، جاز أيضا، ويتم صلاته على نظم صلاة

نفسه. وقال الشافعي: على نظم صلاة الامام (١).

مثاله: إذا استخلفه في الثانية، فإذا صلى ركعة، قام إلى ثانيته، وتشهد المأمومون تشهدا خفيفا ولحقوا به. وقال الشافعي: يقعد للتشهد وإن لم يكن موضع قعوده (٢). فإذا صلى ثانية، قعد عندنا، وتشهد، وتبعه المأمومون في القعود لا التشهد. وقال الشافعي: لا يقعد، لأنها الثالثة من صلاة الامام وإن كان الموضع موضع قعوده (٣). وإذا صلى الثالثة، فقد تمت صلاة القوم، فينهض إلى الرابعة، ثم إن شاء المأمومون المفارقة، نوا الانفراد وتشهدوا وسلموا، وإن شاؤا انتظروا الامام حتى يتشهد ويسلم بهم.

وقال الشافعي: يتشهد في ثالثته، وإذا علم أن القوم قد فرغوا من التشهد، أشار إليهم بالسلام ويتم لنفسه (٤). ولو استخلف من لم يشرع معه في الصلاة، جاز عندنا، خلافا

(١) الام ١: ١٧٥ - ١٧٦، المجموع ٤: ٢٤٢.

(٢) الام ١: ١٧٦، المجموع ٤: ٢٤٢.

(٣ و ٤) المجموع ٤: ٢٤٢.

(*)

[٣٢٥]

للشافعي (١).

مسألة ٥٩٥: يدرك المأموم الركعة بإدراكها من أولها إجماعا، وبإدراك تكبيرة الركوع أيضا، لأنه أدرك معظم الركعة، والقراءة ليس ركنا. وهل يدركها بإدراك الامام راععا؟ الوجه: ذلك، خلافا للشيخ (٢)، وقد مضى البحث في ذلك في باب الجمعة (٣). إذا ثبت هذا، فإنه إذا أدركه راععا، كبر للافتتاح واجبا، وكبر ثانيا للركوع مستحبا، لأنه ركوع معتد به، ومن انتقل إلى ركوع معتد به فمن سننه التكبير كالامام والمنفرد. ولو خاف رفع الامام، كبر للافتتاح خاصة، ونوى الوجوب، وليس له أن ينوي الافتتاح والركوع، لتضاد الوجهين. ولو كبر ولم ينو التحريم ولا الركوع، احتتم قويا البطلان، لعدم نية الافتتاح. والصحة، لان قرينة الافتتاح تصرفها إليه. ويعارض بأن قرينة الهوي تصرفها إليه.

فروع:

أ: إذا اجتمع مع الامام في الركوع، أدرك الركعة، فإن رفع الامام رأسه مع ركوع المأموم، فإن اجتمعا في قدر الاجزاء من الركوع، وهو: أن يكون رفع ولم يجاوز حد الركوع الجائز - وهو بلوغ إلى ركبتيه - فأدركه المأموم في ذلك وذكر بقدر الواجب، أجزاءه، وإن أدرك دون ذلك لم يجزئه.

ب: لو رفع الامام رأسه من الركوع ثم ذكر أنه نسي التسبيح، لم يكن له الرجوع إلى الركوع، فإن رجع جاهلا بالحكم فدخل مأموم معه، لم يكن مدركا للركعة، لأنه ركوع باطل.

-
- (١) المجموع ٤: ٢٤٣.
(٢) النهاية: ١١٤، المبسوط للطوسي ١: ١٥٨.
(٣) تقدم في الفرع " ب " من المسألة ٣٩٧.
(*)

[٣٢٦]

وقال بعض الشافعية: يجوز (١). وليس بمعتمد.

ج: لو أدركه بعد رفعه من الركوع، استحب له أن يكبر للهوي إلى السجود، ويسجد معه السجدين، ولا يعتد بهما، بل إذا قام الامام إلى اللاحقة، قام ونوى وكبر للافتتاح، وإن شاء أن يتربص حتى يقوم الامام ويستفتح معه، جاز. وإنما لم يعتد بالسجدين، لان زيادتهما زيادة ركن، فتبطل الصلاة بها.

ولقول الصادق عليه السلام: " إذا سبقت الامام بركعة فأدركت وقد رفع رأسه فاسجد معه ولا تعتد بها" (٢). ولو كان السجود للركعة الاخيرة، فعل ما قلناه، فإذا سلم الامام، قام فاستقبل صلاته بنية وتكبير متجدد. ولو أدركه بعد رفع رأسه من السجدة الاخيرة، جاز أن يكبر ويجلس معه في تشهده ينتشهد، وإن شاء سكت، فإذا سلم الامام، قام وبني على تلك التكبير إن كان قد نوى في للافتتاح، وليس ذلك فعلا كثيرا مبطلا، لانه من أفعال الصلوة لتحصيل فضيلة الجماعة.

د: إذا لحقه بعد الركوع قبل السجود فقد قلنا: إنه يكبر للافتتاح ثم يكبر للهوي إلى السجود - وهو أحد وجهي الشافعي (٣) - لانه مأمور بالسجود متابعة للامام، فسن له

التكبير، كما لو كان السجود من صلب الصلاة.
والثاني: لا يكبر للسجود، لعدم الاعتداد به، وليس متابعا للامام، والتكبير كلا تكبير،
بخلاف الركوع المعتد به، والاول أصح عندهم (٤).

-
- (١) المجموع ٤: ٢١٧.
(٢) التهذيب ٣: ٤٨ / ١٦٦.
(٣ و ٤) المهذب للشيرازي ١: ١٠٢، حلية العلماء ٢: ١٥٩.
(*)

[٣٢٧]

أما لو أدركه في التشهد، فإنه يكبر للافتتاح خاصة، لان الجلوس عن القيام لم يشرع في الصلاة، فلا تكبير له، فإذا قام الامام إلى الثالثة، لم يتابعه المأموم في التكبير - خلافا للشافعي - لانه قيام أول بالنسبة إليه. وقال الشافعي: يكبر متابعة لامامه (١). فإذا صلى ركعتين مع الامام ثم سلم الامام، قام إلى ثالثته مكبرا إن قلنا باستحبابه في قيام الثالثة، لانه يقوم إلى ابتداء ركعة، وبه قال الشافعي (٢).

ولو أدرك الامام في التشهد الاخير، كبر وجلس بغير تكبير، فإذا سلم الامام، قام بغير تكبير، لانه قد كبر في ابتداء هذه الركعة. وهل يتشهد مع الامام؟ يحتمل ذلك: لانه إذا جاز أن يقعد في غير موضع قعوده متابعة للامام، جاز أن يتبعه في التشهد، وليس واجبا عليه، لان المتابعة تجب في الافعال لا في الازكار. ويحتمل العدم، لانه ليس بموضع للتشهد. وكلاهما للشافعي (٣).

ه: لو أدركه في التشهد الاول وقعد معه ثم قام الامام، تابعه المأموم ولا يقرأ دعاء الاستفتاح. ولو كبر المأموم وقصد أن يقعد فقام الامام قبل أن يقعد المأموم، دعا للاستفتاح.

والفرق: أنه وجد منه في الاول الاشتغال بعد الافتتاح بفعل وجب عليه الاتيان به، فلم يبق حكم الاستفتاح، وهنا لم يشتغل بفعل، فيؤمر بدعائه.

و: الاقرب: أنه لا تحصل فضيلة الجماعة فيما إذا أدركه بعد رفعه من الركوع الاخير. ويحتمل الادراك، لقول محمد بن مسلم: قلت له: متى يكون يدرك

-
- (١) المجموع ٤: ٢١٨.
(٢) المجموع ٤: ٢١٨، مغني المحتاج ١: ٣٦٣.
(٣) المجموع ٤: ٢١٩، مغني المحتاج ١: ٣٦١.
(*)

[٣٢٨]

الصلاة مع الامام؟ قال: " إذا أدرك الامام وهو في سجدة الاخيرة من صلاته فهو مدرك لفضل الصلاة مع الامام" (١). وهي مرسلة.

مسألة ٥٩٦: إذا افتتح الصلاة ثم أحس بداخل في المسجد، لم يستحب له الزيادة في التلاوة ليلتحق به الداخل، لان غرضه يحصل من إدراك الركوع معه، فلو زاد في القراءة، لم يكرهه، لان رسول الله صلى الله عليه وآله، روي عنه أنه قال: (إني أحياناً أكون في الصلاة فأفتتح السورة أريد أن أتمها فأسمع بكاء صبي فأتجاوز في صلاتي مخافة ان تفتن أمه) (٢) فإذا جاز الاختصار رعاية لحق الطفل، جازت الزيادة لحق اللاحق.

ولو ظن أنه يفوته الركوع، فالوجه: استحباب زيادة القراءة.
ولو أحس بداخل وقد فرغ من القراءة وهو يريد الركوع، فلا يطول قيامه، لحصول غرضه بإدراك الركوع. ولو أحس به وقد رفع من الركوع، أو كان في السجود أو التشهد الاول، لم ينتظر إجماعاً، إذ لا غرض فيه، لان الذي أدرك من الافعال لا اعتداد به. وإن أحس بداخل وهو في الركوع، استحب له أن يطيل ركوعه ليلتحق به - وبه قال الشعبي والنخعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور والشافعي في أحد القولين (٣) - لان النبي صلى الله عليه وآله، صلى بطائفة صلاة الخوف ركعة، وانتظرها حتى أتمت ومضت، وجاءت الاخرى.

ومن طريق الخاصة: رواية جابر عن الباقر عليه السلام، وقد سأله إني

(١) التهذيب ٣: ٥٧ / ١٩٧.
(٢) صحيح البخاري ١: ١٨١، صحيح مسلم ١: ٣٤٣ / ٤٧٠، وسنن البيهقي ٢: ٣٩٣ بتفاوت.
(٣) المغني ٢: ٦٦، الشرح الكبير ٢: ١٧، المهذب للشيرازي ١: ١٠٣، المجموع ٤: ٢٣٠، فتح العزيز ٤: ٢٩٤، حلية العلماء ٢: ١٦٢.

[٣٢٩]

أؤم قوما فأركع ويدخل الناس وأنا راعك فكم أنتظر؟ فقال الباقر عليه السلام: " ما أعجب ما تسأل عنه يا جابر ! انتظر مثلي ركوعك، فإن انقطعوا وإلا فارفع رأسك "(١). ولأنه فعل يقصد به التقرب إلى الله تعالى بتحصيل قربة لمسلم. وقال الشافعي في الآخر: يكره الانتظار - وبه قال مالك وداود وأصحاب الرأي، واختاره ابن المنذر والمزني - لأنه يفعل جزءا من الصلاة لاجل آدمي وقد أمر الله تعالى بأن يصلي خالصا له تعالى (٢). ونمنع عدم الاخلاص، لأنه تقرب إليه تعالى بتحصيل القربة للداخل وإن قصد به لحوق آدمي الصلاة، فإن الله تعالى أمر بمنافع الأدميين. وقال بعض الشافعية: إن كان يعرف الداخل، لا ينتظره، لأنه لا يخلو من نوع مراعاة، وإن كان لا يعرفه، لم يكره (٣).

فروع:

أ: إنما ينتظر إذا كان قريبا وكان لا يطول الامر على المأمومين، فأما إذا كان بعيدا وكان في الانتظار تطويل، لم ينتظر.
ب: لو أحس بداخل وهو في التشهد الاخير، فالوجه: الانتظار، لان في إدراك التشهد غرضا صحيحا.

ج: لو انتظر، لم تبطل صلاته عندنا، لأنه مستحب، وكذا عند الشافعي على أحد القولين، وعلى الآخر: وجهان (٤).

مسألة ٥٩٧: لو دخل المسجد فركع الامام فخلف؟ فوت الركوع، جاز

(١) التهذيب ٣: ٤٨ / ١٦٧.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١٠٢، المجموع ٤: ٢٣٠ و ٢٣٢، فتح العزيز ٤: ٢٩٢، حلية العلماء ٢: ١٦٢.
(٣) المجموع ٤: ٢٣٠، الوجيز ١: ٥٥، فتح العزيز ٤: ٢٩٢.
(٤) المجموع ٤: ٢٣٠، فتح العزيز ٤: ٢٩٢، مغني المحتاج ١: ٢٣٢.
(*)

[٣٣٠]

أن يكبر ويركع، ويمشي راعيا حتى يلتحق بالصف قبل رفع رأس الامام أو يأتي آخر فيقف معه، تحصيلا لفضيلة الجماعة. والمشي في الركوع لادراك الصف غير مبطل، وفعل ذلك ابن مسعود وزيد بن وهب وعروة وأبو بكر بن عبدالرحمن وسعيد بن جبير، وجوزة الزهري والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد (١).

ومن طريق الخاصة: قول أحدهما عليهما السلام، في الرجل يدخل المسجد فيخاف أن يفوته الركوع، قال: "يركع قبل أن يبلغ القوم، ويمشي وهو راعع حتى يبلغهم" (٢).

فروع:

أ: لو كان بعيدا من الصف، فإن كان يصح أن ياتم وهو في مكانه، وقف وحده لئلا يفعل فعلا كثيرا، فإن مشى، احتل الجواز، لانه من أفعال الصلاة. والمنع، لكثرتة ولا تبطل صلاته لو وقف وحده، لما بينا من جوازه. وإن كان لا يصح أن ياتم فيه لبعده، فالوجه: أنه لا يعتد بذلك الركوع، ويصبر حتى يلتحق بالامام في الثانية. وإن كان لا يصح للحائل، لم يجز له أن يشرع حتى يخرج عن الحائل.

ب: لو ركع دون الصف ومشى فسجد الامام قبل التحاقه، سجد على حاله وقام والتحق بالصف، فإن ركع الامام ثانيا، ركع ومشى في ركوعه، وصحت صلاته. وكرهه الشافعي وأبو حنيفة ومالك، لما فيه من الانفراد بصف في ركعة تامة (٣).

(١) المغني ٢: ٦٤، الشرح الكبير ٢: ٧٢.
(٢) الفقيه ١: ٢٥٧ / ١١٦٦، التهذيب ٣: ٤٤ / ١٥٤، الاستبصار ١: ٤٣٦ / ١٦٨١.
(٣) المجموع ٤: ٢٩٨، وحكاه عنهم المحقق في المعتمد: ٢٤٥.
(*)

[٣٣١]

وقال أحمد: تبطل صلاته (١). وليس بشيء، لقول الصادق عليه السلام: "إذا خفت أن يركع قبل أن تصل إليه، فكبر واركع، فإن رفع رأسه فاسجد مكانك، فإذا قام، فالحق بالصف وإن جلس فاجلس مكانك، فإذا قام، فالحق بالصف" (٢).

ج: لو رفع رأسه من الركوع ثم دخل الصف، أو جاء آخر فوقف معه قبل إتمام

الركعة، صحت صلاته عندنا، وكرهه مالك والشافعي وأصحاب الراي(٣)، ولا تبطل صلاته، لأن أبا بكره جاء ورسول الله صلى الله عليه وآله راعع، فركع دون الصف ثم مشى إلى الصف، فلما قضى النبي صلى الله عليه وآله الصلاة، قال: (أيكم الذي ركع دون الصف ثم مشى إلى الصف؟) فقال أبو بكره: أنا، فقال النبي صلى الله عليه وآله: (زادك الله حرصا ولا تعد)(٤) ولم يأمره بالاعادة.

وقال أحمد: إن كان جاهلا بتحريم ذلك، صحت صلاته، وإن علم، لم تصح، لأن قوله عليه السلام لابي بكره: (لا تعد) يدل على الفساد(٥). وهو بناء على تحريم الانفراد بصف، وقد بينا جوازه، وقوله عليه السلام: (لا تعد) المراد به إلى التأخر. مسألة ٥٩٨: قد بينا أنه يستحب لمن صلى منفردا إعادة تلك الصلاة

-
- (١) المغني ٢: ٦٤، وحكاه عنه أيضا المحقق في المعبر: ٢٤٥.
(٢) جاء صدر الحديث هنا متفقا مع ما في المعبر: ٢٤٥، ومختلفا مع ما في المصادر وصدره فيها هكذا: " إذا دخلت المسجد والامام راعع فظننت أنك أن مشيت إليه رفع رأسه قبل أن تدركه فكبر..". أنظر الكافي ٣: ٢٨٥ / ٥، الفقيه ١: ٢٥٤ / ١١٤٨، التهذيب ٣: ٤٤ / ١٥٥، الاستبصار ١: ٤٣٦ / ١٦٨٢.
(٣) أنظر: المغني ٢: ٦٤.
(٤) سنن أبي داود ١: ١٨٢ / ٦٨٤.
(٥) المغني ٢: ٦٤ - ٦٥، الشرح الكبير ٢: ٧٢.
(*)

[٣٣٢]

مع الجماعة، تحصيلا لفضيلة الجماعة أية صلاة كانت - وبه قال علي عليه السلام، وأنس وحذيفة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والزهري والشافعي(١) - لأن يزيد بن الاسود العامري قال: شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله، حجته فصليت معه صلاة الفجر في مسجد الخيف وأنا غلام شاب، فلما قضى صلاته إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه، فقال: (علي بهما) فأتي بهما ترعد فرائصهما، فقال: (ما منعكما ان تصليا معنا؟) فقالا يا رسول الله كنا قد صلينا في رحالنا، فقال: (لا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فإنهما لكما نافلة)(٢). وأطلق ولم يفرق. وقال أحمد كذلك، ألا أنه قال: لا يصلي العصر والصبح إلا مع إمام الحي دون غيره(٣). وقال مالك: إن كان قد صلى وحده، أعادهما جماعة إلا المغرب، وإن

صلاها جماعة، لم يعدها(٤). وقال الازاعي: يصلي ما عدا المغرب والصبح(٥). وقال أبوحنيفة: لا يعيد إلا صلاتين: الظهر والعشاء(٦).

-
- (١) المهذب للشيرازي ١: ١٠٢، فتح العزيز ٤: ٢٩٦، المجموع ٤: ٢٢٣ و ٢٢٥، حلية العلماء ٢: ١٦٠.
(٢) سنن أبي داود ١: ١٥٧ / ٥٧٥، سنن الترمذي ١: ٤٢٤ - ٤٢٥ / ٢١٩، سنن النسائي ٢: ١١٢ - ١١٣، سنن البيهقي ٢: ٣٠١.
(٣) حلية العلماء ٢: ١٦١، المغني ١: ٧٨٦، الشرح الكبير ٢: ٦ و ٧.
(٤) حلية العلماء ٢: ١٦١، الكافي في فقه أهل المدينة: ٥٠.
(٥) حلية العلماء ٢: ١٦١.
(٦) حلية العلماء ٢: ١٦١، المجموع ٤: ٢٢٥، فتح العزيز ٤: ٢٩٨، المغني ١: ٧٨٦، الشرح الكبير ٢: ٧.
(*)

[٣٣٣]

واحتجوا: بقوله عليه السلام: (لا تصلى صلاة في اليوم مرتين)(١). وقال: (لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس)(٢) والمغرب وتر لا يتنفل بها(٣). والخبر لا حجة فيه، لأنه لا يصليهما على أنهما واجبتان. والنهي بعد العصر محمول على ما لا سبب له. ومنع انتفاء التنفل بالوتر. وقال بعض الشافعية: يضيف إليها رابعة، ورووه عن حذيفة بن اليمان(٤). وليس بشيء.

فروع:

أ: هل يستحب لمن صلى جماعة إعادة صلاته في جماعة أخرى؟ قال الشافعي: نعم(٥)
وعموم قول الصادق عليه السلام، في الرجل يصلي الفريضة ثم يجدقوما يصلون جماعة، أيجوز أن يعيد الصلاة معهم؟ قال: "نعم وهو أفضل"(٦). ويحتمل العدم، لأن المطلوب حصل أولاً، وهو: إدراك فضيلة الجماعة، وإنما سوغنا الإعادة، استدراكاً لمصلحة الجماعة، وهو إنما يتحقق في المنفرد.

ب: لو صلى في جماعة ثم حضر واحد وأراد الصلاة، استحب له أن يصلي معه جماعة إماماً أو مأموماً، تحصيلاً لفضيلة الجماعة للحاضر.
ج: هل يستحب التكرار ثلاثاً فما زاد؟ إشكال، أقرببه: المنع.
د: الوجه: أن الفرض هو الأولى، والثانية سنة - وبه قال أبوحنيفة وأحمد

- (١) سنن أبي داود ١: ١٥٨ / ٥٧٩ وفيه: (لا تصلوا..).
 (٢) سنن أبي داود ٢: ٢٤ / ١٢٧٦، صحيح مسلم ١: ٥٦٧ / ٨٢٧.
 (٣) أنظر: المغني ١: ٧٨٦، والشرح الكبير ٢: ٧.
 (٤) المجموع ٤: ٢٢٥، حلية العلماء ٢: ١٦٠ - ١٦١.
 (٥) المهذب للشيرازي ١، ١٠٢، المجموع ٤: ٢٢٢ و ٢٢٥، حلية العلماء ٢: ١٦١.
 (٦) التهذيب ٣: ١٧٥ / ٥٠.
 (*)

[٣٣٤]

والشافعي في الجديد (١) - لقوله عليه السلام: (فتكون لكم نافلة) (٢). وقول الصادق عليه السلام، لما حكم باستحباب الاعادة، قلت: فإن لم يفعل؟ قال: " ليس به بأس " (٣). ولأن الاولى قد سقط بها الفرض، ولهذا لم يجب أن يصلي ثانيا. ولأنه صلى المأمور به على وجهه، فيخرج عن العهدة. وقال في القديم: يحتسب الله له بأيهما شاء، لأنه استحباب إعادة الفريضة ليكملها بالجماعة، فلو كانت الثانية نافلة، لم تستحب لها الجماعة (٤). وليس بجيد، فإن الجماعة (٥) استحبت، لأن الجماعة سببها. وفي رواية عن الصادق عليه السلام، في الرجل يصلي الصلاة وحده ثم يجد جماعة، قال: " يصلي معهم ويجعلها الفريضة " (٦). وهي محمولة على ما إذا دخل في الصلاة ثم حضرت الجماعة، فإنه يعدل بنيته إلى النفل، ثم يجعل الثانية هي الفريضة.
 ه: إذا جعلنا الثانية نفلا، فالاقرب: أنه ينوي النفل لأن الفعل يقع نفلا فكيف نأمره بنية الفرض؟! وهو أحد قولي الشافعية، وأصحهما عندهم: أنه ينوي الفرض، لأن القصد إدراك فضيلة الجماعة، ولا تشرع الجماعة في

- (١) المهذب للشيرازي ١: ١٠٢، المجموع ٤: ٢٢٤، فتح العزيز ٤: ٣٠١، حلية العلماء ٢: ١٦١، الشرح الكبير ٢: ٨، المغني ١: ٧٨٨.
 (٢) سنن النسائي ٢: ١١٢، سنن الترمذي ١: ٤٢٥ / ٢١٩، مسند أحمد ٤: ١٦١ بتفاوت فيها.
 (٣) التهذيب ٣: ١٧٥ / ٥٠.
 (٤) المهذب للشيرازي ١: ١٠٢، المجموع ٤: ٢٢٢ - ٢٢٤، فتح العزيز ٤: ٣٠١، حلية العلماء ٢: ١٦٢.
 (٥) أي: صلاة الجماعة.
 (٦) الكافي ١ / ٣٧٩، الفقيه ١: ٢٥١ / ١١٣٢، التهذيب ٣: ١٧٦ / ٥٠.
 (*)

[٣٣٥]

النوافل (١). وليس بجيد، لانهم سلموا أنها نفل.

مسألة ٥٩٩: إذا بلغ الطفل سبع سنين، كان على أبيه أن يعلمه الطهارة والصلاة، ويعلمه الجماعة وحضورها، ليعتادها، لان هذا السن يحصل فيه التمييز من الصبي في العبادة، وإذا بلغ عشرين، ضرب عليها - وإن كانت غير واجبة - لا شتماله على اللطف، وهو: الاعتقاد والتمرن.

قال صلى الله عليه وآله: (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع) (٢). وكذا يفعل ولي الصبي ووصيه. وقال الصادق عليه السلام: " مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، فإننا نأمر أولادنا بالصلاة وهم أبناء خمس، ونضربهم عليها وهم أبناء سبع" (٣). وعن النبي صلى الله عليه وآله: (إذا بلغ الصبي سبع سنين أمر بالصلاة، فإذا بلغ عشرا، ضرب عليها، فإذا بلغ ثلاث عشرة سنة، فرقوا بينهم في المضاجع، فإذا بلغ ثمانية عشر، علم القرآن، فإذا بلغ إحدى وعشرين، انتهى طوله، فإذا بلغ ثمانية وعشرين، كمل عقله، فإذا بلغ ثلاثين، بلغ أشده، فإذا بلغ أربعين، عوفي من البلوى الثلاث: الجذام والجنون والبرص، فإذا بلغ الخمسين، حبيت إليه الانابة، فإذا بلغ الستين، غفرت ذنوبه، فإذا بلغ السبعين، عرفه أهل السماء، فإذا بلغ الثمانين، كتبت الحسنات ولم تكتب السيئات، فإذا بلغ التسعين، كتب: أسير الله في

(١) فتح العزيز ٤: ٣٠٣.

(٢) مسند أحمد ٢: ١٨٠ و ١٨٧، سنن الدار قطني ١: ٢٣٠ / ٢ و ٣، سنن البيهقي ٢: ٢٢٩.

(٣) الكافي ٣: ٤٠٩ / ١، الفقيه ١: ١٨٢ / ٨٦١، التهذيب ٢: ٢٨٠ / ١٥٨٤، الاستبصار ١: ٤٠٩ / ١٥٦٤ بتفاوت واختصار فيها.

(*)

[٣٣٦]

أرضه، فإذا بلغ المائة، شفع في سبعين من أهل بيته وجيرانه ومعارفه) (١). إذا ثبت هذا، فإن الصلاة لا تجب إلا مع البلوغ، وبه قال الشافعي وأحمد في رواية (٢)، لقوله عليه السلام: (رفع القلم عن ثلاثة...)

عن الصبي حتى يبلغ الحلم(٣). وفي رواية عن أحمد: إذا بلغ عشر سنين، وجبت عليه الصلاة، لأنه أمر بضربهم عليها، والأمر بالضرب لمصلحة الاعتقاد، كما يضرب للتأديب(٤).

مسألة ٦٠٠: إذا شرع في نافلة فأحرم الإمام، قطعها إن خشي الفوات، تحصيلاً لفضيلة الجماعة، سواء خاف فوت النافلة، أو لا، ولو لم يخف الفوات، أتم النافلة ثم دخل في الفريضة. ولو كان في فريضة، استحب له أن ينقل النية إلى النفل، ويتمها اثنتين استحباباً، ثم يدخل معه في الصلاة، عند علمائنا - وهو أحد قولي الشافعي(٥) - للحاجة إلى فضل الجماعة. ولما رواه سماعة قال: سألته عن رجل كان يصلي فخرج الإمام وقد صلى ركعة من فريضة، قال: " إن كان إماماً عدلاً فليصل أخرى ولينصرف وليجعلها تطوعاً، ويدخل مع الإمام في صلاته "(٦).

-
- (١) أورد نحوه بتفاوت واختصار: الصدوق في الخصال: ٥٤٦ - ٥٤٧ / ٢٨، والهيتمي في مجمع الزوائد ١٠: ٢٠٤ - ٢٠٦.
(٢) المغني ١: ٤٤٥، الشرح الكبير ١: ٤١٤.
(٣) سنن أبي داود ٤: ١٤٠ - ١٤١ / ٤٤٠٢، سنن الترمذي ٤: ٢٢ / ١٤٢٣، سنن ابن ماجه ١: ٦٥٨ / ٢٠٤١، سنن الدارمي ٢: ١٧١، مسند أحمد ٦: ١٠٠ - ١٠١ باختلاف في لفظ الحديث.
(٤) المغني ١: ٤٤٥، الشرح الكبير ١: ٤١٤.
(٥) المجموع ٤: ٢٠٨.
(٦) الكافي ٣: ٣٨٠ / ٧، التهذيب ٣: ٥١ / ١٧٧.
(*)

[٣٣٧]

وفي الآخر للشافعي: إذا نقل نيته من الفرض إلى النفل، بطل الفرض، ولم يحصل له النفل، لأنه لم ينوّه في جميع الصلاة(١). وليس بجيد، لأن نية النفل دخلت في نية الفرض فقد وجدت في جميع الصلاة.

فروع:

أ: لو كان الإمام ممن لا يقتدى به، استمر على حاله، لأنه ليس بمؤتم في الحقيقة. ولقول الصادق عليه السلام: " وإن لم يكن إمام عدل، فليبين على صلاته كما هو، ويصلي ركعة أخرى معه يجلس قدر ما يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم يتم صلاته معه على ما استطاع، فإن التقية واسعة، وليس

شئ من النقية إلا وصاحبها مأجور عليها إن شاء الله تعالى" (٢).
ب: لو كان في فريضة وأحرم إمام الاصل، قطعها واستأنف الصلاة معه، لما فيه من
المزية المقتضية للاهتمام بمتابعته.
ج: لو تجاوز في الفريضة الاثنتين ثم أحرم الامام، فإن كان إمام الاصل، قطعها، لما
تقدم، وإلا فالاقرب: الاتمام ثم الدخول معه معيدا لها نافلة، إذ مفهوم الاحاديث يدل على
أن العدول إلى النفل في الركعتين.
د: لو ابتداء بالنافلة فأحرم الامام بالفرض، قال الشيخ رحمه الله: إن علم أنه لا يفوته
الفرض معه، تم نافلته، وإن علم فوات الجماعة، قطعها

(١) المجموع ٤: ٢١٢.
(٢) الكافي ٣: ٢٨٠ / ٧، التهذيب ٣: ٥١ / ١٧٧.
(*)

[٣٣٨]

ودخل في الفريضة (١). وهذا يحتمل وجهين:
أحدهما، وهو الاظهر في اللفظ: أنه لو علم فوات الجماعة حتى في الركعة الاخيرة،
قطعها، وإن علم عدم الفوات بأن يلحق ركوع الاخيرة مثلا، أتم النافلة.
والثاني: أنه إذا خاف فوات ركعة ما، قطع النافلة، محافظة للجماعة.
فيها ولئلا يصير مسبوqa، فيخالف الامام في بعض أفعاله. قال الشيخ: وإن أحرم الامام
بالفريضة قبل أن يحرم المأموم بالنافلة فإنه يتبعه بكل حال ويصلي النافلة بعد الفريضة
سواء كان مع الامام في المسجد أو خارجا منه، وبه قال الشافعي. وقال أبوحنيفة وإن
كان في المسجد فكقولنا، وإن كان خارجا منه: فإن خاف فوت الثانية دخل معه كما قلناه
وإن لم يخف فواتها تم ركعتين نافلة، ثم دخل المسجد فصلى معه (٢).
ه: لو ابتداء بقضاء الظهر وشرع الامام في صلاة الصبح، وخاف إن تم ركعتين نافلة،
فانتته الصلاة مع الامام، فإن كان إمام الاصل، أبطل صلاته، وإلا فالوجه: إتمام القضاء
وتقويت الجماعة، لان استدراكها بنقل النية من الفرض إلى النفل، ولا يحصل
الاستدراك بذلك هنا، فيبقى وجوب الاتمام سالما عن المعارض.

مسألة ٦٠١: يستحب للامام أن يخفف صلاته بتخفيف الاذكار، ويكمل أفعالها مثل ركوعها وسجودها وقيامها، لان أنسا قال: ما صليت خلف أحد قط أخف ولا أتم صلاة من رسول الله صلى الله عليه وآله (٣).

-
- (١) الخلاف ١: ٥٦٥، المسألة ٣١٨، المبسوط للطوسي ١: ١٥٧.
(٢) الخلاف ١: ٥٦٥، المسألة ٣١٨، وانظر المجموع ٤: ٥٦ - ٥٧ و ٢١٢ و حلية العلماء ٢: ١٢١.
(٣) صحيح البخاري ١: ١٨١، سنن البيهقي ٣: ١١٤.
(*)

[٣٣٩]

وقال عليه السلام: (من صلى بالناس فليخفف فإن فيهم السقيم والضعيف، وإذا صلى لنفسه فليطل ما شاء) (١). ولو أحب المأمومون خلفه التطويل، جاز وكان أولى، لقوله عليه السلام: (أفضل الصلاة ما طال قنوتها) (٢).

مسألة ٦٠٢: لا تجب على المأموم القراءة، سواء كانت الصلاة جهرية أو إخفائية، وسواء سمع قراءة الامام أو لا، ولا تستحب في الجهرية مع السماع، عند علمائنا أجمع وبه قال علي عليه السلام، وسعيد بن المسيب وعروة وأبوسلمة بن عبدالرحمن وسعيد بن جبير ومحمد بن كعب الزهري والنخعي والثوري وابن عيينة ومالك وابن المبارك وإسحاق وأحمد وأصحاب الرأي، وكثير من السلف (٣) - لقوله تعالى: { وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون } (٤) نزلت في شأن الصلاة (٥).
قال زيد بن أسلم وأبوا العالية: كانوا يقرؤون خلف الامام فنزلت { وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون } (٦). وقال عليه السلام: (إنما جعل الامام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ

-
- (١) صحيح البخاري ١: ١٨٠، سنن أبي داود ١: ٢١١ / ٧٩٤، سنن النسائي ٢: ٩٤.
(٢) صحيح مسلم ١: ٥٢٠ / ٧٥٦ بتفاوت.
(٣) المغني ١: ٦٣٦ و ٦٤٠ - ٦٤١، الشرح الكبير ٢: ١٢ و ١٣، المجموع ٢: ٣٦٥، حلية العلماء ٢: ٨٨.
(٤) الاعراف: ٢٠٤.
(٥) أنظر: مجمع البيان ٢: ٥١٤ - ٥١٥، والتبيان ٥: ٦٧ - ٦٨، وتفسير أبي السعود ٣: ٣١٠، وتفسير القرطبي ٧: ٢٥٤.

(٦) أحكام القرآن للجصاص ٣: ٣٩، أسباب النزول للواحدي -: ١٣١، والمغني ١: ٦٣٧.
(*)

[٣٤٠]

فأنصتوا(١).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " إذا كنت خلف إمام تتولاه وتثق به فإنه تجزئك قراءته، وإن أحببت أن تقرأ فاقراً فيما يخافت فيه، فإذا جهر فأنصت قال الله تعالى: { وأنصتوا لعلمك ترحمون } (٢). قال أحمد: ما سمعنا أحداً من أهل الإسلام يقول: إن الامام إذا جهر بالقراءة لا تجزئ صلاة من خلفه إذا لم يقرأ، هذا النبي صلى الله عليه وآله، والصحابة والتابعون، وهذا مالك في أهل الحجاز، وهذا الثوري في أهل العراق، وهذا الاوزاعي في أهل الشام، وهذا الليث في أهل مصر ما قالوا لرجل صلى خلف إمام قرأ إمامه ولم يقرأ هو: إن صلاته باطلة(٣). ولأنها قراءة لا تجب على المسبوق فلا تجب على غيره. وللشافعي قولان: أحدهما: أن المأموم كالمنفرد فيما يسر به، ولا يقرأ فيما يجهر به. وأصحهما عنده: أن المأموم يقرأ فيما أسر وجهر - وبه قال الليث والاوزاعي وأبو ثور، واختاره ابن المنذر - لأن عبادة بن الصامت قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله، الصبح فتقلت عليه القراءة، فلما انصرف قال: (إني لأراكم تقرؤون وراء إمامكم) قلنا: أجل، قال: (لا تفعلوا إلا بأمر القرآن فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها)(٤). ولأنه يلزمه قيام القراءة، فلزمته القراءة كالمنفرد(٥).

(١) نقله ابن قدامة في الشرح الكبير ٢: ١٤ نقلاً عن سعيد بن منصور.

(٢) التهذيب ٣: ٣٣ / ١٢٠.

(٣) المغني ١: ٦٣٨، الشرح الكبير ٢: ١٤.

(٤) سنن الترمذي ٢: ١١٦ - ١١٧ / ٣١١، سنن البيهقي ٢: ١٦٤، مسند أحمد ٥: ٣١٦ و ٣٢٢.

(٥) المجموع ٣: ٣٦٥، الوجيز ١: ٤٢، فتح العزيز ٣: ٣٠٩ - ٣١١، حلية العلماء ٢: ٨٨، المغني ١: ٦٣٦ -

٦٣٧، الشرح الكبير ٢: ١٤.

(*)

[٣٤١]

والحديث محمول على غير المأموم، فإن المأموم في حكم القارئ. ويبطل القياس

بالمسبوق .

فروع:

أ: قال الشيخان: لا يجوز أن يقرأ المأموم في الجهرية إذا سمع قراءة الامام ولو هممته (١)، لقول الصادق عليه السلام: " من رضيت به فلا تقرأ خلفه " (٢). وقال عليه السلام: " وإن كنت تسمع الهمهمة فلا تقرأ " (٣). والنهي للتحريم ويحتمل الكراهة.
ب: لو لم يسمع القراءة في الجهرية ولا همهمة، فالأفضل القراءة، لا واجبا لقول الصادق عليه السلام: " إذا كنت خلف من ترتضى به في صلاة يجهر بها فلم تسمع قراءته فاقراء، فإن كنت تسمع الهمهمة فلا تقرأ " (٤). وعن الكاظم عليه السلام، في الرجل يصلي خلف من يقتدى به يجهر بالقراءة، فلا يسمع القراءة، قال: " لا بأس إن صمت وإن قرأ " (٥). وهو يدل على نفي وجوب القراءة. وقال أبوحنيفة والثوري وسفيان بن عيينة: لا يقرأ المأموم بحال (٦). وقال مالك وأحمد وإسحاق وداود: لا يقرأ فيما جهر فيه، ويقراء فيما أسر

(١) المبسوط للطوسي ١: ١٥٨، وحكى قول الشيخ المفيد، المحقق في المعتمد: ٢٣٩.
(٢) التهذيب ٣: ٣٣ / ١١٨، الاستبصار ١: ٤٢٨ / ١٦٥٣.
(٣ و ٤) الكافي ٣: ٣٧٧ / ٤، التهذيب ٣: ٣٣ / ١١٧، الاستبصار ١: ٤٢٨ / ١٦٥٣.
(٥) التهذيب ٣: ٣٤ / ١٢٢، الاستبصار ١: ٤٢٩ / ١٦٥٧.
(٦) الباب ١: ٧٨، حلية العلماء ٢: ٨٨، المغني ١: ٦٤٠، الشرح الكبير ٢: ١٢ و ١٣.
(*)

[٣٤٢]

فيه استحبابا (١)، لقوله عليه السلام: (من كان له إمام فقراءة الامام له قراءة) (٢). ونحن نقول بموجبه.

ج: الاصم إن كان بعيدا قرأ استحبابا في الجهرية، لعدم السماع في حقه، وإن كان قريبا قرأ مع نفسه، لئلا يشتغل غيره عن السماع.
د: كما أن المأموم لا يقرأ كذا لا يستفتح ولا يستعيد، لأن الاستعاذة شرعت لاجل القراءة، فإذا سقط الاصل سقط التبع، وإذا سقطت القراءة المؤكدة لئلا يشتغل عن الاستماع، فالاستفتاح أولى.

ولو سكت الامام قدرا يتسع للاستفتاح أو استفتح، فالوجه: أنه يستفتح ولا يستعيد،
لامكان الاستفتاح مع زوال المانع.

ه: لو كانت الصلاة سرا، قال الشيخ رحمه الله: تستحب قراءة الحمد خاصة (٣). وبه قال
عبدالله بن عمر، ومجاهد والحسن والشعبي وسعيد ابن المسيب وسعيد بن جبير وعروة
وأبوسلمة بن عبدالرحمن والحكم وأحمد (٤). وقال علي عليه السلام، وابن عباس وابن
مسعود وأبوسعيد وزيد بن ثابت وعقبة بن عامر وجابر وابن عمر وحذيفة - هؤلاء
التسعة من الصحابة - : لا يقرأ في الجهرية ولا في الاسرار، وبه قال ابن سيرين
والثوري وابن عيينة وأصحاب الرأي (٥)، لعموم قوله عليه السلام: (من كان له إمام
فقراءة الامام له

-
- (١) المغني ١: ٦٣٦ و ٦٣٩، الشرح الكبير ٢: ١٢، حلية العلماء ٢: ٨٨.
(٢) سنن ابن ماجه ١: ٢٧٧ / ٨٥٠، سنن الدار قطني ١: ٣٢٣ / ١، سنن البيهقي ٢: ١٦٠.
(٣) النهاية: ١١٣.
(٤) المغني ١: ٦٣٩ - ٦٤٠، الشرح الكبير ٢: ١٢.
(٥) المغني ١: ٦٣٦ و ٦٤٠، الشرح الكبير ٢: ١٢ و ١٣.
(*)

[٣٤٣]

قراءة (١).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " إذا كان مأمونا على القراءة فلا تقرأ
خلفه في الاولتين " (٢). احتج الشيخ: بقول الصادق عليه السلام: " أما الذي يجهر فيها
فإنما أمرنا بالجهر لينصت من خلفه، فإن سمعت فأنصت، وإن لم تسمع فاقراً " (٣). وهو
يعطي استحباب القراءة في الاخفاتية.

و: لا تستحب القراءة في سكتات الامام، لقول الصادق عليه السلام: " لا ينبغي له أن
يقرأ يكله إلى الامام " وقد سئل: أيقراً الرجل في الاولى والعصر خلف الامام وهو لا
يعلم أنه يقرأ؟ (٤). وقال أكثر الجمهور إلا الثوري وأصحاب الرأي: للامام سكتتان
يستحب أن يقرأ فيهما (٥). والنهي عام. إذا ثبت هذا فلو قرأ بعض الفاتحة فقرأ الامام،
سكت هو، ثم قرأ بقية الفاتحة في السكته الاخرى، وهو لا يجيء على قولنا.

ز: لو لم يقرأ مطلقاً صحت صلاته عند علمائنا - وهو قول أكثر أهل العلم، وبه قال
الزهري والنخعي والثوري ومالك وأحمد وأصحاب الرأي(٦) - لقوله عليه السلام: (من
كان له إمام فقراءته له قراءة)(٧).

-
- (١) تقدمت الإشارة إلى مصادره في الفرع " ب " .
(٢) التهذيب ٣: ٣٥ / ١٢٤٠ .
(٣) الكافي ٣: ٣٧٧ / ١، التهذيب ٣: ٣٣ / ١١٤، الاستبصار ١: ٤٢٧ / ١٦٤٩ .
(٤) التهذيب ٣: ٣٣ / ١١٩، الاستبصار ١: ٤٢٨ / ١٦٥٤ .
(٥) المغني ١: ٦٣٩، الشرح الكبير ٢: ١٢، المحلى ٣: ٢٢٨ .
(٦) المغني ١: ٦٣٦، الشرح الكبير ٢: ١٢، حلية العلماء ٢: ٨٨ .
(٧) مصنف ابن أبي شيبة ١: ٣٧٦، مسند أحمد ٣: ٣٣٩ .
(*)

[٣٤٤]

وقال الشافعي وداود: تجب القراءة(١) لعموم الاخبار. وأخبارنا أخص.
ح: لا يشرع للمأموم الاجهار في شئ من الصلوات إجماعاً، فإن قضى الصلاة في
جماعة، فإن كانت صلاة الظهرين، أسر، سواء قضاها ليلاً أو نهاراً إجماعاً. وإن كانت
صلاة ليل فقضاها ليلاً جهراً، وإن قضاها نهاراً فكذلك - وهو قول أبي حنيفة وأبي ثور
وابن المنذر(٢) - لان القضاء كالاداء. وهي رواية عن أحمد. وعنه أخرى: جواز
الاسرار - وهو مذهب الاوزاعي والشافعي - لانها صلاة نهار(٣). وهو ممنوع.
ط: لو كان الامام ممن لا يقتدى به، وجب أن يقرأ المأموم ولو سرا مع نفسه في
الجهرية، للضرورة.

وقال الصادق عليه السلام: " تجزئك إذا كنت معهم من القراءة مثل حديث النفس
(٤). فإن لم يتمكن من قراءة السورة، فالاقوى الاجتزاء بالفاتحة. ولو عجز عن إكمال
الفاتحة فالوجه إعادة الصلاة.

مسألة ٦٠٣: يجب أن يتابع إمامه في أفعال الصلاة، لقوله عليه السلام: (إنما جعل
الامام إماماً ليؤتم به)(٥). وروى عنه عليه السلام: (أما يخشى الله الذي يرفع رأسه
والامام ساجد

-
- (١) المجموع ٣: ٣٦٥، حلية العلماء ٢: ٨٨، المغني ١: ٦٤١، الشرح الكبير ٢: ١٢.
(٢ و ٣) المغني ١: ٦٤٣، الشرح الكبير ١: ٥٧٠.
(٤) الكافي ٣: ٣١٥ / ١٦، الفقيه ١: ٣٦٠ / ١١٨٥، التهذيب ٢: ٩٧ / ٣٦٦ و ٣: ٣٦ / ١٢٨، الاستبصار ١:
٣٢١ / ١١٩٧ و ٤٣٠ / ١٦٦٣.
(٥) صحيح البخاري ١: ١٧٧ و ١٨٧، صحيح مسلم ١: ٣٠٩ - ٣١٠ / ٤١٤، سنن الترمذي ٢: ١٩٤ / ٣٦١،
سنن النسائي ٢: ٩٨ بتفاوت يسير.
(*)

[٣٤٥]

أن يحول الله رأسه رأس حمار (١). ولأنه تابع له، فلا يسبقه. وبه قال الشافعي (٢). إذا
عرفت هذا، فلو رفع رأسه من ركوع أو سجود قبل الإمام ناسيا، عاد معه، وإن كان
عامدا أو خلف من لا يقتدى به، استمر، لأن النسيان يسقط معه اعتبار الزيادة. ولأن أبا
الحسن عليه السلام، سئل عن ركع إمام يقتدى به، ثم رفع رأسه قبل الإمام، قال: "
يعيد ركوعه" (٣). وعن الصادق عليه السلام، في الرجل يرفع رأسه من السجود قبل أن
يرفع الإمام رأسه من السجود، قال: "فليسجد" (٤). ولا تعد هذه زيادة في الحقيقة، لأن
فعل المأموم تابع لفعل الإمام وهو واحد، فكذا فعل المأموم. وهل العود واجب؟ الأقرب:
المنع. أما مع العمد: فإنه يجب عليه الصبر، ولا يجوز له الرجوع، وإلا زاد ركنا، ولا
عذر هنا.

ولقول الصادق عليه السلام، في الرجل يرفع رأسه من الركوع قبل الإمام أيعود يركع
إذا أبطأ الإمام؟ قال: "لا" (٥). وكذا لو كان الإمام ممن لا يقتدى به، لأنه كالمنفرد، فيقع
ركوعه وسجوده في محله، فلا يسوغ له العود في العمد والنسيان. وقال الشافعي: إن
ركع قبل إمامه رجع إلى القيام حتى يركع مع

-
- (١) صحيح البخاري ١: ١٧٧، صحيح مسلم ١: ٣٢٠ / ٤٢٧، سنن البيهقي ٢: ٩٣.
(٢) المجموع ٤: ٣٣٤.
(٣) التهذيب ٣: ٤٧ / ١٦٣، الاستبصار ١: ٤٣٨ / ١٦٨٨، والفقيه ١: ٢٥٨ / ١١٧٣.
(٤) التهذيب ٣: ٤٨ / ١٦٥، والفقيه ١: ٢٥٨ / ١١٧٣.
(٥) التهذيب ٣: ٤٧ / ١٦٤، الاستبصار ١: ٤٣٨ / ١٦٨٩، والكافي ٣: ٣٨٤ / ١٤.
(*)

[٣٤٦]

إمامه، فإن ثبت حتى يركع الإمام، أجزأه، فإن رفع قبل إمامه، عاد إلى الركوع معه، فإن ثبت قائماً حتى رفع إمامه واعتدل، جاز، لأنه خالفه في ركن واحد، وإن سجد قبل أن يرفع إمامه، فقد خالفه بركنين، فإن كان عالماً، بطلت صلاته، وإن كان جاهلاً بأن هذا لا يجوز، لم تبطل، ولم يعتد بهذه الركعة (١).

تذنيب: أطلق الاصحاب الاستمرار مع العمد.

والوجه التفصيل، وهو: أن المأموم إن سبق إلى ركوع بعد فراغ الإمام من القراءة استمر وإن كان قبل فراغه ولم يقرأ المأموم، أو قرأ ومنعناه منها، أو قلنا: إن المندوب لا يجزئ عن الواجب، بطلت صلاته، وإلا فلا. وإن كان إلى رفع أو سجود أو قيام عن تشهد، فإن كان بعد فعل ما يجب عليه من الذكر، استمر وإن لم يفرغ إمامه منه، وإن كان قبله، بطلت وإن كان قد فرغ إمامه.

مسألة ٦٠٤: لو فرغ المأموم من القراءة قبل الإمام استحب له أن يسبح، تحصيلاً لفضيلة الذكر، ولئلا يقف صامتاً.

ولقول الصادق عليه السلام، لما سأله زرارة: أكون مع الإمام فأفرغ من القراءة قبله، قال: " أمسك آية ومجد الله تعالى وأثن عليه فإذا فرغ فاقراً الآية واركع " (٢). إذا عرفت هذا، فإنه يستحب أن يمسك عن قراءة الآية الأخيرة من السورة إلى أن يفرغ الإمام ثم يتم القراءة ليركع عن قراءة. ولدلالة الحديث عليه. والظاهر أن هذا فيما يخافت الإمام فيه لا فيما يجهر فيه بالقراءة، لأن

(١) الام ١: ١١٢، فتح العزيز ٤: ٣٩٣ - ٣٩٤، المجموع ٤: ٢٣٧.
(٢) الكافي ٣، ٣٧٣ / ١، التهذيب ٣: ٢٨ / ١٢٥، المحاسن: ٣٢٦ / ٧٣.
(*)

الانصات هناك أفضل من القراءة، أو أن يكون الإمام ممن لا يقتدى به.

مسألة ٦٠٥: يستحب للإمام أن يسمع من خلفه، القراءة والتشهد وذكر الركوع والسجود، لقول الصادق عليه السلام: " ينبغي للإمام أن يسمع من خلفه كل ما يقول،

ولا ينبغي لمن خلفه أن يسمعه شيئاً مما يقول " (١). ويستحب للامام أن لا يبرح من مكانه حتى يتم المسبوق ما فاتته، لان إسماعيل بن عبد الخالق سمعه يقول: " لا ينبغي للامام أن يقوم إذا صلى حتى يقضي كل من خلفه ما فاتته من الصلاة" (٢). ويكره التنفل بعد الإقامة، لانه وقت القيام إلى الفريضة، فلا يشغله بغيرها.

مسألة ٦٠٦: يصح أن يكبر المأموم بعد تكبير الامام، وهل يصح معه؟ إشكال ينشأ من تحقق المتابعة معه أو لا. أما لو كبر قبله فإنه لا يصح قطعاً، ولا بأس بالمساوغة في غير التكبير من الافعال. ولو ركع الامام ولم يركع المأموم حتى رفع الامام رأسه، لم تبطل صلاته وإن تأخر عنه بركن كامل بخلاف التقدم للنهي عن التقدم ولو تأخر عنه بركنين، ففي الابطال نظر. إذا عرفت هذا، فإن المأموم يكون مدركا لتكبيره الاحرام بشهود تكبيرة الامام والاشتغال عقبيها بعقد الصلاة، وهو أحد وجوه الشافعية، ولهم ثان: بإدراك الركوع الاول، وثالث: بإدراك شئ من القيام الاول، ورابع: إن اشتغل بأمر دنيوي، لم يكن بإدراك الركوع مدركا لها، وإن اشتغل بطهارة وشبهها، أدركها بإدراك الركوع (٣).

(١) التهذيب ٣: ٤٩ / ١٧٠.

(٢) التهذيب ٣: ٤٩ / ١٦٩.

(٣) المجموع ٤: ٢٠٦ - ٢٠٧، فتح العزيز ٤: ٢٩٠.

(*)

الفصل الثاني: في صلاة السفر وفيه مطالب: الاول: في القصر ومحله

مسألة ٦٠٧: أجمع المسلمون كافة على جواز القصر في السفر في الرباعية لقوله تعالى: { وإذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة } (١) وقصر النبي صلى الله عليه وآله، في أسفاره حاجا وغازيا (٢). ولا خلاف بين المسلمين فيه، حتى لو جحد جاحد جواز القصر في السفر كفر.

مسألة ٦٠٨: محل القصر الصلاة والصوم. أما الصلاة ففي الفرائض: الصلوات الرباعية التي هي الظهر والعصر والعشاء خاصة. وفي النوافل نوافل الظهرين والوترية مع الاداء في السفر، ولا قصر في غير ذلك إجماعا. والقصر في الرباعية بحذف الشطر الاخير فيقتصر على الاولتين منها،

(١) النساء: ١٠١.
(٢) أنظر على سبيل المثال: سنن أبي داود ٢: ٩ / ١٢٢٩ و ١٠ / ١٢٣٠ - ١٢٣٣ و ١١ / ١٢٣٥، وسنن الترمذي ٢: ٤٣٠ / ٥٤٥، وسنن البيهقي ٢: ١٣٥ و ١٣٦.
(*)

[٣٥٠]

ولا يجوز النقصان عن ذلك إجماعا. وحكى عن عبدالله بن عباس أنه قال: في سفر الا من يقصر إلى ركعتين وفي سفر الخوف يقصر إلى ركعة (١). وليس بجيد، لان غالب أسفار رسول الله صلى الله عليه وآله كان مع الخوف ولم ينقص عن الركعتين. ولا مدخل للمغرب والصبح في القصر إجماعا. ولانه لم ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله، القصر فيهما. ولان الصبح شفع في الاصل، فلو قصر، صار وترا. والمغرب وتر في الاصل، ولا يمكن تنصيفه ولا رده إلى ركعتين، لئلا يخرج عن أصالته وهي كونه وترا، ولا إلى ركعة، لادائه إلى ترك الاكثر.

مسألة ٦٠٩: محل التقصير الاداء، أما القضاء فعلى حسب ما فات.

وتحقيقه: أنه إذا ترك رباعية في الحضر ثم ذكرها في الحضر، قضائها تماما إجماعا، سواء تخلل السفر بين الوقتين أو لا، لانتفاء العذر وقت استقرارها. وإن ذكرها في السفر

فكذلك بغير خلاف نعلمه إلا شياء اختلف فيه عن الحسن البصري، فروى الأشعث عنه: اعتبار حال الفعل. وروى يونس عنه: اعتبار حال الترك (٢). وعن المزني: أنه يقصر، لأنه لو ترك صلاة وهو صحيح ثم قضاها مريضاً، فإنه يأتي على حسب حاله (٣).

-
- (١) صحيح مسلم ١: ٤٧٩ / ٦٨٧، سنن النسائي ٣: ١١٩، سنن البيهقي ٣: ١٢٥.
(٢) المجموع ٤: ٣٧٠، حلية العلماء ٢: ٢٠١ - ٢٠٢، الميزان للشعراني ١: ١٨٣، رحمة الأمة ١: ٧٦.
(٣) المجموع ٤: ٣٦٧ و ٣٦٩ و ٣٧٠، فتح العزيز ٤: ٤٥٨، المهذب للشيرازي ١: ١١١، حلية العلماء ٢: ٢٠٢، الميزان للشعراني ١: ١٨٣، رحمة الأمة ١: ٧٦.
(*)

[٣٥١]

وهو خطأ فإن الأفعال تترك بالعجز، والعدد يترك للترخص. ولأنه لو أخر، أدى إلى التعزير بالفريضة والاتمام ممكن في الحال، وهذه قد تعين فعلها عليه أربعا فلا يجوز النقصان كما لو لم يسافر أو كانت نذرا. ولأن التقصير منه فلا يناسب الرخصة. وإن تركها في السفر ثم ذكرها في السفر، فإنه يصلحها قصرا إجماعا منا - وهو أحد قولي الشافعي (١) - لوجود العذر حال الوجوب والفعل، فأشبه ما لو فعلها في الوقت، وسواء تخلل بين هذين السفرين حضر، أو لا. وفي الآخر للشافعي: التمام، لأن صلاة السفر مقصورة من أربع إلى ركعتين، فكان من شرطها الوقت، كالجمعة (٢). والفرق: أن الجمعة لا تقضى، ويشترط لها الخطبتان والعدد والاستيطان، فجاز اشتراط الوقت، بخلاف صورة النزاع.

وإن ذكرها في الحضر وجب أن يقضيها قصرا فيه عند علمائنا أجمع - وبه قال مالك وأبو حنيفة والثوري والحسن البصري وحماد (٣) - لأن القضاء معتبر بالأداء، وإنما يقضى ما فاتته ولم يفته إلا الركعتان، وقال عليه السلام: (من فاتته صلاة فريضة فليقضها كما فاتته) (٤). وقال الشافعي في القديم: يجوز القصر. وفي الجديد: يجب التمام

-
- (١) المهذب للشيرازي ١: ١١١، المجموع ٤: ٣٦٧، فتح العزيز ٤: ٤٥٨، حلية العلماء ٢: ٢٠٢.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ١١١، المجموع ٤: ٣٦٧، فتح العزيز ٤: ٤٥٨.
(٣) المدونة الكبرى ١: ١١٩، الشرح الصغير ١: ١٧٠، الباب ١: ١٠٩، المجموع ٤: ٣٧٠، حلية العلماء ٢: ٢٠٢.

٢٠٢، الميزان للشعراني ١: ١٨٣، المغني ٢: ١٢٧، الشرح الكبير ٢: ١٠٢. (٤) أورده المحقق في المعتمر: ٢٥٤. (*)

[٣٥٢]

- وبه قال الاوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور والمزني وداود - لان القصر رخصة من رخص السفر، فيسقط بزواله، كما لو قدم قبل أن يفطر (١). وسيأتي أن القصر عزيمة (٢).

مسألة ٦١٠: لو خرج إلى السفر بعد دخول الوقت، ومضى قدر الطهارة والصلاة أربعاً قبل أن يصلي، فالأقرب عندي: وجوب الإتمام - وهو القديم للشافعي، ورواية عن أحمد (٣).

قال المزني: وهو أولى بأصل الشافعي (٤) - لقول الصادق عليه السلام، لبشير النبال وقد خرج معه حتى أتيا الشجرة: " يانبال " قلت: ليبيك، قال: " إنه لم يجب على أحد من أهل هذا العسكر أن يصلي أربعاً غيري وغيرك، وذلك أنه دخل وقت الصلاة قبل أن يخرج " (٥). ولأن الأربعة وجبت عليه، واستقرت في ذمته، لما بينا من أن الفعل واجب في جميع أجزاء الوقت ولهذا لو أدركت هذا الوقت ثم حاضت لم يسقط عنها الفرض، وكذا المغمى عليه. وقال الشيخ رحمه الله: يجوز له القصر، ويستحب له الإتمام لقوله تعالى: { وإذا ضربتم في الأرض } (٦) (٧). وبه قال مالك والاوزاعي

(١) المهذب للشيرازي ١: ١١٠ - ١١١، فتح العزيز ٤: ٤٥٩، مختصر المزني: ٢٥، حلية العلماء ٢: ٢٠٢، رحمة الأمة ١: ٧٦، المغني ٢: ١٢٧، الشرح الكبير ٢: ١٠٢.
(٢) يأتي في المسألة ٦١٢.
(٣) المجموع ٤: ٣٦٩، المغني ٢: ١٢٨، الشرح الكبير ٢: ١٠٢.
(٤) مختصر المزني: ٢٤.
(٥) الكافي ٣: ٤٣٤ / ٣، التهذيب ٣: ١٦١ / ٣٤٩ و ٢٢٤ / ٥٦٣، الاستبصار ١: ٢٤٠ / ٨٥٥.
(٦) النساء: ١٠١.
(٧) الخلاف ١: ٥٧٧ - ٥٧٨، المسألة ٣٣٢.
(*)

[٣٥٣]

والشافعي وأصحاب الرأي (١). قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن

له قصرها، لانه سافر قبل خروج وقتها، أشبه ما لو سافر قبل وجوبها (٢). ولانه مؤد للصلاة، فوجب أن يؤديها بحكم وقت فعلها، كما لو كان في أول الوقت. ولقول الصادق عليه السلام وقد سأله إسماعيل بن جابر، قلت: يدخل وقت الصلاة وأنا في أهلي أريد السفر فلا أصلى حتى أخرج، قال: " صل وقصر فإن لم تفعل فقد والله خالفت رسول الله صلى الله عليه وآله " (٣). قال الشيخ: وإذا اختلفت الاخبار حملنا هذه (٤) على الاستحباب، والاولى (٥) على الاجزاء (٦). والجواب: الفرق ظاهر، فإن المسافر قبل الوقت لم يجب عليه شيء، والاداء لما ثبت في الذمة وقد ثبت الاربع بمضى وقتها، فلا اعتبار بالمتجدد من العذر المسقط للبعض، كالمسقط للجميع. والرواية محمولة على ما لو خرج قبل مضي الوقت. وجمع الشيخ ليس بجيد، لدلالة الاولى على وجوب الاتمام وهذه على وجوب القصر، فليس وجه الجمع إلا ما قلناه. وللشافعية وجه آخر: الفرق بين أن يسافر وقد بقي في الوقت ساعة،

-
- (١) المدونة الكبرى ١: ١١٩، المهذب للشيرازي ١: ١١١، المجموع ٤: ٣٦٨، فتح العزيز ٤: ٤٥٩، حلية العلماء ٢: ٢٠٣، المغني ٢: ١٢٨، الشرح الكبير ٢: ١٠٢.
(٢) المغني ٢: ١٢٨، الشرح الكبير ٢: ١٠٢.
(٣) الفقيه ١: ٢٨٣ / ١٢٨٨، التهذيب ٢: ١٣ / ٢٩ و ٣: ١٦٣ / ٣٥٣ و ٢٢٢ / ٥٥٨، الاستبصار ١: ٢٤ / ٨٥٦.
(٤) وهي رواية بشير النبال، المتقدمة.
(٥) وهي رواية إسماعيل بن جابر.
(٦) الخلاف ١: ٥٧٨، المسألة ٣٣٢.
(*)

[٣٥٤]

وبين أن يبقى قدر أربع، لانه إذا تضيق الوقت، تعين عليه صلاة الحضر (١).

فروع:

أ: لو دخل الوقت وهو مسافر ثم حضر قبل أن يصلي والوقت باق، وجب عليه الاتمام - وهو قول واحد للشافعية (٢) - لانتفاء سبب الرخصة. ولقول الصادق عليه السلام، لاسماعيل بن جابر وقد سأله يدخل علي وقت الصلاة وأنا في السفر فلا أصلى حتى أدخل أهلي: صل وأتم " (٣). وقال الشيخ: إن بقي مقدار ما يصلي على التمام، أتم وإلا قصر. وكذا قال في الاولى أيضا في المبسوط والنهاية (٤).

ب: لو سافر وقد بقي من الوقت مقدار ركعة أو ركعتين، قال الشيخ: فيه خلاف بين أصحابنا، فمن قال: إن الصلاة تكون أداء بإدراك ركعة، وهو - الأظهر - أوجب القصر، لادراك الوقت مسافرا.

ومنهم من يقول: إن بعضها أداء والباقي قضاء، فلا يجوز له القصر، لأنه غير مؤد لجميع الصلاة في الوقت (٥). وللشافعية كالقولين (٦). وعلى ما اخترناه نحن يجب الإتمام. ج: لو سافر وقد بقي من الوقت أقل من ركعة، وجب عليه القضاء تماما إجماعا لفواتها حاضرا.

مسألة ٦١١: لو سافر أو حضر قبل الصلاة بعد دخول وقتها ثم فاتته،

-
- (١) المهذب للشيرازي ١: ١١١، المجموع ٤: ٣٦٩، فتح العزيز ٤: ٤٦٠، حلية العلماء ٢: ٢٠٣.
 - (٢) المجموع ٤: ٣٦٩، فتح العزيز ٤: ٤٦٠.
 - (٣) تقدمت الإشارة إلى مصادره في الصفحة ٢٥٣ الهامش (٣).
 - (٤) المبسوط ١: ١٤١، النهاية ١٢٣.
 - (٥) الخلاف ١: ٥٧٩، المسألة ٣٣٤.
 - (٦) المجموع ٤: ٣٦٩، فتح العزيز ٤: ٤٦٠، حلية العلماء ٢: ٢٠٢.
- (*)

[٣٥٥]

قضائها تماما على ما اخترناه من وجوب الإتمام في الموضعين، لأن القضاء تابع للاداء. ومن قال: الاعتبار بحال الوجوب فكذلك في الأولى، ويوجب القصر في الثانية. وهو قول المرتضى وابن الجنيد (١) وقال بعض علمائنا: الاعتبار في القضاء بحال الفوات لا الوجوب (٢). احتج المرتضى بقول الباقر عليه السلام وقد سأله زرارة في رجل دخل عليه وقت الصلاة في السفر فأخر الصلاة حتى قدم فنسي حين قدم أهله أن يصلّيها حتى ذهب وقتها: " يصلّيها ركعتين صلاة المسافر لأن الوقت دخل وهو مسافر كان ينبغي أن يصلّيها عند ذلك " (٣). احتج الآخرون بقوله عليه السلام: (من فاتته صلاة فليقضها كما فاتته) (٤). وقول الباقر عليه السلام: " يقضي ما فاتته كما فاتته إن كانت صلاة السفر أداها في الحضر مثلها، وإن كانت صلاة الحضر فليقض في السفر صلاة الحضر " (٥). ولا حجة فيه لأن الفوات تمام، فيجب عليه الأربعة.

مسألة ٦١٢: القصر عزيمة في السفر واجب لا رخصة ولا يجوز تركها عند علمائنا

أجمع، فلو أتم عامدا بطلت صلاته، وبه قال علي عليه السلام، وعمر، وحماد بن أبي سليمان والثوري وأصحاب الرأي، إلا أن حمادا أوجب

-
- (١) حكاه عنهما المحقق في المعتبر: ٢٥٤.
(٢) وهو المحقق في المعتبر: ٢٥٤.
(٣) التهذيب ٢: ١٢ / ٣٠ و ٣: ١٦٢ / ٢٥١ و ٢٢٥ / ٥٦٧.
(٤) أوردته المحقق في المعتبر: ٢٥٤.
(٥) المعتبر: ٢٥٤.
وفيه وفي "ش...": وإن كانت صلاة الحضر فليفضها في الحضر صلاة الحضر. وفي الكافي ٣: ٤٢٥ / ٧،
والتهذيب ٣: ١٦٢ / ٢٥٠ مضمرا.
(*)

[٣٥٦]

الاعادة (١). وأبو حنيفة قال: إن كان جلس بعد الركعتين قدر التشهد، صحت صلاته، وإلا بطلت (٢).

وقال عمر بن عبدالعزيز: الصلاة في السفر ركعتان حتم لا يصلح غيرهما (٣). وعن ابن عباس قال: من صلى في السفر أربعا فهو كمن صلى في الحضر ركعتين (٤). لقوله تعالى: { فعدة من أيام أخر } (٥) أوجب القصر (٦) بنفس السفر وكل من أوجب الفطر أوجب قصر الصلاة. ولان عمران بن الحصين قال حججت مع النبي صلى الله عليه وآله، فكان يصلي ركعتين حتى ذهب، وكذا مع أبي بكر وعمر حتى ذهب (٧). ولو كان القصر رخصة، لم يعدل النبي عليه السلام عن الاصل إليه. وعن عائشة: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر (٨).

-
- (١) بدائع الصنائع ١: ٩١، اللباب ١: ١٠٦، المجموع ٤: ٣٣٧، المغني ٢: ١٠٨، الشرح الكبير ٢: ١٠٠، بداية المجتهد ١: ١٦٦، المحلى ٤: ٢٤٦، نيل الاوطار ٣: ٢٤٥.
(٢) المبسوط للسرخسي ١: ٢٣٩، اللباب ١: ١٠٦، بدائع الصنائع ١: ٩٣، المجموع ٤: ٣٣٧، فتح العزيز ٤: ٤٣٠، المغني ٢: ١٠٨، الشرح الكبير ٢: ١٠٠ - ١٠١، المحلى ٤: ٣٦٤.
(٣) المغني ٢: ١٠٨ - ١٠٩، الشرح الكبير ٢: ١٠١.
(٤) المغني ٢: ١٠٩.
(٥) البقرة: ١٨٤.
(٦) أي: القصر في الصوم.
(٧) سنن الترمذي ٢: ٤٣٠ / ٥٤٥، سنن البيهقي ٣: ١٢٥ - ١٣٦.
(٨) صحيح البخاري ٢: ٥٥، صحيح مسلم ١: ٤٧٨ / ٦٨٥، سنن البيهقي ٣: ١٢٥ و ١٣٦.
(*)

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شئ إلا المغرب ثلاث " (١). وقول الباقر عليه السلام، والصادق عليه السلام: " الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شئ " (٢). وسأل الحلبي، الصادق عليه السلام: صليت الظهر أربع ركعات وأنا في السفر قال: " أعد " (٣). ولأن الاخيرين يجوز تركهما إلى غير بدل، فلم تجز زيادتهما على الركعتين المفروضتين، كما لو زادهما على صلاة الفجر. وقال الاوزاعي والشافعي وأبو ثور وأحمد، والمشهور عن مالك: إن القصر رخصة وليس عزيمة، وهو مخير إن شاء قصر، وإن شاء أتم - وهو مروى عن عثمان وابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وعائشه - لأن عائشه قالت: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله، في عمرة رمضان فأفطر وصمت، وقصر وأتمت، فقلت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله أفطرت وصمت، وقصرت وأتمت، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: (أحسن) (٤). ولأنه لو صلى خلف مقيم صلى أربعاً، فالركعتان لا تزيد بالاتمام (٥). ولا حجة في فعل عائشة، لجواز جهلها بالقصر، ولأنها لو أحسنت بالتمام، لم يكن النبي صلى الله عليه وآله محسناً بالقصر؟! وهو باطل

-
- (١) التهذيب ٢: ١٢ / ٣١، الاستبصار ١: ٢٢٠ / ٧٧٨.
(٢) التهذيب ٢: ١٤ / ٣٤، والمحاسن ٢٧١ / ١٢٨ وفيه عن الامام الباقر عليه السلام.
(٣) التهذيب ٢: ١٤ / ٣٣٠.
(٤) سنن النسائي ٢: ١٢٢، سنن الدار قطني ٢: ١٨٨ / ٣٩، سنن البيهقي ٣: ١٤٢٠.
(٥) المجموع ٤: ٣٢٥ و ٣٢٧، فتح العزيز ٤: ٤٢٩، المغني ٢: ١٠٨ - ١٠٩، الشرح الكبير ٢: ١٠٠ - ١٠١، المبسوط للسرخسي ١: ٢٣٩، بدائع الصنائع ١: ٩١.
(*)

بالاجماع. والنقض لا يرد علينا. إذا عرفت هذا، فاختلف القائلون بالتخيير أيهما أفضل؟ فللشافعي قولان: أحدهما: أن القصر أفضل - وبه قال مالك وأحمد - لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: (خيار عباد الله الذين إذا سافروا قصرُوا). ولأن النبي صلى الله عليه وآله كان يداوم على القصر، ولا يداوم إلا على الأفضل. ولأنه إذا قصر، أدى

الصلاة بالاجماع، وفي أجزاء التمام خلاف(١).

والثاني: الاتمام أفضل - وهو اختيار المزني - لانه الاصل، والقصر رخصة، والاصل أولى.ولانه أكثر عملا(٢).

مسألة ٦١٣: لا يتغير فرض المسافر بالائتمام بالمقيم عند علمائنا أجمع، فلو ائتم بمقيم، صلى فرضه ركعتين وسلم، وحرّم عليه الاتمام، سواء كان قد أدرك أول الصلوة أو آخرها.وقال طاوس والشعبي وإسحاق بن راهويه: يجوز له أن يقصر، ولا يجب عليه الاتمام(٣).لان فرضه القصر فلا تجوز الزيادة كما لو صلى الصبح خلف من يصلي الظهر.ولانه مأموم، فلا يتغير عدد فرضه بمجرد الامامة، كما لو ائتم المقيم بالمسافر.

(١) المجموع ٤: ٣٣٦ و ٣٣٧، بداية المجتهد ١: ١٦٦، المغني ٢: ١١١ - ١١٢، الشرح الكبير ٢: ١٠٠.
(٢) المجموع ٤: ٣٣٦، المغني ٢: ١١٢، الشرح الكبير ٢: ١٠٠.
(٣) المجموع ٤: ٣٥٧ - ٣٥٨، المغني ٢: ١٢٩، الشرح الكبير ٢: ١٠٣.
(*)

[٣٥٩]

ولقول الصادق عليه السلام، في المسافر: " يصلى خلف المقيم ركعتين ويمضي حيث شاء "(١).وسئل عليه السلام، عن المسافر إذا دخل في الصلاة مع المقيمين قال: " فليصل صلاته ثم يسلم وليجعل الاخيرتين تسبيحة "(٢).وقال الثوري والاوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي: يجب على المأموم الاتمام متابعة لامامه، وهو مروى عن عمر، وابن عباس، لان ابن عباس سئل ما بال المسافر يصلى ركعتين في حال الانفراد وأربعاً إذا أئتم بمقيم؟ فقال تلك السنة.ولانها صلوة مردودة من الاربع فلا يصليها خلف من يصلي الاربع كالجمعة(٣).وقول ابن عباس وعمر ليس حجة.ونمنع المشترك بأن صلاة السفر فرض بانفرادها، وبالفرق، فإن الامام شرط في الجمعة فيجب أن يكون من أهلها.

وقال الحسن والنخعي والزهري وقتادة ومالك: إن أدرك ركعة أئتم، وإن أدرك دونها قصر، لقوله عليه السلام: (من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة)(٤).ولان من أدرك من الجمعة ركعة أتمها جمعة، ومن أدرك أقل من ذلك،

-
- (١) الكافي ٣: ٤٣٩ / ١، التهذيب ٢: ١٦٥ / ٣٥٧، الاستبصار ١: ٤٢٥ / ١٦٤١.
(٢) التهذيب ٣: ١٦٥ / ٣٥٦ و ٢٢٧ / ٥٧٥، الاستبصار ١: ٤٢٥ / ١٦٤٠.
(٣) المجموع ٤: ٣٥٦ و ٣٥٧، فتح العزيز ٤: ٤٦١، المبسوط للسرخسي ١: ٢٤٧ - ٢٤٨، بدائع الصنائع ١: ١٠٢، المغني ٢: ١٢٩، الشرح الكبير ٢: ١٠٣.
(٤) صحيح البخاري ١: ١٥١، صحيح مسلم ١: ٤٢٣ / ٦٠٧، سنن الترمذي ٢: ٤٠٢ / ٥٢٤، سنن ابن ماجة ١: ٢٥٦ / ١١٢٢.
(*)

[٣٦٠]

لم يلزمه فرضها (١). وليس حجة علينا.

فروع:

أ: لو أحدث المسافر واستخلف مسافرا آخر، فللمأموم المسافر القصر، لأنهم لم يأتوا بمقيم.

وإن استخلف مقيما فكذاك عندنا، وعند المخالف يجب الامام، لأنهم ائتموا بمقيم، وللإمام الذي أحدث أن يصلي صلاة المسافر، لأنه لم يأت بمقيم (٢). ولو صلى المسافر خلف مقيم فأحدث واستخلف مسافرا أو مقيما، لزمه القصر عندنا. وقال المخالف يجب الإتمام لأنه ائتم بمقيم (٣). فإن استخلف مسافرا لم يكن معهم في الصلاة، فله أن يصلي صلاة السفر عند المخالف أيضا، لأنه لم يأت بمقيم (٤).

ب: لو أحرم المسافر خلف مقيم أو من يغلب على ظنه أنه مقيم، أو من يشك هل هو مقيم أو مسافر لزمه القصر عندنا وعند الجمهور يلزمه الإتمام وإن قصر إمامه، لأن الأصل وجوب الصلاة تامة، فليس له نية قصرها مع الشك في وجوب إتمامها، ويلزمه إتمامها، اعتبارا بالنية، وبه قال الشافعي (٥).

-
- (١) المدونة الكبرى ١: ١٢٠، المجموع ٤: ٣٥٧، المغني ٢: ١٢٩، الشرح الكبير ٢: ١٠٣.
(٢) المغني ٢: ١٢٩، الشرح الكبير ٢: ١٠٣.
(٣) المغني ٢: ١٢٠، الشرح الكبير ٢: ١٠٣ - ١٠٤.
(٤) المغني ٢: ١٢٠، الشرح الكبير ٢: ١٠٤.
(٥) المجموع ٤: ٣٥٦، مغني المحتاج ١: ٢٦٩، المغني ٢: ١٣٠، الشرح الكبير ٢: ١٠٤.
(*)

[٣٦١]

وهو باطل عندنا على ما يأتى. وإن غلب على ظنه أن الامام مسافر لرؤية حلية المسافرين عليه، فله أن ينوى القصر عند المخالف (١) أيضا. وإن قصر إمامه قصر هو معه، وإن أتم قصر هو. وقال الجمهور: تلتزمه متابعتة (٢). وإذا نوى الاتمام، لزمه الاتمام عند الجمهور - وسيأتي البحث فيه - سواء قصر إمامه أو أتم اعتبارا بالنية (٣). وإن نوى القصر فأحدث إمامه قبل علمه بحاله فله القصر، لأن الظاهر أن إمامه مسافر. ج: لو صلى المسافر صلاة الخوف بمسافرين ففرقهم فأحدث قبل مفارقة الطائفة الاولى واستخلف مقيما لزم الطائفتين القصر عندنا، وعند الجمهور الاتمام، لوجود الائتتمام بمقيم (٤). وإن كان بعد مفارقة الاولى، أتمت الثانية عندهم، لاختصاصها بالاتمام بالمقيم (٥). وإن كان الامام مقيما فاستخلف مسافرا ممن كان معه في الصلاة، فعلى الجميع القصر عندنا، وعند الجمهور يتم الجميع، لأن المستخلف قد لزمه الاتمام باقتدائه بالمقيم (٦). وإن لم يكن دخل معه في الصلاة وكان استخلافه قبل مفارقة الاولى، فعليها الاتمام عندهم، لائتمامها بمقيم، ويقصر الامام والطائفة الثانية (٧). وإن استخلف بعد دخول الثانية معه فعلى الجميع التقصير عندنا، وعند

(١) المجموع ٤: ٣٥٦، المغني ٢: ١٣٠، الشرح الكبير ٢: ١٠٤.
(٢) ٦- ٢: ١٣٠ - ١٣١، الشرح الكبير ٢: ١٠٤.
(٧) المغني ٢: ١٣١، الشرح الكبير ٢: ١٠٤.
(*)

[٣٦٢]

الجمهور التمام، وللمستخلف القصر وحده، لأنه لم يأتهم بمقيم (١).
د: لو أتم المقيم بالمسافر وسلم المسافر في ركعتين، أتم المقيم صلاته إجماعا. ويستحب للامام أن يقول بعد تسليمه: أتموا فأنا مسافر، كما قال عليه السلام بمكة عام الفتح (٢) لئلا يشتبه على الجاهل عدد الركعات.
ه: لو أم المسافر المقيم فأتهم بهم الصلاة عمدا، بطلت صلاته، للزيادة، وصلاة المأمومين، للمتابعة في صلاة باطلة. وقال الشافعي وإسحاق وأحمد تصح صلاة الجميع،

لان المسافر يلزمه الاتمام بنيته(٣).وهو ممنوع.وقال أبوحنيفة والثوري: تفسد صلاة المقيمين، وتصح صلاة الامام والمسافرين معه، لان الركعتين الاخيرتين نفل من الامام، فلا يؤم بها مفترضين(٤).والمقدمتان ممنوعتان.
و: ولو أم المسافر مسافرين فنسى فصلها تامة، فإن كان الوقت باقيا، أعاد عندنا، وإلا صحت صلاتهم.وقال الجمهور: تصح مطلقا، ولا يجب لها سجود سهو، لانها زيادة لا يبطل الصلاة عمدها، فلا يجب السجود لسهوها، كزيادات القراءة في الركوع والسجود(٥).ولو ذكر الامام بعد قيامه إلى الثالثة جلس واجبا، وحرّم عليه الاتمام.

-
- (١) المغني ٢: ١٣١، الشرح الكبير ٢: ١٠٤.
(٢) سنن أبي داود ٢: ٩ / ١٢٢٩، سنن البيهقي ٣: ١٥٧.
(٣ و ٤) المغني ٢: ١٣١، الشرح الكبير ٢: ١٠٥.
(٥) المغني ٢: ١٢٢، الشرح الكبير ٢: ١٠٥.
(*)

[٣٦٣]

وعند الجمهور لا يلزمه الاتمام، لان الموجب له نيته، أو الائتمام بمقيم ولم يوجد واحد منهما(١).ولو علم المأموم أن قيامه لسهو، لم تلزمه متابعتة، وسبح به، وله مفارقتة إن لم يرجع، فإن تابعه، بطلت صلاته عندنا، وعندهم لا تبطل، لانها زيادة لا تبطل صلاة الامام فلا تبطل صلاة المأموم.ولانه لو فارق وأتم، صحت صلاته، فمع موافقتة أولى(٢).وهو ممنوع.ولو لم يعلم هل قام سهوا أو عمدا، لم يجز له متابعتة، لانها باطلة عندنا.وقال الجمهور: تجب، لان حكم وجوب المتابعة ثابت، فلا يزول بالشك(٣).
ز: لو دخل مسافر بلدا وأدرك الجمعة فأحرم خلف الامام فنوى قصر الظهر لم تجز عندنا، لوجوب الجمعة عليه بالحضور.وقال الشافعي: يجب عليه الاتمام لانه مؤتم بمقيم(٤).

ح: لو صلى المسافر بأهل البلد الجمعة فدخل مسافر معه فنوى القصر، لم يجز، ووجبت عليه الجمعة عندنا، لما تقدم.وقال الشافعي يجب عليه الاتمام لان الامام وإن كان مسافرا إلا أنه يصلي صلاة المقيم.

وعنه وجه آخر: أنه يقصر (٥).

ط: لو اقتدى بمقيم ثم أفسد صلاته، لم يجز له التمام، لأنها زيادة في الفريضة.

-
- (١) المغني ٢: ١٢٢، الشرح الكبير ٢: ١٠٥ - ١٠٦.
(٢ و ٣) المغني ٢: ١٢٢، الشرح الكبير ٢: ١٠٦.
(٤) المجموع ٤: ٣٥٦، فتح العزيز ٤: ٤٦١، مغني المحتاج ١: ٣٦٩.
(٥) المجموع ٤: ٣٥٦.
(*)

[٣٦٤]

وعند أبي حنيفة لا يلزمه الاتمام، لان وجوبه بسبب الاقتداء (١). وقال الشافعي: لا يجوز القصر لانه التزم الاربع باقتدائه، فلا يسقط الفرض بدونها وكذا ولو أفسد الامام صلاته (٢). ولو اقتدى بمقيم ثم تبين أن الامام كان محدثا أو جنبا، لم يلزمه الاتمام. وعند الشافعية إن كانت الصلاة خلف الجنب صلاة انفراد، لم يلزمه الاتمام وإن كانت صلاة جماعة لزمه هذا إذا نوى القصر، فإن لم ينو لزمه الاتمام عندهم (٣).
ي: لو اقتدى المسافر بمثله فإن نوى الاتمام لم يجز ووجب عليه القصر عندنا، وعند الشافعية يجب الاتمام بنيته، قصر الامام أو لا. وإن نوى القصر، فإن قصر الامام قصر، وإن أتم للمتابعة عندهم (٤).
يا: لو قال نويت ما نوى إمامي من القصر والاتمام لم يكن له حكم ووجب عليه القصر عندنا.

وللشافعية وجهان: وجوب الاتمام، لان النية لا تقع موقوفة في الصلاة كما لو كان عليه ظهر أو عصر، فنوى ما عليه لم تصح، إلا أن هناك لم تتعقد لمخالفة إحدى الفريضتين للآخرى، وها هنا كلتاها فرض الوقت، والقصر رخصة. والجزاء، لان صلاته لا تقع على حسب نيته إذا نوى القصر، وإنما تقع على حسب صلاة الامام، ولا طريق إلى معرفتها، فجاز التعليق (٥).

- (١) فتح العزيز ٤: ٤٦٣.
(٢) الام ١: ١٨١، المجموع ٤: ٣٥٧، فتح العزيز ٤: ٤٦٣، مغني المحتاج ١: ٣٦٩.
(٣) المجموع ٤: ٣٥٧، فتح العزيز ٤: ٤٦٣.
(٤) أنظر: المجموع ٤: ٣٥٦ وفتح العزيز ٤: ٤٦١.
(٥) المجموع ٤: ٣٥٦، فتح العزيز ٤: ٤٦٣، مغني المحتاج ١: ٣٧٠.
(*)

[٣٦٥]

يب: لو أحدث الامام المسافر فأخبر بما نواه، قبلوا خبره في القصر والاتمام، وإن لم يخبرهم، قال الشافعي: يجب الاتمام، لجواز نيته فلا يسقط الفرض إلا بيقين (١). وقال ابن سريح: لا يجب، لان الظاهر أنه قصد القصر لوجوبه عند قوم، وأفضليته عند آخرين، ولا تترك الفضيلة (٢). وهذا عندنا ساقط، لما تقدم من عدم تغيير الفرض. يج: لو اقتدى بإمام لا يدري أمقيم أو مسافر، لم يتغير فرضه عندنا. وقال الشافعي يجب الاتمام، لان الاصل في الناس الاقامة، والسفر عارض، فيحمل على الاصل (٣). يد: لو اقتدى بمقيم يقضي صلاة الصبح ونوى القصر، لزمه، ولم يجز له الاتمام وإن نواه عندنا. وقال الشافعي: يجب الاتمام وإن نوى القصر، لانه وصل صلاته بصلاة المقيمين، فلزمه حكمهم، فإن كان قاضي الصبح مسافرا، لم يلزمه الاتمام (٤). مسألة ٦١٤: القصر إنما هو في عدد الركعات لا في غيره، وهو واجب على ما بيناه، إلا في أربعة مواطن: مسجد مكة ومسجد النبي صلى الله عليه وآله، بالمدينة، وجامع الكوفة، والحائر على ساكنه السلام، عند اكثر علمائنا (٥)، فإنهم قالوا الاتمام في هذه المواضع أفضل وإن جاز القصر، لقول الصادق عليه السلام: " تتم الصلاة في المسجد الحرام ومسجد الرسول

- (١) المهذب للشيرازي ١: ١١٠، المجموع ٤: ٣٥٦ - ٣٥٧، فتح العزيز ٤: ٤٦٣.
(٢) المجموع ٤: ٣٥٧، فتح العزيز ٤: ٤٦٣.
(٣) الام ١: ١٨١، المهذب للشيرازي ١: ١١٠، المجموع ٤: ٣٥٧، فتح العزيز ٤: ٤٦٣.
(٤) أنظر: المجموع ٤: ٣٥٦ وفتح العزيز ٤: ٤٦١.
(٥) كما في المعتمد ٢٥٣. وممن قال به الشيخ الطوسي في المبسوط ١: ١٤١، والمحقق في المختصر النافع: ٥١ وشرائع الاسلام ١: ١٣٥.
(*)

[٣٦٦]

ومسجد الكوفة وحرَم الحسين عليه السلام " (١). وقال الصدوق: يجب القصر ما لم ينو المقام عشرة أيام (٢)، عملاً بالأصل، وحمل الروايات على أفضلية نية المقام عشرة أيام، والمقام للتمام، لأن معاوية بن وهب سأل الصادق عليه السلام، عن التقصير في الحرمين والتمام، فقال: " لا تتم تجمع على مقام عشرة أيام " (٣). وقد روي عن الصادق عليه السلام: " الاتمام في أربعة مواطن حرم الله تعالى وحرم رسوله، وحرَم أمير المؤمنين وحرَم الحسين عليهم السلام " (٤). قال الشيخ فعلى هذه الرواية يجوز الاتمام بالكوفة خارج المسجد بالنجف (٥). وقال بعض علمائنا: يحمل حرم أمير المؤمنين عليه السلام على مسجد الكوفة أخذاً بالمتيقن (٦).

فروع:

أ: قال ابن إدريس: إنما يجوز الاتمام في نفس المسجد الحرام، وفي نفس مسجد المدينة، عملاً بالمتيقن (٧). وقال الشيخ: يستحب الاتمام في مكة والمدينة جميعها، لدلالة الرواية

(١) الكافي ٤: ٥٨٦ / ٣، التهذيب ٥: ٤٣٢ / ١٥٠٠، الاستبصار ٢: ٣٣٥ / ١١٩٤، ومصباح المتعبد: ٦٧٤.
(٢) الفقيه ١: ٢٨٣ ذيل الحديث ١٢٨٤، والخصال: ٢٥٢ ذيل الحديث ١٢٣، وحكاه عنه أيضاً المحقق في المعتمد: ٢٥٢.
(٣) التهذيب ٥: ٤٢٨ / ١٤٨٥، الاستبصار ٢: ٣٣٢ / ١١٨١.
(٤) التهذيب ٥: ٤٣٠ / ١٤٩٤، الاستبصار ٢: ٣٣٤ / ١١٩١، وكامل الزيارات: ٢٥٠، الخصال: ٢٥٢ / ١٢٣.
(٥) المبسوط للطوسي ١: ١٤١.
(٦) قال به المحقق في المعتمد: ٢٥٤.
(٧) السرائر: ٧٦.
(*)

[٣٦٧]

عليه (١).

ب: قال المرتضى يستحب الاتمام في السفر عند قبر كل إمام من أئمة الهدى عليهم

السلام (٢).

ومنع ابن إدريس للأصل (٣)، وهو الأقرب.

ج: قال ابن إدريس رحمه الله: المراد بالحائر ما دار سور المشهد عليه دون سور البلد،

لأن الحائر هو الموضع المطمئن الذي يحار الماء فيه. وقد ذكر المفيد في الإرشاد في

مقتل الحسين عليه السلام، لما ذكر من قتل معه من أهله، فقال: والحائر محيط بهم إلا العباس رحمه الله، فإنه قتل على المسناة(٤).

د: لو فاتت هذه الصلاة احتتم وجوب القصر مطلقا سواء صلاها فيها أو في غيرها، لفوات محل الفضيلة وهو الاداء، ووجوب القصر إن قضاها في غيرها، لفوات المكان الذي هو محل المزية، والتخيير إن قضاها فيها، لان القضاء تابع للاداء، والتخيير مطلقا بين الاتمام والقصر، لان الاداء كذلك.

مسألة ٦١٥: يستحب أن يقول المسافر عقيب كل صلاة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ثلاثين مرة، فإن ذلك جبران لصلاته على ما روي(٥). ولان هذه تقع بدلا عن الركعات في شدة الخوف. ويحتتم: تقييد ذلك عقيب الصلاة المقصورة، لانه محل النقص،

-
- (١) المبسوط للطوسي ١: ١٤١.
 - (٢) حكاه عنه ابن إدريس في السرائر: ٧٧.
 - (٣) السرائر: ٧٧.
 - (٤) السرائر ٧٦ - ٧٧، وراجع الارشاد - للمفيد - ٢٤٩.
 - (٥) التهذيب ٣: ٢٣٠ / ٥٩٤.
- (*)

[٣٦٨]

كما قيدها نحن في القواعد(١): لقول العسكري عليه السلام: " يجب على المسافر أن يقول في دبر كل صلاة يقصر فيها: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ثلاثين مرة لتمام الصلاة"(٢). ويحمل الوجوب على شدة الاستحباب.

مسألة ٦١٦: لو سافر بعد الزوال قبل التنفل، استحب له قضاء النافلة ولو في السفر، لحصول السبب وهو، الوقت: وعموم الامر بقضاء الفائت وإن كان ندبا.

المطلب الثاني: في الشرائط وهي خمسة: قصد المسافة، والضرب في الارض، واستمرار القصد، وعدم زيادة السفر على الحضر، وإباحته. فهنا مسائل تنظمها خمسة مباحث.

الاول: قصد المسافة مسألة ٦١٧: المسافة شرط، فلا يجوز القصر في قليل السفر عند

عامة العلماء، لاجماع الصحابة على التقدير وإن اختلفوا في القدر. ولما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله، أنه قال: (يا أهل مكة لا تقصروا في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان) (٣).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: "التقصير في الصلاة يريد في بريد أربعة وعشرون ميلاً" (٤).

-
- (١) قواعد الاحكام ١: ٤٩.
(٢) التهذيب ٣: ٢٣٠ / ٥٩٤.
(٣) سنن الدار قطني ١: ١٣٨٧ / ١ سنن البيهقي ٣: ١٢٧.
(٤) الفقيه ١: ٢٧٩ / ١٢٦٩، التهذيب ٣: ٢٠٧ / ٤٩٣ و ٤: ٢٢٣ / ٦٥٢، الاستبصار (*)

[٣٦٩]

ولانه رخصة للمشفة، ولا مشقة مع القلة. وقال داود: يقصر في قليل السفر وكثيره، لقوله تعالى: { وإذا ضربتم في الارض } (١) (٢) ولم يفصل. والاجماع والاحاديث أخص.

مسألة ٦١٨: وإنما يجب التقصير في ثمانية فراسخ، فلو قصد أقل، لم يجز التقصير إجماعاً، إلا في رواية لنا أنه يثبت في أربعة فراسخ (٣). والمعتمد: الاول. ولا خلاف عندنا في وجوب التقصير في الثمانية، لان سماعه سألته عن المسافر في كم يقصر الصلاة؟ فقال: " في مسيرة يوم وذلك بريدان وهما ثمانية فراسخ " (٤). وسأل أبوأيوب، الصادق عليه السلام عن التقصير، قال: " في بريدان أو بياض يوم " (٥). وسأل علي بن يقطين، الكاظم عليه السلام، عن الرجل يخرج في سفر وهو مسيرة يوم، قال: " يجب عليه التقصير إذا كان مسيرة يوم وإن كان يدور في عمله " (٦).

-
- ١: ٢٢٣ / ٧٨٧.
(١) النساء: ١٠١.
(٢) المجموع ٤: ٢٢٥ - ٢٢٦، رحمة الامة ١: ٧٤، حلية العلماء ٢: ١٩٢.
(٣) التهذيب ٣: ٢٠٨ / ٥٠٠، الاستبصار ١: ٢٢٤ / ٧٩٦.
(٤) التهذيب ٣: ٢٠٧ / ٤٩٢، الاستبصار ١: ٢٢٣ / ٧٨٦.
(٥) التهذيب ٣: ٢١٠ / ٥٠٦، الاستبصار ١: ٢٢٥ / ٨٠٢.

[٣٧٠]

وفي رواية عن الباقر عليه السلام، قال: "التقصير في بريد، والبريد أربعة فراسخ
" (١). وهي محمولة على إرادة الرجوع ليومه، لأنه حينئذ قد شغل يومه بالسفر، فحصلت
المشقة المبيحة للقصر، وكذا غيرها من الروايات. وللشافعي أقوال:
أحدها: إباحة التقصير في ستة وأربعين ميلا بالهاشمي، وهو: مسير ليلتين قاصدا بين
سير النقل (٢) ودبيب الاقدام (٣).

الثاني: ثمانية وأربعون ميلا بالهاشمي - وبه قال عبدالله بن عباس وابن عمر، ومالك
والليث وأحمد وإسحاق وأبو ثور - لقوله عليه السلام: (يا أهل مكة لا تقصروا في أدنى
من أربعة برد من مكة إلى عسفان) (٤) (٥). وهو معارض بما روي عنه عليه السلام من
التقصير في مسير يوم (٦). ولأن القصر لو لم يثبت لمسير يوم، لما ثبت مع ما زاد
لزوال مشقة براحة الليل. وقد روي عن الرضا عليه السلام: "إنما وجب التقصير في
ثمانية فراسخ لا أقل من ذلك ولا أكثر، لأن ثمانية فراسخ مسير يوم للعامة (٧) والقوافل
والانتقال، فوجب التقصير في مسير يوم" قال: "ولو لم يجب في مسير يوم لما

(١) الكافي ٣: ٤٢٢ / ١، التهذيب ٤: ٢٢٢ / ٦٥٣، الاستبصار ١: ٢٢٣ / ٧٩٠.
(٢) ضرب من السير وهو المداومة عليه.
الصاح ٥: ١٨٣٤ "نقل".
(٣) المجموع ٤: ٣٢٣، فتح العزيز ٤: ٤٥٣.
(٤) سنن الدار قطني ١: ٣٨٧ / ١، سنن البيهقي ٣: ١٣٧.
(٥) المدونة الكبرى ١: ١٢٠، المنتقى للباقي ١: ٢٦٢، المغني ٢: ٩١ و ٩٢ و ٩٥، الشرح الكبير ٢: ٩٤ و
٩٥، المجموع ٤: ٣٢٢ و ٣٢٥، فتح العزيز ٤: ٤٥٣ و ٤٥٤، كفاية الاخبار ١: ٨٧.
(٦) نقل ذلك عن عبدالله بن عمر وابن عباس، أنظر: سنن البيهقي ٣: ١٣٧ والمغني ٢: ٩٣.
(٧) في "ش" والطبعة الحجرية: "للقاصد" بدل "للعامة".
(*)

[٣٧١]

وجب في مسير ألف سنة، لأن كل يوم بعد هذا اليوم فإنما هو نظير هذا اليوم" (١).
الثالث: مسير يوم وليلة (٢).

الرابع: في القديم يقصر فيما جاوز أربعين ميلا(٣).
وقال أبوحنيفة والثوري والحسن بن صالح بن حي: لا يقصر إلا في ثلاث مراحل أربعة
وعشرين فرسخا - وبه قال النخعي وسعيد بن جبير و عبدالله بن مسعود وسويد بن
غفلة - لان النبي عليه السلام، قال: (يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن)(٤) وهو
يقتضي أن يكون كل مسافر له ذلك(٥). ولا حجة فيه عندنا، للمنع من المسح على
الخفين مطلقا. ولانه يمكنه قطع سفره في ثلاثة أيام إذا كان مرحلتين ويمسح فيها، فالخبر
ليبان مدة المسح لا حد السفر. وقال الازواعي: يقصر في مسيرة يوم. وهو مروى عن
أنس(٦). وحكى عن الزهري أنه قال: مسيرة يوم تام ثلاثين ميلا(٧).
مسألة ٦١٩: الفرسخ ثلاثة أميال اتفاقا.
والميل: أربعة آلاف ذراع، لان المسافة تعتبر بمسير اليوم للابل السير العام، وهو
يناسب ما قلناه.
وكذا الوضع اللغوي، وهو: قدر مد البصر من

-
- (١) الفقيه ٢٩٠ / ١٣٢٠، علل الشرائع: ٢٦٦ الباب ١٨٢، الحديث ٩، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢:
١١٣، الباب ٣٤ الحديث ١.
(٢) المجموع ٤: ٣٢٢، رحمة الامة ١: ٧٤، المبسوط للسرخسي ١: ٣٢٥.
(٣) المجموع ٤: ٣٢٢، فتح العزيز ٤: ٤٥٣.
(٤) سنن البيهقي ١: ٢٧٨.
(٥) المبسوط للسرخسي ١: ٣٢٥، المغني ٢: ٩٣، الشرح الكبير ٢: ٩٤، بداية المجتهد ١: ١٦٧ - ١٦٨،
المجموع ٤: ٣٢٥، حلية العلماء ٢: ١٩٣.
(٦) المجموع ٤: ٣٢٥، المغني ٢: ٩٣، الشرح الكبير ٢: ٩٤، حلية العلماء ٢: ١٩٣.
(٧) حلية العلماء ٢: ١٩٣.
(*)

[٣٧٢]

الارض. وفي بعض الروايات: " ثلاثة آلاف ذراع وخمسائة " (١). وقال بعض الشافعية:
اثنا عشر الف قدم، أو أربعة آلاف خطوة(٢). وأما الذراع فأربعة وعشرون إصبعا.
فروع:

أ: لو لم يعلم المسافة وشهد اثنان عدلان، وجب القصر، ولو شك ولا بينة، وجب
الانتماء، لانه الاصل، فلا يعدل عنه إلا مع اليقين. وكذا لو اختلف المخبرون بحيث لا

- ترجيح. ولو تعارضت البيئتان، وجب القصر، عملاً ببيئة الإثبات.
- ب: التقدير تحديد لا تقريب - وبه قال الشافعي (٣) - حتى لو نقصت شيئاً قليلاً، لم يجز القصر، لأنه ثبت بالنص لا بالاجتهاد.
- ج: الزمان ليس بتقدير، فلو قطع الثمانية في أيام، فله القصر فيها.
- وكذا لو قطعها في يوم، فله القصر.
- د: البحر كالبر، فلو سافر فيه وبلغت المسافة، فله القصر وإن كان ربما قطع المسافة في ساعة، لأن الاعتبار بالمسافة لا بالمدة.
- ه: اعتبار المسافة من حد الجدران دون البساتين والمزارع، وغيوبة الجدران وخفاء الأذان وإن شرطاً في جواز القصر.
- مسألة ٦٢٠: لو قصد نصف المسافة والرجوع ليومه، وجب القصر، لوجود المشقة وشغل اليوم. ولقول الباقر عليه السلام، وقد سأله محمد بن مسلم عن التقصير، قال: " في بريد " قلت: بريد؟ قال: " إذا ذهب بريداً ورجع بريداً فقد شغل

(١) الكافي ٣: ٤٣٣ / ٣.
(٢) فتح العزيز ٤: ٤٥٣.
(٣) المجموع ٤: ٣٢٣، فتح العزيز ٤: ٤٥٤، كفاية الأختار ١: ٨٧.
(*)

[٣٧٣]

يومه" (١). وقال الشافعي: لا يجوز له القصر، لأن الذهاب سفر والرجوع سفر آخر، وكل منهما أقل من المسافة (٢). ونمنع التعدد. ولو لم يرد الرجوع من يومه، وجب التمام - وهو قول المرتضى (٣) - لعدم الشرط وهو قول قصد المسافة. وقال الشيخ: يتخير في قصر الصلاة دون الصوم (٤). وقال الصدوق رحمه الله: يتخير مطلقاً (٥). والوجه ما تقدم.

تذنيب: لو كانت المسافة ثلاثة فراسخ فقصده التردد ثلاثاً، لم يقصر، لأنه بالرجوع انقطع سفره وإن كان في رجوعه لم ينته إلى سماع الأذان ومشاهدة الجدران، وإلا لزم القصر لو تردد في فرسخ واحد ثماني مرات وأزيد. ولو كانت المسافة خمسا وقصد الرجوع

ليومه، وجب القصر وإلا فلا.

مسألة ٦٢١: لو كان لبلد طريقان، أحدهما مسافة دون الآخر، فسلك الاقصر، لم يجز القصر، سواء علم أنه القصير أو لا، لانتفاء المسافة فيه. وإن سلك الأبعد، فإن كان لغرض كخوف في القريب، أو حزنونة، أو قضاء حاجة في البعيد، أو زيارة صديق، أو لقاء غريم ليطلبه، فله القصر

-
- (١) التهذيب ٤: ٢٢٤ / ٦٥٨.
(٢) المجموع ٤: ٣٢٤، فتح العزيز ٤: ٤٥٥، كفاية الاخيار ١: ٨٧.
(٣) حكاة عنه ابن إدريس في السرائر: ٧٣، والمحقق في المعتبر: ٢٥١.
(٤) النهاية: ١٢٢ و ١٦١.
(٥) الفقيه ١: ٢٨٠.
(*)

[٣٧٤]

إجماعاً، لوجود المقتضي، وهو: سلوك المسافة. وإن لم يكن له غرض سوى الترخيص، أيضاً عندنا - وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد القولين، والمزني (١) - لأنه سفر مباح، فيترخص فيه، كما لو كان له فيه غرض. والآخر للشافعي: المنع واختاره أبو إسحاق - لأنه طول الطريق على نفسه لا لغرض سوى الترخيص، فأشبهه ما إذا مشي في المسافة القصيرة يمينا وشمالا حتى طال سفره (٢). ومنعوا الإباحة، لقوله عليه السلام: (إن الله تعالى يبغض المشائين من غير إرب) (٣). والفرق ظاهر، فإن قاصد الأبعد قصد مسافة، بخلاف الماشي يمينا وشمالا، والارب موجود، وهو: الترخيص المباح.

تذنيب: إذا سلك الأبعد، قصر فيه وفي البلد وفي الرجوع وإن كان بالاقرب، لأنه مسافر، وإنما يخرج عن السفر بالعود إلى وطنه أو حكمه. ولو سلك الاقصر، أتم في طريقه والبلد وإن قصد الرجوع بالأبعد، لأنه لم يقصد أو لا مسافة، والقصد الثاني لا حكم له قبل الشروع فيه. نعم يقصر في الرجوع بالأبعد، لوجود المقتضي، وهو: المسافة.

مسألة ٦٢٢: لا قصر مع انتفاء القصد، فالهائم لا يترخص، وكذا طالب الأبق وشبهه،

لان الشرط عزم قطع المسافة في الابتداء، وطالب الأبق والغريم لم يقصد المسافة، بل متى ظفر رجع وهو لا يعرف موضعهما.

-
- (١) المهذب للشيرازي ١: ١٠٩، المجموع ٤: ٣٣١، فتح العزيز ٤: ٤٥٥، حلية العلماء ٢: ١٩٣، بدائع الصنائع ١: ٩٤.
(٢) الأم ١: ١٨٤، المهذب للشيرازي ١: ١٠٩، المجموع ٤: ٣٣١، فتح العزيز ٤: ٤٥٥، حلية العلماء ٢: ١٩٣.
(٣) لم نعثر عليه بحدود المصادر المتوفرة لدينا.
(*)

[٣٧٥]

وإن تمادى سفره وزاد عن المسافة، فإذا وجده وعزم على الرجوع وقد قطع المسافة، فهو منشىء للسفر من حينه. وإنما اشترط قصد قطع المسافة، لان للسفر تأثيراً في العبادة، فاعتبرت النية فيه، كما تعتبر في العبادات.

فروع:

أ: لو بلغه خبر عبده في بلد فقصد بنية إن وجده في الطريق رجع، فليس له الترخص، لعدم يقين القصد.

ب: لو قصد البلدة ثم عزم في الطريق على الرجوع إن وجده، قصر إلى وقت تغير نيته، وبعده إن كان قد قطع مسافة بقي على التقصير، وإلا أتم. وللشافعي في الآخر وجهان، كما لو أنشأ سفراً مباحاً ثم أحدث نية المعصية (١).

ج: الأسير في أيدي المشركين إن عرف مقصدهم وقصده، ترخص، وإن عزم على الهرب متى قدر على التخلص، لم يترخص، ولو لم يعرف المقصد لم يترخص في الحال، لعدم علمه بالمسافة. إن ساروا به المسافة، لم يقصر إلا في الرجوع. وحكي عن الشافعي: القصر لانه يتيقن طول سفره (٢).

د: لو سافر بعبده أو ولده أو زوجته، فإن علموا المقصد وقصدوا السفر، ترخصوا. وإن عزم العبد على الرجوع متى أعتقه مولاه، والزوجة عليه متى تخلصت، وكذا الولد، فلا رخصة لهم.

(١) فتح العزيز ٤: ٤٥٥، المجموع ٤: ٣٣٣.
(٢) المجموع ٤: ٣٣٣.
(*)

[٣٧٦]

وإن لم يعلموا المقصد، لم يترخصوا، لانتفاء اختيارهم، وإنما سفرهم بسفر غيرهم.
ه: منتظر الرفقة إذا غاب عنه الجدار والاذان، قصر إن جزم على السفر - سواء
حصلت الرفقة أو لا - إلى شهر. وإن تردد في السفر لو لم يحصلوا، لم يقصر، إلا أن
يكون قد قطع المسافة، فيقصر إلى شهر. واشتراط الشيخ أربعة فراسخ (١) ممنوع.
و: لو قصد ما دون المسافة فقطعه، ثم قصد ما دون المسافة فقطعه، وهكذا دائماً، فلا
قصر وإن تجاوز مسافة التقصير، وكذا لو خرج غيرناو مسافة، لم يقصر وإن قطع
مسافات كثيرة. نعم يجب عليه التقصير في العود مع بلوغ المسافة، لأنه ينوي المسافة،
وعليه فتوى العلماء. ولقول الرضا عليه السلام، وقد سأله صفوان: في الرجل يريد أن
يلحق رجلاً على رأس ميل، فلم يزل يتبعه حتى بلغ النهروان، قال: " لا يقصر ولا
يفطر، لأنه لم يرد السفر ثمانية فراسخ، وإنما خرج ليلتحق بأخيه فتماذى به السير
" (٢). ولو قصد ما دون المسافة أو لا ثم قصد ثانياً المسافة، قصر حينئذ لا قبله.

(١) النهاية: ١٢٤ - ١٢٥.
(٢) التهذيب ٤: ٢٢٥ / ٦٦٢، الاستبصار ١: ٢٢٧ / ٨٠٦.
(*)

البحث الثاني: الضرب في الارض

مسألة ٦٢٣: الضرب في الارض شرط في القصر، ولا يكفي قصد المسافة من دونه إجماعاً، لان شرط القصر الضرب في الارض، لقوله تعالى: { وإذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة } (١). ولان اسم السفر إنما يتحقق به لا بالقصد. ويخالف ما لو دخل إلى بعض البلاد ونوى الإقامة ففي الوقت يصير مقيماً، لموافقة النية الحالة، لانه نوى الإقامة وهو مقيم، وهنا النية لا توافق الحالة، لان السفر هو الضرب والسير عليها وهو مقيم، فلم يكن للنية حكم.

مسألة ٦٢٤، ولا يشترط انتهاء المسافة إجماعاً، لتعلق القصر بالضرب وهو يصدق في أوله.

ولا يشترط أيضاً اختلاف الوقت بإجماع العلماء، إلا من مجاهد، فإنه قال: إذا خرج نهاراً، فلا يقصر إلى الليل، وإن خرج ليلاً، فلا يقصر إلى النهار (٢). ولا وجه له، لوجود الشرط بدونه.

مسألة ٦٢٥: إنما يباح القصر في الصلاة والصوم إذا توارى عنه جدران البلد أو خفي عنه أذانه، لان السفر شرط القصر، ولا يتحقق في بلده ومع مشاهدة الجدران، فلا بد من تباعد يطلق على من بلغه أنه مسافر، ولا حد بعد مفارقة منازلهم إلا ذلك. ولان النبي صلى الله عليه وآله، كان يقصر على فرسخ من المدينة

(١) النساء: ١٠١.
(٢) المجموع ٤: ٣٤٩، رحمة الامة ١: ٧٤، المغني والشرح الكبير ٢: ٩٨، حلية العلماء ٢: ١٩٥.
(*)

وفرسخين (١)، فيكون بياناً.

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " إذا كنت في الموضع الذي لا تسمع فيه الاذان، فقصر " (٢). وروى عن الحارث بن أبي ربيعة أنه أراد سفراً، فصلى بهم ركعتين في منزله وفيهم الاسود بن يزيد وغير واحد (٣). وهو غلط، لعدم الشرط. ولان

هذا الخلاف انقراض، فيبقى إجماعاً. وقال عطاء: إذا خرج من بيته، قصر وان لم يخرج من بيوت القرية (٤). وهو قول بعض أصحاب الحديث (٥) منا، لقول الصادق عليه السلام: " إذا خرجت من منزلك فقصر إلى أن تعود إليه" (٦). ويحمل على بلوغ الموضع الذي لا يشاهد فيه جدران البلد ولا يسمع أذانه، جمعا بين الأدلة. وقال الشافعي: لا يجوز القصر حتى يفارق البلد الذي هو فيه ومنزله. ولم يشترط خفاء الجدران والأذان - وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وإسحاق - لأن بنيان بلده يقطع استدامة سفره فكذا يمنع الابتداء. ولأن النبي صلى الله عليه وآله، كان يبتدئ القصر إذا خرج من

-
- (١) صحيح مسلم ١: ٤٨٠ / ٦٩٠، صحيح البخاري ٢: ٥٤، سنن أبي داود ٢: ٤ / ١٢٠٢، سنن الترمذي ٢: ٤٣١ / ٥٤٦، سنن النسائي ١: ٢٣٧.
(٢) التهذيب ٤: ٢٣٠ / ٦٧٥، الاستبصار ١: ٢٤٢ / ٨٦٢.
(٣) المجموع ٤: ٣٤٩، رحمة الأمة ١: ٧٤، المغني والشرح الكبير ٢: ٩٨، حلية العلماء ٢: ١٩٤.
(٤) المجموع ٤: ٣٤٩، المغني ٢: ٩٧ - ٩٨، الشرح الكبير ٢: ٩٨، حلية العلماء ٢: ١٩٥.
(٥) حكاة عن بعض الأصحاب أيضا المحقق في المعتمد: ٢٥٢، ولعله يقصد الشيخ الصدوق وانظر المصدر في الهامش التالي.
(٦) الفقيه ١: ٢٧٩ / ١٢٦٨.
(*)

[٣٧٩]

المدينة (١) (٢). وهو محمول على الخروج إلى حيث يخفى الأذان والجدران. وحكى ابن المنذر عن قتادة، أنه قال إذا جاوز الجسر أو الخندق، قصر (٣). وقد تقدم بطلانه. مسألة ٦٢٦: وكما أن خفاء الأذان والجدران مبدأ السفر كذا هو منتهاه، فلا يزال مقصرا حتى يظهر الجدار أو يسمع الأذان، عند أكثر علمائنا (٤)، لقول الصادق عليه السلام: " إذا كنت في الموضع الذي لا تسمع فيه الأذان فقصر، وإذا قدمت من سفرك فمثل ذلك" (٥). وقال المرتضى: لا يزال مقصرا حتى يدخل منزله (٦)، لقول الصادق عليه السلام: " لا يزال المسافر مقصرا حتى يدخل أهله أو منزله" (٧). والمشهور: الأول. وتحمل الثانية على وصول سماع الأذان أو مشاهدة الجدران، جمعا بين الأدلة.

مسألة ٦٢٧: لا اعتبار بأعلام البلدان، كالمنائر والقباب المرتفعة عن اعتدال البنيان، لان الحوالة في الالفاظ المطلقة إلى المتعارف المعهود.

-
- (١) مصنف عبدالرزاق ٢: ٥٢٨ - ٥٢٩ / ٤٣١٥ - ٤٣١٨.
(٢) المذهب للشيرازي ١: ١٠٩، المجموع ٤: ٣٤٧ و ٣٤٩، فتح العزيز ٤: ٤٣٤، ٤٣٥، المبسوط للسرخسي ١: ٢٣٦، المدونة الكبرى ١: ١١٨، المغني والشرح الكبير ٢: ٩٧ و ٩٨.
(٣) حلية العلماء ٢: ١٩٤، مصنف عبدالرزاق ٢: ٥٢١ / ٤٣٢٧.
(٤) منهم: المحقق في المعتبر: ٢٥٣.
(٥) التهذيب ٤: ٢٣٠ / ٦٧٥، الاستبصار ١: ٢٤٢ / ٨٦٢.
(٦) حكاة عنه المحقق في المعتبر: ٢٥٣.
(٧) المعتبر: ٢٥٣، التهذيب ٣: ٢٣٢ / ٥٥٦، الاستبصار ١: ٢٤٢ / ٨٦٤ وفيهما "...حتى يدخل بينه".
(*)

[٣٨٠]

ولان المشقة ربما حصلت عند مشاهدة الجدار من فراسخ بعيدة. والاعتبار بمشاهدة صحيح الحاسة وسماع صحيح السمع، دون بالغ النهاية فيهما وفاقدا كمال إحداهما. ولا عبرة بالبساتين والمزارع، فيجوز القصر قبل مفارقتهما مع خفاء الجدار والاذان، لانها ليست مبنية للسكنى، سواء كانت محوطة أو لا، إلا إذا كان فيها دور وقصور للسكنى. وللشافعية وجه آخر، وهو: مجاوزة البساتين والمزارع مطلقا والمشهور عندهم: الاول (١).

فروع:

- أ: لا فرق بين البلد والقرية في ذلك. وشرط بعض الشافعية مجاوزة البساتين والمزارع المحوطة على ساكن القرية دون البلد (٢). وليس بمعتمد. وبعضهم شرط مجاوزة البساتين في القرى دون المزارع (٣).
- ب: لو جمع سور قرى متفاصلة، لم يشترط في المسافر من أحدها مجاوزة ذلك السور، بل خفاء جدران قرينته وأذانهما.
- ج: لو كان خارج البلد على طرفه خراب لا عمارة وراءه، لا تشترط مجاوزته، لانه ليس موضع إقامة، وبه قال الشافعي. وله آخر: اشتراط المجاوزة إذا كان بقايا الحيطان قائمة ولم يتخذ مزارع (٤).

د: لو سكن واديا وسار في عرضه أو طوله، اشترط خفاء الاذان. وكذا لو سكن في
الصحراء.

-
- (١) المجموع ٤: ٣٤٨، فتح العزيز ٤: ٤٣٦، حلية العلماء ٢: ١٩٥.
(٢) المجموع ٤: ٣٤٧ - ٣٤٨، فتح العزيز ٤: ٤٣٦.
(٣) فتح العزيز ٤: ٤٣٦، حلية العلماء ٢: ١٩٥.
(٤) المجموع ٤: ٣٤٧، فتح العزيز ٤: ٤٣٥ - ٤٣٦، مغني المحتاج ١: ٣٦٣.
(*)

[٣٨١]

وقال الشافعي: لا بد من مجاوزة عرض الوادي. وقيده بعض أصحابه بما إذا لم تفرط
السعة، فلو أفرطت، شرط مجاوزة الموضع الذي ينسب إليه، ويعد حلة (١) قومه (٢).
ه: لو كان نازلا على ربوة، فالشرط ما ذكرناه من خفاء الجدران أو الاذان. ويحتمل
خفاء الاذان خاصة وإن ظهرت الجدران. وقال الشافعي: لا بد من أن يهبط عنها (٣). ولو
كان في وهدة فكذاك يعتبر بنسبته الظاهرة. وعنده لا بد أن يصعد عنها (٤).
و: لو كان من أهل الخيام، اشترط خفاء الاذان. ويحتمل خفاء الجدران المقدرة. والحلتان
كالقريتين، وبه قال الشافعي (٥). ولأصحابه وجه آخر: أن يفارق خيمته. ولا يعتبر مفارقة
الخيام وإن كانت الحلة واحدة (٦).
ز: لو كان في وسط البلدة نهر كبير فأراد من على أحد الجانبين السفر من الآخر، فعبر
النهر، لم يجز القصر حتى يفارق عمارة الجانب الآخر ويخفى عليه أذانه وجدرانه، لأن
الجميع بلد واحد.
ح: لو كانت قريتان متقاربتان فأراد أن يسافر من أحدهما على طريقة الاخرى، فإن
اتصل البناء، اشترط مفارقة الاخرى، لانهما صارتا كالقرية

-
- (١) الحلة: منزل القوم.
ناج العروس ٧: ٢٨٣ "حلل".
(٢) المجموع ٤: ٣٤٨، فتح العزيز ٤: ٤٣٨.
(٣) و (٤) المجموع ٤: ٤٣٨، فتح العزيز ٤: ٤٣٨ و ٤٣٩.
(٥) المهذب للشيرازي ١: ١٠٩، المجموع ٤: ٣٤٨ - ٣٤٩، فتح العزيز ٤: ٤٣٩، حلية العلماء ٢: ١٩٥.

[٣٨٢]

الواحدة. وإن كان بينهما فصل، قصر قبل مفارقة الأخرى إن خفيت جدران قريته وأذائها، وهو ظاهر مذهب الشافعي (١). وقال ابن سريج: لا يباح له القصر حتى يفارق أبنية الأخرى، لأن أهل أحدهما يترددون إلى الأخرى من غير تغيير هيئة وزى، فلا يحصل متشبها بالمسافرين ما دام فيها (٢).
مسألة ٦٢٨: لو قصد المسافة وخرج فمنع عن السفر بعد خفاء الأذان والجدران، فإن كان على نية السفر، قصر إلى شهر، وإن غير النية أو تردد، أتم، لبقاء القصد في الأول الذي هو الشرط، وانتفائه في الثاني. ولو سافر في المركب فردته الريح بعد خفائهما إلى أن ظهر أحدهما، أتم، لدخوله في حد الحضر. ولو أحرم في السفينة قبل أن تسيروا وهو في الحضر ثم سارت حتى خفي الأذان والجدران، لم يجز له القصر، لأنه دخل في الصلاة على التمام. ولو خرج من البلد إلى حيث يجوز له الترخيص فرجع إليه لحاجة عرضت له، لم يترخص حال رجوعه وخروجه ثانيا من البلد، لخروجه عن اسم المسافر بعوده إلى بلده. ولو كان غريبا، فله استدامة الترخيص. أما لو كان رجوعه بعد قطع المسافة، فإنه يقصر في رجوعه وخروجه ثانيا.

(١ و ٢) المهذب للشيرازي ١: ١٠٩، المجموع ٤: ٣٤٨، فتح العزيز ٤: ٤٣٧.
(*)

[٣٨٣]

البحث الثالث: استمرار القصد

مسألة ٦٢٩: استمرار قصد السفر شرط في القصر، فلو قطع نية السفر في أثناء المسافة، اتم. ولو قطع المسافة ثم غير نية السفر وعزم على الرجوع، قصر. وإن عزم على المقام عشرة أيام، اتم. وإن تردد قصر ما بينه وبين ثلاثين يوماً ثم يتم بعد ذلك. إذا ثبت هذا فإن نهاية السفر تحصل بأد أمور ثلاثة:

الاول العود إلى الوطن بأن يرجع إلى الموضع الذي يشترط مجاوزته في ابتداء السفر، لان الموضع الذي يبتدأ الترخيص فيه إذا كان مسافراً يقطع الترخيص إذا كان راجعاً. وفي معناه الوصول إلى المقصد الذي عزم على الإقامة فيه إقامة تقطع الرخصة، أو إلى موضع له فيه ملك استوطنه ستة أشهر.

الثاني: نية الإقامة عشرة أيام - على ما يأتي - في أي موضع نواه وإن كان في مفازة ونحوها، وهو أصح قولي الشافعي، وفي الآخر: تشترط الإقامة في موضع يصلح لها (١).

الثالث: إقامة شهر مع التردد، على ما يأتي.

مسألة ٦٣٠: يجب القصر ما دام مسافراً وإن أقام في أثناء المسافة عشرة أيام أو وصل إلى مقصده إذا لم يكن يعزم الإقامة فيه إلى شهر، فإن نوى الإقامة فيه أو في أثناء المسافة عشرة أيام، وجب الاتمام عند علمائنا أجمع. وإن نوى إقامة أقل من عشرة، قصر وبه قال علي عليه السلام، والباقر

(١) المجموع ٤: ٣٦١.
(*)

والصادق عليهما السلام، والحسن بن صالح بن حي (١) لقول علي عليه السلام: " يتم الصلاة الذي يقيم عشراً، ويقصر الصلاة الذي يقول أخرج اليوم أخرج غدا شهراً " (٢) وعلي عليه السلام، كان لا يرى الاجتهاد، فيكون قوله توقيفاً. ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام في المسافر إذا قدم بلده، قال: " إن دخلت

أرضاً وأيقنت أن لك بها مقام عشرة أيام فاتم الصلاة، وإن لم تدر مقامك بها تقول: غدا أخرج بها أو بعد غد، فقصر ما بينك وبين شهر" (٣). وقال الشافعي: إذا نوى مقام أربعة أيام غير يوم دخوله ويوم خروجه وجب عليه الاتمام، لأن يوم الدخول في الحط، ويوم الخروج في الترحال، وهما من أشغال السفر - وعنه وجه: أنهما يحسبان - وبه قال عثمان بن عفان وسعيد بن المسيب ومالك وأبو ثور، لأن الثلاث آخر حد القلة، لقول النبي صلى الله عليه وآله: (يقيم المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً) (٤). وكذلك عمر لما أجلى أهل الذمة من الحجاز ضرب لمن قدم منهم تاجراً إلى الحجاز أن يقيم ثلاثة أيام (٥). فدل على أن الثلاث في حكم السفر وما زاد في حكم الإقامة (٦).

-
- (١) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٤٥٥: المجموع ٤: ٣٦٥، المغني ٢: ١٢٣، المحلى ٥: ٢٢ - ٢٣، نيل الاوطار ٣: ٢٥٥.
(٢) المغني ٢: ١٢٣، الشرح الكبير ٢: ١٠٩، والمعتبر للمحقق الحلي: ٢٥٥.
(٣) الكافي ٣: ٤٢٥ / ١، التهذيب ٣: ٢١٩ / ٥٤٦، الاستبصار ١: ٢٣٧ / ٨٤٧.
(٤) صحيح مسلم ٢: ٩٨٥ / ٤٤٢، سنن النسائي ٣: ١٢٢، سنن البيهقي ٣: ١٤٧.
(٥) سنن البيهقي ٣: ١٤٨.
(٦) المهذب للشيرازي ١: ١١٠، المجموع ٤: ٣٦١ و ٣٦٤، فتح العزيز ٤: ٤٤٦ - ٤٤٨، حلية العلماء ٢: ١٩٩، الميزان للشعراني ١: ١٨٢، مغني المحتاج ١: ٢٦٤ - ٢٦٥، المغني ٢: ١٢٣، الشرح الكبير ٢: ١٠٩، الكافي في فقه أهل المدينة: ٦٨.
(*)

[٣٨٥]

ولا حجة فيه، لأن المقام يصدق في اليوم واليومين، لكن لا تكون تلك إقامة تنافي السفر. وقال أبو حنيفة: إن نوى مقام خمسة عشر يوماً مع اليوم الذي يدخل فيه واليوم الذي يخرج فيه، بطل حكم سفره - وبه قال الثوري والمزني وابن عمر في إحدى الروايات - لأن ابن عباس وابن عمر قالوا: إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيم بها خمس عشرة ليلة، فأكمل الصلاة، ولم يعرف لهما مخالف (١). ومنع عدم المخالف وقد روى البخاري عن ابن عباس أنه أقام بموضع تسع عشرة ليلة يقصر الصلاة، وقال: نحن إذا أقمنا تسع عشرة ليلة، قصرنا الصلاة، وإن زدنا على ذلك أتممنا (٢). وعن عائشة: إذا وضعت الزاد والمزاد، فأتم (٣). ولا إجماع مع هذا الخلاف. وقولها ليس بحجة. وعن ابن عباس: إن نوى مقام تسعة عشر يوماً، وجب

الالتزام وإن كان أقل، لم يجب وبه قال إسحاق بن راهويه (٤)، لأن ابن عباس قال: إن النبي صلى الله عليه وآله، أقام في بعض أسفاره تسع عشرة يصلي ركعتين. قال ابن عباس: فنحن إذا أقمنا تسع عشرة نصلي ركعتين وإن زدنا على ذلك أتممنا (٥).

-
- (١) المبسوط للسرخسي ١: ٢٣٦، المجموع ٤: ٣٦٤، فتح العزيز ٤: ٤٤٨، المغني ٢: ١٣٣، الشرح الكبير ٢: ١٠٩، الميزان للشعراني ١: ١٨٢، المحلى ٥: ٢٢.
(٢) صحيح البخاري ٢: ٥٢ و ٥: ١٩١.
(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٤٥٥، المغني ٢: ١٣٤، الشرح الكبير ٢: ١٠٩.
(٤) المجموع ٤: ٣٦٤، حلية العلماء ٢: ١٩٩، الميزان للشعراني ١: ١٨٢.
(٥) صحيح البخاري ٥: ١٩١، سنن الترمذي ٢: ٤٣٢ / ٥٤٨، سنن ابن ماجه ١: ٢٤١ / ١٠٧٥.
(*)

[٣٨٦]

وليس حجة، لأن فعل النبي صلى الله عليه وآله، لا يقتضي العموم فلعله لم ينو المقام عشرة أيام. وقال الليث بن سعد: إن نوى مقام أكثر من خمسة عشر يوماً، أتم. وهو محكي عن سعيد بن جبير (١). وقال الاوزاعي: إن نوى اثني عشر يوماً، أتم. وهو مروى عن ابن عمر (٢) أيضاً. وقال أحمد: إن نوى مقام مدة يفعل فيها أكثر من عشرين صلاة، أتم - وهو قريب من مذهب الشافعي، واختاره ابن المنذر، وهو مروى عن عائشة - لأن النبي صلى الله عليه وآله، دخل مكة صبيحة يوم الاحد. الرابع من ذي الحجة، وكان قد صلى الصبح قبل دخوله، فأقام بها تمام الرابع والخامس والسادس والسابع، وصلى الصبح بها في اليوم الثامن، ثم دخل إلى منى، وكان النبي صلى الله عليه وآله، يقصر في هذه الايام، وكانت صلاته في هذه المدة عشرين صلاة (٣). ولا حجة فيه، لأنه يقصر إلى تمام العشرة عندنا. وحكي عن أنس بن مالك: أنه أقام بنيسابور سنتين، فكان يقصر فيهما (٤). وروى النخعي: أن علقمة أقام بخوارزم سنتين، وكان يقصر فيهما (٥).

-
- (١) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٤٥٥، المجموع ٤: ٣٦٥، المغني ٢: ١٣٣، الشرح الكبير ٢: ١٠٩، حلية العلماء ٢: ١٩٩، المحلى ٥: ٢٢.
(٢) المجموع ٤: ٣٦٤، حلية العلماء ٢: ٢٠٠، نيل الاوطار ٣: ٢٥٦.
(٣) المجموع ٤: ٣٦٥، الميزان للشعراني ١: ١٨٢، حلية العلماء ٢: ٢٠٠، المغني ٢: ١٣٣ و ١٣٤، الشرح الكبير ٢: ١٠٨ - ١١٠، الانصاف ٢: ٣٢٩ وفي الثلاثة الاخيرة: إذا نوى المسافر الإقامة في بلد أكثر من

إحدى وعشرين صلاة أتم.فلاحظ.
(٤) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٤٥٤، سبل السلام ١: ٤٤٨.
(٥) مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٤٥٤، المبسوط للسرخسي ١: ٢٣٧، الكفاية ٢: ١١.
(*)

[٣٨٧]

وفعلهما ليس حجة.

مسألة ٦٣١: ولو ردد نيته، فيقول: اليوم أخرج، غدا أخرج، قصر إلى ثلاثين يوما ثم يتم بعد ذلك ولو صلاة واحدة، سواء أقام عشرة أيام أولا - وبه قال بعض الحنابلة (١) - لقول علي عليه السلام: " ويقصر الصلاة الذي يقول: أخرج اليوم غدا شهرا "(٢)."

ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام: " وإن لم تدر مقامك بها، تقول: غدا أخرج أو بعد غد، فقصر ما بينك وبين شهر "(٣). وقال الشافعي: إن لم يتم مقامه أربعاً، فله القصر قولاً واحداً، وإن أقام أربعة فصاعداً فأقول: أحدها: الاتمام لان الإقامة أكثر من قصدها، ولو نوى الإقامة أربعاً، أتم فالإقامة أولى. الثاني: أنه يقصر إلى ثمانية عشر يوماً تخريجاً من مسألة الحرب، وهي: أن المحارب إذا لم ينو المقام، قصر إلى ثمانية عشر يوماً، لان النبي صلى الله عليه وآله، أقام عام الفتح لحرب هوازن سبعة عشر يوماً أو ثمانية عشر يوماً وهو يقصر (٤). فإن زاد أتم: لقول ابن عباس: فمن أقام أكثر من ذلك فليتم (٥). ولان الاصل الاتمام.

(١) المغني ٢: ١٢٣ و ١٣٩، الشرح الكبير ٢: ١٠٩.
(٢) المغني ٢: ١٢٣، الشرح الكبير ٢: ١٠٩، والمعتبر للمحقق الحلي: ٢٥٥.
(٣) الكافي ٣: ٤٣٥ / ١: التهذيب ٣: ٢١٩ / ٥٤٦، الاستبصار ١: ٢٣٧ / ٨٤٧.
(٤) الام ١: ١٨٦.
(٥) سنن أبي داود ٢: ١٠ / ١٢٣٠.
(*)

[٣٨٨]

الثالث: أنه يقصر أبداً ما لم ينو مقام أربعة، وبه قال أبو حنيفة (١)، لان المسور بن

مخزمة قال: كنا مع سعد بن أبي وقاص في قرية من قرى الشام أربعين ليلة وكنا نصلي أربعا وكان يصلي ركعتين(٢).
وفعله ليس حجة.

فروع:

أ: لا فرق بين المحارب وغيره عندنا في وجوب الاتمام بعد شهر، لعموم الحديث(٣)، وفي وجوب الاتمام لو نوى العشرة. وللشافعي في المحارب قولان: أحدهما: أنه يقصر الصلاة وإن قصد الاربع - وبه قال أبوحنيفة - لعدم تحقق عزمه، لأنه ربما هزم أو هزم(٤).

والثاني وهو الجديد: أنه يترك القصر لأنه مسافر عزم على مقام أربع(٥).

ب: لو لم يقصد المحارب المقام، قصر إلى شهر كما قلنا.

وللشافعي قولان: أحدهما: أنه يقصر مطلقا دائما إلى أن ينقضي القتال، وبه قال أبوحنيفة ومالك وأحمد(٦)، لرواية جابر: أن النبي صلى الله عليه وآله، أقام بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة(٧).

(١) الام ١: ١٨٧، المهذب للشيرازي ١: ١١٠، المجموع ٤: ٣٦٢، فتح العزيز ٤: ٤٤٩ - ٤٥١، حلية العلماء ٢: ٢٠١، المبسوط للسرخسي ١: ٣٣٧، بدائع الصنائع ١: ٩٧.
(٢) المغني ٢: ١٣٩، الشرح الكبير ٢: ١١٣.
(٣) مرت الاشارة إلى مصادره في الهامش(٣) من صفحة ٣٨٧.
(٤) المهذب للشيرازي ١: ١١٠، المجموع ٤: ٣٦٢، فتح العزيز ٤: ٤٤٩، حلية العلماء ٢: ٢٠٠، الهداية للمرغيناني ١: ٨١، المبسوط للسرخسي ١: ٣٤٨.
(٥) المهذب للشيرازي ١: ١١٠، المجموع ٤: ٣٦٢، حلية العلماء ٢: ٢٠٠.
(٦) المهذب للشيرازي ١: ١١٠، المجموع ٤: ٣٦٢، المبسوط للسرخسي ١: ٣٤٨، بدائع الصنائع ١: ٩٨، الهداية للمرغيناني ١: ٨١، اللباب ١: ١٠٧، المدونة الكبرى ١: ١٣٢، بلغة السالك ١: ١٧٢، المغني ٢: ١٣٨، الشرح الكبير ٢: ١١٣.
(٧) سنن أبي داود ٢: ١١ / ١٢٣٥، سنن البيهقي ٣: ١٥٢.
(*)

ولا حجة فيه علينا.

والثاني: يقصر إلى ثمانية عشر يوما كغيره(١)، لقول ابن عباس: أقام النبي صلى الله عليه وآله، لحرب هوازن ثمانية عشر يوما يقصر الصلاة، فمن أقام أكثر من ذلك

فليتيم (٢). وهو معارض برواية جابر .

ج: في بعض الروايات: يقصر - يعني المتردد - ما بينه وبين مضي شهر (٣). وفي بعضها: ثلاثون يوما: قال الباقر عليه السلام: " فإن لم يدر ما يقيم يوما أو أكثر فليعد ثلاثين يوما ثم ليتيم " (٤). فلو كان الشهر هلاليا تسعة وعشرين يوما، وأقام من أوله إلى آخره، أتم على الأول دون الثاني. والوجه: التقصير، أما أولا: فلاستصحاب. وأما ثانيا: فلان الشهر كالمجمل، والثلاثين كالمبين.

د: لو دخل بلدا في طريقه، فقال: إن لقيت فلانا فيه أقمت عشرة أيام، قصر إلى أن يلقاه، أو يمضي ثلاثون يوما، فإن لقيه، حكم بإقامته ما لم يغير النية قبل أن يصلي تماما ولو فريضة واحدة.

ه: لو دخل بلدا لحاجة وعزم أنه متى قضيت خرج، فإن كانت تلك الحاجة لا تنقضي في عشرة أيام، صار حكمه حكم المقيم، وإن جاز أن تنقضي في أقل، قصر إلى أن يمضي ثلاثون يوما.

و: لو نوى مقام عشرة أيام في بعض المسافة، انقطع سفره، فإذا خرج

(١) المجموع ٤: ٣٦٢.

(٢) الام ١: ١٨٦.

(٣) أنظر: الكافي ٤: ١٣٣ / ١، والتهذيب ٣: ٢١٩ / ٥٤٦ و ٢٢١ / ٥٥٣، والاستبصار ١: ٢٣٧ / ٨٤٧ و ٢٣٨ / ٨٥١.

(٤) الكافي ٣: ٤٣٦ / ٣، التهذيب ٣: ٢١٩ / ٥٤٨، الاستبصار ١: ٢٣٨ / ٨٤٩، وفي الكافي والاستبصار عن أبي عبد الله عليه السلام.
(*)

[٣٩٠]

إلى نهاية السفر، فإن كان بين موضع الإقامة والنهية ثمانية فراسخ، قصر، وإلا فلا. ولو عزم في ابتداء السفر على الإقامة في أثناء المسافة، فإن كان بين الابتداء وموضع الإقامة ثمانية فراسخ، قصر، وإلا فلا.

ز: نية الإقامة عشرة أيام تقطع السفر، سواء كان موضع إقامة، كالبلدان والقرى والحلل، أو لا، كالجبال والبراري. وللشافعي في الثاني قولان:

أحدهما كما قلناه، لوجود نية الإقامة.

والثاني: القصر، لان الإقامة في هذا الموضع لا تتحقق، فلا ينقطع الترخيص بأمر لا حقيقة له (١). وهو ممنوع.

ح: قطع السفر إنما يحصل بنية مقام عشرة أيام كوامل. وفي اعتبار يوم الدخول والخروج إشكال ينشأ: من أنه تنتمى السفر. ومن حصول المقام، فلو دخل ظهر الاول وخرج ظهر العاشر، قصر على الاول، وأتم على الثاني. ولو عزم على أنه يخرج ظهر الحادي عشر، أتم، ولو خرج ضحوة الحادي عشر، فكالعاشر.

ط: لو نوى الإقامة في أثناء المسافة عشرة أيام، أتم وإن بقي العزم على السفر.

مسألة ٦٣٢: لو كان في أثناء المسافة له ملك قد استوطنه ستة أشهر، انقطع سفره بوصوله إليه، ووجب عليه الاتمام فيه عند علمائنا، سواء عزم على الإقامة فيه أو لا - وهو أحد قولى الشافعي (٢) - لان حاله فيه يشبه حال المقيمين.

(١) المجموع ٤: ٣٦١، فتح العزيز ٤: ٤٤٥.

(٢) فتح العزيز ٤: ٤٤٤.

(*)

[٣٩١]

ولقول الرضا عليه السلام، وقد سأله محمد بن إسماعيل بن بزيع عن الرجل يقصر في ضيعته: " لا بأس ما لم ينو مقام عشرة أيام إلا أن يكون له فيها منزل يستوطنه " فقلت: ما الاستيطان؟ فقال: " أن يكون له فيها منزل يقيم فيه ستة أشهر، فإذا كان كذلك يتم فيها متى يدخلها " (١). ولأنه بلد إقامة، فلا يعد فيه مسافراً. والثاني للشافعي: القصر (٢)، لان المهاجرين قدموا مكة مع رسول الله صلى الله عليه وآله، ولاكثرهم بمكة وطن وما تركوا القصر (٣). ولأنه لم يعزم على الإقامة، فكانت تلك البلدة وسائر البلاد سواء. ومنع أن لهم أملاكاً وإن كان لهم قرابات فلا اعتبار بها.

فروع:

أ: لا يشترط في الأشهر التوالي، بل لو استوطنه ستة أشهر متفرقة، سقط الترخيص إذا بلغ التلفيق الحد.

ب: لا يشترط استيطان الملك، بل البلد الذي فيه الملك. ولا كون الملك صالحاً للسكنى،

بل لو كان له مزرعة أو نخل واستوطن ذلك البلد ستة أشهر، أتم فيه، لرواية عمار عن الصادق عليه السلام، في الرجل يخرج في سفر، فيمر بقرية له أو دار فينزل فيها، قال: " يتم الصلاة ولو لم يكن له إلا نخلة واحدة ولا يقصر وليصم إذا حضره الصوم وهو فيها " (٤).

ج: لو خرج الملك عنه ساوى غيره من البلاد بخلاف ما لو أجره أو أعاره.
د: يشترط ملك الرقبة، فلو استأجر أو استعار أو ارتهن، لم يلحقه

-
- (١) الفقيه ١: ٢٨٨ / ١٣١٠، التهذيب ٣: ٢١٣ / ٥٢٠، الاستبصار ١: ٢٣١ / ٨٢١.
(٢) الام ١: ١٨٧، فتح العزيز ٤: ٤٤٤.
(٣) صحيح البخاري ٢: ٥٣، صحيح مسلم ١: ٤٨١ / ٦٩٣، سنن البيهقي ٣: ١٥٣.
(٤) التهذيب ٣: ٢١١ / ٥١٢، الاستبصار ١: ٢٣٩ / ٨١٤.
(*)

[٣٩٢]

حكم المقيم وإن تجاوزت مدة الاجارة عمره.

ه: لو غصب ملكه وكان استوطنه ستة أشهر، لم يخرج عن حكم المقيم.

و: لو كان بين الابتداء والملك أو مانوى الإقامة فيه مسافة، قصر في طريقه خاصة دون بلد الملك والإقامة، ولو قصر عن المسافة، لم يقصر، لأن عبدالرحمن بن الحجاج قال للصادق عليه السلام: الرجل له الضياع بعضها قريب من بعض فيخرج فيطوف فيها أيتم أم يقصر؟ قال: " يتم " (١).

ز: كما تعتبر المسافة بين ابتداء السفر وموضع إقامته أو بلد استيطانه، كذا يعتبر بينهما وبين مقصده، فإن كان دون المسافة، أتم في طريقه ومقصده، وإن كان مسافة، قصر فيهما. ولو كان مبدأ السفر إلى موضع الوطن أو ما نوى الإقامة فيه عشرة أيام مسافة، ومنهما إلى مقصده دونها، قصر في المسير إليهما دونهما، ودون المسافة بينهما وبين مقصده أيضا. ولو انعكس الفرض، أتم في مبدأ السفر وفيهما، وقصر في السفر منهما إلى مقصده وفي مقصده. ولو قصر معا، فلا قصر وإن زاد المجموع على المسافة.

ح: لو تعددت المواطن أو ما نوى الإقامة فيه عشرة، قصر بين كل موطنين بينهما مسافة خاصة، دون المواطن ودون ما قصر عن المسافة.

ط: لو اتخذ بلدا دار إقامته، كان حكمه حكم الملك وإن لم يكن له فيه ملك، بحيث لو اجتاز عليه، وجب عليه الاتمام فيه ما لم تغير نية الإقامة.

(١) الكافي ٣: ٤٣٨ / ٦، الفقيه ١: ٢٨٢ / ١٢٨١، التهذيب ٣: ٢١٣ / ٥٢٢، الاستبصار ١: ٢٣١ / ٨٢٢.
(٢) في "م" زيادة: المؤيدة فيه.
(*)

[٣٩٣]

ولو اتخذ بلدين فما زاد موضع إقامته، كانا بحكم ملكه وإن لم يكن له فيهما ملك.
ي: لو نوى الإقامة في بلد قبل وصوله إليه عشرة أيام، وبينه وبين المبدأ مسافة، قصر في الطريق إلى أن ينتهي إلى ذلك البلد. ويحتمل إلى أن ينتهي إلى مشاهدة الجدران أو سماع الأذان، لصيرورته بحكم بلده. وكذا يتم إذا خرج منه إلى أن يخفى عليه الجدران والأذان، على إشكال.

البحث الرابع: عدم زيادة السفر على الحضر

مسألة ٦٣٣: يشترط في القصر عدم زيادة السفر على الحضر، كالمكاري، والملاح والراعي والبدوي والذي يدور في إمارته والذي يدور في تجارته من سوق إلى سوق والبريد، على معنى أن أحد هؤلاء إذا حضر إلى بلده ثم سافر منه قبل أن يقيم عشرة أيام في بلده، خرج متمما، فإن أقام عشرة أيام، قصر في خروجه، لقول الباقر عليه السلام: "سبعة لا يقصرون الصلوة: الجابي الذي يدور في جبايته، والامير الذي يدور في إمارته، والتاجر الذي يدور في تجارته من سوق إلى سوق، والراعي، والبدوي الذي يطلب مواضع القطر ومنبت الشجر، والرجل يطلب الصيد يريد به لهو الدنيا، والمحارب الذي يقطع السبيل" (١).
وعن أحدهما عليهما السلام: "ليس على الملاحين في سفينتهم تقصير، ولا على المكارين ولا على الجمالين" (٢).

(١) الفقيه ١: ٢٨٢ / ١٢٨٢، التهذيب ٣: ٢١٤ / ٥٢٤، الاستبصار ١: ٢٣٢ / ٨٢٦، الخصال: ٤٠٣ / ١١٤.
(٢) الكافي ٣: ٤٣٧ / ٢، الفقيه ١: ٢٨١ / ١٢٧٧، التهذيب ٣: ٢١٤ / ٥٢٥، الاستبصار ١: ٢٣٢ / ٨٢٧.
(*)

[٣٩٤]

وعن الباقر عليه السلام: "أربعة قد يجب عليهم التمام في سفر كانوا أو حضر: المكاري والكري (١) والراعي والاشتقان، لانه عملهم" (٢) والاشتقان هو البيدر. وقيل: أمين البيدر (٣). وإنما شرطنا العشرة، لان السفر ينقطع بها. ولقول الصادق عليه السلام: "المكاري إن لم يستقر في منزله إلا خمسة أيام، قصر في سفره بالنهار، وأتم بالليل، وعليه صوم شهر رمضان، وإن كان له مقام في البلد الذي يذهب إليه عشرة أيام أو أكثر، قصر في سفره وأفطر" (٤).

فروع:

أ: لو أقام أحدهم في بلده خمسة أيام، قال الشيخ: قصر صلوة النهار خاصة دون الصوم و صلاة الليل (٥)، للرواية السابقة (٦). والمشهور: وجوب الاتمام ما لم يقيم عشرة أيام.

ب: لو أقام أحدهم في غير بلده عشرة أيام، فإن نوى إقامتها، خرج مقصراً، وإلا فلا، ولم تشترط النية في إقامته في بلده بل الإقامة.
ج: الذي أهله معه وسفينته منزله لا يقصر - وبه قال أحمد (٧) - لأنه مقيم في مسكنه وماله، فأشبهه ما إذا كان في بيته.

-
- (١) الكري: المكتري.
لسان العرب ١٥: ٢١٩ " كري ".
(٢) الكافي ٣: ٤٣٦ / ١، الفقيه ١: ٢٨١ / ١٢٧٦، التهذيب ٣: ٢١٥ / ٢٥٦، الاستبصار ١: ٢٣٢ / ٨٢٨، الخصال: ٢٥٢ / ١٢٢.
(٣) مجمع البحرين ٦: ٢٧٢ " شقن ".
(٤) الفقيه ١: ٢٨١ / ١٢٧٨، التهذيب ٣: ٢١٦ / ٥٣١، الاستبصار ١: ٢٣٤ / ٨٣٦.
(٥) المبسوط للطوسي ١: ١٤١، والنهاية ١٢٢ - ١٢٣.
(٦) تقدمت أنفاً عن الامام الصادق عليه السلام.
(٧) المغني ٢: ١٠٥، الشرح الكبير ٢: ١١٥، الانصاف ٢: ٣٣٣.
(*)

[٣٩٥]

وقال الشافعي يقصر (١) لقوله صلى الله عليه وآله: (إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة) (٢).
د: المعتبر صدق اسم المكاري ومشاركه في الحكم، سواء كان بأول مرة أو بأزيد.
ه: هل يعتبر هذا الحكم في غيرهم حتى لو كان غير هولاء يردد في السفر اعتبر فيه ضابطة الإقامة عشرة، أو لا؟ إشكال ينشأ: من الوقوف على مورد النص، ومن المشاركة في المعنى.

-
- (١) الام ١: ١٨٨، المغني ٢: ١٠٥، الشرح الكبير ٢: ١١٥.
(٢) سنن ابن ماجه ١: ٥٣٢ / ١٦٦٧، سنن الترمذي ٣: ٩٤ / ٧١٥، سنن أبي داود ٢: ٣١٧ / ٢٤٠٨، سنن

البحث الخامس: إباحة السفر

مسألة ٦٣٤: يشترط في جواز القصر إباحة السفر، بإجماع علمائنا، فلا يترخص العاصي بسفره، كتابع الجائر، والمتصيد لهوا وبطرا، وقاطع الطريق، وقاصد مال غيره أو نفسه بسفره، والخارج على إمام عادل، والآبق من سيده، والناشزة من زوجها، والغريم إذا هرب من غريمة مع تمكنه، والخارج إلى بلد ليفعل فيه المعاصي - وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق (٣) - لقوله تعالى: { فمن اضطر غير باغ ولا عاد } (٤). قال ابن عباس: غير باغ على المسلمين، مفارق لجماعتهم، مخيف للسبيل، ولا عاد عليهم بسيفه (٥).

_ النسائي ٤: ١٨٠، سنن البيهقي ٤: ٣٣١، مسند أحمد ٤: ٣٤٧ و ٥: ٣٩.
(٢) الام ١: ١٨٥، المجموع ٤: ٣٣٤، فتح العزيز ٤: ٤٥٦، حلية العلماء ٢: ١٩١، الكافي في فقه اهل المدينة: ٦٧، بلغة السالك ١: ١٧٠، المغني ٢: ١٠٢، الشرح الكبير ٢: ٩٢.
(٤) البقرة: ١٧٣.
(٥) المغني ٢: ١٠٢.
(*)

[٣٩٦]

ولقول الصادق عليه السلام في قول الله عزوجل: { فمن اضطر غير باغ ولا عاد } قال: " الباغي باغي الصيد، والعادي السارق، ليس لهما أن يأكلا الميتة إذا اضطررا إليها، هي حرام عليهما، ليس هي عليهما كما هي على المسلمين، وليس لهما أن يقصرا في الصلوة " (١). ولأن السفر سبب لتخفيف الصلاة إذا كان مباحا، فلا يكون سببا وهو معصية، كالتحام الحرب. وقال أبوحنيفة والثوري والاوزاعي والمزني: يجوز القصر وجميع الرخص في ذلك، لأنه لو غصب خفا، كان له المسح عليه وإن كان عاصيا بلبسه كذا هنا (٢). والمسح على الخف عندنا باطل. ولأن سبب الرخصة السفر ولبس الخف شرط وليس بسبب. ولأن المعصية لا تختص بلبسه، فإنه غاصب وإن نزعها. إذا عرفت هذا، فإن الوجه: إن العاصي لا يترخص بأكل الميتة: وبه قال الشافعي وأحمد (٣)، خلافا لابي حنيفة، احتج: بأن منعه يؤدي إلى تلف نفسه وهو

حرام(٤). ويبطل بأن يتوب ويرجع عن سفره، فيحل له أكل الميتة، فلا يؤدي إلى تلفه. ولا رخصة عندنا غير القصر في الصلاة والصوم وأكل الميتة.

-
- (١) الكافي ٣: ٤٢٨ / ٧، التهذيب ٣: ٢١٧ / ٥٣٩.
(٢) المجموع ٤: ٢٤٤ و ٢٤٦، فتح العزيز ٤: ٤٥٦، المغني ٢: ١٠٢، الشرح الكبير ٢: ٩٢، حلية العلماء ٢: ١٩٢.
(٣) المجموع ١: ٤٨٥ - ٤٨٦ و ٤: ٢٤٥، فتح العزيز ٤: ٤٥٧ - ٤٥٨، المغني ٢: ١٠٢، الشرح الكبير ٢: ٩٢، الانصاف ٢: ٣١٦.
(٤) أحكام القرآن للجصاص ١: ١٢٨، المجموع ٤: ٣٤٦.
(*)

[٣٩٧]

أما الشافعي وأبو حنيفة وغيرهما، فإنهم أضافوا المسح ثلاثة أيام(١). ولا يترخص العاصي فيه أيضا عند الشافعي - خلافا لأبي حنيفة(٢) - وكذا لا يترخص بالتتفل على الرحلة والجمع بين صلاتين(٣).

فروع:

- أ: لا يشترط انتفاء المعصية في سفره، فلو كان يشرب الخمر في طريقة ويزني، يرخص، إذ لا تعلق لمعصيته بما هو سبب الرخصة.
- ب: لو كانت المعصية جزءا من داعي السفر، لم يترخص، كما لو كانت هي الداعي بأجمعه.
- ج: لو قصد سفرا مباحا ثم أحدث نية المعصية، انقطع ترخصه لأنها لو قارنت الابتداء، لم تفد الرخصة، فإذا طرأت، قطعت، كنية الإقامة، وهو أحد وجهي الشافعية، والثاني: لا ينقطع، لأن السفر انعقد مباحا مرخصا، والشروط تعتبر في الابتداء(٤). ولو انعكس الفرض، لم يترخص في الابتداء، بل من حيث العود إلى الطاعة إن كان الباقي مسافة، وإلا فلا، وللشافعية كالوجهين السابقين(٥). ولو ابتدأ بسفر الطاعة ثم عدل إلى قصد المعصية، انقطع سفره حينئذ، فإن عاد إلى سفر الطاعة عاد إلى الرخصة إن كان الباقي مسافة. وإن لم يكن لكن بلغ المجموع من السابق والمتأخر مسافة، احتل القصر، لوجود المقتضي، وهو: قصد المسافة، مع انتفاء المانع، وهو:

-
- (١) المجموع ١: ٤٧٦ و ٤٨٣، حلية العلماء ١: ١٣٠، كفاية الاخير ١: ٣١، المغني ١: ٣٣٣.
(٢) أحكام القرآن للجصاص ١: ١٢٨.
(٣) المجموع ١: ٤٨٥ - ٤٨٦ و ٤: ٣٤٥، فتح العزيز ٤: ٤٥٧، كفاية الاخير ١: ٨٧.
(٤) المجموع ٤: ٣٤٥، فتح العزيز ٤٥٦.
(٥) المجموع ٤: ٣٤٥، فتح العزيز ٤: ٤٥٦ - ٤٥٧.
(*)

[٣٩٨]

قصد المعصية، والمنع، اعتبارا بالمنافي، كما لو قصد الإقامة في أثناء المسافة.
د: قد بينا أن المسح على الخف حرام، أما من جوزه فإنه يجوز في السفر ثلاثة أيام،
واشترط الشافعي إباحة السفر، ولو كان معصية، احتمل عنده أن يمسخ يوما وليلة، لأن
للمقيم ذلك، وغاية الامر فرض السفر كالمعدوم. وعدمه، لأن المسح رخصة، فلا يثبت
للعاصي (١). وكذا لو لبس خفا مغصوبا، ففي المسح عليه عنده وجهان (٢).
ه: لو عدم الماء في سفر المعصية، وجب التيمم ولم يجر له ترك الصلاة. وهل تجب
الاعادة؟ الاقرب: المنع، لاقتضاء الامر الاجزاء. ولأن المعصية تأثيرها في منع
الرخصة، والصلاة بالتيمم عند عدم الماء واجبة، فلا تؤثر فيها المعصية، وهو أحد
وجهي الشافعية (٣).
والثاني: الاعادة، لأن الصلاة بالتيمم من رخص السفر، فإن المقيم إذا تيمم لعدم الماء،
أعاد، فلا يثبت في حق العاصي بسفره (٤). والاولى ممنوعة.
و: لو وثب من بناء عال أو جبل متلعبا، فانكسرت رجله، صلى قاعدا ولا إعادة، لأن
ابتداء الفعل باختياره دون دوام العجز، وهو أحد وجهي الشافعية. والثاني: بعيد، لأنه
عاص بما هو سبب العجز عن القيام،

-
- (١) المجموع ١: ٤٨٥، الوجيز ١: ٥٩، فتح العزيز ٤: ٤٥٧، حلية العلماء ١: ١٣٦ و ٢: ١٩٢.
(٢) المهذب للشيرازي ١: ٢٨، المجموع ١: ٥٠٩ - ٥١٠.
(٣) المجموع ٤: ٣٤٥، حلية العلماء ٢: ١٩٢.
(٤) المجموع ٤: ٣٤٥.
(*)

[٣٩٩]

فلا يترخص (١).

ز: لو سافر لزيارة القبور والمشاهد، قصر، لانه مباح، وكان النبي صلى الله عليه وآله، يأتي قبا راكبا وماشيا، وكان يزور القبور (٢). وقال: (زوروها تذكركم الآخرة) (٣). وعند بعض الجمهور لا يجوز القصر، للنهي عن السفر إلى القبور (٤). وهو ممنوع.

ح: لو سافر للتنزه والتفرج، فالأقرب: جواز القصر، لانه مباح، وهو إحدى الروايتين عن أحمد.

والاخرى: المنع، لانتفاء المصلحة فيه (٥). وهو ممنوع.

مسألة ٦٣٥: اللاهي بسفره، كالمتنزه بصيده بطرا ولهوا لا يقصر، عند علمائنا - خلافا لباقي الفقهاء - لقول الباقر عليه السلام، وقد سأله زرارة عن يخرج من أهله بالصقورة والكلاب يتنزه الليلة والليلتين والثلاث هل يقصر من صلاته أم لا؟ فقال: " لا يقصر، إنما خرج في لهو " (٦). ولان اللهو حرام، فالسفر له معصية. ولان الرخصة لتسهيل الوصول إلى المصلحة، ولا مصلحة في اللهو. ولو كان الصيد لقوته وقوت عياله، وجب القصر في الصلاة والصوم إجماعا، لانه فعل مباح. ولقول الصادق عليه السلام، وقد سئل عن الرجل يخرج إلى الصيد

(١) حلية العلماء ٢: ١٩٢.

(٢) سنن البيهقي ٥: ٢٤٠ و ٢٤٩.

(٣) سنن الترمذي ٣: ٢٧٠ / ١٠٥٤، سنن البيهقي ٤: ٧٧.

(٤) المغني ٢: ١٠٤ - ١٠٥، الشرح الكبير ٢: ٩٤.

(٥) المغني ٢: ١٠٤، الشرح الكبير ٢: ٩٣ - ٩٤.

(٦) التهذيب ٣: ٢١٨ / ٥٤٠ و ٤: ٢٢٠ / ٦٤١، الاستبصار ١: ٢٣٦ / ٨٤٢.

(*)

[٤٠٠]

مسيرة يوم أو يومين يقصر أو يتم؟ فقال: " إن خرج لقوته وقوت عياله فليفطر وليقصر، وإن خرج لطلب الفضول، فلا ولا كرامة " (١). ولو كان الصيد للتجارة، قال الشيخ في النهاية والمبسوط: يقصر في صلاته دون صومه (٢). والوجه: القصر فيهما، لانه مباح، وإلا لم يجز القصر في الصلاة. قال الصادق عليه السلام: " إذا قصرت

أفطرت وإذا أفطرت قصرت " (٣).

تذنيب: قال الصدوق رحمه الله: لو قصد مسافة ثم مر في اثنائها إلى الصيد، أتم حال ميله، وقصر عند عوده (٤). وهو جيد. آخر: سالك الطريق المخوف مع انتقاء التحرز عاص، فلا يجوز له الترخص.

(١) الكافي ٣: ٤٣٨ / ١٠، الفقيه ١: ٢٨٨ / ١٣١٢، التهذيب ٣: ٢١٧ / ٥٣٨، الاستبصار ١: ٢٣٦ / ٨٤٥.
(٢) اضطربت كتب المصنف في نقل فتوى الشيخ هذه، فهنا وفي نهاية الأحكام ٢: ١٨٢ نقل عنه القصر في الصلاة دون الصوم، ونقله عنه أيضا المحقق في المعتبر: ٢٥٢، وفي المختلف: ١٦١ نقل قوله بالاتمام في الصلاة والافطار في الصوم، كما نقله عنه أيضا العاملي في مفتاح الكرامة ٣: ٥٧٩، والصحيح - كما في النهاية: ١٢٢، والمبسوط ١: ١٣٦ - التمام في الصلاة والافطار في الصوم.
(٣) الفقيه ١: ٢٨٠ / ١٢٧٠، التهذيب ٣: ٢٢٠ / ٥٥١.
(٤) الفقيه ١: ٢٨٨ ذيل الحديث ١٣١٤.
(*)

البحث السادس: في أمور ظن أنها شروط وليست كذلك

مسألة ٦٣٦: لا يشترط في القصر وجوب السفر عند علمائنا أجمع

[٤٠١]

- وبه قال أكثر العلماء (١) - لأنه تعالى، علق على الضرب في الارض (٢). ولقول ابن عباس: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعا، وفي السفر ركعتين (٣). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام، وقد سئل عن الرجل يخرج إلى الصيد أيقصر أو يتم؟: " يتم لأنه ليس بمسير حق " (٤). وحكى عن عبدالله بن مسعود أنه قال: لا يجوز القصر إلا في السفر الواجب، لان الواجب لا يجوز تركه إلا بواجب (٥). ولو سلمنا المقدمتين، قلنا بموجبه، فإن القصر عندنا واجب. وينتقض بمن لا يجب عليه الجهاد إذا خرج إليه.

مسألة ٦٣٧: ولا يشترط في القصر كون السفر طاعة، بل يثبت في السفر إذا كان مباحا، عند علماء الامصار، لما تقدم في المسألة الاولى (٦). ولان الرخصة إذا تعلقت بالسفر الطاعة، تعلقت بالسفر المباح، كصلوة النافلة على الراحلة. وقال عطاء: لا يجوز القصر إلا في سفر الطاعة، لان رسول الله صلى الله عليه وآله، لم يقصر إلا في سبل الخير، فلا يقصر إلا في مثلها (٧). وهو خطأ، لان وقوع ذلك اتفاقي.

(١) المجموع ٤: ٣٤٦، المغني ٢: ١٠٠، الشرح الكبير ٢: ٩٢، المهذب للشيرازي ١: ١٠٩، بداية المجتهد ١: ١٦٦.
(٢) إشارة إلى الآية ١٠١ من سورة النساء.
(٣) صحيح مسلم ١: ٤٧٩ / ٦٨٧، سنن ابن ماجة ١: ٣٣٩ / ١٠٦٨ مسند أحمد ١: ٣٥٥.
(٤) الكافي ٣: ٤٣٨ / ٨، التهذيب ٢: ٢١٧ / ٥٣٧، الاستبصار ١: ٢٣٦ / ٨٤١.
(٥) المجموع ٤: ٣٤٦، المغني ٢: ١٠٠، الشرح الكبير ٢: ٩٢.
(٦) برقم ٦٣٦.
(٧) المجموع ٤: ٣٤٦، حلية العلماء ٢: ١٩١، المغني ٢: ١٠٠، الشرح الكبير ٢: ٩٢.
(*)

[٤٠٢]

ولأنه عليه السلام، كان يترخص في عوده (١) وهو مباح. ولأنه لو اختص بفعله صلى الله عليه وآله، لاختص بالسفر إلى الموضع الذي سافر إليه.

مسألة ٦٣٨: لا يشترط في القصر خوف بل يثبت القصر في سفر الأمن والخوف معا، عند عامة العلماء، لأن يعلى بن أمية قال لعمر: ما بالنا نقصر وقد أمنا؟ فقال عمر: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: (صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته) (٢).

وقال ابن عباس: إن رسول الله صلى الله عليه وآله، سافر بين مكة والمدينة آمنا لا يخاف إلا الله تعالى، فصلى ركعتين (٣). وقال داود: لا يجوز القصر إلا في سفر الخوف (٤)، لظاهر قوله تعالى: { إن خفتم } (٥). والحديث مبين.

مسألة ٦٣٩: نية القصر ليست شرطا فيه، فلو صلى ولم ينو القصر، وجب، وكذا لو نوى الإتمام، وجب القصر، عند علمائنا أجمع - خلافا للجمهور - لأن المقتضي لوجوب الإتمام والقصر ليس هو القصد التابع لحكم الله تعالى، بل حكمه تعالى، فلا يتغير الفرض بتغير النية، بل لو نوى المخالف، لم يجزئ ووجب على ما حكم الله تعالى به، وقد بينا إن الواجب

(١) صحيح البخاري ٢: ٥٣، صحيح مسلم ١: ٤٨١ / ٦٩٣، سنن أبي داود ٢: ١٠ / ١٢٣٣، سنن النسائي ٣: ١٢١، سنن البيهقي ٣: ١٣٦.

(٢) صحيح مسلم ١: ٤٧٨ / ٦٨٦، سنن أبي داود ٢: ٣ / ١١٩٩، سنن ابن ماجه ١: ٣٣٩ / ١٠٦٥، سنن الدارمي ١: ٣٥٤، مسند أحمد ١: ٢٥، سنن البيهقي ٣: ١٣٤.

(٣) سنن الترمذي ٢: ٤٣١ / ٥٤٧، سنن البيهقي ٣: ١٢٥.

(٤) حلية العلماء ٢: ١٩١، الميزان للشعراني ١: ١٨٠، رحمة الأمة ١: ٧٣.

(٥) النساء: ١٠١.

(*)

[٤٠٣]

القصر. أما الجمهور، فإن القصر عند أكثرهم ليس واجبا، بل المسافر يتخير بين القصر والاتمام (١).

وإنما يجوز القصر عند الشافعي وأحمد لو نواه، فإن أحرم بنية القصر جاز، وإن أحرم

بنية الاتمام، وجب الاتمام عندهما، لان المصلي في أول الوقت يلزمه الاتمام وإن جاز التأخير قبل الشروع، فكذا هنا إذا نوى الاتمام، لزمه وإن كان مخيراً في الابتداء (٢). ونحن نمنع التخيير، فإن القصر عندنا واجب - وبه قال أبو حنيفة (٣) - فإذا نوى الاتمام لم يتغير فرضه. وإن أطلق النية، وجب القصر عندنا، لانه يجب لو نوى الاتمام، ففي الاطلاق أولى. واختلفت الشافعية، فعند المزني يجوز القصر، لانه أحرم بصلاة يجوز له قصرها ولم ينو إتمامها، فكان له قصرها، كما لو نوى القصر (٤). وقال آخرون: يجب الاتمام، لانه الاصل، وقد إجمعا على جواز القصر مع نيته، فإذا لم ينو وجب الاتمام.

ولان إطلاق النية ينصرف إلى الاصل (٥). والكل ممنوع بما تقدم.

-
- (١) أنظر: الام ١: ١٧٩، مختصر المزني: ٢٤، المجموع ٤: ٣٣٧، فتح العزيز ٤: ٤٢٩، المغني ٢: ١٠٨، الشرح الكبير ٢: ١٠٠، الشرح الصغير ١: ١٦٩.
- (٢) الام ١: ١٨١، المجموع ٤: ٣٥٣، فتح العزيز ٤: ٤٦٦، المغني والشرح الكبير ٢: ١٠٦ - ١٠٧.
- (٣) اللباب ١: ١٠٦، بدائع الصنائع ١: ٩١، المجموع ٤: ٣٣٧، فتح العزيز ٤: ٤٢٠، المغني ١٠٨.
- (٤) فتح العزيز ٤: ٤٦٦، حلية العلماء ٢: ١٩٦.
- (٥) المهذب للشيرازي ١: ١١٠، المجموع ٤: ٣٥٣، الوجيز ١: ٦٠، فتح العزيز ٤: ٤٦٦.
- (*)

[٤٠٤]

فروع:

- أ: لو نوى القصر ثم أراد الاتمام، لم يجز، وبه قال مالك (١). أما عندنا: فلوجوب القصر، وأما عنده: فلان الزيادة لم تشتمل عليها نيته. وقال الشافعي: له ذلك (٢).
- ب: المواطن الاربعة التي يجوز فيها الاتمام، لو نواه فيها، لم يجب وكذا لو نوى القصر، لم يجب، عملاً بالاصل، وهو الاستصحاب.
- ج: لو نوى الاتمام ثم أفسد الصلاة، أعادها قصرًا عندنا، لانه الواجب. وعند الشافعي لا يجوز، لانه التزم العبادة (٣) على صفة (٤). أما لو نوى الاتمام ثم بان أنه كان محدثًا، لم يلزمه الاتمام قولاً واحداً، لعدم انعقادها. وكذا لو فقد المطهرين، فشرع مصلياً بنية الاتمام ثم قدر على الطهارة، لم يلزمه الاتمام.
- أما عندنا: فلان فرضه القصر. وأما عند الشافعي: فلان ما شرع فيه ليس بحقيقة

صلاة (٥).

د: لو شك هل نوى القصر أم لا، لم يلزمه الاتمام، لما بينا من وجوب القصر.

-
- (١) المجموع ٤: ٢٥٥، المغني والشرح الكبير ٢: ١٠٧.
 - (٢) المجموع ٤: ٢٥٥، فتح العزيز ٤: ٤٦٦، المغني والشرح الكبير ٢: ١٠٧.
 - (٣) في نسخة " م ": انعقاده، والمثبت في المتن موافق لما في المصدر.
 - (٤) المجموع ٤: ٢٥٧، المغني ٢: ١٠٧، الشرح الكبير ٢: ١٠٦.
 - (٥) المجموع ٤: ٢٥٧.
 - (*)

[٤٠٥]

وعند الشافعي: يجب الاتمام، لانه الاصل، والقصر رخصة، فإذا شك في سببها عاد إلى الاصل (١).

ولو شك في نية القصر ثم تذكر في الحال، لزمه القصر. وعند الشافعي: يجب الاتمام، لان فعله في زمان الشك احتسب به عن الاتمام ومن احتسب جزء من صلاته عن الاتمام وجب عليه (٢).

ه: لو كان في الصلاة فشك هل نوى الإقامة أم لا، لزمه القصر، عملاً بالاستصحاب. وعند الشافعي يجب الاتمام، لان القصر رخصة، فإذا شك في الشرط، عاد إلى الاصل (٣).

و: لو وصل إلى بلدة في السفينة، فشك هل هي بلدة إقامته؟ لزمه الاتمام، لوقوع الشك في سبب الرخصة. والاقرب وجوب القصر، للاستصحاب.

ز: لو نوى القصر فصلى ركعتين وقعد للتشهد ثم قام، فإن قصد الاتمام، لم يجز عندنا. وقال الشافعي: يجوز (٤). وإن قام ساهياً، عاد إلى قعوده، وإن تعمده ولم يقصد الاتمام، فسدت صلاته، كما لو قام إلى الخامسة عمداً، وبه قال الشافعي (٥).

-
- (١) المهذب للشيرازي ١: ١١٠، المجموع ٤: ٢٥٧، فتح العزيز ٤: ٤٦٦.
 - (٢) المجموع ٤: ٢٥١ و ٢٥٧، فتح العزيز ٤: ٤٦٦، فتح الوهاب ١: ٧١، منهج الطلاب ١: ٧١، كفاية الاخير ١: ٨٨.
 - (٣) المجموع ٤: ٢٥٧، فتح العزيز ٤: ٤٦٨، السراج الوهاج: ٨١.

(٤) المجموع ٤: ٣٥٤، فتح العزيز ٤: ٤٦٨.
(٥) فتح العزيز ٤: ٤٦٧ - ٤٦٨، السراج الوهاج: ٨١، مغني المحتاج ١: ٣٧٠، فتح الوهاب ١: ٧١، منهج الطلاب ١: ٧١.
(*)

[٤٠٦]

قال: ولو نوى القصر ثم صلى أربعاً ساهياً فلما قعد للتشهد نوى الإتمام، لم يحتسب له ما فعله، وعليه أن يقوم فيصلي ركعتين غيرهما، لأنه ساه في فعلها، والسهو لا يحتسب به عن الفرض (١).

وعندنا ليس له الإتمام إلا مع تجديد نية الإقامة، فلو صلى أربعاً سهواً ثم عزم على المقام عشرة قبل التسليم، احتل قول الشافعي. هذا إذا لم يقصد التمام، فإن قصده ساهياً، أعاد في الوقت خاصة.

مسألة ٦٤٠: ولا يشترط في القصر عدم الإتمام بالمقيم، عند علمائنا أجمع، فلو أتم مسافر بمقيم، قصر المسافر ولا يتابع المقيم عندنا، وبه قال إسحاق بن راهويه (٢). وقال الشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي وأحمد وداود: يجب عليه الإتمام (٣). وكذا قال مالك: إن أدرك ركعة، وإلا قصر (٤). وقد تقدم (٥) البحث في ذلك في باب الجماعة.
المطلب الثالث: في الأحكام مسألة ٦٤١، قد بينا أن الواجب على المسافر هو القصر: عند علمائنا، فلو أتم فأقسامه ثلاثة:

(١) المجموع ٤: ٣٥٤، فتح العزيز ٤: ٤٦٨.
(٢) المجموع ٤: ٣٥٨، حلية العلماء ٢: ١٩٦، المغني ٢: ١٢٩، الشرح الكبير ٢: ١٠٣، الميزان للشعراني ١: ١٨٢.
(٣) المجموع ٤: ٣٥٧، فتح العزيز ٤: ٤٦١، حلية العلماء ٢: ١٩٦، الميزان للشعراني ١: ١٨١، مغني المحتاج ١: ٣٦٩، بدائع الصنائع ١: ٩٣، المغني ٢: ١٢٩، الشرح الكبير ٢: ١٠٣.
(٤) المدونة الكبرى ١: ١٢٠، المجموع ٤: ٣٥٧، فتح العزيز ٤: ٤٦١، المغني ٢: ١٢٩، الشرح الكبير ٢: ١٠٣، حلية العلماء ٢: ١٩٦.
(٥) تقدم في المسألة ٥٧٧.
(*)

[٤٠٧]

الاول: إن يتعمد ذلك: فيجب عليه الاعادة في الوقت وخارجه، سواء قعد قدر التشهد،

أولاً، عند علمائنا أجمع، لانه زاد في الفريضة عمداً، فأبطل صلاته، كما لو زاد في غيرها من الفرائض. ولما رواه ابن عباس: قال من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين (١).

ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام، صليت الظهر أربع ركعات وأنا في السفر؟ قال: "أعد" (٢). وقال أبو حنيفة: يعيد إلا أن يقعد قدر التشهد (٣). وليس بجيد، لانه جلوس لم ينوبه الصلوة، فكانت الزيادة بعده كما لو كان قبله. ولانه فعل كثير ليس من الصلوة، فيكون مبطلاً بعد الجلوس، كما هو قبله. وباقى الجمهور على صحة الصلاة، لعدم تعيين القصر.

الثاني: أن يفعل ذلك جاهلاً بوجود القصر، فلا يعيد مطلقاً عند أكثر علمائنا (٤)، لقوله عليه السلام: (الناس في سعة ما لم يعلموا) (٥).

ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام، وقد سأله زرارة ومحمد ابن مسلم، عن رجل صلى في السفر أربعاً أيعيد أم لا؟: "إن كان قد قرئت عليه آية القصر وفسرت له أعاد، وإن لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها، لم يعد" (٦).

(١) المغني ٢: ١٠٩.
(٢) التهذيب ٢: ١٤ / ٣٣.
(٣) اللباب ١: ١٠٦، المجموع ٤: ٣٣٧ - ٣٣٨، المغني ٢: ١٠٨.
(٤) منهم: الشيخ الطوسي في النهاية: ١٢٣، وابن إدريس في السرائر: ٧٧، والمحقق في المعتمد: ٢٥٤.
(٥) أورده المحقق في المعتمد: ٢٥٤.
(٦) الفقيه ١: ٢٧٨ - ٢٧٩ / ١٢٦٦، التهذيب ٢: ٣٢٦ / ٥٧١، تفسير العياشي ١: (*)

[٤٠٨]

ولان الاصل الاتمام، فمع الجهل ورجوعه إلى الاصل يكون معذوراً. ولاشتمال القضاء على عقوبة، والجهل شبهة، فلا تترتب عليها العقوبة. وقال أبو الصلاح: يعيد في الوقت (١).

الثالث: أن يفعله ساهياً، قال علماؤنا: يعيد في الوقت لا خارجه، لانه لم يفعل المأمور به على وجهه، فيبقى في عهدة الامر، بخلاف الجهل بالقصر، لان التكليف منوط بالعلم، وبخلاف ما لو خرج الوقت، فإنه لا يعيد، لانه يكون قضاء، وإنما يجب بأمر جديد، إذ

استدراك مصلحة الواجب في وقته غير ممكن. ولقول الصادق عليه السلام - وقد سأله العيص، عن رجل صلى وهو مسافر فاتم الصلاة -: " إن كان في الوقت فليعد وإن كان الوقت مضى فلا "(٢). وقال عليه السلام، في رجل ينسى فيصل في السفر أربع ركعات: " إن ذكر في ذلك اليوم فليعد وإن لم يذكر حتى مضى ذلك اليوم فلا إعادة "(٣).

مسألة ٦٤٢: لو قصر المسافر اتفاقاً من غير أن يعلم وجوبه، أو جهل المسافة، فاتفق أن كان الفرض ذلك، لم تجزئه الصلاة، لأن القصر إنما يجوز مع علم السبب أو ظنه، فدخوله في هذه الصلاة منهي عنه في ظنه، فلا تقع مجزئة عنه. ولو ظن المسافة فأتم علم القصور، احتتم الاجزاء، للموافقة،

٢٥٤ / ٢٧١

(١) الكافي في الفقه: ١١٦.

(٢) الكافي ٣: ٤٢٥ / ٦، التهذيب ٣: ١٦٩ / ٣٧٢ و ٢٢٥ / ٥٦٩، الاستبصار ١: ٢٤١ / ٨٦٠.

(٣) الفقيه ١: ٢٨١ / ١٢٧٥، التهذيب ٣: ١٦٩ / ٣٧٣، الاستبصار ١: ٢٤١ / ٨٦١.

(*)

[٤٠٩]

ولرجوعه إلى الاصل، ولأن القصر طار. وعدمه، لاقدامه على عبادة يظن فسادها، فلا تقع مجزئة عنه.

مسألة ٦٤٣ الشرائط في قصر الصلاة وقصر الصوم واحدة إجماعاً، وكذا الحكم مطلقاً على مذهب أكثر علمائنا (١)، لقول الصادق عليه السلام: " إذا قصرت أفطرت وإذا أفطرت قصرت "(٢). وعند الشيخ يجب على من زاد سفره على حضره إذا أقام خمسة أيام قصر صلاة النهار دون الصوم، وكذا قال رحمه الله - في الصائد للتجارة: يقصر في الصلوة خاصة (٣). والوجه: ما قلناه، للرواية. ولأنه سبب في الترخص في الصلاة، فكذا في الصوم لأنه أحد الرخصتين.

مسألة ٦٤٤: إذا نوى المسافر الإقامة في بلد عشرة أيام، أتم على ما تقدم، فإن رجع عن نيته، قصر ما لم يصل تماماً ولو صلاة واحدة، فلو صلى صلوة واحدة على التمام، أتم، لأن النية بمجرد لا يصير بها مقيماً، فإذا فعل صلاة واحدة على التمام، فقد ظهر حكم

الاقامة فعلا، فلزم الاتمام، لانقطاع السفر بالنية والفعل.ولو لم يصل صلوة واحدة على التمام، كان حكم سفره باقيا، لان المسافر لا يصير مقيما بمجرد نية الاقامة، كما لو نوى الاقامة ثم رجع.ولقول الصادق عليه السلام، وقد سأله أبوولاد: كنت نويت الاقامة بالمدينة عشرة أيام ثم بدا لى بعد فما ترى؟ قال: " إن كنت صليت بها صلاة فريضة واحدة بتمام، فليس لك أن تقصر حتى تخرج منها، وإن كنت

-
- (١) منهم: ابن إدريس في السرائر: ٨٩.
(٢) الفقيه ١: ٢٨٠ / ١٢٧٠، التهذيب ٣: ٢٢٠ / ٥٥١.
(٣) أنظر: النهاية: ١٢٢ و ١٢٣، والمبسوط للطوسي ١: ١٣٦ و ١٤١، وراجع أيضا الهامش (٢) من صفحة ٤٠٠.
(*)

[٤١٠]

دخلتها وعلى نيتك التمام فلم تصل فيها فريضة واحدة بتمام حتى بدا لك، فأنت في تلك الحال بالخيار إن شئت فانو المقام عشرا وأتم، وإن لم تنو المقام، فقصر ما بينك وبين شهر، فإذا مضى شهر، فأتم الصلاة (١).
مسألة ٦٤٥: لو رجع عن نية الاقامة في أثناء الصلوة، قال الشيخ: يتم، لانه دخل في الصلاة بنية الاتمام (٢).والوجه عندي: التفصيل، وهو: أنه إن كان قد تجاوز في صلاته فرض القصر، بأن صلى ثلاث ركعات، تعين الاتمام، وإلا جاز له القصر، لان المناط في وجوب الاتمام صلاة تامة ولم توجد في الاثناء.

فروع:

أ: لو رجع عن نية الاقامة بعد خروج وقت الصلاة ولم يصل، فإن كان الترك لعذر مسقط، صح الرجوع، ووجب القصر، وإن لم يكن لعذر مسقط، لم يصح، ووجب الاتمام إلى أن يخرج.

ب: لو نوى الاقامة فشرع في الصوم، فالوجه: أنه كصلاة الاتمام، ولانه إحدى العبادتين المشروطتين بالاقامة وقد وجدت النية وأثرها، فأشبهه العبادة الاخرى.ويحتمل صحة الرجوع، لان المناط الصلاة تماما.

ج: إن جعلنا الصوم ملزما للاقامة، فإنما هو الصوم الواجب المشروط بالحضر أو

النافلة، إن شرطنا في صحتها الإقامة، أما ما لا يشترط بالحضر كالمندور سفرا وحضرا، أو النافلة إن سوغناها في السفر، فلا.
مسألة ٦٤٦: لو أحرم بنية القصر ثم نوى في الاثناء المقام عشرة، أتم

(١) الفقيه ١: ٢٨٠ / ١٢٧١، التهذيب ٣: ٢٢١ / ٥٥٣، الاستبصار ١: ٢٣٨ / ٨٥١.
(٢) المبسوط للطوسي ١: ١٣٩.
(*)

[٤١١]

الصلاة تماما، عند علمائنا أجمع - وبه قال الشافعي (١) - لانقضاء سبب القصر - وهو السفر - لوجود نية الإقامة المضادة للسفر، ولا يجتمع الضدان. وقال مالك: إذا رجع عن نية القصر، لم يبين على صلاته، فإن كان قد صلى ركعة بسجديتها، أتمها ركعتين نافلة، لأنها صلاة ابتدئت بنية فرض، فلا يجوز نقله إلى غيره، كما لا تنتقل صلاة الظهر إلى العصر (٢). والجواب: منع حكم الاصل عندنا، سلمنا لكنها صلاة واحدة لا تختلف نيتها إلا من جهة العدد، فإذا نواها ركعتين، جاز أن يجعلها أربعا، كالنافلة بخلاف الظهر والعصر، لان نية الصلاة مختلفة.

فروع:

أ: لو دخل بنية القصر ثم نوى الاتمام، لم يجز له الاتمام عندنا، إلا أن ينوي المقام عشرا، لان فرضه القصر، فلا يتغير بتغير النية على ما سبق. وقال الشافعي: يجب الاتمام، لان نية الزيادة في العدد لا تتغير به النية، وهو بناء على أن القصر سائغ (٣). وقال مالك: لا يجب الاتمام، لانه نوى عددا، فإذا زاد عليه، حصلت الزيادة بغير نية، فلم تجز (٤).

ب: لو أحرم ونوى القصر فصلى أربعا ناسيا، فقد بينا الاجزاء مع خروج الوقت، والاعادة مع بقائه.

- (١) الام ١: ١٨١، المجموع ٤: ٣٥٤، فتح العزيز ٤: ٤٦٦، حلية العلماء ٢: ١٩٧، مغني المحتاج ١: ٣٧٠.
 (٢) المدونة الكبرى ١: ١٢٠، الكافي في فقه أهل المدينة: ٦٧، التفريع ١: ٢٥٩، المنتقى للباقي ١: ٢٦٥، المجموع ٤: ٣٥٥، حلية العلماء ٢: ١٩٧.
 (٣) الام ١: ١٨١، مختصر المزني: ٢٥، المجموع ٤: ٣٥٥، فتح العزيز ٤: ٤٦٦، حلية العلماء ٢: ١٩٧، المغني والشرح الكبير ٢: ١٠٧.
 (٤) المغني والشرح الكبير ٢: ١٠٧، المجموع ٤: ٣٥٥، فتح العزيز ٤: ٤٦٨، حلية العلماء ٢: ١٩٧.
 (*)

[٤١٢]

وقال الشافعي: تجزئه مطلقا، ويسجد للسهو (١). ولو تعدد ذلك، لم يجز عندنا على ما بيناه. وقال الشافعي: تجزئه ولا يسجد (٢). قالت الشافعية: وهو غريب، لان الزيادة التي توجب سجود السهو إذا تعددها، أفسدت (٣). وحكى ابن المنذر عن الحسن البصري كقول الشافعي (٤). وقال بعض أصحاب مالك: لا تجزئه لان هذا السهو عمل كثير (٥). وليس بجيد، لانه من جنس الصلاة.
 ج: لو أراد السفر إلى بلد ثم إلى آخر بعده، فإن كان الأدنى مما يقصر في مثله، قصر، وإلا لم يقصر إن نوى الإقامة في الاقرب عشرة، وإلا قصر إن بلغ المجموع المسافة. ولو دخل الاقرب فأراد الخروج إلى الآخر، اعتبرت المسافة إليه. ولو قصد بلدا ثم قصد أن يدخل في طريقه إلى بلد آخر يقيم فيه أقل من عشرة أيام، لم يقطع ذلك سفره، واعتبرت المسافة من البلد الذي أنشأ منه السفر إلى البلد الذي قصده.
 د: لو خرج إلى الأبعد فخاف في طريقه فأقام لطلب الرفقة أو ليرتاد الخبر ثم طلب غير الأبعد الذي قصده أولا، جعل مبتدئا للسفر من موضع إقامته لارتداد الخبر، لانه قطع النية الأولى، وإن لم يبدله لكن أقام أقل من عشرة، قصر.

- (١) المجموع ٤: ٣٥٤، حلية العلماء ٢: ١٩٦، فتح العزيز ٤: ٤٦٨.
 (٢) حلية العلماء ٢: ١٩٦.
 (٣) أنظر: فتح العزيز ٤: ٤٦٧ - ٤٦٨.
 (٤) حلية العلماء ٢: ١٩٦.
 (٥) مقدمات ابن رشد ١: ١٥٩، حلية العلماء ٢: ١٩٦.
 (*)

[٤١٣]

ه: لو فارق البلد إلى حيث غاب الاذان والجدران، ثم عاد إلى البلد لحاجة عرضت، لم يترخص في رجوعه وخروجه ثانيا إلى أن يغيب عنه الاذان والجدران، إلا أن يكون غريبا عن البلد، أو يبلغ سيره مسافة، فله استدامة الترخص وإن كان قد أقام أكثر من عشرة في بلد الغربية، وهو أظهر وجهي الشافعي (١).

و: لو عزم العشرة في غير بلدة ثم خرج إلى ما دون المسافة عازما على العود والاقامة، أتم ذاهبا وعائدا وفي البلد، وإن لم يعزم، قصر.
ز: لو قصر في ابتداء السفر ثم رجع عن نية السفر، لم تجب عليه الاعادة، لأنها وقعت مشروعة وإن كان الوقت باقيا.

ح: لا يحتاج القصر إلى نيته على ما بيناه، بل تكفي نية فرض الوقت، وبه قال أبوحنيفة (٢).

وقال الشافعي: إنما يجوز القصر بشروط ثلاثة: أن يكون سفرا يقصر فيه الصلوة، وأن ينوى القصر مع الاحرام، وأن تكون الصلوة أداء لا قضاء (٣). وقال المزني: أن نوى القصر قبل السلام، جاز له القصر (٤).

مسألة ٦٤٧: قال الشيخ رحمه الله: صلاة السفر لا تسمى قصرا، لمغايرة فرض السفر فرض الحضر، وبه قال أبوحنيفة وكل من وافقنا في وجوب القصر. وقال الشافعي: إنه يسمى قصرا (٥). وهو نزاع لفظي.

(١) المجموع ٤: ٣٤٩، الوجيز ١: ٥٨، فتح العزيز ٤: ٤٤١، المغني ٢: ١٣٧.

(٢) المجموع ٤: ٣٥٣.

(٣) حكاة عنه الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٥٨٠، المسألة ٣٣٥، وانظر: المجموع ٤: ٣٥٣.

(٤) المجموع ٤: ٣٥٣.

(٥) الخلاف ١: ٥٧١، المسألة ٣٢٢، وانظر: المجموع ٤: ٣٥٣.

(*)

[٤١٤]

مسألة ٦٤٨: الصوم في سفر القصر باطل، وعليه الاعادة عند علمائنا أجمع - وبه قال علي عليه السلام، وعمر، وأبوهريرة، وثلاثة أخرى من الصحابة (١) - لقوله تعالى: {

فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر)* (٢) أوجب عدة أيام. وقال داود: يصح صومه، وعليه القضاء (٣). وقال باقي الفقهاء: إن شاء صام وإن شاء أفطر، فإن صام أجزاء (٤). وسيأتي (٥).

مسألة ٦٤٩: نوافل النهار تسقط في السفر دون نوافل الليل، عند علمائنا، لان النبي صلى الله عليه وآله، كان يوتر على الرحلة في السفر (٦). وكان يتنفل على الرحلة في السفر حيث ما توجهت به راحلته (٧). وأقام النبي صلى الله عليه وآله، على حرب هوازن ثمانية عشر يوما وكان يتنفل (٨).

وأما قصر نوافل النهار: فلانها تابعة لفرائض مقصورة، فاقتضت

-
- (١) المجموع ٦: ٢٦٤، أحكام القرآن للجصاص ١: ٢١٤، تفسير القرطبي ٢: ٢٧٩ - ٢٨٠، عمدة القاري ١١: ٤٣، نيل الاوطار ٤: ٣٠٥.
(٢) البقرة: ١٨٤.
(٣) عمدة القاري ١١: ٤٣، نيل الاوطار ٤: ٣٠٥.
(٤) أنظر: المغني ٣: ٣٤، والمجموع ٦: ٢٦٤، والام ٢: ١٠٢، وعمدة القاري ١١: ٤٣ ونيل الاوطار ٤: ٣٠٧.
(٥) يأتي في ج ٦، كتاب الصوم المسألة ٦٢.
(٦) صحيح البخاري ٢: ٥٥ - ٥٦، صحيح مسلم ١: ٤٨٧ / ٣٦ و ٣٨ و ٣٩، مصنف ابن أبي شيبة ٢: ٣٠٢، سنن الترمذي ٢: ٣٣٥ - ٣٣٦ / ٤٧٢، سنن النسائي ١: ٢٤٢ - ٢٤٤ و ٣: ٢٢٢، سنن أبي داود ٢: ٩ / ١٢٢٤، سنن الدار قطني ٢: ٢٨ - ٢٩ / ٢ و ٣، سنن البيهقي ٢: ٤٩١.
(٧) صحيح البخاري ٢: ٥٥، صحيح مسلم ١: ٤٨٦ - ٤٨٧ / ٣١ و ٣٩، سنن الترمذي ٢: ١٨٣ / ٣٥٢، سنن أبي داود ٢: ٩ / ١٢٢٤، سنن النسائي ١: ٢٤٢ - ٢٤٤، سنن البيهقي ٢: ٤٩١.
(٨) فتح العزيز ٤: ٤٤٩، تلخيص الحبير ٤: ٤٤٩.
(*)

[٤١٥]

الحكمة إسقاطها. وقال الشافعي: يجوز أن يتنفل بالنهار والليل (١). ومنع بعض التابعين من التنفل مطلقا، لأنه إذا سقط بعض الفرض فلا يأتي بالنافلة (٢).

-
- (١) الام ١: ١٨٦، المجموع ٤: ٤٠٠، المغني ٢: ١٤١، الشرح الكبير ٢: ١١٤.
(٢) المجموع ٤: ٤٠١، المغني ٢: ١٤١، الشرح الكبير ٢: ١١٤ (*)

الفصل الثالث: في صلاة الخوف وفيه مطلبان: الأول: الكيفية

مسألة ٦٥٠: قيل: إن قبل نزول آية صلاة الخوف كان النبي صلى الله عليه وآله، يؤخر الصلاة إلى أن يحصل الامن ثم يقضيها، لان الشرع كان كذلك، ثم نسخ إلى صلاة الخوف، ولهذا أخر النبي صلى الله عليه وآله (أربع صلوات) (١) يوم الخندق (٢). والاصل في صلوة الخوف: الكتاب والسنة والاجماع: قال الله تعالى: { وإذا كنت فيهم } (٣) وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله، صلى ذات يوم الرقاع صلاة الخوف (٤). وسميت ذات الرقاع، لان فيه جبلا ألوانه مختلفة بعضه أحمر، وبعضه أسود، وبعضه أصفر. وقال أبو موسى الأشعري: موضع مر به ثمانية نفر حفاة، فتنقبت

(١) بدل ما بين القوسين في " ش ": صلاة.
(٢) المغني ٢: ٢٥١، الشرح الكبير ٢: ١٢٧، الاعتبار في النسخ والمنسوخ: ١١٨ - ١٢٠.
(٣) النساء: ١٠٢.
(٤) صحيح البخاري ٥: ١٤٥، صحيح مسلم ١: ٥٧٥ / ٨٤٢، سنن النسائي ٣: ١٧١، سنن أبي داود ٢: ٣ / ١٢٣٨، مسند أحمد ٥: ٣٧٠، موطأ مالك ١: ١٨٣ / ١.
(*)

[٤١٨]

أرجلهم (١)، وتساقطت أظفارهم، فكانوا يلفون عليها الخرق، فسميت لذلك ذات الرقاع (٢). وصلى عليه السلام، يوم عسفان يبطن النخل صلاة الخوف (٣).
مسألة ٦٥١: صلاة الخوف ثابتة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وبه قال عامة أهل العلم (٤)، لانه عليه السلام صلاها وورد الكتاب بها، وقال تعالى: { فاتبعوه وانقوا } * (٥). وسئل عليه السلام، عن القبلة للصائم، فأجاب بأنني أفعل ذلك، فقال السائل: لست مثلنا، فغضب وقال: (إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقي) (٦) ولو اختص بفعله، لما كان الاخبار بفعله جوابا، ولا غضب من قول السائل: لست مثلنا. ولان الصحابة أجمعوا على صلاة الخوف: صلى علي عليه السلام، في حرب معاوية ليلة الهرير صلاة الخوف (٧). وصلى أبو موسى الأشعري صلاة الخوف بأصحابه (٨).

وكان سعيد بن العاص أميراً على الجيش بطبرستان، فقال: أيكم صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله، صلاة الخوف؟ فقال حذيفة: أنا فقدمه صلى بهم(٩).

-
- (١) أي: رقت جلودها: النهاية لابن الأثير ٥: ١٠٢.
(٢) صحيح البخاري ٥: ١٤٥، معجم البلدان ٢: ٥٦.
(٣) مسند أحمد ٤: ٥٩ و ٦٠، سنن الترمذي ٥: ٢٤٢ / ٢٠٣٥، مسند الطيالسي: ١٩٢ / ١٣٤٧، سنن البيهقي ٣: ٢٥٧ بتفاوت.
(٤) المغني ٢: ٢٥٠ - ٢٥١، الشرح الكبير ٢: ١٢٦.
(٥) الأنعام: ١٥٥.
(٦) أورده ابننا قدامة في المغني ٢: ٢٥١، والشرح الكبير ٢: ١٢٦ - ١٢٧، ونحوه في صحيح مسلم ٢: ٧٧٩ / ١١٠٨، والموطأ لمالك ١: ٢٩١ / ١٣.
(٧) و ٨) سنن البيهقي ٣: ٢٥٢، المغني ٢: ٢٥١، والشرح الكبير ٢: ١٢٦.
(٩) سنن البيهقي ٣: ٢٥٢، سنن النسائي ٣: ١٦٨، سنن أبي داود ٢: ١٦ - ١٧ / ١٢٤٦، مسند أحمد ٥: ٣٩٥ و ٣٩٩ و ٤٠٤ و ٤٠٦، والمغني ٢: ٢٥١، والشرح الكبير ٢: ١٢٦.
(*)

[٤١٩]

وقال أبو يوسف: إنها كانت تختص برسول الله صلى الله عليه وآله، لقوله تعالى: { وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة } (١)(٢) شرط كونه فيهم. وقال المزني: الآية منسوخة، وقد أقر النبي صلى الله عليه وآله، يوم الخندق أربع صلوات، اشتغالا بالقتال، ولم يصل صلاة الخوف (٣). وخطابه لا يوجب اختصاصه، لوجوب التأسّي علينا، ولهذا أنكرت الصحابة على مانعي الزكاة حيث قالوا: أن الله تعالى قال لنبيه: { خذ } (٤) فخصه بذلك. ويوم الخندق كان قبل نزول صلوة الخوف (٥).

مسألة ٦٥٢: وصلاة الخوف جائزة في السفر بالاجماع، وكذا في الحضر، عند علمائنا أجمع - وبه قال الأوزاعي والشافعي وأحمد (٦) - لقوله تعالى: { وإذا كنت فيهم } (٧) وهو عام في كل حال. ولأنها حالة خوف، فجاز فيها صلاة الخوف كالسفر. وقال مالك: لا تجوز في الحضر، لأن الآية دللت على صلاة ركعتين، وصلاة الحضر أربع. ولأن النبي صلى الله عليه وآله، لم يفعلها في الحضر (٨).

(١) النساء: ١٠٢.
(٢) الهداية للمرعيناني ١: ٨٩، المجموع ٤: ٤٠٥، حلية العلماء ٢: ٢٠٨، المغني ٢: ٢٥١، والشرح الكبير

١٣٦. :٢
 (٣) المجموع ٤: ٤٠٥، حلية العلماء ٢: ٢٠٨.
 (٤) التوبة: ١٠٣.
 (٥) المغني ٢: ٢٥١ و ٣٦٩، الشرح الكبير ٢: ١٣٧ و ١٤٠، الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار: ١١٨ - ١١٩.
 (٦) الام ١: ٢١٠، المجموع ٤: ٤١٩، حلية العلماء ٢: ٢١٣، الميزان للشعراني ١: ١٨٤، المغني ٢: ٢٥٨، الشرح الكبير ٢: ١٣٤.
 (٧) النساء: ١٠٢.
 (٨) المغني ٢: ٢٥٨، الشرح الكبير ٢: ١٣٤، المجموع ٤: ٤١٩، حلية العلماء ٢: ٢١٣، الميزان للشعراني ١: ١٨٤.
 (*)

[٤٢٠]

ونمنع عدم القصر في الحضر على ما سيأتي(١).سلمنا، لكن قد يكون في الحضر ركعتان كالفجر وصلاة الجمعة، والمغرب ثلاث يجوز فعلها في الخوف في السفر إجماعاً. وترك النبي صلى الله عليه وآله، فعلها في الحضر لغناه عن فعلها فيه. مسألة ٦٥٣: وهي مقصورة في السفر إجماعاً في عدد الرباعية إلى ركعتين خاصة، عند علمائنا أجمع - وهو قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد وأكثر العلماء(٢) - لان النبي صلى الله عليه وآله، صلى يوم ذات الرقاع بكل طائفة ركعتين(٣). والمراد أنها صلت ركعتين في حكم صلاته. ولان الامام والمأموم على صفة واحدة، فيجب أن يستوي حكمهما. وحكي عن ابن عباس أنه قال: صلاة الخوف لكل طائفة ركعة، وللإمام ركعتان، وبه قال الحسن البصري وطاوس ومجاهد(٤)، لقوله تعالى: { وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم } (٥) يعني تجاه القبلة. أخبر أنهم يصلون قياماً وسجوداً، فقد ثبت أنهم إنما يصلون ركعة واحدة. ثم قال: { ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك } (٦) يعني

(١) يأتي في المسألة ٦٥٤.
 (٢) الام ١: ٢١٠، الميزان للشعراني ١: ١٨٤، بدائع الصنائع ١: ٢٤٣، شرح فتح القدير ٢: ٦٢، المدونة الكبرى ١: ١٦١، المغني ٢: ٢٥٢.
 (٣) صحيح البخاري ٥: ١٤٧، صحيح مسلم ١: ٥٧٦ / ٨٤٣، سنن النسائي ٣: ١٧١.
 (٤) المجموع ٤: ٤٠٤، حلية العلماء ٢: ٢٠٨، بدائع الصنائع ١: ٢٤٣، الكفاية ٢: ٦٤ - ٦٥.
 (٥) (٦) النساء: ١٠٢.
 (*)

[٤٢١]

يصلون صلاتهم معك، والذي بقي عليه ركعة. وهي محمولة على أن المراد بقوله: { فإذا سجدوا } وفعلوا الركعة الاخرى، وعبر عنها بالسجود.

مسألة ٦٥٤: المشهور عند علمائنا: أن صلاة الخوف مقصورة في الحضر كالسفر، سواء صليت جماعة أو فرادى - وشرط بعضهم (١) في القصر الجماعة - للآية، فإنها دلت على أنه يصلي بكل طائفة ركعة. ولقوله تعالى { وإذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم } (٢) وليس المراد بالضرب سفر القصر، وإلا لكان اشتراط الخوف لغوا. ولأن النبي صلى الله عليه وآله، صلى صلوة الخوف في المواضع التي صلاها ركعتين (٣)، ولم يرو عنه أنه صلى اربعا في موضع من المواضع.

ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام، وقد سأله زرارة عن صلاة الخوف وصلاة السفر تقصران؟ قال: " نعم وصلاة الخوف أحق أن تقصر من صلوة السفر الذي لا خوف فيه " (٤) ولم يشترط الجماعة. ولأن المشقة بالاتمام أكثر من المشقة في السفر فكان الترخص فيه أولى. وقال بعض علمائنا: إنما يقصر العدد في السفر لا في الحضر، بل يصلي اربعا جماعة وفرادى (٥) - وعليه الجمهور كافة - لثبوت الاربع في الذمة،

(١) الشيخ الطوسي في المبسوط ١: ١٦٥.

(٢) النساء: ١٠١.

(٣) أنظر: سنن الدار قطني ٢: ٥٨ / ٢ و ٥ - ٧، سنن الدارمي ١: ٣٥٧، الموطأ ١: ١٨٣ / ١ - ٣، سنن

البيهقي ٣: ٢٥٢.

(٤) الفقيه ١: ٢٩٤ / ١٣٤٢، التهذيب ٣: ٢٠٢ / ٩٢١.

(٥) حكاه عن بعض الاصحاب أيضا الشيخ الطوسي في المبسوط ١: ١٦٣، وابن إدريس في السرائر: ٧٨، والمحقق في المعتمد: ٢٤٨.

(*)

[٤٢٢]

ولم يحصل الشرط الذي هو السفر، وغيره لم يثبت له حكم الاسقاط. وقد دللنا على ثبوت المسقط.

مسألة ٦٥٥: ولها أربع صور: الاولى: صلوة ذات الرقاع: وهي أن يلتحم القتال ويحتمل الحال اشتغال بعضهم بالصلوة، فيفرقهم الامام فرقتين لينحاز (١) بطائفة إلى حيث لا تبلغهم سهام العدو، فيصلي بهم ركعة، فإذا قام إلى الثانية، انفردوا واجبا وأتموا، والاخرى تحرسمهم، ثم تأخذ الاولى مكان الثانية وتتحاز الثانية إلى الامام وهو ينتظرهم فيقتدون به في الثانية، فإذا جلس للتشهد في الثانية، قاموا فأتموا ولحقوا به، وسلم بهم، فيحصل للطائفة الاولى تكبيرة الافتتاح والثانية التسليم، وبه قال مالك وداود وأحمد والشافعي (٢). لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله، أنه صلى يوم ذات الرقاع صلاة الخوف فصفت طائفة معه، وطائفة تجاه العدو، فصلى بالتى معه ركعة، ثم ثبت قائماً وأتموا لانفسهم، ثم انصرفوا وصفواتجاه العدو، وجاءت الطائفة الاخرى، فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته، ثبت جالسا، وأتموا لانفسهم ثم سلم بهم (٢). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام، وقد سأله الحلبي عن صلاة الخوف: " يقوم الامام وتجيء طائفة من أصحابه فيقومون خلفه، وطائفة

(١) انحاز القوم: تركوا مكانا ومالوا إلى موضع آخر.
العين - للخليل - ٣: ٢٧٥ " حيز " ولسان العرب ٥: ٣٤٠ " حوز ".
(٢) الوجيز ١: ٦٧، كفاية الاخيار ١: ٩٨ - ٩٩، السراج الوهاج: ٩٢، المدونة الكبرى ١: ١٦٣، الكافي في فقه أهل المدينة: ٧٢ - ٧٣، التفرغ ١: ٢٣٧، حلية العلماء ٢: ٢٠٩، الشرح الكبير ٢: ١٢٩ - ١٣٠.
(٣) صحيح مسلم ١: ٥٧٥ / ٨٤٢، الموطأ ١: ١٨٣ / ١، سنن أبي داود ٢: ١٣ / ١٢٢٨، سنن البيهقي ٣: ٢٥٣.
(*)

[٤٢٣]

بازاء العدو فيصلي بهم الامام ركعة، ثم يقوم ويقومون معهم فيمثل قائماً ويصلون هم الركعة الثانية، ثم يسلم بعضهم على بعض، ثم ينصرفون فيقومون في مقام أصحابهم يجيئ الآخرون فيقومون خلف الامام فيصلي بهم الركعة الثانية، ثم يجلس الامام ويقومون هم يصلون ركعة أخرى ثم يسلم عليهم فينصرفون بتسليمه (١). وقال ابن أبي ليلى كقولنا، إلا أنه قال: يحرم بالطائفتين معاً، ثم يصلي بإحدهما على ما قلناه (٢). وقال أبو حنيفة: يصلي بإحدى الطائفتين ركعة ثم تتصرف إلى وجه العدو وهي في الصلاة، ثم تأتي الطائفة الاخرى إلى الامام فيصلي بها الركعة الاخرى ثم يسلم، ثم ترجع هذه

الطائفة إلى وجه العدو وهي في الصلاة، ثم تأتي الطائفة الاولى إلى موضع الصلاة مع الامام، فتصلي ركعة منفردة وهي في الصلاة، ولا تقرأ فيها، لانها في حكم الائتتام، ثم تتصرف إلى وجه العدو، ثم تأتي الطائفة الاخرى إلى موضع الامام، فتصلي الركعة الثانية منفردة، وتقرأ فيها، لانها فارقت الامام بعد فراغه من الصلاة، فحكمها حكم المنفرد، لان عبدالله بن مسعود وعبد الله بن عمر رويَا ذلك (٣).

قال: وهو أولى مما ذهبتم إليه، لانكم تجوزون للمأمومين مفارقة الامام قبل فراغة من الصلاة وهم الطائفة الاولى، وتجوزون للثانية المخالفة في الافعال، فيكون جالسا وهم قيام يأتون بركعة وهم في إمامته (٤).

-
- (١) الكافي ٣: ٤٥٥ / ١، التهذيب ٣: ١٧١ - ١٧٢ / ٣٧٩.
(٢) بدائع الصنائع ١: ٢٤٤، المبسوط للسرخسي ٢: ٤٦ وحكاه عنه أيضا الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٦٣٩، المسألة ٤١٠.
(٣) سنن أبي داود ٢: ١٥ و ١٦ / ١٢٤٣ و ١٢٤٤.
(٤) اللباب ١: ١٢٣ - ١٢٤، الهداية للمرغيناني ١: ٨٩، المجموع ٤: ٤٠٩، المغني ٢: ٢٥٤ - ٢٥٥، حلية العلماء ٢: ٢١٠.
(*)

[٤٢٤]

وما قلناه أشبه بالكتاب، وأحوط للصلاة، وأولى للحرب، لان قوله: { فلنقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم } (١) يقتضى أن يسجدوا بعد صلاتهم معه، وذلك هو الركعة الاخرى. وقوله: { ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك } (٢) يقتضى أن جميع صلاتها معه، وعنده تصلي معه ركعة، وعندنا جميع صلاتها معه إحدى الركعتين توافقه في أفعاله وقيامه، والثانية تأتي بها قبل سلامه، ثم تسلم معه. ومن مفهوم قوله: { لم يصلوا } أن الطائفة الاولى قد صلت جميع صلاتها، وعلى قولهم لم تصل إلا بعضها. وأما الاحتياط للصلاة فإن كل طائفة تأتي بصلاتها متوالية بعضها يوافق الامام فيها فعلا، وبعضها يفارقه، وتأتي به وحدها كالمسبوق، وعنده تتصرف في الصلاة، فإما أن تمشي وإما أن تركب. وهذا عمل كثير، وتستدبر القبلة. وهو ينافي الصلاة، وتفرق بين الركعتين تفرقا كثيرا بما ينافيها. ثم جعلوا الطائفة الاولى مؤتمة بالامام بعد سلامه. ولا يجوز أن يكون المأموم مأموما في ركعة يأتي بها

بعد سلام إمامه.

وأما الأولوية للحرب: فإنه يتمكن من الضرب والطمع وإعلام غيره بما يراه مما خفي عليه من أمر العدو، وتحذيره، وإعلام الذين مع الامام بما يحدث، ولا يمكن على قولهم ذلك. ولأن مبنى صلاة الخوف على التخفيف، لأنهم في موضع الحاجة إليه. وعلى قولهم تطول الصلاة أضعاف حال الأمن، لأن كل طائفة تحتاج إلى المضي إلى مكان الصلاة، والرجوع إلى لقاء العدو، وانتظار مضي

(١ و ٢) النساء ١٠٢.
(*)

[٤٢٥]

الطائفة الأخرى ورجوعها، فإن كان بين المكانين نصف ميل، احتاجت كل طائفة إلى مشي ميل، وانتظار الأخرى قدر مشي ميل وهي في الصلاة، ثم تحتاج إلى تكليف الرجوع إلى موضع الصلوة لاتمام الصلاة من غير حاجة إليه، ولا مصلحة تتعلق به، فلو احتاج إلا من إلى هذه الكلفة في الجماعة، سقطت، فكيف يكلف الخائف وهو في مظنة التخفيف والحاجة إلى الرفق؟! ومفارقة الامام لعذر جائزة، ولا بد منها على القولين، فإنهم جوزوا للطائفة الأولى مفارقة الامام والذهاب إلى وجه العدو، وهذا أعظم مما ذكرناه، فإنه لا نظير له في الشرع، ولا يوجد مثله في موضع آخر. إذا عرفت هذا، فإن صلى بهم كمذهب أبي حنيفة، لم يجز، لما فيه من الفعل الكثير. وقال أحمد وابن جرير وبعض الشافعية: يجوز، لكن يكون قد ترك الأولى (١)
مسألة ٦٥٦: يشترط في صلاة ذات الرقاع أمور أربعة:

الأول: كون الخصم في غير جهة القبلة بحيث لا يتمكن من الصلاة حيي يستدير القبلة، أو تكون عن يمينه أو شماله، أو الحيلولة بينهم وبين المسلمين بما يمنع من رؤيتهم لو هجموا - وبه قال الشافعي (٢) - لأن النبي صلى الله عليه وآله، فعلها على هذه الصورة (٣)، فتجب متابعتها. وقال أحمد: لا يشترط، لأن العدو قد يكون في جهة القبلة

على وجه لا يمكن أن يصلي بهم صلاة عسфан، لانتشارهم أو استتارهم أو الخوف من كمين (٤).

-
- (١) المجموع ٤: ٤٠٨ - ٤٠٩، المغني ٢: ٢٥٧، حلية العلماء ٢: ٢١١.
(٢) المجموع ٤: ٤٠٩، كفاية الاخير ١: ٩٨، السراج الوهاج: ٩٢، حلية العلماء ٢: ٢٠٩.
(٣) سنن النسائي ٣: ١٧١، الموطأ ١: ١٨٣ / ٢، سنن الدار قطني ٢: ٦٠ / ١١.
(٤) المغني ٢: ٢٥٢، الشرح الكبير ٢: ١٢٩.
(*)

[٤٢٦]

والجواب: ليست الصلاة منحصرة في هذه وصلاة عسфан، فجاز أن يصلوا منفردين. ولو قيل بالجواز، كان وجهها، لعدم المانع منه. وفعل النبي صلى الله عليه وآله، وقع اتفاقاً، لا أنه كان شرطاً.

الثاني: كون الخصم قويا بحيث يخاف هجومه على المسلمين متى اشتغلوا بالصلاة، وإلا لانتفى الخوف الذي هو مناط هذه الصلاة.

الثالث: أن يكون في المسلمين كثرة يمكنهم أن يفترقوا فرقتين تقاوم كل فرقة العدو، وإلا لم تتحقق هذه الصلاة.

الرابع: عدم الاحتياج إلى زيادة التفريق على فرقتين، وإلا لحصل لكل فرقة أقل من ركعة، فلا يتحقق الائتنام. وهذه الصلاة تخالف غيرها في انفراد المؤتم واجبا وانتظار الامام إتمام المأموم وائتمام القائم بالقاعد.

مسألة ٦٥٧: يستحب للامام أن يخفف القراءة في الاولى، للحاجة إليه، لما هم به من حمل السلاح.

وكذا يخفف في كل فعل لا يفتقر فيه إلى الانتظار. وكذا الطائفة التي تفارقه وتصلي لنفسها تخفف في قراءتها، وإذا قام الامام إلى الثانية، تابعته الطائفة الاولى، فإذا انتصبوا، نوا مفارقتة، لانهم لا فائدة لهم في مفارقتة قبل ذلك، لاشتراكهم في النهوض، ولان الرفع من السجدة الثانية من الركعة الاولى.

ولو فارقه بعد الرفع من السجود الثاني، جاز. وإذا انفردوا، بقي الامام قائماً ينتظرهم حتى يسلموا وحتى تأتي الطائفة الثانية تدخل معه. وهل يقرأ الامام في انتظاره؟ الاقرب:

ذلك لانه قيام للقراءة، فيجب أن يأتي بها فيه، فيطول حينئذ القراءة حتى تفرغ الطائفة الاولى، وتلتحق به الثانية، وهو أحد قولي الشافعي، وأحمد. وفي الثاني: لا يقرأ بل يسكت، أو يأتي بأي ذكر شاء، لانه قد قرأ بالطائفة الاولى، فينبغي أن يؤخر القراءة في

[٤٢٧]

الثانية ليقراً بالطائفة الثانية، لتحصل التسوية بينهما في القراءة(١). وهو ينافي التخفيف. فإذا جاءت الطائفة الثانية، فإن كان قد فرغ من قراءته، ركع بهم، ولا يحتاج إلى أن يقرأ أو شيئاً، لان قراءة المأموم عند أكثر علمائنا منهي عنها إما نهي تحريم أو كراهة(٢). وقال الشافعي على الاول: يقرأ بقدر الفاتحة ليقراً أو بها خلفه(٣). ولو قرأ قبل مجيئهم ثم ركع عند مجيئهم أو قبله فادركوه راكعاً، ركعوا معه، وصحت لهم الركعة مع تركه السنة، ولو أدركوه بعد رفعه، فاتتهم الصلاة. مسألة ٦٥٨: إذا صلى الثانية بالفرقة الثانية، جلس للتشهد، ويقومون هم إلى الثانية لهم، ويطول الامام في تشهده بالدعاء حتى يدركوه ويتشهدوا معه، ثم يسلم بهم - وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي وأحمد(٤) - لانها تعود إليه لتسلم معه، فلا فائدة في تطويله عليها بالجلوس معه. مع أن هذه الصلاة مبنية على التخفيف. والقول الآخر للشافعي: إنها تتشهد معه، ثم تقوم إلى الثانية، فإذا صلوا، سلم بهم، لان المسبوق لا يفارق الامام إلا بعد سلامه(٥).

(١) المجموع ٤: ٤١١، الوجيز ١: ٦٧، السراج الوهاج: ٩٢، الشرح الكبير ٢: ١٣٠، الانصاف ٢: ٣٥٠، المغني ٢: ٢٥٢، حلية العلماء ٢: ٢٠٩.
(٢) منهم من ذهب إلى حرمة القراءة كالشيخ المفيد والشيخ الطوسي كما في المعتمد: ٢٣٩، والمبسوط ١: ١٥٨، والنهاية: ١١٣.
ومنهم من ذهب إلى كراهة القراءة كسلار في المراسم: ٨٧.
(٣) المجموع ٤: ٤١١، فتح العزيز ٤: ٦٣٧، وفيهما: لينالوا فضيلة القراءة.
(٤) المجموع ٤: ٤١٢، الوجيز ١: ٦٧، فتح العزيز ٤: ٦٣٧، حلية العلماء ٢: ٢٠٩، المغني ٢: ٢٥٤، الشرح الكبير ٢: ١٣١.
(٥) المجموع ٤: ٤١٢، حلية العلماء ٢: ٢٠٩.
(*)

[٤٢٨]

ونقول بموجبه، لكن التشهد وقع في غير موقعه، فلا يجوز. وقال مالك: تتشهد معه، فإذا سلم الامام، قامت الطائفة الثانية فقصوا ما فاتهم، كالمسبوق (١). وتبطله رواية سهل بن أبي حثمة: أن النبي صلى الله عليه وآله، سلم بالطائفة الثانية (٢). على أن لنا رواية عن الصادق عليه السلام - في طريقها ضعف - كقول مالك. قال: " وجاء أصحابهم، فقاموا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله، فصلى بهم ركعة، ثم تشهد وتسلم عليهم، فقاموا فصلوا لانفسهم ركعة، وسلم بعضهم على بعض " (٣). ولو فعلوه جاز، لكن لا يتشهدون، بل إذا سلم الامام، قاموا فأنموا ركعة أخرى وتشهدوا وسلموا. إذا ثبت هذا، فإنها لا تنوي الانفراد حال قيامها إلى الثانية، فإن نوته، ففي جواز نية الاقتداء بعده للتسليم وجهان. مسألة ٦٥٩: للامام انتظار الطائفة الاولى في الركعة الثانية حتى تفرغ، وانتظار آخر فيها للطائفة الثانية حتى تأتي وتحرم معه، كلاهما في حكم انتظار واحد، لاتصاله. وله انتظار آخر للطائفة الثانية حال تشهده حتى تتم الصلاة. وقد قلنا: إنه يطول تشهده ولا يقعد ساكتا. وللشافعية وجهان، أحدهما: أن في ذلك قولين، كما تقدم في انتظار

(١) المدونة الكبرى ١: ١٦١، المنتقى للباحي ١: ٣٢٤، الشرح الصغير ١: ١٨٥ - ١٨٦، المغني ٢: ٢٥٤، الشرح الكبير ٢: ١٣١، حلية العلماء ٢: ٢١٠.
(٢) صحيح مسلم ١: ٥٧٥ / ٨٤١، سنن أبي داود ٢: ١٢ / ١٣٣٧، سنن البيهقي ٣: ٢٥٣.
(٣) الكافي ٣: ٤٥٦ / ٢، التهذيب ٣: ١٧٢ / ٣٨٠، والفتاوى ١: ٢٩٣ / ١٣٣٧.
(*)

القراءة.

والثاني: أنه يتشهد قولاً واحداً، لان الطائفة الاولى قرأ بها، فينبغي أن ينتظر الثانية ليقرأ بها، بخلاف التشهد، فإنه لم يتشهد بالاولى، فلا ينتظر الثانية بالتشهد (١). إذا ثبت أنه يتشهد، فإنه ينتظر الثانية بتطويل الدعاء حتى تتم الصلاة. ويتشهد خفيفاً، ثم يسلم بهم.

مسألة ٦٦٠: لو انتظر الامام الطائفة الثانية بعد رفعه من السجود الاخير من الركعة

الاولى جالسا، فإن كان لعذر كمرض أو ضعف، جاز. وإن كان قادرا على القيام إلى الثانية وتركه عمدا إلى مجئ الثانية، قال الشيخ: بطلت صلاته، ولم تبطل صلاة الاولى، لأنها فارقت حين رفع الرأس. وأما الثانية، فإن علمت أن ذلك يبطل صلاته وتابعته، بطلت صلاتها أيضا. وإن اعتقدت عذرا، أو جوزت ذلك، لم تبطل صلاتها، لان الظاهر من حالة العذر. وإن فعل ذلك سهوا، لحقه حكم سهوه، دون الطائفة الاولى، لانها برفع الرأس قد فارقت (٢). وعندني في بطلان الصلاة بذلك نظر.

مسألة ٦٦١: وإن كانت صلاة المغرب، تخير الامام إن شاء صلى بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين، وإن شاء بالعكس لان عليا عليه السلام

(١) المجموع ٤: ٤١٢، الوجيز ١: ٦٧، فتح العزيز ٤: ٦٣٧.

(٢) المبسوط للطوسي ١: ١٦٤.

(*)

[٤٣٠]

صلى ليلة الهرير (١) بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين (٢). ومن طريق الخاصة: قول الصادق عليه السلام: " وفي المغرب مثل ذلك يقوم الامام وتجيئ طائفة فيقومون خلفه، ويصلي بهم ركعة يقوم ويقومون فيمثل الامام قائما ويصلون الركعتين ويتشهدون ويسلم بعضهم على بعض ثم ينصرفون، فيقومون في موقف أصحابهم، ويجيئ الآخرون فيقومون في موقف أصحابهم وخلف الامام، فيصلي بهم ركعة يقرأ فيها ثم يجلس ويتشهد ويقوم ويقومون معه فيصلي بهم ركعة أخرى ثم يجلس ويقومون هم فيصلون ركعة أخرى ثم يسلم عليهم " (٣). واختلف في الاولوية، فقال مالك وأحمد والاوزاعي وسفيان والشافعي في أصح القولين:

الاولى: أن يصلي بالاولى ركعتين، لئلا يكلف الثانية زيادة جلوس (٤). وهي مبنية على التخفيف.

والثاني للشافعي: الاولى العكس، لان عليا عليه السلام فعلها. ولان الاولى أدركت معه فضيلة الاحرام والتقدم، فينبغي أن تزيد الثانية في الركعات

(١) ليلة الهرير: كانت في وقعة صفين التي دارت رحاها سنة سبع وثلاثين من الهجرة بين أمير المؤمنين علي عليه السلام ومعاوية. وإنما سميت بليلة الهرير لكثرة أصوات الناس فيها للقتال. وقيل: لاضطراب معاوية وفزعه كالكلب عند شدة الحرب واستيلاء أهل العراق. وكان علي عليه السلام كلما قتل فارساً أعلن بالتكبير فأحصيت تكبيراته تلك الليلة فكانت خمسمائة وثلاثاً وعشرين تكبيرة. وقعة صفين: ٤٧٥، كشف الغمة ١: ٢٥٢ - ٢٥٣، الكامل لابن الأثير ٣: ٢٨٩، ومراة العقول ١٥: ٤٢٧.
(٢) أورده ابن قدامة في المغني ٢: ٢٦٢، والشرح الكبير ٢: ١٣٣.
(٣) الكافي ٣: ٤٥٥ - ٤٥٦ / ١، التهذيب ٣: ١٧١ / ٣٧٩، الاستبصار ١: ٤٥٥ / ١٧٦٦.
(٤) المدونة الكبرى ١: ١٦٠ - ١٦١، المنتقى للباهي ١: ٣٢٤، الكافي في فقه أهل المدينة: ٧٣، المغني ٢: ٢٦٢، الشرح الكبير ٢: ١٣٣، فتح العزيز ٤: ٦٣٨، المجموع ٤: ٤١٥.
(*)

[٤٣١]

ليجبر نقصهم، وتساوي الاولى (١).

مسألة ٦٦٢: إذا صلى بالاولى ركعتين، جاز أن ينتظر الثانية في التشهد الاول وفي القيام الثالث.

فقيل: الاول أولى، ليدركوا معه ركعة من أولها (٢). وقيل: الثاني، لان القيام مبني على التطويل، الجلسة الاولى على التخفيف (٣). فإن انتظرهم في القيام، فالاولى أن تفارقه الاولى عند الانتصاب. وإذا صلى بالثانية الثالثة وجلس للتشهد، قامت الطائفة ولا تتشهد، لانه ليس بموضع تشهدها. إذا عرفت هذا، فإن صلى بالاولى ركعتين، تشهد طويلاً ثم أتمت الاولى صلاتها وسلمت، وقامت وجاءت الثانية فنهض الامام وصلى بهم الثالثة له وهي أولاهم، وإن شاء تشهد خفيفاً وقام إلى الثالثة، وقامت الاولى وطول في القراءة حتى تتم الاولى وتأتي الثانية. وعلى التقديرين إذا صلى الثالثة وجلس للتشهد، لا تجلس الطائفة، بل تقوم فتصلي ركعة ثم تتشهد خفيفاً ثم تقوم إلى الثالثة ثم تتشهد خفيفاً ويسلم بهم الامام. وإن صلى بالاولى ركعة، قام إلى الثانية وطول قراءتها ونوت الاولى مفارقتها حال انتصابها وخفت وصلت الثانية وتشهدت خفيفاً ودامت إلى الثالثة وتشهدت خفيفاً وسلمت. ثم جاءت الطائفة الثانية فدخلت معه في ثانيته، فإذا جلس للتشهد الاول، جلسوا معه يذكرون الله تعالى من غير تشهد، فإذا قام إلى الثالثة،

(١) المجموع ٤: ٤١٥، فتح العزيز ٤: ٦٣٨، المغني ٢: ٢٦٢، الشرح الكبير ٢: ١٣٣.
(٢ و ٣) فتح العزيز ٤: ٦٣٨، المجموع ٤: ٤١٥، حلية العلماء ٢: ٢١٢.
(*)

[٤٣٢]

قاموا معه، فإذا جلس للتشهد الثاني، جلسوا وتشهدوا خفيفاً (١)، وطول إلى أن يتموا، ثم يتشهدون خفيفاً ويسلم بهم.

الصورة الثانية (٢): صلاة عسфан - وعسфан قرية جامعة على اثني عشر فرسخاً من مكة - بأن يقوم الامام ويصف المسلمين صفين وراءه، ويحرم بهم جميعاً، ويركع بهم، ويسجد بالاولى خاصة وتقوم الثانية للحراسة. فإذا قام الامام بالاولى، سجد الصف الثاني، ثم ينتقل كل من الصفين مكان صاحبه، فيركع الامام بهما، ثم يسجد بالذي يليه ويقوم الثاني الذي كان أولاً لحراستهم، فإذا جلس بهم، سجدوا وسلم بهم جميعاً. لأن أبا عياش الزرقي قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله، بعسфан، فصلى بنا الظهر، فقال المشركون: لقد أصبنا غرة، لقد أصبنا غفلة، لو كنا حملنا عليهم وهم في الصلاة، فنزلت آية القصر بين الظهر والعصر. فقال بعضهم: إن بين ايديهم صلاة هي أحب إليهم من أولادهم، فنزل جبرئيل عليه السلام، فأخبره بذلك، فلما حضرت العصر قام رسول الله صلى الله عليه وآله، مستقبلاً القبلة والمشركون أمامه، فصف خلف رسول الله صلى الله عليه وآله، صف، وصف بعد ذلك الصف صف آخر، فركع رسول الله صلى الله عليه وآله، وركعوا جميعاً، ثم سجد وسجد الصف الذي يلونه، وقام الآخرون يحرسونهم، فلما صلى هؤلاء السجدين وقاموا، سجد الآخرون الذين كانوا خلفهم، ثم تأخر الصف الذي يليه وتقدم الصف الاخير إلى مقام الصف الآخر، ثم ركع رسول الله صلى الله عليه وآله، وركعوا جميعاً، ثم سجد وسجد الصف الذي يليه، وقام الآخرون يحرسونهم، فلما جلس رسول الله صلى الله عليه وآله، والصف الذي يليه، سجد الآخرون،

(١) في نسخة " ش ": جميعاً.
(٢) من الصور الاربع لصلاة الخوف.
(*)

ثم جلسوا جميعا، فسلم عليهم جميعا(١).

مسألة ٦٦٣: ولهذه الصلاة ثلاث شرائط:

الاول: أن يكون العدو في جهة القبلة، لانه لا يمكن حراستهم في الصلاة إلا كذلك ليشاهدونهم فيحرسونهم.

الثاني: أن يكون في المسلمين كثرة يمكنهم معها حراسة بعضهم بعضا، وأن يفترقوا فرقتين تصلي معه إحداهما وتحرس الثانية معه.

الثالث: أن يكونوا على قلة جبل أو مستو من الارض لا يحول بينهم وبين أبصار المسلمين حائل من جبل وغيره ليتوقوا كبساتهم والحملة عليهم، ولا يخاف كمين لهم. إذا عرفت هذا، فهذه الصلاة لم يثبت نقلها عندي من طريق صحيح عن أهل البيت عليهم السلام، فعندي في العمل بها نظر. والشافعي عكس ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله، فاختر الحراسة للصف الاول، لانهم أقرب إلى العدو، فيكونون جنة لمن خلفهم، ويمنعون المشركين من الاطلاع على عدد المسلمين وعدتهم(٢).

فروع:

أ: المشهور: أن الطائفتين يصلون معه إلى الاعتدال عن ركوع الركعة الاولى، فإذا سجد سجد معه أحد الصفيين، وكذا في الثانية، فالكل يركعون معه في الركعتين، وإنما الحراسة في السجود. وفي وجه للشافعية: من يحرس في السجود يحرس في الركوع(٣).
ب: لو رتب الامام القوم صفوفًا وحرس صفان أو صف أو ثلاثة، جاز،

(١) سنن النسائي ٣: ١٧٦ - ١٧٧، سنن أبي داود ٢: ١١ / ١٢٣٦، سنن البيهقي ٣: ٢٥٦ - ٢٥٧، سنن الدار قطني ٢: ٥٩ / ٨.

(٢) المجموع ٤: ٤٢١، الوجيز ١: ٦٦.

(٣) المجموع ٤: ٤٢٢، فتح العزيز ٤: ٦٣٠.

(*)

ولو حرست فرقتان من صف واحد في الركعتين على التناوب، جاز أيضا، ولو حرس في الركعتين طائفة واحدة ثم سجدت ولحقت، جاز. وللشافعي قولان، أحدهما: المنع، لأن المتخلف يتضاعف ويزيد على ما ورد به الخبر (١). وليس بجيد، لأن القدر المحتمل في ركعة للعدو لا يضر انضمام مثله إليه في ركعة أخرى كالقدر المحتمل من المتخلف بلا عذر.

ج: لو لم يتقدم الصف الثاني إلى موقف الأول ولا تأخر الأول عن مكانه إلى الثاني، جاز. وهذه الفروع مبنية على جواز هذه الصلاة، ولا بأس بها إن لزم كل طائفة مكانهم، أو كان التقدم والتأخر من الأفعال القليلة.

الصورة الثالثة (٣): صلاة النبي صلى الله عليه وآله، ببطن النخل، فإنه صلى الظهر فصف بعض أصحابه خلفه وبعضهم جعلهم بإزاء العدو للحراسة، فصلى ركعتين ثم سلم، فانطلق الذين صلوا، فوقفوا موقف أصحابهم للحراسة، ثم جاء أولئك فصلى بهم الظهر مرة ثانية ركعتين (٣). وهذه لا تحتاج إلى مفارقة الإمام ولا إلى تعريف كيفية الصلاة، وليس فيها أكثر من أن الإمام في الثانية متنفل يوم مفترضين، وهو اختيار الحسن وأكثر الفقهاء (٤). ونختار هذه الصلاة إذا كان العدو في غير جهة القبلة، وأن يكثر المسلمون ويقل العدو، وأن لا يأمنوا من هجوم العدو عليهم في الصلاة.

(١) فتح العزيز ٤: ٦٣٠، السراج الوهاج: ٩٢.

(٢) من الصور الأربع لصلاة الخوف.

(٣) سنن الدار قطنية ٢: ٦٠ / ١٠.

(٤) سنن البيهقي ٢: ٢٦٠، المغني ٢: ٢٦٥، الشرح الكبير ٢: ١٢٧.

(*)

[٤٣٥]

الصورة الرابعة (١): صلاة شدة الخوف، وذلك عند التحام القتال وعدم التمكن من تركه لأحد، أو اشتد الخوف وإن لم يلتحم القتال، فلم يأمنوا أن يهجموا عليهم لو ولوا عنهم أو انقسموا، فيصلون رجالا ومشاة على الأقدام وركبانا مستقبلي القبلة واجبا مع التمكن، وغير مستقبليها مع عدمه على حسب الامكان. فإن تمكنوا من استيفاء الركوع والسجود،

وجب، وإلا أو مأوا لركوعهم وسجودهم، ويكون السجود أخفض من الركوع. ولو تمكنوا من أحدهما، وجب، ويتقدمون ويتأخرون، لقوله تعالى: { فإن خفتم فرجالا أو ركبانا } * (٢). وعن النبي صلى الله عليه وآله، قال: (مستقبلي القبلة وغير مستقبليها) (٣). ومن طريق الخاصة: قول الباقر عليه السلام في صلاة الخوف عند المطاردة والمناوشة وتلاحم القتال: " يصلي كل إنسان منهم بالأيام حيث كان وجهه " (٤). إذا عرفت هذا، فإن هذه الصلاة صحيحة لا يجب قضاؤها عند علمائنا أجمع - وبه قال الشافعي (٥) - لا اقتضاء الأمر الاجزاء. ولأنه يجوز ذلك في النافلة اختيارا، فجاز في الفريضة اضطرارا.

مسألة ٦٦٤: ولا يجوز تأخير الصلاة إذا لم يتمكن من إيقاعها إلا

(١) من الصور الأربع لصلاة الخوف.

(٢) البقرة: ٢٣٩.

(٣) صحيح البخاري ٦: ٢٨، الموطأ ١: ١٨٤ / ٣.

(٤) الكافي ٣: ٤٥٧ - ٤٥٨ / ٢، التهذيب ٣: ١٧٣ / ٢٨٤.

(٥) كفاية الأختار ١: ٩٩ وانظر المجموع ٤: ٤٢٦ و ٤٢٣، والام ١: ٢٢٢ و ٢٢٣.

(*)

[٤٣٦]

ماثيا - وبه قال الشافعي (١) - لعموم قوله: { فإن خفتم فرجالا أو ركبانا } (٢) بل يصليها ولا يقضي. ولأنه مكلف تصح طهارته، فلا يجوز له إخلاء الوقت من الصلاة من غير خوف القتل، كما إذا لم يكثر العمل. وقال أبو حنيفة: لا تجوز الصلاة على المشي، بل يؤخرها، لأن النبي صلى الله عليه وآله، لم يصل يوم الخندق، وأخرها لهذه العلة. ولأن ما منع صحة الصلاة في غير حال الخوف منع منها في الخوف كالصياح (٣). ويوم الخندق منسوخ، نقل أبو سعيد الخدري: أنه كان قبل نزول { فإن خفتم فرجالا أو ركبانا } (٤) (٥). والصياح لا حاجة به إليه، بخلاف المشي.

مسألة ٦٦٥: ولو انتهت الحال إلى المسايقة وتمكن من الصلاة مع الأعمال الكثيرة - كالضرب المتواتر والطعن المتوالي - وجب على حسب حاله بالأيام في الركوع والسجود، مستقبل القبلة إن تمكن، وإلا فلا، ولا إعادة عليه عند علمائنا، لأنها صلاة

مأمور بها، فلا يستعقب القضاء. ولقول الباقر عليه السلام: " فإذا كانت المسابقة والمعانقة وتلاحم القتال، فإن أمير المؤمنين عليه السلام، صلى ليلة صفيين - وهي ليلة الهرير - لم تكن صلاتهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء عند وقت كل صلاة إلا بالتكبير والتسبيح والتهليل والتحميد والدعاء، فكانت تلك صلاتهم لم يأمرهم

-
- (١) المجموع ٤: ٤٢٦ و ٤٢٣، كفاية الاخبار ١: ٩٩.
(٢) البقرة: ٣٣٩.
(٣) بدائع الصنائع ١: ٢٤٤، المغني ٢: ٢٦٨، الشرح الكبير ٢: ١٣٩، حلية العلماء ٢: ٢١٧، وانظر: مسند أحمد ١: ٨١ - ٨٢ و ١١٣.
(٤) البقرة: ٣٣٩.
(٥) المغني ٢: ٢٦٩، الشرح الكبير ٢: ١٤٠، الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار: ١١٨ - ١١٩.
(*)

[٤٣٧]

بإعادة الصلاة (١). وللشافعي ثلاثة أقوال: أحدها: أن الاعمال الكثيرة مبطلّة وإن دعت الحاجة إليها - وهو محكي عن أبي حنيفة - كغير الحاجة (٢). والثاني: ما قلناه نحن، وهو أظهرها عنده، للحاجة، كالمشي وترك الاستقبال (٣). والثالث: المنع في شخص واحد، لأنه لا يحتاج إلى تكرار الضرب، والجواز في الأشخاص الكثيرة، للحاجة إلى توالي ضربهم (٤). إذا عرفت هذا، فإن الإعادة لا تجب، لما قلناه. وقال أبو حامد: إنها تبطل ويمضون فيها ويعيدون (٥). وليس بجيد. وقال أبو حنيفة: لا يصلي حال المسابقة ويؤخر الصلاة (٦). والبحث قد تقدم في المسابقة.

مسألة ٦٦٦: ويجب عليه الاستقبال مع المكنة، فإن تعذر، استقبل بتكبير الافتتاح إن تمكن، لقول الباقر عليه السلام: " غير أنه يستقبل القبلة بأول تكبيره حين يتوجه " (٧). فإن لم يتمكن، سقط، لقوله عليه السلام، في حال المطاردة:

-
- (١) الكافي ٣: ٤٥٧ / ٢، التهذيب ٣: ١٧٢ / ٣٨٤، وتفسير العياشي ١: ٢٧٢ / ٢٥٧.
(٢) المجموع ٤: ٤٢٧، فتح العزيز ٤: ٦٤٧، السراج الوهاج: ٩٣، بدائع الصنائع ١: ٢٤٤.
(٣) المجموع ٤: ٤٢٧، فتح العزيز ٤: ٦٤٧، السراج الوهاج: ٩٣.
(٤) المجموع ٤: ٤٢٧، الوجيز ١: ٦٨، فتح العزيز ٤: ٦٤٧.
(٥) لم نعثر عليه فيما بين أيدينا من المصادر.

(٦) الهداية للمرغيناني ١: ٨٩، شرح فتح القدير ٢: ٦٧، حلية العلماء ٢: ٢١٧.
(٧) الكافي ٣: ٤٥٩ / ٦، الفقيه ١: ٢٩٥ / ١٣٤٨، التهذيب ٣: ١٧٣ / ٣٨٣.
(*)

[٤٣٨]

" يصلّي كل إنسان منهم بالايّماء حيث كان وجهه " (١). ويسجد الراكب على قربوس (٢)
سرجه إن لم يمكن النزول، فإن عجز عنه أوماً، لقول الباقر عليه السلام: " ويجعل
السجود أخفض من الركوع " (٣).

فروع:

أ: لو تمكن من الاستقبال حالة التكبير، وجب. وهل يجب لو تمكن في الاثناء؟ إشكال
ينشأ: من المشقة، وقول الباقر عليه السلام: " ولا يدور إلى القبلة ولكن أينما دارت دابته
" (٤) ومن تمكنه من الاستقبال في الفرض.

ب: لو لم يتمكن من الاستقبال في الابتداء وتمكن في الاثناء، فالوجه: الوجوب.

ج: لو تمكن من النزول والسجود على الارض في الاثناء، وجب، وإن احتاج إلى
الركوب ركب، ولا تبطل صلاته وإن كان فعلاً كثيراً، للحاجة. ولو علم حالة تمكنه من
النزول احتياجه إلى الركوع في الاثناء، احتمل الوجوب وعدمه.
مسألة ٦٦٧: لو اشتد الحال عن ذلك وعجز عن الايّماء، سقطت عنه أفعال الصلاة من
القراءة والركوع والسجود، واجتزأ عوض كل ركعة بتسيحة واحدة، صورتها: سبحان
الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر. ولا بد من النية، لقوله عليه السلام: (إنما الاعمال
بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى) (٥).

(١) الكافي ٣: ٤٥٧ / ٢، التهذيب ٣: ١٧٣ / ٣٨٤.

(٢) القربوس: مقدم السرج.

تاج العروس ٤: ٢١٤ " قريس ".

(٣ و ٤) الكافي ٢: ٤٥٩ / ٦، الفقيه ١: ٢٩٥ / ١٣٤٨، التهذيب ٣: ١٧٣ / ٣٨٣.

(٥) صحيح البخاري ١: ٢، صحيح مسلم ٣: ١٥١٥ - ١٥١٦ / ١٩٠٧، سنن ابن ماجة ٢: ١٤١٣ / ٤٢٢٧،

سنن الترمذي ٤: ١٧٩ / ١٦٤٧، سنن أبي داود ٢: ٢٦٢ / ٢٢٠١، مسند = (*)

[٤٣٩]

ولانه فعل يجامع القتال، فلا تسقط به. وتجب تكبيرة الاحرام، لقوله عليه السلام:
(تحريمها التكبير)(١) ويمكن مجامعتها للقتال، فلا تسقط. وفي وجوب التشهد إشكال
ينشأ: من أنه ذكر يمكن أن يجامع القتال، ومن اختصاصه بحالة الجلوس، وأصالة براءة
الذمة.

فروع:

أ: الاقرب: وجوب هذه الصيغة على هذا الترتيب، للاجماع على إجزائه، وفي غيره
إشكال ينشأ. من مفهوم قوله عليه السلام: " لم تكن صلاتهم إلا بالتكبير والتهليل والتسبيح
والتحميد والدعاء " (٢).

ب: هذه الاذكار تجزئ عن أذكار الركوع والسجود، لانها تجزئ عنهما فعن ذكرهما
أولى. ولانه ذكر مختص بهيئة وقد سقطت فيسقط.

ج: يجب في الثنائية تسبيحتان، وفي الثلاثية ثلاث، لانها على عدد الركعات. ولقول
الصادق عليه السلام: " أقل ما يجزئ في حد المسابقة من التكبير تكبيرتان لكل صلاة
إلا صلاة المغرب فإن لها ثلاثا " (٣).

د: لو أمن أو تمكن من الصلاة على الارض أو على الدابة بالايماء بعد التكبيرتين،
سقطت عنه، للاجزاء بفعل المأمور به، ولو تمكن بعد تكبيرة واحدة، فالوجه سقوط
ركعة عنه، ووجوب الاتيان بأخرى. ولو أمن في أثناء التكبيرة، أستأنف صلاة آمن،
وكذا لو صلى ركعة

أحمد ١: ٢٥، سنن البيهقي ٧: ٢٤١.
(١) سنن الترمذي ١: ٨ / ٣، سنن ابن ماجة ١: ١٠١ / ٢٧٥، سنن أبي داود ١: ١٦ / ٦١، مسند أحمد
١٢٣: ١
(٢) الكافي ٣: ٤٥٧ / ٢، التهذيب ٣: ١٧٣ / ٣٨٤.
(٣) الكافي ٣: ٣٥٨ / ٢، الفقيه ١: ٢٩٦ / ١٣٥١، التهذيب ٣: ١٧٤ / ٣٨٧.
(*)

مسألة ٦٦٨: نقل أحمد وجهين آخرين لصلاة الخوف، وسوغهما، بخلاف باقي المحققين.

أحدهما: أنه يصلي بالاولى ركعتين وبالثانية ركعتين، وتسلم كل طائفة وتنصرف ولا تقضي شيئاً، والامام يسلم في أربع، فيكون للامام أربع ركعات تماماً، وللمصلين ركعتان قصراً (١). وليس بجيد، لعدم المخالفة بين فعل الامام والمأموم في عدد الركعات في شئ من الصلوات.

الثاني: أن يصلي بكل طائفة ركعة ولا تقضي شيئاً، فيكون للامام ركعتان ولكل طائفة ركعة، وهو مذهب ابن عباس وجابر، وبه قال طاوس ومجاهد والحسن وقتادة والحكم (٢). قال إسحاق: يجزئك عند الشدة ركعة (٣). والحق ما تقدم.

(١) المغني ٢: ٢٦٥ - ٢٦٦، الشرح الكبير ٢: ١٣٧، الانصاف ٢: ٢٥٥ - ٢٥٦.
(٢) المجموع ٤: ٤٠٤، المغني ٢، ٢٦٦ - ٢٦٧، الانصاف ٢: ٢٥٦ - ٢٥٧، الشرح الكبير ٢: ١٣٧ - ١٣٨، حلية العلماء ٢: ٢٠٨.
(٣) المجموع ٤: ٤٠٤، المغني ٢: ٢٦٧، الشرح الكبير ٢: ١٣٨.

الفصل الثالث: في المكان

ومباحته ثلاثة: الاول: في ما يصلى فيه مسألة ٨٣: تصح الصلاة في كل مكان مملوك، أو في حكمه، خال من نجاسة بغير خلاف بين العلماء.

واختلف في المغصوب فذهب علماؤنا إلى بطلان الصلاة فيه اختيارا مع العلم بالغصبية، وهو قول الجبائين، والشافعي في أحد القولين، وأحمد في إحدى الروايتين (١)، لأنه فعل منهي عنه، إذ القيام والقعود، والركوع، والسجود التي هي أجزاء الصلاة تصرف في مال الغير بغير إذنه فيكون قبيحا، والنهي يدل على الفساد في العبادات.

وقال أبوحنيفة، ومالك: تصح، وهو القول الثاني للشافعي، والرواية الثانية عن أحمد، لأن النهي لا يعود إلى الصلاة فلم يمنع صحتها كما لو صلى وهو يرى غريبا يمكن إنقاذه فلم ينقذه (٢).

وليس بجيد، إذ النهي وقع عن

(١) المغني ١: ٧٥٨، الشرح الكبير ١: ٥١٣، كشاف الفناع ١: ٢٩٥، المجموع ٣: ١٦٤، وحكى قول الجبائين المحقق في المعتمد: ١٥٦.

(٢) المجموع ٣: ١٦٤، المهذب للشيرازي ١: ٧١، المغني ١: ٧٥٨، الشرح الكبير ١: ٥١٣.

(*)

[٣٩٨]

هذه التصرفات التي هي أجزاء من حقيقة الصلاة فبطلت، والصلاة حال الغرق مأمور بها، وإنقاذ الغريق مأمور به لكنه أكد فافترقا، على أننا نمنع حكم الاصل.

فروع:

أ - لا فرق بين غصب رقبة الارض بأخذها، أو دعواه ملكيتها، وبين غصب المنافع بادعاء الاجارة ظلما، أو يضع يده عليها مدة، أو يخرج روشنا، أو سابطا في موضع لا يحل له، أو يغصب راحلة فيصلي عليها، أو سفينة، أو لوحا فيجعله في سفينة ويصلي عليه.

ب - لا فرق بين الجمعة وغيرها عند علمائنا لما تقدم.

وقال أحمد: يصلي الجمعة في موضع الغصب، وكذا العيد، والجنزة، لان الامام إذا صلى في موضع مغصوب فامتنع الناس فانتهم الجمعة، ولهذا اباحت الجمعة خلف الخوارج، والمبتدعة(١).

وهو غلط، لان صلاة الامام مع علمه باطله فلا تقوت الجمعة بفعلها في غير الموضع، ونمنع من جواز الصلاة خلف الخوارج، والمبتدعة على ما يأتي.

ج - لا فرق بين الغاصب وغيره في بطلان الصلاة سواء أذن له الغاصب أو لا، وتصح للمالك الصلاة فيه، ولا أعلم فيها خلافا إلا من الزيدية، فإنهم أبطلوا صلاته فيه للعموم.

وهو خطأ.

د - لو أذن المالك اختص المأذون وإن كان الغاصب، ولو أطلق الاذن

(١) المغني ١: ٧٥٨ و ٧٥٩، الشرح الكبير ١: ٥١٤، كشف القناع ١: ٢٩٦.
(*)

[٣٩٩]

انصرف الاطلاق عرفاً إلى غير الغاصب.

هـ - لو أذن له في الدخول إلى داره والتصرف جاز له أن يصلي، لانه من جملة التصرف، وكذا لو علم بشاهد الحال.

و - تجوز الصلاة في البساتين، والصحارى وإن لم يحصل الاذن ما لم يكره المالك، لان الاذن معلوم بالعادة، ولو كانت مغصوبة لم تصح إلا مع صريح الاذن.

ز - جاهل الحكم غير معذور، وفي الناسي إشكال ينشأ من التفريط ومن سقوط القلم عنه.

ح - لو أمره بعد الاذن بالخروج تشاغل به فإن ضاق الوقت خرج مصلياً، ولو صلى من غير خروج لم يصح، وكذا الغاصب.

ط - لو أمره بالكون فتنلبس بالصلاة فأمره بالخروج مع الاتساع احتمل الاتمام لمشروعية الدخول، والقطع لانه غير مأذون له في الصلاة صريحا وقد وجد المنع

صريحا، والخروج مصليا كما في حالة التضييق (للمنع من قطع عبادة مشروعة فأشبهت المضيق)(١)، ولو أذن في الصلاة فالإتمام.

ي - لا فرق بين النوافل والفرائض في ذلك كله بخلاف الصوم الواجب في المكان المغصوب فإنه سائغ، أما لو نذر قراءة القرآن فالوجه عدم الاجزاء في المكان المغصوب، وكذا أداء الزكاة، ويجزي أداء الدين، والطهارة كالصلاة في المنع، والمشتبه بالمغصوب كالمغصوب في الحكم.

مسألة ٨٤: يشترط طهارة المكان من النجاسات المتعدية إليه مما لم يعف

(١) ما بين القوسين لم يرد في نسخة (م).
(*)

[٤٠٠]

عنها إجماعا منا - وبه قال أكثر العلماء (١) - لقوله تعالى: * (وثيابك فطهر) * (٢)، ولقوله عليه السلام: (أكثر عذاب القبر من البول)(٣) وروي عن ابن عباس، وابن مسعود، وسعيد بن جبير، وأبي مجلز عدم اشتراط الطهارة (٤) عملا بالأصل. وهو غلط. أما ما لا يتعدى كالنجاسات اليابسة فلا يشترط طهارة المكان عنها إلا موضع جبهة السجود خاصة عند أكثر علمائنا (٥)، وقد أجمع كل من اشتراط الطهارة على اعتبار طهارة موضع الجبهة، وهو حجة.

وأما عدم اشتراط غيرها فهو الأشهر عندنا للأصل، ولأنه فعل المأمور به فيخرج عن العهدة، ولقوله صلى الله عليه وآله: (جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا)(٦). ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام وقد سئل عن الشاذكونه (٧) يصلي عليها وقد أصابتها الجنابة: " لا بأس"(٨).

وقال أبو الصلاح منا: يشترط طهارة مساقط أعضاء السجود (٩) كالجبهة. ونمنع القياس.

(١) الشرح الكبير ١: ٥٠٩.
(٢) المدثر: ٤.

- (٣) سنن ابن ماجة ١: ١٢٥ / ٣٤٨، مسند أحمد ٢: ٣٢٦ و ٣٨٨.
(٤) انظر: الشرح الكبير ١: ٥٠٩ (٥) منهم: المفيد في المقنعة: ١٠، والشيخ الطوسي في المبسوط ١: ٨٧، والمحقق في المختصر النافع: ٢٦ (٦) صحيح البخاري ١: ٩١، سنن الترمذي ٢: ١٣١ / ٣١٧، سنن أبي داود ١: ١٣٢ / ٤٨٩، سنن ابن ماجة ١: ١٨٨ / ٥٦٧، مسند أحمد ٥: ١٤٥.
(٧) الشاذكونه: هي يفتح الذال ثياب غلاظ مضربة تعمل باليمن، وقيل: انها حصير صغير يتخذ للافتراش. مجمع البحرين ٥: ٢٧٣ " شذك".
(٨) التهذيب ١: ٢٧٤ / ٨٠٦، الاستبصار ١: ٣٩٣ / ١٥٠٠.
(٩) الكافي في الفقه: ١٤٠.
(*)

[٤٠١]

وقال السيد المرتضى: يشترط طهارة المكان (١) - وبه قال الشافعي (٢) - لانه عليه السلام نهى عن الصلاة في المزبلة والمجزرة (٣)، ولا علة سوى النجاسة. ونقول بموجبه، لانه نجاسات متعدية، أو نمنع نهى التحريم.
وقال الشافعي: يشترط الطهارة في جهة الصلاة، والجوانب أيضا بحيث يكون ما يلاقي بدن المصلي وثيابه طاهرا حتى لو وقف تحت سقف يحتك به أو بجدار نجس لم تصح صلاته، وبه قال أحمد (٤) وقال أبوحنيفة: لا يشترط إلا طهارة موضع القدمين، وفي رواية موضع القدمين والجبهة، ولا تضر نجاسة ما سواه إلا أن يتحرك بحركته (٥).
والكل ممنوع.

فروع:

أ - لو كان على رأسه عمامة وطرفها يسقط على نجاسة صحت صلاته عندنا، خلافا للشافعي، وأحمد في رواية، وفي اخرى: أنه لا يشترط طهارة ما تقع عليه ثيابه (٦)، ولو كان ثوبه يمس شيئا نجسا كثوب من يصلي إلى

-
- (١) حكاه عنه الفاضل الآبي في كشف الرموز ١: ١٤٣ - ١٤٤.
(٢) المجموع ٣: ١٥١، المهذب للشيرازي ١: ٦٨، فتح العزيز ٤: ٣٤.
(٣) سنن ابن ماجة ١: ٢٤٦ / ٧٤٦، سنن الترمذي ٢: ١٧٨ / ٣٤٦ انظر المهذب للشيرازي ١: ٦٩.
(٤) المجموع ٣: ١٥٢، المغني ١: ٧٥٠، الشرح الكبير ١: ٥٠٩، فتح العزيز ٤: ٣٥.
(٥) بدائع الصنائع ١: ٨٢، فتح العزيز ٤: ٣٤، حلية العلماء ٢: ٤٩، شرح فتح القدير ١: ١٦٨.
(٦) مغني المحتاج ١: ١٩٠، كفاية الاخيار ١: ٥٦، المغني ١: ٧٥٠ و ٧٥١، الشرح الكبير ١: ٥٠٩.
(*)

[٤٠٢]

- جانبه أو حائط لا يستند إليه صحت صلاته عندنا، خلافا للشافعي، وأحمد(١).
- ب - قال أبوحنيفة: إن كان تحت قدميه أكثر من قدر درهم من النجاسة لم تصح صلاته، ولو وقعت ركبته أو يده على أكثر من قدر درهم صحت صلاته، ولو وضع جبهته على نجاسة تزيد على قدر الدرهم فروايتان(٢)، وعند الشافعي لا تصح في الجميع(٣)، وعندنا تصح في الجميع إلا موضع الجبهة فإن النجاسة ان استوعبته لم تصح صلاته وإن قلت عن الدرهم، ولو وقع ما يجزي من الجبهة على موضع ظاهر والباقي على نجاسة فالاقوى عندي الجواز.
- ج - لو كان ما يلاقي بدنه وثيابه ظاهرا أو ما يحاذي بطنه أو صدره في السجود نجسا صحت صلاته عندنا - وبه قال أحمد، والشافعي في أحد الوجهين - لأنه لم يباشر النجاسة فصار كما لو صلى على سرير وتحت نجاسة، وفي الآخر: لا تصح(٤) لأن ذلك الموضع منسوب إليه فإنه مكان صلاته، ويبطل بما لو صلى على خمرة طرفها نجس فإن صلاته تصح وإن نسبت إليه بأنها مصلاه.
- د - يجوز أن يصلي على بساط تحت نجاسة، أو سرير قوائمه على النجاسة وإن تحرك بحركته، وبه قال الشافعي(٥)، وقال أبوحنيفة: إن تحرك

(١) المجموع ٣: ١٥٢، المغني ١: ٧٥١، الشرح الكبير ١: ٥٠٩، كشاف القناع ١: ٢٨٩ و ٢٩٠.
(٢) المبسوط للسرخسي ١: ٢٠٤، بدائع الصنائع ١: ٨٢، حلية العلماء ٢: ٤٩.
(٣) المجموع ٣: ١٥١ و ١٥٢، فتح العزيز ٤: ٣٤.
(٤) المجموع ٣: ١٥٢، مغني المحتاج ١: ١٩٠، المغني ١: ٧٥١، الشرح الكبير ١: ٥٠٩.
(٥) المجموع ٣: ١٥٢، فتح العزيز ٤: ٣٥.
(*)

[٤٠٣]

- بحركته بطلت(١) ولا يصح ذلك في المغصوب سواء كان الساتر أو ما تحته.
- ه - لو اشتبه موضع النجاسة لم يضع جبهته على شيء منه إن كان محصورا كالبيت والبيتين، بخلاف المواضع المتسعة كالصحارى، ولا يجوز التحري عندنا.
- وقال الشافعي: يتحرى إن وقع الاشتباه في بيتين، ولو اشتبه الموضع النجس من بيت أو

بساط لم يتحر على أصح الوجهين(٢).

و - لو اضطر إلى الصلاة في المشتبه وجب تكرير الصلاة كالثوبين.

مسألة ٨٥: تكره الصلاة في أماكن: أ - معاطن الابل: وهي مباركها، سواء خلت من أبوالها أو لا عندنا لان أبوالها طاهرة على ما تقدم(٣).

لقوله عليه السلام: (إذا أدركتك الصلاة وأنت في مراح الغنم فصل فيه فإنها سكيئة وبركة، وإذا أدركتك الصلاة وأنت في معاطن الابل فاخرج منها وصل فإنها جن من جن خلقت)(٤).

والفرق ظاهر فإن الغنم لا يمنعه السكون في مراحها من الخشوع، والابل يخاف نفورها فتمنعه من الخشوع والسكون، وقيل: إن عطنها مواطن الجن(٥). ومنع الشافعي من الصلاة فيها مع وجود أبوالها فيها لأنها نجسة

-
- (١) المجموع ٣: ١٥٢، فتح العزيز ٤: ٣٥.
(٢) المجموع ٣: ١٥٢ و ١٥٤، فتح العزيز ٤: ٣٥.
(٣) تقدم في المسألة ١٥ من كتاب الطهارة.
(٤) سنن البيهقي ٢: ٤٤٩.
(٥) فتح العزيز ٤: ٣٨ وانظر حياة الحيوان للدميري ١: ٢٥.
(*)

[٤٠٤]

عنده وقد تقدم، وسوغ الصلاة مع الخلو، وبه قال مالك، وأبوحنيفة(١) للحديث(٢). وقال أحمد: لا تصح الصلاة فيها وإن خلت، وبه قال ابن عمر، وجابر ابن سمرة والحسن، وإسحاق، وأبوثور(٣) لان النبي صلى الله عليه وآله نهى عن الصلاة فيها(٤)، والنهي يدل على الفساد، وهو ممنوع لان النهي للكراهة.

ولا بأس بالصلاة في مراض الغنم عملا بالاصل، ولقول الصادق عليه السلام: " لا بأس بالصلاة في مراض الغنم"(٥).

ب - المقابر: وبه قال علي عليه السلام، وابن عباس، وابن عمر، وعطاء، والنخعي، وابن المنذر، فإن صلى صحت سواء استقبلها، أو صلى بينها في الكراهة، والصحة،

وبه قال الشافعي، ومالك(٦) - لأنها بقعة طاهرة فصحت الصلاة فيها كغيرها.
وقال أحمد: لا يجوز وإن تحقق طهارتها أو استقبلها - وفي صحة

-
- (١) المجموع ٣: ١٦١، بداية المجتهد ١: ١١٧، عمدة القارئ ٤: ١٨٢، المغني ١: ٧٥٣، الشرح الكبير ١: ٥١٢.
(٢) سنن الترمذي ٢: ١٣١ / ٣١٧، مسند أحمد ٥: ١٤٥، صحيح البخاري ١: ٩١، سنن أبي داود ١: ١٣٢ / ٤٨٩، سنن ابن ماجه ١: ١٨٨ / ٥٦٧.
(٣) عمدة القارئ ٤: ١٨٢، المغني ١: ٧٥٣، نيل الاوطار ٢: ١٤١.
(٤) سنن ابن ماجه ١: ٢٤٦ / ٧٤٦ و ٧٤٧، سنن الترمذي ٢: ١٨١ / ٣٤٨، سنن النسائي ٢: ٥٦، سنن الدارمي ١: ٣٢٣، مسند احمد ٢: ٤٥١ و ٤٩١ و ٥٠٩، سنن ابي داود ١: ١٣٣ / ٤٩٣، سنن البيهقي ٢: ٤٤٩.
(٥) الكافي ٣: ٣٨٨ / ٢، التهذيب ٢: ٢٢ / ٨٦٨، الاستبصار ١: ٣٩٥ / ١٥٠٧.
(٦) المجموع ٣: ١٥٨، بداية المجتهد ١: ١١٧، المغني ١: ٧٥٣.
(*)

[٤٠٥]

الصلاة عنه روايتان (١) - للنهي (٢)، ونحن نحمله على الكراهة. ولو جعل بينه وبين القبر حائلا ولو عنزة (٣)، أو بعد عشرة أذرع عن يمينه، ويساره، وقدامه زالت الكراهة، وقد روي جواز الصلاة إلى قبور الأئمة عليهم السلام في النوافل خاصة (٤)، قال الشيخ: والاحوط الكراهة (٥). ولو صلى على قبر كره سواء تكرر الدفن فيه ونبش أو لا، إلا أن تمازجه نجاسة متعدية فيحرم.

وقال الشافعي: إن تكرر الدفن فيه ونبش بطلت صلاته، لأنه صلى على النجاسة لمخالطة صديد الموتى ولحومهم، وإن كان جديد لم ينبش كره (٦) للنهي (٧)، وإن لم يعلم التكرر، ولا عدمه فقولان لاصالة الطهارة وقضاء العادة بتكرر الدفن (٨). وكره الاستقبال إلى القبر، إلا إلى قبر رسول الله صلى الله عليه وآله فإنه منعه (٩) لقوله عليه السلام: (لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم

-
- (١) المغني ١: ٧٥٣، المجموع ٣: ١٥٨، الشرح الكبير ١: ٥١٢.
(٢) سنن النسائي ٢: ٦٧، سنن ابن ماجه ١: ٢٤٦ / ٧٤٦ و ٧٤٧.
(٣) العنزة بالتحريك: أطول من العصا وأقصر من الرمح وفيه زج كزج الرمح.
الصاح ٣: ٨٨٧ " عنز ".
(٤) كامل الزيارات: ١٢٢ / ١.

- (٥) المبسوط للطوسي ١: ٨٥.
 (٦) الام ١: ٩٢، المجموع ٣: ١٥٨، المهذب للشيرازي ١: ٧٠، رحمة الامة ١: ٥٧ نيل الاوطار ٢: ١٣٧.
 (٧) سنن الترمذي ٢: ١٣١ / ٣١٧، سنن ابن ماجة ١: ٢٤٦ / ٧٤٦ و ٧٤٧، سنن البيهقي ٢: ٣٢٩.
 (٨ و ٩) المجموع ٣: ١٥٨، فتح العزيز ٤: ٣٩.
 (*)

[٤٠٦]

- مساجد(١) وإنما قاله تحذيرا لامته أن يفعلوا.
 ج - الحمام إن علمت طهارته أو جهلت - وبه قال الشافعي(٢) - لقول الصادق عليه السلام: " عشرة مواضع لا يصلح فيها الطين، والماء، والحمام، والقبور، ومسار الطرق(٣)، وقرى النمل، ومعادن الابل، ومجرى الماء، والسبخ، والتلج " (٤).
 وقال أحمد: لا تجوز الصلاة فيه(٥) للنهي(٦).
 ولو علمت نجاسته فإن لم تتعد إليه كرهت الصلاة فيه أيضا - خلافا للشافعي(٧) - وإلا بطلت.
 وهل تكره في المسلخ؟ فيه احتمال ينشأ من علة النهي إن قلنا: النجاسة لم تكره، وإن قلنا: كشف العورة فيكون مأوى (الشيطان)(٨) كره.
 د - بيوت الغائط لعدم انفكاكها عن النجاسة، ولو صلى صحت ما لم تتعد نجاستها إليه - وبه قال الشافعي(٩) - لقول الصادق عليه السلام وقد سئل

(١) الفقيه ١: ١١٤ / ٥٣٢، صحيح البخاري ١: ١١٦، صحيح مسلم ١: ٣٧٦ / ٥٢٩ و ٥٣١، مسند احمد ١: ٢١٨.
 (٢) حلية العلماء ٢: ٥٠، المجموع ٣: ١٥٩.
 (٣) مسان الطرق: المسلوک منها.
 مجمع البحرين ٦: ٢٦٩ " سنن ".
 (٤) الكافي ٣: ٣٩٠ / ١٢، التهذيب ٢: ٢١٩ / ٨٦٣، الاستبصار ١: ٣٩٤ / ١٥٠٤.
 (٥) المغني ١: ٧٥٣، عمدة القاري ٤: ١٩٠، نيل الاوطار ٢: ١٣٧.
 (٦) سنن ابن ماجة ١: ٢٤٦ / ٧٤٧، سنن البيهقي ٢: ٣٢٩.
 (٧) الام ١: ٩٢، المجموع ٣: ١٥٩.
 (٨) في نسخة (ش): الشياطين.
 (٩) المجموع ٣: ١٦٢.
 (*)

[٤٠٧]

أقوم في الصلاة فأرى بين يدي العذرة: " تتح عنها ما استطعت " (١). ولأنها لا تناسب العبادة المأمور بالتنظيف حال إيقاعها.
 وقال أحمد: لا تصح، ولا على سطحها (٢)، وليس بجيد.
 هـ - بيوت النيران لثلا يتشبه (بعبادها) (٣).
 و - بيوت المجوس لعدم انفكاكها من النجاسة، فإن رشت الأرض زالت الكراهة، لقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن الصلاة في بيوت المجوس: " رش وصل " (٤).
 ولا بأس بالبيع والكنائس مع النظافة - وبه قال الحسن البصري، وعمر ابن عبدالعزيز، والشعبي، والاوزاعي (٥) - لقوله عليه السلام: (أينما أدركتني الصلاة صليت) (٦)
 وسأل عيص، الصادق عليه السلام عن البيع والكنائس يصلى فيها؟ قال: " لا بأس " (٧)
 وقال الصادق عليه السلام: " صل فيها قد رأيتها ما أنظفها " (٨). وكره ابن عباس، ومالك الكنائس من أجل الصور (٩). ونحن نقول

-
- (١) الكافي ٣: ٣٩١ / ١٧، التهذيب ٢: ٣٧٦ / ١٥٦٣، المحاسن: ٣٦٥ / ١٠٩.
 (٢) المغني ١: ٧٥٣ و ٧٥٦، كشف القناع ١: ٢٩٤.
 (٣) في نسخة (م) بعبادتها.
 (٤) التهذيب ٢: ٣٢٢ / ٨٧٧.
 (٥) المجموع ٢: ١٥٨ - ١٥٩، المغني ١: ٧٥٩، عمدة القارئ ٤: ١٩٠ و ١٩٢.
 (٦) مسند أحمد ٢: ٢٢٢.
 (٧) التهذيب ٢: ٣٢٢ / ٨٧٤.
 (٨) التهذيب ٢: ٣٢٢ / ٨٧٦، والفقيه ١: ١٥٧ / ٧٣١ وفيه: " صل فيها " بدون الذيل.
 (٩) المجموع ٢: ١٥٨، عمدة القارئ ٤: ١٩٠ و ١٩٢، المغني ١: ٧٥٩، المدونة الكبرى ١: ٩٠ - ٩١.
 (*)

[٤٠٨]

بموجبه إن كان فيها صور.

ز - بيوت الخمر والمسكر لعدم انفكاكها من النجاسة، ولقول الصادق عليه السلام: " لا تصل في بيت فيه خمر أو مسكر " (١).
 ح - جواد الطرق - وبه قال الشافعي (٢) - لأنه صلى الله عليه وآله نهى عن الصلاة في محجة الطريق (٣) ومعناه الجادة المسلوكة، وفي حديث: (عن قارعة الطريق) (٤)

يعنى التي تفرعها الاقدام، ففاعلة هنا بمعنى مفعولة، ولقول الصادق عليه السلام: " فأما على الجواد فلا " (٥) ولانها لا تتفك غالبا عن النجاسة، ويمنع السابلة من الاستطراق. وقال أحمد: لا تصح (٦) للنهي (٧). وهو عندنا للكراهة. ولا بأس بالصلاة على الظواهر التي بين الجواد للاصل، ولقول الصادق عليه السلام: " لا بأس أن يصلى في الظواهر التي بين الجواد " (٨) ولا فرق بين أن يكون في الطريق سالك أو لم يكن للعموم. ط - مساكن النمل لما تقدم في الحديث (٩)، ولعدم انفكاكه من ضررها، أو قتل بعضها.

-
- (١) الكافي ٣: ٣٩٢ / ٢٤، التهذيب ٢: ٢٢٠ / ٨٦٤ و ٣٧٧ / ١٥٦٨.
(٢) المجموع ٣: ١٦٢، فتح العزيز ٤: ٣٦، المهذب للشيرازي ١: ٧١، مغني المحتاج ١: ٢٠٣.
(٣) سنن ابن ماجة ١: ٢٤٦ / ٧٤٧، سنن البيهقي ٢: ٣٣٩.
(٤) سنن الترمذي ٢: ١٧٨ / ٣٤٦، سنن ابن ماجة ١: ٢٤٦ / ٧٤٦.
(٥) الكافي ٣: ٣٨٨ / ٥، التهذيب ٢: ٢٢٠ / ٨٦٥.
(٦) المغني ١: ٧٥٤ - ٧٥٥، العدة شرح العمدة: ٦٩، المحرر في الفقه ١: ٤٩.
(٧) سنن ابن ماجة ١: ٢٤٦ / ٧٤٦ و ٧٤٧، سنن البيهقي ٢: ٣٣٩، سنن الترمذي ٢: ١٧٨ / ٣٤٦.
(٨) الكافي ٣: ٣٨٩ / ١٠، التهذيب ٥: ٤٢٥ / ١٤٧٥.
(٩) تقدم في فرع " ج ".
(*)

[٤٠٩]

ي - مرابط الخيل، والبغال، والحمير لكراهة أرواثها، وأبوالها فلا تتفك أمكنتها منها، ولقول الصادق عليه السلام: " فأما مرابط الخيل والبغال فلا " (١).
يا - بطون الاودية لجواز هجوم السيل، ولانها مجرى المياه، وكذا يكره في مجرى الماء لذلك، وللحديث، وقد سبق (٢).
يب - الارض السبخة لعدم تمكن الجبهة من الارض، قال أبو بصير: سألت الصادق عليه السلام عن الصلاة في السبخة لم تكرهه؟ قال: " لان الجبهة لا تقع مستوية " فقلت: إن كان فيها أرض مستوية، قال: " لا بأس " (٣).
يج - أرض الثلج كذلك أيضا، قال داود الصيرفي: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثلج فقال: " إن أمكنك أن لا تسجد عليه فلا تسجد، وإن لم يمكنك فسوه واسجد عليه " (٤).
يد - أرض الخسف كالبيداء (٥)، وذات الصلاصل (٦)، وضجنان (٧)،

- (١) التهذيب ٢: ٢٢٠ / ٨٦٧، الاستبصار ١: ٣٩٥ / ١٥٠٦.
 (٢) تقدم في فرع " ج ".
 (٣) التهذيب ٢: ٢٢١ / ٨٧٣، الاستبصار ١: ٣٩٦ / ١٥٠٩.
 (٤) الكافي ٣: ٣٩٠ / ١٤، الفقيه ١: ١٦٩ / ٧٩٨، التهذيب ٢: ٣١٠ / ١٢٥٦، الاستبصار ١: ٣٣٦ / ١٣٦٣ وفيها عن (داود الصرمي).
 (٥) البيداء: اسم لارض ملساء بين مكة والمدينة وهي إلى مكة أقرب.
 معجم البلدان ١: ٥٢٣.
 (٦) اسم لموضع مخصوص في طريق مكة. مجمع البحرين ٥: ٤٠٧ - ٤٠٨ " صلصل ".
 (٧) ضجنان: هو موضع أو جبل بين مكة والمدينة.
 معجم البلدان ٢: ٤٥٣، النهاية لابن الاثير ٣: ٧٤، الفاموس المحيط ٤: ٢٤٣ " ضجن ".
 (*)

[٤١٠]

وكذا كل موضع خسف به - وبه قال أحمد (١) - لان النبي صلى الله عليه وآله قال لأصحابه يوم مر بالحجر: (لا تدخلوا على هؤلاء المعذبين إلا أن تكونوا باكين أن يصيبكم مثل ما أصابهم) (٢) وعبر علي عليه السلام من أرض بابل إلى موضع ردت له الشمس فيه وصلى (٣)، وقال الصادق عليه السلام: " تكره الصلاة في ثلاثة مواطن بالطريق: البيداء وهي ذات الجيش، وذات الصلاصل، وضجنان " (٤).
 به - وادي الشقرة (٥) واختلف علماؤنا، فقال بعضهم: إنه موضع مخصوص خسف به، وقيل: ما فيه شقائق النعمان (٦) لئلا يشتغل النظر، لقول الصادق: " لا تصل في وادي الشقرة " (٧).
 يو - المزابل، ومذابح الانعام لعدم انفكاكها من النجاسة، ولان النبي صلى الله عليه وآله نهى عن الصلاة في سبعة مواطن: ظهر بيت الله، والمقبرة، والمزبلة، والمجزرة، والحمام، وعطن الابل، ومحجة الطريق (٨).
 يز - أن يصلي وفي قبلته نار مضرمة - وبه قال أحمد (٩) - لئلا يتشبه بعباد النار، ولقول الكاظم عليه السلام: " لا يصلح أن يستقبل المصلي

- (١) المغني ١: ٧٥٩، الشرح الكبير ١: ٥١٤.
 (٢) صحيح مسلم ٤: ٢٢٨٥ / ٢٩٨٠، سنن البيهقي ٢: ٤٥١، مسند احمد ٢: ٧٢.
 (٣) الفقيه ١: ١٣٠ - ١٣١ / ٦١١، بصائر الدرجات: ١ / ٢٣٧.
 (٤) الكافي ٣: ٢٨٩ / ١٠، التهذيب ٢: ٣٧٥ / ١٥٦٠.
 (٥) شقرة: بضم الشين وسكون القاف وقيل بفتح الشين وسكون القاف.

- موضع في الطريق مكة. مجمع البحرين ٣: ٣٥٢ - ٣٥٣ " شقر ".
 (٦) حكى القولين المحقق في المعتبر: ١٥٨.
 (٧) المحاسن: ٣٦٦ / ١١٥، الكافي ٣: ٣٩٠ / ١١، التهذيب ٢: ٣٧٥ / ١٥٦١.
 (٨) سنن الترمذي ٢: ١٧٨ / ٣٤٦، سنن ابن ماجه ١: ٢٤٦ / ٧٤٧، سنن البيهقي ٢: ٣٢٩.
 (٩) المغني ٢: ٧٣، الشرح الكبير ١: ٦٦٣.
 (*)

[٤١١]

النار" (١) وقال عمار للصادق عليه السلام: أله أن يصلي وفي قبلته مجمره شبهة؟ قال:
 " نعم فإن كان فيها نار فلا يصلي فيها حتى ينحيا عن قبلته " وفي القنديل المعلق قال:
 " لا يصلي بحياله " (٢).

وفي رواية: " يجوز أن يصلي والنار، والسراج، والصورة بين يديه، إن الذي يصلي له
 أقرب من الذي بين يديه " (٣) وجعلها الشيخ رحمه الله شاذة (٤).

يح - أن يصلي إلى التماثيل، والصور - وبه قال أحمد (٥) - لقول محمد بن مسلم
 قلت: أصلي والتماثيل قدامي وأنا أنظر إليها؟ فقال: " لا إطرح عليها ثوبا ولا بأس إذا
 كانت على يمينك، أو شمالك، أو خلفك، أو تحت رجلك، أو فوق رأسك فإن كانت في
 القبلة فألق عليها ثوبا " (٦).

يط - قال أبو الصلاح: تكره إلى باب مفتوح، أو إنسان مواجهه (٧) - وبه قال أحمد (٨)
 - وهو جيد، لاستحباب السترة بينه وبين ممر الطريق على ما يأتي.

-
- (١) الكافي ٣: ٣٩١ / ١٦، الفقيه ١: ١٦٢ / ٧٦٣، التهذيب ٢: ٢٢٥ / ٨٨٩، الاستبصار ١: ٣٩٦ / ١٥١١.
 (٢) الكافي ٣: ٣٩١ / ١٥، الفقيه ١: ١٦٥ / ٧٧٦، التهذيب ٢: ٢٢٥ / ٨٨٨.
 (٣) التهذيب ٢: ٢٢٦ / ٨٩٠، الاستبصار ١: ٣٩٦ / ١٥١٢.
 (٤) التهذيب ٢: ٢٢٦ ذيل الحديث ٨٩٠، والاستبصار ١: ٣٩٦ ذيل الحديث ١٥١٢.
 (٥) المغني ٢: ٧٣، الشرح الكبير ١: ٦٦٣، كشف الغناع ١: ٢٨٠.
 (٦) الكافي ٣: ٣٩١ / ٢٠، التهذيب ٢: ٢٢٦ / ٨٩١، الاستبصار ١: ٣٩٤ / ١٥٠٢، المحاسن: ٦١٧ / ٥٠.
 (٧) الكافي في الفقه: ١٤١.
 (٨) المغني ٢: ٧٣، الشرح الكبير ١: ٦٦١.
 (*)

[٤١٢]

ك - أن يصلي وفي قبلته مصحف مفتوح لئلا يشتغل عن الاقبال على العبادة.

وعن عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يصلي وبين يديه مصحف مفتوح في قبلته قال: " لا " قلت: فإن كان في غلاف قال: " نعم " (١)، وهل يتعدى الحكم إلى كل ما يشغل النظر من كتاب ونقش (وغيره) (٢)؟ الاقرب ذلك، ويحتمل المنع، لعدم القطع بالعلة.

كا - أن يكون قبلته حائط ينز من بالوعة يبال فيها، لانه ينبغي تعظيم القبلة فلا تناسب النجاسة، ولقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن مسجد ينز حائط قبلته من بالوعة يبال فيها فقال: " إن كان نزه من بالوعة فلا تصل فيه وإن كان من غير ذلك فلا بأس " (٣)، وهل يتعدى الحكم إلى الماء النجس؟ عموم اللفظ يقضي بالمنع، لقوله عليه السلام: " وإن كان من غير ذلك فلا بأس " (٤) والعلة تقضي بالمساواة لكن العلية ليست قطعية.

مسألة ٨٦: ويكره الفريضة جوف الكعبة، وتستحب النافلة عند علمائنا لانه بالصلاة في الكعبة ربما تتعذر عليه الجماعة، والجماعة أفضل من الانفراد، ولانه باستقبال أي جهة شاء يستدبر قبلة اخرى، ولقول أحدهما عليهما السلام: " لا تصل المكتوبة في الكعبة " (٥) وهذا النهي ليس للتحريم فإنه يجوز فعل الفريضة فيها - وبه قال الشافعي، وأبو حنيفة (٦) -

(١) الكافي ٣: ٣٩١ / ١٥، الفقيه ١: ١٦٥ / ٧٧٦، التهذيب ٢: ٢٢٥ / ٨٨٨.
(٢) لم ترد في نسخة (ش).
(٣) الكافي ٣: ٣٨٨ / ٤، التهذيب ٢: ٢٢١ / ٨٧١.
(٤) الكافي ٣: ٣٩١ / ١٨، التهذيب ٢: ٣٧٦ / ١٥٦٤، المقنعة: ٧٠.
(٥) الام ١: ٩٨، المجموع ٣: ١٩٤، فتح العزيز ٣: ٢٢٠، الوجيز ١: ٣٨، المهذب للشيرازي ١: ٧٤، اللباب ١: ١٣٥، المغني ١: ٧٥٧.
(*)

[٤١٣]

لقوله تعالى: * (وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود) * (١) ولا يمنع تحريم الطواف تحريم الصلاة، لان الطواف به لا يحصل بطوافه فيه، والصلاة لا تجب إلى جميعه، ولان كل بقعة جاز أن ينتقل فيها جاز أن يفترض كالمسجد.
وقال مالك، وأحمد، وإسحاق: تجوز النافلة، ولا تجوز الفريضة (٢) - وبه قال الشيخ

في الخلاف (٣) - لقوله تعالى: * (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) * (٤) أي نحوه، وإذا كان فيه لم يول وجهه نحوه ولأنه مستدبر لبعضه فأشبهه

[ما]

(٥) إذا استدبر وهو خارجه، وقد بينا أن الصلاة لا تجب إلى جميعه، بل إنما يتوجه إلى جهة منه فيتوجه إليها وإلى ما يحاذيها دون باقي الجهات، وإذا استدبر وهو خارج لم يستقبل شيئاً منه بخلاف ما لو كان فيه.
وحكي عن ابن جرير الطبري أنه قال: لا يجوز فعل الفريضة والنافلة (٦) لأن النبي صلى الله عليه وآله دخل البيت ولم يصل (٧)، ولأن الطواف لا يجوز فيه فكذا الصلاة، ونمنع عدم صلاته عليه السلام فيه فإنه عليه السلام صلى

-
- (١) الحج: ٢٦.
(٢) المغني ١: ٧٥٧، ٧٥٨، المجموع ٣: ١٩٥، فتح العزيز ٣: ٢٢٠، القوانين الفقهية: ٥٥، الكافي في فقه أهل المدينة: ٣٩.
(٣) الخلاف ١: ٤٣٩ مسألة ١٨٦.
(٤) البقرة: ١٤٤ و ١٥٠.
(٥) زيادة يقتضيها السياق.
(٦) المجموع ٣: ١٩٤، حلية العلماء ٢: ٦٠.
(٧) صحيح مسلم ٢: ٩٦٨ / ١٣٣١، سنن أبي داود ٢: ٢١٤ / ٢٠٢٧، سنن البيهقي ٢: ٣٢٩.
(*)

[٤١٤]

فيه ركعتين (١)، قال بلال: ترك

[صلى الله عليه وآله]

(٢) عمودا عن يمينه، وعمودا عن يساره، وثلاثة أعمدة من ورائه فإن البيت إذ ذاك على ستة أعمدة (٣). والمثبت أولى من النافي. إذا عرفت هذا فاعلم أن الشافعي قال: الصلاة إن كانت فريضة فرادى أو نافلة فهي في الكعبة أفضل، لأنها أظهر موضع، وإن كانت جماعة فإن أمكنت في الكعبة فهو أفضل وإلا فالخارج أفضل (٤). وقد بينا ضعفه.

مسألة ٨٧: وتكره الفريضة على ظهر الكعبة إن كان بين يديه قطعة من السطح - وبه قال أبو حنيفة (٥) - لأن بين يديه بعض الكعبة فصح الاستقبال إليه كما لو كان خارجا عنها.

وقال الشافعي: يجوز إن كان بين يديه سترة وإلا فلا (٦) لأن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن الصلاة على ظهر بيت الله العتيق (٧) ولا علة للنهي إلا ما ذكرناه، ولأنه يصلي عليها لا إليها كالراحلة يقال: صلى عليها لا إليها، وينتقض بما لو كان قدماه سترة، وقال أحمد: لا تجوز الفريضة مطلقا لأنه لم يستقبلها (٨). وهو ممنوع.

-
- (١) سنن أبي داود ٢: ٢١٤ / ٢٠٢٦، مسند أحمد ٦: ١٥، سنن البيهقي ٢: ٣٢٨ - ٣٢٩.
(٢) زيادة من المصدر.
(٣) صحيح البخاري ١: ١٣٤، الموطأ ١: ٣٩٨ / ١٩٣، سنن أبي داود ٢: ٢١٣ / ٢٠٢٣، مسند أحمد ٢: ١١٣ و ١٢٨، سنن النسائي ٢: ٦٣، سنن البيهقي ٢: ٣٢٦ - ٣٢٧.
(٤) الام ١: ٩٨ - ٩٩، المجموع ٣: ١٩٥ - ١٩٦.
(٥) المبسوط للسرخسي ١: ٢٠٧.
(٦) الام ١: ٩٩، المجموع ٣: ١٩٨، فتح العزيز ٣: ٢٢١، المبسوط للسرخسي ١: ٢٠٧.
(٧) سنن الترمذي ١: ١٧٨ / ٣٤٦، سنن ابن ماجه ١: ٢٤٦ / ٧٤٦ و ٧٤٧، سنن البيهقي ٢: ٣٢٩.
(٨) المغني ١: ٧٥٧.
(*)

[٤١٥]

فروع:

أ - لا يشترط السترة على ما تقدم، وشرط الشافعي ستره مبنية بجص وأجر، أو بطين وأجر، أو خشبة مسمرة لأنها كالجزء، ولهذا تدخل في (المبيع) (١)، ولو غرز عصى أو خشبة فلاصحابه قولان (٢)، وكذا لو كان بين يديه آجرا معبأ.

ب - روى علماؤنا أنه اذا صلى على ظهر الكعبة الفريضة استلقى على قفاه، وصلى بالأيام متوجها إلى البيت المعمور (٣). والوجه: أنه يصلي قائما كما لو صلى أسفل.

ج - لو صلى على موضع أعلى كجبل أبي قبيس صحت صلاته إجماعا ويتوجه إلى الكعبة.

د - لو صلى داخل الكعبة استقبل أي جدرانها شاء وإن كان إلى الباب وكان مفتوحا وليس له عتبة مرتفعة، وأوجب الشافعي صلاته إلى حائط، أو باب مغلق، أو عتبة

مرتفعة وإن قلت (٤) وليس بمعتمد.

مسألة ٨٨: وفي جواز الصلاة والى جانب الرجل المصلي أو قدامه امرأة تصلي لعلمائنا قولان: أحدهما: المنع، ذهب إليه الشيخان وأبطلا صلاتهما معا (٥) لان النبي صلى الله عليه وآله قال: (أخروهن من حيث أخرهن الله) (٦) فأمر بتأخيرهن، فمن خالف وجب أن تبطل صلاته، وسئل الصادق عليه

-
- (١) في نسخة (م): البيع.
(٢) المجموع ٣: ١٩٩ - ٢٠٠، فتح العزيز ٣: ٢٢١، المهذب للشيرازي ١: ٧٤.
(٣) وهو قول الشيخ الطوسي في الخلاف ١: ٤٤١ المسألة ١٨٨ وادعى عليه إجماع الفرقة، ويدل عليه من الروايات ما في التهذيب ٢: ٣٧٦ / ١٥٦٦، والكافي ٣: ٣٩٢ / ٢١.
(٤) الام ١: ٩٨، المجموع ٣: ١٩٥، فتح العزيز ٣: ٢٢٠، الوجيز ١: ٣٨.
(٥) المقنعة: ٢٥، النهاية: ١٠٠ - ١٠١.
(٦) التذكرة في الاحاديث المشتهرة: ٦٢، كشف الخفاء ١: ٦٩ / ١٥٦، جامع الاصول ١١: ١٦ / ٨٤٨٠.
(*)

[٤١٦]

السلام عن الرجل والمرأة يصليان جميعا في بيت، والمرأة عن يمين الرجل بحذاه قال: " لا حتى يكون بينهما شبر، أو ذراع، أو نحوه " (١) ولا دلالة في الخبرين لحملهما على الاستحباب عملا بالاصل، مع منع دلالة الاول على صورة النزاع.
وقال المرتضى رضي الله عنه بالكراهة، ولا تبطل به صلاة أحدهما (٢) - وبه قال الشافعي، وأحمد (٣) - وهو الاقوى للاصل فإن الامر بالصلاة مطلق فلا يتقيد إلا بدليل، ولانها لو وقفت في غير الصلاة، أو نامت مستورة، أو غير مستورة لم تبطل صلاته، وكذا لو كانت مصلية.

وقال أبوحنيفة: إن وقفت إلى جنبه، أو أمامه ولم تكن المرأة في الصلاة، أو كانا في الصلاة من غير اشتراك لم تبطل صلاة واحد منهما، والشركة عنده أن ينوي الامام إمامتها، وإن اشتركا فإن وقفت بين رجلين بطلت صلاة من إلى جانبيها ولم تبطل صلاة من إلى جانب من إلى جانبيها، لانهما حجزا بينها وبينه، فإن وقفت إلى جانب الامام بطلت صلاة الامام فتبطل صلاتهما، وصلاة كل الجماعة لبطان صلاة الجماعة ببطان صلاة الامام، وإن صلت أمام الرجال بطلت صلاة من يحاذيها ومن وراءها، ولم تبطل

صلاة من يحاذي من يحاذيها.
وتسمى هذه مسألة المحاذاة، اللهم إلا أن يكون الصف الاول نساء كله فتبطل صلاة أهل
الصف الاول، والقياس أن لا تبطل صلاة أهل الصف الثاني، والثالث، لكن صلاة أهل
الصفوف كلها تبطل استحسانا(٤).

-
- (١) التهذيب ٣: ٢٣٠ / ٩٠٨، الاستبصار ١: ٢٩٩ / ١٥٢٣.
(٢) نقله في المعتبر: ١٥٦ عن المصباح.
(٣) المجموع ٣: ٢٥٢ و ٤: ٢٩٩، المهذب للشيرازي ١: ١٠٧، المغني ٢: ٣٧ - ٣٨، الشرح الكبير ٢: ٦٧.
(٤) المجموع ٣: ٢٥٢، الباب ١: ٨١.
(*)

[٤١٧]

وتحقيق الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة أن سنة الموقف إذا خالفها لم تبطل الصلاة
عند الشافعي، وتبطل عند أبي حنيفة، وعند الشافعي المخالفة منهما، وعند أبي حنيفة من
الرجل دونها فلها بطلت صلاته دونها.

فروع:

- أ - لا فرق عند علمائنا بين أن تكون المرأة محرما، أو زوجة، أو أجنبية، ولا بين أن
تكون مصلية بصلاته، أو منفردة في التحريم والكراهة.
ب - قال في المبسوط: لو صلت خلفه في صف بطلت صلاة من على يمينها، وشمالها،
ومن يحاذيها من خلفها، ولا تبطل صلاة غيرهم، وإن صليت بجنب الامام بطلت
صلاتها وصلاة الامام، ولا تبطل صلاة المأمومين الذين هم وراء الصف الاول(١).
ج - لو كانت بين يديه أو إلى أحد جانبيه قاعدة لا تصلي، أو من خلفه وإن كانت
تصلي لم تبطل صلاة واحد منهما.
د - لو اجتمعا في محمل صلى الرجل أولا أو المرأة، ولا يصليان معا دفعة واحدة.
هـ - لو كان بينهما ساتر، أو بعد عشرة أذرع صحت صلاتهما وإن كانت متقدمة، وفي
الحديث: "شبرا أو ذراع"(٢).
و - الاقرب اشترط صحة صلاة المرأة لولاه في بطلان الصلاتين، فلو

-
- (١) المبسوط للطوسي ١: ٨٦.
(٢) التهذيب ٣: ٢٣٠ / ٩٠٨، الاستبصار ١: ٣٩٩ / ١٥٢٣.
(*)

[٤١٨]

صلت الحائض، أو غير المتطهرة وإن كانت نسيانا لم تبطل صلاته، وفي الرجوع إليها حينئذ نظر.

ز - ليس المقتضي للتحريم النظر لجواز الصلاة وإن كانت قدماه عارية فيمنع الاعمى، ومن غمض عينيه.

ح - لو صلت المرأة خلف الرجل صحت صلاتها معه، وبه قال الشافعي، وغيره من الفقهاء (١)، إلا أبا حنيفة، وصاحبيه (٢).

مسألة ٨٩: يستحب أن يصلي إلى سترة فإن كان في مسجد، أو بيت صلى إلى حائط، أو سارية، وإن صلى في فضاء أو طريق صلى إلى شئ شاخص بين يديه، أو ينصب بين يديه عصي، أو عنزة، أو رحلا، أو بعيرا معقولا بلا خلاف بين العلماء في ذلك، ولأن النبي صلى الله عليه وآله كان تركز له الحربة فيصلي إليها، ويعرض البعير فيصلي إليه، وركزت له العنزة فتقدم، وصلى الظهر ركعتين يمر بين يديه الحمار والكلب لا يمنع (٣).

ولا يتقدر بقدر بل الأولى بلوغها ذراعا فما زاد، وقال الثوري، وأصحاب الرأي: قدرها ذراع (٤).

وقال مالك، والشافعي: قدر عظم الذراع (٥). وعن أحمد روايتان (٦)، ولا حد لها في الغلط والدقة إجماعا،

-
- (١) المجموع ٤: ٣٠١، المهذب للشيرازي ١: ١٠٦، المغني ٢: ٣٧، الشرح الكبير ٢: ٦٧، المبسوط للسرخسي ١: ١٨٢.
(٢) المبسوط للسرخسي ١: ١٨٢، المغني ٢: ٣٨، الشرح الكبير ٢: ٦٧، حلية العلماء ٢: ١٨١.
(٣) صحيح البخاري ١: ١٢٣ و ١٢٥، صحيح مسلم ١: ٢٥٩ / ٥٠١ - ٥٠٢ و ٣٦٠ / ٥٠٣، مسند أحمد ٤: ٣٠٨ و ٣٠٩.
(٤) عمدة القارئ ٤: ٢٧٧، المغني ٢: ٦٨، الشرح الكبير ١: ٦٥٩.
(٥) المدونة الكبرى ١: ١١٣، المغني ٢: ٦٨، الشرح الكبير ١: ٦٥٩.

[٤١٩]

فإنه يجوز الاستتار بالسهم، والخشبة، والحائط، نعم ما كان أعرض فهو أولى.

فروع:

أ - يستحب أن يدنو من سترته، لقوله عليه السلام: (إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته) (١) ولأنه أصون لصلاته وأبعد من حيلولة المار به، وقدره الشافعي بثلاثة أذرع (٢).

ب - يجوز أن يستتر بالبعير والحيوان - وبه قال أحمد (٣) - لأن النبي صلى الله عليه وآله كان يعرض راحلته ويصلي إليها (٤)، ومنع الشافعي من الاستتار بالدابة (٥).

ج - لو لم يجد سترة خط خطأ وصلى إليه - وبه قال سعيد بن جبير، والاوزاعي، وأحمد (٦) - لأن النبي صلى الله عليه وآله قال: (فإن لم تكن معه عصى فليخط خطأ ثم لا يضره من مر أمامه) (٧)، وأنكر مالك، والليث بن سعد، وأبو حنيفة الخط (٨) وقال الشافعي بالخط بالعراق، وقال بمصر: لا يخط المصلي خطأ

(١) سنن أبي داود ١: ١٨٥ / ٦٩٥، سنن النسائي ٢: ٦٢، مسند أحمد ٤: ٢٠.
(٢) المجموع ٣: ٢٤٧، المهذب للشيرازي ١: ٧٦، مغني المحتاج ١: ٢٠٠، المغني ٢: ٧٠، الشرح الكبير ٦٦٠: ١.
(٣) المغني ٢: ٧٠، الشرح الكبير ١: ٦٦٠.
(٤) صحيح البخاري ١: ١٣٥، صحيح مسلم ١: ٣٥٩ / ٥٠٢.
(٥) المجموع ٣: ٢٤٨، المغني ٢: ٧٠، الشرح الكبير ١: ٦٦٠.
(٦) المغني ٢: ٧١، الشرح الكبير ١: ٦٦١، مسائل أحمد: ٤٤.
(٧) سنن أبي داود ١: ١٨٣ / ٦٨٩، سنن ابن ماجه ١: ٣٠٣ / ٩٤٣.
(٨) المبسوط للسرخسي ١: ١٩٢، المغني ٢: ٧١، الشرح الكبير ١: ٦٦١.
(*)

[٤٢٠]

إلا أن تكون فيه سنة تتبع (١)، والظاهر أنه بالعرض، وهو رواية عن أحمد، وعنه أنه كالهلال، وعنه أنه بالطول، وعنه أنه بالتدوير (٢).

د - لو كان معه عصى لا يمكنه نصبها ألقاها بين يديه عرضا - وبه قال الاوزاعي،

وسعيد بن جبير، وأحمد(٣) - لانه يقوم مقام الخط، بل هو أولى لارتفاع حجمه،
وكرهه النخعي(٤).
ه - قال أحمد: يستحب إذا صلى إلى عمود، أو عود أن ينحرف عنه ويجعله على
حاجبه الايمن، أو الايسر ولا يجعله وسطا(٥). وهو ممنوع.
و - يكره أن يصلي إلى من يتحدث قدامه لئلا يشتغل بحديثهم، وكره ابن مسعود،
وسعيد بن جبير الصلاة إلى النائم في الفريضة والناقلة(٦)، وكره أحمد

[في]

الفريضة خاصة(٨).

ز - ولا بأس بأن يصلي الرجل في مكة إلى غير سترة، لان النبي صلى الله عليه وآله
صلى هناك وليس بينه وبين الطواف سترة(٩)، ولان الناس يكثر هناك لاجل قضاء
نسكهم، وسميت بكة لان الناس يتباكون فيها أي يزدحمون ويدفع بعضهم بعضا، فلو منع
المصلي من يجتاز بين يديه ضاق على الناس، وحكم الحرم كله كذلك لان ابن عباس
قال: أقبلت راكبا على حمار

-
- (١) المغني ٢: ٧١، الشرح الكبير ١: ٦٦١.
(٢) المغني ٢: ٧١، الشرح الكبير ١: ٦٦٢، مسائل أحمد: ٤٤.
(٣ - ٥) المغني ٢: ٧٢، الشرح الكبير ١: ٦٦٢.
(٦) المغني ٢: ٧٢ الشرح الكبير ١: ٦٦٢.
(٧) الزيادة يقتضيها السياق.
(٨) المغني ٢: ٧٢، الشرح الكبير ١: ٦٦٢.
(٩) سنن أبي داود ٢: ٢١١ / ٢٠١٦، مسند أحمد ٦: ٣٩٩.
(*)

[٤٢١]

أتان(١)، والنبي صلى الله عليه وآله يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار(٢).
ولانه محل المشاعر، والمناسك.
ح - وليست السترة شرطا، ولا واجبة بالاجماع، لان النبي صلى الله عليه وآله أتى
نادي العباس فصلى إلى غير سترة(٣)، وللاصل.

ط - سترة الامام سترة لمن خلفه إجماعاً، لان النبي صلى الله عليه وآله صلى إلى سترة ولم يأمر أصحابه بنصب سترة اخرى(٤).

ى - لو كانت السترة مغصوبة لم يأت بالمأمور به شرعاً.

مسألة ٩٠: الفريضة في المسجد أفضل إجماعاً لان النبي صلى الله عليه وآله واظب على ذلك وحث عليه(٥)، وقال علي عليه السلام: " صلاة في البيت المقدس بألف صلاة، وصلاة في المسجد الاعظم بمائة صلاة، وصلاة في مسجد القبيلة بخمس وعشرين صلاة، وصلاة في مسجد السوق اثنتا عشرة صلاة، وصلاة الرجل في بيته وحده صلاة واحدة"(٦).

ولانه موضع العبادة، وموضوع لها فكان فعلها فيه أولى، وأما النافلة فإنها في المنزل أفضل، خصوصاً نافلة الليل، لان العبادة في السر أبلغ في الاخلاص، وقال عليه السلام: (أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة) وجاء رجال يصلون بصلاته عليه السلام فخرج مغضباً، وأمرهم أن يصلوا النوافل

(١) الاتان بالفتح: الانثى من الحمير.

مجمع البحرين ٦: ١٩٧ " أنن " .

(٢) صحيح البخاري ١: ١٣٢، صحيح مسلم ١: ٣٦١ / ٥٠٤، سنن ابي داود ١: ١٩٠ / ٧١٥، الموطأ ١: ٣٨ / ١٥٥.

(٣) سنن ابي داود ١: ١٩١ / ٧١٨، سنن الدارقطني ١: ٣٦٩ / ٩.

(٤) سنن ابي داود ١: ١٨٨ / ٧٠٨.

(٥) التهذيب ٣: ٢٥ / ٨٧ وانظر صحيح مسلم ١: ٤٥٢ / ٦٥٣ و ٤٥٩ / ٦٤٩.

(٦) الفقيه ١: ١٥٢ / ٧٠٣، التهذيب ٣: ٢٥٣ / ٩٨، ثواب الاعمال: ٥١ / ١، المحاسن: ٥٥ / ٨٤ و ٥٧ / ٨٩ - ٩١.

(*)